

مختصر الفقهاء

لعلاء الدين السمرقندي (٥١٦ هـ)

حقته وعلق عليه وتخره لأول مرة

الدكتور محمد زكي عبد البر

الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر
ونائب رئيس محكمة النقض بـ (مصر) سابقاً

المجلد الاول

مكتبة دار التراث

٢٤ شارع البرقية - القاهرة

تحفة الفقهاء

لعلاء الدين السمرقندي (٥٣٩ هـ - ٥٨٠ هـ)

وهي أصل « بدائع الصنائع » للكاساني - قال اللكنوي :
« ملك العلماء الكاساني ، صاحب البدائع شرح تحفة الفقهاء :
أخذ العلم عن علاء الدين محمد السمرقندي ، صاحب التحفة » .

حققه وعلّق عليه ونشره لأول مرة

الدكتور محمد زكي عبد البز

الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر
ونائب رئيس محكمة النقض بمصر (سابقاً)

الجزء الأول

راجع منه وقدم له الأستاذ الجليل الشيخ علي الخفيف أستاذ الشريعة الإسلامية
بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ووكيل تلك الكلية سابقاً

مكتبة دار التراث

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

جميع الحقوق محفوظة للمحقق الناشر

الدكتور محمد زكي عجمي

الطبعة الثالثة

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

Korui. e

رقم الإيداع : ١٥٢١٣ / ٩٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ
بِحَكْرَةٍ عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا .

(النساء : ٢٩)

صدق الله العظيم

أى وارت السنة ومورثها : عمر الدين ا

هذا كتابك « تحفة الفقهاء »^(١) ينشره على الناس - بعد أكثر من ثمانية قرون - من لم يجمعه بك زمان ، ولا مكان ، ولا دم ؛ وإنما جمعه بك الإسلام : عقيدة وشريعة . وبذا يخرج من الظلمة إلى النور في مئات من النسخ صحيحة مطبوعة ميسرة ، بدلا من آحاد معيبة مخطوطة غير ميسرة : آية على أن العمل الصالح يمكث في الأرض أبدا ، ويشع نوره مهما طال احتجابه أو احتجازه ، فأما الزبد فيذهب جفاء .

وإذا كنت قد سألت قاري « تحفك » أن يذكر بك صالح الدعاء في الحياة وفي المات - فإني أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجه الكريم ، ويرفعه إليه ، ويثيبني عليه : غفرانا لزلاتي ، وثيبنا لإيماني ، وقوة وتوفيقا في خدمة شريعته .

وبعد - هل نلتقى يوم الدين ؟

سلام عليك في عليين .

الدكتور محمد زكي عبد البر

(١) وفق الله فحققنا ونشرنا أيضا لأول مرة كتابه العظيم « ميزان الأصول في نتائج العقول - المختصر » - مطابع الدوحة الحديثة بدولة قطر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة افتتاحية

لا يمكن لشيء - أى شيء - أن يستقل بحاضره عن ماضيه ، فالماضى هو الذى يحوى سر النشوء والتطور ، وهو الذى يهذى إلى الخصائص والصفات ، وهو بهذا يكشف عن طريق المستقبل . فالماضى هو أساس الحاضر والمستقبل ، ولا يمكن لشيء أن يعيش منبت الصلة عن ماضيه . وهذا القول يصدق فى الجماد والحيوان والانسان ، ويصدق فى الافراد والجماعات . ولقد كان لكل أمة من الأمم التى دخلت فى الإسلام من بعد ، ماضيا ، بما فيه من أسرار وصفات وخصائص وعلائق ، تختلف فى أمة عنها فى أخرى ، بل تختلف فى الأمة الواحدة من طائفة إلى أخرى . فلما جاء الإسلام جمع هذه الأمم ، التى دخلت فيه ، على أسس واحدة ، فوحد بينها ، فيما يجب ، وبالقدر الذى يجب ، التوحد فيه ، من عقيدة واحدة ، وغاية فى الحياة ومن الحياة واحدة ، فصهر هذه الأمم جميعاً في بوتقته ، وأخرج منها الأمة الإسلامية ، بعد أن وحد بين طوائف العرب وجعل منها الأمة العربية . ولكن هذه الأمم لم تنقطع صلاتها بتاريخها قبل الإسلام ، لأن ذلك غير ممكن ، ومن ثم كان لها تاريخ قبل الإسلام وتاريخ بعد الإسلام ، وكانت دولة الإسلام قوية ، فظلت الدولة الإسلامية مترابطة متحدة متكاتفه ، لا تذكر تاريخها الأول إلا كطور من أطوار حياتها جاء الإسلام فطفر بها منه درجات إلى أعلى ، فهى لا تذكر ماضيها ذكر حنين عودة إليه

وإنما تذكره ذكر عبرة وتدبر . ولكن شاء قدر الله أن يأتي على الدولة الإسلامية ضعف المسلمين في عقيدتهم وأخلاقهم ، فضعفت ، واختلط الأمر على بعض أبنائها - إما جهلاً منهم وإما بتأثير الأجانب - فنسبوا هذا الضعف إلى الإسلام ، ومن ثم ارتفعت أصوات في كل أمة بالعودة إلى أصل قومها قبل الإسلام ، من فرعونية أو آشورية أو غيرها . وهي دعوات خطيرة تبغى تنحية الإسلام عن أن يكون أصلاً في حياتها ، إلى أن يكون عرضاً جانبياً لا يمسكها من الأساس ، وإنما يربط بينها ربطاً غير موجب ، كرابطة اللون مثلاً ، ومن ثم وجب على المخلصين محاربة هذه الدعوات ، ومن وراءها من مسلمين جهلاء ، وغير مسلمين يمكرون بالإسلام وبالمسلمين . فلكل أمة مسلمة أن تذكر تاريخها قبل الإسلام ، وأن تلتمس منه أسباب القوة ، ولكن عليها أن تكمل ذلك بذكر الإسلام وما أضاف من أنجاد إلى أنجاده ، وما دفع بها إلى أمام ، وما وحد بينها وبين أخواتها ، وما وصلت بها هذه الوحدة من عظمة ، ثم تواصل السير مع أخواتها - أمة واحدة - إلى أمام مستمسكة بالإسلام ، بانية نهضتها عليه .

القرآن هو حبل الله المتين الذي جذب العرب المتفرقين في البوادي ، المختلفين في الطبع والعادة والدين واللغة ، وسلكهم في أمة واحدة ، وجمعهم على دين واحد ، وشريعة واحدة ، ولسان واحد ، وجمعهم على خلق واحد ، ونهج في الحياة واحد ، فكون منهم دولة بعد أن أعطاهم عناصرها . وبالقرآن خرج العرب من بلادهم غازين : يفتحون في الشرق وفي الغرب ، وتسلم لهم قلاع الروم وحصون فارس . وبالقرآن دخل الناس في دين الله ، ودولة الإسلام ، أفواجاً . وعلى القرآن أقام العرب - والمسلمون - علومهم . فلما وهنت صلة العرب والمسلمين بالقرآن ، وهنت دولتهم ، وضعفت شوكتهم ، واستذلهم من لم يرحمهم . وكما صلح أولنا يصلح آخرنا . ولا ملجأ لنا - في حياتنا السياسية ، الداخلية والخارجية ، وفي حياتنا الاجتماعية ، والتعليمية ،

والتشريعية - إلا القرآن . فالقرآن - وهذه نعمة كبرى اختص الله بها الأمة الإسلامية - قد نظم الدين والدنيا : فجد الصلة بين المسلم وبين ربه ، ونظم العلاقة بين المرء وبين أسرته فى أحواله الشخصية ، ورسم أسس معاملاته مع أفراد مجتمعه ودولته ، ووضع منهج السياسة ، فى السلم والحرب ، بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية . والقرآن ، لغة وعقيدة وشريعة ، هو وحده القادر على أن يجمع بين المسلمين فى مختلف أقطارهم . والقرآن ، عقيدة وشريعة ، هو وحده الذى يربط بين الدول الإسلامية : يشهد ذلك بالحس من زار البلاد العربية والإسلامية : فما يتلى القرآن إلا وتجتمع القلوب وتزول فوارق الجنس واللون والدم والمكان والمجتمع : فيلتفت الصينى إلى المراكشى ويناديه : أخى ! فأى قوة أخرى تصنع مثل هذا الصنيع ؟

فالقرآن إن أردنا الدين ، أو الدنيا ، أو أردناهما معاً هو ملجؤنا : منه نستمد أصول الأخلاق ، وأصول السياسة ، وأصول التشريع ، وأصول التربية والتعليم . والقرآن لا يحول بيننا وبين الأخذ فى مضمار الحياة الحديثة ، فموضع إلا أصولاً ، وما سن إلا قواعد .

ولسنا نقصد بقصرنا كلامنا على القرآن إنكار غيره من أصول ، ولكن لأنه الكتاب الأكبر الذى ترجع إليه هذه الأصول ، وعنه تتفرع ، وإليه ترد . فإلى القرآن : إن أردنا ديننا ودنيانا : نتخذ شعاراً ومبدأ وموثلاً وميزاناً : فنحتفظ بخصائصنا التى تميزنا عن غيرنا فلا ننمى ، ونمسك بالحبل الأوحى المتين الأبدي الذى يربطنا ، من الفؤاد ، بالدول العربية والإسلامية ، ثم لا يضيرنا فى علاقاتنا بالدول الأخرى .

• • •

وإذا كان البناء على الإسلام هو الأصل ، فإنه يجب أن نتجه إلى تراثه فنجمعه فى إخلاص وقوة ، وننشره على الناس فى أمانة ، وندعو الناس إليه

في إيمان و يقين أن العودة اليه ، والبناء عليه ، هو الهضبة المستقرة التي ارتفعت بنا
عن أغوار الماضي ، ولن يعلو لنا بناء مستقر إلا عليها

ومنذ الماضي اهتم المسلمون ، أفرادا وجماعات وحكومات ، بذلك . وقد بذل
الأفراد الذين اتجهوا إلى هذا وسعهم ، وكذا الجماعات الأهلية . ولم تنفرد أمة
إسلامية بهذه العناية ، بل وجد التراث الإسلامي من يهتم به وينشره على الناس
في كل البلاد الإسلامية من الشرق إلى الغرب ، مما يدل على التجاوب في هذه
البلاد التي جمع بينها الإسلام . ووجد بين أهلها في منازعهم وأهوائهم .

وإننا لندعو أن تهتم الحكومات الإسلامية ، والجامعة العربية ، بشر
المخطوطات الإسلامية ، فما تغني الجهود الفردية في هذا الصدد ، وننبه إلى
وجوب أن يركز هذا العمل إلى ذويه ، وأن يرسم للعمل منهاج معين قائم على
أساس علمي ، حتى يؤتي المجهود ثمرته .

• • •

أما نحن فإن إيماننا بالفقه الإسلامي يزداد على الأيام قوة . وكل مانرجوه
أن يأخذ الله بيدنا إلى ما نبغي من خدمة شريعته ، وأن يقوى فينا هذا
الإحساس ، وأن يؤتينا العزم والتوفيق والرشاد .

والكتاب الذي ننشره اليوم هو « تحفة الفقهاء » لعلاء الدين السمرقندي :
عثرنا عليه أثناء الاطلاع على مخطوطات الفقه الإسلامي ، لتحضير رسالتنا للدكتوراه .
وقد راعنا هذا الكتاب وعز منا منذ يومئذ على القيام بنشره . وسنتكلم على
الكتاب ومؤلفه ومنهجنا ، في المقدمة التالية للتقديم الذي تفضل به أستاذنا الجليل الشيخ
على الحفيف . وإننا لنترجو أن يكون باكورة نتيجها بنشر مخطوطات أخرى .
والله الموفق والمهادي إلى سواء السبيل .

الدكتور محمد زكي هببر البر

القاهرة في مايو سنة ١٩٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

للأستاذ الجليل الشيخ على الحنيف أستاذ
الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة
القاهرة ووكيل تلك الكلية سابقاً (١)

من خير ما يقدم المرء لأمته أن ينشر بعض ما طواه الزمن من تراث علمي
كان فيها مضي ركناً من أركان نهضتها ومظهر أ من مظاهر عزنها وحضارتها وثمره
بانعة من ثمار حياتها وثقافتها .

وخير ما يحياه ويبعثه من ذلك ما كان متصلاً بحياتها الاجتماعية وروابطها
الاقتصادية والسياسية يقوم عليه أمنها وتطيب به حياتها وذلك هو الفقه .

ولقد كان الفقه الإسلامي من أهم الأسس والعوامل التي ساهمت في بناء
الأمة الإسلامية وتكوين حضارتها واتساع عمراتها وامتداد سلطانها وانضواء
الشعوب المختلفة تحت لوائها ، لأنه فقه يقوم على العدالة ويشرع الحقوق ويصونها
ويكفل الحرية ويلائم الفطر السليمة ويزيل الفوارق ويقضي على الطبقات ويساير
التطور ويمسك بالأصول والقواعد العادلة ، لا تسيطر عليه شهوات الأفراد ولا
أطماع الأحزاب والجماعات ولا يخضع لهوى الأمراء والرؤساء ، ذلك بأنه مستمد
من شرع لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ،
وإرشاد من رسول أمين لا ينطق عن الهوى ولا يجيد عن الحق ، فجاء أول
ما جاء ثابت القواعد راسخ الأساس سليم المبادئ صحيح النتائج متفقاً مع الأعراف

(١) رحمه الله رحمة واسعة ، وجعل القبر له روضة من رياض الجنة ، والفردوس منواه . فما أعظم ما قدم
من علم ومثل .

الصحيحة والعادات الحسنة والأخلاق الكريمة، يهدف إلى الإصلاح لا الهدم، ويدعو إلى السمو وبناء بجانبه عن الركود والقفود .

ولقد كان هذا الفقه وليداً لقيام الدولة الإسلامية وظهور دينها، منه استمدت أصوله وأحكامه، وبقدر حاجتها تعددت فروعه وامتدت أغصانه ، فكان في عهده الأول على قدر الحاجة إليه حلولاً لما حدث من مسائل وما اشترج من خلاف وما وجد من نزاع في تلك البيئة القصيرة المدى المحدودة الرقعة المتقاربة الأركان البدوية الحياة الحشنة العيش المتجانسة الميول والعادات، حتى إذا نعم عيشها ونما ثراؤها واتسعت أطرافها وامتدت حدودها فشملت أقطاراً وضمت أمماً ودولاً تختلف في عاداتها وتقاليدها ومعيشتها وأنظمتها وأقاليمها وأجوائها ، نما الفقه الإسلامي بنائها واتسع باتساعها وامتدت فروعه بامتداد حدودها وآتى أكله وبدأت حلوله تقوم على أصول تدرس وترتد إلى قواعد تبحث ومبادئ تؤسس وعندئذ تم للفقه الإسلامي نموه واكتمل له ازدهار فتنوع بحوثه وتفرعت مسأله واتسعت جوانبه وامتدت حدوده وتعددت فروعه .

كان الفقه الإسلامي أول ما وجد عبارة عن طائفة من الأحكام والفتاوى التي صدرت من الرسول صلوات الله وسلامه عليه فيما عرض عليه من خلاف وما استفتى فيه من مسائل لا يتجاوزها إلى غيرها وكان فيها حاجات الناس يومئذ وكان وجوده بينهم كفيلاً بأكمل أي نقص وسد أية حاجة ، فإذا حدث ما لم يكن قد رفع إليه فزعوا إليه ففضى بينهم فأسلموا لقضائه ولم يكن لهم فيه خيرة ولا عنه محيد .

ثم انضم إلى هذه الطائفة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ما استنبطه أصحابه من أحكام وفتاوى لما استجد من الحوادث وما نزل بهم من وقائع مما لم يحدث ولم ينزل بهم في زمنه صلى الله عليه وسلم مسترشدين بأحكامه وفتاويه التي حفظوها عنه مستهدين بهديه حين كان يشرع لهم ويقضى بينهم ويجتهد لهم . وكانت هذه الطائفة من الأحكام تمتاز عن الأولى بالكثرة وتعدد الآراء

ووجود الخلاف وكان أصحابها يعملون بها بظن أنها توافق حكم الله. وإن احتملت أن تكون على خلافه - وكان وجود الخلاف نتيجة لتعدد المفتين وعدم عصمتهم واتساع الدولة الإسلامية بدخول بلدان وأمم غير عربية فى الإسلام .

ثم انضم إلى هاتين الطائفتين بعد ذلك طائفة ثالثة من الأحكام والفتاوى صدرت عن تلاميذ الصحابة من التابعين وتابعيهم ممن درسوا على الصحابة وأخذوا الفقه عنهم أو عن أخذ عنهم . ثم جاء بعد هؤلاء من الفقهاء والأئمة المجتهدين من فرغ لدراسة الفقه واستنباط قواعده ووضع أصوله ومبادئه، ورد الأحكام والفتاوى الموروثة إليها ، وتفريع المسائل المختلفة عليها ، ووضعت فيه المؤلفات ونظمت المناظرات حتى كان من كل ذلك نتاج طيب لا تفارقه جدته ولا تذبل نضوته ولا ينقطع مدده ، يتسع لحاجات كل أمة ويسير تطور كل زمن ولا يستعصى عن الاستجابة إلى المصالح ، وكان له فى الأمة الإسلامية آثاره المحمودة فى حياتها الاجتماعية ونهضتها الثقافية ووحدها السياسية ومكانتها الخلقية - إلى أن كان من الحوادث والنوازل ماشغل الناس فصرفهم عنه وتركوا العمل به والبحث فيه وادعى العلم به بعد ذلك جهلة اتخذوه مرتزقاً ووسيلة إلى المال والتعرب من الأمراء والحكام واكتساب الجاه من ذلك التقرب ، فوصوه بما هو براء منه ولوثوه بآرائهم وأقوالهم وأفعالهم ، ونسبوا إليه النقص بسوء سياستهم ، فكان ذلك حججاً يحجبه عن الناس حقباً طويلة ، وساعد على ذلك ظهور عصبية عمياء لآراء لا تقوم على حجة ، وأحكام لا تستند إلى دليل ولا تصلح للناس ، وكان من وراء ذلك، خلافات أدت إلى فرقة فرقت بين الناس بقدر ما حدث بينهم من خلاف ومات عدد من مذاهب إلى أن استقر الأمر أخيراً لبعضها واندرس باقيها فلم يبق منها إلى اليوم من له مكانة وأتباع سوى مذهب أبى حنيفة ومذهب مالك بن أنس ومذهب الشافعى ومذهب أحمد ومذهب الزيدية ومذهب الإمامية الإثنى عشرية وقد يضاف إلى ذلك مذهب الإباضية أتباع عبد الله بن إباض الخارجى .

وهذه المذاهب هى مذاهب الجمهور الإسلامى فى جميع الأقطار، وقف عند

اتباعها ونبد ماعداها وجافى من عمل بغيرها على ما قد يكون له من قوة فى الدليل وما قد يكون فيه من صلاحية وملاءمة للزمن وترفيه على الناس ، وذلك منهم تعصباً بدون حجة وابتداعاً وتركاً للسنة إذ لم يكن معروفاً فى عهد السلف الصالح بل ولا فى عهد أصحاب هذه المذاهب نفسها. ذلك لأنهم لم يجتهدوا ولم يستنبطوا ليحملوا الناس على اتباعهم وتقليدهم بل كان للناس يومئذ الخيرة فى استفتاء من يشاءون ممن تطعن إليه أنفسهم وإلى العدل بنيتيهم ضماؤهم حين لا يستطيعون أن يصلوا إلى حكم الله باجتهادهم ونظرهم .

كان ذلك سبباً فى دفن هذا التراث المجيد وتراكم الأتربة عليه مع طول الزمن حتى خفى على كثير من الناس وبعد على المشترعين منهم إلى هذا الوقت إذ ظهرت النهضة العلمية العقلية الإسلامية فى البلاد الشرقية وبخاصة مصر نتيجة لنمو الوعى القومى فيها وبعث الحركة العلمية الثقافية والتفت إلى الماضى المجيد والرغبة فى ترسيخه مع شيوع الفكرة الاستقلالية والشعور بالحاجة إلى التكتل الإسلامى دفعاً لتساقط الأجنبي وضيئه واضطهاده واستغلاله وظهور الرغبة فى توجيه البلاد الإسلامية إلى نهضة أسباب الوحدة بينها فى الثقافة والتشريع والاقتصاد والسياسة العامة وليس أصلح لتوحيد القانون فيها من الالتجاء إلى الفقه الإسلامى واتخاذها أساساً لقوانينها ، منه استمدادها وعليه يكون قيامها .

عن كل هذا نظر الناس إلى ماضيهم فرأوا سنا الفقه الإسلامى ونوره يشع من تحت ما تراكم فوقه من أنقاض فأخذ الفقهاء فى بعثه وتوطئه أكنافه وتعبيد سبله وإظهاره للناس بثوب بهى قشيب حتى يكون لهم منه فى حاضرهم مستمد لتشريعهم ومعين لقوانينهم بدلاً من الالتجاء إلى تشريع أجنبي عنهم لم يوضع لهم ولا يتلاءم مع ماضيهم وحاضرهم ولا يتفق مع أخلاقهم وعاداتهم ولا يتششى مع معتقداتهم وتقاليدهم .

ولقد بدأت هذه الحركة المباركة بوضع قوانين مصرية فى بعض مسائل الأسرة ومشاكلها لم يتقيد فيها واضعها بمذهب أبى حنيفة الذى كان عليه العمل فى مصر

فوضع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ فى أحكام نفقة الزوجية والعدة والتطليق المعجز عن النفقة والتفريق بعيب فى الزوج وأحكام المفقود والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فى أحكام الطلاق والتطليق للضرر ولغيبة الزوج وحبسه وبعض أحكام النسب والعدة والمهر وسن الحضانة وبعض أحكام المفقود ووضع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فى بعض مسائل الأوقاف مما جأرفيه الناس بالشكوى وطلبوا الخلاص منه ووضع القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فى أحكام الوصية ووضع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فى أحكام الميراث، وألفت لجان لوضع قانون عام فى مسائل الأحوال الشخصية وهى مرحلة جديدة خطتها مصر وانتقلت منها إلى بعض البلاد الشرقية كسوريا فوضع فيها قانون فى الأحوال الشخصية «الزواج والطلاق والعدد والنفقات والنسب والحضانة والرضاع والأهلية والنيابة المالية والوصية والميراث» وتونس فوضع فيها قانون لمسائل الأحوال الشخصية. وإنها لمرحلة تؤذن بعهد جديد فى البلاد الشرقية : عهد توحيد التشريع فيها وسن القوانين لها على أسس من الشريعة الإسلامية شريعة الأسلاف والأوطان ومصدر كثير من العادات والتقاليد والأخلاق — عند ذلك يعود لهم مجدهم وتقوى وحدتهم وتشتد إصرتهم وتجتمع كلمتهم فترجع إليهم قوتهم ويعود لهم سلطانهم ويتم لهم استقلالهم فى شتى نواحي جهودهم ومضطربهم فى هذه الحياة حياة الجد والكفاح والمثابرة والقوة والسلطان والغلب.

وإن فى قيام الدكتور محمد زكى عبد البر بإخراج هذا الكتاب — كتاب تحفة الفقهاء لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى من فقهاء القرن السادس الهجرى ونشره فى الناس — سليماً ، محققاً ، مضبوطاً — لمساهمة منه محمودة فى بناء هذه النهضة الفقهية المباركة المرتقبة الثمرة نبضة إحلال التشريع الإسلامى على وضعه الصحيح فى البلاد الشرقية محل التشريع الوضعى الغربى وبخاصة إذا لوحظ أن ذلك قد جاء فى عهد عهد فيه بالقضاء فى مسائل الأحوال الشخصية على وفق الشريعة الإسلامية إلى رجال القانون الوضعى — قضاة المحاكم المصرية — فكانوا بسبب ذلك فى حاجة إلى الرجوع والنظر فى كتب الشريعة والاتصال بالفقه الإسلامى والتزود منه

والتعرف بأصوله وحكمه وأغراضه - وكل هذا يحتاج إلى كتب فى الفقه
جامعه ميسرة لايمل طولها ولا يفوت الغرض بسبب إيجازها. ولذا كان الدكتور
محمد زكى عبد البر موفقاً حين اختار هذا الكتاب وحين اتجهت نفسه فى هذا
الوقت إلى نشره فالكتاب من ناحية موضوعه مجموعة قيمة من أحكام مذهب
أبى حنيفة فى كل أبواب الفقه مقارنة فى كثير من مسائله بمذهب الشافعى فيها
أحياناً وبمذهب مالك أحياناً أخرى على وضع تجنب فيه مؤلفه الطول الممل
والاختصار المحل .

وهو من ناحية ترتيبه وعرضه للمسائل وتفريعها وردها إلى أصولها أقرب
ما يكون إلى ما انتهى إليه التأليف فى العصر الحاضر من استعراض لمسائل
الأبواب جملة وترتيبها ترتيباً منطقياً تقودك فيه كل مسألة إلى المسألة التى تليها
بحيث تجدها متصلة بها وبما قبلها كاتصال الحلقة فى السلسلة فلا تكاد تشعر فى
الباب بانتقال مفاجئ من موضوع إلى آخر لا يتصل به بل تحس كأنك لا تزال
فى موضوعك الذى بدأنه وذلك ما يعين على جمع الفكر واتصال النظر وفهم
الموضوع واستيعابه من جميع أطرافه .

وهو من ناحية أخرى سهل الأسلوب بين العبارة لا تشعر فيه بتعقيد ولا بجفاء
بل يلزمك ما قرأت فيه ظهور المعنى وجلاء المراد ووضوح الغرض .

لهذا كان اختيار الدكتور محمد زكى عبد البر اختياراً موفقاً إذ أنه بهذا
الاختيار أتاح لمن لم يتعود القراءة فى الكتب الفقهية ولم يرن على أسلوبها
الاصطلاحى أن يأخذ منه الفقه الإسلامى وأن يفهم مسائله كما أتاح للمعاهد
العلمية الإسلامية فرصة اختيار كتاب قيم لدراسة فقه أبى حنيفة باستيعاب غير
ممل وأن تجد فيه طلبتها من ناحية الترتيب وسهولة العبارة . وحسن العرض مما
يوفر الزمن لطالب البحث ويجنبه أن يضيعه فى فهم الأساليب وحل رموزها
وتفهم عبارتها والكشف عما يراد منها .

وإنى لأرجو إذا تم طبعه أن يبسر للناس البحث فيه بوضع فهارس له تفصيلية

على النمط العصري المعروف فى كتب الفقه الوضعى . إنه بذلك يستحق شكراً فوق شكر وثناء بعد ثناء ويخدم الفقه الإسلامى خدمة لا تقل عن خدمته فى نشر هذا الكتاب .

هذا وإذا كان الدكتور محمد زكى عبد البر قد قام بهذا العمل الجليل فى محيط الفقه الإسلامى فاستحق عليه الشكر ، فإنه إلى ذلك قد ضرب لملائه وأقرانه من رجال القانون خير مثل وسن لهم أحسن سنة فى الإقبال على البحث فى الفقه الإسلامى ونشر كتبه القيمة المفيدة التى أتى عليها الزمن فخبأ نورها وزال من بين الكتب المعروفة اسمها - ففى ذلك إثماء لثقافتهم التشريعية واعلاء لمنازلهم القانونية وإظهار لكنوز أسلافهم التشريعية - وفق الله رجال القانون إلى إحياء الفقه الإسلامى ونشره وإلى خدمته وبعثه .

الفاخرة فى يناير ١٩٥٦

على الحقيف

مقدمة

نقدم لهذا الكتاب بكلمات ثلاث :
الأولى : عن صاحب الكتاب .
والثانية : عن الكتاب نفسه .
والثالثة : عن نسخ الكتاب ، ومنهجنا فى النشر .

أولاً _ المؤلف

صاحب هذا الكتاب هو علاء الدين محمد بن أحمد بن أبى أحمد السمرقندى .
ومن سوء الحظ أن هذا الرجل العظيم ، رغم الاعتراف بجلالته وعلمه ، لم يحظ
بالدراسة الكافية ، ولم يخلف لنا كتاب التراجم ما يغنى فى معرفة أحواله .
وقد بذلنا جهداً فى سبيل الحصول على المعلومات التالية ، راجين أن يسعدنا
الحظ فنحصل على مايكمل الصورة ، فنيبها واضحة فى طبعة أخرى . وسنكون
شاكرين لمن يمدنا من الباحثين بشيء مفيد فى هذا الصدد .

أما أصحاب التراجم فما ذكروه قد لحصه صاحب الفوائد البهية فقال (١) :
« محمد بن أحمد بن أبى أحمد أبو بكر علاء الدين السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء
أستاذ صاحب البدائع : شيخ كبير فاضل جليل القدر ، تفقه على أبى المعين
ميمون المكحولى ، وعلى صدر الإسلام أبى اليسر البزدوى ، وكانت ابنته
فاطمة الفقيهة العلامة زوجة علاء الدين أبى بكر صاحب البدائع ، وكانت

تفقهت على أبيها ، وحفظت تحفته ، وكان زوجها يخطئ فترده الى الصواب ، وكانت الفتوى تأتي فتخرج وعليها خطها وخط أبيها ، فلما تزوجت بصاحب البدائع كانت تخرج وعليها خطها وخط أبيها وخط زوجها . وقال صاحب طبقات الحنفية^(١) في ترجمة علاء الدين الكاساني إنه (أى الكاساني) « تفقه على محمد بن احمد السمرقندى المنعوت علاء الدين ، وقرأ عليه معظم تصانيفه ، مثل التحفة فى الفقه وغيرها من كتب الأصول ، وزوجه شيخه ابنته فاطمة الفقيهة العالمة ، وكانت حفظت التحفة تصنيف والدها ، وطلبها جماعة من ملوك بلاد الروم فامتنع والدها ، ولزم الكاساني والدها ، واشتغل عليه ، وبرع فى علمى الأصول والفروع وصنف البدائع ، وهو شرح التحفة ، وعرضه على شيخه فازداد به فرحاً ، وزوجه ابنته ، وجعل مهرها منه ذلك ، فقال الفقهاء فى عصره : شرح تحفته وزوجه ابنته . هذا ما نجد فى كتب التراجم عنه . أما بلده ، وكنيته ، وتاريخ مولده ، وتاريخ وفاته ، وأحداث حياته ، فلم نجد من ذلك إلا متفرقات نجمعها فيما يلى :

اسمه وكنيته : : ذكر فى الفوائد البهية أنه « محمد بن أبى أحمد أبو بكر علاء الدين السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء » . وذكر فى كشف الظنون عند الكلام على « التحفة » أنه الإمام الزاهد « علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى » وعند الكلام على « مختلف الرواية » أنه الإمام « علاء الدين محمد بن عبد الحميد المعروف بالعلاء » . وذكره « رفيع الدين الشروانى » فى « طبقات أصحاب الإمام الأعظم أبى حنيفة » فقال : « ركن الأئمة عبد الكريم السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء » . وذكره صاحب طبقات الحنفية^(٢) عند ترجمة علاء الدين الكاساني بأنه « محمد ابن أحمد السمرقندى المنعوت علاء الدين » وذكره السيد محمد راغب الطباخ فى كتابه « اعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء^(٣) » باسم : « محمد بن أحمد بن أبى أحمد

(١) المخطوط ١٧٩ مجاميع بدار الكتب المصرية ، ولم يعرف مؤلفه .

(٢) المخطوط ١٧٩ مجاميع بدار الكتب المصرية ، ولم يعلم مؤلفه .

(٣) الطبعة الأولى ، سنة ١٣٠٥ هـ - ١٩٢٥ م . - ج ٤ ص ٢٦٥ .

والمصرية ليوسف الياس سر كيش^(١) : « أبو بكر علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى ٥٤٠ » وذكره صاحب الجواهر فقال: « محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو منصور السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء » كما ذكر في موضع آخر ما يأتى^(٢): « محمد بن أحمد بن أبي حامد السمرقندى أبو أحمد — قال السمعاني: نزيل بخارى، إمام فاضل فى الفتوى والمناظرة والأصول والكلام. كتب إلى الإجازة ومات ببخارى غرة جمادى الأولى سنة ٥٣٩ » .

ويظهر لنا أن ما ذكره صاحب الجواهر فى الموضع الأخير بقوله « محمد بن أحمد بن أبى حامد السمرقندى أبو أحمد » خطأ نشأ عن اختصاره فقد ورد فى كتاب « الطبقات السنية فى تراجم الحنفية » لتقي الدين عبد القادر التميمى الغزى الحنفى^(٣) ما يأتى : « محمد بن أحمد بن أبى أحمد أبو منصور السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء : تفقهت عليه ابنته فاطمة العالمة الصالحة وكانت تحفظ التحفة وستأتى إن شاء الله تعالى . وتفقه عليه أيضاً زوجها أبو بكر الكاسانى صاحب كتاب البدائع . وسيأتى له زيادة فى ترجمة تلميذه أبى بكر حامد السمرقندى أبو أحمد —

قال السمعاني: نزيل بخارى، إمام فاضل فى الفتوى والمناظرة والأصول والكلام، كتب إلى بالإجازة ومات رحمه الله فى بخارى سنة ٥٣٩ ، فاختصار القرشى فى الجواهر جاء محلاً إذ ما قاله السمعاني راجع إلى المترجم وهو محمد بن أحمد بن أبى أحمد أبو منصور السمرقندى وليس إلى تلميذه أبى بكر حامد السمرقندى أبو أحمد .

فصاحب التحفة هو « محمد بن أحمد بن أبى أحمد » وهو ما ذكره الكاسانى فى البدائع^(٤) وما جاء فى مقدمة التحفة على ما سأتى .

(١) طبعة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م، ص ١٠٤٦ .

(٢) > ٢ ص ٢٨ .

(٣) المخطوط ٥٥ حليم بدار الكتب المصرية - > ٢ : ٣٨٧/٢ .

(٤) > ١ ص ٢ .

الأول . كما أن البعض سماه عبد الكريم

بلده ^(١) : هو من سمرقند كما تدل نسبته إليها . وسمرقند مدينة مشهورة فيها وراء النهر (نهر سيحون) وهى قصة « الصدف » وقد أطنب ياقوت فى معجم البلدان فى مدح سمرقند حتى قيل إنه ليس على وجه الأرض مدينة أطيب ولا أنزه ولا أحسن من سمرقند . وقد يسمى إقليم الصدف إقليم سمرقند . فتكون سمرقند مدينة وإقليماً . ولعل نسبته إلى سمرقند الإقليم لا إلى سمرقند المدينة إذ جاء فى أنساب السمعاني أنه أقام ببخارى ومات بها . وبخارى مدينة فى الصدف أو فى إقليم سمرقند ، وبين بخارى ومدينة سمرقند بحساب القدماء سبعة أيام وسبعة وثلاثون فرسخاً ^(٢) .

وليس عندنا تاريخ مفصل عن سمرقند ^(٣)، ولكن الثابت أنها كانت تحتل موقعاً ممتازاً بين الشرق والغرب ، أيام الحضارة القديمة ، وقد تقلبت عليها مدنيات مختلفة ، من صينية وفارسية وتركية وإسلامية . وكان لابد أن يكون لهذا الموقع الممتاز وللمدنيات التى وفدت على الإقليم أثره فى أبنائه ، وقد كان . فمن ذلك الإقليم خرج — على سبيل المثال — البخارى صاحب الجامع الصحيح ، وأبو منصور الماتريدى مصحح عقائد أهل السنة وهو منسوب إلى ماتريد ، وهو حى فى سمرقند ، وآل برهان (ومنهم صاحب المحيط البرهاني) وغيرهم . فمن بلاد هذا الإقليم ، كبخارى ومرو وسمرقند ، خرج كثير من العلماء الذين أبدعوا وخلدوا بما تركوا من تراث إسلامى نفيس ^(٤) .

(١) راجع : معجم البلدان لياقوت . ودائرة المعارف الإسلامية .

(٢) فى المنجد : القسّسُ ثلثة أميال هاشمية . وقبل اثنا عشر ألف ذراع . وهى تقريباً ثمانية كيلو مترات .

(٣) ذكر فى الجواهر المضيئة (٢ : ٨٧) أن لأبى حفص عمر بن محمد النسفى (٥٣٧ هـ .) كتاباً اسمه « القند فى تاريخ سمرقند » . ولم نعثر عليه .

(٤) فى الفوائد الهبية (ص ٢١١) أن أبا نصر الدبوسى منسوب إلى دبوسية وهى قرية بسمرقند .

ومن نسب إلى سمرقند :

١ - اسحاق بن محمد بن اسماعيل أبو القاسم الحكيم السمرقندي : أخذ الفقه والكلام عن أبي منصور محمد الماتريدي ، ولقب بالحكيم لكثرة حكمته وموعظته . وصحب أبا بكر الوراق ومشايخ بلخ في زمانه ، وأخذ عنهم التصوف . وقد تولى قضاء سمرقند أياماً طويلة . وتوفى سنة ٣٤٢ هـ (١) .

٢ - الحسن بن داود بن رضوان أبو علي السمرقندي : درس بنيسابور على أبي سهل الزجاج . وأخذ عنه عن أبي الحسن الكرخي . وكان أحد الفقهاء المتقدمين في النظر والجدل . وقد مات سنة ٣٩٥ هـ (٢) .

٣ - محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محمود السمرقندي السنجاري : كان شيخاً كبيراً وعالمًا متبحراً . ولد بسمرقند سنة ٦٧٥ هـ . وبعد ما بلغ رتبة الكمال ساح في البلاد ثم أقام بخاردين ودرس وصنف وأفتى إلى أن مات بها في رمضان سنة ٧٢١ هـ . وله كتاب « عمدة الطالب لمعرفة المذاهب » جمع فيه المذاهب الأربعة ومذاهب داود والشعبة (٣) .

٤ - محمد بن نصر بن منصور بن علي بن محمد بن محمد بن الفضل أبو المعالي العامري الخطيب بسمرقند ، تفقه على الشيخين صدر الإسلام محمد بن محمد وفخر الإسلام علي بن محمد البزدوين . وكان إماماً . وقد ولد سنة ٤٠٥ هـ . ومات بسمرقند سنة ٥٥٥ هـ (٤) .

٥ - محمد بن اليمان السمرقندي : إمام كبير . عدوه من طبقة أبي منصور الماتريدي . له كتاب « معالم الدين والرد على الكرامية » وغير ذلك . مات سنة ٢٦٨ هـ (٥) .

(١) الفوائد البهية للكنوي ، ص ٤٤ .

(٢) الفوائد البهية للكنوي ، ص ٦٠ .

(٣) الفوائد البهية للكنوي ، ص ١٧٥ .

(٤) الفوائد البهية للكنوي ، ص ٢٠٢ .

(٥) الفوائد البهية للكنوي ، ص ٢٠٢ .

٦ ناصر الدين بن يوسف أبو القاسم الشهيد الحسين السمرقندي: إمام عظيم القدر، قوى العلم. له تصنيفات كثيرة المنافع منها «النافع» وهو مختصر فى الفقه، و«الملتقط» فى التناوى، و«خلاصة المفتى» و«كتاب الأخصاف» و«مصاييح السبل» وغير ذلك. قيل توفى سنة ٦٥٦ وقيل سنة ٥٥٦ هـ. (١).

٧ نصر أبو الليث الحافظ السمرقندي: توفى سنة ٢٩٤ هـ، وهو متقدم على أبى الليث إمام الهدى المتوفى سنة ٣٧٣ هـ. (٢).

وقد دخل العرب سمرقند وعلى رأسهم قتيبة بن مسلم سنة ٩١ هـ. (٧٠٩ م) وهى الآت تابعة للتركستان التى هى جزء من الاتحاد السوفيتى وتنقصنا المعلومات عنها.

وفى الفوائد البهية (٣) أن سمرقند معرب من «شمر كند». وفى دائرة المعارف الإسلامية أن المقطع الثانى من الاسم وهو «قند» عبارة عن كلمة فارسية معناها المدينة أما المقطع الأول فلا يؤدى وحده معنى.

مولده ووفاته: لم نعثر على تاريخ مولده. أما تاريخ وفاته فقد ذكر السمعانى أنه توفى سنة ٥٣٩ هـ. وذكر يوسف سر كيس أنه توفى سنة ٥٤٠ هـ. وذكر حاجى خليفة فى كشف الظنون عند الكلام على مصنفه و مختلف الرواية «أنه توفى سنة ٥٥٢ وعند الكلام على كتابه «ميزان الاصول» أنه توفى سنة ٥٥٣ هـ.

والظاهر لنا أن وفاته كانت سنة ٥٣٩ هـ. فقد ذكر ذلك السمعانى قائلا إنه (أى السمرقندي) كتب له الإجازة (انظر فيما تقدم ص ١٤). أما الأقوال

(١) الفوائد البهية للكنوى، ص ٢١٩ - ٢٢٠

(٢) الفوائد البهية للكنوى، ص ٢١١

(٣) الفوائد البهية للكنوى، ص ١٤٠.

الآخرى فلم تنسب إلى أحد معاصر أو صاحب صلة بالمؤلف ، بل لم تنسب إلى شخص ما .

ملاحظته : ذكر أصحاب التراجم أنه تلقى العلم على اثنين من مشاهير العلماء أولهما هو صدر الإسلام أبو اليسر البزدوى^(١) ، والثاني هو أبو المعين المكحولى النفسى^(٢) .

أما أستاذه الأول فقد أخذ العلم عن اسماعيل بن عبد الصادق^(٣) عن أبي محمد عبد الكريم بن موسى بن عيسى البزدوى^(٤) عن أبي منصور الماتريدى^(٥) عن أحمد بن اسحاق أبي بكر الجوزجاني^(٦) عن موسى بن سليمان أبي سليمان

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الكريم بن موسى أبو اليسر صدر الإسلام البزدوى : كان بارعاً في العلوم فرعاً وأصلاً. وقد انتهت إليه رئاسة الحنفية فيما وراء النهر وتوفي ببخارى سنة ٤٩٣ هـ . (الفوائد ، ص ١٨٨ وكذا ص ١٢٥) . وذكر علاء الدين في كتابه « ميزان الاصول » ما يفيد أنه تعلم على علي بن محمد البزدوى إذ قال : « وقال أستاذى الشيخ الإمام الزاهد علي بن محمد البزدوى رحمه الله » ميزان الأصول . ٢/٦ - الطر الاسفل .

(٢) هو ميمون بن محمد بن محمد بن المعتد بن محمد بن مكحول أبو المعين المكحولى النفسى . كان إماماً فاضلاً . وهو صاحب كتاب « بعمرة الأدلة » و « تمهيد قواعد التوحيد » و « المناهج » و « شرح الجامع الكبير » . وقد توفي سنة ٥٠٨ هـ . (الفوائد ، ص ٢١٦ . والجواهر ، ص ٢٠٠ : ص ١٨٩ و ٢٦٧) .

(٣) هو اسماعيل بن عبد الصادق بن عبد الله الخطيب البزارى - من أعمال قومس ويقال بالفارسية « كومس » - من بسطام إلى سمنان . كان فقيهاً ورعاً وله ابن فقيه اسمه ميمون (الفوائد ، ٤٦) . (٤) جد فخر الإسلام البزدوى وصدر الإسلام أبي اليسر (الفوائد ، ١٨٨) .

(٥) هو محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدى إمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين . له كتاب التوحيد وكتاب المقالات وكتاب أوامير المعتزلة ورد الأصول الخمسة لابي محمد الباھلى ورد الإمامة لبعض الروافض والرد على القرامطة ومآخذ الشرائع في الفقه والجدل في اصول الفقه وغير ذلك وقد مات سنة ٣٣٣ هـ . وماتريد (أو ماتريت) محلة بسمرقند - ذكره السمعاني (الفوائد ، ١٩٥) .

(٦) نسبة إلى 'جوزجان' بلدة مما يلي بلخ . وكان عالماً جامعاً بين الفروع والاصول . وله كتاب الفرق والتمييز وكتاب التوبة (الفوائد ، ١٤) .

الجوزجاني^(١) عن محمد بن الحسن الشيباني^(٢) صاحب أبي حنيفة . كما أخذ (أستاذه الأول) العلم عن أبي يعقوب يوسف السيارى^(٣) عن أبي اسحاق الحاكم النوفدي^(٤) عن الهندواني^(٥) عن أبي بكر الأعمش^(٦) وأبي بكر الإسكاف^(٧) والصفار^(٨) عن محمد بن سلمة^(٩) عن أبي سليمان الجوزجاني^(١٠) عن

(١) تلميذ محمد بن الحسن وقد كتب مسائل الاصول والامالى . وكان مشاركاً لملي بن منصور . وقد عرض عليه المأمون القضاء فلم يقبل . وقد توفي بعد المائتين وله السير الصغير والنوادر وغير ذلك (الفوائد : ٢١٦) .

(٢) انظر ترجمته فيما بعد (> ١ . ص ٧ . هامش ٥) .

(٣) هو يوسف بن منصور بن ابراهيم بن الفضل بن سيار أبو يعقوب السيارى النيسابورى نسبة الى سيار (بفتح السين وتشديد الباء) اسم جده الاعلى . وذكر بعضهم أن نسبه الى نصر ابن سيار أمير خراسان (الفوائد : ٢٣٣) .

(٤) هو محمد بن منصور بن مخاض أبو اسحاق النوفدي نسبة الى نوفد قرية من قرى نفس . كان إماماً زاهداً صائماً الدهر . وكان مدرساً مفتياً بسمرقند . ومات بسمرقند سنة ٢٠١ هـ . (الفوائد : ٢٠١)

(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه البلخي الهندواني . شيخ كبير وإمام جليل القدر من أهل بلخ كان على جانب عظيم من الفقه والذكاء والزهد والورع حتى قيل له : أبو حنيفة الصغير لفقهه . وتوفي ببخارى سنة ٢٦١ هـ . وحمل إلى بلخ (الفوائد : ١٧٩) و ص ١٦٠ في ترجمة أبي بكر الإسكاف) .

(٦) هو محمد بن سميد توفي سنة : ٥٣ هـ . (الفوائد : ١٦٠) .

(٧) هو محمد بن أحمد أبو بكر الإسكاف البلخي . وكان إماماً جليل القدر . توفي سنة ٣٣٣ هـ . (الفوائد : ١٦٠)

(٨) لعله أحمد بن عصمة أبو القاسم الصفار . كان إماماً كبيراً . إليه الرحلة ببلخ . مات سنة ٣٣٦ هـ . وقيل سنة ٣٢٦ هـ . (الفوائد : ٢٦) - وهذا تصحيح لما ورد في الطبعة الأولى .

(٩) أبو عبد الله الفقيه البلخي ولد سنة ١٩٢ هـ . ومات سنة ٢٧٨ هـ . (الفوائد : ١٦٨) .

(١٠) تقدمت ترجمته في الهامش ١ من هذه الصفحة (١٠٩) .

محمد بن الحسن . كما أخذ الصفار أيضاً عن نصر بن يحيى ^(١) عن محمد بن سماعة ^(٢) عن أبي يوسف ^(٣) .

وأما أستاذه الثاني (أبو المعين ميمون المكحول النسفي) فقد أخذ العلم عن أبيه مكحول أبي المعين النسفي ^(٤) صاحب كتاب الشعاع (على ما قيل) عن أبيه أبي مطيع مكحول النسفي ، صاحب اللؤلؤيات ^(٥) في الزهد ، عن أبي بكر الجوزجاني عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن .

زملاؤه : من زملائه في التلمذة على أستاذه أبي اليسر البزدوى ابن أستاذه أبو المعالي أحمد ^(٦) ، وابن أخ أستاذه الحسن ^(٧) بن فخر الإسلام على البزدوى صاحب كتاب الأصول المشهور ، ونجم الدين النسفي ^(٨) .

(١) البلخي مات سنة ٥٢٦٨ هـ . (الفوائد ، ٢٢١) .

(٢) هو محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال بن وكيع أبو عبد الله التميمي . ولد سنة ٥١٣ هـ . ومات سنة ٥٢٣ هـ . وقد حدث عن الليث بن سعد وأبي يوسف وأخذ الفقه عنها وعن الحسن بن زياد وكتب النوادر عن أبي يوسف ومحمد وولى القضاء للأمر بن بغداد . وله كتاب أدب القاضي وكتاب المحاضر والسجلات والنوادر وغيرها (الفوائد ، ١٧٠) .

(٣) انظر ترجمته فيما بعد (١ : ص ٧ : هامش ٦) .

(٤) و (٥) انظر الفوائد البهية ص ٤٠ : في ترجمة أحمد بن محمد بن مكحول أبو البديع المكحول

(٦) تفقه على والده وسمع من أبي المعين ميمون بن محمد النسفي ولقى الأكابر وولى القضاء ببخارى . وكان إماماً فاضلاً مفتياً ناظراً . توفي بسرخص سنة ٥٥٤ هـ . ثم حل إلى بخارى ودفن فيها (الفوائد ص ٣٩ - ٤٠) .

(٧) ولد بسمرقند سنة ٥٤٧ هـ . وولى القضاء ببخارى ثم انصرف إلى يزد . ومات سنة ٥٥٧ هـ . (الفوائد ص ٦٣) .

(٨) هو عمر بن محمد بن أحمد بن اسماعيل بن محمد بن لقمان مفتي الثقلين نجم الدين أبو حفص النسفي . أحد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر والقبول التام عند الخوارج والعمام . وكان إماماً فاضلاً أصولياً متكماً مفسراً محدثاً فقيهاً حافظاً نحويماً . وله تصانيف جليلة في التفسير والفقه . وأجل تصنيفاته التيسير في التفسير وله المنظومة وهو أول كتاب نظم في الفقه وكتاب المواقيت . وقد ولد بنفس سنة ٥٤٦ هـ . ومات بسمرقند سنة ٥٣٧ هـ . (الفوائد ص ١٤٩ - ١٥٠) .

ومن زملائه في التلمذة على أبي المعين النسفي ابنا أستاذه : « أحمد ^(١) »
ومعتمد ^(٢) » .

تلاميذه : من تلاميذه محمد بن الحسين بن ناصر بن عبد العزيز ضياء الدين
البندنجي أستاذ صاحب الهداية الذي أجاز لصاحب الهداية جميع مسموعاته
مشافهة بمرور سنة ٥٤٥هـ . ^(٣)

وكان من تلاميذه ابنته فاطمة ، وزوجها علاء الدين الكاساني صاحب كتاب
« بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع » .

مؤلفاته : لعلاء الدين السوفندي غير « تحفة الفقهاء » الكتب الآتية :

١ - شرح كتاب التأويلات للماتريدي .

٢ - مختلف الرواية .

٣ - ميزان الأصول في نتائج العقول . وقد اطلعنا على مخطوطة له فوجدناه

يشير فيه إلى شرح له . وقد وفقنا الله لتحقيقه ونشره لأول مرة ^(٤)

٤ - شرح الجامع الكبير .

وقد ذكر الثلاثة الأول بروكلمان وغيره ، وذكر الأخير القرشي في الجواهر ^(٥) .

وهو يشير في التحفة إلى « مبسوط » ^(٥) له ، ولكننا لم نعثر على هذا
المبسوط ، ولعله كان على عزم من تأليفه ولم يفعل لسبب ما ، أو لعله اكتفى

(١) من أهل نف . وكان بارعا في الفقه . مات ببخارى وحمل إلى نف سنة ٥٣٧٩هـ .

(الفوائد ص ٤٠)

(٢) ولد سنة ٥٣٤٦هـ . ومات سنة نيف وثلاثين وأربعمائة . وقد روى عن أبي سهل هارون بن

أحمد الاسترابادي كتاب اخبار مكة وغيره (الفوائد ص ٤٠) .

(٣) الفوائد ص ١٦٦ .

(٤) ميزان الأصول في نتائج للعقول - المختصر . الطبعة الأولى . ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م . مطابع

الدوحة الحديثة - بدولة قطر

(٥) ٢ ، ص ٤٤٩ عند ذكر « أسامي شراح الجامع الكبير » كما ذكره لنا المفهور

له الشيخ محمد زاهد الكوثري طيب الله ثراه . وانظر أيضاً : التحفة ، ١ : ٢٨٨

(٥) انظر مثلاً : ١ ، ص ٣٤ وكذا ص ٢٨٣ : ص ١٠ . و ص ٢٨٨ : ص ٩ .

بالبدائع . كما أشار إلى « الزيادات » أيضاً . وإلى شرح له على الطحاوى (١) .
 وفى مكتبة الأزهر كتاب منسوب إليه بامم : « شرح منظومة النسفى » .
 على أن أشهر كتبه هى « التحفة » وبها يعرف فيقال : صاحب تحفة الفقهاء .
 وسنتكلم عليها بعد قليل .

صفاته : ظاهر من القصة التى أوردناها فيما سلف عن تزويج ابنته فاطمة
 لعلاء الدين الكاسانى ما يدل على أخلاق السمرقندى ، فقد آثر لابنته العلم
 على الإمارة ، ورجل هذا شأنه لا بد أن يكون على جانب كبير جداً من النفس
 العالية والإيمان العميق والتعلق الشديد بالعلم .

كما أن فيما ورد من أن الرقعة كانت تأتى بالواقعة . كى يفتى فيها ، فكانت تخرج
 بانفتوى موقعاً عليها منه ومن ابنته ثم بعد زواج ابنته من علاء الدين الكاسانى كانت
 تخرج موقعاً عليها من الثلاثة - ما يدل على تواضع العلماء وعدم الاستئثار بالفتوى
 وتقدير أمانتها وهل أدل على ذلك من أن يشرك الرجل ابنته وتلميذه ؟

ثانياً - الكتاب

إن الناظر فى « التحفة » يكاد لا يجد لها مثيلاً بين كتب الفقه الإسلامى المعروفة :
 فهى ليست موجزة إيجازاً شديداً كمختصر الطحاوى ، ومختصر القدورى ، وبداية
 المرغينانى وكنز الدقائق للنسفى ، وتنوير الأبصار للتمرناشى . وليست مطولة جداً
 كمبسوط السرخسى ومحيط برهان الدين وبدائع الكاسانى - بل وهى وسط بين هذا
 وذاك . أضف إلى ذلك أنها كتاب واحد وليست كتاباً وشرحه متداخلين كالكنز
 والزيلعى عليه ، أو كالبداية والهداية . وهو سهل العبارة قريب المنال . ويمتاز بالتقسيم
 والترتيب . فهو كتاب علمى عملى وسط سهل مرتب . وكفاه أن يحفظه صارت

فاطمة بنت صاحب فقيهه، وأنه كون رجلاً كالكاسانى، وكان أصلاً لكتاب البدائع .
 و « التحفة » تتصل اتصالاً ظاهراً بكتابين : أحدهما مختصر القدورى ،
 والثانى بدائع الكاسانى . أما صلتها بمختصر القدورى فما عبر عنها صاحب « التحفة »
 فى مقدمته أنه ألفها لأن ذلك المختصر شديد الإيجاز . فهو قصد بالتحفة أن تسد
 فراغاً لم يسده المختصر ، من حيث المادة ومن حيث الدليل ، وهى بذلك خوت مافى
 المختصر وزيادة كما يتبين من المقارنة بين الكتابين . وتماز على المختصر بالترتيب
 والتقسيم كما قال صاحب « التحفة » نفسه :

« اعلم أن المختصر المنسوب إلى الشيخ أبى الحسين القدورى رحمه الله جامع
 جلا من الفقه مستعملة بحيث لا تراها مدى الدهر مهمة : يهدى بها الراض فى
 أكثر الحوادث والنوازل ويرتقى بها المرتاض إلى أعلى المراقى والمنازل . ولما
 عمت رغبة الفقهاء إلى هذا الكتاب ، طلب منى بعضهم ، من الإخوان والأصحاب ،
 أن أذكر فيه بعض ما ترك المصنف من أقسام المسائل وأوضح المشكلات منه .
 بقوى من الدلائل ، ليكون ذريعة إلى تضعيف الفائدة بالتقسيم والتفصيل ، و . و .
 بذكر الدليل ، إلى تخريج ذوى التحصيل ، فأسرعت فى الإسعاف والإجابة ،
 رجاء التوفيق من الله تعالى فى الإتمام والإجابة . . . الخ » (١) .

وأما صلتها بالبدائع فهى معروفة مشهورة صيغت فى عبارة جميلة هى :
 « شرح تحفته وتزوج ابنته » . على أن القول بأن البدائع شرح التحفة (٢)
 يحتاج إلى بيان ذلك أن صاحب البدائع لم يتخذ التحفة متناً فيشرحها
 عبارة عبارة كما فعل كثيرون منهم السرخسى فى المبسوط على
 الكافى ، وصاحب فتح القدير على الهداية . . . الخ . ولم يكمل
 المعنى بوضع ألفاظ من عنده بين ألفاظ التحفة ميمزاً ألفاظ الأصل بقوسين كما

(١) انظر : التحفة ١ : ١ - ٢ .

(٢) ابن عابدين ، رد المحتار ، الطبعة الثامنة الأميرية ، ٢٥ ، ص ٦٥٦ : « قلت مافى

التحفة عاله فى شرحها البدائع بقوله . . . » . وانظر فيما تقدم ص ١٣ .

ثالثاً — نسخ التحفة، ومنهجنا في النشر

لم تطبع التحفة من قبل . ومن ثم كان اعتمادنا على المخطوطات .
وقد وقع في أيدينا أربع نسخ من التحفة مخطوطة : منها ثلاثة بدارالكتب
المصرية تحمل الأرقام الآتية : ٩١ و ٩٢ و ٧٤٢ من مخطوطات الفقه الحنفى .
والرابعة فى مكتبة جامع الشيخ بالاسكندرية تحت رقم ١٠٢ . وكل من
هذه النسخ فى مجلد واحد ، وتختلف من حيث مقدار الخطأ والنقص والتحريف
والتصحيح ووضوح الخط وسهولة قراءته ، وتاريخ نسخها ، وعدد أوراقها .
أما من حيث عدد الأوراق وتاريخ النسخ ومكانه : فتقع النسخة رقم ٩١
فى ٢٦٧ ورقة تزيد عليها صفحة . ومنسوخة بدمشق سنة ٥٧١١ هـ . وتقع
النسخة رقم ٩٢ فى ٢٢٦ ورقة وتاريخ نسخها غير بين وقد يكون سنة ٨٧٣ هـ .
وأما النسخة رقم ٧٤٢ فتقع فى ٢٨٠ ورقة . وهى منسوخة بمدينة قلعة
المسلمين المحروسة سنة ٥٧٣٥ هـ . وأما النسخة الرابعة (١٠٢ بمكتبة جامع الشيخ)
فتقع فى ٣٥٩ ورقة وقد نسخت فى سنة ٥٥٢ هـ .

وأما من حيث ظهور الخط وعدم ظهوره فتمتاز النسخة رقم ٩٢ بأنها بخط
مغربى دقيق يصعب قراءته على من لم يعتده . وأما غيرها فخطها واضح وإن
اختلفت درجة الوضوح وحجم الخط .

وأما من حيث الخطأ والنقص والتحريف والتصحيح فهو كثير فى النسخة
رقم ٧٤٢ وأقل فى رقم ٩١ وقليل فى رقم ٩٢ ونادر فى الرابعة . وقد بينا
ذلك فى مواضعه ولا داعى للإيراد هنا .

وفد اتخذنا نسخة مكتبة جامع الشيخ أصلاً لأنها أقلها خطأ ونقصاً وتحريفاً
وتصحيحاً . وهى أقدمها تاريخاً فقد نسخت كما قدمنا سنة ٥٥٢ هـ . فهى قريبة عهد
بوفاة صاحب التحفة (سنة ٥٣٩ أو ٥٤٠ هـ) . واعتمدنا على نسخة مصورة منها بدار
الكتب فى ثلاثة مجلدات برقم ٢٤٩٠ ب فقه حنفى وقد أخذت هذه النسخة

المصورة - بناء على رجاء منا - عن فلم بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ف ٣٤٠ ش ١٠١ .

وقد تبين لنا أن هناك تقارباً بين النسختين ٩٢ بدار الكتب و ١٠٢ بمكتبة جامع الشيخ ، وتقارباً بين النسختين ٧٤٢ و ٩١ بدار الكتب المصرية .
وقد رمزنا بالرموز الآتية الى النسخ :

- | | | | |
|-----|-------------|---------------------------------|-------|
| ١ - | المخطوط ١٠٢ | بمكتبة جامع الشيخ بالاسكندرية : | الأصل |
| ٢ - | ٩١ | فقه حنفى بدار الكتب المصرية : | ا |
| ٣ - | ٩٢ | » » » » : | ب |
| ٤ - | ٧٤٢ | » » » » : | ح |

ونكرر ما قدمناه أنا اعتمادنا أيضاً على « البدائع » .

أما منهجنا في النشر فهو ما ينبغى أن يكون عليه عمل كل ناشر من الاقتصار على تحقيق النص وإخراجه كما صدر عن مؤلفه بقدر الإمكان ، وبيان ما بين النسخ من خلاف . وفي داخل هذا الإطار صدرنا عن الفكرتين الآتيتين :

١ - إنا لا ننشر النسخة التى اعتبرناها أصلاً وإنما ننشر « التحفة » معتمدين على ما اعتبرناه أصلاً مقارنين بالنسخ الأخرى . وقد ترتب على ذلك أننا قد جعلنا ما اتخذناه أصلاً هو المتن وأثبتنا الخلافات بينه وبين النسخ الأخرى فى الهامش .
ولكننا رفعنا إلى المتن ما وجدناه فى النسخ الأخرى يكمل المعنى أو وجدناه هو الصحيح من حيث المعنى أو اللفظ أو أصح أو أوضح أو أسهل مع الإشارة الى كل ذلك بالتفصيل فى الهامش ولم نرد أن نضع بين علامتين [] ما نأخذه من نسخ أخرى غير الأصل لتحقيق الغاية بالإشارة فى الهامش والبعد عن عيوب كثرة هذه العلامة بين العبارات .

٢ - إنا ننشر كتاباً فقهياً ولا ننشر كتاباً لغوياً أو أدبياً يكون للفظ فيه الاعتبار الأول . وقد ترتب على هذا أننا لم نذكر كثير من الخلافات اللفظية البحتة بين الأصل وبين النسخ الأخرى اللهم إلا إذا كان الخلاف - وإن كان لفظياً - مفيداً فى ناحية ما أو يحتمل أن يكون كذلك فإننا نشير اليه . وبما قوى لدينا

هذا المسلك كثرة الخلافات اللفظية بين النسخ بحيث لو أشرنا إلى كل خلاف في الهامش لطغى الهامش على المتن طغياناً كبيراً جداً وإصارت معظم الصفحة هامشاً ولشغل الباحث بهذا الخلاف اللفظي عن العلم نفسه . وماذا يفيد القارئ من أن نضع في المتن : « ثم » ونشير في الهامش إلى أن في نسخة أخرى : « ثم » أو أن يكون عبارة الأصل : « ولكن » وعبارة نسخة أخرى : « لكن » أو الأصل : « غير واجب » وفي نسخة أخرى : « ليس بواجب » . ويدخل في الخلافات اللفظية البهجة اختلاف التركيب مثل أن يكون في الأصل : « ثم تنتقض طهارتها » . وفي نسخة أخرى : « ثم طهارتها تنتقض » أو تقديم كلمة على كلمة في معرض العطف كأن يكون في الأصل : « القرح والجرح » وفي نسخة : « الجرح والقرح » أو اختلاف صيغة الفعل حيث تصح الصيغتان مثل أن يكون في المتن : « وجب » وفي نسخة أخرى : « يجب » .

أهملنا الإشارة إلى الخلاف حيث لا يحتمل أبداً أن يكون هناك أي خلاف في المعنى . فإذا بدا لنا احتمال ذلك ولو حتى من حيث الدقة أو السهولة لبنتنا كل خلاف وقد أخذنا بالأحوط ، وهو بالإثبات لا بالتوك . هذا في غير الأحاديث أما في الأحاديث فقد حرصنا على إثبات كل خلاف بين النسخ ، ولو كان لفظياً ، مهما كان يسيراً .

ونحن بهذا المسلك قد رفعنا عن عاتق القارئ عبئاً ومشغلة تحت مسؤوليتنا . ولا شك أنه كان الأيسر والأحوط لنا الإشارة إلى كل خلاف مهما كان لفظياً بحتاً ، وأن هذه التصفية قد احتاجت جهداً لم نبخل ببذله رعاية لوقت القارئ وفائدته .

٣ - وقد رأينا من الخير أن نشير في الهامش إلى موضع الآيات القرآنية من حيث رقمها وسورتها في المصحف مع إيرادها كاملة في الهامش وقد نورد آية أو آيات قبلها أو بعدها إذا احتاج ذلك الإحاطة بالمعنى .

٤ - كما عطينا بشرح الألفاظ الغامضة وكذلك بشرح العبارات المبهمة مستنديين في ذلك إلى الكتب المعتمدة من لغوية أو فقهية .

٥ - وترجنا فى الهامش للأعلام التى ورد ذكرها ، الترجمة التى يحتملها المقام وتناسب مع المترجم له . فلم نوجز الإيجاز الشديد الذى لا يغنى ، ولم نطل الإطالة التى تبعد عن الموضوع . وأشرنا عقب كل ترجمة إلى المصدر الذى اعتمدنا عليه .

٦ - وننبه إلى أن الأصل كان يرمز إلى الفقهاء المشهورين بحروف من أسمائهم فكان يرمز إلى أبي حنيفة بحرف ح وإلى محمد بحرف م وإلى أبي يوسف بحرف س وإلى الشافعى بحرف ش فى حين يكتب فى النسخ الأخرى اسم الفقيه كاملاً فرأينا أن نكتب الاسم كاملاً أخذاً بنا عليه بعض النسخ ولم نجد حاجة للإشارة إلى ذلك فى الهامش لأن هذه ليست خلافاً وإنما هى اختصار فى الكتابة .

٧ - وطبعى أن تقسيم الكلام إلى فقرات تبدأ كل فقرة من أول السطر من عندنا ، فالكتاب من أوله لآخره لم يبدأ فيه بسطر ، بل الكتابة مستمرة . وكذا تقسيم الكلام بفواصل من شولة وشرطة من عندنا . أما الفصل بالنقط فقد يكون من عندنا وقد يكون من الكتاب نفسه : الأصل أو غيره . ونحن نرى أن هذا العمل مهم جداً فعليه يتوقف سهولة الإلمام بالموضوع

٨ - كما ننبه إلى أن النقط لم يكن كاملاً فى « الأصل » فكنا نرجع فى ذلك إلى النسخ الأخرى أو إلى سياق العبارة ولم نجد حاجة إلى الإشارة إلى ذلك فى كل موضع .

٩ - وفى مرات قليلة احتاجت العبارة كى تؤدى المعنى إلى إضافة كلمة ليست فى الأصل ولا فى النسخ الأخرى فكنا نبذل جهدنا كى نأتى بهذه الكلمة من الكتب الفقهية المعتمدة ناسينها إليها مع ظهورها على سبيل التحرز . وكذا قد تحتاج صحة العبارة لغة إلى إضافة حرف كالفاء فى جواب « أما » مثلاً فكنا نضيفه . ووضعنا هذا وذاك بين علامتين هكذا < > ولم يحتج الأمر بعد ذلك إلى أن نشير فى كل موضع إلى أن ما بينهما من عندنا .

١٠ - اكتفينا عند اختلاف النسخ فى كلمة أو عبارة بأن نذكر فى الهامش الكلمة أو العبارة المخالفة فقط ، ولم نر حاجة إلى تكرار الكلمة أو العبارة المستبدلة ، اعتماداً على فطنة القارئ .

مثال : فى ص ١ : « الحمد لله حق حمده ، والصلاة على رسوله محمد أفضل عبيده » وفى نسختين أخريين « ... أفضل رسله » فاكتفينا فى الهامش بذكر أنه فى نسختين أخريين : « رسله » . ومعنى ذلك أن فى هاتين النسختين : « رسله » بدلاً من « عبيده » .

! . . .

وبعد فهذه هي « تحفة الفقهاء » تصنيف « علاء الدين السمرقندى » : حققت نسبتها إلى صاحبها ، وحققت ألفاظها ، ومعانيها ، وجملت عبتها سنين : قمت فيها بنسخها بنفسى ، ثم مقارنتها بالنسخ الأخرى وحدى ، ثم بشرحها والتعليق عليها . وكانت تلازمى فى كل وقت : فى السفر والإقامة ، فى العمل والراحة . ولست أعدو الحق إذا قلت إنها استغرقت كل وقت راحتى خلال السنين التى اشتغلت فيها ، وبذلت من صحى وجهدى ما الله يعلمه ، فما قصدى غير وجهه الكريم وهو القادر على الجزاء . وقد تفضل أستاذى الجليل العالم المدقق الشيخ على الحفيف أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق فراجع ممتها وأقره ، جزاه الله خيراً . ولست أدعى الكمال ، فالكمال لله وحده ، فإن كنت وفقت كان عملاً صالحاً أمل أن يرفعه الله إليه ، وإن كانت الأخرى فحسبى أنى اتتويت نية طيبة وبذلت جهدى فعسى الله أن يجزىنى على جهدى ويغفر لى الذنب والتقصير .

وانى لأرجو أن يشاركنى القراء فى أن تكون الطبعة الثانية أكثر حسناً أو أقل خطأ من هذه ، فيرسلوا إلى بما يعثرون عليه من خطأ أو قصور ، أو يروق لهم من ملاحظات .

وانى لأرجو من الله التوفيق فيكون هذا الكتاب فاتحة لما أرجو أن يوفقنى إليه من إنشاء « دار الفقه الإسلامى » لتقوم على إحياء مخطوطات

الفقه الإسلامى ، وعلى نشر الأبحاث الفقهية المقارنة بأسلوب علمى ، وعلى ترجمة ما ينشر باللغات الأجنبية بما يتصل بالفقه الإسلامى ، وعلى إصدار مجلة تكون رابطة فى الفقه بين المسلمين ، ودعامة النهضة العلمية للفقه الإسلامى .
وأرجو أن ينال هذا الكتاب حظه من الإقبال فى المعاهد العلمية وعند العلماء والباحثين .

وفى رأينا أنه أنسب كتاب لنشر الثقافة الفقهية وخصوصاً بين أبناء البلاد الإسلامية غير العربية لما يمتاز به من سهولة وترتيب وبيان فى غير إيجاز ولا إطباب .
وليس لى من كلمة إلا أن أدعو الله ما دعوته دائماً فى صلاتى أن يمكننى من خدمة الفقه الإسلامى ، وأن ينزع من قلبى وقلوب المسلمين العداوة والبغضاء ، وأن يملأه حباً له واشريعته ، وأن يزيدنى إخلاصاً وتقانياً فى خدمة الإسلام ، وأن يوفقنى ويهدينى سبيل الرشاد ، وأن يرضى عنى ويغفر لى ذنوبى ويجعل عملى صالحاً فيرفعه اليه - إنه الهادى إلى سبيل الرشاد ، وهو الغفار الرحيم ، جل وعلا علواً كبيراً .

الركنور محمد زكى عبير البر

القاهرة فى ابريل ١٩٥٥

أهم المراجع

فى الحديث

ابن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) : المسند ، شرح المرحوم أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر . الجزء الأول ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
فى الفقه

الحنفى :

محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ) : الجامع الصغير ، على هامش الخراج لأبى يوسف . مصر - المطبعة الأميرية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٠٢ هـ .
الطحاوى (٣٢١ هـ) : المختصر . الطبعة الأولى ، بمصر سنة ١٣٧٠ هـ . نشر لجنة المعارف النعمانية بالهند .

القُدورى (٤٢٨ هـ) : المختصر . مطبوع مع شرح الميداني له المسمى « الباب » . الطبعة الرابعة ، مطبعة صبيح ، سنة ١٩٤٦ م .
السرخسى (أبوبكر) (٤٣٨ هـ) : المبسوط ، الطبعة الأولى ، مصر ، سنة ١٣٢٤ هـ .

الكاسانى (٥٨٧ هـ) : بدائع الصنائع - الطبعة الاولى ، مصر ، سنة ١٣٢٨ هـ .
برهان الدين (حوالى ٥٤٠ هـ) : المحيط . المخطوط رقم ٤٨١ فقه حنفى بدار الكتب المصرية .

السرخسى (رضى الدين) (٥٤٤ هـ) : الوسيط - نسخة مصورة بالميكرو فيلم بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية .
المرغينانى (٥٩٣ هـ) : « البداية » وشرحها « الهداية » . المطبعة الأميرية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣١٦ هـ .

النسفى (حافظ الدين عبد الله بن أحمد) (٧١٠ هـ) : كنز الدقائق . المطبعة الأميرية ، الطبعة الاولى ، سنة ١٣١٣ هـ .

الزبلى (٧٤٣ هـ) : « تبين الحقائق » ، شرح « كنز الدقائق » للنسفى . المطبعة الأميرية ، الطبعة الاولى ، سنة ١٣١٣ هـ .

البارقي (٧٨٦ هـ .) : « العناية » شرح الهداية ، ومطبوع على هامشها .
ملاخسرو (٨٥٥ أو ٨٨٣ هـ .) : « درر الحكام فى شرح غرر الأحكام » .
مطبعة أحمد كامل ، سنة ١٣٢٩ هـ .

ابن الهمام (٨٦١ هـ .) : « فتح القدير » شرح الهداية ، ومطبوع معها .
قاضى زاده (٩٨٨ هـ .) : « نتائج الأفكار » . وهو تكملة فتح القدير على
الهداية ، ومطبوع معها .

الشلبى (حوالى ١٠٠٠ هـ .) : « حاشية » على نبيين الحقائق للربيعى ومطبوعه
على هامشه ، وقد ذكرناه آنفا .

التمرناشى (محمد بن عبد الله) (١٠٠٤ هـ .) : « تنوير الأبصار وجامع البحار » .
وقد رجعنا أولا إلى طعة المطبعة الأميرية ، بصر ، سنة ١٢٧١ هـ .
ثم إلى الطبعة الثالثة بالمطبعة الأميرية ، بصر ، سنة ١٣٢٥ هـ .
الحصكفى (١٠٨٨ هـ .) : « الدر المختار » شرح « تنوير الأبصار » للتمرناشى .
ومطبوع معه .

ابن عابدين (١٢٥٢ هـ .) : « رد المختار » . وهو شرح على « الدر المختار » .
ومطبوع معه .

المالكى :

ابن رشد (الحفيد) (٥٩٥ هـ .) : « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » . مصر .
الطبعة الأولى ، مطبعة محمد على سمير .
ابن جزى (٧٤١ هـ .) : « القوانين الفقهية » فاس ، ١٩٣٠ م .
الشافعى :

الشافعى (٢٠٤ هـ .) : « الأم » . مصر ، سنة ١٣٢١ هـ .
الشيرازى (٤٧٦ هـ .) : « المذهب » . مصر ، سنة ١٣٤٣ هـ .
الغزالى (٥٠٥ هـ .) : « الوجيز » . مصر ، مطبعة الآداب والمؤيد ، سنة ١٣١٧ هـ .

الحنبلی :

ابن قدامة (موفق الدين) (٦٣٠ هـ .) : « المغنی » . وهو شرح على « مختصر الحرقی » . مصر . مطبعة المنار ، سنة ١٣٤٧ هـ .

فی التراجم

ابن خلکان : وفیات الأعیان .

النووی : تهذیب الأسماء واللغات - طبعة المطبعة المنيرية بالقاهرة - ويتكون من قسمين : القسم الأول : فی الأسماء . والقسم الثاني : فی اللغات . وكل من القسمين جزآن .

القرشی : الجواهر المضية ، الطبعة الأولى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند .

حاجی خليفة : كشف الظنون عن أسامی الكتب والفنون .

اللكنتوی : الفوائد البهية ، مصر ، سنة ١٣٢٤ هـ .

بلوغ الأماني فی سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني . مصر .

حسن التقاضی فی سيرة الإمام أبي يوسف القاضي . مصر .

الكوثري : لمحات النظر فی سيرة الإمام زفر . مصر .

(محمد زاهد) : الحاوی فی سيرة الإمام الطحاوی . مصر .

القواميس فی الفقه وفي اللغة

المطرزی : المغرب فی ترتيب المغرب .

الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقرئ) : المصباح المنير فی غريب الشرح الكبير للرافعي .

ابن منظور : لسان العرب .

الفيروزبادی : القاموس المحيط .

الرازی (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر) : مختار الصحاح .

لويس معلوف اليسوعي : المنجد فی اللغة .

ملاحظة : ماتقدم هي الطبعات التي رجعنا اليها لم نشر إلى غيرها . وقد نكتفى أحياناً بذكر المؤلف ، وعندئذ فالملصود هو كتابه المذكور هنا .

جدول الرموز

نورد هنا مجملًا لما أوردناه فى المقدمة ، مفصلاً ، من رموز .

الأصل : هو النسخة رقم ١٠٢ بمكتبة جامع الشيخ بالاسكندرية مصورة

فى ثلاثة مجلدات بدار الكتب المصرية برقم ٢٤٩٠١ بفقہ حنفى .

أ : المخطوط رقم ٩١ فقه حنفى بدار الكتب المصرية .

ب : » » ٩٢ » » »

ج : » » ٧٤٢ » » »

< : الكلمات أو الحروف التى بداخل هذين القوسين غير مأخوذة

من إحدى النسخ . فهى إما من كتب أخرى غير التحفة ، وهذا هو

الأعم ، وإما من عندنا ، وهذا قليل فى حدود الضرورة .

١ : ١٠ : ٥ : الجزء الأول ، الصفحة العاشرة ، السطر الخامس .

ملاحظة

لاحظنا أن المؤلف ذكر « الكتاب » ولم يكن المقصود « الجامع الصغير » ولا « مختصر القدوري » . ونحن نرجح أن يكون المقصود هو « الأصل » لمحمد بن الحسن الشيباني (انظر ج ١ ، ص ١٦٧ و ٢٠٦) . ويؤيد ذلك قول المؤلف في بعض المواضع : « وإلى هذا أشار محمد في الكتاب » قاصدا « الأصل » (انظر ج ١ ، ص ٤٥٠) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم (٢)

الحمد لله حق حمده (٣) ، والصلاة على رسوله « محمد » أفضل عبيده (٤) ،
وعلى آله وأصحابه من بعده .

قال (٥) الشيخ الإمام علاء الدين : محمد بن أحمد بن أبي أحمد (٦)
السمرقندي ، رحمه الله تعالى (٧) :

اعلم أن « المختصر » المنسوب إلى الشيخ أبي الحسين القدوري (٨) ،
رحمه الله ، جامع جلا من الفقه مستعملة ، بحيث لا تراها مدى الدهر
مهملة (٩) : يهدي بها الرائي (١٠) في أكثر الحوادث والنوازل ، ويرتقى
بها المرتاض إلى أعلى المراقي والمنازل (١١) ، ولما عمت رغبة الفقهاء إلى

(١) المقدمة كلها فاقصة من ح . انظر فيما بعد الهامش ١٠ ص ٣ ، والهامش ٣ ص ١٤ .

(٢) « وصلّى ... وسلم » من ب .

(٣) قال في كشف الظنون : « تحفة الفقهاء في الفروع ... أولها : » الحمد لله حق
حمده ... الخ « .

(٤) في أ و ب : « رسله » .

(٥) ابتداء من « قال » حتى نهاية المقدمة ليس في « الأصل » وما خوذ من أ . انظر الهامش ٨ ص ٢ .

(٦) « بن أبي أحمد » ليست في ب .

(٧) « تعالى » من ب .

(٨) هو أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان و « القدوري » نسبة إلى صنعة القدور أو بيما ،
أو إلى قرية من قرى بغداد تسمى « قدورة » ، ولد سنة ٣٦٢ هـ وتوفي سنة ٤٢٨ هـ . ببغداد .
واليه انتهت رئاسة الحنفية بالمراق في زمنه . وكتابه « المختصر » الذي يذكره المؤلف مطبوع متداول ،
وكذا بعض شروحه (اللكنوي : ٣٠) .

(٩) « بحيث ... مهملة » ليست في ب ومكانها فيها بياض .

(١٠) في ب : « يهتدي بها المريض » و « راض الدابة » ذلها ، فهو راض . وارتاضت
الدابة ذلكت (اللسان) .

(١١) « ويرتقى ... والمنازل » ليست في ب ومكانها فيها بياض .

هذا الكتاب ، طلب منى بعضهم ، من الإخوان والأصحاب ، أن
أذكر فيه بعض ما^(١) ترك المصنف من أقسام المسائل ، وأوضح المشكلات
منه ، بقوى^(٢) من الدلائل ، ليكون ذريعة إلى تضعيف الفائدة ،
بالتقسيم والتفصيل^(٣) ، ووسيلة ، بذكر الدليل ، إلى تخريج ذوى التحصيل -
فأسرعت في الإيساعاف والإجابة ، رجاء التوفيق ، من الله تعالى ، في
الإتمام والإصابة ، وطمعاً ، من فضله ، في العفو والغفران والإجابة^(٤) :
فهو الموفق للصواب والسداد ، والهادى إلى سبل الرشاد ، وسميته « تحفة
الفقهاء » ، إذ هى هديتى لهم ، لحق الصحبة والإخاء ، عند رجوعهم إلى
مواطن الآباء .

فليقبل هديتى هذه من شاء كسب^(٥) العز والبهاء ، وليذكرنى بصالح
الدعاء ، في الحياة والممات ، فهو غرضى ونيتى ، والأعمال بالنيات ، وقابل
الأعمال عالم بالحفيات^(٦) ، وما توفيقى إلا بالله : عليه توكلت ، وإليه
أُنِيب^{(٧) (٨)} .

(١) في ب : « بعض مما » .

(٢) كذا في ب وفي ا كذا : « تقوى » .

(٣) كذا في ب وفي ا كذا : « والتفصيل » .

(٤) أناب الى الله : أقبل وتاب . وقد يقصد بالانابة الاحتفال فيقال : « أنابى فلان فـ »

أثبت له أو اليه « أي لم أحفل به (القاموس) .

(٥) في ب : « تكسبه » .

(٦) في ب : « والقابل للأعمال عالم الحفيات » ،

(٧) « واليه أنيب » ليست في ب .

(٨) انتهى المأخوذ من ا — راجع الهامش (٥) من الصفحة السابقة .

كتاب^(١) الطهارة

اعلم أن^(٢) الطهارة شرط جواز الصلاة^(٣) .

وهي نوعان : حقيقية ، وحكمية .

أما الحقيقية : فهي الطهارة عن النجاسة حقيقة . وهي أنواع ثلاثة :
طهارة البدن ، وطهارة المكان ، وطهارة الثياب .

وأما الحكمية : فهي الطهارة عن النجاسة حكماً . وهي نوعان :
الوضوء ، والغسل .

...

عرفنا فرضية الطهارة بأنواعها : بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة .
أما الكتاب : فقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا : إذا قمتم إلى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم (الآية) »^(٤) ، وقوله تعالى^(٥) : « وإن كنتم جنباً :

(١) ناقص أيضاً من ح حتى السنة الثانية من سنن الوضوء التي في خلاله (انظر فيها بعد
الهامش ٣ ص ١٤) .

(٢) في اوب « بأن » .

(٣) ذلك لأنه « متى زالت الطهارة عن ظاهر البدن خرج من أن يكون اهلاً للصلاة
التي هي مناجاة مع الله تعالى فيجب تطهيره بآلة يصير اهلاً لها » (الكاساني ، ١ : ٢٤ ، ٧ :
من اسفل و ٢٢ : ٥٠) .

(٤) المائدة : ٦ . وفيه الآية : « وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم
إلى الكعبين » .

(٥) « تعالى » من اوب .

فاطِّهْوا^(١) ، وقوله تعالى^(٢) : « أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ^(٣) » ،
وقوله : « وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ^(٤) » .

وأما السنة : فما روي عن النبي عليه السلام أنه قال : « مفتاح الصلاة
الطُّهُور^(٥) » ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم . وقيل عليه السلام :
« إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ : أَلَا فَبَلَّوْا الشَّعْرَ » ، وَأَنْقَوْا الْبَشِيرَةَ^(٦) .
وعليه إجماع الأئمة .

فنبداً بالوضوء^(٧) فنقول :

إنه يشتمل^(٨) على الغسل^(٩) ، والمسح . فالغسل هو تسييل الماء على
العضو ، والمسح هو إيصال الماء إليه^(١٠) والإمرار عليه لا غير - حتى

(١) المائدة : ٦ .

(٢) « تعالى » من ا و ب .

(٣) البقرة : ١٢٥ .

(٤) المدثر : ٤ .

(٥) بضم الطاء (المسند : ٢ : رقم ١٠٠٦) ويجوز فتحها : قال في المغرب : « الطهور

بفتح مصدر بمعنى التطهر ، يقال تطهرت طهوراً حسناً . ومنه : « مفتاح الصلاة الطهور » .

(٦) زاد هنا في ا و ب : « والنَّسْل » .

(٧) في ا و ب : « الوضوء مشتمل » .

(٨) الغسل بالفتح إزالة الوسخ عن الشيء باجراؤه الماء عليه . والغسل بالضم اسم من الاغتسال

وهو غسل تمام الجسد ، واسم الماء الذي يغتسل به أيضاً ومنه « فسكبت له غسلاً » ، وفي حديث

ميمونة : « فوضعت غسلاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم » ، وفي حديث زيد بن حازمة : « أقسم

لا يمس رأسه غسل » . والغسل بالمكسر ما يفعل به الرأس من خطمي ونحوه (المقرب وكذا التهذيب

للنووي) وانظر فيما بعد « باب الجنابة والغسل »

(٩) « إليه » من ا و ب .

لا يجوز الوضوء^(١) والغسل بدون التسييل في الغسل^(٢) ، على جواب
ظاهر الروايات^(٣) ، إلا رواية عن أبي يوسف ، فإنه قال : لو مسح
عضوه بئلة ، دون التسييل - جاز^(٤) .

...

ثم لا وضوء أركان وشروط وسنن وآداب^(٥)

أما الأركان فأربعة :

أحدها - غسل الوجه مرة واحدة ، لقوله^(٦) تعالى : « فاغسلوا
وجوهكم »^(٧) .

وحد^(٨) الوجه من قصاص^(٩) الشعر إلى حدة^(١٠) الذقن ، وإلى شحمتي

(١) في ب : « الصلاة » .

(٢) في الغسل « ليست في ا » .

(٣) في ا و ب : « الرواية » .

(٤) « الارواية ... جاز » من ا و ب . وقال الشيخ في المبسوط (١ : ٦) : « لا يحصل
[الغسل] إلا بتسييل الماء عليه . وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله أن في المنسولات إذا مله
بالماء سقط به الفرض ، وهذا فاسد ، لأنه حد المسح ، فأما الغسل فهو تسييل الماء على العين
 وإزالة الدرد عن العين » . وانظر الكسائي ، ١ : ٣ .

(٥) في ا و ب : « ثم لا وضوء شروط ... وأركان » .

(٦) في ا و ب : « بقوله » .

(٧) المائدة : ٦ ، وقد تقدمت في هامش ٤ من ٣ .

(٨) « حد » ليست في ب .

(٩) بالفتح والكسر والضم ، والضم أعلاها . ومعناها : حيث ينتهي نباته في الرأس في أعلى
الجهة (ابن عابدين ، ١ : ٧١) .

(١٠) في ا « حد » ، وليست في ب وموضعها فيها يابض . والمقصود أسفل الذقن أي
أسفل العظم الذي عليه الاسنان السفلى (الحصكفي وابن عابدين ، ١ : ٧١) أو مجتمع لحية
(الزيلعي ، ١ : ٢) .

الأذن^(١). وهو حد صحيح ، فإن^(٢) الوجه ، في اللغة ، اسم لما يواجهه
 < الناظر >^(٣) إليه في العادة .

فإن^(٤) كان قبل نبات الشعر : يجب^(٥) غسل جميعه .
 وإذا نبت الشعر ، لا يجب^(٦) غسل ما تحته ، عند عامة العلماء . وقال
 بعضهم : يجب غسل ما تحته الشعرة ، وإيصال الماء إلى أصول الشعر^(٧) .
 وقال الشافعي : إن كانت اللحية خفيفة ، يجب غسل ما تحتها ، وإن كانت
 كثيفة ، لا يجب .

وعلى هذا الاختلاف : إيصال الماء إلى أصول الشوارب^(٨) ، والحاجبين .
 ثم يجب غسل ظاهر الشعر الذي يوازي الذقن والحدين^(٩) ، في أصح
 الروايات ، لأنه قائم مقام البشرة .

والشعر المسترسل^(١٠) من الذقن ، لا يجب غسله ، عندنا ، خلافاً

(١) شحمة الأذن الجزء اللين في أسفلها . والمقصود : من شحمة الأذن إلى شحمة الأذن
 الأخرى (الشامي ، ١ : ٢) .

(٢) في أوب : « لأن » .

(٣) أضفناها من السرخسي (المبسوط ، ١ : ٦) لتستقيم العبارة ويتضح المعنى .

(٤) في أوب : « وإن » .

(٥) في ب : « يجب عليه » .

(٦) في أوب : « يسقط » .

(٧) « وقال بعضهم : الشعر » من أ ، وفي ب : « وقال بعضهم : يجب إيصال الماء إلى أصول الشعر » .

(٨) في أوب : « الشارب »

(٩) زاد هنا في ب : « وتواليها »

(١٠) في أ « المرسل » . والشعر المسترسل هو « الخارج عن دائرة الوجه ، وفصره ابن

حجر في شرح المنهاج بما لو مد من جهة نزوله لخرج عن دائرة الوجه » (ابن عابدن ، ١ : ٧٢ :

٩ و ٧٤ : ٥ من أسفل)

لشافعي ، لأنه ليس بوجه ، ولا قائم مقامه ^(١) .
والفرجة ^(٢) التي بين العذار ^(٣) والأذن ^(٤) ، يجب غسلها عند أبي
حنيفة ومحمد ^(٥) ، خلافاً لأبي يوسف ^(٦) ، لأنها من جملة حد الوجه ، وليس

(١) « قائم مقامه » ليست في ا ويظهر لها كانت فيها ثم شطبت ولم يبق منها الا « امه »
(٢) الفرجة بضم الفاء هي المنفرج بين الشئين والجمع فُرَج كغرفة وغرف ، والمقصود هنا
البياض الذي بين العذار وشحمة الأذن الذي لا يثبت فيه شعر (انظر الهامش التالي) .
(٣) « عذار اللحية : جانبها » (المغرب) قال السرخسي في المبسوط (١ : ٦) :
« العذار اسم لموضع نبات الشعر ، وهو غير البياض الذي بين الأذن ومنبت الشعر » .
(٤) في ا و ب : « وشحمتي الأذن »

(٥) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، تلميذ أبي حنيفة ، وقاضيه مذهب ، وصاحب
الكتب الستة المعروفة بكتب ظاهر الرواية ، أو الأصول ، لروايتها بطريق الشهرة أو التواتر ،
وهي : المبسوط ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والسير الكبير ، والسير الصغير ، والزيادات .
وله أيضاً كتب سميت بالنواذر لأنها لم ترو بطريق الشهرة أو التواتر ومنها : الرقيات ، والهارونيات
والكيسانيات ، والجرجانيات ، والأمال . وله كتب أخرى تملب فيها رواية الحديث منها : الموطأ
روايته ، والحجيج ، والآثار . ولد سنة ١٣٢ هـ . ومات سنة ١٨٩ هـ . ونشأ بالكوفة . واخذ عن
أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر كما اخذ عن مالك والأوزاعي والثوري . وعليه تلمذ الشافعي حتى
قال الشافعي : « أَسْنُ الناس علي في الفقه محمد بن الحسن » (راجع الكوثرى : بلوغ الأمانى
في سيرة الامام محمد بن الحسن الشيباني . واكتب المذكورة فيه .)

(٦) هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب ابو يوسف ، ولد سنة ١١٣ هـ . (او ٩٣ هـ) .
نشأ بالكوفة . وعرف بالحفظ . وكان يختلف الى ابن ابي ليلى القاضي ثم الى ابي حنيفة . وقد
اختلف الى ابي حنيفة تسعة وعشرين عاماً منها سبعة عشر عاماً لازمه فيها ملازمة تامة ، كما لازم محمد
ابن اسحاق صاحب المغازي لما قدم الى الكوفة . ومن شيوخه الليث بن سعد ، ومالك بن انس .
ومن تلاميذه أحمد بن حنبل وأسد بن الفرات (مدون مذهب مالك قبل سحنون) والحسن بن
زياد ومحمد بن الحسن الشيباني ومحمد بن سماعة التميمي وموسى بن سليمان الجوزجاني وهلال ابن
يحيى (هلال الرأي) ويحيى بن آدم ويحيى بن معين وابنه يوسف القاضي . ولم يثبت أن
الشافعي اجتمع به .

ومن كتبه : « الحراج » و « الآثار » و « اختلاف ابي حنيفة وابن ابي ليلى » و « الرد
على سبب الأوزاعي » ، وكل هذه مطبوعة .

وقد ولى قضاء بغداد لثلاثة من الخلفاء وهم : المهدي ثم الهادي ثم الرشيد . ولم يزل به =

عليها شعرة^(١) .

والثاني - غسل اليدين مع المرفقين ، مرة واحدة عندنا ، لقوله^(٢) تعالى :
« وأيديكم إلى المرافق^(٣) » .

وقال زفر^(٤) : لا يجب غسل المرفقين .

والصحيح قولنا ، لأن المرفق عضو مركب من الساعد والعضد ،
وغسل الساعد واجب ، وغسل العضد غير واجب ، ولا يمكن التمييز
بينهما ، فيجب غسل الكل احتياطاً .

والثالث^(٥) - مسح الرأس ، مرة واحدة ، لقوله^(٦) تعالى : « وامسحوا
برؤوسكم^(٧) » .

= حتى مات سنة ١٨٢ هـ

(راجع : اللكنوي : ٢٢٥٠ والكوثري ، حسن التقاضي في سيرة الامام ابي يوسف القاضي)

(١) في ا و ب : « شعر »

(٢) في ا ر ب : « بقوله »

(٣) المائدة : ٦ ، وتقدمت في الهامش ؛ ص ٣ .

(٤) هو زفر بن الهذيل بن قيس البصري . أحد اصحاب ابي حنيفة . وكان من اهل الحديث
قبل ان يغلب عليه الرأي . اشتهر بالقياس حتى إنه يضرب به المثل فيه فيقال : « أقيس من زفر » .
ولد في اصبهان سنة ١١٠ هـ . في عهد ولاية ابيه عليها ، ورحل الى البصرة مرتين : مرة في حياة
ابي حنيفة حيث كان بها عثمان البتي (المتوفي سنة ١٤٣ هـ) ، واخرى بعد وفاة ابي حنيفة بمناسبة
وفاة اخيه فيها ، وفي هذه المرة رغب اليه في البقاء اهل البصرة فأقام هناك ينشر العلم حتى مات بها
سنة ١٥٨ هـ . (راجع : ابن خلكان ، وفيات الاعيان . واللكنوي : ٧٥-٧٧ . والكوثري ،
لمحات النظر في سيرة الامام زفر) .

(٥) في ب : « والثاني والثالث » وزيادة « والثاني » خطأ .

(٦) في ا و ب : « بقوله » .

(٧) المائدة : ٦ . وتقدمت في الهامش ؛ ص ٣

واختلف العلماء في مقدار المفروض منه : فمن أصحابنا فيه ثلاث روايات :
 في ظاهر الرواية : مقدار بثلاثة أصابع ^(١) اليد مطلقاً .
 وفي اختلاف زفر ويعقوب : مقدار برقع ^(٢) الرأس ، وهو قول زفر .
 وذكر الكرخي ^(٣) ، والطحاوي ^(٤) : مقدار الناصية ^(٥) .
 وقال مالك : ما لم يمسح جميع الرأس أو أكثره ، لا يجوز .

(١) زادني ا و ب هنا : « من أصابع » . والاصبع يذكر ويؤنث ، والتأنيث أجود (المصباح) .
 (٢) في ا و ب : « مقدار ربع » .

(٣) في ا و ب : « الشيخ ابو الحسن الكرخي » . وهو عبيد الله بن الحسين ابو الحسن الكرخي . ولد سنة ٢٦٠ هـ . ومات سنة ٣٤٠ هـ . وهو منسوب الى قرية « كرخ » بنواحي المراق . سكن بغداد . وأخذ الفقه عن أبي سعيد البردعي عن اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة . عن حماد عن أبي حنيفة . وتفقه عليه ابو بكر الرازي احمد الجصاص ، وأبو علي احمد بن محمد الشاشي الفقيه ، وابو حامد احمد الطبري ، وابو القاسم علي التنوخي ، وابو الحسين القدوري . وله « المختصر » و « شرح الجامع الصغير لمحمد » و « شرح الجامع الكبير لمحمد » (الاكثري ، ص ١٠٨ - ١٠٩) .

(٤) في ا و ب : « والشيخ ابو جعفر الطحاوي » . وابو جعفر الطحاوي هو المحدث الفقيه المصري . ولد سنة ٢٣٠ هـ . ومات سنة ٣٢١ هـ . واليه انتهت رئاسة الحنفية في مصر وكان خاله اسماعيل المزني (١٧٥ - ٢٦٤ هـ) أفقه اصحاب الشافعي وصاحب « المختصر » المعروف باسمه ، وعليه قرأ ، ومنه سمع ، وغنه روى « مسند الشافعي » . ثم انتقل من المذهب الشافعي الى الحنفي . وأخذ فقه الحنفية بمصر عن أبي جعفر احمد ، ثم خرج الى الشام حيث لقي أبا خازم عبد الحميد قاضي القضاة بها ، فأخذ عنه عن عيسى بن أبان عن محمد بن الحسن . وله كتب كثيرة منها : مآني الآثار ، ومشكل الآثار ، وشرح الجامع الكبير لمحمد ، وشرح الجامع الصغير لمحمد ، وكتاب الشروط الكبير ، والصغير ، والاوسط ، والمحاضر والدرجات ، والوصايا ، والفرائض ، وأحكام القرآن ، والمختصر . وهو منسوب الى « طحا » بصعيد مصر وقيل انها « طحا الاشموني » . وتوفي بمصر ودفن بها قريباً من قبر الامام الشافعي (انظر : الكوثري ، الحاوي في سيرة الامام الطحاوي) .

(٥) الناصية : قصاص الشعر او مقدم الرأس (انصباح) .

وقال الشافعى : إذا مسح مقدار ما يسمى مسحاً^(١) ، جاز .

والصحيح جواب ظاهر الرواية ، لقوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » ،
والمسح يكون بالآلة ، وآلة المسح هى أصابع اليد^(٢) فى العادة ،
فيكون^(٣) المسح ، فى الغالب ، بأكثرها ، وهو الثلاث ، فيصير^(٤) تقدير^(٥)
الآية : وامسحوا بثلاث أصابع أيديكم برؤوسكم .

ثم^(٦) على قياس ظاهر الرواية : إذا وضع ثلاث أصابع ، ولم يدها ،
جاز - وهكذا روى عن محمد فى النوادر . وعلى قياس رواية الربع
والناصية : لا يجوز ، لأنه أقل من ذلك .

ولو مسح بإصبع ، أو بإصبعين^(٧) صغيرتين ، ومدهما^(٨) حتى بلغ^(٩)
مقدار الفرض ، لم يجوز^(١٠) عندنا ، خلافاً لزفر ، لأن الماء يصير مستعملاً
بالوضع ، والمسح بالماء المستعمل لا يجوز .

ولو مسح بإصبع واحدة^(١١) ، ثلاث مرات ، بماء جديد : جاز ، لأنه

(١) فى اوب : « لو مسح أدنى ما يسمى < به > ما سحا » .

(٢) فى اوب : « الاصابع » .

(٣) فى اوب : « ويكون » .

(٤) فى اوب : « فصار » .

(٥) « تقدير » ليست فى اومكانها فيها بياض .

(٦) « ثم » ليست فى اوب .

(٧) كذا فى اوب وفى الاصل : « إصبعين » .

(٨) كذا فى اوب وفى الاصل : « فدهما » وفى ب : « ومدها » .

(٩) فى اوب : « تبلغ » .

(١٠) فى اوب : « لا يجوز » .

(١١) كذا فى اوب وفى الاصل : « واحد » وقد قدمنا فى الهامش رقم ١ ص ٩ أنه

يجوز فى الاصبع التأنيث والتذكير ولكن التأنيث اجود كما فى المصباح .

بمنزلة ثلاث أصابع^(١) .

ولو مسح بإصبع واحدة: يبطنها، وظهرها، وجانبيها - جاز . وقال^(٢)
بعض مشايخنا : لا يجوز . والصحيح أنه يجوز ، كما لو استنجى بحجر له
ثلاثة أحرف . وهكذا روى زفر عن أبي حنيفة .

والرابع - غسل الرجلين مرة واحدة^(٣) ، لقوله^(٤) تعالى :
« وَأَرْجُلَكُمْ »^(٥) إلى الكعبين^(٦) .

وهذا فرض عند عامة العلماء .

وقال بعض الناس : الفرض^(٧) هو المسح لا غير .

وعن الحسن البصري^(٨) أنه قال : يخير^(٩) بين الغسل والمسح .

(١) « لانه بمنزلة ثلاث اصابع » من ا و ب ، وفي موضعها من الاصل علامة استدراك وفي
الهامش ما يدل على ان هذه العبارة كتبت عليه ولكن الورق آكل فلم يبد منها غير آثار .
(٢) كذا في ب و ا ولكن في ا « قال » بدلا من « وقال » وفي الاصل : « وبجانبها : قال » .
(٣) « واحدة » ليست في ا و ب .

(٤) في ا و ب : « بقوله » .
(٥) بفتح اللام . وهناك قراءة اخرى بكسرهما . فمن قال بالغسل قرأها بالفتح ، لأنها
بذلك تكون معطوفة على « وجوهكم » ، ومن قال بالمسح قرأها بالكسر ، لأنها بذلك تكون
معطوفة على « برءوسكم » . ومن قال بالتخير لم يرجح قراءة على اخرى - انظر مايلي في المتن ،
وراجع : الكسانى ، ١ : ٥ : ٣ من اسفل .

(٦) المائة : ٦ وقد تقدمت في الهامش ٤ ص ٣ .

(٧) في ا و ب : « وقال بعض الشيعة : المفروض » .

(٨) هو ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن يسار . من سادات التابعين . ابوه مولى زيد
ابن ثابت الانصاري ، وأمه « خيرة » مولاة « أم سلمة » زوج النبي عليه الصلاة والسلام . ولد
لستين بقينا من خلافة عمر بن الخطاب ، بالمدينة ، ومات بالبصرة سنة ١١٠ هـ (ابن خلكان . النووي)

(٩) « يخير » ليست في ب .

وقال بعضهم إنه ^(١) يجمع بينهما .

والصحيح قول عامة العلماء ، لأن العلماء أجمعوا على وجوب غسل الرجلين ، بعد وجود الاختلاف فيه في السلف ^(٢) ، والإجماع المتأخر رفع الاختلاف ^(٣) المتقدم .

ثم يجب غسل الكعبين مع الرجلين عندنا ، خلافاً لزفر ، كما ^(٤) في المرفقين . والكعبان هما المظان ، النائتان ^(٥) ، في أسفل الساق : عليه عرف الناس ، وهكذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(٦) في تسوية الصفوف ^(٧) : « ألقوا الكعاب بالكعاب ، والمناكب بالمناكب ^(٨) » .

وأما سرائط الوضوء > فـ < نذكرها في مواضعها ^(٩) إن شاء الله .

(١) « انه » ليست في ا و ب .

(٢) « في السلف » من ا و ب .

(٣) في ا و ب : « الخلاف » .

(٤) في ب : « كما ذكرنا في المرفقين » .

(٥) في ا : « المظمتان النائتان » والصحيح عزرئد : « النائتان » .

(٦) « انه قال » ليست في ا وموضعها فيها يراى .

(٧) اي في الصلاة (الكاساني ، ١ : ٧ : ٧) .

(٨) « والمناكب بالمناكب » من ا و ب .

(٩) « في مواضعها » ليست في ا و ب . وسيأتي الكلام عليها في « باب النجاسات » في

« الذي يقع به التطهير » . اما الكاساني فقد عالجها هنا (الكاساني ، ١ : ١٥ : وما بعدها) .

وأما سنن الوضوء فأمر وعشرون فعمر :

وهي أنواع ثلاثة : نوع يكون قبل الوضوء ، ونوع يكون عند ابتدائه ، ونوع يكون في خلاله .

أما الذي يكون قبل الوضوء فواحد ، وهو الاستنجاء بالأحجار والأمدار^(١) و^(٢) ما يقوم مقامها^(٣) .

وأما الذي يكون عند ابتداء الوضوء فأربعة :

أحدها - النية . وعند الشافعي فرض . وفي التيمم فرض بالإجماع^(٤) .

والثاني - التسمية . وعند بعضهم فرض ، وهم أصحاب الشافعي^(٥) .

والثالث - غسل اليدين إلى الرسغين^(٦) لا إدخالهما في^(٧) الإصبع ،

أحترازا عن^(٨) توهيم النجاسة .

(١) « والأمدار » من اوب . والمدّر جم مدّرة وهو التراب المتبدد . وقال بعضهم :

المدر قطع الطين . وقال آخرون : الطين الذي لا يخاطه رمل (المصباح) .

(٢) في « او » .

(٣) كذا في اوب والكاساني ، ١ : ١٨ : ٦ وفي الاصل : « مقامه » .

(٤) زاد في ا : « خلافاً لرر » ، وايسر في الكاساني (١ : ٢٠) ولا فيما اطلعتنا

عليه من الكتب المتمددة كحاشية ابن عابدين وفتح القدير وتبيين الحقائق .

(٥) في المذهب (١ ، ١٥) ، « ويستحب ان يسمى الله تعالى على الوضوء » وفي

الكاساني (١ ، ٢٠ : ١٤) : « وقال مالك : انها فرض » . ولم نجد فيما اطلعتنا عليه من

كتب الملكية ما قوله الكاساني : انظر الخطاب ، ١ : ٨٢ و ابن جزى ، ٢٢ : ٢٣

وفي ٢٣ منه : « اما فضائه ... الثانية : التسمية في أوله وقيل بانكارها وأوجبها قوم خلافاً

للأربعة » وانما هي كذلك في غير ظاهر مذهب احمد (ابن قدامة ، المنبى ، ١ : ٨٤ - ٨٥)

(٦) هو المصل ما بين الساعد والكف في اليد ، وما بين الساق والقدم في الرجل (المنجد) .

(٧) « في » ليست في اوب .

(٨) كذا في الاصل وغيره وفي القاموس المحيط « اخترز من » .

والرابع - الاستنجاء بالماء . وهو ^(١) كان أدباً في عصر النبي عليه السلام ، فصار ^(٢) سنة بعد عصره بإجماع الصحابة ، كالترابيح .

فأما الذي يكون في شهر ربيع فستة عشر :
أحدها - المضمضة .

والثاني - الاستنشاق .

وهذا ^(٣) قول عامة العلماء . وعند ^(٤) بعضهم : هما واجبان ^(٥) .

والثالث - الترتيب في المضمضة والاستنشاق . وهو أن ^(٦) يتمضمض ^(٧) أولاً ثلاثاً ، ثم يستنشق ثلاثاً ، يأخذ ^(٨) لكل واحد منهما ماء جديداً ، في كل مرة .

وقال الشافعي : السنة أن يجمع بين المضمضة والاستنشاق ^(٩) ، بماء واحد ، ثلاث مرات ، فيأخذ ^(١٠) الماء بكفه فيتمضمض ^(١١) بيمضه ،

(١) في ب : « لائنه »

(٢) في ا و ب : « وصار » .

(٣) من هنا بدأت النسخة . راجع الهامش ١ ص ٣ ، ومن قبله الهامش ١ ص ١ .

(٤) في ا و ب و ح : « وقال » .

(٥) قال الكاساني (١ : ٢١ : ١٦) : « وقال اصحاب الحديث منهم احمد بن حنبل : هما

فرضان في الوضوء والفعل جميعاً . وقال الشافعي : سنتان فيها جميعاً » . راجع : ابن قدامة ، المغني ، ١ : ١٠٢ .

(٦) « وهو ان » من ا و ب و ح .

(٧) في ح : « يتمضمض » . والكلماتان صحيحتان (المصباح) .

(٨) في ح : « يأخذ » .

(٩) في ا و ب : « بينها » .

(١٠) في ب : « يأخذ » .

(١١) في ب : « يتمضمض » . وفي ح : « فيتمضمض » .

ويستنشق ببعضه ^(١)، ثم ^(٢) هكذا في المرة الثانية والثالثة .

والرابع - أن يعضض ^(٣) ويستنشق باليمين ^(٤) .

وقال بعضهم : يعضض ^(٥) يمينه ، ويستنشق بيساره ، لأن

اليسار للأقذار .

والخامس - المبالغة في المضض والاستنشاق إلا في حالة الصوم ، لما

روى عن النبي ، عليه السلام ، أنه قال للقيط بن صبرة ^(٦) : « بالغ في

المضض والاستنشاق ^(٧) إلا أن تكون صائماً : فأرفق ^(٨) .

والسادس - أن يستاك ^(٩) في حال ^(١٠) المضض ، تكميلاً للإنقاء ،

على ما قال عليه السلام ^(١١) : « السواك مطهرة للفم ، ومرضاة ^(١٢) للرب

للرب ^(١٣) .

(١) زاد هنا في ح : « ثلاثاً » .

(٢) في ب : « و » .

(٣) في ب و ح : « يتمضمض » .

(٤) في « ح » : « باليمين » . وفي الكسائي (١ ، ٢١ ، ٦ من أسفل) : « باليمين » .

(٥) في ب و ح : « يتمضمض » .

(٦) وأيضاً « صبرة » وهو أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قيل هو اقيط

ابن عامر ، وقيل غيره (النووي ، ص ٧٢) .

(٧) « إلا في حالة الصوم ... والاستنشاق » ليست في ب .

(٨) « فأرفق » ليست في ح .

(٩) أورد الكسائي « السواك » في السنن التي قبل الوضوء (البدائع ، ١ : ١٩ : ٢٢)

(١٠) حال ليست في ح وفي ا و ب : « حالة » .

(١١) في ا و ب : « لما روي عن النبي عليه السلام أنه قال » .

(١٢) في ح : « مرضاة » .

(١٣) زاد هنا في ا و ب و ح : « ومسحطة للشيطان » وقد سقطت في ب و ح « الطاء »

من كلمة « للشيطان » . وفي ابن جنبل ، المسند ، ١ : ٧ : ص ١٥٧ - ٦٢ : ص ١٨٠

« السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب » و ٨ : ٥٨٦٥ : « عليكم بالسواك ، فإنه مطيبة للفم ، مرضاة للرب » .

فإن لم يجد : فليعالج ^(١) فيه بالأي صبيح ، والسواك أفضل .

والسابع - الترتيب في الوضوء

وقال الشافعي : إنه ^(٢) فرض .

والثامن - الموالاة في الوضوء . وهو ^(٣) أن لا يشتغل بين أفعال

الوضوء بعمل ليس منه .

وقال مالك : إنه فرض .

والتاسع - أن يفصل أعضاء الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ^(٤) ، على ما روى عن ^(٥)

النبي عليه السلام أنه توضأ مرة مرة فقال ^(٦) : « هذا وضوء لا يقبل الله

الصلاة إلا به » ، ثم توضأ مرتين مرتين وقال : « هذا وضوء ^(٧) من ^(٨)

يُضَاعَف ^(٩) الله له الأجر ^(١٠) مرتين ، ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ^(١١) و ^(١٢) قال :

(١) كذا في اوب وفي الاصل و ح : « فيمايج » .

(٢) « انه » ليست في ب .

(٣) في ح : « وهي » .

(٤) في ا : « ثلاثاً » واحدة .

(٥) في اوب : « لما روى ان ... »

(٦) في ح : « وقال » .

(٧) في ح : « هذا وضوئي ووضوء ... »

(٨) « من » ليست في ب .

(٩) في اوب و ح « يضاعف » ومعنى يُضَاعَف يضاعف واحد وهو ان يجعله ضاعفين

أي متاينين (القاموس) .

(١٠) في ح : « أجره »

(١١) في ا : « ثلاثاً » واحدة .

(١٢) في ب : « ثم » .

« هذا وضوئي ووضوء أمتي ^(١)، ووضوء الأنبياء من ^(٢) قبلي، ووضوء خليلي إبراهيم. فمن زاد على ذلك ^(٣) أو نقص فقد تعدى وظلم ^(٤) - معناه ^(٥) من زاد على الثلاث أو نقص ^(٦)، ولم ير ^(٧) الثلاث سنة ^(٨) .

والعاشر - البِدْءُ ^(٩) بالميلان ^(١٠). وهي سنة في الوضوء، وغيره ^(١١) من الأعمال، لما روى عن النبي عليه السلام أنه كان يحب ^(١٢) التيامن ^(١٣)

(١) « ووضوء أمتي » من ا و ب

(٢) « من » من ا و ب و ح .

(٣) « على ذلك » من ا و ب . وفي ح : « على هذا » .

(٤) انظر في هذا الحديث : السرخسي ، المبسوط ، ١ : ٩ . وابن الهيثم ، فتح

القدير ، ١ ، ٢٠ - ٢١

(٥) في ح : « يعني » .

(٦) زاده نافي ا : « عن الثلاث » .

(٧) في ح : كذا : « ولم يرا » وهو خطأ .

(٨) « أي زاد على أعضاء الوضوء أو نقص عنها ، أو زاد على الحد المحدود أو نقص عنه ، أو زاد على الثلاث - متقدماً أن كمال السنة لا يحصل بالثلاث . فأما إذا زاد لطمأينة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر : فلا بأس به ، لأن الوضوء على الوضوء نور على نور يوم القيامة ، وقد أمر بترك ما يريه إلى ما لا يريه » لسرخسي ، ١ : ٩ . وانظر أيضاً الكاساني ، ١ : ٢٢ : ١٥ .

(٩) في الأصل و ا و ب : « البداية » وهي عامية ، وفي ح : « البدآن » وهي خطأ والصواب : « البِدْء » من « بدأ » (القاموس . المصباح) واستعملها السرخسي في مبسوطه (١ : ٤٤) والكاساني والمرغيناني وابن عابدين . وقد استعمل التمرتاشي « البداية » وقال ابن عابدين في حاشيته (١ : ٧٨) بأنها من « بَدَى » بالياء .

(١٠) هكذا في الأصل و ا و ب و ح . وكذا في المرغيناني وابن الهيثم والباقر . « والميلان جمع مبغة خلاف الميسرة » الباقر (١ : ٢٣) ، والمقصود اليمين التي هي الجارحة أي اليد اليمنى أو الرجل اليمنى . وجمع اليمين (بمعنى الجارحة) أَيْمَنَ وأَيْمَانٌ وأَيْمَانٌ وأَيْمَانٍ (القاموس) .

(١١) « وغيره » غير موجودة في ا ومكانها بيان .

(١٢) في ا : « لما روى عن النبي عليه السلام : ان الله يحب » .

(١٣) تَيَاسَنَ ذهب به ذات اليمين (القاموس) .

في كل شيء ، حتى التئمل ^(١) والترجل ^(٢) .

والحادى عشر - البِداءة ^(٣) من رءوس الأصابع فى غسل اليدين والرجلين .
والثانى عشر - تخليل الأصابع فى اليدين والرجلين ^(٤) بعد إيصال الماء
إلى ما بين الأصابع . والتخليل للمبالغة سنة ^(٥) ، فأما إيصال الماء إلى ما بين
الأصابع < ف > فرض ^(٦) .

والثالث عشر - الاستيعاب فى مسح الرأس . وهو سنة ^(٧) . وهو
أن يمسح ^(٨) كله .

وعند مالك فرض على مامر ^(٩) .

والرابع عشر - هو البِداءة ^(١٠) فى المسح من مقدم الرأس كيفما فعل .
وقال الحسن البصرى ^(١١) : السنة أن يبدأ ^(١٢) من الهامة ^(١٣) فيضع يده

(١) التئمل لبس الثملين (المصباح) .

(٢) ترجل سرح شعره ، وأيضاً نزل عن ركوبته فنى (المصباح والمختار) ، وقال
البارتني (١ : ٢٣) : « الترجل تسريح شعر الرأس » .

(٣) فى الأصل و ا و ب و ح : « البداية » راجع فيها تقدم الهامش ٩ ص ١٧ .

(٤) « فى اليدين والرجلين » من ا و ب و فى ح : « من اليدين والرجلين » .

(٥) « والتخليل للمبالغة سنة » ليست فى ا ، و « خلل الرجل لحيته أوصل الماء الى
خلالها وهو البشرة التى بين الشعر ، وكأنه مأخوذ من تخللت القوم اذا دخلت بين خلداهم
وخلالهم » (المصباح) .

(٦) زاد هنا فى ح : « على ما مر » . راجع فيها تقدم ص ٨ و ١١ - ١٢ .

(٧) « وهو سنة » من ا و ب .

(٨) فى ب : « يمسحه » .

(٩) راجع فيها تقدم ص ٩ ص ٥ .

(١٠) فى الأصل وغيره « البداية » راجع فيها تقدم الهامش ٩ ص ١٧ والهامش ٣ من هذه الصفحة .

(١١) راجع ترجمته فى الهامش ٨ ص ١١ .

(١٢) فى ح : « أن يبدأ فى الابتداء » .

(١٣) أي من أعلى رأسه .

عليها ، ويمدها إلى مقدم رأسه ، ثم يعيدها ^(١) إلى القفا ^(٢) .
والخامس عشر - أن يمسح ^(٣) مرة واحدة . والتلث مكرره ^(٤) .
وقال الشافعي : السنة هو التلث ^(٥) .
والسادس عشر - أن يمسح الأذنين ، ظاهرهما وباطنهما ، بماء الرأس ،
لا بماء جديد .

وقال الشافعي : يمسح بماء جديد ، لا بماء الرأس .

...

وأما تحليل الاحية ^(٦) فهو من الآداب عند أبي حنيفة ومحمد ،
وعند أبي يوسف سنة - كذا ذكر ^(٧) محمد في كتاب «الآثار» .
واختلف المشايخ في مسح الرقبة : قال أبو بكر الأعمش ^(٨) : إنه
سنة . وقال أبو بكر الإسكاف ^(٩) : إنه أدب ^(١٠) .

(١) في ا و ب : « يوضع يديه ... ويمدها . ثم يعيدها » وفي الكسانى (١ : ٢٢ :
٧ من أسفل) : « يديه » .

(٢) القفا مؤخر العنق . وهو مقصور ويذكر ويؤث (المصباح) .

(٣) أي رأسه : الكسانى (١ : ٢٢ : ٤ من أسفل) .

(٤) راجع في مناقشة ذلك : المرغيناني وابن المهام (١ : ٢٢) وابن عابدين (١ :
٨٩ : ٤ من أسفل) .

(٥) في ب : « التلث هي السنة » .

(٦) انظر معنى « تحليل الاحية » فيما تقدم في الهامش • ص ١٨ .

(٧) في ب : « قال » .

(٨) هو محمد بن سعيد . تفقه على أبي بكر الإسكاف . وتوفي سنة ٨٣٤٠ . (اللكنوى ،

١٦٠) وانظر الهامش التالي في ترجمة الإسكاف .

(٩) أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني الذى أخذ الفقه عن محمد بن الحسن . وتوفي سنة
٨٣٣٣ (اللكنوى : ١٦٠) .

(١٠) كذا في ب وا وقد أشير في موضعها من الاصل بلامه استدراك ولكن =

وأما آداب^(١) الوضوء فكثيرة^(٢) :

والفرق بين السنة والآداب^(٣) أن السنة ما واطب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتركها^(٤) ، إلا مرة أو مرتين ، لمعنى من المعانى ، والآداب ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مرة أو مرتين ، ولم يواظب عليه^(٥) .

وذلك نحو : إدخال الإصبع المبلولة في صمّاخ^(٦) الأذنين ، وكيفية مسح الرأس^(٧) ، وكيفية إدخال اليد في الماء والإيناء^(٨) ، والدلك^(٩) في غسل أعضائه للوضوء^(١٠) والغسل ، وأن يقول : «أشهد أن لا إله إلا الله ،

- = كل ما ظهر على الهامش : « واختلف في مسح الرقبة : قال أبو بكر الأعمش » .
 وفي ح : « انه سنة » وهو خطأ . راجع الكاساني (١ : ٢٣ : ٢٦ - ٢٧) .
 (١) ذكر الحصكفي وابن عابدين (١ : ٩١) أنه لا فرق بين المستحب والمندوب والآداب والفضيلة والنفل .
 (٢) كذا في ا و ب ، وفي الاصل و ج : « كثيرة » .
 (٣) في ب : « والآداب » .
 (٤) كذا في ح ، وفي الاصل و ا و ب : « يتركه » .
 (٥) في ح : « والآداب ما فعلها ... عليها » وفي ب : « والآداب ما فعلها ... عليه » .
 (٦) « صمّاخ الأذن الحرق الذي يفضي إلى الرأس وهو السمع . وقيل هو الأذن نفسها . والجمع أصمخه مثل سلاح وأسلجه » (المصباح) وفي ح : « صباخ » .
 (٧) قال الزيلعي (١ : ٥) : « وتكلموا في كيفية المسح ، والأظهر أن يضع كفيه ولغضابه على مقدم رأسه ، ويعدّها إلى تقفأة على وجهه يستوعب جميع الرأس ، ثم يمسح أذنيه بإصبعه » . راجع ابن عابدين ، ١ : ٨٩ : ٨٠ . والبايزني ، ١ : ٢٢ .
 (٨) في ا و ب و ج : « اليد في الإناء » .
 (٩) في ح : « وكذلك » .
 (١٠) في ح : « الأعضاء للوضوء » .

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله،^(١) عند كل فعل من أفعال الوضوء،
والدعوات المأثورة عند غسل كل عضو في الغسل والوضوء^(٢)، ونحو ذلك
مما ورد في الأحاديث أنه فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء،
ولم يواظب عليه^(٣) و^(٤).

(١) «وأشهد أن محمدا عبده ورسوله» من حـ.

(٢) «والدعوات... والوضوء» من ا و ب و ح غير ان «كل» ليست في حـ.
و «في الغسل والوضوء» ليست في ا و ب .
وهذه الدعوات هي : «أن يقول عند المضمضة : اللهم أعني على تلاوة القرآن ،
وذكرك ، وشكرك ، وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق : اللهم أرحني رائحة الجنة ، ولا
ترحني رائحة النار ، وعند غسل وجهه : اللهم سيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه .
وعند غسل يده اليمنى : اللهم أعطني كتابي بيمينى ، وحاسبني حساباً يسيراً . وعند غسل اليسرى :
اللهم لا تطعن كتابي بشمالى ، ولا من وراء ظهري ، وعند مسح رأسه : اللهم اظلني تحت ظل
عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك . وعند مسح أذنيه : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول
فيتبعون أحسنه . وعند مسح عنقه : اللهم اعتق رقبتى من النار . وعند غسل قدمه اليمنى : اللهم
ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام . وعند غسل رجله اليسرى : اللهم اجعل ذنبي بمنفورا
وسمي مشكورا وتجارتني لن تبور- ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو ،
ويقول بعد الفراغ : اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » الزيلعي ، ١ : ٩٤ . وراجع
ايضاً : ابن عابدين ، ١ : ٩٤ . «وقد ذكر النووي ان هذه الأذعية مأثورة عن السافى وليست
بمفعولة عن النبي صلى الله عليه وسلم » الشلبي على الزيلعي ، ١ : ٧٠ .
(٣) في ا و ب : «مما روى عن النبي عليه السلام من الأحاديث أنه فعله ولم
يواظب عليه» .

(٤) زاد في ب : «والله تعالى أعلم بالصواب» وفي ا : «والله أعلم» .

باب الحدث

الحدث (١) نواعان : حقيقى وحكمى .

أما الحقيقى : فهو خروج النجس (٢) ، من الآدمى (٣) ، الحى (٤) ،

(١) في ١ : « قال الشيخ الإمام رحمه الله : الحدث والحدّث من أحدث » وهو الحالة الناقضة للطهارة شرعاً ومنى قولهم « الناقضة للطهارة » أن الحدث لأن صادف طهارة نقضا ودرئها ، وإن لم يصادف طهارة فن شأنه أن يكون كذلك ، حتى يجوز أن يجتمع على الشخص أحداث » (المصباح) .

(٢) بفتح الجيم وكسرها ، والفتح اولى ولكن الكسر اعم . وفى اصطلاح الفقهاء النجس بفتح الجيم عين النجاسة ، والنجس بكسرها ما لا يكون طاهراً ، أما في اللغة فسواء بالفتح أم بالكسر ، معناه ما لا يكون طاهراً ، سواء كان نجس العين أم عارض النجاسة كالخصاء الخارجة من الدبر (ابن عابدين ، ١ : ٩٩ : ٨ وما بعده) .

و « خروج النجس مؤثر في زوال الطهارة : أما موضع الخروج فظاهر ، وأما غيره فلا لأن بدن الانسان ، باعتبار ما يخرج منه ، لا يتجزأ في الوصف : فإذا وصف موضع منه بالنجاسة ، وجب وصف كله بذلك ، كالأيمان والكفر والكذب والصدق ونحو ذلك ، فإنه يوصف به كله ، وإن كان كل واحد من هذه الاشياء في محل مخصوص . فإذا صار كله نجساً وجب تطهير كله ، لكن ورد الشرع بالاعتصار على الأعضاء الاربعة في السبيلين ، لالحرج لتكرار ما يخرج منها ، فألحقنا به ما هو في مضاء من كل وجه » (الزيلعي ، التبيين : ١ : ٨) اما وجوب التطهير فلا أنه « متى زالت الطهارة عن ظاهر البدن ، خرج من ان يكون أهلاً للصلاة التي هي مناجاة مع الله تعالى ، فيجب تطهيره بالماء ، ليصير أهلاً لها » (الكاساني ، ١ : ٢٤ : ٧ من اسفل) .

(٣) في ٢ : « الاذى » وهو خطأ كما يدل عليه السياق .

(٤) « إذا لو خرج من بدن الميت ، بعد غسله ، لا يوجب إعادة غسله ، بل يوجب غسل ذلك الموضع » (البارقي ، العناية ، ١ : ٢٥) .

كيفما كان : من السبيلين أو من غيرهما ، معتاداً كان أو غير معتاد ^(١) ، قليلاً كان أو كثيراً - وهذا عند أصحابنا الثلاثة ^(٢) .

وقال زفر : هو ظهور ^(٣) النجس ، من الآدمي ، الحى ^(٤) .

وقال مالك ، فى قول : هو خروج النجس ، المعتاد ، من السبيل ^(٥) المعتاد ، حتى قال : إن دم الاستحاضة ^(٦) ليس يحدث لأنه عارض غير معتاد .

وقال ، فى قول ، وهو قول الشافعى : هو خروج الشيء ، من السبيلين لا غير ، كيفما كان ^(٧) .

والصحيح قولنا ، لما روى عن أبى إمامة الباهلى ^(٨) أنه قال : دخلت

(١) معتاداً كالبول والغائط ، وغير معتاد كاللدودة والحصاة (ابن عابدين ، ١ : ٩٩ : ١٦) .

(٢) كذا فى ا و ب و ح وفى الاصل : « وهذا عندنا » .

(٣) فى ح : « المشهور » وهو خطأ كما يدل عليه السياق .

(٤) « الحى » من ا ، وفى ب : « الحر » . انظر فيما بعد ص ٢٨ .

(٥) فى ح : « السبيلين » ،

(٦) سيأتى الكلام على الاستحاضة فيما بعد .

(٧) « ربحاً كان أو عيناً ، نادراً كان أو معتاداً ، طاهراً أو نجساً : » النزالي ، ١ : ١٥ : ٤ .

من أسفل .

(٨) كذا فى ب ، وفى الاصل : « أبى لإمامة » فقط ، وفى ح : « عن لإمامة الباهلى » وفى ا :

« بن اسامة الباهلى » ، وابو إمامة الباهلى من مشهورى الصحابة . روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائتا حديث وخسون حديثاً . منسوب الى « باهلة » . سكن مصر ثم حمص ، وبها توفى سنة ٨١ هـ ، وقيل سنة ٨٦ هـ . وقيل هو آخر من توفى من الصحابة بالشام (النووى ، التهذيب ، القسم الاول ، ٢ : ص ١٧٦ رقم ٢٧٨) .

على رسول الله صلى الله عليه وسلم ففَرَفَتْ له غرفة ، فأكل ، فجاء المؤذن فقلت : الوضوء يا رسول الله ، فقال : «إِنَّمَا عَلَيْنَا الْوُضُوءَ مِمَّا يَخْرُجُ ، ليس مما يدخل ،^(٢) . وخروج الطاهر ، كالبُزَاق^(٣) وغيره ، ليس يحدث بالاجتماع ، فتعين خروج النجس^(٤) .

إذا ثبت هذا فلا يخلو : إما أن يكون^(٥) الخروج من السيلين أو من غير السيلين .

فإن كان من السيلين : فهو حدث إذا ظهر^(٦) على^(٧) رأسهما ، قل أو أكثر ، انتقل^(٨) سال عنه ثم لا ، لأنه وجد خروج النجس من الآدمي^(٩) ، وهو انتقال النجس من^(١٠) الباطن إلى الظاهر .

-
- (١) الْغُرْفَةُ بِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ . وَالْغُرْفَةُ بِالضَّمِّ اسْمٌ تُلْفَعُولُ مِنْهُ لِأَنَّهُ مَا لَمْ يَغْرَفْ لَا يَسْمَى غُرْفَةً . فَالْغُرْفَةُ الْمَاءُ الْمَغْرُوفُ بِالْيَدِ (الْمُخْتَارُ وَالْمَصْبَاحُ) .
- (٢) فِي أَوْ ب : « ... فَفَرَفَتْ لَهُ غُرْفَةً فَأَكَلَهَا ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! الْوُضُوءُ ، قَالَ : إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَيْنَا مِمَّا خَرَجَ لَا مِمَّا دَخَلَ » . وَفِي ح : « ... فَفَرَفَتْ لَهُ غُرْفَةً أَنِّي نَاولته غُرْفَةً ، فَأَكَلَ ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ ، فَقُلْتُ : الْوُضُوءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : إِنَّمَا عَلَيْنَا الْوُضُوءَ مِمَّا يَخْرُجُ ، لَا لَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ » .
- (٣) الْبُزَاقُ هُوَ الْبُصَاقُ (الْمَصْبَاحُ) .
- (٤) فِي أ : « : وَخُرُوجُ الْأَشْيَاءِ الطَّاهِرَةِ ، كَالْمِرْقِ وَنَحْوِهِ ، لَا يَكُونُ حَدَثًا بِالْاجْتِمَاعِ فتعين خروج النجس » وكذا في ب مع نقص كلمة « خروج » . وَفِي ح : « : وَخُرُوجُ مَاءِ الطَّاهِرِ كَالْمِرْقِ وَنَحْوِهِ لَيْسَ بِحَدَثٍ بِالْاجْتِمَاعِ فتعين خروج النجس » .
- (٥) فِي أَوْ ب وَ ح : « كَانَ » .
- (٦) أَيِ النَجَسِ .
- (٧) فِي ب : « عَنْ » .
- (٨) فِي ح وَ أ : « أَوْ » .
- (٩) « مِنْ الْآدَمِيِّ » مِنْ أ
- (١٠) فِي أَوْ ب : « وَهُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ » .

وذلك^(١) مثل البول، والغائط، والدم، والمني، والودي، والمذي^(٢).
وكذلك كل ما خرج^(٣) من الأشياء الطاهرة في أنفسها^(٤)،
كاللحم، والدودة، والولد، والمحقة^(٥)، ونحوها - لأنه لا يخلو^(٦) عن
أجزاء النجاسة .

وأما الريح^(٧) : < فلا > إن^(٨) خرجت من الدبر : ينقض^(٩)
الوضوء^(١٠) بالإجماع^(١١) . وإن خرجت من قُبُل المرأة أو الرجل : قال
بعضهم : إن كانت مُتَبَتَّةً ، ينقض الوضوء ، وإلا فلا^(١٢) . < و > روى عن

(١) وذلك « ليست في ا .

(٢) سيأتي تعريف هذه الالفاظ كلها في « باب الجنابة والفسل » .

(٣) في ا و ب و ح : « ما يخرج » .

(٤) في ا و ب و ح : « في نفسها » .

(٥) في الاصل و غيره : « الْحُقَّة » . والمراد « الْحَقَنَةُ » التي هي « الآلة »

لِلْحَقْنَةِ التي هي الدواء الذي يدخل من المقدمة لتسهيل بطن المريض (المصباح والمنجد) .
قال ابن الهمام (١ : ٢٥) : « كالحقنة » . وقال الكاساني (١ : ٢٥ : ١٠) :
« وعود الحقنة » .

(٦) في ا و ب : « لأنها لا تخلو » .

(٧) في ا : « وأما الخصة » .

(٨) في ا و ب : « لذا » .

(٩) في ا و ب : « تنقض » .

(١٠) « الوضوء » من ا و ب و ح .

(١١) « لأنها منبعثة عن محل النجاسة ، لا لأن عينها نجسة ، لأن الصحيح أن عينها
طاهرة ، حتى لو لبس سراويل مبتلة ، أو ابتل ، من لُبَّتِيهِ ، الموضع الذي تمر به الريح ، فخرج
الريح ، لا يتنجس . وهو قول العامة ، وما نقل عن الحلواني من أنه كان لا يصلي بسرأوبه فورع
منه » (ابن عابدين ١٠ : ١٠٠ : ٢١) .

(١٢) « قال بعضهم ... والا فلا » من ا و ب لكن فيها : « لأن كان مثنتا » وهو خطأ

لأن الريح مؤنثة (المصباح) . و « فلا » ليست في ب . والباردة ليست في الاصل و ح .

محمد أنه ينقض^(١) ولم يعتبر التَّن. وكذا ذكر الكرخي في مختصره^(٢).
وروى القدوري عنه أن خروج الريح من قُبُل الرجل لا يتصور، وإنما
هو اختلاج يظنه^(٣) ريحاً، ولكنها قد تخرج من قبل المرأة، فإن خرجت
يستحب لها الوضوء، ولا يجب. وقال بعضهم: إن كانت مفضاة^(٤)،
يجب^(٥) الوضوء^(٦)، وإن كانت غير مفضاة، لا يجب الوضوء.

وأما إذا كان الخروج من غير السبيلين: <فإن كان الخارج^(٧) طاهراً،
مثل الدمع، والريق، والمِسْحَاط^(٨)، والعَرَق، واللبن، ونحوها - لا ينقض

(١) في ح: « ينقض الوضوء » وفي ا و ب: « إنها تنقض ».

(٢) في ح: « روى عن محمد: أنه ينقض الوضوء ولم يعتبر التَّن »، وفي رواية البيهقي لأبي
اللبث أنه يعتبر التَّن، وكذا الشيخ أبو الحسن الكرخي في مختصره. « وبين عبارة ح وبين عبارة
الأصل و ا و ب خلاف: ففي الأخيرة لا يعتبر الكرخي التَّن، وفي الأولى يعتبره،
ومنشأ الخلاف اختلاف المعطوف عليه: فهو في الأخيرة الرواية عن محمد وفحواها أنها تنقض
ولا يعتبر التَّن، وهو في ح رواية أبي الليث وفيها يعتبر التَّن ».

وفي الكاساني (١ : ٢٥ : ١٤) ما يأتي: « وأما الريح الخارجة من قُبُل المرأة أو
ذكر الرجل فلم يذكر حكمها في ظاهر الرواية. وروى عن محمد أنه قال: فيها الوضوء. وذكر
الكرخي أنه لا وضوء فيها إلا أن تكون المرأة مفضاة، فيخرج منها ريح مفتنة فيستحب لها الوضوء ».
(٣) في ح: كذا: « بطنه ».

(٤) « وهي التي صار مسلك البول والغائط منها واحداً، أو التي صار مسلك بولها ووطئها
واحداً » الزيلعي، ١ : ٨. وراجع أيضاً: الكمال ابن المأم (١ : ٣٦)، وابن عابدين (١ :
١٠٠ : ٦٠ من أسفل وما بعده) .

(٥) في ب: « وجب » وفي ا: « ويجب ».

(٦) « الوضوء » ليست في ا و ب.

(٧) في ا و ب: « الخروج ».

(٨) هو ما يسيل من الأنف (المختار) .

الوضوء بالاجماع^(١). وإن كان نجساً ، ينقض الوضوء^(٢) .

ولكن إنما يعرف الخروج هنا ، بالسيلان والانتقال عند رأس الجرح والقرح^(٣) : إن سال^(٤) إلى موضع يجب تطهيره ، أو يسن تطهيره ، يكون حدثاً ، وإلا فلا ، لأن البدن محل الدم والرطوبات ، ولكن^(٥) لم يظهر لقيام الجلدة عليه^(٦) ، فإذا انشقت الجلدة ظهر في محله . فما لم يسئل عن رأس الجرح ، لا يصير خارجاً^(٧) و^(٨) .

وذلك مثل دم الجرح^(٩) ، والقيح^(١٠) ، والصدید^(١١) من القرحة ، والماء الصافي^(١٢) الذي خرج من البثرة^(١٣) .

(١) « بالاجماع » من ب .

(٢) « الوضوء » من ب .

(٣) القرح (والقروح) جمع القرحة (الخثار) . والقرحة : الجراحة المتقدمة التي اجتمع فيها القيح (المنجد) .

(٤) و (٥) أي الخارج النجس وفي ا و ب : « إلا أنه » بدلا من : « ولكن »

(٦) « عليه » من ا و ب .

(٧) في ا و ب : « لا يكون حدثاً » .

(٨) « بالظهور لا يكون خارجاً ، بل بادياً ، وهو في موضعه ، بخلاف السببين . لأن ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة ، فيستدل بالظهور على الانتقال عن موضعه » (الزياي : ٨ : ١) وراجع ايضاً المرغيناني ، الهداية : ١ : ٢٨ .

هذا عن أبي يوسف « وعن محمد : إذا انتفخ على رأس الجرح وصار أكبر من رأسه نقض ، والصحيح لا ينقض » ابن الهمام ، ١ : ٢٦ . وابن عابدين ، ١ : ١٠٠ : ٣ .

(٩) في ب : « القرحة » .

(١٠) و (١١) و (١٢) « الدم ينضج فيصير قيحاً ، ثم يزداد نضجاً فيصير صديداً ، ثم يصير ماء » المرغيناني ، الهداية : ١ : ٣٧ ، ولكن في الزيلعي (١ : ٨) « الدم ينضج فيصير صديداً ، ثم يزداد نضجاً فيصير قيحاً ، ثم يزداد نضجاً فيصير ماء » . وهذه الجملة نجسة يعني الماء والقيح والصدید « المرغيناني وابن الهمام ، ١ : ٣٧ .

(١٣) في ح : « الذي يخرج من القشرة » . والبثرة هي الخراج الصغير ، والجمع بُثور وبثرات وبثر . يقال بثر جلد أو وجهه خرج به خراج صغير (المصباح والخثار) .

وهذا عندنا . وعلى قول زفر : يكون حدثاً ، سال أو لم يسأل ، لأن الحدث ، عنده ، ظهور النجاسة من آدمي ^(١) ، وقد ظهرت .

وعلى هذا القىء : إن كان ملء الفم ، ينقض الوضوء . وإن لم يكن ملء الفم ، لا ينقض الوضوء .

ولا فرق بين أن يكون القىء طعاماً ، أو ماء صافياً ، أو مِرَّةً صفراء ^(٢) ، أو سوداء ، أو غيرها ، لأن الفم له حكم الظاهر ^(٣) ، فإنه ^(٤) يجب غسله فى الغسل ، ولا ينتقض ^(٥) الصوم ^(٦) بالمضمضة ، فإذا وصل القىء إليه ، فقد وحد ^(٧) انتقال النجس ^(٨) من الجوف ^(٩) إلى الظاهر ، فتحقق الخروج ، فيكون حدثاً ، إلا أن القليل لم يجعل حدثاً

(١) راجع فيما تقدم ص ٢٣ س ٣ .

(٢) المِرَّة أحد الاخلاط الاريسنة : الدم ، والمِرَّة السوداء ، والمِرَّة الصفراء ، والباغم (ابن عابدين ، ١ : ١٠١ : ٦ من اسفل) والجمع مِرَار (المصباح) .

(٣) فى ح : « أو صفراء » .

(٤) « وله مع الباطن حكم الباطن بدليل ان الصائم اذا ابتلع ريقه ، لا يفسد صومه » :

الكاساني ، ١ : ٢٥ : ٣ من اسفل . وراجع ايضاً : البرخى ، ١ : ٦٢ .

(٥) فى ا و ب : « لانه » .

(٦) فى ب و ح : « ولا ينتقض » .

(٧) فى ا و ب : « صومه » .

(٨) فى ح : « فوجد » .

(٩) « الطعام او الماء صار نجساً لاختلاطه بنجاسات المعدة » : الكاساني ، ١ : ٢٦ .

(١٠) فى ا و ب : « الباطن » .

باعتبار الحرج^(١) إذ إلا إنسان لا يخلو عن^(٢) قليل القمى ، بسبب السعال وغيره .

ولم يذكر تفسير ملء الفم في ظاهر الرواية^(٣) . وروى عن الحسن^(٤) ابن زياد أنه قال : إن عجز^(٥) عن إمساكه ، يكون ملء الفم . وإلا فلا . وعن أبي على الدقاق^(٦) أنه قال^(٧) : إن منعه عن الكلام ، يكون ملء الفم^(٨) ، وإلا فلا .

وأما إذا قاء بلغها : <ف> إن نزل من الرأس ، لا يكون حدثاً ، لأنه لا نجاسة في جوف الرأس .

وإن خرج من البطن : <ف> إن^(٩) كان صافياً ، ليس معه شيء من الطعام وغيره ، <ف> على قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما : لا يكون حدثاً ، وإن كان ملء الفم^(١٠) . وعلى قول أبي يوسف : يكون حدثاً

(١) في ا و ب : « باعتبار الضرورة » ، وفي ح : « باعتبار الخروج » ولعله تحريف من الفاسخ .

(٢) « عن » ليست في ح .

(٣) في ح : « الروايات » .

(٤) في ح : « وروى الحسن » .

(٥) في ا و ب : « ان كان يعجز » وفي ح : « ان كان عاجزاً » .

(٦) تنقحه على موسى بن نصر الرازي من اصحاب محمد بن الحسن (الكنتوى : ١٤٦

وكذا : ٨٠ ، ٢١٦) .

(٧) « انه قال » من ا و ب .

(٨) في ا و ب : « يكون حدثاً » وفي ح : « يكون من الفم » .

(٩) « إن » ليست في ب و ح .

(١٠) « وان كان ملء الفم » من ب .

إِنْ كَانَ مَلءَ الْفَمِ ^(١) .

وَإِنْ كَانَ مَخْلُوطاً ^(٢) بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ ، وَغَيْرِهِ ^(٣) : فَلَا تُصَحُّ أَنْ يَكُونَ حَدَّثًا بِالْإِجْمَاعِ ^(٤) .

وَالصَّحِيحُ قَوْلُهُمَا ، لَا تُنْهَ طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ ^(٥) ، كَالْمَخَاطِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَخْلُوطاً بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ ^(٦) ، فَيُظْهَرُ أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْجَوْفِ فَيَنْجَسُ ^(٧) ، بِمَجَاوِرَةِ ^(٨) النَّجَسِ .

وَأَمَّا إِذَا قَاءَ دُمًا : <ف> لَمْ يَذْكُرْ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ صَرِيحًا . وَرَوَى الْمُعَلَّى ^(٩) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ^(١٠) ، أَنَّهُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ^(١١) ، قَلَّ أَوْ

(١) قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (ص ٢) : « وَإِنْ قَلَّسَ مَلءَ فِيهِ ... بَلَنَهَا ، تَقْضَى فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ ، وَلَمْ يَنْقُضْ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ » ، وَانْظُرْ الْكَاسَانِي ، ١ : ٢٧ :

١٥ وَمَا بَعْدَهُ . وَفِيهَا بَدَأَ الْهَامِشُ ١١ م ٣١ .

(٢) « وَإِنْ كَانَ مَلءَ الْفَمِ ... مَخْلُوطاً » لَيْسَتْ فِي هـ وَمَكَانَهَا فِيهَا بَيَاضٌ .

(٣) « عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ... وَغَيْرِهِ » لَيْسَتْ فِي أ .

(٤) انْظُرْ ابْنَ الْهَمَامِ ، فَتَحَ الْقَدِيرِ ، ١ : ٣١ . وَالزَّيْلَمِيُّ ، ١ : ٩ . وَالْحَصَكَنِيُّ

وَابْنُ عَابِدِينَ ، ١ : ١٠٢ .

(٥) فِي أ ب : « بِنَفْسِهِ » .

(٦) « بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ » مِنْ أ ب .

(٧) فِي أ ب و ح : « فَيَتَنَجَّسُ » وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ (الْمَصْبَاحُ) .

(٨) فِي أ : « لِمَجَاوِرَةِ » . وَفِي ب : « لِمَجَاوِزَةِ » .

(٩) هُوَ الْمُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ أَبُو يَحْيَى الرَّازِيُّ . مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ . رَوَى عَنْهُمَا

الْكَتَبُ وَالْأَمَالِيُّ وَالتَّوَادِرُ . وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ وَالثَّلَثِ وَحَمَّادٍ وَابْنِ عَيْنَةَ . وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَابْنُ خَرَّازٍ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ ، وَرَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ . مَاتَ سَنَةَ ٢١١ هـ (اَلْكَتَوِيُّ : ٢١٥)

(١٠) فِي ح : « عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ » وَإِضَافَةُ « مُحَمَّدٍ » خَطَأٌ وَفِي هـ تَقْسَمُ بِذَلِكَ :

« وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْهُمَا » ، « وَقَالَ مُحَمَّدٌ » . وَمَا ذَكَرَهُ الْكَاسَانِيُّ (١ : ٢٧ : ٢٥) يُوَافِقُ مَا فِي الْمَتْنِ .

(١١) « الْوُضُوءُ » مِنْ أ ب .

كثر ، جامداً ^(١) كان أو مائماً .

وروى الحسن ^(٢) عنهما أنه إن كان حامداً ، لا ينقض ، ما لم يكن
 ملء الفم ^(٣) ؛ وإن كان مائماً ، ينقض الوضوء ^(٤) ، وإن كان يسيراً .
 وقال محمد إن حكمه حكم القىء - وهو الاصح ^(٥) ، ويجب ^(٦) أن
 يكون هذا قول جميع أصحابنا ، فإنه ذكر ، في الجامع الصغير ^(٧) ، إشارة إليه ،
 فإنه ^(٨) قال : إذا قلّس ^(٩) أقل من ملء فيه : لم ينقض الوضوء ^(١٠) ، ولم
 يفصل بين الدم وغيره .

• • •

-
- (١) ويسمى « المَلَق » والمفرد « عَلَقَة » أى القطعة منه . سمي كذلك لتعلق بهضه يعض
 (المغرب والمصباح والمختار) . وكثير من الفقهاء يستعملون كلمة « المَلَق » للتعبير عن الدم الجامد :
 انظر على سبيل المثال : التمرثاشى ، التنوير ، ١ : ١٠١ . وابن عابدين ، ١ : ١٠٢ : ٢٤ .
 (٢) هو الحسن بن زياد (الكاساني ، ١ : ٢٧) .
 (٣) في ا و ب : « ما لم يملأ الفم » .
 (٤) « الوضوء » من ا و ب .
 (٥) انظر الكاساني (١ : ٢٧ : ٢٧) .
 (٦) في ب : « فيجب » .
 (٧) في ا و ب : « وذكر محمد رحمه الله في الجامع الصغير » .
 (٨) في ح : « لأنه » .
 (٩) في ا و ب : « لو » .

- (١٠) قلّس قلّسا خرج من بطنه طعام أو شراب ، الى الفم ، وسواء ألقاه أو أعاده
 الى بطنه ، إذا كان ملء الفم أو دونه . فإذا غلب فهو قيء (المصباح) .
 (١١) وعبارة الجامع الصغير (ص ٢) : « محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة ، رضي الله عنهم ،
 في رجل قلّس أقل من ملء فيه ، قال : لا ينقض وضوؤه » . وفي « الآثار » لأبي يوسف
 (ص ٨) : « إذا قلّس الرجل ملء فيه فعليه الوضوء » ، وإذا لم يكن ملء فيه فليس عليه الوضوء » .

هذا ^(١) الذي ذكرنا في حق الاصحاء. فأما في حق صاحب العذر ^(٢)،
 كما المستحاضة، وصاحب الجرح السائل، ونحوهما ^(٣) : فخرج النجس
 من الآدمي ^(٤)، لا يكون حدثاً، مادام وقت الصلاة قائماً ^(٥)؛ حتى
 إنه إذا توضأ، في أول ^(٦) الوقت، له أن يصلي ما شاء، من الفرائض
 والنوافل، ما لم يخرج الوقت، وإن دام السيلان - وهذا عندنا.
 وقال مالك : له أن ^(٧) يتوضأ لكل صلاة، فرضاً كان أو نفلاً ^(٨).
 وقال الشافعي : يتوضأ ^(٩) لكل فرض، وله أن يصلي، من ^(١٠) النوافل،
 ما شاء.

والصحيح قولنا، لقوله عليه السلام : « المستحاضة تتوضأ لوقت كل

(١) في أ : « وهذا » .

(٢) في أ وب : « المذورين » .

(٣) في أ وب : « وغيرهما » . وأضاف الكاساني (١ : ٢٧) إليها : « المبطون » ،
 ومن به سلس البول ، ومن به رُءاف [الدم يخرج من الأنف] دائم ، أو ربيع ، ونحو
 ذلك ممن لا يمضي عليه وقت صلاة إلا ويوجد ما ابتلى به من الحدث فيه .

(٤) « من الآدمي » من أ وب و ح .

(٥) في ح : « باقياً » .

(٦) « أول » من أ وب و ح .

(٧) « له أن » ليست في أ وب . وقال ابن جزى . (ص ٤١) : « ويستحب المستحاضة
 أن تتوضأ لكل صلاة » ، وقال ابن رشد (١ : ٤٦) : « وبعضهم لم يوجب عليها إلا استعجاباً ،
 وهو مذهب مالك » ، والخطاب (١ : ٣١٨) : « استحيينا أن تطهر لكل صلاة » .

(٨) « فرضاً كان أو نفلاً » من أ وب .

(٩) « يتوضأ » من أ وب .

(١٠) « من » من أ وب و ح .

صلاة (١) .

ثم طهارتها (٢) تنتقض بخروج الوقت لا غير عند أبي حنيفة ومحمد ، وعند زفر بدخول الوقت لا غير ، وعند أبي يوسف بأيهما كان . وفائدة الخلاف تظهر في موضعين :

أحدهما : أن يوجد خروج الوقت ، بدون الدخول ، كما إذا توضأت (٣) في وقت الفجر (٤) ، ثم طلعت الشمس : تنتقض طهارتها ، عند أصحابنا الثلاثة ، وعند زفر : لا تنتقض (٥) .

والثاني : أن يوجد (٦) الدخول بدون الخروج ، كما إذا توضأت (٧) قبل الزوال ، ثم زالت الشمس : لا تنتقض طهارتها ، على قول أبي حنيفة ومحمد ، وعلى قول أبي يوسف وزفر : تنتقض (٨) . فزفر يعتبر دخول

(١) أورده السرخي في المبسوط بلفظه عن عائشة (١ : ٨٤ : ٩) .

(٢) أي المستحاضة لأن أصل المسألة فيها . وفي حكمها كل صاحب عذر : السرخي ، ١٠ : ٨٤ ، والكاساني ، ١ : ٢٧ : ٢ من اسفل - ٢٨ ، وابن عابدين ، ١ : ٢٢٣ : ٢ من اسفل - ٢٢٤ .

(٣) التاء الاخيرة من ا و ب وبها تستقيم المبارة لاذ الكلام على المستحاضة - انظر الكاساني ، ١ : ٢٨ : ٣ من اسفل .

(٤) في ١ : « كما لو توضأت في وقت طلوع الفجر » وكذا في ب مع حذف « في » . وفي الكاساني (١ : ٢٨ : ٣ من اسفل) والرحي (١ : ٨٤ : ٧ من اسفل) : « في وقت الفجر » .

(٥) « تنتقض طهارتها ... لا تنتقض » من ا و ب وفي ب : « تنتقض طهارته ... لا تنتقض طهارته » .

(٦) زاد هنا في ب : « هذا » .

(٧) التاء الاخيرة من ب — انظر الهامش ٣ من هذه الصفحة .

(٨) « لا تنتقض طهارتها ... تنتقض » من ا و ب وب لا أن في الأخيرة : « لا تنتقض طهارته » .

الوقت ، وقد دخل ، فينتقض . وهما يعتبران الخروج ولم يخرج ، فلا تنتقض طهارتها^(١) .

فأما في غير هذين الموضعين ، فكما يخرج^(٢) الوقت ، يدخل وقت آخر ، فينتقض الوضوء ، بالإجماع ، على اختلاف الأصول .

لكن هذا شيء ذكره مشايخنا للحفظ ، ومدار الخلاف على فقه ظاهر^(٣) يعرف ، في المبسوط^(٤) ، إن شاء الله تعالى .

وأما الحدث الحكمي ، فنوعان :

أمرهما : ما يكون دالاً على وجود الحدث الحقيقي^(٥) ، غالباً ، فأقيم مقامه شرعاً ، احتياطاً للعبادة .

وهو^(٦) أنواع منها : المباشرة^(٧) - الفاحشة - وهو أن يباشر الرجل امرأته لشهوة^(٨) ، و < قد > انتشر لها^(٩) ، وليس بينهما ثوب ، ولم يرَ بللاً .

(١) « فزفر ... طهارتها » من اوب وعادة : « اعتبر بدخول الوقت فقد دخل الوقت فنتقض . وهما اعتبارا بخروج الوقت ، ولم يخرج الوقت ، فلا تنتقض » ولم يرد فيها كلمة « فزفر » .

(٢) في : « كما خرج » وفي ب : « كما إذا خرج وقت دخل » .

(٣) « ظاهر » ليست في اوب .

(٤) انظر الكاساني ، ١ : ٢٩ ، ٧ . والبايرتي ، ١ : ١٢٦ .

(٥) في ا : « الحكمي » وهو خطأ .

(٦) في : « وهي » .

(٧) « منها المباشرة » ليست في ا ومكانها فيها بياض . والمباشرة « مأخوذة من البَشَرَة وهي ظاهر الجلد » (ابن عابدين ، ١ : ١٠٨ : ١٧ - ١١) . « وفسر الحسن عن أبي

حنيفة ، رحمه الله تعالى ، المباشرة الفاحشة بأن يباشرها ، وهما متجردان ، وليس ظاهر فرجه ظاهر فرجها » (السرخسي ، ١ : ٦٨ : ٤ من اسفل) ، وانظر أيضاً : ابن المهام ، ١ : ٣٧ .

وسيرد الكلام على ذلك في المتن بعد قليل .

(٨) في اوب : « بشهوة » .

(٩) في : « له » .

فعند أبي حنيفة وأبي يوسف : يكون حدثاً^(١) ، ولم يشترط في
ظاهر الرواية مماسة الفرجين عندهما ، وشرط ذلك^(٢) في النوادر .
وعند محمد : ليس بحدث^(٣) ، (٤) .

والصحيح قولهما ، لأن المباشرة ، على هذا الوجه ، سبب لخروج
المذى ، غالباً .

فأما مجرد مس المرأة ، لشهوة أو غير شهوة ، أو^(٥) مس ذكره أو^(٦)
ذكر^(٧) غيره : فليس بحدث^(٨) ، عند عامة العلماء ما لم يخرج منه شيء ،
خلافاً للمالك والشافعي^(٩) ، لأنه ليس بسبب للخروج غالباً .
ومن هذا النوع : الإغماء^(١٠) ، والجنون^(١١) ، والسكر^(١٢) الذي

- (١) « استحساناً » : الرخى ، ١ : ٦٨ : ١٦ . والكاساني ، ١ : ٢٩ : ١ من أسفل .
(٢) « ذلك » من اوب .
(٣) « الا ان يتيقن خروج شيء » (ابن الهمام ، ١ : ٣٧ . والزيلعي ، ١ : ١٢ . وابن
عابدين ، ١ : ١٠٨ : ٢٩) . « وهو القياس » الرخى ، ١ : ٦٨ : ١٤ ، والكاساني ،
١ : ٢٩ : ١ من أسفل .
(٤) زاد في ح : « ذلك » .
(٥) في ب وح : « و » .
(٦) في ح : « و » .
(٧) « ذكر » ليست في ب .
(٨) في اوب : « لا يكون حدثاً » وفي ج : « ليس بحدث » .
(٩) راجع الكاساني ، ١ : ٣٠ : ١٠ وما بعده .
(١٠) « آفة في القلب أو الدماغ تعطل القوى المدركة والحركة ، عن أفعالها ، مع بقاء
العقل متلوياً » ابن عابدين ، ١ : ١٠٦ : ١٥ .
(١١) « صاحبه مسلوب العقل ، بخلاف الإغماء فإنه منلوب » ابن عابدين ، ١ : ١٠٦ .
(١٢) « هو حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه من الاثمجرة المتصاعدة من الحزن ونحوه
فيتعطل منه العقل المميز بين الامور الحسنة والقيحة » ابن عابدين ، ١ : ١٠٦ : ٢٣ .

يسر العقل : لأنه سبب^(١) يدل^(٢) على الحدث غالباً .

ومن هذا النوع أيضاً : النوم^(٣) مضطجماً ، أو متوركا ، بأن نام على إحدى وركيه^(٤) فهو^(٥) حدث ، على كل حال ، لأنه سبب الخروج الريح غالباً^(٦) .

فأما النوم في غير هاتين الحالتين <ف> ينظر :

إن كان في حال^(٧) الصلاة : لا يكون حدثاً ، كيفما كان ، في جواب ظاهر الرواية .

وعن أبي يوسف : إن نام متعمداً ، فحدث ، وإن غلب عليه النوم ، فليس بحدث^(٨) ،^(٩) .

(١) في ح : « بسبب » .

(٢) في ا و ب و ح : « دال » .

(٣) « هو فترة طبيعية تحدث للانسان ، بلا اختيار منه ، تمنع الحواس الظاهرة ، والباطنة عن العمل مع سلامتها ، واستعمال العقل ، مع قيامه ، فيعجز المبد عن أداء الحقوق » ابن عابدين ، ١٠٤ : ١٦ .

(٤) في ب و ا : « أحد » والصحيح « إحدى » لأنها مؤنثة . وتنطق «الوَرك» بفتح الواو وكسر الراء ، ويجوز ان تنطق بكسر الواو وسكون الراء . والورك فوق الفخذ كالكتف فوق المضد . وقد متوركا أي متكئاً على إحدى وركيه (المصباح والمختار) .

(٥) « فهو » من ح وفي ا و ب : « فانه يكون حدثاً » .

(٦) « لان مقدمه يكون متجافياً عن الارض ، فكان في معنى النوم مضطجماً في كونه سبباً لوجود الحدث ، بواسطة استرخاء المفاصل ، وزوال مسكة اليقظة » الكاساني ، ١ : ٣١ . وانظر أيضاً : الزيلعي ، ١٠ : ١٠ ، وابن عابدين ، ١٠٤ : ١٠ .

(٧) في ا و ب : « في حالة » .

(٨) في ا و ب : « متعمداً ، يكون حدثاً ... لا يكون حدثاً » .

(٩) قال الكاساني (١ : ٣١ : ٧) « وروى عن أبي يوسف انه قال : سألت أبا حنيفة عن النوم في الصلاة فقال : لا ينقض الوضوء . ولا أدرى لأصلته عن الممد أو التلبه ، وعندى أنه إن نام متعمداً ينقض وضوءه » .

وقال الشافعي : يكون حدثاً ، إلا إذا كان ^(١) قاعداً مستقراً على الأرض : فله فيه قولان ^(٢) .

والصحيح قولنا ، لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا نام العبد في سجوده ^(٣) ، يباهي الله تعالى به ملائكته . فيقول ^(٤) يا ملائكتي ^(٥) : انظروا إلى عبدى : روحه عندى ، وجسده فى طاعتي » ، ولم يفصل بين حال وحال .

وان كان خارج الصلاة : < ف > إن كان قاعداً مستقراً على الأرض ، غير مستند إلى شيء : لا يكون حدثاً ، لأنه ليس بسبب للخروج غالباً .

وإن كان قائماً ، أو على هيئة الركوع والسجود ، غير مستند إلى شيء : فقد اختلف المشايخ فيه ، والأصح أنه ليس بحدث ، كما فى حال ^(٦) الصلاة . فأما ^(٧) إذا نام مستنداً إلى ^(٨) جدار ، أو متكئاً على يديه : < فقد >

(١) فى اوب : « الا ان يكون » .

(٢) فى ح : « على الارض ، لا يكون حدثاً . وله فيه قولان » .

(٣) فى اوب : « فى صلاته » وفى الرخى (١ : ٧٩ : ٧) والكاسانى (١ : ٣١ : ٣١) :

١٥ (كما فى المتن .

(٤) فى ح : « فيقول الله » .

(٥) « يا ملائكتي » من اوب .

(٦) فى اوب « فى حالة » . وراجع الكاسانى ، ١ : ٣١ : ١٩ وما بعده . وابن عابدين ،

١٠٤ ، ١٠٥ ، ٢ من أسفل - ١٠٥ .

(٧) فى ب : « وإذا » وفى ح : « وأما » .

(٨) « لى » من اوب وفى الاصل : « على » وفى ح : « على الجدار » ، وفى

الكاسانى (١ : ٣١ : ٢٨) : « جدار أو سارية أو رجل » .

ذكر الطحاوي أنه إن كان بحال لوزال^(١) السند لسقط^(٢) : يكون حدثاً ، وإلا فلا - وبه أخذ كثير من مشايخنا .
وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة ، أنه قال^(٣) : إن لم يكن^(٤) مستقراً على الأرض : يكون حدثاً ، وإن كان مستقراً على الأرض^(٥) : لا يكون حدثاً - وبه أخذ عامة مشايخنا . وهو الأصح .
ومن نام قائماً أو قاعداً ، مستقراً^(٦) على الأرض ، فسقط : روى عن^(٧) أصحابنا^(٨) روايات^(٩) مختلفة أنه إن^(١٠) انتبه قبل السقوط على الأرض أو في حال السقوط ، أو سقط على الأرض وهو نائم^(١١) فانتبه من ساعته : لا يكون حدثاً . وإن استقر ، نائماً على الأرض^(١٢) ، بعد الوقوع ، وإن قل : يكون حدثاً ، لأنه وجد النوم مضطجماً^(١٣) .

(١) في أوب : « أزيل » .

(٢) في أوح : « يسقط » وفي ب : « فسقط » .

(٣) « قال » من أوب .

(٤) في أ : « إن يكن » وهو خطأ .

(٥) « على الأرض » من أوب وح .

(٦) في ب « او مستقراً » .

(٧) في ب « فمن » .

(٨) في أوح : « فيه » - راجع الكاساني ١ : ٣١ : ٤ من أسفل وما بعده .

(٩) في ب : « رواية » .

(١٠) في أوب وح : « اذا » .

(١١) « نائم » ليست في ح .

(١٢) « على الأرض » من أوب .

(١٣) في ح : « بعد الوقوع يكون حدثاً وإن قل لأنه وجد النوم مضطجماً وإن قل » وفي أوب :

« بعد الوقوع يكون حدثاً ، لأنه وجد النوم مضطجماً وإن قل » .

وقال بمض مشايخنا: اذا زال مقعده عن^(١) الأرض ينتقض وضوءه^(٢) .
والصحيح هو الأول .

فأما النوع الثاني من الحدث الحكمي : فهو^(٣) ما يكون حدثا بنفسه
شرعاً^(٤) ، من غير أن يكون دالاً على الحدث الحقيقي . وهو القهقهة^(٥)
في صلاة مطلقة^(٦) لها ركوع وسجود : حتى^(٧) تنتقض طهارته .
واذا قهقه^(٨) في صلاة الجنابة ، أو سجدة التلاوة^(٩) : لا تنتقض^(١٠)
طهارته^(١١) . وإذا قهقه^(١٢) خارج الصلاة : لا تنتقض^(١٣) .
ولو تبسم : لا تنتقض^(١٤) أصلاً .

ثم عند أصحابنا الثلاثة : لا فرق بين وجودها^(١٥) في حال أداء

(١) في ب : « على » .

(٢) في اوب : « يكون حدثا » وراجع في تفصيل ذلك الكسائي ، ١ : ٣١ : ٣٢ .

(٣) « فهو » من اوب و ح .

(٤) في ح : « شرعياً » .

(٥) « القهقهة ما يكون مسموعاً له ولجيرانه » بدت أسنانه أولاً ... والضحك ما يكون
مسموعاً له دون جيرانه ، وهو مبطل للصلاة دون الوضوء . والتبسم ما لا صوت فيه ولا تأثير
له في واحد منها « (الزيلعي ١٤ : ١١) .

(٦) أي كاملة (البابرني ، ١ : ٣٥ وكذا الزيلعي ، ١٤ : ١١) .

(٧) « حتى » ليست في اوب .

(٨) في اوب : « حتى لو قهقه » .

(٩) في ح : « في الصلاة الجنابة او في سجود التلاوة » .

(١٠) في ح : « لا ينتقض » .

(١١) « طهارته » من اوب .

(١٢) في ا : « وكذا » وفي ب : « فكذلك » بدلا من : « وإذا قهقه » .

(١٣) في ح : « لا ينتقض » .

(١٤) في ح : « لا ينتقض » .

(١٥) زاد هنا في ا : « وإذا قهقه » .

الركن^(١) ، كما في وسط الصلاة ، أو في حال قيام التحريم دون حال أداء الركن ، كما إذا قهقه بعد ما قعد قدر التشهد الأخير ، أو في سجدة^(٢) السهو ، أو بعد ما سبقه الحدث في الصلاة فذهب للوضوء^(٣) وتوضأ ثم قهقه^(٤) قبل أن يبني ، حتى تنتقض طهارته .

وعلى قول زفر^(٥) : لا تنتقض ما لم يوجد في حال أداء الركن .
وأما فساد الصلاة بها : < ف > وإن وجدت قبل الفراغ من الأركان :
تفسد . وإن وجدت بعد الفراغ من الأركان لا تفسد ، ويخرج من الصلاة^(٦) ، لأنها كلام بمنزلة السلام .

وهذا كله مذهبنا - وهو جواب الاستحسان .
والقياس أن لا يكون حدثاً ، لأنها ليست^(٧) بحدث حقيقة ، ولا بسبب دال عليه - وبه أخذ الشافعي .

ولكننا جعلناها^(٨) حدثاً شرعاً ، لورود الحديث فيها ، وهو ما روى

(١) في - : « الركوع » .

(٢) في - : « قدر التشهد الأخير في سجدة » .

(٣) في - : « المتوضئ » .

(٤) « ثم قهقه » من اوب و - .

(٥) في ا : « وعلى زفر » .

(٦) في ا : « ان وجدت قبل الفراغ من الأركان : ينتقض وضوءه وصلاته ، وإن وجدت بعد الفراغ من الأركان يفسد وضوءه وتصح صلاته ، ويخرج من الصلاة » ، وفي ب : « ان وجدت قبل الفراغ من الأركان يفسد وضوءه وتصح صلاته ويخرج من الصلاة » وظاهر انه سقطت من ب عبارة « ينتقض وضوءه وصلاته ولأن وجدت بعد الفراغ من الأركان » الواردة في ا .

(٧) في - : « والقياس أن لا يكون هذا حدثاً لأنه ليس » .

(٨) في ا : « جعلناها » .

عن النبي عليه السلام أنه ^(١) كان يصلي بالناس ، فى المسجد ، فدخل
أعرابى فى بصره ^(٢) سوء ، فوقع فى بئر عليها خَصَفَةٌ ^(٣) . فضحك
بعض الناس ^(٤) ، فلما فرغ النبي عليه السلام من صلاته ، قال ^(٥) :
« ألا من ضحك منكم قهقهة ^(٦) فليعد الوضوء والصلاة جميعاً ^(٧) » ،
والحديث ^(٨) ورد فى حال ^(٩) صلاة ^(١٠) مستتمة الأركان ، فبقى
حال خارج الصلاة وما ليس بصلاة مطلقة ، على أصل القياس .
ثم تغميض الميت ، وغسله ، وحمل الجنازة ^(١١) ، والكلام الفاحش ،

(١) فى ح : « ما روى أنه عليه السلام » .

(٢) « فى بصره » ليست فى ب ومكانها فيها بياض .

(٣) قال فى اللسان : « الخَصَفُ مَقَامٌ تُسَفُّ [أى تنسج] من سَعَف النخل
فيسوى منها شقق تلبس بيوت الأعراب ، وربما سويت جلالات [أى قففا كبيرة] للتمر . ومنه
الحديث : « لأنه كان يصلى فأقبل رجل فى بصره سوء فربى بئر عليها خَصَفَةٌ فوطئها فوقع فيها » -
والخَصَفَةُ واحدة الخَصَف . وفى الكذا : « عليها حقيقة » .

(٤) فى ا و ب و ح : « القوم » .

(٥) كذا فى ا و ب و ح وفى الاصل : « فقال »

(٦) « قهقهة » من ا و ب .

(٧) « جميعاً » من ا و ب .

(٨) لفظ الحديث اورده الكاسانى (١ : ٣٢ : ٦) كالآتى : « من قهقه منكم فليعد
الوضوء والصلاة ومن تبسم فلا شئ عليه » وأورده الرخسى (١ : ٧٧ - ٧٨) مسندا الى زيد بن
خالد الجبى باللفظ الآتى : « من ضحك منكم فليعد الوضوء والصلاة » ومسندا الى جابر باللفظ
الآتى : « من ضحك فى صلاته حتى قرقر فليعد الوضوء والصلاة » وأورده المرغبانى (١ : ٣٤)
بلفظه الذى فى المتن وقال عنه ابن الملم (نفس الصفحة ٣٤ - ٣٥) : « حديث القهقهة روى
مرسلا ومسندا واعترف أهل الحديث بصحته مرسلا » .

(٩) « حال » ليست فى ا و ب .

(١٠) « صلاة » ليست فى ح .

(١١) فى ب : « جنازته » وفى ح : « الجنائز » .

وأكل ما مسته النار : لا ينقض ^(١) الوضوء ، عند عامة العلماء . لأنه لم يوجد الحدث حقيقة ، ولا حكماً .

وقال بعض الناس بأن هذه الأشياء أحداث شرعا ، لورود ^(٢) الأحاديث فيها ، <فصارت> ^(٣) نظير القهقهة عندكم . وهو ما روى عنه عليه السلام أنه قال : « توضأوا مما مسته النار » ^(٤) . وروى عنه عليه السلام ^(٥) : « من غمض ميتاً ، أو حمل جنازة فليغتسل » ^(٦) وروى : « من غسل ميتاً : فليغتسل » ^(٧) .

ولكننا نقول : هذه أخبار آحاد ، وردت فيما عم ^(٨) به البلوى ، فلا تقبل ^(٩) ، بخلاف خبر القهقهة : فإنه ^(١٠) ورد فيما لا يعم به البلوى ، فيقبل . ^(١١) و ^(١٢)

-
- (١) في ح : « لا ينقض » .
 (٢) « لورود » من ا و ب و ح وفي « الاصل » : « لوجود » .
 (٣) في ا و ب : « فصار » وفي ح : « وصار » .
 (٤) أورده السرخسي (١ : ٧٩ : ١ من أسفل) بلفظه ذاك ، مسندا الى ابي هريرة .
 وادرد حديثاً آخر : « توضأوا من لحوم الابل ، ولا تتوضأوا من لحوم الغنم » . وكذا الكاساني (١ : ٣٢ : ٢٧) والمبارة في ح : « وهو ما روى عنه عليه السلام انه توضأ مما مسته النار » .
 (٥) « عنه عليه السلام » من ح .
 (٦) في ! « وروى ان من غمض ميتاً أو حمل جنازة فليتوضأ » وفي ب مثل ما في ا إلا أن في ب : « جنازته » بدلا من « جنازة »
 (٧) في ح : « وروى عنه عليه السلام : من غسل الميت فليغتسل » . انظر : السرخسي ، المبسوط ١٤ : ٨٢ - ٨٣ : والكاساني ، البدائع ، ١ : ٣٢ : ٢٥ .
 (٨) في ا : « تم » وفي ب و ح : « يعم » .
 (٩) في ح : « ولا يقبل » .
 (١٠) في ح : « لأنه » .
 (١١) « فيقبل » من ا و ب .
 (١٢) زاد في ح : « والله أعلم » ، وفي ب « والله تعالى أعلم » .

باب

الجنابة والفسل^(١)

الكلام ههنا فى خمسة مواضع :
فى بيان ما يتعلق به وجوب الفسل ،
وفى أنواع الفسل المشروع ،
وفى تفسير الفسل ،
وفى مقدار الماء الذى يغتسل به ،
وفى أحكام الحدث .

أما الأول فنقول :

وجوب الفسل يتعلق بأحد معان ثلاثة^(٢) : الجنابة ، والحيمض ،
والنفاس .

أما الجنابة^(٣) فإنها تثبت^(٤) بسببين^(٥) :

(١) راجع فيما تقدم المامش ٨ ص ٤ .

(٢) فى الاصل : « بأحدى معاني ثلاثة » وكذا فى ح . وفى ا « بأحد معان ثلاث » .

(٣) « الجنُب فى اللغة من خرج منه المنى ، على وجه الشهوة . يقال : أجنب الرجل إذا قفى شهوته من المرأة » الباری ، ١ : ٤١ . كما يقال جَنُبَ كَقَرُبَ . ويقال « جُنُب » للذكر والانثى والمفرد والمثنى والجمع فهو وحى وما وهم وهن جُنُب « لأنه اسم جرى مجرى المصدر الذى هو الاجتناب (المصباح . والمغرب . والباری ، ١ : ٣٩) .

(٤) فى ب و ا : « تثبت » .

(٥) فى ا و ب و ح : « بسببين » وقد يكون فى الاصل كذلك ، وسيأتى قوله فيما

بعد (ص ٤٧) : « وأما السبب الثانى » .

أمرهما - خروج^(١) المنى ، عن شهوة^(٢) ، دققاً ، وإن كان^(٣) من غير إيلاج ، بأى طريق وسبب^(٤) حصل الخروج - نحو الممس ، والنظر ، والاحتلام^(٥) ، وغيرها^(٦) : فعليه^(٧) الغسل بالإجماع ، إذا كان من أهل وجوب الصلاة عليه . فأما إذا لم يكن من أهل وجوب الصلاة عليه ، كالحائض^(٨) والمجنون والكافر والصبي : فإنه لا يغسل عليهم ، لأن الغسل يجب لأجل الصلاة ، ولا صلاة عليهم .

أما إذا خرج المنى لا عن شهوة^(٩) ، وقد انفصل^(١٠) لا عن شهوة^(١١)

(١) أى خروجه من ذكر الرجل ، ومن فرج المرأة الداخل ، احترازاً عن خروجه من مقره ولم يخرج من العضو ، بأن بقى فى قسبة الذكر أو الفرج الداخل (ابن عابدين ، ١ : ١١٨ - ٧ - ٩ و ١٢١ : ٢٢) .

(٢) « أى لذة ولو حكما كحتمل » الحصكفى ، الدر المختار ، ١ : ١١٨ .

(٣) « وإن كان » من ب و ا .

(٤) « وسبب » من ا . وفى ح : « بأى طريق حصل وبأى سبب خرج » . وفى الكسانى (١ : ٣٦ : ٤) : « بأى سبب حصل » ،

(٥) « والمرأة كالرجل فى الاحتلام » انظر السرخسى ، ١ : ٧٠ . والاحتلام من الحُلُم : اسم لما يراه النائم ، ثم غلب على ما يراه من الجماع (ابن عابدين ، ١ : ١٢٠ : ٣ من اسفل) .

(٦) فى ب : « وغيره » .

(٧) فى ا و ب و ح : « فقيه » .

(٨) « حاضت المرأة حيضاً ومحيضاً خرج الدم من رحمها . وهى حائض ، وحائضة . وهن حوائض وحيض ... والحيضة المرة وهى الدفعة الواحدة من دمات دم الحيض وعند الفقهاء اسم للأيام المتتالية » المغرب . وسيأتى الكلام على الحيض فيما بعد .

(٩) فى ح : « من غير شهوة » . وفى ب : « المنى عن شهوة » وهو خطأ .

(١٠) أى فارق مكانه (السرخسى : ١ : ٦٧) وهو صلب الرجل ، وترايب المرأة أى

عظام صدرها (الحصكفى وابن عابدين عليه ١٤ : ١١٨) .

(١١) اضاف هنا فى ح : « لا يغسل عليهم » .

مثل أن يضرب على ^(١) ظهر رجل ، أو حمل حملاً ثقيلاً ^(٢) ، أو ^(٣) به سلس البول ، فيخرج ^(٤) المني من غير ^(٥) شهوة : فلا غسل فيه ^(٦) عندنا . وقال الشافعي : يجب ^(٧) .

فأما إذا انفصل عن شهوة وخرج ^(٨) لا عن شهوة ^(٩) : فعلى ^(١٠) قول أبي حنيفة ومحمد : يجب الغسل ، وعلى قول أبي يوسف : لا يجب ^(١١) . وفائدة الخلاف تظهر في ثلاث مسائل :

إحداها : < إذا > ^(١٢) احتلم فانتبه ، وقبض على ^(١٣) عورته حتى سكنت شهوته ^(١٤) ، ثم خرج منه ^(١٥) المني بعد ذلك ، بلا شهوة .
والثانية ^(١٦) : إذا اغتسل الرجل من الجنابة ، ثم خرج منه شيء من

(١) « على » ليست في ح .

(٢) اضاف في ح : « ولا غسل عليه » .

(٣) زادها في ب و ا : « كان » .

(٤) في ح : « ويخرج » وفي ا و ب : « فخرج » .

(٥) في ا كذا : « لا غير » بدلا من : « من غير » .

(٦) في ا و ح و ب « عليه » .

(٧) في ا و ب : « وقال الشافعي : فيه الغسل » .

(٨) في ا و ب : « ثم خرج » .

(٩) اي دفقا لأن الدفق والشهوة متلازمان (ابن عابدين ١٠ : ١٤٨ : ٨ من اسفل) .

(١٠) كذا في ب و ا وفي الاصل و ح : « على »

(١١) « المتبر عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى مفارقة المني عن مكانه على وجه الشهوة والدفق ،

وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المتبر ظهوره » السرخسي ١٠ : ٦٧ .

(١٢) من الكسائي (١٢ : ٣٧ : ١) وفي الاصل و ا و ب و ح : « ان من » . وفي

المسألين التاليتين : « إذا » .

(١٣) « على » من ا و ب و ح .

(١٤) « حتى سكنت شهوته » ليست في ب و ا .

(١٥) « منه » من ا و ب .

(١٦) في ب : « والثاني » .

المنى ، أو على صورة المذى ^(١) ، قبل النوم أو البول ^(٢) .
 والثالثة ^(٣) : إذا وجد الرجل ، على فراشه ، بَلَلًا ، منيا أو على صورة
 المذى . ولم يتذكر الاحتلام ^(٤) .
 هكذا ذكر ^(٥) ابن رستم ^(٦) الخلاف في هذه المسائل الثلاث
 في نوادره .
 فأبو يوسف أخذ بالقياس . وأبو حنيفة ومحمد أخذوا بالاستحسان ،
 احتياطاً في باب ^(٧) العبادة .
 ثم المنى هو الماء ، الأبيض ، الغليظ ، الذى ينكسر به الذكر ،
 وتنقطع به الشهوة ^(٨) .

- (١) سيأتي بعد سطور تعريف المنى والمذى والودى .
 (٢) لا بعدما « لان النوم والبول والمنى يقطع عادة المنى الزائل عن مكانه بشهوة فيكون
 الثانى زائلاً عن مكانه بلا شهوة ، فلا يجب الفسل اتفاقاً » الزيلعي ، ١ : ١٦ .
 (٣) في ب : « والثالث » .
 (٤) ففي هذه الحالات الثلاث عابه الفسل عندهما ، وليس عليه ذلك عند أبي يوسف
 (الرخسى ، ١ : ٦٧ ، ٦٩) .
 (٥) في ب : « هكذا روى عن » وفي ح : « وهكذا ذكر ... » .
 (٦) هو إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي . سمع من مالك والثوري وحامد بن سلمة
 وغيرهم ، وثقه على محمد بن الحسن ، وروى عن محمد « النوادر » . قدم بغداد أكثر من مرة .
 وروى عنه أحمد بن حنبل وغيره . وعرض عليه المأمون القضاء فامتنع . مات ببغداد سنة ٢١١ هـ .
 وهو منسوب الى بلدة مَرَو (الكنوى ، الفوائد البية : ٩) .
 (٧) « باب » ليست في ب و ح .
 (٨) واصل الزيلعي (١ : ١٧) : « راحته كراثة الطلع فيه لزوجة » ، « ومنى المرأة
 رقيق اصفر » الزيلعي ، ١ : ١٧ .

والمَذَى هو الماء ، الاُيُض ، الرقيق ، الذى يخرج عند الملاعبة ^(١) .
والوَدَى ^(٢) هو الماء ، الاُيُض ، الذى يخرج بعد البول ^(٣) و ^(٤) .
وأما السبب الثانى - فهو ^(٥) إيلاج ^(٦) الفرج فى أحد ^(٧) سبيلى
الإنسان وإن لم يوجد الإيزال ^(٨) ، حتى يجب الغسل على الفاعل
والمفعول به ^(٩) جميعا .

فأما الإيلاج فى البهائم ، <ف> لا يوجب ^(١٠) الغسل ، ما لم ينزل .
وكذا الاحتلام : لا يوجب ^(١١) الغسل ، ما لم ينزل .

(١) «ويقابله من المرأة القَذَى» : الزيلعى ١٠ : ١٧ ، وابن عابدين ١٠ : ١٢٢ : ١٢ .
و « يقال مذى وأمذى ومذى » (المغرب) . ويقال هى قذى (الشلبى ١٠ : ١٧)

(٢) فى اكذا : « والودى »

(٣) زاد فى ب و ا : « من البرودة » . وقال الزيلعى (١٧ : ١) : « والودى بول غليظ
فيعتبر برقيقه . وقبل ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد البول » . ونقل ابن عابدين (١ :
١٢٢ : ١٥) أنه « ماء نخين ابيض كدر يخرج عقب البول » .

(٤) راجع السرخسى ١ : ٦٧ ، وابن الهمام ، ١ : ٤١ - ٤٢ . وليس فى المذى والودى غسل ،
بل فيها الوضوء (النفسى والزيلعى ١ : ١٧) .

(٥) كذا فى ح - وفى ب و ا : « وهو » ، وفى الاصل : « هو » .

(٦) اى لإدخال (ابن عابدين ، ١ : ١١٩ : ١١)

(٧) فى ح : « فى لأحدى » .

(٨) فى ا و ب : « انزل او لم ينزل » وفى ح : « وجد الانزال او لم يوجد الانزال » .

(٩) « به » من ح .

(١٠) و (١١) فى ا و ب : « لا يجب » .

وهذا قول عامة العلماء . وقال بعضهم : لا ^(١) يجب الغسل ، بدون الإئزال في جميع الاحوال ^(٢) لقوله عليه السلام ^(٣) : « الماء من الماء ، (٤) » .

إلا أنا نقول : هذا ^(٥) غريب ، وما روينا مشهور ^(٦) ، والاخذ بما روينا أولى ، وهو قوله عليه السلام : « إذا التقى الحتانان وتوارت الحشفة ^(٧) ، وجب الغسل ، أنزل او لم ينزل ، (٨) د(٩) » .

...

(١) « لا » من ا و ب و ح وفي الاصل : « يجب » والصحيح : « لا يجب » قال الزيلعي (١)
(١٧) : « وفات الظاهرية لا يجب بالايلاج بدون الازال لقوله عليه السلام : « الماء من الماء » وقال
البارقي (١ : ٤٣) : « ... فانهم [الانصار] قالوا : « لا يجب الغسل بالإكسال واستدلوا بظاهر
قوله صلى الله عليه وسلم : الماء من الماء »
(٢) « في جميع الاحوال » من ح وفي ب : « في الاحوال أجمع » وفي ا : « في الاحوال » فقط .
(٣) في ح : « وهو فاسد ، لما روى عن النبي عليه السلام انه قال « .
(٤) « اي الغسل من المتى » البارقي ، ١ : ٤١ . وقد اورده السرخسي (١ : ٦٩) بلفظ :
« انما الماء من الماء » وقال عنه « حديث شاذ » .
(٥) في ح : « الا أن هذا » -

(٦) في ا : « هذا غريب وما قالوه فاسد لما روى عن النبي عليه السلام قال : « اذا التقى
الحتانان وتوارت الحشفة ، وجب الغسل ، أنزل او لم ينزل » وما روينا مشهور . . الخ » .
(٧) « وتوارت الحشفة » من ا و ح . و « الحشفة ما فوق الحتان من رأس الذكر »
(البارقي ١ : ٤٣) .

(٨) « لقوله عليه السلام : الماء ... لم ينزل » من ب والذي في الاصل بدلا منها : « وهذا
فاسد لما روى عن النبي عليه السلام انه قال : « اذا التقى الحتانان وغابت الحشفة وجب الغسل
أنزل او لم ينزل » .

(٩) راجع : السرخسي ، ١ : ٦٩ . والكاساني ، ١ : ٣٦ . والمرغاثي ١ : ٤٣ .

وأما حكم الحيض والنفاس : فذكره في بابها^(١) ، إن شاء الله تعالى .

...

وأما أنواع^(٢) الفسل المشروع^(٣) ، فتسمة :

ثلاثة منها فريضة^(٤) ، وهي الفسل من^(٥) الجنابة^(٦) ، والحيض ،

والنفاس .

وواحد منها واجب ، وهو غسل^(٧) الموتى .

وأربعة منها سنة ، وهي^(٨) : غسل يوم الجمعة ، يوم عرفة ، والميدين ،

وعند الإحرام .

(١) كذا في ح و « في بابها » ليست في الأصل و ا و ب . وفي ا و ب : « تذكره » ، وفي

الأصل « تذكر » . انظر فيها بعد ص ٦١ - ٦٣ .

(٢) في الكاساني (١ : ٣٣ : ٢١) : « وأما صفة الفسل : فالفسل قد يكون فرضاً ، وقد

يكون واجباً ، وقد يكون سنة ، وقد يكون مستحباً » .

(٣) كذا في ا و ب ، وفي الأصل و ح : « المشروعة » . قال الرخسي (١ : ٩) : « والواجب اغتسال

في الحاصل أحد عشر نوعاً » .

(٤) في ب : « فرض » .

(٥) في ا : « الفسل و » وهو خطأ .

(٦) أي من التقاء الحائض ومن إزال الماء ومن الاحتلام (انظر الرخسي ١ : ٩٠) .

(٧) « يقال غُسل الجمعة وغُسل الجنابة بضم النين ، وغُسل الميت وغُسل التوب بفتحها .

وضابطه أنك إذا أضفت إلى المفعول فتحت ، وإذا أضفت للمفعول ضممت » ابن عابدين ،

١ : ١٢٣ : ٦ من أسفل . وانظر فيها تقدم الهامش ٨ ص ٤ .

(٨) في ح : « وهو » .

وواحد منها يستحب ^(١)، وهو ^(٢): الغسل عند الاسلام، وغسل المجنون والصبي عند البلوغ والافاقة— لأن هؤلاء غير مخاطبين بالشرايع، وإن وجد، في حقهم، الجنابة والحيض والنفاس ^(٣).

ثم غسل يوم الجمعة لأجل صلاة الجمعة عند أبي يوسف ^(٤)، وعن ^(٥) الحسن بن زياد لأجل اليوم.

وفائدة الاختلاف ^(٦) أن من اغتسل يوم الجمعة، ثم أحدث، وتوضأ، وصلى الجمعة: لا يكون ^(٧) مدركا لفضيلة ^(٨) الغسل عند أبي يوسف، وعند الحسن ^(٩) يصير مدركا.

وكذا إذا صلى بالوضوء ثم اغتسل، فهو على هذا الخلاف ^(١٠). ومن اغتسل من ^(١١) الجنابة، يوم الجمعة. وصلى به الجمعة— قالوا:

(١) في ا و ب و ح: « مستحب ».

(٢) في ح: « فهو ».

(٣) راجع في حالات أخرى: الحصكفي وابن عابدين عليه، ١: ١٢٥ - ١٢٦.

(٤) « وهو: لأصح لأنها أفضل من الوقت، ولأن الطهارة تخص بها » الزيلعي، ١: ١٨.

(٥). كذا في النسخ جميعاً « عن » في هذا الموضع ولكن بدذلك بـ « بطنين » عند « ولله الأصح:

قال السرخسي (٨٩: ١) : « فقال الحسن لا يوم إظهاراً لفصيلته » وقال الزيلعي (١٨: ١) : « الاغتسال لليوم عند الحسن إظهاراً لفصيلته ».

(٦) في ا: « وفائدة الخلاف تظهر » وفي ب: « وفائدة الاختلاف تظهر ».

(٧) في ا و ب: « لا يصير ».

(٨) في ب: « لفصله ».

(٩) في ح: « الحسن بن زياد ».

(١٠) نظر حالات أخرى في: الزيلعي والشاذلي عليه، ١: ١٨. وابن عابدين، ١: ١٢٤.

٤ من أسفل.

(١١) كذا في ا و ب، وفي الأصل و ح: « عن ».

ينال ^(١) فضيلة غسل يوم الجمعة ^(٢) . على اختلاف الاصلين ^(٣) ، لانه وجد الاغتسال فى يوم الجمعة ، والصلاة به .

...

وأما تفسير الفصل ، فنقول :

للفصل ^(٤) ركن واحد ، وشرائط ، وسنن ، وآداب .

أما الركن : فهو ^(٥) تسبيل الماء ، على جميع ما يمكن ^(٦) غسله . من بدنه ^(٧) ، مرة واحدة ، حتى لو ترك شيئاً يسيراً ، لم يُصْبِه الماء ، لم يخرج من ^(٨) الجنابة . وكذا فى الوضوء - لقوله تعالى : « وإن كنتم حُباً : فاطهروا » ^(٩) ، أي فطهروا ^(١٠) أبدانكم ، والبدن اسم للظاهر والباطن ، فيجب عليه ^(١١) تطهيره ^(١٢) ، بقدر الممكن ، وإنما سقط غسل

(١) فى ا و ب : « ينال به » .

(٢) فى ح : « غسل الجمعة » .

(٣) فى ا : « على الاختلاف الذى ذكرنا » .

(٤) فى ح : « الفصل » .

(٥) فى ب : « فنقول : تسبيل » .

(٦) فى ب : « ما يمكنه » .

(٧) البدن انة ما سوى الرأس والعنق والبدن والرجلين ، ولكنه . شرعا ، الجسد (الحصى كفى ، الدر المختار ١ : ١١٢ . والمغرب . والمصباح . والتهديب) ولذا عبر الرخسى (١ : ٨٤) - « الجسد » وكذا المؤلف نفسه عند كلامه على السنن (ص ٥٣) .

(٨) فى ح : « عن » .

(٩) المائدة : ٦ .

(١٠) كذا فى ا وليست فى الاصل و ح . وفى ب : « أى طهروا » .

(١١) « عليه » ليست فى ح .

(١٢) فى ا و ب : « غسله » .

الباطن لأجل الحرج ^(١) ، فلا يسقط ما ^(٢) لا حرج فيه .

ولهذا تجب المضمضة والاستنشاق في الغسل ، لأنه يمكن إيصال الماء إلى داخل الأنف والفم بلا حرج - ولا يجبان في الوضوء ^(٣) ، لأن الواجب ثم ^(٤) غسل الوجه ، وداخل الفم والأنف ليس بوجه ، لأنه لا يواجه ^(٥) < الناظر > إليه بكل حال .

ولهذا يجب إيصال الماء ، في الغسل ^(٦) ، إلى أصول الشعر ، وإلى أثناء الشعر أيضاً ^(٧) ، إلا إذا كان ضفيرة ^(٨) فلا يجب إلا إيصال إلى أثنائه ، لأن في نقضه حرجاً ^(٩) .

ولهذا : يجب إيصال الماء إلى أثناء اللحية ، كما يجب إيصال الماء ^(١٠) إلى أصولها ، لأنه لا حرج فيه .

ويجب إيصال الماء إلى داخل السرة ، وينبغي أن يدخل إصبعه فيها .

للمبالغة .

(١) في ا و ب : « إلا أن الباطن سقط غسله لأجل الحرج » .

(٢) في ح : « فيما » .

(٣) عبارة « ولا يجبان في الوضوء » وردت في ا و ب بد « ولهذا تجب المضمضة والاستنشاق

في الغسل » .

(٤) في ا و ب : « لأن الواجب في الوضوء » .

(٥) في ح : « لا يواجهه » ، وفي ا : « لم يواجهه » .

(٦) « في الغسل » من ا و ب .

(٧) في ا و ب : « أصول الشعر وأثنائه » .

(٨) في ا و ب و ح : « ضفيرا » .

(٩) راجع في تفصيل ذلك : الكاساني ، ١ : ٣٤ : ٢١ وما بعده . وقال الحصكفي في الدر

(١ : ١١٣) : « ولو ضرها غسل رأسها تركته ، وقيل تمسحه ولا تمنع نفسها عن زوجها » .

(١٠) « إيصال الماء » من ا و ب وفي ح « إيصاله » .

ويجب على المرأة غسل الفرج الخارج في الغسل ، لأنه يمكن غسله .
وأما شروطه : فنذكرها في موضعها ^(١) .

وأما السنن : فما ذكره محمد رحمه الله في كتاب الصلاة . وهو : أن
يبدأ فيغسل يديه إلى الرسغين ثلاثاً ، ثم يفرغ ^(٢) الماء ^(٣) ، يمينه على
شماله ، فيغسل فرجه ^(٤) حتى ينقيه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، ثلاثاً
ثلاثاً ، إلا أنه < لا > ^(٥) يغسل رجليه ، ثم يفيض ^(٦) الماء على رأسه
وسائر جسده ثلاثاً ^(٧) ، ثم يتحنى عن ذلك المكان ^(٨) ، فيغسل قدميه .
هكذا روت ميمونة زوج النبي عليه السلام أنه اغتسل هكذا ^(٩) .
ثم انما يؤخر غسل القدمين اذا اغتسل ^(١٠) في موضع تجتمع فيه ^(١١)

(١) قال الكاساني (١ : ٣٤٤ : ٣٩) : « وأما شروطه فما ذكرنا في الوضوء » .

(٢) في ح : « يفيض » . انظر الهامش ٦

(٣) « الماء » من ا و ب و ح .

(٤) أى القبل والدبر في الرجل والمرأة (ابن عابدين ، ١ : ١١٦ : ١١ . والمغرب) .

(٥) من الكاساني (١ : ٣٤٤ : ٣٣) وفي الاصل و ا و ب : « لم » وفي ح « ثلاثاً

ثلاثاً غير الرجلين » .

(٦) « أفاض الماء صبه بكثرة » المغرب .

(٧) « ثلاثاً » ليست في ا و ب .

(٨) « عن ذلك المكان » من ح .

(٩) راجع : السرخسي ، ١ : ٤٤٤ . والزيلعي ، ١ : ١٤٤ . وابن الهمام ، ١ : ٣٩ - ٤٠ .

وابن عابدين ، ١ : ١١٦ : ١٤ .

(١٠) في ا و ب : « اذا كان » .

(١١) « فيه » من ح .

الفَسَالَة^(١) تحت القدمين^(٢). فأما إذا لم تجتمع ، بأن اغتسل على حجر^(٣) ونحوه ، فلا يؤخر ، لأنه لا فائدة في تأخير^(٤) .

وقالوا في غسل الميت إنه يغسل رجله عند التوضئة^(٥) ، ولا يؤخر^(٦) لأن الماء المستعمل لا يجتمع على التخت^(٧) .

...

وأما مقدار الماء الذي يغسل به ويتوضأ به^(٨) :

ذكر في ظاهر الرواية وقال : أدنى ما يكفي^(٩) من الماء في الغسل صاع . وفي الوضوء مد ، ولم يفسر^(١٠) .

(١) الفَسَالَة ما غسات به النى . : (المصاح) .

(٢) فى اوب : « رجله » .

(٣) فى ح : « صخرة » .

(٤) « لأنه لا فائدة فى تأخير » من اوب .

(٥) فى ح : « التوضى » .

(٦) أى ولا يؤخر غسلها .

(٧) لم يذكر الآداب ، وقد قال الكسانى (١ : ٣٥ : ١٣) : « وأما آدابه فما ذكرنا

فى الوضوء » .

(٨) « به » ليست فى اوب .

(٩) فى ح : « الكفاية » .

(١٠) فى ح : « ولم يفسره » فى اوب : « ولم يفصل » . والصاع المراقى ثمانية أروال

بالبغدادى ، والرطل أربعة أمداد ، فالمد رطلان .

والصاع الحجازى خمسة أروال وثلاث رطل بالبغدادى ، والرطل أربعة أمداد ، فالمد رطل

وثلاث رطل .

والصاع المراقى نصف مد دمشق .

والرطل $\frac{4}{7}$ ١٢٨ من الدراهم وقيل ١٣٠ من الدراهم .

واذن فالصاع المراقى يساوى $\frac{1}{7}$ من الأروال المصرية (الرطل = ١٤٤ درهما) على =

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : في الاغتسال : كفاه صاع ،
وفي الوضوء : إن كان الرجل متخففا ^(١) و < لا > يستنجي ^(٢) . كفاه
رطل لفصل الوجه واليدين ومسح الرأس والخفين ^(٣) ، وإن كان يستنجي
وهو متخفف ^(٤) كفاه رطلان : رطل للاستنجاء ، ورطل للباقي ، وإن لم
يكن متخففا ويستنجي ^(٥) : كفاه ثلاثة أرطال : رطل للاستنجاء ،
ورطل للقدمين ، ورطل للباقي .

= القول بأن الرطل $\frac{4}{v}$ ١٢٨ من الدرهم و $\frac{2}{9}$ ٧ من الأبطال المصرية على القول بأن الرطل
يساوي ١٣٠ من الدراهم .

والصاع الحجازي يساوي $\frac{16}{21}$ ٤ من الأبطال المصرية على القول بأن الرطل $\frac{4}{v}$ ١٢٨
من الدراهم ويساوي $\frac{22}{27}$ ٤ من الأبطال المصرية على القول بأن الرطل يساوي ١٣٠ من
الدراهم . (الطحاوي : المختصر . وابن عابدين ، ١ : ١١٧ : ١٥ - ١٨ . والمغرب . والمصباح .
والتووي : التهذيب : القسم الثاني : الجزء الاول : ١٢٣)

وقد أورد ابن عابدين (١ : ١١٧ : ١٥) أن الصاحبين يأخذان بالصاع الحجازي وإن
أبا حنيفة يأخذ بالصاع العراقي . وقد وجدنا أن أبا حنيفة ومحمد يأخذان بالصاع العراقي . يأخذ ابو
يوسف بالصاع الحجازي (راجع : المصباح)
(١) أي لا يساخفا وفي ب هنا وفي السطور التالية : « متخففا » . (راجع : الفرغسي ،
١ : ٤٥ . والكاساني ، ١ : ٣٥ : ١٩) .

(٢) في الكاساني ، ١ : ٣٥ : ١٩ : « لا يستنجي » . وفي الأصل : « ولم يستنجي » ،
وفي أ و ب و ح « ولم يستنج » .

(٣) « والخفين » من أ و ب و ح .
(٤) « وهو متخفف » من ح ، وفي أ وكذا في الكاساني (١ : ٣٥ : ٢٠) « وإن كان
متخففا ويستنجي » ، وفي ب : « وإن كان متخففا ويستنجي » .
(٥) « ويستنجي » من أ و ب .

وقال بعض مشايخنا : في الاغتسال صاع واحد إذا ترك الوضوء ، فأما إذا جمع بين الوضوء والغسل ^(١) < فإنه > يحتاج إلى عشرة أرطال : رطلان للوضوء ، وثمانية أرطال للغسل .

وعامة مشايخنا قالوا : إن الصاع كاف للوضوء والغسل جميعا - وهو الأصح . ولكن مشايخنا قالوا : ما ذكر محمد رحمة الله عليه في بيان ^(٢) مقدار أدنى الكفاية ، ليس ^(٣) بتقدير لازم ^(٤) لا يجوز الزيادة عليه ، ولا النقصان عنه ، بل إن كفى رجلا أقل من ذلك ، ينقص عنه ؛ وإن لم يكنه يزيد ^(٥) عليه بقدر مالا إسراف فيه ولا تقتير ^(٦) .

...

وأما بيانه أمّام ^(٧) المحدث فنقول :

هنا خمسة أشخاص : المحدث ، والجنب ، والحائض ، والنفساء ، والمستحاضة .

أما المحدث : فحكمه وحكم الطاهر سواء ، غير أنه لا يجوز له ^(٨)

(١) في ا و ب : « فان جمع بينها » .

(٢) في هـ : « ما ذكره محمد بيان » .

(٣) كذا في ب ، وفي الأصل و ا و هـ : « وانه ليس » .

(٤) زاد هنا في ب : « حتى » .

(٥) في ا و ب : « زيد » . قال الكاساني (١ : ٣٥ : ٢٣) : « وإن لم يكنه زاد عليه » .

(٦) « ولا تقتير » من ا و ب .

(٧) في ا و ب : « حكم » .

(٨) « له » ليست في ب .

أدائه الصلاة إلا بالوضوء^(١) .

ولا يباح له مس المصحف ، إلا بخلافه . وكذا مس الدرهم التي كتب عليها القرآن ، ومس كتاب تفسير القرآن^(٢) . أما مس^(٣) كتاب الفقه فلا^(٤) بأس به ، لكن المستحب^(٥) له^(٦) أن لا يفعل .

وكذا لا يطوف بالبيت . وإن طاف ، جاز مع نقصان ، لا أنه شبيه بالصلاة^(٧) وليس بصلاة على الحقيقة^(٨) .

ويباح له دخول المسجد ، وقراءة القرآن ، وأداء الصوم . ويجب عليه الصلاة ، والصوم ، حتى يجب عليه القضاء بالترك . وكذا^(٩) سائر الأحكام .

واختلف المشايخ في تفسير الغلاف : قال بعضهم : هو الجلد^(١٠) الذي عليه . وقال بعضهم : هو الكرم^(١١) . وقال بعضهم : هو

(١) زاد في ا و ب : « لانعدام شرطه وهو الوضوء » .

(٢) في ا و ب : « كتاب التفسير » .

(٣) « مس » من ا و ب ، وفي ح : « مسه » .

(٤) كذا في ح ، وفي الاصل و ا و ب : « لا » .

(٥) في ا و ب : « والمستحب » .

(٦) « له » ليست في ب .

(٧) في ح : « تشبه الصلاة » .

(٨) « على الحقيقة » من ب و ا - « فلكونه طوافاً حقيقة يحكم بالجواز ، ولكونه

شبيهاً بالصلاة يحكم بالكراهة » الكاساني ، ١ : ٣٤ : ٣

(٩) في ا : « فكذا » .

(١٠) في ح : « المجلد » .

(١١) « الكرم » السرة ، ومنه كرم الثمرة . وبالكسر والضم غلافها « المغرب » .

الخريطة ^(١) - وهو الصحيح ، لأن الجلد تبع للمصحف ، والسكيم تبع للحامل ، فأما الخريطة فليست ^(٢) بتبع ، ولهذا لو ^(٣) بيع المصحف . لا تدخل الخريطة في البيع ^(٤) من غير شرط ^(٥) وقال بعض مشايخنا : المعتبر حقيقة هو ^(٦) المكتوب ، حتى إن ^(٧) مسسه مكروه ، فأما ^(٨) مس الجلد ومس موضع اليناخ منه ^(٩) ، لا يكره ، لأنه لم يمس القرآن .

وهذا أقرب إلى القياس ، والأول أقرب إلى التعظيم .
وأما الجنب : فلا يباح له مس المصحف بدون غلافه .
ولا ^(١٠) يباح له أيضاً قراءة القرآن عند عامة العلماء ، خلافاً لما لك ، وذكر الطحاوي أن الجنب لا يقرأ الآية التامة . فأما ما دون الآية ، فلا بأس به ^(١١)

(١) « الخريطة وعاء من جلد أو غيره يشد على ما فيه المتجدد - فهو هنا » الغلاف المنفصل عن المصحف ، وهو الذي يجل في المصحف ، وقد يكون من الجلد وقد يكون من الثوب » الكسائي ، ١ : ٣٤ : ٥ .

(٢) كذا في ا و ب و ح . وفي الاصل : « ليست » .

(٣) في ج و ا و ب : « إذا » .

(٤) « في البيع » ليست في ا و ب .

(٥) في ا و ب : « الشرط » .

(٦) « هو » من ح .

(٧) « إن » من ح وفي ا و ب : « حتى إذا مسه يكره » .

(٨) في ا و ب : « وإن » .

(٩) « منه » ليست في ا و ب .

(١٠) في ب : « ملا » .

(١١) في ١ : « وأما ما دونها فلا بأس به » . والذي ذكره الطحاوي في مختصره في « باب السواك » =

وعامة مشايخنا قالوا : إن الآية التامة ^(١) وما دونها سواء ، في حق الكراهة ^(٢) ، تمظيها للقرآن .

ولكن إذا قرأ القرآن ، على قصد الدعاء ، لا على قصد القرآن ^(٣) ، فلا بأس به ، بأن ^(٤) قال : « بسم الله الرحمن الرحيم » عند افتتاح الأعمال ^(٥) ، أو قال « الحمد لله رب العالمين » لقصد الشكر ، لأنه غير ممنوع عن الدعاء والذكر لله تعالى ^(٦) .

ويصح منه أداء الصوم ، دون الصلاة . ويجب عليه كلاهما ، حتى يجب عليه قضاؤهما بالترك .

ولا يباح له دخول المسجد . وإن احتاج يتيمم ويدخل ^(٧) . ولا يطوف بالبيت أيضا ، لكن متى طاف يصح ^(٨) مع النقصان ، كما في المحدث ، إلا أن النقصان مع الجنابة أفحش .

= وسنة الوضوء : « ولا يقرأ الجنب ولا الخائض الآية التامة » فقط ، وقد ذكر «نجم الدين الزياهد» أنه رواية ابن سعادة عن أبي حنيفة وإن عليه الأكثر « ابن الهيثم ١٠ : ١١٦ » .

(١) « فأما ما دون الآية التامة » ليست في ب .

(٢) « في حق الكراهة » من « وهى في الكاساني ، ١ : ٣٨ : ٣ - ٤ .

(٣) في ا و ب : « التلاوة » وفي ح : « القراءة » .

(٤) في ب : « فإن » .

(٥) في ا و ب : « لافتتاح الأعمال » .

(٦) « وذكر الحلواني عن أبي حنيفة : لا بأس للجنب أن يقرأ فاتحة على وجه الدعاء » :

البارقي ، ١ : ١١٦ .

(٧) في ح : « تيمم ودخل » وفي ا و ب : « وإن احتاج تيمم ودخل » .

(٨) في ب : « صح » .

وأما الحائض والنفساء ^(١) : فحكمهما مثل حكم الجنب ^(٢) ، إلا أنه لا يجب عليهما الصلاة ^(٣) ، حتى لا يجب القضاء عليهما بعد الطهارة ^(٤) ، ولا يباح لزوجهما قربانهما ، ويباح للزوج قربان المرأة التي أجنبت ^(٥) .
وأما المستحاضة ^(٦) : فحكمها حكم الطاهرات ^(٧) ، إلا أنها تتوضأ الوقت كل صلاة ، على ما ذكرنا ^(٨) .

(١) نُفِيت المرأة بالبناء للمفعول إذا ولدت ، فهي نَفَسَاء ، والجمع نفاس بالكسر ، وبعض العرب يقول نُفِيت فهي نَارِيس مثل حائض . والمصدر النفاس ، وسمى به الدم الخارج عقيب الولادة (المغرب . النووى فى التهذيب . المصباح) .
(٢) « إلا أن النقصان مع الجنابة أفحش . وأما الحائض والنفساء فحكمهما مثل حكم الجنب » ليست فى ١ .

(٣) « الصلاة » ليست فى ٢ .

(٤) فى ١ و ٢ : « لا يجب عليهما القضاء بالترك » .

(٥) فى ١ : « أجنبت » .

(٦) استحاضت المرأة فهي مستحاضة ، استمر بها الدم (المصباح . المغرب) .

(٧) فى ٢ : « الطهارات » .

(٨) زاد فى ٢ و ١ : « والله تعالى أعلم » .

باب

الحيض

الكلام فى هذا الباب فى تفسير الحيض ، والنفاس ، والاستحاضة -
فنقول ^(١) :

الحيض ^(٢) ، فى الشرع ، هو الدم ، الخارج من الرحم ، الممتد ^(٣)
إلى وقت معلوم . واختلف ^(٤) فى الوقت :

قال علماءنا : أقل الحيض ثلاثة أيام ، ولياليها ^(٥) ، وأكثره ^(٦)
عشرة أيام ، ولياليها ^(٧) .

وروى عن أبى يوسف ^(٨) : أقل الحيض يومان ، وأكثر ^(٩) اليوم الثالث ^(١٠) .

(١) فى ب : « أما الأول : فنقول » .

(٢) فى الأصل : « حكم الحيض » وفى ا : « فى الحيض » . والحيض لغة السيال
الزيلمي ، ١ : ٥٤ - المنجد .

(٣) فى ح : « المتاد » . وما فى المتن هو الصحيح : راجع الشاى على الزيلمي ، ١ :
٥٤ : ٢ من اسفل .

(٤) فى ح : « واختلفوا » .

(٥) « ولياليها » من ا و ب و ح . وانظر الهامش بعد التالي .

(٦) كذا فى ا و ب و ح ، وفى الأصل : « وأكثرها » .

(٧) « ولياليها » من ا و ب . والصحيح ما فى المتن : الكسافى ، ١ : ٤٠ : ٦ .
التمرتاشى والحصكى ، ١ : ٢٠٨ . والمرغينافى ، ١ : ١١١ .

(٨) « فى النوادر » الكسافى ، ١ : ٤٠ : ٧ . والراوى هو ابن سماء : الباقى ،

١ : ١١١ .

(٩) فى ح : « وأكثره » وهو خطأ .

(١٠) « وروى الحسن عن أبى حنيفة : ثلاثة أيام بليتها المتخلتين » الكسافى ، ١ :

٤٠ : ٧ .

وقال الشافعي : أقله يوم وليلة ^(١) ، وأكثره خمسة عشر يوماً ^(٢) .
والصحيح قولنا ، لما روى عن أبي ^(٣) إمامة الباهلي ^(٤) ، عن النبي
صلى الله عليه ، أنه قال : « أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها ^(٥) ، وأكثره
عشرة أيام ولياليها ^(٦) ، وما زاد فهو استحاضة » ^(٧) .
وأما النفاس : ^(٨) فهو الدم ، الذي يخرج عقيب الولادة ^(٩) .
وأقله غير مقدر . حتى إذا رأت ، ساعة ، دماً ، ثم انقطع - فإنه ينقضي ^(١٠)
النفاس ، وتطهر .
وأكثر النفاس أربعون يوماً ^(١١) عندنا .

-
- (١) « وفي قول يوم بليلة » (الكاساني ، ١ : ٤٠ : ٨) . قال الشيرازي (١ : ٣٧) :
« وأقل الحيض يوم وليلة . وقال في موضع آخر يوم . فمن أصحابنا من قال هاتولان ، ومنهم من
قال هو يوم وليلة قولاً واحداً ، وقوله يوم أراد بليته ومنهم من قال يوم قولاً واحداً وانما قال يوم
وليلة قبل أن يثبت عنده اليوم فلما ثبت عنده اليوم رجع إليه » .
(٢) « وهو قول أبي حنيفة الأول » الباقري ، ١ : ١١٢ .
(٣) « أبي » ليست في ح .
(٤) « الباهلي » من ا و ب و ح .
(٥) « ولياليها » من ا و ب .
(٦) « أيام ولياليها » من ا و ب .
(٧) راجع ابن الهمام ، ١ : ١١٢ - ١١٣ . والباقرى ، ١ : ١١١ .
(٨) كذا في ب و ح ، وفي الاصل ا و هـ : « هو » .
(٩) « ينبغي أن يزداد في التعريف فيقال : « عقيب الولادة » من الفرج » فانها لو ولدت
من قبل سرتها ، بأن كان يطنها حرج فانشقت وخرج الولد منها ، تكون صاحبة جرح سائل
لا نفاس » : ابن الهمام ، ١ : ١٢٩ . وهذا ما فعله الكاساني (١ : ٤١ : ٨) إذ أضاف
« من الرحم » . والحصكفي ، الدر المختار ، ١ : ٢١٩ : ٢ .
(١٠) في ح : « ينقض » وفي ا و ب : « فإنه ينقض مدة النفاس » .
(١١) « يوماً » ليست في ب .

وقال الشافعي : ستون يوماً ^(١) .

وقال مالك : سبعون يوماً ^(٢) و ^(٣) .

والصحيح قولنا لما روى عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه ^(٤) وسلم ، أنه قال : « وقت النفاس أربعون يوماً ، إلا أن تطهر قبل ذلك » ^(٥) .
وأما الاستحاضة : فهي ^(٦) ما انتقص ^(٧) من أقل الحيض ، وما زاد على أكثر الحيض والنفاس ، لما روينا من حديث أبي إمامة الباهلي ^(٨) .
ثم المستحاضة ^(٩) نوعان : مبتدأة ، وصاحبه عادة ^(١٠) .

أما المبتدأة : فهي التي ابتدأت ^(١١) بالدم ، ورأت أول مارات ، أكثر من

(١) و (٢) « يوماً » من ا و ح .

(٣) قال الكاساني (١ : ٤١ : ١٩) : « وعند مالك والشافعي ستون يوماً » ويؤيده قول ابن جزىء (٤٠ : ٢ من أسفل) : « وأكثره ستون يوماً وفاقاً للشافعي » . وفي المدونة (١ : ٥٣) : « كان مالك يقول في النفاس : أقضى ما يمسكها الدم ستون يوماً ، ثم رجع عن ذلك آخر ما لقيناه ، فقال أرى أن يسأل عن ذلك النساء وأهل المعرفة فتجلس بعد ذلك » . وقد ذكر الخطاب « السبعين » فقال (١ : ٣٧٦) : « قال ابن الماجشون : ما بين الستين إلى السبعين ، والوقوف على الستين أحب إلينا » .

(٤) في ا : « لما روى عن رسول الله » وفي ب : « لما روى أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي ح : « لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال .. »

(٥) راجع : ابن الهمام ، ١ : ١٣١ .

(٦) في ب : « فإ » وفي ح : « فهو » .

(٧) انتقص الشيء أي : نقص (مختار الصحاح) وفي ا و ح كذا : « ما انتقص » .

(٨) « الباهلي » من ا و ب . راجع فيها تقدم ص ٦٢ .

(٩) كذا في ا و ب ، وفي الاصل و ح : « الاستحاضة » .

(١٠) « المبتدأة » من كانت في أول حيض أو نفاس . والمبتدأة من سبق منها دم وطهر

صحيحان أو أحدهما : البركوي نقلاً عن ابن عابدين ، ١ : ٢٠٩ .

(١١) في ا و ب و ح كذا : « ابتدأت » .

عشرة أيام^(١) : فإن العشرة حيض ، وما زاد عليها فهو استحاضة .

وكذلك في كل شهر .

وأما صاحبة العادة^(٢) : إذا استحيضت ، فمادتها^(٣) تكون حيضاً

إذا كانت عشرة^(٤) ، وما زاد عليها يكون استحاضة .

وأما إذا زاد الحيض على عاداتها^(٥) وهي أقل من عشرة^(٦) ، فما رأت

يكون حيضاً إلى العشرة ، لأن الزيادة على الحيض ، في وقته ، حيض ،

فإن جاوز عن العشرة فمادتها^(٧) حيض ، وما^(٨) زاد عليها^(٩) استحاضة^(١٠) .

وأصله ما روى عن النبي صلى الله عليه أنه قال^(١١) : والمستحاضة

تدع الصلاة أيام أقرائها^(١٢) أي أيام حيضها^(١٣) .

(١) « أيام » ليست في ا و ب .

(٢) كذا في ا و ب و ح ، وفي الاصل : « عادة » .

(٣) في ح : « استحاضت فمادتها » .

(٤) « اذا كانت عشرة » ليست في ح .

(٥) في ح : « واذا زادت على الحيض » .

(٦) « وهي أقل من عشرة » ليست في ب و ح .

(٧) في ب : « فان جاوز العشرة وهي أقل من العشرة فمادتها » .

(٨) « وما » ليست في ح .

(٩) زاد هنا في ح : « فهو » .

(١٠) راجع : السرخسي ، ١٦ : ٢ ، ١٢٢ : ١ .

(١١) « انه قال » ليست في ب .

(١٢) أورده السرخسي (١٤١ : ٢) كما يأتي : « المستحاضة تدع الصلاة في أيام أقرائها » .

وقال ابن المهام (١٢٤ : ١) : « روى الدارقطني والطحاوي في حديث عائشة المذكور آتياً ، قال :

« دعى الصلاة أيام أقرائك ، ثم اغتسلي ، وصلي ، وإن قطر الدم على الحصير » .

(١٣) « ووجه الاستدلال أن من زاد دمها على عشرة فهي مستحاضة ، والمستحاضة تدع

الصلاة أيام أقرائها ، وأيام أقرائها أيام عاداتها المعروفة ، فازاد عليها لا تدعها ، وإلا لم يبق للاستحاضة

فائدة « البارقي ، ١٢٤ : ١ .

فأما إذا لم يكن لها عادة معروفة ، بأن ترى مرة ستا ، ومرة سبعا ، فاستحيضت^(١) : فإن عليها ، إذا رأت الست ، أن تغتسل في اليوم السابع ، وتصوم ، وتصلى ، ولا يطؤها^(٢) زوجها ، وتنقطع^(٣) الرجعة . فإذا^(٤) مضى اليوم السابع : فعليها^(٥) أن تغتسل في اليوم الثامن نائيا ، وتقضى الصوم الذى صامت فى اليوم السابع^(٦) ، دون الصلاة ، ويحل للزوج أن يطأها ، لأن الحيض إحدى العادتين ، فعليها^(٧) الأخذ بالاحتياط ، وذلك فيما قلنا^(٨) و^(٩) .

(١) فى هـ : « فاستحاضت » .

(٢) كذا فى هـ ، وفى الأصل واو ب « ولم يطأها » .

(٣) فى هـ : « ولا تنقطع » . والاصح ما فى المتن : قال السرخسى (٢ : ١٧) : « لم يكن للزوج أن يراجها فى هذين اليومين احتياطاً » .

(٤) فى هـ : « إذا » .

(٥) فى ب و هـ : « عليها » .

(٦) « عليها أن ... فى اليوم السابع » ليست فى ا .

(٧) فى ب و ا : « فوجب عليها » .

(٨) أى « تأخذ فى حق الصلاة والصوم والرجعة بالأكمل ، وفى حق اقضاء المدة والتبشيان [أى الوطء] بالأكثر » الكسانى ، ١ : ٤١٠ هـ من أسفل .

(٩) زياد فى واو ب : « والله أعلم بالصواب » .

باب

التيمم^(١)

الكلام^(٢) في هذا الباب^(٣) في خمسة مواضع :
في بيان^(٤) كيفية التيمم شرعاً^(٥) ،
وفي بيان شروطه^(٦) ،
وفي بيان ما يقيم به ،
وفي بيان وقته^(٧) ،
وفي بيان ما ينقضه .

أما الأول < فنقول > :

قال علماؤنا بأن^(٨) التيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة لليدين
إلى المرفقين .

(١) التيمم « مفهومه اللغوي ، القصد مطلقاً . والشرعي : قالوا : القصد إلى الصميد الطاهر للتطهير . والحق إنه اسم لمسح الوجه واليدين عن الصميد الطاهر ، والقصد شرط ، لأنه أنه :
ابن الهمام ، ٨٤ : ١ .

(٢) في ١ : « قال : الكلام ... الخ » .

(٣) في ١ و ٢ : « الكلام هنا » .

(٤) « بيان » من ١ و ٢ و ٣ .

(٥) « شرعاً » ليست في ٢ .

(٦) في ٣ : « شروطها » .

(٧) « وفي بيان وقته » ليست في ١ .

(٨) في ٣ : « فإن » .

وهو ^(١) أحد قولى الشافعى . وفى قوله القديم ^(٢) : التيمم ضربتان :
ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى الرسغين .
وهو ^(٣) قول مالك ^(٤) .

وقال بعضهم ^(٥) : ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى الابططين ^(٦) و ^(٧) .
والصحيح مذهبنا ، لما روى حابر عن النبي ، عليه السلام ، أنه قال :
التيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة للذراعين ^(٨) إلى المرفقين ^(٩) .
ثم اختلف مشايخنا فى كيفيته ^(١٠) :

قال بعضهم : يضرب يديه ، على الأرض ؛ ضربة واحدة ، ثم يرفعهما

(١) فى ح : « وهذا » .

(٢) فى الكاسانى (١ : ٤٥ : ١٩) : « وفى قوله الآخر » . قال الشيرازى (المغرب ،
٧ : ٣١ : ١) : « وحكى بعض أصحابنا عن الشافعى رحمه الله أنه قال فى القديم التيمم ضربتان : ضربة
للوجه وضربة للكفين ... وأنكر الشيخ أبو حامد الإسفرائى رحمه الله ذلك وقال : المنصوص فى
القديم والجديد هو الأول » .

(٣) فى ب : « وهذا » . وفى ا : « وقول مالك » .

(٤) « والاذن والعصى والاعمش » : السرخسى ، ١ : ١٠٧ .

(٥) « الزهرى » : السرخسى ، ١ : ١٠٧ .

(٦) فى ا و ب و ح : « الآباط » . و « الآباط » جمع لبط وهو ما تحت الجناح ، يذكر
ويؤنث : (المغرب والمصباح والمختار) .

(٧) وهناك أقوال أخرى : راجع الكاسانى ، ١ : ٤٥ : ١٨ .

(٨) فى ا و ب : « لليدين » . وفى الكاسانى (١ : ٤٦ : ٢) « للذراعين » . وذكر الكاسانى
(س ٣ نفس الصفحة) الرواية الأخرى ، وفيها : « لليدين » .

(٩) أورده السرخسى (١ : ١٠٧) بلفظه عن أبى أمامة الباهلى . وأورده المرغينانى (الهداية :

٨٦ : ١) بلفظه فى المتن ، مع حذف « لى المرفقين » وراح ابن المهام ، ١ : ٨٦ - ٨٧ .

(١٠) هذه الكيفية نمت « تبدأ غير معقول المعنى ، لحكمة استأثر الله تعالى بها » :

الكاسانى ، ١ : ٥٤ : ٩ - ٨ .

وينفضها ^(١) حتى يتناثر التراب ، فيمسح بهما وجهه ؛ ثم يضرب مرة ^(٢) أخرى ، فينفضها ، ويمسح بأربع ^(٣) أصابع يده اليسرى ، ظاهر ^(٤) يده اليمنى : من رؤوس الأصابع إلى المرفق ^(٥) ، ثم يمسح بكفه اليسرى ^(٦) باطن يده اليمنى إلى الرسغ ^(٧) ، ويمر ^(٨) بباطن ^(٩) إبهامه اليسرى على ظاهر ^(١٠) إبهامه اليمنى . ثم ^(١١) يفعل باليد ^(١٢) اليسرى كذلك .

وقال بعضهم : يمسح بضربة وجهه ، وبضربة أخرى يمسح بباطن كفه ^(١٣) اليسرى ، مع الأصابع ^(١٤) ، ظاهر يده اليمنى إلى المرفق ^(١٥) ، ويمسح به باطن ^(١٦) ذراعه اليمنى إلى أصل الإبهام . ويفعل بيده اليسرى

(١) كذا في ا و ب وفي الأصل : « ثم ينفضها » . وفي ح : « ثم ينفضها » .

(٢) في ا و ب و ح : « ضربة » .

(٣) أي بباطن (الكاساني ، ١ : ٤٦ : ٧) . « ولا يجوز بأقل من ثلاثة أصابع ، فهو

والمسح بالرأس والخف سواء » (الحاكم الشهيد والرخي ، ١ : ١١٣) .

(٤) في ا : « على ظاهر » .

(٥) كذا في ا وفي الأصل و ح و ب : « المرفقين » .

(٦) « أي دون الأصابع » : الكاساني ، ١ : ٤٦ : ٨ .

(٧) أي من المرفق : الكاساني ، ١ : ٤٦ : ٨ .

(٨) في ح : « ويمس » .

(٩) في ا : « باطن » .

(١٠) « ظاهر » ليست في ب ، وهي في الكاساني (١ : ٤٦ : ٩) .

(١١) في ب : « و » .

(١٢) في ح : « بيد » .

(١٣) كذا في ح . وفي الأصل و ب : « يمسح بكفه » . وفي ا : « يمسح باطن كفه » .

(١٤) « مع الأصابع » ليست في ح .

(١٥) في ب : « المرفقين » .

(١٦) في ح : « به بباطن » .

كذلك، ولا يتكلف .

والقول الأول أحوط ، لأن فيه احترازاً عن استعمال ^(١) التراب المستعمل ، بقدر الممكن ، فإن التراب الذي على اليد ، يصير مستعملاً بالمسح ، فإنه لو ضرب يده مرة ^(٢) واحدة ، ومسح بها ^(٣) الوجه والذراعين ، فإنه لا يجوز .

ثم الاستيعاب في التيمم : هل هو شرط ^(٤) ، ^(٥) ؟

لم يذكر ^(٦) في ظاهر الرواية نصاً ، وذكر ما يدل عليه ، فإنه قال : إن ترك ظاهر كفه : لم يجزه ^(٧) ، وذكر ههنا وقال : إذا ترك شيئاً ^(٨) من مواضع التيمم ، لا يجوز ، قليلاً كان أو كثيراً .

وروى الحسن بن زياد ^(٩) في المجرد ، عن أبي حنيفة ، أنه لو تيمم أكثر الوجه والذراعين والكفين ، جاز ^(١٠) د ^(١١) .

(١) « استعمال » ليست في ب ، وهي في الكاساني ، ١٢ : ٤٦ : ١ .

(٢) « مرة » ليست في ب .

(٣) كذا في أ وفي الأصل : « ويمسح بها » وفي ب : « ومسح بها » .

(٤) زاد في أ وب : « أم لا » .

(٥) أي « بحيث إذا ترك شيئاً لم يجز » : الباقى ، ٨٧ : ١ .

(٦) « لم » ليست في أ . وفي ب : « لم يذكره » .

(٧) في ب : « لم يجز » .

(٨) في الكاساني (١٨ : ٤٦ : ١) « ونفس الكرخي أنه إذا ترك شيئاً ... » .

(٩) كذا في ب . وفي الأصل وأ وب : « الحسن » ..

(١٠) في أ وب : « أنه لو مسح أكثر الوجه واليدين — جاز » .

(١١) « لأن في المسوحات ، الاستيعاب ليس بشرط ، كما في المسح بالحف والرأس » السرخسي ،

١٠٧ : ١ . والباقرى ، ٨٧ : ١ .

والأول أصح^(١) .

وعلى قياس شرط الاستيعاب، ينبغي أن يخلل بين أصابعه^(٢) في التيمم—
وهكذا روى عن محمد .

وعلى قياس رواية الحسن : لا يخلل .

ثم عندنا : يمسح المرفق مع الذراعين^(٣) ، خلافا لـ زر ، كما في الوضوء .

وأما شروط التيمم :

فهرها - عدم الماء : لأنه خلف ، والخلف لا يشرع مع وجود الأصل -
قال الله تعالى : « فلم تجدوا ماء : فتيمّموا صعيدا طيبا »^(٤) .

ثم العدم نوعان : أحدهما : من حيث الحقيقة . والثاني : من حيث
الحكم والمعنى .

أما الأول : فهو^(٥) أن يكون الماء معدوما ، عنده ، على الحقيقة ، بأن^(٦)
كان بعيدا عنه .

(١) لأن « الأمر بالمسح في باب التيمم تعلق باسم الوجه واليد ، وأنه يعم الكل ، ولأن
التيمم بدل عن الوضوء ، والاستيعاب في الأصل من تمام الركن فكذا في البدل » : إلـكـسـانـي ،
٤٦ : ١ .

(٢) في أوب : « يخلل أصابعه » .

(٣) في أوب : « يمسح الذراعين الى المرفقين » . رزى إلـكـسـانـي ، ٤٦ : ٢٢ : « يمسح
المرفقين مع الذراعين » .

(٤) المائدة : ٦ ، والآية : « وإن كنتم مرضى ، أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ،
أو لامستم النساء ، فلم تجدوا ماء : فتيمّموا صعيدا طيبا : فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ،
ما يريد الله ليجمّل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم ، وليتم نعمته عليكم ، لعلكم تشكرون » .

(٥) كذا في أوب و ح ، وفي الأصل : « وهو » .

(٦) في ح : « فإن » .

واختلفت^(١) الروايات في مقدار البعد ، وحاصل ذلك : أن بعض المشايخ^(٢) فصلوا بين المقيم والمسافر ، فجعلوا حد البعد^(٣) في حق المقيم^(٤) ميلاً^(٥) ، وفي حق المسافر ميلين إذا كان الماء قدامه^(٦) . وعامتهم سوا بينهما ، وجعلوا الحد ميلاً^(٧) ، وهو ثلث فراسخ^(٨) . وهذا هو الأصح .

(١) في ا و ح : « واختلف » .

(٢) في ا و ب و ح : « مشايخنا » .

(٣) في ح : « البعيد » .

(٤) في ا : « حد البعد حد المقيم » .

(٥) قال ابن الهمام (الفتح : ١ : ٨٥) : « الميل في تقدير ابن شجاع ثلاثة آلاف ذراع وخمسة مائة أربعة آلاف . وفي تفسير غيره ، أربعة آلاف . وهو ثلث فرسخ » . وانظر أيضاً المغرب . وفي قاموس « لاروس » : الميل البرى ١٦٠٩ متراً ، والبحرى ١٨٥٢ متراً .

(٦) أي أمامه في الطريق الذي يسلكه في سفره . أما إذا كان الماء عن يمينه أو يساره فحد البعد ميل واحد إذ أنه سيقطع في الذهاب ميلاً وفي الإياب ميلاً فكانة ميلين . وصاحب هذا الرأي هو الحسن بن زياد (السرخسى ، ١ : ١١٤) وانظر أيضاً الكاساني ، ١ : ٤٦ : من أسفل .

« وقال زفر رحمه الله : إذا كان بحيث يصل إليه الماء قبل خروج الوقت لا يحجزه التيمم ، ولأن كان لا يصل للماء قبل خروج الوقت يحجزه التيمم ، ولأن كان الماء قريباً منه ، لأن التيمم لضرورة الحاجة إلى أداء الصلاة في الوقت » السرخسى ، ١ : ١١٤ - ١١٥ .

« وعن أبي يوسف أن الماء إذا كان بحيث لو ذهب إليه ، وتوضأ ، تذهب القافلة ، وتنبب عن بصره ، فهو بعيد ، ويجوز له التيمم . وهذا حسن جداً » : ابن الهمام ، ٨٥ : ١ .

« ومن الماء من يقول : إذا كان لا يبلغه صوته ، فبعيد ، فحيثئذ يجوز له التيمم » :

السرخسى ، ١ : ١١٥ .

(٧) « وفي حق المسافر ... الحد ميلاً » ليست في ا .

(٨) في ح كذا : « ثلاث فراسخ » وهو خطأ فالفرسخ ثلاثة أميال كما تقدم . وانظر أيضاً المصباح .

هذا ^(١) إذا ثبت بعد الماء بطريق اليقين ^(٢) ، أو بطريق الغالب .
 فأما إذا كان غالب ظنه أن الماء قريب منه ، أو أخبره رجل عدل بقرب
 الماء ، لا يباح له التيمم ، لأنه ليس بعا دم للماء ^(٣) ، ظاهراً ، ولكن
 يجب عليه الطلب ^(٤) . وهكذا روى عن محمد .
 وكذلك إذا ^(٥) كان بقرب من العمران ^(٦) ، يجب عليه الطلب .
 هكذا روى ^(٧) - حتى لو تيمم قبل الطلب ، وصلى ، ثم ظهر الماء ،
 لا تجوز صلاته .

فأما إذا لم يكن يحضرته أحد ^(٨) يخبره ، ولا غلب على ظنه قرب
 الماء ، فإنه لا يجب عليه الطلب ، عندنا ^(٩) .
 وقال ^(١٠) الشافعي : يجب عليه الطلب ، عن ^(١١) يمين الطريق ،

(١) في ب : « وهذا » .

(٢) في - : « اليقين » . وهو « العلم الحاصل عن نظر واستدلال » ، ولهذا لا يسمى علم
 الله يقيناً : « انصاح » .

(٣) في ب : « الماء » .

(٤) في ا : « ولكن يجب عليه الطلب حتى لو تيمم قبل الطلب وهكذا ... » وعبارة :
 « حتى لو تيمم قبل الطلب » محرفة عن موضعها كما يتبين بعد قليل . « والأصح أنه يطلب قدر
 ما لا يضر بنفسه » ، ورفقته بالانتظار « الكاساني » ، ١٣ : ٤٧ : ١ .

(٥) في - : « لو » .

(٦) في ا وب : « العارة » . والعمارة اسم من تمرّ وتمرّ الدار عَمَرَا أي بناها ، والعمران
 اسم للبنيان (المصباح) .

(٧) « هكذا روى » من - .

(٨) « أحد » ليست في - .

(٩) راجع : الرخسي ، ١١٥ : ١ ، والكاساني ، ٢٥ : ٤٧ : ١ .

(١٠) في ا وح : « وعند » .

(١١) « عن » ليست في - .

ويساره ، مقدار الغلوة^(١) — حتى لو تيمم ، وصلى قبل الطلب ، ثم ظهر أن^(٢) الماء قريب منه ، جازبت صلاته عندنا ، خلافاً للشافعى^(٣) .

والصحيح قولنا ، لأن المفاضة مكان عدم الماء غالباً ، فثبت العدم ظاهراً .
وأما العدم^(٤) من حيث الحكم والمعنى : فهو أن يعجز عن استعمال الماء ، لموانع^(٥) ، مع وجوده حقيقة ، بقرب^(٦) منه . بأن كان على رأس البئر ، ولم يجد آلة الاستقاء ؛ أو كان بينه وبين الماء غدو أو سبع يمنعه ، أو لصوص^(٧) يخاف < منهم > على نفسه الهلاك أو الضرر^(٨) ؛ أو كان معه ماء ، وهو^(٩) يخاف على نفسه العطش ، أو به جراحة أو جدرى أو مرض يضره استعمال الماء ، أو مرض لا يضره استعمال الماء .

(١) « مقدار الغلوة » من ا و ب و ح . و « الغلوة : هى الناية ، وهى رمية سهم أبعد ما يقدر عليه . وعن الليث : الفرسخ التام خمس وعشرون غلوة . وعن ابن شجاع : الغلوة قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة . والميل ثلاثة آلاف ذراع إلى أربعة آلاف . والجمع غلوات كشهوة وشهوات : « المغرب والمصباح . وعلى هامش ب : « الغلوة : مقدار رمى السهم من كل جانب ، وهى ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة ذراع ، ولا يبلغ الميل » .

(٢) « أن » ليست فى ح .

(٣) فى ب و ا : « له » .

(٤) « العدم » ليست فى ا و ب .

(٥) فى ح : « بسبب الموانع » .

(٦) فى ب و ا : « لقرب » .

(٧) فى ب : « عدو ، أو لصوص ، أو سبع » .

(٨) أى إذا أتى الماء : الكسانى ، ١ : ٤٧ : ٢ من أسفل .

(٩) « وهو » ليست فى ح .

ولكن ^(١) ليس معه خادم ، ولا مال يستأجر به ^(٢) أجيرا . وليس بحضرته من يوضئه ، وهو في المفازة ^(٣) . فإن كان في المصر ^(٤) لا يجزئه ، لأن الظاهر أنه يجد من يعينه ، أو كان مع ^(٥) رفيقه ماء لا يعطيه إياه ^(٦) ، ولا يبيعه بمثل قيمته أو بنين يسير ^(٧) ، أو يخاف ^(٨) على نفسه الهلاك ، أو زيادة ^(٩) المرض ، بسبب البرد ، وهو لا ^(١٠) يقدر على تسخين الماء ، ولا على ^(١١) أجرة الحمام ، في المفازة والمصر ^(١٢) عند أبي حنيفة رضي الله عنه ، وعند أبي يوسف ومحمد : في السفر كذلك ، وفي المصر ^(١٣) لا يجزئه .

وكذا إذا خاف فوت صلاة تفوت ^(١٤) لا إلى خلف ، إن اشتغل بالوضوء ، كصلاة الجنائز ، والعيدين - يباح له ^(١٥) التيمم .

-
- (١) « ولكن » ليست في ح . وفي ب و ا : « لكن » وراجع الكاساني ، ١ : ٤٨ : ١٣ .
 (٢) في ح كذا : « استأجر له » .
 (٣) زاد هنا في ا : « أجرأه » .
 (٤) في ح : « وإن كان في المصر ، لا في حضرته لمحمد » .
 (٥) في ا : « معه » .
 (٦) « إياه » من ا وب .
 (٧) في ا وب : « بنين المثل أو بنين يسير » . وفي ح : « بنين ثمنه وبنين يسير » .
 (٨) في ب : « خاف » .
 (٩) في ح كذا : « ازداده » .
 (١٠) كذا في ح . وفي الأصل : « وهو لم » ، وفي ا وب : « ولم » .
 (١١) « على » ليست في ح .
 (١٢) في ح : « وهو في المفازة أو في المصر » .
 (١٣) في ح : « في السفر وكذلك المصر » .
 (١٤) « تفوت » من ا وب .
 (١٥) « له » من ا وب و ح .

أما إذا شرع في صلاة العيد متوضئاً ، ثم أحدث : فعلى قول أبي حنيفة : يبني بالتيمم أيضاً ، وإن كان الماء بقرب منه . وعلى قول أبي يوسف ومحمد : لا يبني ، ولكن يذهب ، ويتوضأ ويتم صلاته .
فأما في الجمعة ، وسجدة التلاوة ، وسائر الصلوات المفروضة ^(١) : لا يتيمم ، وإن خاف الفوت عن وقته ، لأنه يفوت إلى خلف ^(٢) .
ومن شروط — النية أيضاً : حتى لو تيمم ، ولم ينو أصلاً ، لا يجوز عند عامة العلماء ، خلافاً لـ زرر .

فإن تيمم ونوى < استباحة > ^(٣) الصلاة ، أو نوى مطلق الطهارة ، أجزأه ^(٤) . ويصح به أداء الصلوات ^(٥) كلها ، ويباح له كل فعل لا صحة له بدون الطهارة ^(٦) : من دخول المسجد ، ومس المصحف ، وقراءة القرآن ، وسجدة التلاوة ، وصلاة الجنازة — لأن نية الأعلى ^(٧)

(١) « المفروضة » من ا و ح .

(٢) ففيها يتعلق بصلاة الجمعة فرض الوقت قائم وهو الظاهر . وأما سائر الصلوات فإنها تفوت إلى خاف وهو القضاء ، وفيها يتعلق بسجدة التلاوة لا يخاف فوتها رأساً ، لأنه ليس لأدائها وقت معين إذ أنها وجبت مطلقة عن الوقت (السكاساني ، ١ : ٥١ : ٢٧) .

(٣) من السكاساني ، ١ : ٥٢ : ١١ . وفي الأصل وغيره : « لباحة » .

(٤) في ح كذا : « احترازا » بدلا من « أجزأه » ، قال السرخسي (١ : ١١٧) : « وظاهر ما يقول في الكتاب إنه يحتاج إلى نية الصلاة . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن نية الطهارة تكفي . وكان أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى يقول : يحتاج إلى نية التيمم للحدث أو الجنابة لأن التيمم لهما بصفة واحدة ، فلا يتميز أحدهما من الآخر إلا بالنية » .

(٥) في ح : « الصلاة » .

(٦) في ا و ب : « لا بالطهارة » .

(٧) في ا : « لأن النية الأعلى » .

تكون نية للأدنى^(١)، ونية الكل تكون نية لجنس^(٢) الأجزاء .
ولو تيمم لصلاة الجنازة ، أو لسجدة^(٣) التلاوة ، أو لقراءة القرآن ،
حاز له أن يؤدي جميع^(٤) ما لا صحة له إلا بالطهارة ، لأن ذلك من
جنس أجزاء الصلاة .

فأما إذا تيمم لمس المصحف ، أو لدخول المسجد ، لا يباح له أن
يصلى به الصلاة ، ولا^(٥) ما هو من جنس أجزائها ، لأن ذلك
ليس بعبادة مقصودة بنفسها، ولا من جنس^(٦) الصلاة^(٧) ولا من جنس
أجزائها^(٨) ، ولا من ضروراتها ، حتى يكون ذلك نية لها ، فجعل التراب
طهوراً في حقها^(٩) لا غير .

ولو تيمم الكافر^(١٠) ، ونوى الإسلام ، أو الصلاة ، أو الطهارة ،
تم أسلم ، لم يحز تيممه عند^(١١) عامة العلماء ، إلا ماروى عن أبي يوسف

(١) كذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « الأدنى » .

(٢) في ح : « الجنس » .

(٣) في ب : « سجدة » .

(٤) « جميع » ليست في ب .

(٥) « لا » ليست في ب .

(٦) « أجزائها » . ولا من جنس « ليست موجودة في ح .

(٧) « ولا من جنس الصلاة » ليست في ب .

(٨) في ا : « ولا أجزائها » .

(٩) في ا : « في حقها » .

(١٠) جعل الكاساني (١ : ٥٢ : ٢٣) الإسلام شرطاً مستقلاً ، فقال : « ومنها :

الإسلام ، فإنه شرط وقوعه صحيحاً ، عند عامة العلماء ، حتى لا يصح تيمم الكافر ولأن أراد به
الإسلام ، وروى عن أبي يوسف : إذا تيمم بنوى الإسلام جاز » .

(١١) في ا و ب : « لم يحزه عند » .

أنه يجوز ^(١) .

أما عند الشافعي < فلا ن > ^(٢) التيمم عبادة ، والكافر ليس بأهل لها ^(٣) .

وعندنا التيمم ليس بعبادة كالوضوء ، لكنه ليس بطهور ^(٤) حقيقة ، وإنما ^(٥) جعل طهورا باعتبار الحاجة ^(٦) إلى مباشرة فعل لا صحة له بدون الطهارة ^(٧) . والإسلام يصح بدون الطهارة ، فلا ^(٨) حاجة إلى أن يجعل طهورا في حقه ^(٩) بخلاف الوضوء ، فإنه يصح من الكافر ، لأنه طهور حقيقة ^(١٠) .

ولو تيمم المسلم ، ثم ارتد ، ثم أسلم ^(١١) ، فهو على تيممه ، عند عامة العلماء .

أما عند ^(١٢) الشافعي فلا ن ^(١٣) التيمم ، وإن كان عبادة ، ولكن ^(١٤)

(١) « إلا ما روى عن أبي يوسف أنه يجوز » من ح و ا و ب .

(٢) في ح : « ولا ن » .

(٣) في ا و ب : « بأهل العبادة » .

(٤) في ح : « بطهارة » .

(٥) « ولأننا » من ا و ب . وفي ح : « ولكن » .

(٦) في ا و ب : « للحاجة » .

(٧) في ا و ب : « إلا بالطهارة » .

(٨) في ا و ب و ح : « ولا » .

(٩) « في حقه » ليست في ا و ب .

(١٠) « فلا تشترط له الحاجة ليصير طهوراً » : الكاساني ، ١ : ٥٣ : ٢٩ .

(١١) « ثم أسلم » من ا و ب و ح .

(١٢) « أما عند » ليست في ا و ب : « وعند » .

(١٣) « فلا ن » من ا و ح .

(١٤) في ب : « الشافعي : إن كان التيمم عبادة لكن ... » .

عنده لا تبطل العبادات بالردة .

وأما ^(١) عندنا ، فلا بُدَّ الردة لا تبطل وصف الطهورية ، كما في الوضوء ، واحتمال الحاجة باق ، لأنه مجبور على الإسلام .

ومن شروطه أيضاً — أن يكون التراب طاهراً : حتى لو تيمم بالتراب النجس ، لا يجوز .

ولهذا ، لو ^(٢) تيمم بأرض أصابته النجاسة ، فجفت بالشمس ^(٣) وذهب أثرها : إنه لا يجوز ^(٤) في ظاهر الرواية ، لأنه لا يخلو عن أجزاء النجاسة .

وفي رواية ابن الكاس ^(٥) : جاز ، لاستحالاته ^(٦) أرضاً .

وأما بيان ما يفهم به < فنقول > :

اختلف العلماء فيه :

(١) في ب : « أما » ، وفي اكذا : « وما » .

(٢) في ا و ب و ح : « إذا » .

(٣) « بالشمس » من ا و ب .

(٤) زاد هنا في ح : « كذا ذكره » .

(٥) في ح : « ابن كان » . وفي الكاساني (١ : ٥٣ : ٨) : « ابن الكاس النخعي » .

وفي السرخسي (١ : ١١٩) كذا : « ابن كاسر النخعي » . وهو على بن محمد بن الحسن بن كاس النخعي القاضي أبو القاسم الكوفي . وله « الأركان الخمسة » . مات سنة ٣٢٤ هـ . روى عن « محمد بن علي العامري » . وروى عنه « المسكي » أستاذ أستاذ « الصيمري » (الجواهر المضيئة : ١ : ٣٧١ . والمغرب ، ٢ : ١٦٣) .

(٦) في ا و ب : « لاستحالاتها » .

قال أبو حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، يجوز التيمم بكل ما هو ^(١) من جنس الأرض .

وقال أبو يوسف : لا يجوز إلا بالتراب والرمل خاصة ^(٢) .
وروى المولى عن أبي يوسف ^(٣) ، رحمه الله ، أنه لا يجوز إلا بالتراب ، وهو قوله الأخير ^(٤) .
وبه أخذ الشافعى .

والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ، لقوله تعالى : « فتيمّموا صعيداً طيباً » و ^(٥) « الصعيد » عبارة عن وجه الأرض ، وذلك قد يكون تراباً ، ورملًا ، وحجرًا أو ^(٦) غير ذلك ^(٧) . والحديث المشهور دليل عليه ، وهو قوله عليه السلام : « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً : أينما أدركتني الصلاة ، تيممت ، وصليت » .

ثم الحد الفاصل ^(٨) بين جنس الأرض وغيرها أن كل ما يحترق بالنار

(١) فى اوب : « ماكان » .

(٢) « خاصة » من اوب .

(٣) كذا فى ح . وفى الأصل واوب : « عنه » .

(٤) فى ب والكسانى (١٧ : ٥٣ - ١٨) : « الآخر » . قال السرخسى (١٠٨ : ١) : « وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولاً : لا يجوز التيمم إلا بالتراب والرمل ، ثم رجع فقال : لا يجزئه إلا بالتراب الخالص ، وهو قول الشافعى » .

(٥) « لقوله تعالى ... و » من ح . وليست فى الأصل ولا فى اوب والذى فيها : « ... ومحمد لأن الصعيد .. النج » .

(٦) فى اوب : « و » .

(٧) « وربما تدركه الصلاة فى الرمل » : الكسانى ، ١٧ : ٥٣ ، ٢٥ .

(٨) « الحد الفاصل » من اوب . وفى الأصل و : « ثم الفصل » .

فيصير ^(١) رمادا ، كالشجر والحشيش ، أو ما ينطبع ويلين كالحديد والصفير ^(٢) وعين الذهب ^(٣) والفضة والزجاج ونحوها - فليس من جنس الأرض ^(٤) .

ثم اختلف أبو حنيفة ^(٥) ومحمد فيما بينهما ^(٦) : < ف > على قول أبي حنيفة : يجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض ، سواء الترق بيده شيء أو لا .

وعند محمد : لا يجوز ، إلا أن يلتزم ^(٧) بيده شيء من أجزائه .

إذا ثبت هذا :

فعلى قول أبي حنيفة : يجوز التيمم بالتراب ^(٨) ، والرمل ، والحصى ^(٩) ، والجص . والزرنيخ ، والنورة ^(١٠) ، والطين الأحمر ، والأخضر ^(١١) ،

(١) في ١ : « وغيرها فنقول إنه كل ما يحترق بالنار فيصير ... الخ . » وفي ب : « وغيرها فنقول كل ما يحترق بالنار ويصير ... الخ » .

(٢) وفي لغة بكسر الصاد ، هو النحاس (المصباح) .

(٣) في ١ : « والذهب » .

(٤) أي « وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها » الكاساني ، ١ : ٥٣ : ٣١-٣٢ .

(٥) كذا في أ ب و ح ، وفي الأصل : « أبو يوسف » وهو خطأ كما هو ظاهر من العبارة ومما تقدم في الصفحة السابقة .

(٦) « فيما بينهما » من أ ب و ح .

(٧) في ح : « يكون يلتزم » .

(٨) « بالتراب » ليست في ح .

(٩) في ح « والحجر » .

(١٠) « النورة » حجر الكينس ثم غلبت على أخلاط تضاف إلى الكينس من زرينخ

وغيره وتستعمل لإزالة الشر . و « الكينس » ما يقوم به الحجر والرخام ونحوهما ويتخذ منها بإحراقها (المنجد والمصباح) .

(١١) « والأخضر » ليست في ح .

والأصفر^(١) ، والأسود ، والكحل ، والحجر الأملس ، والحائط المطين والمجصص ، والملح الجبلي دون المائي ، والسبخة المنمقدة من الأرض دون المائية ، والمردراسنج^(٢) المعدني دون^(٣) المتخذ من شيء آخر .
وأما الآجر > فقد < ذكر ههنا وقال : يجوز ، لأنه طين مستحجر ، فيكون^(٤) كالحجر الأصلي . وفي رواية : لا يجوز .
والخزف : إن كان من طين خالص يجوز ، كما في الآجر . وإن كان من طين مخلوط بما ليس من جنس الأرض ، لا يجوز^(٥) ، كالزجاج المتخذ من الرمل و^(٦) شيء آخر ليس من جنس الأرض .
وعند محمد : في هذه الفصول : إن الترق بيده شيء منها بأن كان مدقوقا^(٧) - جاز ، وإلا فلا .

ولو تيمم بالرماد : لا يجوز ، لأنه من أجزاء الخشب ونحوه .
وإن تيمم بالآلئ : لا يجوز ، مدقوقة كانت أو لا^(٨) ، لأنها ليست من جنس^(٩) الأرض .

-
- (١) « والأصفر » من ا و ح .
(٢) هو الحجر الخيث . وفي ا و ب و ح : « المرداسنج » بدون الراء الثانية تخفيفا . وهي مرب « مردارسنك » (الزبيدي ، تاج العروس) . وفي المغرب : « المرتك بفتح الميم وكسرهما المردارسنج » .
(٣) في ا و ب « دون المائي ... » .
(٤) في ح : « ويكون » ، وفي ا و ب : « نصار » .
(٥) « والخزف ... لا يجوز » ليست في ا .
(٦) في ح : « أو » .
(٧) في ب كذا : « موقوفاً » وفي ح : « مدقوعا » .
(٨) في ح : « مدقوعة كانت أو لا » وفي ا و ب : « مدقوعة كانت أو غير مدقوعة » .
(٩) في ب و ا : « من أجزاء » .

ولو تيمم بالياقوت ، والفيروزج ، والمرجان ^(١) ، والزمرّد ، جاز ،
لأنّها أحجار مضيئة .

ولو تيمم بأرض نديّة : على قول أبي حنيفة يجوز ، التزق بيده شيء
أم لا ^(٢) . وعند محمد : إن التزق بيده شيء : جاز ، وإلا فلا ^(٣) . وعند ^(٤)
أبي يوسف : لا يجوز كيفما كان ، لأن التراب ^(٥) مخلوط بما لا يجوز به
التيمم ، وهو الماء .

ولو تيمم بالطين الرطب ، فهو على هذا الاختلاف ^(٦) : يجوز على قول
أبي حنيفة : التزق بيده شيء أو لا ^(٧) . وعند محمد : إن التصق بيده شيء ،
جاز ، وإلا فلا ^(٨) . وعند أبي يوسف : لا يجوز ، لأنه مخلوط بما لا يجوز
به التيمم ، وهو الماء ^(٩) .

وإن تيمم بالغبار ، بأن ضرب بيده على ثوب أو على لبد ^(١٠) ،

(١) « والمرجان » ليست في أ .

(٢) في ب و أ : « سواء التزق شيء أو لا » وفي ح : « ... نديّة : جاز على قول أبي
حنيفة رضي الله عنه ، التزق بيده شيء أو لم يلتزق » .

(٣) « وإلا فلا » من أ و ح .

(٤) في ح : « وعن » .

(٥) كذا في أ و ب و ح وفي الأصل : « لأنه » .

(٦) « فهو ... الاختلاف » ليست في أ و ب .

(٧) في أ : « التصق بيده شيء أو لا » وفي ب : « التصق بيده أو لا » .

(٨) كذا في أ و ب ، وفي الأصل و ح : « إن التزق شيء جاز » .

(٩) كذا في أ و ب ماعدا « به » فليست في ب ، وفي ح والأصل : « بما لا يجوز التيمم » .

(١٠) في ح : « بأن يضرب بيده على ثوب أو لبد » . وفي أ و ب : « بأن ضرب على ثوب أو لبد » . واللبّد

الصوف المتلبّد ، واللبّيّد المتلبّد من الشعر ونحوه . واللبّد كل شعر أو صوف متلبّد ، والبساط من
الصوف ، وما يجعل على ظهر القرس تحت السرج (المنجد) .

فارتفع^(١) غباره ، أو على الذهب والفضة أو^(٢) الجبوب ، فارتفع^(٣) غبار ، فتيمن به - جاز عند أبي حنيفة ومحمد ، خلافاً لأبي يوسف ، لأنه من أجزاء الأرض .

. . .

وأما^(٤) وقت النجم < فنقول > :

اختلف^(٥) العلماء في وقته : أن وقته أول وقت الصلاة ، أو آخره ، أو وسطه^(٦) .

ذكر في ظاهر الرواية^(٧) ، وقال : أحب إلى أن يؤخر الصلاة^(٨) إلى آخر الوقت ، ولم يفصل بين ما إذا^(٩) كان على طمع من وجود الماء في آخر الوقت ، أو لم يكن .

وروى المصنف ، عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، أنه إن^(١٠) كان على طمع من وجود الماء في آخر الوقت : يؤخر إلى آخر الوقت^(١١) . وإن لم يكن

(١) في ح كذا : « فارتفع » .

(٢) في ا و ب : « و » .

(٣) « فارتفع » ليست في ا و ب . وفي ح بدلا منها : « وعليها » .

(٤) في ا و ب : « وأما بيان » .

(٥) في ح : « اختلف » .

(٦) في ا : « أو أوسطه » .

(٧) في الكسائي (١ : ٥٤ : ١ من أسفل) : « وذكر في الأصل » .

(٨) في ا : « يؤخرها » ، وفي ب : « يؤخره » .

(٩) في ا : « بينها إذا » .

(١٠) في ا و ب و ح : « إذا » .

(١١) « يؤخر الى آخر الوقت » ليست في ح .

على طمع^(١) من وجود الماء في آخره ، فإنه^(٢) يؤخر إلى آخر الوقت المستحب ، ويصلى في آخره .

وتكون^(٣) هذه الرواية تفسيراً لظاهر^(٤) الرواية^(٥) .

وقال حماد : لا يؤخره^(٦) إلى آخر الوقت ، ما لم يتيقن وجود الماء في آخر الوقت^(٧) و^(٨) .

وهو قول الشافعى .

وقال مالك : يستحب له أن يتيمم في وسط الوقت .

والصحيح مذهبنا^(٩) ، لما روى عن على رضى الله عنه أنه قال مثل

مذهبنا ، ولم يرو عن غيره خلافاً ، فيكون كالإجماع .

وإن^(١٠) تيمم في أول الوقت وصلى : فإن^(١١) كان عالماً أن الماء

(١) « من وجود الماء في آخر الوقت ... طمع » ليست فى ا .

(٢) « فإنه » ليست فى ا و ب ؛

(٣) فى ح : « فتكون » .

(٤) فى ح : « تفسير ظاهر » .

(٥) انظر السرخسى ، ١ : ١٠٦ .

(٦) فى ح : « لا يؤخر » .

(٧) فى ح : « فى آخره » .

(٨) « وتكون هذه الرواية تفسيراً لظاهر الرواية ... فى آخر الوقت » من ا و ب

وهى ليست فى متن الأصل . وقد أشير فى موضعها بإشارة النقص ويظهر من آثار كتابته على المامش انه استدرك فى المامش ولكن موضعها تآكل .

(٩) انظر الكاسانى ، ١ : ٥٥ : ٥٥ - ٨ .

(١٠) فى ا و ب و ح : « فإن » .

(١١) فى ح : « إن » .

بقرب منه ، بأن ^(١) كان أقل من ميل ، لا تجوز صلاته . وإن كان ميلا ، فصاعدا ، جازت صلاته ، لأن حد البعد هو الميل ، وإن ^(٢) كان يمكنه أن يذهب ويتوضأ ويصلي في الوقت ، وتعتبر الجملة .

وإن لم يكن علماً بذلك ^(٣) : يجوز ، سواء كان يرجو وجود الماء في آخر الوقت ، أو لا ، بعد الطلب أو قبله ، عندنا ، لأن العدم ثابت من حيث الظاهر ، واحتمال الوجود لا يعارض ^(٤) الثابت ظاهراً .

فأما إذا كان على يقين من وجود الماء في آخر الوقت ، أو ^(٥) من حيث الغالب : فإن ^(٦) كان بينه وبين الماء مقدار ما يمكنه أن يذهب ويتوضأ ^(٧) ويصلي في الوقت ، فإنه ينظر : إن كان أقل من ميل : لا تجوز صلاته ^(٨) ، وإن كان ميلا فصاعداً : جازت صلاته ^(٩) ، لأن حد ^(١٠) البعد هو الميل .

وإن أخبر في آخر الوقت أن الماء بقرب منه بأن ^(١١) كان أقل من

(١) في حوب : « فإن » .

(٢) في ح : « فإن » .

(٣) أي بقرب الماء أو بعده : الكاساني ، ١ : ٥٥ : ١٠٠ .

(٤) في اوب : « واحتمال وجود الماء لا ينافي » .

(٥) « فأما إذا ... أو » ليست في ح .

(٦) في ا : « بأن » .

(٧) في ح : « فيتوضأ » .

(٨) بتيمم « لأنه واجد للماء » الكاساني ، ١ : ٥٥ : ٩ .

(٩) كذا في ح . وفي اوب : « جاز » فقط .

(١٠) « حد » ليست في اوب .

(١١) كذا في ا . وفي الاصل و ح : « إن » . وفي ب : « فإن » .

ميل^(١) ولكن لو ذهب إليه^(٢) وتوضأ تفوته الصلاة عن الوقت ، فإنه يجب عليه أن يذهب ، ويتوضأ ، ويصلي خارج الوقت ، ولا يجزيه^(٣) التيمم ، لأن الصلاة تفوته^(٤) إلى بدل ، وهو القضاء .

وأما ما يبطل^(٥) التيمم فنقول :

كل ما يبطل الوضوء ، من الحدث الحقيقي والحكمي ، فإنه يبطله^(٦) .
وأما ما^(٧) يبطله على الخصوص فهو رؤية الماء .

وأصله قوله ، عليه السلام : « التيمم وضوء المسلم ولو إلى عشر حجج .
مالم يجد الماء أو يحدث »^(٨) .

ثم إن وجد الماء ، قبل الشروع في الصلاة ، يبطل تيممه ، ويجب عليه الوضوء بالاجتماع^(٩) .

(١) زاد هنا في ح : « لا يجوز » .

(٢) « إليه » ليست في ا و ب .

(٣) في ح : « ولا يجوز به » .

(٤) في ح : « تفوت » .

(٥) في ح : « ما يبطل به » وفي ب : « وأما بيان ما يبطل » .

(٦) زاد هنا في ا و ب و ح : « أيضاً » .

(٧) « ما » ليست في ح .

(٨) في الكاساني بنفس اللفظ (١ : ٤٤ : ٣ من أسفل و ١ : ٥٧ : ٤ - ٥) وفي

السرخسي (١ : ١٠٦) والباقرى (١ : ٨٤) وابن المهام (١ : ٩٢) باللفظ الآتي : « التراب طهور المسلم ولو لعل عشر حجج مالم يجد الماء » .

(٩) « إلا على قول أبي سلفة بن عبد الرحمن رضى الله عنها - قال : الطهارة متى صحت -

لا يرفعها إلا الحدث ، ووجود الماء ليس بحدث . » السرخسي ، ١ : ١١٠ . وذكر الكاساني (١ :

٥٧ : ٢ - ٣) أيضاً أن ذلك « عند عامة العلماء . وعن أبي سلفة بن عبد الرحمن أنه لا ينتقض

التيمم بوجود الماء أصلاً » .

وإن وجد بعد الشروع : إن كان ^(١) قبل أن يقعد قدر التشهد من القعدة الأخيرة ، فإنه تفسد صلاته ، عندنا .

وقال الشافعي : لا تفسد ^(٢) .

وحجتنا ماروينا من الحديث المشهور ^(٣) ، من غير فصل بين حالة ^(٤) الصلاة ^(٥) ، وغيرها .

وإن كان بعد ما قعد قدر التشهد الأخير ^(٦) ، أو بعد ما سلم ، وعليه سجدة ^(٧) السهو ، وعاد إلى الصلاة ^(٨) ، تبطل صلاته ، عند أبي حنيفة ، ويلزمه الاستقبال .

وعند أبي يوسف ومحمد : يبطل تيممه ، وصلاته تامة .

وهذه المسألة من جملة ^(٩) المسائل الاثني عشرية على ما يعرف في موضعها ^(١٠) و ^(١١) .

(١) « لأن كان » ليست في ح .

(٢) راجع الكاساني ١: ٣٥٧ من أسفل ، والشيرازي ، المذهب ، ١: ٣٦٠ .

(٣) « المشهور » من أ و ب .

(٤) في ب كذا : « من حال » .

(٥) « الصلاة » ليست في ح .

(٦) « الأخير » من أ و ب .

(٧) في ح : « سجدة » .

(٨) في الكاساني (١: ٥٨٠) : « السجود » .

(٩) « جملة » من أ و ب و ح .

(١٠) في أ و ب : « الاثني عشرية تعرف في المبسوط انشاء الله » .

(١١) وهي المسائل المدونة لأبي حنيفة . وهي : « (١) إذا فرغ المصلي من تشهده ،

ولم يسلم حتى انقضى وقت مسحه ، أو وجد في خفه شيئاً ، فنزعه ، فانقضى به مسحه ، فسدت صلاته ، في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . (٢) وكذلك المتيمم إذا وجد الماء . (٣) ومصلي الجمعة إذا خرج =

وإن وجد بعد الفراغ من الصلاة : فإن^(١) كان بعد خروج الوقت ، لا يلزمه الإعادة ، بالإجماع . وإن وجد في^(٢) الوقت فكذلك عند عامة العلماء . وقال مالك : يعيد^(٣) ،

والصحيح قولنا ، لأنه قد روي على الأصل ، بعد حصول المقصود بالبدل .
وأما إذا رأى سؤر^(٤) حمار : < فـ > إن كان خارج الصلاة : ينبغي أن يتوضأ به ، مع التيمم ، لأنه مشكوك فيه ، فوجب الجمع بينهما ، حتى يكون مؤدياً للصلاة بيقين .

وإن كان في الصلاة : ينبغي أن لا يقطع ، لأن الشروع قد صح ، فلا يقطع بالشك ، ولكن يمضي عليها ، فإذا فرغ منها ، يقضى تلك

== وقتها . (٤) ومضى الفجر إذا طلعت عليه الشمس . (٥) والمازى إذا وجد نوباً . (٦) والائمي إذا تعلم القراءة . (٧) والقارىء إذا استخلف أمياً . (٨) والموميء إذا قدر على الركوع والسجود . (٩) والمضى إذا تذكر الفائتة . (١٠) وصاحب الجرح السائل إذا برى جرحه أو ذهب وقته . (١١) وكذلك المستحاضة . (١٢) ومضى الفائتة إذا تغيرت الشمس .

وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : قد مضى في جميع ذلك ، وخرج بها عنها ، وجازت عنه .

فمن أصحابنا من قال : هذه المسائل تبتنى على أصل ، وهو أن الخروج من الصلاة بصنع المصلي فرض عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما ليس بفرض «

انظر في كل ما تقدم : الرخصي ، ١ : ١٢٥ . « فصل في ذكر المسائل الممدودة لأبي حنيفة رحمه الله تعالى » .

(١) كذا في هـ ، وفي الأصل واو ب : « لن » .

(٢) في هـ : « من » .

(٣) « فكذلك ... يعيد » ليست في ب ومكانها فيها بياض . وفي الكاساني مثل ما في المتن

(١ : ٦٠ : ١) .

(٤) « بقية الماء الذي يبقيا الشارب في الإناء وفي الخوض » المغرب . والجمع أسار .

الصلاة بسؤر الحمار ^(١) حتى يكون مؤدياً للصلاة ^(٢) ييقين .

وأما اذا وجد نبيذ التمر : < فـ > على قول أبى حنيفة رضى الله

عنه : ينتقض ^(٣) تيممه ^(٤) ، لأنه بمنزلة الماء عند عدم الماء المطلق .

وعلى قول أبى يوسف : لا ينتقض ^(٥) ، لأنه ليس بطهور أصلاً ^(٦) .

وعند محمد ^(٧) : يَمْضَى عَلَى ^(٨) صلاته ، ثم يعيد ^(٩) ، كفاً بسؤر الحمار .

• • •

ثم ^(١٠) الأصل عندنا أن التيمم بدل مطلق ، وليس بضرورى ^(١١) :

يعنى به أن الحدث يرتفع عندنا ^(١٢) بالتيمم إلى وقت وجود الماء ، فى

حق الصلاة المؤداة ، لا أن تباح له الصلاة مع قيام الحدث للضرورة ^(١٣) .

(١) أى بعد أن يتوضأ بسؤر الحمار .

(٢) فى ا و ب : « صلاته » .

(٣) فى ا و ح : « ينتقض » .

(٤) « ويقطع صلاته » ، لأنها قد انتقضت بوجوده ، ويتوضأ به ، ويستقبل « السرخى » ،

٢ : ١٢٥ : ١

(٥) فى ا و ح : « لا ينتقض » .

(٦) أى عنده : الكاسانى ١ : ٥٩ : ٢ من أسفل . وعلى ذلك « يتم صلاته ولا يعيد » السرخى ،

١ : ١٢٥ : ١

(٧) فى ج : « وعلى قول محمد » .

(٨) فى ح : « عليه » .

(٩) أى بعد أن يتوضأ : السرخى ١ : ١٢٤ : ١ من أسفل .

(١٠) « ثم » ليست فى ح . وقد عقد الكاسانى (١ : ٥٥ : ٢٠) فصلاً خاصاً لهذا الموضوع

سماه : « صفة التيمم » .

(١١) فى ا و ب : « وليس بضرورى » .

(١٢) « عندنا » من ح .

(١٣) « للضرورة » من ح .

وعند الشافعى : هو ^(١) بدل ضرورى . وعنى ^(٢) به أن ^(٣) يباح
له الصلاة بالتييم ^(٤) مع قيام الحدث حقيقة ، وجعل ^(٥) عدما شرعا ،
لضرورة ^(٦) صحة الصلاة ، بمنزلة ^(٧) طهارة المستحاضة .

والصحيح قولنا ، لما روينا عن النبى عليه السلام أنه قال : « التيمم
وضوء المسلم ، ولو إلى عشر حجج ، ما لم يجد الماء أو يحدث » .
وينبنى ^(٨) على هذا الأصل أن عادم ^(٩) الماء إذا تيمم قبل دخول
وقت الصلاة ^(١٠) ، فإنه يجوز تيممه ، لأنه خلف مطلق ، حال عدم الماء .
وعند الشافعى : لا يجوز ، لأنه خلف ضرورى ، ولا ضرورة قبل
الوقت ^(١١) ، كما فى طهارة المستحاضة .

وعلى هذا : إذا تيمم ، يجوز له أن يؤدى به ^(١٢) ماشاء من الفرائض ،
والنوافل ، ما لم يجد الماء ، أو يحدث .

(١) فى ا و ب و ح : « لأنه » .

(٢) فى ح : « وأعنى » .

(٣) فى ب و ا : « أنه » .

(٤) كذا فى ح ، وفى الأصل و ا و ب : « به » .

(٥) أى الحدث .

(٦) « وجعل عدما شرعا لضرورة » ليست فى ح ، والذي فيها : « مع قيام الحدث حقيقة

للضرورة » وكذا فى الكسانى ، ١ : ٥٥ : ٢٤ .

(٧) فى ا : « منزلة » .

(٨) فى ح : « وينبنى » .

(٩) فى ح : « عدم » .

(١٠) فى ح : « دخول الصلاة » . وفى ا و ب : « دخول الوقت » .

(١١) فى ح : « قبل الوضوء » .

(١٢) « به » ليست فى ا و ب .

ولا ينتقض تيممه ^(١) بخروج الوقت ، كطهارة المستحاضة .
وعنده : لا ^(٢) يجوز له أن يؤدي فرضا غير ^(٣) الذي تيمم لأجله ،
ولكن ^(٤) يجوز له أن يصلي بذلك التيمم ، النوافل ، لأنها ^(٥) تتبع
للفرائض ^(٦) ، كما قال في طهارة المستحاضة .
وعلى هذا الأصل :

قال الزهري ^(٧) : إنه لا يجوز التيمم في حق النوافل ^(٨) ، لأنه ^(٩)
طهارة ضرورية ^(١٠) ولا ضرورة في حق النوافل .

ولكن عامة العلماء قالوا : إن الحاجة إلى إحراز الثواب معتبرة ، كما في
طهارة المستحاضة : تطهر في حق النوافل ، بالأجماع ، لما قلنا - كذا هذا .

• • •

ثم اختلف أصحابنا في كيفية البدلية :

(١) « تيممه » من اوب .

(٢) « لا » ليست في ا .

(٣) في اوب : « فرضا آخر سوى الفرض الذي تيمم لأجله » . وفي ح : « فرضا
آخر غير ... » .

(٤) في ح : « ولا » .

(٥) في ح كذا : « بها » .

(٦) في ح : « الفرائض » .

(٧) هو محمد بن مسلم ، وهو تابعي صغير . سمع من الصحابة ومن كبار التابعين . وروى عنه بعض
كبار التابعين وصغارهم . قال الشافعي : اولا الزهري ذهب السنن من المدينة . توفي سنة ١٢٤ هـ .
وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ودفن بالشام (النووي : التهذيب : القسم الاول : الجزء الاول :
ص ٩٠ - ٩٢) .

(٨) في ب : « التيمم للنوافل » .

(٩) « لأنه » ليست في ح ، وفي اوب : « لأنها » .

(١٠) في ح : « ضرورة » .

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ^(١) : التراب خلف عن الماء عند عدمه ،
والبدلية بين التراب والماء .

وقال محمد : التيمم خلف عن الوضوء عند عدمه ، والبدلية بين
التيمم والوضوء .
وعلى هذا :

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ^(٢) بأن ^(٣) التيمم إذا أمّ المتوضئين فإنه
تجوز إمامته لهم ^(٤) ، وتكون صلاتهم ^(٥) جائزة ، استحساناً ، إذا لم يكن
مع المتوضئين ماء . فأما إذا كان معهم ماء فلا تجوز إمامته لهم ، وتكون ^(٦)
صلاتهم فاسدة .

وقال محمد : لا تجوز إمامته ، سواء كان مع المتوضئين ^(٧) ماء أو لم يكن .
وقال زفر : تجوز إمامته لهم ^(٨) ، سواء كان معهم ماء أو لم يكن .
لأن عند محمد لما كانت البدلية بين التيمم والوضوء ، فالمتقدي إذا كان
على وضوء لم يكن تيمم الإمام ، الذي هو بدل عن الوضوء ، طهارة في

(١) في حكذا : « وأبي حنيفة » .

(٢) في ب : « قال أبو يوسف » فقط والصحيح ما في المتن ، راجع ما سبق والرخي ،

١ : ١١١ .

(٣) في ا و ب : « لأن » .

(٤) « لهم » ليست في ا و ب .

(٥) في ب : « صلاته » .

(٦) في ح : « فيكون » .

(٧) في ا و ب : « معهم » .

(٨) « لهم » من ا و ب .

حقه ، لقدرته على الأصل ، ويكون وجوده وعدمه سواء ، فيكون ^(١) مقتدياً بالحدث ، فلا يجوز ^(٢) ، كالصحيح إذا اقتدى بصاحب جرح سائل ، لم يجز اقتداؤه ^(٣) ، لأن طهارته ضرورية ، فلا يعتبر في حق الصحيح — كذا هذا .

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف : لما كانت البدلية بين التراب والماء ، فإذا ^(٤) لم يكن مع المقتدين ماء ، فيكون التراب طهارة مطلقة في حال عدم الماء ، وإذا كان معهم ماء ، فقد فات الشرط في حق المقتدين ، فلا يبقى التراب طهوراً ، في حقهم ، فلم ^(٥) تبقى طهارة الإمام ، طهارة في حقهم ، فلا يصح اقتداؤهم به .

وعلى هذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف ^(٦) : إن المتيمم إذا أمّ المتوضئين ، ولم يكن معهم ماء ، ثم رأى واحداً منهم الماء ^(٧) ، بطلت صلاته لأن طهارة الإمام ، جعلت عدماً في حقه ^(٨) ، لقدرته على الماء الذي هو أصل ، لأنه لا يبقى الحلف عند وجود الأصل ^(٩) و ^(١٠) .

(١) في ح : « فيصير » .

(٢) في ا و ب : « وذلك لا يجوز » . وفي ح : « ولا يجوز » .

(٣) « اقتداؤه » من ح .

(٤) في ب : « فأما إذا » .

(٥) في ا و ب : « ولم » .

(٦) كذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « قال » .

(٧) « ولم يعلم به الإمام والآخرون » السرخسي ، ١ : ١٢٠ . والكاساني ، ١ : ٥٦ : ٢٣ .

(٨) في ح : « في حقهم » .

(٩) « وقال زفر رضى الله عنه لا تقصد صلاته ، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله » .

السرخسي ، ١ : ١٢٠ .

(١٠) زاد في ا و ب : « والله أعلم » .

باب النجاسات

الكلام^(١) فى هذا الباب فى ستة مواضع :

فى بيان أنواع الانجاس ،

و^(٢) فى بيان المقدار الذى يصير به المحل نجسا^(٣) شرعا ،

وفى بيان ما يقع به التطهير ،

وفى طريق التطهير ،

وفى شرائط التطهير ،

وفى حكم الغسالة .

أما الأول ، وهو^(٤) بيان أنواع النجاسات :

فى ذلك — أن كل ما يخرج من بدنه الانسان^(٥) مما يتعلق بمخروجه
وهو بوضوء أو^(٦) الغسل ، فهو نجس ، نحو الغائط والبول ، والدم
والصديد ، والقىء ملء الفم ، ودم الحيض والنفاس والاستحاضة ، والودى
والمذى والمنى .

(١) فى ح : « قال الشيخ رحمه الله : الكلام ... »

(٢) فى بيان أنواع الانجاس و « ليست فى ح . »

(٣) فى ح : « به محل نجاسة » .

(٤) فى ا و ح : « فهو » .

(٥) فى ا و ب : « الآدمى » .

(٦) فى ح : « و » .

ولا خلاف في هذه الجملة إلا في المنى ، فإن عند الشافعي هو طاهر ^(١) .
والأصل في ذلك حديث عمار بن ياسر ^(٢) : أنه كان ^(٣) يغسل
ثوبه من النخامة ^(٤) ، فر عليه ^(٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :
« ما تصنع يا عمار ؟ » فأخبره بذلك ، فقال : « ما نخامتك ^(٦) » ، ودموع
عينيك ^(٧) ، والماء الذي في رَكْوَتِكَ ^(٨) — إلا سواء ؛ وإنما يغسل
الثوب من خمس : بول ، وغائط ، ودم ، وقيء ، ومنى .

وأما القمى ^(٩) الذي يكون أقل من ملء القم ، والدم الذي لم
يسل ^(١٠) عن رأس الجرح — هل يكون نجسا ^(١١) ؟ فعلى قياس
ما ذكرناه هنا ، لا يكون نجسا ، لأنه لا ^(١٢) يتعلق به وجوب الوضوء .

(١) في ا و ب : « فإنه عند الشافعي طاهر » .

(٢) صحابي من السابقين للإسلام . كان يئيب هو وأبوه وأمه في الله تعالى فيمر بهم
النبي صلى الله عليه وسلم فيقول : « صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة » . وهو أول من بنى
مسجداً في الإسلام وهو مسجد قباء . روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان وستون
حديثاً . وقتل بصفين مع علي رضي الله عنه سنة ٣٧ هـ . وهو ابن ثلاث وتسعين سنة (النووي ،
القم الأول من الجزء الثاني ، ص ٣٨) .

(٣) « كان » ليست في ح .

(٤) في النسخ الأخرى : « النجاسة » . والنخامة هي ما يخرج من الحيشوم عند التنخع
(المغرب) .

(٥) « عليه » ليست في ح .

(٦) في ح كذا : « ما لخامتك » .

(٧) في ح : « عينك » .

(٨) الرَكْوَةُ بالفتح هي الدلو الصغير والجمع ركاء (المغرب) .

(٩) في ح : « المنى » وهو خطأ .

(١٠) في ا و ب : « لا يسيل » .

(١١) زاد هنا في ب و ا : « أم لا » .

(١٢) « لا » ليست في ح .

وهكذا روى عن أبي يوسف ، لأنه ليس بدم مسفوح .

وقال محمد : هو نجس لأنه جزء من الدم المسفوح ^(١) .

وأما ^(٢) الدم إذا لم يكن مسفوحاً ، في الأصل ، كدم البق والبراغيث . فهو ليس بنجس ، عندنا .

وعند ^(٣) الشافعي هو نجس ، إلا أنه إذا أصاب الثوب يجعل عفواً لأجل الضرورة .

ثم ما ذكرنا أنه نجس من الآدمي فهو نجس ^(٤) من سائر الحيوانات ، من الأبول ^(٥) والأرواث ، ونحوها ، عند عامة العلماء ، إلا أنه قد سقط اعتبار نجاسة بعضها لأجل الضرورة .

وقال محمد : بول ما يؤكل لحمه طاهر .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : نجس ، لكن يباح شربه للتداوى عند أبي يوسف . وعند أبي حنيفة ، رحمة الله عليه ، لا يباح .
وقال ابن أبي ليلى بأن السرقين ^(٦) طاهر .

وقال مالك بأن البعير ، والروث ، وأخشاء البقر ^(٧) - كلها طاهرة ^(٨) .

(١) «وهكذا... من الدم المسفوح» ليست في ب .

(٢) في ب : «وهكذا» .

(٣) في أ و ب : «وقال» .

(٤) «لأنه إذا أصاب الثوب... فهو نجس» ليست في ب .

(٥) في ح : «كالبول» .

(٦) هو الزبل (المنجد) .

(٧) البعير لذات الحنف والظلف ، والروث لـكل حافر ، والأخشاء جمع خيش وهو للبقير (المغرب والمختار) .

(٨) كذا في أ و ب . وفي الأصل و ح : «طاهر» .

وقال زفر^(١) : روث ما يؤكل لحمه طاهر .
والصحيح قول العامة ، لأنّ الآدمي أطهر الحيوانات^(٢) ذاتا
وغذاء - فإذا كانت هذه الأشياء نجسة منه ، فمن غيره أولى .

...

وأما خروء الطيور ، فالطيور ثلاثة أنواع :
مالا^(٣) يذرق من الهواء ، نحو الدجاج والبط والأوز - وخرؤها^(٤)
نجس في رواية الحسن عن أبي حنيفة^(٥) .
وفي رواية أبي يوسف عنه أنّ خروء الدجاج والبط نجس^(٦) ، دون
خروء^(٧) الأوز .

وما يذرق من الهواء نوعان^(٨) :
الصغار منها^(٩) ، مثل الحمام ونحوه - وخرؤها^(١٠) طاهر .
والكبار ، كالصقر والبازي ونحوهما - وخرؤها^(١١) طاهر

(١) « زفر » غير واضحة في الاصل ومكانها بياض .

(٢) في ح كذا : « الآدمي من الحيوانات » .

(٣) في ا و ب : « منها مالا .. » .

(٤) في ا و ب و ح : « فخرؤها » .

(٥) « في رواية الحسن عن أبي حنيفة » ليست في ح .

(٦) « نجس » ليست في ح .

(٧) « خروء » ليست في ح .

(٨) كذا في ا و ب و ح ، وفي الاصل : « فتوعان » .

(٩) في ح : « منها » .

(١٠) في ا و ب و ح : « فخرؤها » .

(١١) في الاصل : « وخرؤها » وفي ا و ب و ح : « فخرؤها » وفي الكاساني (١ : ٦٢ : ٢٢)

مثل ما أتبناه في المتن .

عند أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد : نجس .
وهذا كله قول علمائنا^(١) . وقال الشافعي : خرم الطيور كلها نجس .
والقياس قوله ، لأنه^(٢) نجس حقيقة ؛ إلا أنا استحسننا ، وأسقطنا
نجاسة البعض لمكان الضرورة^(٣) .

. . .

ومن أنواع النجاس - الميتات : وهي نوعان :
منها - ما ليس لها^(٤) دم سائل : وهي ليست بنجسة عندنا ، خلافا
للشافعي على ما ذكره .

والثاني - ما لها دم سائل ، فنقول :
لا خلاف أن الأجزاء التي^(٥) فيها دم سائل^(٦) ، مثل اللحم والشحم
والجلد ونحوها ، فهي نجسة ، لاختلاط الدم النجس بها .
وأما الأجزاء التي ليس فيها دم : ففي غير الآدمي ، والخنزير من
الحيوانات ، ينظر :

إن كانت صلبة ، مثل الشعر والصوف والريش والقرن والعظم والسن

(١) في - : « عامة العلماء » .

(٢) في - : « لأنها » .

(٣) في ا و ب و - : « البعض للضرورة » .

(٤) في ا : « له » .

(٥) « التي » ليست في - .

(٦) « سائل » من - .

والخافِر والحَف والظَلَف والعَصَب والائِنْفَحَة ^(١) الصلبة، فليست بنجسة،
بلا خلاف بين أصحابنا .

وأما الِائِنْفَحَة المائية واللبن ، فكذلك ^(٢) عند أبي حنيفة ،
وعندهما : نجس .

وقال الشافعي : الكل نجس .

وكذا الجواب فيما أُبين من الحى من الأجزاء : إن كان فيه ^(٣) دم ،
فهو نجس بالاجماع . وإن لم يكن ، فعلى هذا الخلاف .

فالشافعي ^(٤) أخذ بظاهر الآية ، وهو ^(٥) قوله : « حرمت عليكم الميتة » .

وأصحابنا قالوا : إن نجاسة الميتات باعتبار ما فيها من الدم السائل والرطوبات
النجسة ^(٦) ، ولم يوجد في ^(٧) هذه الأجزاء .

وأما في الآدمي ^(٨) فعن أصحابنا روايتان :

في رواية نجس ، حتى لا يجوز بيعها ولا الصلاة معها ، إذا كان أكثر

(١) الإِنْفَحَة والإِنْفِخَة والإِنْفَحَة والبِنْفَحَة شئ يستخرج من بطن الجدى قبل أن
يطعم غير اللبن فيمصر في صوفة مبتلة في اللبن فينظ كالجبن وهو المعروف عند العامة بالمجينة (المنجد) ،
وانظر كذلك : المغرب والمصباح والمختار .

- (٢) في ح : « وكذلك » .
- (٣) في ا و ب : « فيها » .
- (٤) في ح : « والشافعي » .
- (٥) « الآية وهو » ليست في ح .
- (٦) في ح : « النجاسة » .
- (٧) في ا و ب : « من » .
- (٨) في ب : « في شمر الآدمي » .

من قدر الدرهم ، وزنا أو ^(١) عرضا على حسب ما يليق به .
 وفي رواية يكون طاهرا . وهي ^(٢) الأُصح ، لأنه لادم فيها ^(٣) ؛
 إلا أنه لا يجوز بيعها ، ويحرم الانتفاع بها ، احتراماً للآدمى .
 وأما الخنزير : فيروى ^(٤) عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه نجس العين ^(٥) ،
 فيحرم استعمال شعره وسائر أجزائه ، إلا أنه رخص في شعره للخرازين
 لأجل الحاجة .

وإذا وقع شعره في الماء : روى عن أبي يوسف أنه يوجب التنجيس .
 وعن محمد أنه لا يوجب ^(٦) ، ما لم يغلب على الماء ، كشعر غيره .
 وروى عن ^(٧) أصحابنا ، في غير رواية الأصول ، أن هذه ^(٨) الأجزاء
 منه طاهرة ، لأنه لادم فيها .

وأما الكلب : فمن قال من مشايخنا إنه ^(٩) نجس العين ، فهو
 والخنزير ^(١٠) سواء .

(١) في ح : « و » .
 (٢) في ح : « وهو » .
 (٣) في ب كذا : « لأنها دم فيها » .
 (٤) كذا في ا و ب ، وفي الأصل ح : « روى » .
 (٥) « العين » ليست في ب .
 (٦) في ا و ب و ح : « لا ينجس » .
 (٧) في ا : « وروى في رواية عن » وفي ب : « وفي رواية عن » وفي ح : « وروى في
 رواية أخرى من » .

(٨) « أن هذه » من ا و ب و ح . وفي الأصل مكانها بياض وبه آثار كتابة .

(٩) في ا و ب : « فمن مشايخنا من قال بأنه » .

(١٠) في ح : « كالخنزير » .

ومن ^(١) قال إنه ليس بنجس العين فهو ^(٢) سائر الحيوانات سواء - وهذا أصح .

. . .

وأما حكم ^(٣) أسار ^(٤) الحيوانات ، وعرفها ، وألبانها - فنقول :
الأسار على أربعة أوجه :

سؤر متفق على طهارته من غير كراهة ^(٥) ، وسؤر مختلف في طهارته ونجاسته ، وسؤر مكروه ، وسؤر مشكوك فيه .

أما السؤر الطاهر المتفق على طهارته - فهو سؤر آدمي بكل حال ، إلا في حال شرب ^(٦) الخمر فإنه نجس ^(٧) لنجاسة فيه .

وكذا سؤر ما يؤكل لحمه من الأنعام والطيور ^(٨) ؛ إلا الإبل الجلالة : ^(٩) ، والبقر الجلالة ، والدجاجة المخلاة - فإن سؤرها مكروه ، لاحتمال نجاسة فيها ^(١٠) ، حتى إذا كانت محبوسة لا يكره .

(١) في ب : « ومنهم من » .

(٢) « و » ليست في ح .

(٣) في الأصل : « وأما الأسار حكم أسار ... »

(٤) جمع سؤر : « وهو بقية الماء التي يقيها الشارب في الإناء ثم عم استعماله فيه وفي الطعام » :

البارقي ، ٧٤ : ١ .

(٥) في ح : « كراهية » .

(٦) في ا : « شارب » .

(٧) « فإنه نجس » من ا و ب

(٨) في ب : « والطيور » .

(٩) أي التي تأكل العذرة (المصباح) .

(١٠) في ح : « فيها » .

وأما سُور الفرس ، فعلى ^(١) قول أبى يوسف ومحمد : طاهر
لطهارة ^(٢) لحمه .

وعند أبى حنيفة روايتان ، كما فى طهارة لحمه : على رواية الحسن : نجس
كلحمه . وعلى جواب ^(٣) ظاهر الرواية : طاهر كلحمه .

وأما السُور المختلف ^(٤) فى طهارته ونجاسته - فهو سُور الخنزير والكلب
وسائر سباع الوحوش ^(٥) . وهو ^(٦) نجس عند عامة العلماء .
وقال مالك : طاهر .

وقال الشافعى : سُور السباع كلها طاهر ^(٧) ، سوى الكلب والخنزير .
وأما السُور ^(٨) المكروه - فهو سُور سباع الطير ، كالخداة والبازى
والصقر ونحوها ، استحسانا .
والقياس أنه نجس .

وكذا سُور سوا كن البيوت ، كالحية والنمارة والعقرب ونحوها .
وكذا سُور الهرة فى رواية الجامع ^(٩) الصغير .

(١) كذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « على » .

(٢) فى ا : « كطهارة » .

(٣) « جواب » ليست فى ا و ب و ح .

(٤) فى ح : « وأما سور المختلفة » .

(٥) فى ا و ب : « سباع الوحش » وفى ح : « السباع الوحش » .

(٦) كذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « فهو » .

(٧) زاد هنا فى ح : « سواء » .

(٨) كذا فى ا ، وفى الأصل و ب و ح : « سُور » .

(٩) كذا فى ا و ب . وفى الأصل و ح : « جامع » .

وفي ظاهر الرواية قال : أحب إلي أن يتوضأ بغيره ، ولم يذكر الكراهة^(١) .

وعن أبي يوسف أنه لا يكره .

وأما السؤر المشكوك فيه^(٢) - فهو سؤر الحمار والبغل في جواب ظاهر الرواية .

وروى الكرخي عن أصحابنا أن سؤرهما نجس .

وقال الشافعي : طاهر .

• • •

ثم^(٣) السؤر المتفق على طهارته^(٤) والماء المطلق ، سواء .

والسؤر المكروه لا ينبغي أن يتوضأ به ، إن^(٥) وجد ماء مطلقا .

وإن توضأ به ، جاز مع الكراهة . وإن لم يجد ماء مطلقا ، يجوز ، من غير كراهة^(٦) .

والسؤر المشكوك فيه ، لا يجوز التوضؤ^(٧) به إن وجد ماء مطلقا .

وإن توضأ به ، جاز مع الكراهة^(٨) . وإن لم يجد^(٩) ، يتوضأ

(١) في ح : « الكراهية » .

(٢) « فيه » ليست في ح .

(٣) في ا و ب : « وأما » .

(٤) زاد هنا في ف و ا : « هو » .

(٥) في ب : « ولأن » .

(٦) في ح : « كراهية » .

(٧) في ح : « التوضي » .

(٨) « وإن توضأ ... الكراهة » من ح .

(٩) في ب : « ولأن لم يوجد » وفي ح : « ولأن لم يجد ماء مطلقا » .

به ^(١) ويتيمم ، لأن أحدهما ^(٢) مطهر يتيقن ، وأيهما قدم أو آخر ،
جاز عندنا .

وعند زفر لا يجوز ، ما لم يقدم الوضوء على التيمم ، حتى يصير عادما للماء .

• • •

و ^(٣) من النجاس - الخمر والسكر على ما يعرف ^(٤) في كتاب الاشرية .

• • •

وأما بيانه المفراد الذي به يصبر المحل نجسا سرعا - فنقول :
ينظر : إما إن وقع في المائعات ، من ^(٥) الماء والحل ونحوهما ، أو أصاب
الثوب والبدن والمكان .

أما إذا وقع في الماء - فلا يخلو ^(٦) : إما إن كان جاريا أو راكدا .

فإن كان جاريا : إن كانت النجاسة غير مرئية ، فإنه لا ينجس ما لم
يتغير طعمه أو لونه أو ريحه ، ويتوضأ منه ^(٧) كيف شاء : من الموضع .
الذي وقع ^(٨) فيه النجس أو من الطرف الآخر ، لأن الماء طاهر ، في
الأصل ، فلا يحكم بنجاسته بالشك .

وإن كانت النجاسة مرئية ، مثل الجيفة ونحوها : فإن كان النهر كبيرا ،

(١) في اسقطت عبارة : « إن وجد ماء مطلقا . وإن توضأ به جاز مع الكراهة » ، وإن
لم يجد ماء مطلقا ... وإن لم يجد يتوضأ به » .

(٢) في - : « لأحدهما » .

(٣) « و » ليست في - .

(٤) في كذا : « على ما لم يعرف » .

(٥) في اوب و - : « مثل » .

(٦) « فلا يخلو » من اوب .

(٧) في - : « به » .

(٨) في ب : « وضع » وفي - : « يقع » .

فإنه لا يتوضأ من أسفل الجانب الذى فيه الجيفة ، ولكن يتوضأ^(١) من الجانب الآخر ، لأنه متيقن بوصول النجاسة إلى الموضع الذى يتوضأ منه . وإن كان النهر صغيرا بحيث لا يجرى بالجيفة^(٢) ، بل يجرى الماء^(٣) عليها : إن كان يجرى عليها جميع الماء ، فإنه لا يجوز التوضؤ^(٤) به من أسفل الجيفة ، لأنه تنجس جميع الماء ، والنجس لا يطهر بالجريان^(٥) . وإن كان يجرى عليها بعض الماء : فإن كان يجرى عليها أكثر الماء ، فهو نجس ، وإن كان يجرى عليها أقل الماء ، فهو طاهر ، لأن العبرة للغالب . وإن كان^(٦) يجرى عليها النصف ، يجوز التوضؤ^(٧) به فى الحكم ، ولكن الأحوط أن لا يتوضأ به .

واختلف المشايخ فى حد الجريان :

قال بعضهم : إن كان يجرى بالثبن والورق فهو جار ، وإلا فلا . وقيل : إن وضع رجل يده فى الماء عرضا ، لم ينقطع جريانه ، فهو جار ، وإلا فلا . وروى عن أبى يوسف رحمه الله أنه قال : إن كان بحال لو اغترف رجل الماء بكفيه لم^(٨) ينحسر وجه الأرض ولم ينقطع الجريان ، فهو

(١) « يتوضأ » من ا و ب و ح .

(٢) فى ح : « الجيفة » .

(٣) « الماء » « » ليست فى ا .

(٤) فى ب : « الوضوء » وفى ح : « التوضى » .

(٥) فى ا : « بجريان » .

(٦) « كان » ليست فى ح .

(٧) فى ا و ح : « التوضى » وفى ب : « التوضئة » .

(٨) فى ب : « لا » وانظر الهامش التالى .

جار ، وإلا فلا ^(١) .

وأصح ما قيل فيه : إن الماء ^(٢) الجاري ما يعمده الناس جارياً .

وأما إذا كان الماء راكداً > فقد < اختلف العلماء فيه :

قال أصحاب الظواهر بأن الماء لا ينجس بوقوع النجاسة فيه . كيفما كان ،

لقوله عليه السلام : « الماء طهور لا ينجسه شيء » ^(٣) .

وقال عامة العلماء : إن كان الماء قليلاً ، ينجس ^(٤) ، وإن كان

كثيراً ، لا ينجس .

واختلفوا في الحد الفاصل بينهما :

فقال ^(٥) مالك : إن كان بحال يتغير طعمه أو لونه ^(٦) أو ريحه ،

فهو قليل . وإن كان لا يتغير ، فهو كثير ^(٧) .

وقال الشافعي : إذا بلغ الماء القلتين ، فهو كثير ، لا يحتمل ^(٨) خبثاً ،

لورود الحديث فيه ^(٩) هكذا . والقلتان ^(١٠) عنده خمس قرب ، كل

(١) في ح : « لو اغترف رجل الماء بكفيه انحسر وجه الأرض : لا يكون جارياً ، وإن

لم ينحسر وجه الأرض ولم ينقطع الجريان فهو حار » .

(٢) « الماء » من ح .

(٣) في ب و ح : « خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء » .

(٤) في ب : « تنجس » . وفي ح : « لا ينجس » وما في ح خطأ كما يتضح مما يلي .

(٥) كذا في أ و ب . وفي الأصل و ح : « وقال » .

(٦) في ب : « ولونه » .

(٧) في أ : « فهو كبير » و عبارة « وإن كان لا يتغير فهو كثير » ليست في ب .

(٨) في أ و ب و ح : « لا يحمل » .

(٩) « فيه » من أ و ب .

(١٠) في ح كذا : « في القلتان » .

قربة^(١) خمسون منا^(٢) ، فيكون جملة^(٣) مائتين وخمسين منا .

وقال علماؤنا : إن كان الماء بحال يخلص بعضه إلى بعض ، فهو قليل .
وإن كان لا يخلص بعضه > إلى بعض < فهو كثير . واختلفوا في
تفسير الخلوص :

اتفقت^(٤) الروايات عن أصحابنا المتقدمين أنه يعتبر بالتحريك : فإن
تحرك طرف^(٥) منه بتحريك الجانب الآخر ، فهذا مما يخلص . وإن كان
لا^(٦) يتحرك ، فهو مما لا يخلص .

ولكن في رواية أنى يوسف عن أبي حنيفة^(٧) : يعتبر التحريك
بالاغتسال .

وفي رواية محمد : يعتبر التحريك^(٨) بالوضوء .

والمشايخ المتأخرون اعتبر بعضهم الخلوص بالصبيغ^(٩) ، وبعضهم
بالتكدير . وبعضهم بالمساحة : إن كان عشرافى عشر ، فهو مما لا يخلص ،

(١) في ح : « كل قرب » .

(٢) المن « كيل أو ميزان وهو شرعا ١٨٠ مثقالا وعرفا ٢٨٠ مثقالا » المنجد . وقال
في المغرب « كل قربة مائة رطل وزن » .

(٣) في ح : « من جلته » .

(٤) في ب كذا : « اتفقت » . وفي ا : « واتفقت » .

(٥) في ب و ح : « فإن حرك طرفا » .

(٦) في ا و ب : « مالا » .

(٧) « عن أبي حنيفة » من ا و ب و ح .

(٨) « بالاغتسال . وفي رواية محمد يعتبر التحريك » ليست في ا و ب .

(٩) « بالصبيغ » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « بالاصبيغ » .

وإن كان دونه فهو مما يخلص^(١)، وبه أخذ مشايخ^(٢) بلخ .
 وذكر الشيخ أبو الحسن^(٣) الكرخي في الكتاب وقال : لا عبرة
 للتقدير^(٤) في الباب ، ولكن يتحرى في ذلك : إن كان أكبر^(٥)
 رأيه أن النجاسة وصلت إلى هذا الموضع الذي يتوضأ منه : لا يجوز . وإن
 كان أكبر^(٦) رأيه أنها لم تصل : يجوز التوضئة^(٧) به - لأن غالب
 الرأي دليل عند عدم اليقين .

هذا إذا كان له طول وعرض^(٨) .
 وأما إذا كان له طول بلا عرض ، كالأنهار التي فيها مياه راكدة ،
 فإنه لا ينجس بوقوع النجاسة فيه .
 وعن أبي سليمان الجوزجاني^(٩) أنه لا يتوضأ به .
 ولو توضأ به^(١٠) إنسان ، أو وقعت فيه النجاسة : إن كان في^(١١) أحد

-
- (١) في ب : « فما يخلص » وفي ا : « فما لا يخلص » .
 (٢) ابتداء من هنا حتى « روى الحسن عن » ص ١١٢ ليس في الأصل (انظر الهامش
 ٩ ص ١١٢) . وقد اتخذنا ب في هذا الموضع أصلاً .
 (٣) « الشيخ أبو الحسن » من ح .
 (٤) في ا : « تقدير » .
 (٥) و(٦) في ح : « أكثر » .
 (٧) في ٢ و ح كذا : « التوضي » .
 (٨) زاد في ا : « وعمق » وسيأتي الكلام على العمق بعد قليل .
 (٩) في ا : « وعن سليمان الجوزجاني » وفي ح : « وعن سلمان الجرجاني » .
 (١٠) « به » من ا و ح .
 (١١) « في » ليست في ح .

الطرفين تنجس منه مقدار ^(١) عشرة أذرع ، وإِن كان في وسطه تنجس ^(٢) من كل جانب عشرة أذرع .

وأما العمق هل يشترط مع الطول والعرض ؟

عن أبي سليمان الجوزجاني ^(٣) أن أصحابنا اعتبروا البسط دون العمق .
وعن أبي جعفر الهنداوي : إن كان بحال لو رفع إنسان الماء بكفيه ينحسر ^(٤) أسفله ، فهذا ليس بعميق ^(٥) . وإن كان لا ينحسر ^(٦) ، فهو عميق ^(٧) .
وقيل : مقدار شبر .

وقيل : مقدار ذراع .

ثم إذا كانت النجاسة غير مرئية ، بأن بال ^(٨) فيه إنسان أو اغتسل فيه جنب : اختلف المشايخ فيه :

قال مشايخ العراق بأن حكم المرئية وغير المرئية سواء في أنه ^(٩) لا يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة ، وإنما يتوضأ من الجانب الآخر ، بخلاف الماء الجاري .

(١) في - : « ينجس مقدار » .

(٢) في - : « النجس » .

(٣) في - : « عن أبي سلمى الجرجاني » .

(٤) كذا في - . وفي الأصل (وهو هنا ب) و ا : « تنجس » .

(٥) أى لا يتوضأ به : الكاساني ١٨٠: ٧٣ .

(٦) كذا في - ، وفي الأصل (وهو هنا ب) و ا : « لا ينحسر » .

(٧) « فلا بأس بالوضوء منه » الكاساني ١٨٠: ٧٣ .

(٨) في - : « النجاسة مرئية أو غير مرئية مثل بأن يبول » ومثل المرئية الجيفة .

(٩) في - : « فإنه » .

ومشايخنا فصلوا بين الأمرين ، كما^(١) قالوا جميعا في الماء الجارى^(٢) .
وهو الأصح .

• • •

ثم^(٣) النجاسة إذا وقعت في الماء القليل ، فلا يخلو : إما إن كان في
الأواني أو في البئر أو في^(٤) الحوض الصغير .

أما في الأواني < ف > توجب^(٥) التنجيس ، كيفما كان : < ت >^(٦) ،
مستجسدة أو مائعة ، لأنه ليس في الأواني ضرورة غالبية ، إلا في
البرة^(٧) إذا وقعت في اللبن عند الحلب ، إذا رمت من ساعتها^(٨) ، عند
مشايخنا^(٩) المتقدمين لأجل الضرورة - وهو الصحيح .

فأما إذا كان في البئر ، فالواقع لا يخلو : إما أن يكون حيواناً أو
غيره من النجاسات .

فإن كان حيوانا ، فلا يخلو^(١٠) : إما إن أخرج^(١١) حياً أو ميتا .

(١) « كما » ليست في ١ .

(٢) راجع فيما تقدم ص ١٠٤ وما بعدها .

(٣) في ح : « في » مكان : « ثم » .

(٤) « في » من او ح .

(٥) في ١ و الأصل (ب) : « يوجب » وفي ح : « فيجب » .

(٦) أى النجاسة .

(٧) كذا في ١ و في الأصل (ب) و ح كذا : « في البرة » .

(٨) في ح : « من ساعتها » .

(٩) في ح : « مشايخ » .

(١٠) « اما ان يكون حيوانا او غيره من النجاسات فإن كان حيوانا فلا يخلو »
ليست في ح .

(١١) في ح : « خرج » .

فإن أخرج حياً^(١) : إن كان نجس^(٢) العين، كالحنزير، يجب^(٣) نزع جميع الماء . وفي السكب اختلف المشايخ فيه : هل هو نجس العين أم لا^(٤) ؟ والصحيح أنه ليس بنجس العين .

وأما إذا لم يكن نجس العين^(٥) : < ف > : إن كان آدمياً^(٦) فإنه لا يوجب التنجيس إلا إذا كان عليه نجاسة ييقن ، حقيقة أو حكمية ، أو نوى الغسل أو الوضوء في جواب ظاهر الرواية^(٧) ، وهو الصحيح .

وأما سائر الحيوانات : < ف > : إن كان لا يؤكل لحمه كسباع الوحش والطيور ، اختلف المشايخ فيه ، والصحيح أنه يوجب^(٨) التنجيس .

وكذلك الحمار^(٩) والبغل . والصحيح أنه يصير^(١٠) الماء مشكوكاً فيه .

وإن كان حيواناً يؤكل لحمه ، لا يوجب التنجيس لأنه طاهر . وهذا كله إذا لم يتيقن أن يكون على بدنه نجاسة ، أو < على >

(١) « حيا » ليست في ح .

(٢) « نجس » ليست في ح .

(٣) « يجب » من ح .

(٤) في ح : « اختلف المشايخ في كونه نجس العين » . وانظر فيما تقدم ص ١٠٠-١٠١ .

(٥) « وأما إذا لم يكن نجس العين » ليست في أ .

(٦) « لأن كان آدمياً » من ح . وفي الأصل (وهو هنا ب) و أ : « كالأدمى » .

(٧) هنا زاد في ح : « وهو أنه لا يوجب التنجيس » . وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه

ينزع عشرون دلو « الكاساني ١ : ٧٤ : ١٩ .

(٨) في ح : « لا يوجب » وهو خطأ : راجع الكاساني ١ : ٧٤ : ٣ من أسفل .

(٩) في أ و ح : « في الحمار » .

(١٠) في أ و ح : « لا يصير » .

مخرجه^(١) ، أو لم يصل إلى الماء^(٢) شيء من لعبه .

فأما إذا تبقن ، يصير الماء^(٣) نجسا في النجاسة ، وفي اللعب يصير حكم الماء حكم اللعب^(٤) .

فأما إذا خرج ميتاً : < فذ > إن كان متنفخاً أو متفسخاً ، ينزح^(٥) ماء البئر كله ، لأنه تبقن بوصول شيء من النجاسة إليه .

وإن لم يكن متنفخاً و^(٦) لا متفسخاً : ذكر في ظاهر الرواية وجعله على ثلاث مراتب :

في الفأرة ونحوها : ينزح عشرون دلواً أو ثلاثون .

وفي الدجاجة ونحوها^(٧) : ينزح أربعون أو خمسون .

وفي الآدمي ونحوه : ينزح^(٨) ماء البئر كله .

وروى الحسن عن^(٩) أبي حنيفة أنه جعله على^(١٠) خمس مراتب : في

الحلقة^(١١) ونحوها : ينزح عشر دلاء . وفي الفأرة ونحوها : عشرون . وفي

(١) في ح : « على بدنه أو فرجه نجاسة » .

(٢) كذا في أ و ح وفي الأصل (وهو هنا ب) : « لم يصل الماء الى » .

(٣) « الماء » من ح .

(٤) « فأما إذا تبقن ... حكم اللعب » ليست في أ .

(٥) كذا في أ . وفي ح : « نزح » . وفي الأصل (وهو هنا ب) كذا : « ذكر ينزح » .

(٦) في ح : « أو » .

(٧) « ونحوها » من أ و ح .

(٨) « ينزح » من ح .

(٩) هنا نهاية الأخذ عن « ب » وبدء الرجوع الى الأصل (انظر الهامش ٢ ص ١٠٨) .

(١٠) كذا في ب ، وفي الأصل و أ : « جعل » وفي ح : « انه على » .

(١١) « الحلقة » ليست في ح وهي في أ و ب غير واضحة . والحلقة هي القُرادة وهي

دوية تتماق بالبعير ونحوه وهي كالقمل للانسان (المصباح والمنجد والمغرب) .

الحمام ونحوه : ثلاثون . وفي الدجاجة ونحوها : أربعون . وفي الأدمى ونحوه : ينزح ^(١) ماء البئر كله .

وإنما ثبتت هذه المراتب بإجماع الصحابة توقيفا ، لأنها ^(٢) لا تعرف بالاجتهاد .

وهذا إذا كان الواقع واحدا . فإن كان أكثر : روى عن أبي يوسف أنه قال : في الفأرة ونحوها ، عشرون ، إلى الأربع . فإذا بلغ خمسا ، ينزح أربعون ، إلى التسع . فإذا بلغ عشرا ينزح ماء البئر كله .

وعن محمد أنه قال : في الفأرتين : ينزح عشرون . وفي الثلاث ^(٣) : أربعون . وإذا ^(٤) كانت الفأرتان كهيئة الدجاج ^(٥) : ينزح أربعون .

وأما إذا كان الواقع غير الحيوان من الأنجاس ، فلا يخلو : إما أن كان مستجمدا أو غير مستجمد ^(٦) .

فإن كان غير مستجمد ^(٧) كالبول والدم : ينزح ماء البئر كله . وإن كان ^(٨) مستجمدا ^(٩) ، ينظر :

(١) « ينزح » من اوب و ح .

(٢) « لأنها » ليست في ح .

(٣) في ا كذا : « وفي الثلاثون » .

(٤) في ح : « ولأن » .

(٥) في اوب و ح : « الدجاجة » .

(٦) في ح : « إما أن تكون مستجمدة أو غير مستجمدة » وفي : « مستجمدا وغير مستجمد » .

(٧) في ب و ح : « مستجمد » .

(٨) كذا في ح ، وفي الأصل و ب : « كانت » .

(٩) « أو غير مستجمد » ولأن كان مستجمدا « ليست في ا . وفي ب و ح : « مستجمدا » .

إن كان رخواً متخلخل الأجزاء، كالمذرة وخرء الدجاج ونحوهما^(١) :
ينزح ماء البثر كله ، رطباً كان أو يابساً ، قل أو كثير .

وإن كان صلباً، نحو بعر الأيل والغنم : ذكر في ظاهر الرواية وقال :
القياس أن ينجس ، قل أو كثير . وفي الاستحسان : ينجس^(٢) في الكثير
دون القليل ، ولم يفصل بين الرطب واليابس ، والصحيح والمنكسر .
واختلف المشايخ في الرطب :

ذكر في النوادر أنه ينجس . وكذا ذكر الحاكم^(٣) الجليل الشهيد^(٤)
في الإشارات .

وعن الشيخ^(٥) الإمام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري^(٦) أن^(٧)
الرطب واليابس سواء ، لوجود الضرورة في الجملة .

وكذا اختلفوا في اليابس^(٨) المنكسر — والصحيح أنه^(٩) لا ينجس ،
لأن الضرورة في المنكسر أشد .

(١) في ب : « ونحوها » وفي ح : « الدجاجة ونحوها » .

(٢) في ح : « أن ينجس » .

(٣) في أ : « ذكر في النوادر أنه نجس ، كذا ذكره الحاكم ... » .

(٤) « الجليل الشهيد » من ح .

(٥) « الشيخ » من أ وب و ح .

(٦) « البخاري » من أ وب و ح .

(٧) كذا في أ وب و ح وفي الأصل : « بأن » .

(٨) في ح : « في يابس » .

(٩) في ح : « لانه » .

وأما في روث الحمار والبغل والفرس وأخشاء البقر ، < فقد >
 روى عن ^(١) أبي يوسف رحمه الله أنه قال في الروث اليابس إذا وقع في
 البئر ثم أخرج من ساعته ، لا يوجب التنجيس .

واختلف المشايخ ، قال بعضهم : إن كان رطباً أو يابساً منكسراً ^(٢) ،
 يوجب التنجيس ، وإلا فلا .

وقيل : إن كان ^(٣) في موضع يتحقق الضرورة فيها ، كما في البعر ،
 فالجواب سواء ، وإلا فلا ^(٤) .

واختلفوا أيضاً في البئر إذا كانت في المصر . والصحيح أنه لا فرق
 بين الحالين ، لأن الضرورة قد تقع في المصر في الجملة أيضاً ^(٥) .

ثم ^(٦) لم يذكر في ظاهر الرواية الحد الفاصل بين القليل والكثير .
 و ^(٧) روى عن أبي حنيفة أنه قال : ما استكثره ^(٨) الناس فهو كثير ،
 وما استقلوه ^(٩) فهو قليل .

(١) في ح : « وعن » .

(٢) هكذا في أ وب وح . وفي الأصل : « أو منكسراً » .

(٣) « إن كان » ليست في ح .

(٤) « وإلا فلا » ليست في ح .

(٥) « أيضاً » ليست في ب و أ .

(٦) « ثم » ليست في ب .

(٧) « و » ليست في ح .

(٨) في ب كذا : « ما استكثره » .

(٩) في ح : « وما استقله » وفي ب : « وما استقله الناس » وفي أ : « وما استقلوه الناس » .

وعن محمد أنه اعتبر الربع بأن^(١) يأخذ ربع وجه الماء .
وقيل : إن كان لا يخلو كل^(٢) دلو عن بكرة أو بعرتين ، فهو كثير ؛
وإلا فلا .

وقال بعضهم : إن أخذ أكثر وجه الماء ، فهو كثير^(٣) .
وقيل : ما لم يأخذ جميع وجه الماء ، لا يكون كثيرا^(٤) .
وقال بعضهم : الثلاث كثير^(٥) .

وهو^(٦) فاسد ، فإنه ذكر في ظاهر الرواية وقال^(٧) : في البكرة
والبعرتين من بحر الأبل والغنم ، إذا وقعت في البئر ، لا يفسد الماء ،
ما لم^(٨) يكن كثيرا فاحشا ، والثلاث ليس بكثير فاحش .

ثم الحيوان إذا مات في المائع القليل ، فلا يخلو : إما إن كان له دم
سائل ، أو لم يكن ؛ ولا يخلو : إما أن يكون^(٩) بریا أو مائيا^(١٠) ؛
ولا يخلو : إما إن مات^(١١) في الماء أو في غير الماء .

(١) في ح : « فإنه » .

(٢) « كل » ليست في ب و ا .

(٣) في ب : « كبير » .

(٤) في ب : « كبيرا » . و « وقال بعضهم ... لا يكون كثيرا » ليست في ا .

(٥) « وقيل ما لم يأخذ ... الثلاث كثير » ليست في ح .

(٦) في ح : « وهذا » .

(٧) في ح : « فقال » .

(٨) في ح : « أما إذا لم » .

(٩) في ا : « يكون له » .

(١٠) في ا و ب و ح : « بحريا » .

(١١) في ح : « أن يكون مات » .

أما إذا لم يكن له دم سائل ، فإنه لا ينجس بالموت ، ولا ينجس ما يموت فيه من المائع كيفما كان — عندنا^(١) ، خلافا للشافعى ، إلا فيما فيه^(٢) ضرورة ، على ما ذكرنا .

فأما إذا كان له دم سائل : < ف > إن كان بریا ينجس بالموت^(٣) .
وينجس المائع الذى يموت فيه ، لا من الدم السائل نجس فينجس ما يخالطه^(٤) .
وأما إذا كان مائيا : فإن^(٥) مات فى الماء^(٦) ، لا يوجب التنجيس ،
كالضفدع المائى والسمك^(٧) والسرطان^(٨) ونحو ذلك ، عندنا .

وعند الشافعى يوجب التنجيس^(٩) إلا فى^(١٠) السمك خاصة فى
حق الأكل .

فأما إذا سال منه الدم و^(١١) أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم ،
يوجب التنجيس .

(١) « عندنا » ليست فى ح .

(٢) « فيه » ليست فى ح .

(٣) « بالموت » من ا و ب و ح .

(٤) فى ح : « فيتنجس » وفى ب : « فيتنجس ما خالطه » .

(٥) الفاء من ا .

(٦) « فإن مات فى الماء » ليست فى ح .

(٧) « والسمك » من ا و ب .

(٨) « السرطان حيوان يعيش فى الماء ذو فكين يمشى على جنب واحد ويسمى عقرب

الماء » المنجد .

(٩) « التنجيس » من ا و ب و ح .

(١٠) « فى » ليست فى ح .

(١١) « فى ب و ح » أو .

والصحيح قولنا . لأن المائي لادم له حقيقة ، وإن كان يشبه صورة
الدم ، لأن الدموى لا يعيش فى الماء .
وأما إذا مات ^(١) فى غير الماء : ذكر الكرخى عن أصحابنا : أن
كل مالا يفسد ^(٢) الماء ، لا يفسد غير الماء .
وكذا روى هشام عنهم .
واختلاف المشايخ المتأخرون : فَمَعْن ^(٣) مشايخ بلغ أنه يوجب التنجيس ،
لأنه مات فى غير معدنه ومظانه ^(٤) ، بخلاف المائي ^(٥) .
وعن أبى عبد الله الثلجى ^(٦) ، ومحمد بن مقاتل الرازى ^(٧) أنه

(١) فى ب : « كان » .

(٢) فى ا : « يفسده » .

(٣) الفاء من ا .

(٤) غير واضحة تماماً فى الأصل .

(٥) فى ح : « الماء » .

(٦-٧) فى ب والكاى : ١٤ : ٢٢ : ٧٩ : « الباخى » و « التاجى » هو محمد بن شعاع أبو عبد الله وسى
الثلجى نسبة الى تلج بن عمرو بن مالك بن عبد مناف وليس الى ييم التاج . ولد سنة ١٨١ هـ ومات
سنة ٢٦٦ هـ . (أو ٢٦٧) . وتفق على الحسن بن زياد . وحدث عن يحيى بن آدم ووكيع والواقدى .
وبرع فى العلم وكان فقيه العراق فى وقته والمقدم فى الفقه والحديث وقراءة القرآن مع ورع وعبادة .
وله كتاب المناسك وكتاب تصحيح الآثار وكتاب النوادر وكتاب المضاربة وكتاب الرد على المشبهة
وغيرها . وله ميل الى مذهب المعتزلة . وأهل الحديث يصفون روايته حتى قيل إنه احتال فى إبطال
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرة لأبى حنيفة (الكنى : ١٧١ - ١٧٢) .
أما البلخى فهو محمد بن سلة أبو عبد الله - ولد سنة ١٩٢ هـ ومات ٢٧٨ هـ . وتفق على شداد بن
حكيم ثم على أبى سليمان الجوزجاني (الكنى : ١٦٨) .

وفى المحيط البرهانى (١ : ٤٣٠ / ٢) : « وإن كان مائياً : لأن كان لا يعيش الا فى الماء : ان
مات فى الماء ... وإن مات فى غير الماء ، أجمعوا على أن فى السمكة ، لا يتنجس ، < و >
فى غير السمكة نحو الضفدع المائي والكلب المائي والسرطان ، اختلف المشايخ فيه : حكى عن =

لا يوجب^(١) - وهو الأصح ، لأنه ليس له دم حقيقة ، لكن يحرم
أكله لفساد الغذاء وخبثه .

ويستوى الجواب بين المنفسخ^(٢) وغيره ، إلا أنه يكره شرب المائع ،
لأنه لا يخلو عن أجزاء ما^(٣) يحرم أكله .

ثم الحد الفاصل بين المائى والبرى ، أن^(٤) المائى هو الذى لا يعيش
إلا فى الماء ، والبرى هو الذى لا يعيش إلا فى البر^(٥) .

فأما الذى يعيش فيهما جميعا^(٦) ، كالبط والاوز ونحو ذلك ، > فقد <
أجمعوا على^(٧) أنه إذا مات فى غير الماء ، يوجب التنجيس . وإن مات فى

=نصرين يحيى ، ومحمد بن سلمة ، وابن مباد البلخى ، وابن مطيع رحمهم الله ، انه ينتجس ؛ وحكى
عن أبى عبد الله البلخى ومحمد بن مقاتل رحمهم الله ، أنه لا ينتجس .. .» .

ونحن نغلب أن ما أئبتناه فى المتن (التلجى) هو الصحيح ، ذلك أن محمد بن سلمة الذى
ورد ذكره فى المحيط البرهاني كما تقدم (وفى البابرقى ، المنايا ، ١ : ٥٨) هو أبو عبد الله البلخى
(راجع : اللكنوى : ١٦٨) واذن فيكون الذى قال برأى يخالف رأى محمد بن سلمة أبى عبد
الله البلخى هو أبو عبد الله التلجى ويكون ناسخ المحيط البرهاني وقع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه
بعض ناسخى « التحفة » بأن كتب بدل « التلجى » ، « البلخى » .

وأما محمد بن مقاتل الرازي فهو من أصحاب محمد بن الحسن (اللكنوى : ٢٠١) .

(١) زاد فى ا و ب و ح : « التنجيس » .

(٢) فى ح : « المتفسخ » .

(٣) فى ا و ب : « لا يخلو عما » .

(٤) « المائى والبرى أن » ليست فى ا .

(٥) فى ح : « فى البرى » .

(٦) « جميعا » ليست فى ب .

(٧) « على » من ا و ب .

الماء ، فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه يفسد الماء .

• • •

هذا الذى ذكرنا حكم وقوع النجس فى المائع . فأما إذا^(١) أصاب
البدن أو الثوب أو المكان^(٢) :

فحكم المكان نذكر^(٣) فى موضعه .

وأما حكم الثوب و^(٤) البدن ، فلا يخلو : إما إن كانت النجاسة غليظة
أو خفيفة ، قليلة^(٥) أو كثيرة .

أما النجاسة القليلة < ف > لا تمنع جواز الصلاة ، غليظة^(٦) أو خفيفة ،
استحسنانا . والقياس أن تمنع جواز الصلاة^(٧) ، وهو قول زفر والشافعى ،
إلا إذا < كانت لا تأخذها >^(٨) المعين^(٩) ، أو مالا^(١٠) يمكن الاحتراز
عنه^(١١) ، كدم البق والبراغيث^(١٢) . والقياس متروك ، لأن الضرورة

(١) كذا فى ا و ب و ح ، وفى الأصل : « الذى » .

(٢) فى ح : « والثوب والمكان » .

(٣) فى ا و ب : « يذكر » .

(٤) فى ا و ب : « أو » .

(٥) « قليلة » ليست فى ح . وانظر الهامش التالى .

(٦) « أو خفيفة .. غليظة » ليست فى ب و ا .

(٧) « جواز الصلاة » من ح .

(٨) فى الأصل و ا و ب و ح : « إلا إذا كان لا يأخذها » وما أثبتناه فى المتن من الكسافى ،

٧٩ : ٤ من أسفل .

(٩) فى ح : « المعين » .

(١٠) فى ا و ب : « أو لا » .

(١١) فى ا و ب : « منه » .

(١٢) كذا فى ح . وفى الأصل و ا و ب : « كدم البراغيث » .

فى القليل عامة .

وأما النجاسة الكثيرة^(١) < ف > تمنع جواز الصلاة، لعدم الضرورة.
والحد الفاصل بين القليل والكثير فى^(٢) النجاسة الغليظة ، هو^(٣)
أن يكون أكثر من قدر الدرهم الكبير، فيكون الدرهم ومادونه قليلا .
ولم يذكر فى ظاهر الرواية صريحا أن المراد من الدرهم الكبير، من
حيث العرض والمساحة ، أو من حيث الوزن. وذكر فى النوادر : الدرهم
الكبير ما يكون عرض^(٤) الكف . وذكر الكرخى : مقدار مساحة
الدرهم الكبير .

وفى كتاب الصلاة : الدرهم الكبير المثلث ، فهذا إشارة إلى أن
المعبرة للوزن .

وقال أبو جعفر الهندوانى : لما اختلفت < ت >^(٥) عبارات محمد رحمه الله عليه
فى هذا ، فنوفى^(٦) فنقول : أراد بذكر العرض تقدير^(٧) المائع كالبول
ونحوه ، وبذكر الوزن تقدير^(٨) المستجسد^(٩) كالعذرة ونحوها ؛ فإن

(١) فى ب : « الكبيرة » .

(٢) كذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « من » .

(٣) كذا فى ح وفى الأصل و ا و ب : « وهو » .

(٤) فى ا : « مثل عرض » .

(٥) « المتقال ... اختلفت » ليست فى ح . وفى الأصل و ا و ب : « اختلف » .

(٦) فى ح كذا : « فنوقف » .

(٧) فى ب : « عرض الكف بقدر » وفى ا : « بذكر العرض عرض الكف بتقدير » .

(٨) فى ب : « بقدر » .

(٩) فى ح : « تقديرا مستجسده » .

كانت أكثر من مثقال ذهب وزنا تمنع جواز الصلاة^(١)، وإلا فلا^(٢) - وهو المختار عند مشايخنا، وهو الأصح^(٣).

وأما حد الكثير^(٤) في^(٥) النجاسة الخفيفة فهو^(٦) الكثير^(٧) الفاحش. ولم يذكر حده في ظاهر الرواية^(٨). واختلفت الروايات فيه^(٩) عن أبي حنيفة :

> روى عن أبي يوسف^(١٠) أنه قال : سألت أبا حنيفة رضي الله عنه عن الكثير الفاحش : فكره أن يحد فيه^(١١) حداً ، وقال : الكثير^(١٢) الفاحش ما يستفحشه الناس ويستكثرونه .

وروى الحسن عنه أنه قال : شبر في شبر .

وذكر الحاكم^(١٣) في مختصره عن أبي حنيفة ومحمد : الربع وهو^(١٤)

(١) « جواز الصلاة » من ح .

(٢) في ب : « حتى لو كان أكثر من المثقال وزنا لا تجوز الصلاة معه » .

(٣) « وهو الأصح » من ا و ب .

(٤) في ا و ب : « الكثرة » .

(٥) في ح : « من » .

(٦) الفاء من ح .

(٧) في ا و ب : « الكبير » .

(٨) « الرواية » ليست في ب .

(٩) « فيه » من ب و ا .

(١٠) في الأصل : « روى أبو يوسف عنه أنه قال » وفي ح : « روى أبو يوسف وقال »

وفي ب : « وروى أبو يوسف وقال » . وفي ا : « وروى أبو يوسف أنه قال » - وما أبتناه

المتن من الكسائي (١ : ٨٠ : ١٧) .

(١١) في ا و ب : « له » .

(١٢) في ا و ب : « الكبير » .

(١٣) زاد في ح : « الشهيد » .

(١٤) في ح : « الربع هو » .

الأصح ، لأن للربيع حكم الكل في أحكام الشرع .

واختلف المشايخ في تفسير الربيع :

قيل : ربيع جميع ^(١) الثوب والبدن .

وقيل : ربيع كل عضو وطرف أصابته النجاسة من اليد ، و ^(٢) الرجل

والكف — وهو الأصح .

ثم اختلف أصحابنا في تفسير النجاسة الغليظة والخفيفة :

قال أبو حنيفة : الغليظة ^(٣) كل ^(٤) ما ورد النص على نجاسته ^(٥) ،

ولم يرد نص آخر على طهارته ^(٦) معارضه ، وإن اختلف العلماء فيه .

والخفيفة ما تعارض النصان في طهارته ونجاسته ^(٧) .

وقال ^(٨) أبو يوسف ومحمد : الغليظة ما وقع الإجماع ^(٩) على نجاستها ،

والخفيفة ما اختلف العلماء فيها ^(١٠) .

فعلى قول أبي حنيفة ، الأرواث كلها ^(١١) نجسة ^(١٢) نجاسة غليظة ، لما

(١) في ح : « الربيع من جميع » .

(٢) في أ : « أو » .

(٣) « الغليظة » من أ و ب و ح .

(٤) « كل » ليست في أ و ب .

(٥) في أ و ب : « نجاستها » .

(٦) في أ و ب : « طهارتها » .

(٧) في أ و ب : « في طهارتها ونجاستها » .

(٨) في ح : « قال » .

(٩) في ح : « الاجتماع » .

(١٠) في أ و ب و ح : « ما وقع الاختلاف فيها » .

(١١) « كلها » من ح .

(١٢) التاء من ب و ح .

روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي عليه السلام طلب منه ليلة الجن أحجار^(١) الاستنجاء، فأتى بحجرين وروثة، فأخذ الحجريين ورمى بالروثة^(٢) وقال إنها ركس^(٣)، أى^(٤) نجس، وليس له نص معارض. وعلى قولهما: نجاستها^(٥) خفيفة، لاختلاف العلماء فيها.

وبول ما لا يؤكل لحمه نجس نجاسة غليظة^(٦)، بالإجماع، على اختلاف^(٧) الأصيلين^(٨).

وبول ما يؤكل لحمه نجس نجاسة خفيفة بالاتفاق^(٩) : أما عنده^(١٠) **< ف >** لتعارض النصين وهو حديث العرينين^(١١) مع حديث عمار وغيره

(١) فى ب : « ليلة الجن طلب احجار » وفى ا : « ليلة الجن طلب مني احجار » .

(٢) فى ح : « الروثة » . انظر الهامش ٧ ص ٩٦ .

(٣) فى ح : « ركس » .

(٤) فى ح : « أر » .

(٥) زاد هنا فى ا و ب : « نجاسة » .

(٦) فى ا : « خفيفة » .

(٧) « اختلاف » من ا و ب و ح .

(٨) « وبول الأصيلين » جاءت مرتين فى ح : مرة هنا ، ومرة بعد ذلك قبل « وأما المذرات » ،

وفى المرة الأولى قال « على اختلاف الأصيلين » وفى الثانية قال « على الأصيلين » .

(٩) فى ا و ب و ح : « بالإجماع » .

(١٠) فى ا : « أما عند أبى حنيفة » وفى ب : « أما عند محمد » وما فى ب خطأ .

(١١) وهو ما روى أن قوما من عرينة (تصغير عرنة واد بجذاه عرفات سميت بها قبيلة ينسب إليها العرينون) أتوا المدينة فلم توافقهم ، فاصفرت ألوانهم ، وانتفخت بطونهم - فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يخرجوا إلى لبل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها ، فخرجوا وشربوا فصحوا . فالتبى عليه السلام أمرهم بشرب أبوال الإبل ونوكان نجسا لما أمر بذلك لكونه حراما .

(انظر : المرغيناني ، والباقرى ، وابن الهمام ، طبعة المطبعة اليمنية ، ١ : ٨٨) .

في البول مطلقاً (١) . وعندهما لاختلاف العلماء فيه .
وأما العذرات وخرء الدجاج (٢) والبط <ف> غليظة (٣) بالاجماع ، لما
ذكرنا من الاصلين . والله أعلم

• • •

وأما الذي يقع به التطهير ، فأنواع :

من ذلك - الماء المطلق ، فنقول : لا خلاف (٤) أن الماء المطاق يحصل
به الطهارة الحقيقية والحكمية جميعاً - قال الله تعالى : « وأنزلنا من السماء
ماء طهوراً » (٥) .

وأما الماء المقيد ، و (٦) ماسوى الماء من المائعات الطاهرة ، فإنه لا يحصل
به الطهارة الحكمية بالاتفاق .

أما الطهارة الحقيقية . وهى إزالة النجاسة ، < فقد > قال أبو حنيفة
وأبو يوسف : يحصل بها . وقال محمد وزفر والشافعى : لا يحصل - وهى
مسألة معروفة (٧) .

وهذا إذا كان مائعاً ينمصر بالعصر .

(١) راجع حديث عمار في ص ٩٥ .

(٢) في ح : « الدجاجة » .

(٣) في ح : « والبط نجاسة غليظة » وفي ا : « والبط نجس نجاسة غليظة » .

(٤) في ا و ح : « لا اختلاف »

(٥) الفرقان : ٤٨ .

(٦) « و » ليست في ا و ح . وفي ب : « وأما المقيد ماسوى »

(٧) زاد في ا و ب : « في المختلف » .

فأما إذا كان لا ينمصر بالمصر^(١)، مثل المسل والسمن والدهن، فإنه لا يزيل.

ثم الفرق بين الماء المطلق والمقيد، أن الماء المطلق ما تسارع^(٢) أفهام الناس إليه عند إطلاق اسم الماء، كماء الميون والآبار والغدران وماء البحر^(٣) والماء الذي ينزل من السماء - ويستوى فيه العذب^(٤) والأجاج^(٥).
وأما المقيد^(٦)، فهو الماء الذي يستخرج من الأشياء الطاهرة^(٧) الرطبة، بالعلاج، كماء الأشجار والثمار ونحوهما^(٨).

وأما الماء المطلق إذا اختلط به شيء من المائعات الطاهرة على وجه يزول^(٩) به اسم الماء ومعناه، بالطبخ وغيره: فإن^(١٠) صار مغلوباً به، فهو ملحق^(١١) بالماء المقيد، غير أنه يعتبر الغلبة أولاً من حيث اللون أو الطعم، ثم من حيث الأجزاء فينظر: إن كان شيئاً^(١٢) يخالف لونه لونه الماء، مثل اللبن

(١) « بالمصر » من ح .

(٢) في اوب و ح : « ما يتسارع » .

(٣) « والغدران وماء البحر » من اوب وفي ح كذا : « والغدران وأما البحار » .

(٤) زاد هنا في اوب و ح : « والمالح » .

(٥) أي الملح المر (المختار) .

(٦) في اكذا : « وأما الحليل » .

(٧) « الطاهرة » من اوب .

(٨) في اوب : « ونحوها » . و « من الأشياء ... ونحوها » ليست في ح .

(٩) في ح : « يزيل » .

(١٠) في اوب و ح : « بأن » .

(١١) في ب « ماحوق » .

(١٢) « شيئاً » ليست في ح .

والخل والعصير وماء الزعفران^(١) والعُصْفُر^(٢) والزرديج^(٣) و^(٤) ماء النشا ونحوها، فإن العبرة فيه للون^(٥) : فإن^(٦) كانت الغلبة للون الماء، يجوز التوضي^(٧) به. وإن كان مغلوباً، لا يجوز.

وإن كان يوافق لونه لون الماء، نحو ماء البطيخ وماء الأشجار، فإن العبرة فيه للطعم : فإن^(٨) كان شيئاً له طعم يظهر في الماء، فإن^(٩) كان الغالب طعم ذلك الشيء، لا يجوز التوضي به، وذلك نحو نقيع الزبيب وسائر الائمة وكذلك ماء الباقي^(١٠) والمرقة وماء الورد ونحوها. وإن كان شيئاً لا يظهر طعمه في الماء - فإن العبرة فيه لكثرة^(١١) الأجزاء : إن كانت أجزاء الماء أكثر يجوز التوضي^(١٢) به، وإلا فلا. وهذا إذا كان شيئاً لا يقصد به زيادة التطهير.

(١) نبات أصفر الزهر له أصل كالصل « المنجد .

(٢) « والعصفر » ليست في ب و ا. « هو صين أصفر اللون » المنجد .

(٣) « ماء يخرج من العصفور المنقوع فيطرح ولا يصبغ به » المغرب .

(٤) في الأصل : « وهو » .

(٥) في ح : « اللون » .

(٦) الفاء من ح .

(٧) في ح : « الوضوء » وفي ب : « التوضيغ » . وفي اللسان : « تقول : توضأت للصلاة

. ولا تقل : توضيت وبعضهم يقول » وفي القاموس : « توضأت للصلاة وتوضيت لنية » .

(٨) الفاء من ح .

(٩) في ح : « وإن » .

(١٠) القول — تمد فيقال : « الباقي » . وتقصّر فيقال : الباقي والباقي (المنجد). وفي

ا و ب : « الباقي »

(١١) في ح : « أكثر » .

(١٢) في ا و ب : « الوضوء » .

فأما إذا كان شيئاً يطبخ الماء به ، أو يخلط^(١) لزيادة التطهير ، فإنه لا يمنع التوضي به^(٢) . وإن تغير لون الماء وطعمه ؛ وذلك نحو ماء^(٣) الصابون وماء الاشنان^(٤) إلا إذا صار^(٥) غليظاً لا يمكن تسيله على العضو ، فإنه لا يجوز ، لأنه زال عنه اسم الماء ومعناه .
وهذا كله في غير حالة الضرورة .

فأما عند الضرورة < ف > يجوز التوضي^(٦) به .
وإن تغير بامتزاج غيره من حيث الطعم واللون ، بأن^(٧) وقع < ت > الأوراق والثمار في الحياض حتى تغير ، فإنه يجوز التوضي به ، لأنه يتعذر صيانة الحياض عنها .

وكذلك إذا اختلط به الطين الطاهر أو التراب الطاهر ، وتغير الماء إلى الكدرة^(٨) ، يجوز التوضي به ، لأن الماء ، في الاغلب ، يجري على التراب . إلا إذا صار غليظاً .

وكذلك الجص والنورة والنفط والكبريت ، لأنها من أجزاء الارض ، والماء ينبع منها .

(١) في ا : « يخلط » .

(٢) « به » ليست في ح .

(٣) « ماء » ليست في ب و ا .

(٤) الحَرَض وهو شيء تنسل به الأيدي (المصباح والمنجد) .

(٥) في ب و ا : « كان »

(٦) في ب و ا : « الوضوء » .

(٧) في ح و ب : « فإن » .

(٨) « لأنه يتعذر صيانة الحياض ... الكدرة » ليست في ب والذى فيها : « حتى تغير فإنه

يجوز الوضوء به وإن كان الماء يجري على الطين والتراب » .

فَأَمَّا إِذَا تَغَيَّرَ بَعْضُ ^(١) الزَّمَانِ، لَا بِالْإِخْتِلَافِ بِشَيْءٍ آخَرَ ^(٢)، مِنْ حَيْثُ ^(٣) اللون والطعم، فَإِنَّهُ يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ ^(٤)، لِأَنَّهُ لَمْ ^(٥) يَزَلْ مَعْنَى الْمَاءِ وَاسْمُهُ .
وَكَذَلِكَ إِذَا طَبَخَ الْمَاءُ وَحْدَهُ، لِأَنَّهُ اسْمُ الْمَاءِ بَاقٍ، وَازْدَادَ بِهِ مَعْنَى التَّطْهِيرِ .
وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ يُخْرَجُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ فِي نَبِيذِ التَّمْرِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ، لِتَغْيِيرِ الْمَاءِ مِنْ حَيْثُ الطَّعْمُ، كَمَا فِي سَائِرِ الْأَنْبِذَةِ .
وَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ ^(٦)، وَلَا يَتِيمَمُ .
وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا .

وَأَصْلُهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَيْلَةَ الْجَنِّ، فَقَالَ لِي: «هَلْ مَعَكَ مَاءٌ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ؟» فَقُلْتُ: لَا إِلَّا نَبِيذُ تَمْرٍ ^(٧) فِي إِدَاوَةٍ ^(٨) - فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ثَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ، وَمَاءٌ طَهُورٌ» فَأَخَذَهُ ^(٩) وَتَوَضَّأَ بِهِ . فَصَحَّ هَذَا ^(١٠) الْحَدِيثُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَمْ يَثْبُتْ نَسْخُهُ، فَأَخَذَ بِهِ وَتَرَكَ الْقِيَاسَ . وَلَمْ يَثْبُتْ الْحَدِيثُ

-
- (١) فِي ح: «بَعْضُ» .
(٢) فِي أَوْ ب: «لَا بِالْإِخْتِلَافِ بِشَيْءٍ آخَرَ بِهِ» وَفِي ح: «لَا بِالْإِخْلَافِ بِشَيْءٍ آخَرَ بِهِ» .
(٣) «حَيْثُ» لَيْسَتْ فِي ب .
(٤) فِي أ: «الْوَضُوءُ بِهِ» وَفِي ب: «الْوَضُوءُ» .
(٥) «لَمْ» سَاقِطَةٌ مِنْ ح .
(٦) «لِتَغْيِيرِ الْمَاءِ... التَّوَضُّعُ بِهِ» لَيْسَتْ فِي أ .
(٧) «تَمْرٌ» مِنْ أَوْ ب وَفِي ح: «فَقُلْتُ: هَلْ مَعَكَ مَاءٌ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ؟ فَقُلْتُ: لَا، إِلَّا نَبِيذُ التَّمْرِ» وَفِي ب: «فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَلْ مَعَكَ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ؟ فَقُلْتُ لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا نَبِيذُ تَمْرٍ» . وَفِي أَمْثَلِ مَا فِي ب مَعَ تَقْدِيمِ «مَاءٍ» عَلَى: «يَا ابْنَ مَسْعُودٍ» .
(٨) «الْإِدَاوَةُ» إِنَاءٌ صَغِيرٌ مِنْ جِلْدٍ «الْمَنْجَدُ» .
(٩) الْمَاءُ مِنْ أَوْ ب وَ ح .
(١٠) «هَذَا» مِنْ ح .

عند أبي يوسف أو ^(١) ثبت نسخه ^(٢) ، فأخذ بالقياس . واشتبه ^(٣) الأمر عند محمد ، فجمع بينهما ، احتياطاً .

ثم عند محمد أيهما قدم ^(٤) أو آخر ^(٥) ، جاز ، خلافاً لزفر ، كما في السور ^(٦) المشكوك فيه ^(٧) .

ثم لم يذكر محمد تفسير بنيذ التمر الذي فيه الخلاف في ظاهر الروايات ، وإنما ذكر الخلاف ^(٨) في النواذر ، فقال : على قول أبي حنيفة إنما يجوز التوضي ^(٩) بنيذ التمر إذا كان رقيقاً يسيل مثل ماء الزيب . فأما إذا كان غليظاً مثل الرُّب ^(١٠) ، < ف > لا يجوز .

ثم النى منه ^(١١) : إذا كان حلواً رقيقاً ^(١٢) : لا يشكل أنه يجوز التوضوء به . وإن كان مرا : لا يشكل أنه لا يجوز ، لأنه مسكر .

(١) « أو » ليست في ح .

(٢) « فأخذ به وترك القياس ... نسخه » ليست في ب .

(٣) زاد هنا في ح : « على » .

(٤) في ح : « أقدم » .

(٥) « أو آخر » ليست في ا و ب و ح .

(٦) في ح : « في صورة » .

(٧) « فيه » من ح .

(٨) في ا و ب و ح : « ذكره » .

(٩) في ا و ب : « التوضوء » .

(١٠) « الرُّب ما يطبخ من التمر وسواه ، وما يختار من عصير الثمار المنجد » وفي ب :

« المربي » .

(١١) « منه » ليست في ب و ا .

(١٢) « يسيل مثل ماء الزيب ... حلواً رقيقاً » ليست في ح .

وأما إذا كان مطبوخاً أدنى طبخه ، وكان رقيقاً : ذكر في الكتاب
عن الكرخي أنه قال : يجوز التوضي به ، حلواً كان أو مسكراً .
وعن أبي طاهر الدباس^(١) أنه قال : لا يجوز التوضي بالمطبوخ منه^(٢) .
حلواً كان أو مسكراً^(٣) - وهذا القول أصح .
وأما سائر الأئمة : فلا يجوز التوضي بها عند عامة العلماء .
وقال الأوزاعي^(٤) وغيره : يجوز ، استدلالاً بنبيذ التمر .
والصحيح قول العامة ، لأن القياس أن^(٥) لا يجوز التوضي به ، لأنه
ليس بماء مطلق^(٦) ، ولهذا لا يجوز التوضي به إذا قدر على الماء المطلق ،
وإنما جوز أبو حنيفة التوضي به بالحديث^(٧) ، وأنه ورد في نبيذ التمر ،
فبقى الباقي على أصل القياس .

- (١) كان إمام أهل الرأي بالمرق . وقد أخذ عن القاضي أبي خازم عبد الحميد عن عيسى بن
أبان عن محمد . وكان يوصف بالحفظ ومعرفة الروايات . وولي قضاء بالشام . و « الدباس » نسبة
إلى بيع الدبس وهو ما يسيل من الرطب (اللاكنوى : ١٨٧ . والمختار) .
(٢) « منه » ليست في ح . وفي هامش ب : « لعاه الوضوء بالمطبوخ » .
(٣) « وعن أبي طاهر ... أو مسكراً » ليست في أ .
(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو من تابعي التابعين وإمام أهل الشام في عصره . ولد ببغداد
سنة ٨٨ هـ . وتوفي ببغداد ودفن بها سنة ١٥٧ هـ . وكان على مذهبه أهل الشام حتى غلب عليهم
مذهب الشافعي ، وأهل المغرب والاندلس حتى غلب عليهم مذهب مالك . وقد اختلف في الأوزاع
التي نسب إليها : فقيل بطن من حير ، وقيل من همدان ، وقيل لأنها قرية بدمشق ، وقيل هي نسبة إلى
أوزاع التباثل أي فرغها وبقايا مجتمع من قبائل شتي (النووي ، التهذيب . ومحاسن المساعي في
مناقب الإمام أبي عمرو الأوزاعي الذي نشره شكيب أرسلان) .
(٥) في أ : « أنه » .
(٦) في أ : « بمطلق » .
(٧) في ب و أ : « للحديث » .

ومنها - الفرق والمحت^(١) ، بعد الجفاف ، في بعض الانجاس ، في بعض المحال^(٢) ، فنقول :

لا خلاف أن المني إذا أصاب الثوب وجف ، فإنه يطهر بالفرق^(٣) ، استحسانا . وفي القياس^(٤) لا يطهر .

فأما إذا كان رطبا^(٥) ، <ف> لا يطهر إلا بالغسل .

وأصله حديث رسول الله صلى الله عليه : أنه قال لعائشة رضي الله عنها : « إذا رأيت المني في ثوبك^(٦) : إن كان رطبا فاغسله ، وإن كان يابسافا فركه » .

وأما إذا كان على البدن وجف ، هل يطهر بالفرق ؟

روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يطهر .

وذكر الكرخي وقال بأنه^(٧) يطهر ، لأن النص الوارد في الثوب ،

يكون وارداً في البدن ، بطريق الأولى^(٨) ، لأنه أقل تشريبا^(٩)

من الثوب .

(١) في ح كذا : « والحب » .

(٢) في ح كذا : « المقال » .

(٣) في ح كذا : « بالفرط » .

(٤) في ا وب : « والقياس أن » .

(٥) « رطبا » ليست في ح .

(٦) في ح : « في ثوب » .

(٧) في ا وب : « أنه » وفي ح : « وذكر محمد بأنه » .

(٨) في ح : « في البدن أولى » .

(٩) في ح : « شربا » .

وأما سائر النجاسات إذا أصابت^(١) الثوب والبدن ونحوهما^(٢) ،
 < ف > لا تزول إلا بالغسل ، بلا خلاف ، كيفما^(٣) كانت^(٤) : يابسة
 أو رطبة ، لها جرم أو^(٥) سائلة .
 فأما إذا أصابت^(٦) الحف^(٧) والنمل ونحوهما : < ف > إن كانت^(٨)
 رطبة لا تزول^(٩) إلا بالغسل .

و^(١٠) إن كانت يابسة : < ف > إن كانت^(١١) لها جرم كشيء ، مثل
 السرقين والعذرة والدم الغليظ والغائط^(١٢) والمني ، يطهر بالحت . وإن
 لم يكن لها جرم كشيء ، نحو البول والخمر والماء النجس ، لم يطهر إلا بالغسل -
 وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد : لا يطهر بالفرك^(١٣) ، وهو
 أحد قول^(١٤) الشافعي ، إلا في المني : فإنه روى عن محمد أنه قال في

(١) التاء من ح ، وفي الأصل وا و ب : « أصاب » .

(٢) في ح : « ونحوها » .

(٣) في ا : « فكيفما » .

(٤) في ح : « كان » .

(٥) في ح : « و » .

(٦) التاء من ا و ب و ح .

(٧) في ح : « أو » .

(٨) في ح : « كان » .

(٩) في ح : « لا يزول » .

(١٠) « و » ليست في ح .

(١١) في ب : « كان » .

(١٢) « والغائط » من ح .

(١٣) « بالفرك » من ح .

(١٤) في ح : « وهو قول » .

المنى، إذا يبس : يطهر بالفرك ههنا^(١) كما فى الثوب، بطريق^(٢) الأول^(٣).
وأما إذا أصابت النجاسة شيئاً^(٤) صلباً صقيلاً، كالسيف والمرآة ونحوهما،
< ف > ما دامت رطبة، لا يطهر إلا بالغسل. فإن جفت، أو جففت
بالمسح^(٥)، بالتراب، يطهر بالحت، لأنه لم يدخل فى أجزائه شيء من
الرطوبة. وظاهره يطهر بالمسح^(٦).

...

وأما الأرض إذا أصابها النجاسة نجفت وذهب^(٧) أثرها، جازت
الصلاة عليها، عندنا - خلافاً لفر والشافعى.
والصحيح قوائنا، لأن معظم النجاسة قد زال، فيجمل اليسير عفووا
فى حق جواز الصلاة.

وأما التيمم على هذا التراب : فى ظاهر^(٨) الرواية : لا يجوز، لأن

(١) « ههنا » من ا و ب و ح . وفى الأصل : « هذا » .

(٢) فى ا : « بالطريق » .

(٣) وقول أبى حنيفة وأبى يوسف وكذا قول محمد منصرف لى النجاسة البائسة جملة
التي تصيب الخف والمل ونحوها، أى سواء كان لها جرم كثيف أو لم يكن . وأوضح من هذه
العبارة ما ورد فى البدائع (١ : ٨٤ : ٢١ وما بعده) : « وإن كانت يابسة : فإن لم يكن
لها جرم كثيف كالبول والخمر وإناء النجس ، لا يطهر إلا بالغسل . وإن كان لها جرم كثيف :
فإن كان منياً ، فإنه يطهر بالحت بالإجماع ؛ وإن كان غيره ، كالغذرة والدم الفليظ والروث ، يطهر
بالحت عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، وعند محمد لا يطهر إلا بالغسل وهو أحد قول الشافعى » .

(٤) « شيئاً » ليست فى ا و ب .

(٥) فى ح : « بمسح » .

(٦) « بالتراب ... بالمسح » ليست فى ا .

(٧) فى ح : « فذهب » .

(٨) فى ا و ب : « ذكر فى ظاهر » .

النجاسة اليسيرة جمعت^(١) عفواً في حق جواز الصلاة، لافي حق الطهارة به، كما في الماء.

وفي رواية: يجوز التيمم عليها.

ومنها - الدِّبَاغُ، والنَّظَافَةُ^(٢) :

أما الدِّبَاغُ - فتطهير^(٣) في الجلود كلها، إلا في^(٤) جلد الإنسان^(٥) والخنزير، عند عامة العلماء.

وقال مالك: جلد الميتة لا يطهر بالدِّبَاغِ، لكنه يجوز استعماله في الجامد، دون المائع، بأن يجعل جراباً للحبوب^(٦)، دون السمن والدِّبْسِ^(٧) والماء^(٨)، وقال عامة أصحاب الحديث: لا يطهر إلا جلد مايؤكل لحمه. وقال الشافعي مثل قولنا، إلا في جلد الكلب، لأنه نجس العين، عنده، كالخنزير.

والصحيح قولنا، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال: «أما إهاب^(٩) دبغ فقد طهر»، كالحمر تخلل فتحل^(١٠)، ولما ذكر أن نجاسة الميتة

(١) في ح: «اليسير جعل».

(٢) الذكاة الذبيح.

(٣) في ح: «فيطهر».

(٤) «في» ليست في ح.

(٥) في أ و ب: «الآدمي».

(٦) في أ: «للحبوب».

(٧) الدبس ما يسيل من الرطب (المختار).

(٨) في أ و ب و ح: «والمائع».

(٩) الإهاب الجلد قبل أن يدبغ (المصباح).

(١٠) في ح: «كالحمر المتخلل فيحل».

لما فيها من الرطوبات والدم السائل^(١)، وأنها تزول بالدباغ، فيجب أن تطهر، كالثوب النجس إذا غسل.

ثم قوله «إلا حلد الخنزير واللاإنسان» جواب ظاهر^(٢) قول أصحابنا. وروى عن أبي يوسف أن الجلود كلها تطهر بالدباغ.

ومشايخنا قالوا: أما الخنزير فهو نجس العين^(٣)، لا باعتبار ما فيه من الرطوبات والدم، فكان وجود الدباغ^(٤) في حقه كالمدم. وأما جلد الآدمى إذا دبغ فاندبغ^(٥)، فإنه^(٦) يجب أن يطهر على الحقيقة، لأنه ليس بنجس العين، لكن لا يجوز الانتفاع به لاحترامه.

أما الذكاة - فيقول: الحيوان إذا ذبح: إن كان مأكول اللحم، يطهر بجميع أجزائه إلا الدم.

وإن كان غير مأكول اللحم، فما^(٧) يطهر من الميتة، نحو الشعر وأمثاله، يطهر منه؛ وما لا يطهر من الميتة، نحو اللحم والشحم والجلد، هل يطهر بالذكاة أم لا^(٨)؟

(١) في أ و ب: «من الدم والرطوبات».

(٢) زاد هنا في ب: «الرواية».

(٣) «العين» ليست في ح.

(٤) زاد هنا في ح: «وعدمه».

(٥) في ح: «فاندبغ».

(٦) «فإنه» من ح.

(٧) في ج كذا: «مما».

(٨) «أم لا» ليست في أ و ب و ح.

على قول الشافعى : لا يطهر

وأما عندنا > فنقد < ذكر الكبر حتى وقال (٢) : كل حيوان (٢)
يطهر جلده بالدباغ ، يطهر جلده (٣) بالذكاة - فهذا (٤) يدل على أن جميع
أجزائه تطهر (٥) .

وقال بعض مشايخنا وبعض مشايخ بلخ (٦) : إن كل (٧) حيوان
يطهر جلده بالدباغ ، يطهر جلده (٨) بالذكاة ، فأما اللحم والشحم ونحوهما
فلا (٩) يطهر بالذكاة .

والصحيح هو الأول ، لأن الذكاة أقيمت مقام زوال الدم المستفوح
كله ، ونجاسة الحيوان لأجل الدم والرطوبات التي لا تخلو أجزاءه عنها .

ومنها - نظير البئر : وذلك باستخراج الواقع فيه (١٠) ، ونزع ما وجب

من عدد الدلاء ، أو (١١) نزع (١٢) جميع الماء .

(١) في ح : « قال » .

(٢) في الكذا : « حيوان غير » .

(٣) « جلده » من ح .

(٤) في ح : « وهذا » .

(٥) في ح : « طاهر » .

(٦) في ح : « البلخ » .

(٧) في ح : « كان » .

(٨) « جلده » من اوب و ح .

(٩) الفاء من اوب و ح .

(١٠) « فيه » من اوب

(١١) كذا في ب و ح ، وفي الأصل و ا « و » .

(١٢) في ب : « خروج » - راجع التماسا ١١ : ٨٦ : ١٣ من أسفل .

عرفنا ذلك بإجماع الصحابة .

ثم إذا وجب نزح جميع الماء من ^(١) البئر ، ينبغي ^(٢) أن يسد منابع الماء ^(٣) وينزح ^(٤) ما فيها من الماء النجس . وإن كان لا يمكن سد منابعه ^(٥) لغلبة الماء ، فإنه ينزح جميع الماء بطريق الحزر والاجتهاد .

ولم يذكر في ظاهر الرواية كم ^(٦) ينزح عند غلبة الماء . وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أنه ينزح مائة دلو ، وفي رواية مائتا دلو . وعن محمد أنه ^(٧) ينزح مائتا دلو أو ثلثمائة دلو . وقد تكلم المشايخ فيه . والأوفق ^(٨) ما روى عن أبي نصر محمد بن محمد بن سلام ^(٩) أنه قال : يؤتى رجلين لهما بصارة بالماء ^(١٠) ، ثم ينزح مقدار ما حكما ^(١١) به ، لأن ما يعرف بالاحتياط يجب أن يرجع فيه إلى أهل الاجتهاد في ^(١٢) ذلك الباب .

(١) « من » من ح ، وفي ا و ب : « جميع ماء » .

(٢) في ا و ب : « قال : ينبغي » .

(٣) في ا و ب : « منابع البئر » .

(٤) كذا في ا و ب و ح ، وفي الأصل : « ونزح » .

(٥) في ا و ب : « منابع البئر » .

(٦) كذا في ا و ب و ح ، وفي الأصل : « أنه كم » .

(٧) « أنه » ليست في ح .

(٨) في ح : « والأرفق » وفي ا و ب : « والأرفق بالناس » .

(٩) في ح : « عن أبي نصير » و « محمد بن سلام أبو نصر الباقى ... هو صاحب الطبقة العالية حتى إنهم عدوه من أقران أبي حفص الكبير ... قال الجامع : ذكر الفقيه أبو الليث في آخر كتابه النوازل أن وفاته كانت سنة ٣٠٥ هـ . (الكنوى : ١٦٨) .

(١٠) كذا في ا و ب ، وفي الأصل و ح : « في الماء » . والمقصود أن يكون لهما علم وخبرة به .

(١١) في ح : « ما حكم » .

(١٢) في ح : « وفي » .

وإختلف المشايخ فى الدلو الذى ينزح به الماء النجس من البئر : قال بعضهم : يعتبر فى كل بئر دلوها ، صغيرا كان أو كبيرا . وروى الحسن ^(١) عن أبى حنيفة أنه ^(٢) يعتبر دلو يسمع قدر صاع ^(٣) . وقيل : المعتبر هو ^(٤) الدلو المتوسط بين الصغير والكبير .

وأما حكم طهارة الدلو والرشاء ^(٥) :

> فقد < روى ^(٦) عن أبى يوسف ^(٧) أنه سئل عن الدلو الذى ينزح به الماء النجس من البئر أيغسل ^(٨) ؟ قال : لا ، بل يطهره ^(٩) ما يطهر ^(١٠) البئر . وعن الحسن بن زياد أنه قال : إذا طهرت البئر يطهر ^(١١) الدلو والرشاء ، كما يطهر طين البئر ^(١٢) - والله أعلم .

ومنها - تطهير الحوض الصغير إذا ^(١٣) تنجس :

(١) « الحسن » ليست فى .

(٢) « أنه » ليست فى .

(٣) الصاع المراقى أربعة أمداد ، كل مد رطلان بالبندادى وبه أخذ أبو حنيفة (ابن عابدين ، ١ : ١١٧) وراجع فيما تقدم الهامش ١٠ ص ٥٤ .

(٤) فى : « هذا » .

(٥) الرشاء الحبل .

(٦) فى : « وروى » .

(٧) فى : « أبى حنيفة » وفى الكسانى (١ : ١٦ : ٢ من أسفل) : « أبى يوسف » .

(٨) فى ١ : « يغسل » . وفى : « هل يغسل » .

(٩) فى : كذا : « طهرت » .

(١٠) فى ب و ح : « ما طهر » .

(١١) فى : « طهرت » .

(١٢) أضاف فى : « وحجته » وكذا فى الكسانى (١ : ٨٦ : ١ : السطر الأسفل) . والهاء

طين أسود ، ونجست البئر حما صار فيها الحماة (المصاح) .

(١٣) فى : كذا : « ومنها يطهر الحوض إذا » .

و^(١) اختلف المشايخ فيه :

قال أبو بكر الأعمش : إذا دخل الماء فيه ، وخرج منه مقدار ما كان فيه ثلاث مرات ، فإنه يطهر ، ويصير ذلك بمنزلة الغسل له ثلاثاً .
وقال أبو جعفر الهندواني رحمه الله : إذا دخل فيه ^(٢) الماء الطاهر ، وخرج به ، يحكم بطهارته ، لأنه صار ماء جارياً ^(٣) ، فلم ^(٤) يستدق ببقاء النجس فيه — وبه أخذ الفقيه أبو الليث .

وقيل : إذا خرج منه مقدار الماء النجس ، يطهر ، كالبرء إذا تنجست : تطهر بنزع ما فيها من الماء .

• • •

وعلى هذا أيضاً الجواب في حوض الحمام أو الاوانى ^(٥) إذا تنجست ^(٦) .

• • •

وأما بيان طريق التطهير بالغسل — فنقول :

لا خلاف أنه يطهر النجس بالغسل في ^(٧) الماء الجارى .

(١) « و » ليست في .

(٢) « فيه » من ا ر ب و ح .

(٣) في ا ر ب : « صار بمنزلة الماء الجارى » .

(٤) في ح : « ولم » .

(٥) في ا و ب : « الارى » .

(٦) في ح كذا : « وعلى هذا الجواب أيضاً : حوض أو الأوزى إذا تنجس : يطهر بنزع

ما فيها من الماء » .

(٧) في ا و ب و ح : « من » .

وكذلك بالغسل بصب^(١) الماء عليه .

فأما الغسل، في^(٢) الا^٣ واني ، هل يطهره^(٣) أم لا ؟

على قول أبي حنيفة ومحمد : يطهره^(٤) .

وعلى قول أبي يوسف في البدن لا يطهره^(٥) رواية واحدة . وفي

الثوب عنه^(٦) روايتان . والمسألة مع الفروع مذكورة في الجامع الكبير .

. . .

وأما سرائط التطهير بالماء^(٧) :

فمنها - العدد في نجاسة غير مرئية :

ويبان ذلك أنه^(٨) لا^(٩) خلاف أن النجاسة الحكمية ، وهي^(١٠) الحدث

< الا^{١١} كبر والا^{١٢} صغر > ، يزول بالغسل مرة ، ولا يشترط فيه العدد .

وأما النجاسة الحقيقية < ف > ينظر :

إن كانت غير مرئية ، مثل البول ونحوه : ذكر في ظاهر الرواية

أنها لا تزول إلا بالغسل ثلاثاً .

(١) في حكذا : « يسب » .

(٢) في ا و ب : « من » وفي ح : « من في الأواني » .

(٣) في ا و ب و ح : « يطهر » . ولعل الا^٣ صبح أو الا^٣ وضح أن يقال : « يطهرها » .

(٤) في ح : « يطهر » . ولعل الا^٣ صبح أو الا^٣ وضح أن يقال : « يطهرها » .

(٥) في ح : « لا يطهر » .

(٦) في ا ز ب : « عنده » .

(٧) ه بالماء « من ا و ح » .

(٨) « أنه » ليست في ب .

(٩) « لا » ليست في ح .

وقال الشافعى : تطهر بالغسل مرة كما فى الحديث ^(١) ، إلا فى ولوغ
الكلب : فإنه لا يطهر إلا بالغسل سبع مرات إحداهن بالتراب ^(٢) .

والصحيح قولنا ، لما رونا عن النبى عليه السلام أنه قال : « إذا استيقظ
أحدكم من منامه ، فلا يغمس ^(٣) يده فى الإماء حتى يغسلها ثلاثا ، فإنه
لا يدرى أين بات يده » — أمرنا ^(٤) بالغسل ثلاثا ^(٥) عند توهم النجاسة ،
فلا ن يجب عند ^(٦) التحقيق ^(٧) أولى .

ثم التقدير عندنا بالثلاث ليس بلازم ، بل هو مفوض إلى اجتهاده ^(٨) :
< فإن ^(٩) كان ^(١٠) غالب ظنه أنها زول بما ^(١١) دون الثلاث ،
يحكم بطهارته .

وإن كانت النجاسة مرئية : فطهارتها بزوال عينها . فإن بقى بعد زوال
العين أثر لا يزول بالغسل ، فلا بأس به ^(١٢) ، لما روى فى الحديث عن ^(١٣)

(١) فى ح كذا : « فى الحديث » .

(٢) فى ح كذا : « سبع مرات ويغير الثمانية (أو الثانية ؟) بالتراب » .

(٣) فى أ و ب : « فلا يغمس » .

(٤) فى ح : « أمر النبى عليه السلام » وفى أ و ب : « أمر » .

(٥) « ثلاثا » ليست فى ح .

(٦) « عند » ليست فى ح وفى أ و ب : « فعند » بدلا من : « فلا ن يجب عند » .

(٧) كذا فى أ و ب و ح . وفى الأصل : « التحقيق » .

(٨) الهاء من أ و ب . وفى ح : « الاجتهاد » .

(٩) النون من أ و ب و ح وفى ح : « وإن » .

(١٠) كذا فى أ و ب و ح . وفى الأصل : « كانت » .

(١١) فى ح : « ما » .

(١٢) « به » من أ و ب و ح .

(١٣) « عن » من أ و ب . وفى الأصل و ح : « أن » .

النبي عليه السلام أنه قال لتلك المرأة: «حَتَّيْهِ ثُمَّ اقْبِرُ صِيْهِ» ^(١) ثُمَّ اغْسِلِيْهِ بالماء، ولا ^(٢) يَضْرُكُ أَثَرَهُ.

ومن شرائط التطهير ^(٣) أَيْضاً ^(٤) - العصر فيما يحتمل العصر، أو ما يقوم مقامه فيما لا يحتمله، من المحل ^(٥) الذي يتسرب فيه النجس :

وبيان ذلك أن المحل الذي تنجس إما إن كان شيئاً لا يتسرب فيه أجزاء النجس ^(٦)، مثل الأواني المتخذة من الحجر والخزف العتيق ^(٧) : أو ^(٨) كان شيئاً يتسرب فيه شيء قليل مثل البدن والحف والنعل ونحو ذلك، أو ^(٩) كان شيئاً ^(١٠) يتسرب فيه شيء ^(١١) كثير ^(١٢) كالثياب واللبود والبسط .

(١) في ا و ب : «اقْرِصِيْهِ» وفي ح : «اقْرِصِيْهِ». والصحيح ما في المتن : قال في المصباح : «قرصت النبي قرصاً من باب قتل لَوَيْت عليه باصبعين»، وقال الزمخشري قرصه بظفره أخذ جلد بهما . وفي الحديث « حَتَّيْهِ ثُمَّ اقْرِصِيْهِ » فالقرص الأخذ بأطراف الأصابع . وقال الجوهري القرص النسل بأطراف الأصابع . وقيل هو القلع بالظفر ونحوه . وقوله ثم اغسله بالماء أمر بنفسه ثانياً بعد النسل بأطراف الأصابع مبانة في الإبقاء « راجع أيضاً المغرب .

(٢) في ح : « فلا » .

(٣) في ح : « الطهارة » .

(٤) « أَيْضاً » ليست في ب .

(٥) في الاصل : « من في المحل » وفي ا و ب و ح : « فيها لا يحتمله في المحل » .

(٦) في ا و ب و ح : « النجاسة » .

(٧) في ا و ب و ح : « والخزف والعتيق » وفي الكسائي (١ : ٨٨ : ٢٠)

مثل ما في المتن .

(٨) و (٩) في ح : « ولأن » .

(١٠) « شيئاً » من ب و ح .

(١١) « شيء » ليست في ا . وفي ح : « يتسرب شيء » .

(١٢) في ب : « كبير » .

فإن كان مما لا يتشرب ، فإنه يطهر بما^(١) ذكرنا ، من زوال العين أو العدد ، وبإكفائه^(٢) الماء النجس من الإثاء في كل مرة .

وإن كان شيئاً يتشرب فيه شيء قليل ، فكذلك ، لأن الماء يستخرج ذلك^(٣) القليل ، فيحكم^(٤) بطهارته .

وإن كان شيئاً يتشرب فيه شيء^(٥) كثير ينظر :

إن كان مما يمكن عصره ، كالثوب ونحوه ، فإن طهارته بالغسل ثلاثاً والمصر في كل مرة ، لأن المتشرب فيه كثير^(٦) ، فلا يخرج إلا بالمصر ، فلا^(٧) يتم الغسل بدونه .

وإن كان مما لا يمكن عصره ، كالخصير المتخذ من الورد ونحوه :
< ف > إن علم أنه لم يتشرب فيه ، بل أصاب ظاهره : فإنه يطهر بالغسل ثلاث مرات ، من غير عصر .

فأما إذا علم أنه تشرب^(٨) فيه : < ف > قال أبو يوسف : ينقع في الماء ثلاث مرات ، ويحفف في كل مرة ، ويقوم التجفيف ثلاثاً مقام المص ثلاثاً^(٩) ، ويحكم بطهارته .

(١) في ح : « بما » .

(٢) مصدر أكفأ . وأكفأ الإثاء قلبه ليصب ما فيه . وفي ب : « وإلحاقاً » .

(٣) « ذلك » ليست في ح .

(٤) في ا و ب : « نحكم » .

(٥) « شيء » ليست في ا .

(٦) في ب : « كبير » وفي ح : « شيء كثير » .

(٧) في ب : « ولا » .

(٨) في ح : « وأما ... يشرب » .

(٩) « ثلاثاً » من ا و ب و ح .

وقال محمد : لا يطهر ابدا .

وعلى هذا الأصل ، مسائل : على الخلاف الذى ^(١) ذكرنا . مثل
الحزف الجديد ^(٢) إذا تشرب فيه النجس الكثير ^(٣) ، والسكين إذا موه
بالماء النجس ، والجلد إذا دبغ ^(٤) بالدهن النجس ، واللحم إذا طبخ بالماء
النجس ، ونحوها .

• • •

وأما الأرض إذا أصابها ^(٥) نجاسة رطبة : < ف > إن كانت الأرض
رخوة ، فإنه يصب عليها الماء حتى يتسفل ^(٦) فيها . < فإذا تسفل > ولم يبق
على وجهها شيء من الماء ، يحكم بطهارته < ها > ^(٧) . ولا يعتبر فيه العدد ،
وإنما هو على ما يقع فى غالب ظنه أنها طهرت ^(٨) ، والتسفل فى الأرض
بمنزلة العصر فيما يحتمله .

وعلى قياس ظاهر الرواية : ينبغى أن يصب الماء عليها ثلاث مرات ،
ويتسفل فى كل مرة .

(١) فى ب : « مسائل الخلاف التى ذكرنا » .

(٢) كذا فى ا و ب . وفى الأصل و ح : « والحديد » .

(٣) « الكثير » ليست فى ا و ب .

(٤) فى ح : « دهن » .

(٥) « أصابها » من ا و ب و ح . وفى الأصل : « أصابها » .

(٦) فى ا : « يتسفل » .

(٧) فى الأصل و ا و ب و ح : « ويحكم بطهارته » .

(٨) « طهرت » ليست فى ح .

وإن كانت الأرض صلبة : < ف > إن كانت صَعُوداً ^(١) ، فإنه يحفر في أسفلها حفيرة ^(٢) ويصب الماء عليها ، ويزال ^(٣) عنها إلى الحفيرة ، ويكنس ^(٤) الحفيرة .

وإن كانت الأرض مستوية ، لم يزل الماء عنها ، فإنها ^(٥) لا تغسل ، لأنه لا فائدة في غسلها .

وقال الشافعي : إذا كوثرت بالماء طهرت .

وهو ^(٦) فاسد لأن الماء النجس باق حقيقة ، ولكن ينبغي أن تحفر ، فيجعل أعلاها أسفلها وأصلها أعلاها ، فيصير التراب الطاهر وجه الأرض - كذا ^(٧) روى أن أعرايا بال في المسجد ، فأمر النبي عليه السلام بأن يحفر موضع بوله .

وأما حكم الفسالة - فنقول :

الفسالة نوعان :

أحدهما - غسالة النجاسة الحكمية ، وهي الماء المستعمل .

والثاني - غسالة النجاسة الحقيقية .

(١) في ح كذا : « صموه » .

(٢) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « حفرة » - وكلاما صحيح (المصباح) .

(٣) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « ويزول » .

(٤) في ا : « وكنيس » .

(٥) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « فإنه » .

(٦) في ح : « وهذا » .

(٧) في ح : « وكذا » .

أما الأول - فنقول :

الكلام في الماء المستعمل يقع من ثلاثة ^(١) أوجه :

أحدها - في صفته : أنه ^(٢) طاهر أم نجس .

والثاني - أنه في أي ^(٣) حال يصير مستعملاً .

والثالث - أنه ^(٤) بأي سبب يصير مستعملاً ^(٥) .

أما الأول > فنقول < :

ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يجوز التوضي به ، ولم يذكر أنه طاهر أم نجس .

وروى محمد ^(٦) عن أبي حنيفة أنه طاهر غير طهور . وبه أخذ محمد .

وهو أحد قولي الشافعي .

و ^(٧) روى أبو يوسف والحسن بن زياد عنه أنه نجس ؛ إلا أن الحسن

روى أنه نجس نجاسة غليظة ، وبه أخذ ^(٨) . وروى أبو يوسف أنه نجس

نجاسة خفيفة ، وبه أخذ ^(٩) .

(١) في ا و ب و ح : « في ثلاث » وفي ح : « يقع الكلام فيه في ثلاث » .

(٢) « أنه » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « أنها » .

(٣) في ح : « بأي » .

(٤) « أنه » ليست في ا و ب .

(٥) « والثالث ... مستعملاً » ليست في ح .

(٦) كذا في ا وفي الأصل و ب و ح : « وروى أبو يوسف ومحمد » وما أتبعناه في

المتن هو الصحيح كما سيتبين مما يلي ومن الهامش ٩ التالي .

(٧) الواو من ب .

(٨) في الأصل هنا علامة نقض وفي الهامش : « أبو يوسف » وهو خطأ إذ لا نقض .

(٩) ذكر الخلاف في أعلى الوجه الآتي : « وروى محمد عن أبي حنيفة أنه طاهر غير طهور ،

وبه أخذ محمد . وهو أحد قولي الشافعي . وروى الحسن بن زياد عنه أنه نجس نجاسة غليظة ، وبه

أخذ . وروى أبو يوسف أنه نجس نجاسة خفيفة ، وبه أخذ . وفي ح على الوجه الآتي : « وروى

أبو يوسف ومحمد والحسن بن زياد عنه أنه نجس ، إلا أن الحسن روى أنه > نجس <

نجاسة غليظة ، وبه أخذ . وروى أبو يوسف أنه نجس عنه نجاسة خفيفة وبه أخذ . وروى محمد =

وقال زفر : إن كان المستعمل غير محدث ، فالماء ^(١) المستعمل ^(٢) طاهر وطهور . وإن كان محدثا ، فالماء المستعمل طاهر غير طهور . وهو أحد قولى الشافعى .

وقال مالك : إنه ^(٣) طاهر ^(٤) وطهور ، بكل حال . ثم مشايخ بلخ ^(٥) حققوا هذا ^(٦) الاختلاف على الوجه الذى ذكرنا . ومشايخ العراق قالوا : إنه طاهر غير طهور ، بلا خلاف بين أصحابنا . واختيار المحققين من مشايخنا < هو > هذا ^(٧) ، فإنه ^(٨) هو الأشهر عن أبى حنيفة - وهو الأقيس ، فإنه ماء طاهر لاقى عضوا طاهرا ^(٩) ، فحدث النجاسة من أين ^(١٠) ؟ كما فى غسل الثوب الطاهر بالماء الطاهر . ثم على هذا المذهب المختار : إذا ^(١١) وقع الماء المستعمل فى الماء القليل :

= عن ابى حنيفة أنه طاهر غير طهور ، وبه أخذ محمد ، وهو أحد قولى الشافعى . والصحيح ما أئبناه فى المتن وما يوافقه . راجع الكسانى ١٠ : ٦٦ : ٤ من اسفل . وابن الهمام : فتح القدير ، ١ : ٥٩ . والرخى ١ : ٤٦ .

(١) فى ح : « والماء » .

(٢) « المستعمل » ليست فى ا و ب .

(٣) « لأنه » ليست فى ا و ب .

(٤) « طاهر » ليست فى ح .

(٥) قاعدة خراسان ويقال هى فى وسط الاقليم (المصباح) .

(٦) « هذا » من ا و ب .

(٧) أى : وهذا هو اختيار المحققين من مشايخنا .

(٨) « فإنه » ليست فى ب .

(٩) فى ح : « ماء طاهر فى عضو طاهر » .

(١٠) فى ح كذا : « مواين » .

(١١) فى ح : « بالماء الطاهر على المذهب المختار وإذا » . وفى ب : « فى الماء الطاهر على

المذهب المختار إذا » .

قال بعضهم : لا يجوز التوضي به ، وإن قل (١) .

وقال بعضهم : يجوز ما لم يغلب على الماء المطلق - وهذا (٢) هو الصحيح .

وأما بيان حال الاستعمال ، وتفسير الماء المستعمل - < فنقول > :

قال بعض مشايخنا : الماء المستعمل (٣) مازايل البدن ، واستقر

في مكان .

وذكر في الفتاوى أن الماء إذا زال عن البدن فلا ينجس ، ما لم يستقر

على الأرض أو في الأبناء .

ولكن هذا ليس مذهب أصحابنا ، إنما هو (٤) مذهب سفيان الثوري (٥) .

أما عندنا < فـ > ما دام الماء (٦) على العضو الذي يستعمله فيه ، لا يكون

مستعملاً . وإذا < زايله > (٧) ، يكون مستعملاً .

(١) أضاف هنا في ح : « الماء المستعمل ماء زایل » وهذا خطأ من الناسخ فهذه العبارة ستأتي

بعد قليل .

(٢) في ح : « ما لم يغلب الماء - هذا » .

(٣) « قال بعض مشايخنا .. المستعمل » ليست في أ .

(٤) « هو » ليست في ب .

(٥) من تابعي التابعين . ولد سنة ٩٧ هـ . ومات بالبصرة سنة ١٦١ هـ . واتفق العلماء على وصفه

بالورع والبراعة في العلم بالحديث والفقه (النووي : التهذيب : القسم الاول - الجزء الاول

ص ٢٢٢ - ٢٢٣) .

(٦) « الماء » ليست في ح .

(٧) في الأصل واوب : « زایل عنه » وفي ح : « زال عنه » . وفي الكاساني (١ : ٦٨ :

١٢ من اسفل) : « زايله » . وفي المنجد : زایل عنه وتزایل عنه .

فإن^(١) لم يستقر على الأرض أو في الإيحاء - فإنه ذكر في ظاهر الرواية : رجل نسي مسح الرأس ، فأخذ من لحيته ماء ومسح به رأسه : لا يجوز ، وإن^(٢) لم يوجد الاستقرار على الأرض . وعلى قول سفيان الثوري : يجوز ، لأنه لم يستقر على الأرض . وذكر في باب المسح على الخفين . أن من مسح على خفيه . فبقي في كفه بلل ، فمسح به رأسه : لا يجوز . وعلى وقال^(٣) : لأنه مسح به مرة وإن لم يستقر على الأرض^(٤) . و^(٥) قالوا فيمن بقيت على^(٦) رجله لُمة^(٧) في الوضوء ، فبأها بالبال الذي على الوجه أو على عضو آخر^(٨) - لا يجوز ، لأنه صار مستعملاً ، وإن لم يستقر على الأرض^(٩) أو في الإيحاء - فدل أن المذهب ما قلنا .

وأما سبب صيرورة^(١٠) الماء مستعملاً - فنقول :

(١) في أو ب و ح : « وإن » .

(٢) « وإن » من أو والكاساني ، ١ : ٦٨ : ٨ من أسفل .

(٣) في ح : « فمسح برأسه لا يجزئه وقال » .

(٤) والمارة في أو ب : « وذكر في باب المسح على الخفين : إذا ترك المسح على الخفين بقي على كفه بلل فمسح به لا يجزئه وعلى وقال لأنه مسح به مرة فلا يجوز المسح به مرة أخرى وإن لم يستقر على الأرض » وما في المتن يطابق ما في الكاساني ، ١ : ٦٨ : ١٠ من أسفل . وفي وسيط الرخسي (٢١ : ١) : « ثم الماء مدام على البدن لا يصير مستعملاً ، وهو مذهب سفيان الثوري ، دون مذهبنا ، فإنه ذكر في ظاهر الرواية : لو مسح برأسه يبلل أخذه من لحيته أو مسح على خفيه يبلل مسح به رأسه لا يجوز وإن لم يستقر في مكان ، وعند سفيان يجوز » .

(٥) الواو ليست في ح .

(٦) « على » ليست في ح .

(٧) اللمة الموضع الذي لا يصيبه الماء في الفسل أو الوضوء من الجسد (المصباح) .

(٨) في أ : « على الوجه أو على اليد » .

(٩) « وقالوا فيمن بقيت ... وإن لم يستقر على الأرض » ليست في ب .

(١٠) في ح كذا : « وأما سبب ضرورة » .

عند أبي حنيفة وأبي يوسف : يصير الماء مستعملاً بأحد أمرين^(١) :
بزوال الحدث ، أو بإقامة القربة^(٢) .

وعند محمد : يصير^(٣) مستعملاً بإقامة القربة لا غير .

وعند زفر والشافعي : يصير مستعملاً بإزالة الحدث لا غير .

إذا ثبت هذا الأصل فنقول :

من توضأ بنية إقامة القربة ، نحو الصلوات المعهودة وصلاة الجنازة
ودخول المسجد ومس المصحف وقراءة القرآن ونحوها^(٤) : فإن كان
محدثاً ، يصير الماء مستعملاً بلا خلاف ، لوجود زوال الحدث ، و^(٥) حصول
القربة جميعاً . وإن^(٦) لم يكن محدثاً : < ف > على قول علمائنا الثلاثة
يصير مستعملاً ، لأنه وجد إقامة القربة . وعلى قول زفر والشافعي :
لا يصير مستعملاً ، لأنه^(٧) لم يوجد إزالة الحدث .

وعلى هذا الأصل ، يخرج : من دخل في البئر لطلب الدلو أو^(٨) للغسل ،
وهو جنب أو طاهر ، على ما عرف في كتاب الشرحين والمبسوط^(٩) .

(١) في ح : « الأمرين » .

(٢) ما يتقرب به إلى الله (المصباح) .

(٣) زاد في ح هنا : « الماء » .

(٤) في ب : « ونحوها » .

(٥) في ب : « في » .

(٦) في ح : « فإن » .

(٧) « وجد إقامة القربة ... لأنه » ليست في ب .

(٨) في ا و ح : « و » .

(٩) راجع في بيان ذلك : الكاساني ، ٦٩ : ١ السطر الأسفل - ٧٠ .

وأما حكم غسالة النجاسة الخفيفة - فنقول :

إذا وقعت في الماء ، أو أصابت الثوب أو البدن ^(١) ، ففى حق منع جواز الصلاة والوضوء ، المياه الثلاث ^(٢) على السواء ، لأن الكل نجس .
فأما فى حق ^(٣) تطهير المحل الذى أصابته النجاسة ^(٤) ، فالمياه يختلف حكمها حتى قال بعض ^(٥) مشايخنا : إن الماء الأول إذا أصاب شيئاً يطهر بالغسل ^(٦) مرتين ، والثانى بالغسل مرة ، والثالث يطهر بالعصر لا غير .
والصحيح أن الأول يطهر بالغسل ^(٧) ثلاثاً ، والثانى بالغسل ^(٨) مرتين ، والثالث بالغسل مرة ^(٩) ، ويكون حكم كل ما فى الثوب ^(١٠) الثانى مثل حكمه فى الثوب الأول .

وهل يجوز الانتفاع بالغسالة فى غير الشرب والتطهير ؟
ينظر : إن تغير طعمها أو لونها أو ريحها : فإنه يحرم الانتفاع ^(١١) بها أصلاً ،

(١) « أو البدن » من ح .

(٢) الفرض أن النجاسة غسلت ثلاث مرات بثلاث مياه وقد تقدم أن النجاسة الحقيقية إذا كانت غير مرئية لا تزول إلا بالغسل ثلاثاً ، فأما إن كانت مرئية فطهارتها بزوال عينها (راجع فيما تقدم ص ١٤١ وما بعدها) .

(٣) « حق » ليست فى ح .

(٤) « النجاسة » من ا د ب .

(٥) فى ح : « بعضهم من » .

(٦) د (٧) فى ح : « الغسل » .

(٨) « بالغسل » ليست فى ح .

(٩) « مرة » ليست فى ح .

(١٠) فى ح كذا : « حكم الماء كان فى التوب » .

(١١) « بالغسالة فى غير .. الانتفاع » ليست فى ا .

ويصير نظير البول ، لكون النجس غالبا . وإن لم يتغير وصف الماء ، يجوز الانتفاع به في ^(١) غير الشرب والتطهير ، نحو أن يبل به الطين أو ^(٢) يسقى الدواب ونحو ذلك .

وعلى هذا : الفأرة ^(٣) إذا وقعت في العصير والدهن والحل وماتت فيه ^(٤) فأخرجت ^(٥) ، فإنه ينجس ^(٦) جميعه ، ولكن يجوز الانتفاع به ، فيما سوى الأكل ، من دبغ الجلد بالدهن النجس والاستصباح به ، ويجوز بيعه ^(٧) . وإن كان جامدا ، فإنه يلقى الفأرة وماحوها ، وحكمه حكم الذائب ، ويكون الباقي طاهرا ، بخلاف ذلك ^(٨) الميتة : فإنه لا يجوز الانتفاع به أصلا . وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه سئل عن الفأرة تموت في السمن < ف > قال عليه السلام : « إن كان جامدا فألقوها ^(٩) وماحوها وخلوا ^(١٠) البقية ، وإن كان مائعا فاستصحبوا به » - والله أعلم ^(١١) .

(١) « في » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « من » .

(٢) في ب و ح : « و » .

(٣) في ح : « في الفأرة » .

(٤) « فيه » من ا و ب .

(٥) في ا و ح : « وأخرجت » .

(٦) في ب : « يتنجس » .

(٧) « ويجوز بيعه » من ا و ب - « وينبغي للبائع أن يبين عيبه ، فإن لم يبين وباعه ثم علم به المشتري فهو بالخيار : إن شاء رده ، وإن شاء رضى به » الكسانى ١ : ٦٦ : ١٧ - ١٨ .

(٨) هو الدسم والسمن .

(٩) في ا و ب و ح : « ألقوها » .

(١٠) في ا و ب و ح : « وكلوا » .

(١١) « والله أعلم » ليست في ح و ا .

باب

المسح على الخفين والجبار^(١)

المسح^(٢) أنواع ثلاثة^(٣) : مسح الرأس ، ومسح الخف ، ومسح الجبار .

أما أطام مسح الرأس - فقد ذكرنا^(٤) .

وأما مسح الخف - فالكلام فيه في خمسة مواضع :

في بيان مشروعيته ،

وفي بيان^(٥) مدة المسح ،

وفي بيان شروط^(٦) جواز المسح ووجوده^(٧) .

وفي بيان نفس^(٨) المسح ،

وفي بيان حكم سقوطه .

أما الاول — < فنقول > :

قال عامة العلماء بأن المسح على الخفين مشروع ، ويقوم^(٩) مقام غسل

القدمين ، في حق المقيم والمسافر جميعا .

(١) الجبار جمع جبيرة وجبارة وهي عظام توضع على الموضع الليل من الجسد ينحبر

بها (المصباح) .

(٢) ١ : « قال : المسح » .

(٣) ٢ : « المسح على ثلاثة أوجه » .

(٤) راجع فيها تقدم س ٨ — ١١ و ١٨ — ١٩ .

(٥) « بيان » ليست في > .

(٦) ٢ : « شرط » .

(٧) ٢ ب و > : « وجوبه » انظر فيها بعد س ١٥٧ .

(٨) ٢ : « تفسير » وفي الأصل : « تمين » .

(٩) « ويقوم » من ا و > . وفي ب : « يقوم » .

وقال بعض الشيعة ، بأن المسح غير مشروع ، فى حق المقيم والمسافر جميعا .

وقال مالك : مشروع فى حق المسافرين ، دون المقيم ^(١) .
والصحيح قول عامة العلماء ، بإجماع ^(٢) الصحابة على ذلك ، قولا وفلا ؛ إلا ما روى عن عبد الله بن عباس ^(٣) ، ثم رجع — فإنه روى عن عطاء ^(٤) تلميذه أنه قال : كان عبد الله بن عباس خالف الناس فى المسح على الخفين ، و ^(٥) لم يمت حتى رجع إلى قول الناس . وإجماع الصحابة حجة قاطعة .

والثاني - بيان ^(٦) المدة :

اختلف العلماء فى أن المسح على الخف مقدر أم لا ؟

(١) « وقال مالك ... المقيم » ليست فى ا .

(٢) فى ح : « بإجماع » .

(٣) ابن عم رسول الله صلى الله عليه . ولد عام الشب فى الشب قبل الهجرة بثلاث سنين فتوفى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة وقيل ابن خمس عشرة ، وتوفى بالطائف سنة ٦٨ (أو ٧٠) هـ . وكان يقال له « جبر الأمة » و « الحبر » لكثرة علمه . وقال ابن مسعود : « نعم ترجمان القرآن : ابن عباس » وكان أحد الستة من الصحابة الذين هم أكثرهم رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أكثر الصحابة فتوى . (النووى ، التهذيب : القسم الاول ، الجزء الاول ص ٢٧٤ — ٢٧٦) .

(٤) هو عطاء بن أبى رباح ، من كبار التابعين . ولد فى آخر خلافة عثمان بن عفان ، ونشأ بمكة ، وسمع عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن أبى العاص وجاعات آخرين من الصحابة . وروى عنه جماعات من التابعين كمعمر بن دينار والزهرى وغيرها . وهو من مفتى أهل مكة . مات بمكة سنة ١١٥ هـ . (أو ١١٤ أو ١١٧) . (النووى ، التهذيب ، القسم الاول - الجزء الاول ، ص ٣٣٤) .

(٥) فى ا و ب و ح : « نعم » .

(٦) فى ح : « فى بيان » .

فعمد عامتهم مقدر في حق المقيم بيوم^(١) وليلة ، وفي حق المسافر
ثلاثة^(٢) أيام ولياليها .

وقال مالك : غير مقدر .

والصحيح قول العامة ، لما روى في^(٣) الحديث المشهور عن النبي
عليه السلام أنه قال : «مسح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها» .
ثم اختلف العلماء في^(٤) ابتداء مدة المسح ، من أى وقت^(٥) يعتبر :
قال عامة العلماء : يعتبر من وقت الحدث بعد اللبس .

وقال بعضهم : يعتبر من وقت اللبس^(٦) .

وقال بعضهم : يعتبر^(٧) من وقت المسح .

بيان ذلك : أن من توضأ عند طلوع الفجر ، ولبس الحف ، وصلى
الفجر ، فلما طلعت الشمس أحدث ، ثم لما زالت الشمس توضأ ، ومسح
على الحف : فعلى قول العامة^(٨) يعتبر ابتداء المدة من وقت الحدث بعد
اللبس ، وهو وقت طلوع الشمس : ففتى جاء ذلك الوقت من اليوم الثانى

(١) كذا فى ا و ب . وفى ح : « يوم » . وفى « الاصل » : « يوماً » .

(٢) الباء من ح .

(٣) فى ا و ب و ح : « من » .

(٤) فى الاصل و ح : « فى أن » .

(٥) « أى وقت » ليست فى ح .

(٦) « وقال بعضهم يعتبر من وقت اللبس » ليست فى ح .

(٧) « قال عامة العلماء .. وقال بعضهم .. » قال بعضهم يعتبر « ليست فى ب .

(٨) « فى ح : « العلماء » .

فى حق المقيم ، وفى حق المسافر من اليوم الرابع ، تمت المدة ، فلا^(١) يمسح بعد ذلك ، ولكن ينزع الخفين ، ويغسل القدمين^(٢) ، ثم يبتدىء المسح بعده .

وعلى قول من اعتبر وقت اللبس : لا يمسح فى اليوم الثانى من وقت طلوع الفجر .

وعلى قول من اعتبر وقت^(٣) المسح : لا يمسح فى^(٤) اليوم الثانى من وقت زوال الشمس .

وأما شرائط جواز المسح ووجوده فأنواع :

من ذلك - أن يكون لابس الخفين ، أو ما كان فى معناهما ، على طهارة كاملة عند الحدث بعد اللبس . ولا يشترط أن يكون^(٥) على طهارة كاملة عند^(٦) اللبس ، أو على طهارة أيضا^(٧) .

وبيانه أن الرجل إذا غسل الرجلين ولبس الخفين ، ثم أكمل الوضوء بعد ذلك ، قبل الحدث ، ثم أحدث : جاز له^(٨) أن يمسح على الخفين .

وعلى قول الشافعى ، ليس له أن يمسح مالم يكمل الوضوء ثم يلبس

(١) فى ح : « ولا » .

(٢) فى ا و ب : « قدميه » .

(٣) « وقت » ليست فى ح و ا .

(٤) فى ا و ب : « من » .

(٥) « أن يكون » من ا و ب و ح .

(٦) فى ا و ب : « وقت » .

(٧) وفى الكسانى (١ : ٩ : ٢٣) : « أو على طهارة كاملة أصلا ورأسا » .

(٨) « له » ليست فى ب .

الحفنين^(١) بعد ذلك .

ولهذا قلنا : إذا^(٢) لبس الحفنين وهو محدث . ثم توضأ وخاض الماء حتى دخل الماء خفيه ، ثم أحدث : جاز له أن يمسح عليه .
وأجمعوا على^(٣) أنه إذا لبس الحفنين بعد غسل الرجلين ، ثم أحدث قبل أن يكمل الوضوء ، ثم توضأ بعد ذلك ، ومسح على الحفنين : لا يجوز عندنا ، لانعدام الطهارة الكاملة عند الحدث بعد اللبس — وعنده لانعدام الطهارة الكاملة عند اللبس .

ومن شرائطه — الحدث الأصغر^(٤) . فأما الحدث الأكبر^(٥) ، فالمسح فيه غير مشروع ، لأن الجواز باعتبار الحرج ، ولا حرج في الحدث الأكبر^(٦) ، لأن ذلك^(٧) يشذ^(٨) في السفر .

ومن الشرائط^(٩) — أن يكون لا بسا خفا يستر الكعبين^(١٠) فصاعدا و^(١١) ليس به خرق كثير ، لأن الشرع ورد بالمسح على الحفنين وما^(١٢) يستر الكعبين ينطلق عليه اسم الحف . وكذا ما يستر الكعبين^(١٣) ، سوى^(١٤)

(١) « وعلى قول الشافعي ... الحفنين » ليست في ح .

(٢) في ح : « إن » .

(٣) « على » ليست في ب .

(٤ — ٦) في الأصل و ا و ب و ح : « الحدث الصغرى ... الكبرى ... الكبرى » .

(٧) في ح : « لأنه » .

(٨) في ا و ب و ح : « يندر » .

(٩) « الشرائط » من ب . وفي ا و ح : « شرائطه » وفي الأصل : « الترط » .

(١٠) في ب : « الكعبين » .

(١١) كذا في ا و ب . وفي الأصل : « أو » .

(١٢) « يستر الكعبين ... الحفنين وما » ليست في ح .

(١٣) في الأصل : « من الكعبين » .

(١٤) « سوى » ليست في ح .

الحف ، فهو في معناه ، نحو المكعب^(١) الكبير ، والجزم موق^(٢) ،
والميم^(٣) < و > هو نوع من الحف^(٤) .

• • •

وأما المسح على الجوربين^(٥) فهو على أقسام ثلاثة :

إن كانا مجلدين أو منملين : جاز المسح بإجماع^(٦) بين أصحابنا .
وأما إذا كانا غير منملين : فإن كانا رقيقين^(٧) بحيث يرى ماتحتهما^(٨) :
لا يجوز المسح عليهما . وإن كانا ثخينين : قال أبو حنيفة : لا يجوز المسح
عليهما . وقال أبو يوسف ومحمد : يجوز . وروى عن أبي حنيفة أنه رجع
إلى قولهما في آخر عمره .

وقال الشافعي : لا يجوز المسح^(٩) على الجوارب ، وإن كانت منقلة ؛
إلا إذا كانت مجلدة إلى الكعيبين . فيجوز .

وما قاله أرفق بالناس ، وما قاله أبو حنيفة ، رحمة الله عليه ، أحوط وأقيس .

• • •

-
- (١) المكعب المداس لا يبلغ الكعيبين (المصباح) .
(٢) جلد يلبس فوق الحف لحفظه من الطين وغيره (ابن عابدين ، ١ : ١٩٦ : ٧ من أسفل) .
وفي ح : « المكعب الكبير الجر موق » .
(٣) في المتجد : « خف ميم : شديد الوطاء كأنه يتم الأرض أى بدقها » .
(٤) « هو ... الحف » من ح .

- (٥) « الجورب لفافة الرجل (قاموس) وكأنه تفسير باعتبار اللغة ، لكن العرف خص
اللفافة باليس ، يخطط والجورب بالمخطط ونحوه الذى يلبس كما يلبس الحف » ابن عابدين ، ١ : ١٩٧ .
(٦) في ا و ح : « بالإجماع » .

- (٧) في ا : « رقيقين » .

- (٨) في ا و ح : « بحيث يصفان ما تحتها » ، وفي ح : « بحيث يشفان تحتها » .

- (٩) « المسح » ليست في و ا .

ولو لبس الحفين ثم لبس فوقهما الجر موقين من الجلد^(١) ينظر : إن لبسهما بعد ما أحدث ، ووجب المسح على الحفين : فإنه لا يجوز المسح على الجر موقين ، بالأجماع .

فأما إذا لبسهما قبل الحدث ، ثم أحدث : < فإنه > يجوز المسح على الجر موقين عندنا . وعند الشافعي^(٢) لا يجوز .
وعلى هذا ، إذا^(٣) لبس خفا على خف .

...

ثم^(٤) الحف إذا كان به خرق : إن كان يسيرا ، يجوز المسح عليه . وإن كان كثيراً^(٥) : لا يجوز - وهذا جواب الاستحسان .
والقياس أن يكون اليسير مانعا كالكثير^(٦) - وهو قول زفر والشافعي . وقال مالك وسفيان الثوري : إن^(٧) الحرق ، قليله وكثيره ، لا يمنع ، بعد أن كان ينطلق عليه اسم الحف .

والحد الفاصل بينهما هو قدر ثلاث أصابع^(٨) الرجل فصاعدا ، حتى إذا كان أقل منه^(٩) ، يجوز المسح عليه .

(١) « من الجلد » ليست في اوب .

(٢) في اوب : « وعند زفر والشافعي » وما في المتن مثل ما في الرخسي . ١٠٢ : ١ .
وما في الكاساني ، ١٠ : ١ .

(٣) في اوب : « وكذا إذا » .

(٤) « ثم » ليست في ا .

(٥) في اوب و : « كبيرا » .

(٦) في : « كالكبير » .

(٧) في ا : « إن كان » .

(٨) زاد في ا و ح هنا : « من أصابع » .

(٩) في ح : « من ذلك » .

ثم صفة الحرق المانع ، أن يكون مفتوحاً^(١) < بحيث > يظهر ماتحته من القدم مقدار ثلاثة أصابع ، أو يكون منضماً ، لكن ينفرج عند المشي ويظهر القدم^(٢) . فأما إذا كان منضماً ولا ينفرج ولا يظهر القدم عند المشي ، فإنه لا يمنع ، وإن كان أكثر من ثلاث أصابع - كذا روى المعلى عن أبي يوسف عن^(٣) أبي حنيفة .

ولو كان ينكشف الظهارة ، وفي^(٤) داخله بطانة^(٥) من جلد ، ولم يظهر القدم : يجوز المسح عليه .

هذا إذا كان الحرق في موضع واحد . فإن^(٦) كان في مواضع مختلفة - ينظر :

إن كان في خف واحد ، فإنه يجمع : فإن بلغ مقدار ثلاث أصابع^(٧) الرجل ، يمنع^(٨) ؛ وإلا فلا . وإن كان في خفين ، فإنه لا يجمع - كذا ذكر محمد^(٩) في الزيادات .

(١) في ح : « مفتوحاً » . وفي ا كذا : « منتفخاً » .

(٢) زاد هنا في ح : « فإنه يمنع » .

(٣) في ا و ب و ح : « وعن » .

(٤) في ا و ب و ح : « ومن » .

(٥) في ا و ب : « البطانة » .

(٦) « فإن » من ا و ب ح . وفي الأصل : « وإن » .

(٧) زاد هنا في ا : « من أصابع » .

(٨) في ح : « امتنع » .

(٩) « محمد » من ا و ب .

وأما بيان نفس^(١) المسح - فنقول :

المسح المشروع هو^(٢) مسح ظاهر الحف ، دون أسفله وعَقْبِهِ^(٣) ، مرة واحدة ؛ حتى إذا مسح على أسفل الحف ، أو على العقب وجانبه^(٤) ، لا يجوز ، وكذا^(٥) إذا مسح على الساق .

وهو قول الشافعى ، المذكور فى كتبه . وقال أصحابه^(٦) بأنه إذا مسح على أسفل الحف وحده^(٧) ، جاز . ولكن السنة ، عنده ، الجمع بين المسح على ظاهر الحف وأسفله .

وأما السنة عندنا ، < ف > أن يمسح على ظاهر خفيه ، بكلا^(٨) يديه ، ويبتدىء به^(٩) من قبل الأصابع إلى الساق .

والصحيح قولنا ، لما روى عن المغيرة^(١٠) بن شعبه ، أن النبي عليه

(١) « نفس » من ا و ب . وفى الأصل : « تمين » ، وفى ح : « تفسير » . انظر ص ١٥٤ .

(٢) فى ح : « وهو » .

(٣) العقب مؤخر القدم (المصباح) .

(٤) فى ح : « أو على جانبه » .

(٥) فى ح : « كما » .

(٦) فى ح : « أصحابنا » .

(٧) فى ح : « واحد » .

(٨) فى ح : « بكلا » .

(٩) « به » ليست فى ا و ب .

(١٠) فى الأصل : « مغيرة » . من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان موصوفاً

بالدهاء والحلم . ولما عمر بن الخطاب البصرة ، ثم نقله منها إلى الكوفة ، وظل بها حتى قتل عمر ، فأقره عثمان عليها ثم عزاه . ثم استعمله معاوية على الكوفة فظل عليها حتى توفى بها سنة ٥٠ هـ . (أو ٥١) . وقد شهد اليمامة وفتح الشام . وقيل إنه أول من وضع ديوان البصرة (النووى ، التهذيب ، الجزء الثانى من القسم الأول ، ص ١٠٩ — ١١٠) . وفى اكذا : « لما روى بن مغيرة بن شعبه » .

السلام توضع يده اليمنى على خفه الأيمن ، ويده اليسرى على خفه الأيسر ، ومدحهما من الأصابع إلى أعلاهما ، مسحة واحدة ، وكأني أنظر إلى أصابع رسول الله عليه السلام على ظاهر خفيه .

ثم مقدار المفروض عندنا ، مقدار ثلاث أصابع ^(١) اليد ^(٢) على ظاهر الحف ، سواء كان طولا أو عرضاً ؛ حتى لو مسح بإصبع أو بإصبعين : لا يجوز .

وعند الشافعي : إذا مسح مقدار ما يسمى به ^(٣) مسحاً : حاز ، كما في مسح الرأس .

وأما بيان حكم سقوطه - فنقول :

إذا انقضت مدة المسح ، يسقط ؛ ويجب عليه غسل القدمين ، دون الوضوء بكماله ^(٤) ، إن كان متوضئاً . وإن كان محدثاً ، يجب عليه الوضوء بكماله . وكذلك إذا نزع الحفنين ، وكذلك إذا نزع أحدهما : ينقض ^(٥) المسح ، وعليه غسل القدمين ؛ حتى لا يكون جامعا بين البذل والمبذل .

(١) زاد في أها : « من أصابع » .

(٢) « اليد » من أ و ح . وفي الأصل وب : « الرجل » ، وفي الكاساني (١٩ : ١٢ : ١) : « ثم الكرخي اعتبر التقدير فيه بأصابع الرجل » ، فإذ ذكر في مختصره : « إذا مسح مقدار ثلاث أصابع من أصابع الرجل أجزاء » فاعتبر المصوح ، لأن المسح يقع عليه ؛ وذكر ابن رستم عن محمد أنه « لو وضع ثلاثة أصابع وضاً أجزاء » - وهذا يدل على أن التقدير فيه بأصابع اليد ، وهو الصحيح » .

(٣) « به » ليست في ب و ا .

(٤) « بكماله » ليست في ح .

(٥) في أ و ب و ح : « ينقض » .

ولو أخرج^(١) بعض القدم ، أو^(٢) خرج بغير صنعه :
روى عن أبي حنيفة أنه قال : إذا أخرج^(٣) أكثر العقب^(٤)
من الحنف ، انتقض مسحه ، وإلا فلا .
وروى عن أبي يوسف أنه قال : إذا أخرج^(٥) أكثر القدم^(٦)
ينتقض مسحه ، وإلا فلا^(٧) .
وروى عن محمد ، أنه قال : إذا بقي في^(٨) الحنف قدر ما يجوز المسح
عليه ، جاز ، وإلا فلا .

. . .

وأما المسح على الجبائر - قال كلام فيه في مواضع :
أحدها - أن الغسل في أى وقت يسقط ، ويشرع المسح على الجبائر^(٩) .
والثاني - أن^(١٠) المسح على الجبائر : هل هو واجب في الجملة ، أم لا ؟ .
والثالث - فيما يبطل المسح ويسقطه .

(١) في ا و ب : « خرج » .

(٢) في ا و ب و ح : « إن » . وما في المتن هو الصحيح (راجع الكاساني ، ١ : ١٣ : ٤) .

(٣) في ا و ب و ح : « خرج » .

(٤) في ح : « الكعب » .

(٥) في ا و ح : « خرج » .

(٦) في ح زاد هنا : « من الحنف » .

(٧) « وروى عن أبي يوسف ... وإلا فلا » ليست في ب .

(٨) في ح : « لو بقي من » .

(٩) « على الجبائر » من ا و ب و ح .

(١٠) « أن » ليست في ا و ب .

والرابع - فى بيان الفصول التى يخالف المسحُ على الجبائر < فيها > المسحُ على الخفين .

أما الاول - فنقول :

إن كان الغسل مما يضر بالمعضو المنكسر ، والجرح ، والقرح - فإنه يسقط ، ويشرع المسح على الجبائر .
وكذا إذا ^(١) كان لا يضره ^(٢) ، ولكن فى نزاع الجبائر خوف زيادة العلة ، أو زيادة الضرر .

وأصل ذلك ^(٣) ما روى عن على رضى الله عنه ، أنه قال : كسر زنداى ^(٤) يوم أحد ، فسقط اللواء من يدي ، فقال عليه السلام : « اجعلوها فى يساره ، فإنه صاحب لواءى فى الدنيا والآخرة » ، فقلت : « يا رسول الله ! ما أصنع بالجبائر ؟ » ، فقال : « امسح عليها » .

هذا إذا مسح على الجبائر والحرق التى ^(٥) فوق الجراحة . فأما إذا كانت زائدة على ^(٦) رأس الجرح ، هل يجوز المسح على الحرق الزائدة ؟ وكذلك إذا افتصد وربط عليه رباطا ؟ ينظر :

(١) فى ١ : « لأن » .

(٢) فى ٢ : « لا يضره المسح » . وفى ١ و ب : « لا يضر » .

(٣) فى ١ و ب : « وأصله » .

(٤) فى ٢ : « كسرت زندى » . وفى ١ : « كسر زندى » . وفى ب : « كسر يدي » .

(٥) « التى » من ١ و ب و ٢ . وفى الأصل : « الذى » . والحرق جمع خيرة وهى القطعة من التوب (المنجد) .

(٦) فى ١ و ب : « عن » .

إن كان حل الحرقه ، وغسل ماتحها ، مما يضر بالجرح والقرح : فإنه يجوز المسح على الحرقه الزائدة ، كما يجوز المسح على الحرقه التي^(١) على موضع الجراح^(٢) .

وإن كان الحل مما لا يضر بالجرح ، ولا يضره المسح أيضاً^(٣) ، فإنه لا يجزئه المسح على الجبائر ؛ بل عليه أن ينزع^(٤) الجبائر ، ويحل الحرق^(٥) ، ويفسل ماحول الجراح^(٦) . ويمسح عليها ، لا على الحرقه .

وإن كان يضره المسح ، ولكن لا يضره الحل : فإنه يمسح على الحرقه التي على الجراح^(٧) ، ويفسل حواياها ، وما تحت الحرق^(٨) الزائدة .

كذا ذكره^(٩) الحسن بن زياد مفسراً ، لأن جواز المسح ، بطريق الضرورة ، فيتقدر^(١٠) بقدرها .

وأما بيان أن^(١١) المسح على الجبائر واجب ، أم لا < فنقول > :

(١) زاد هنا في ا و ح : « هي » .

(٢) في ا و ب و ح : « الجراحة » . و « الجراح » جمع « الجراحة » (المصباح) .

(٣) « أيضاً » ليست في ب .

(٤) « ينزع » ليست في ح .

(٥) في ح : « الحرقه » .

(٦) في ا و ب و ح : « الجراحة » .

(٧) في ا و ب : « الجراحة » وفي ح : « الحرح » .

(٨) في ح : « الحرقه » .

(٩) في ح : « ذكر » .

(١٠) في ا و ب و ح : « يقدر » .

(١١) « أن » ليست في ا و ح .

ذكر^(١) في ظاهر الرواية وقال : إذا ترك المسح على الجبائر ، وذلك يضره^(٢) : جاز عند أبي حنيفة : وقالوا : إذا كان لا يضره ، لا يجرئه - فأجاب كل واحد منهما في غير ما أجاب^(٣) الآخر .

و^(٤) بعض مشايخنا قالوا : إن قول أبي حنيفة مثل قولهما : في أن المسح على الجبائر واجب عند تعذر الغسل ، وإنما يسقط إذا كان المسح يضره ، لما روينا من الحديث : أن النبي عليه السلام أمر بالمسح على الجبائر ، وظاهر الأمر لوجوب العمل ؛ إلا أنه إذا كان يخاف الضرر في المسح ، يسقط ، لأن الغسل يسقط عند خوف زيادة الضرر ، فالمسح^(٥) أولى أن يسقط^(٦) .

وبعض مشايخنا قالوا بأن المسألة على الخلاف : على قول أبي حنيفة : المسح على الجبائر مستحب ، وليس بواجب . وعندهما : واجب . وكذا ذكر هذا في الكتاب^(٧) . ولكن القول^(٨) الأول أصح . ولو ترك المسح على بعض الجبائر ، ومسح على البعض : لم يذكر

(١) في ح : « ذكر الحسن » .

(٢) في الأصل : « لا يضره » وفي اوب و ح : « يضره » وكذا في الكاساني ١٠ : ١٣ : « من أسفل » .

(٣) كذا في ح . وفي الأصل و اوب : « أجابه » .

(٤) الواو من اوب و ح .

(٥) في ح : « والمسح » .

(٦) « أن يسقط » من اوب و ح .

(٧) في ح : « وكذا ذكر في هذا الكتاب » . ولم نجد في الجامع الصغير ولا في مختصر

التدويري شيئاً في هذا وقال صاحب فتح القدير (طبعة الميمنية ، ١ : ١٤٠) : « قال القدوري

في التجريد : الصحيح من مذهب أبي حنيفة أنه ليس بفرض » .

(٨) في ح : « ولكن هذا القول » .

< هذا > ^(١) في ظاهر الرواية .

وروى عن ^(٢) الحسن بن زياد ، أنه قال : إن مسح على الأقل أكثر ،
جاز ؛ وإلا فلا .

وأما بيان ما يبطل المسح - فنقول :

إذا سقطت الجبائر ، بعد ما مسح عليها ، فلا يخلو : إما أن تسقط ^(٣)
عن برء أو لا عن ^(٤) برء . ولا يخلو : إما إن سقطت في حالة الصلاة ^(٥)
أو ^(٦) خارج الصلاة .

أما إذا سقطت لا عن ^(٧) برء : فإن ^(٨) كان في الصلاة ، يمضى عليها .
وإن كان ^(٩) خارج الصلاة ، فإنه يضع الجبائر عليها ^(١٠) ، ولا يعيد المسح ،
لأن سقوط الغسل بسبب ^(١١) المذر ، وهو قائم ؛ وإنما الواجب هو
المسح ، وهو قائم ، وإن زال المسح ، فصار كما لو مسح على رأسه ،
ثم حلقه .

(١) أضفناها من الكسائي ، ١ : ١٤٠ .

(٢) « عن » ليست في ب .

(٣) في ب : « سقطت » .

(٤) في ح : « أو عن غير » .

(٥) في ح : « في حال الصلاة » . وفي ب : « في الصلاة » .

(٦) في ح : « أو في » .

(٧) في ح : « أما إن سقطت عن غير » .

(٨) الفاء من ح . وفي ب : « وإن » .

(٩) في ح : « كانت » .

(١٠) « فلا يخلو : إما أن تسقط عن برء ... فإنه يضع الجبائر عليها » ليست في أ .

(١١) في ح : « بسبب » .

وأما إذا سقطت عن برء : < ف > إن ^(١) كان خارج الصلاة : إن لم يحدث بعد المسح ، يفصل موضع الجبائر لا غير ، وبطل ^(٢) المسح ، لأنه صار قدرا على الأصل ، فيبطل حكم البدل ، فيجب عليه ^(٣) غسله . أما غسل سائر الأعضاء < ف > قائم ، ولم يوجد ما يرفعه ، وهو الحدث .

وإن كان في الصلاة ، يستقبل ، لأنه قدر على الأصل ، قبل حصول المقصود بالبدل ^(٤) .

و ^(٥) هل يجب عليه إعادة ما صلى بالمسح إذا برأت الجراحة ؟ فعندنا ، لا يجب .

وعلى ^(٦) قول الشافعي : يجب الإعادة على من ^(٧) جبر على الجرح والقرح . قول واحد . و ^(٨) له في صاحب الجبائر ، على العضو المنكسر ، قولان . والصحيح مذهبنا ، لما روينا من حديث عليّ : أن النبي عليه السلام لم يأمره بإعادة الصلوات ^(٩) ، بعد البرء ، مع وقوع الحاجة إلى البيان .

(١) في ح : « وإن » .

(٢) في ح : « ويبطل » .

(٣) « عليه » من ح .

(٤) في ب : « بالتبدل » .

(٥) الواو ليست في ح .

(٦) في ح : « وعلى قياس » .

(٧) في ح : « ما » .

(٨) في ح : « أو » .

(٩) في ح : « الصلاة » .

وأما بيان الفرق بين المسح على الجبائر والمسح على الخفين - فمن وجوه :
أحدها - إذا وَضَعَ^(١) الجبائر ، وهو محدث ، ثم توضأ : جاز له أن
يمسح عليها . وإذا لبس الخفين ، وهو محدث ، ثم توضأ : ليس له أن يمسخ .
والفرق أن المسح على الجبائر ، كالغسل لما < تحتها >^(٢) ، < فيكون >
قائماً مقامه ، وقد وجد .

ثم من شرط^(٣) جواز المسح ، أن يكون طاهراً عند الحدث ، بعد
اللبس ؛ حتى يكون الحف مانعاً للحدث ، لارتفاعه .

والثاني - أن المسح على الجبائر غير^(٤) مؤقت بالأيام ، ولكن مؤقت
إلى وقت وجود البرء - حتى ينتقض بوجود البرء ، في حق العضو الذي عليه
الجبائر . والمسح على الخفين مؤقت بالمدة المعلومه .

والثالث - أن سقوط^(٥) الجبائر ، لا عن برء ، لا ينتقض^(٦) المسح - حتى
إن عليه أن يضعها مرة أخرى ويصلي . وفي المسح على الخفين ، إذا
سقط^(٧) ، يجب عليه^(٨) غسل الرجلين - والله أعلم^(٩) .

(١) في ح : « وقع » .

(٢) كذا في الكسائي (١ : ١٤ : ٢ من أسفل) وفي الهداية (١ : ١٧ : ٢ من أسفل) . وفي الأصل واوب و ح : « تحت » . كذا في الكسائي (١ : ١٤ : ٢ من أسفل) وفي الهداية (١ : ١٧ : ٢ من أسفل) . وفي الأصل واوب و ح :

(٣) « شرط » ليست في ا . وفي ح : « شرائط » .

(٤) « غير » ليست في ا .

(٥) في الأصل : « سقط » .

(٦) في ح : « ولا ينتقض » .

(٧) في ا : « سقطت » .

(٨) « عليه » ليست في ح .

(٩) « والله أعلم » ليست في ح .

كتاب الصلاة

اعلم بأن الله تعالى فرض ^(١) خمس صلوات ، في اليوم والليلة .

عرفت ^(٢) فرضيتها بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة :

أما الكتاب - فقوله تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ^(٣) » ، أى فرضا موقتا ^(٤) . وقال تعالى : « فسبحان الله حين تمشون وحين تمشون . وله الحمد فى السموات والأرض ، وعشيا ، وحين يُظهرون » ^(٥) - فهذا ^(٦) بيان الصلوات الخمس .

وأما السنة - فما روى عن النبي عليه السلام أنه قال فى خطبة حجة ^(٧) الوداع : « أيها الناس ^(٨) ! اعبدوا ربكم ، وصالوا أنفسكم ، وصوموا شهركم ، وحجوا بيت ربكم ، وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم - تدخلوا جنة ربكم ^(٩) » .

(١) فى ا و ب : « فرض على عباده المؤمنين » وفى ح : « فرض على عباده المسلمين » .

(٢) فى ح : « عرفنا » .

(٣) النساء : ١٠٣ .

(٤) « أى فرضا موقتا » ليست فى ا .

(٥) سورة الروم : ١٧ و ١٨ . وفى ح : « وأورد الآيتين كاملتين . أما فى الاصل فأورد

الآية حتى « تمشون » وفى ا و ب حتى « وله الحمد » محيلا فى الثلاث لى « الآية » .

(٦) « فهذا » من ا . وفى ب : « هذا » وفى الاصل وح : « فيها » .

(٧) « حجة » من ا و ب .

(٨) « أيها الناس » من ا و ب .

(٩) وأضاف فى ح : « بلا حساب ولا عذاب » .

وعليه إجماع الأمة .

• • •

ثم للصلاة ^(١) فرائض ، وواجبات ، وسنن ، وآداب .

أما الفرائض فائتتا عشرة : ستة من الشرائط ، وستة من نفس الصلاة .

فأما الستة التي من الشرائط - فالطهارة بأنواعها ، وستر العورة ،

واستقبال القبلة ، والوقت ، والنية ، والتحريم : وهي تكبيرة الافتتاح .

وقال الشافعي بأن التحريم ركن ، وليست بشرط .

وفائدة الخلاف ، أن من أحرم ^(٢) للفرض ، ثم أراد أن يؤدي بها

التطوع : جاز عندنا - كما لو تطهر للفرض : جاز له ^(٣) أن يصلي به

التطوع . وعند الشافعي لا يجوز ^(٤) - بأن يحرم ^(٥) للفرض ، و < ي > ^(٦)

فرغ منه . ثم يشرع في التطوع ، قبل السلام ، من غير تحريم جديدة : يصير

شارعا في التطوع ، عندنا . وعند الشافعي : لا يجوز - وعليه مسائل .

وأما الستة التي هي من نفس الصلاة - فالقيام ^(٧) ، والقراءة ، والركوع ،

والسجود ، والانتقال من ركن إلى ركن ، والقعدة الأخيرة . إلا أن

(١) في ح : « لصلوات » وفي ب : « ثم لأن للصلاة » .

(٢) كذا في ح وفي الأصل و ا و ب : « يحرم » .

(٣) « له » ليست في ح .

(٤) « وعند الشافعي لا يجوز » من ا و ب و ح .

(٥) في ح كذا : « فإن الحرم » وفي ب : « فإن تحرم » وفي ا : « كما لو تحرم » .

(٦) وكذا في الكسانى ، ١ : ١١٤ : ٣ . وفي ح : « ولم يفرغ » .

(٧) في ح : « والقيام » .

الأربعة الأولى^(١) ، من الأركان الأصلية ، دون الاثنين الباقيين ، حتى إن من حلف أن لا يصلي ، فقيد الركعة بالسجدة : يحنث ، وإن لم توجد القعدة . ولو أتى بما دون الركعة : لا يحنث . ولكن الاثنين الباقيين من فروض الصلاة أيضا ، حتى لا تجوز الصلاة بدونهما ، ويشترط لهما ما يشترط للأركان^(٢) .

وأما واجبات الصلاة ثمانية : قراءة الفاتحة^(٣) ، والسورة في الأولين . فأما مقدار المفروض ، فأية واحدة عند أبي حنيفة ، وعندهما آية طويلة ، أو ثلاث آيات قصيرة^(٤) ، على ما نذكر .

ومنها - الجهر بالقراءة فيما يُجهر ، والخافتة فيما يخافت ، في الصلاة التي تقام بالجماعة^(٦) و^(٧) .

ومنها - تعديل الأركان عند أبي حنيفة على قول بعض المشايخ . وعند بعضهم سنة .

ومنها - مراعاة الترتيب ، فيما شرع مكررا من الأركان ، وهو^(٨)

(١) في ح : « الأول » .

(٢) في ا و ب و ح : « لتلك الأركان » .

(٣) في ح : « فاتحة الكتاب » .

(٤) في ا و ب و ح : « قصار » .

(٥) في ا و ب : « من » .

(٦) في ا : « تقام بها الجماعة » .

(٧) زاد في ح هنا : « والخافتة في موضع الجهر والمجاهرة » في موضع الخافتة : إن كان ساهيا

توجب سجدة السهو . وما زاد على هذا فهو من الواجبات : يجب عليه سجدة السهو « وستأتي

هذه في موضعها في « باب السهو » بتفصيل .

(٨) في ح : « وهي » .

السجدة الثانية^(١) < إذ هي > واجبة^(٢) وليست^(٣) بفرض ؛ حتى إن من ترك السجدة الثانية من الركعة الأولى ، ساهيا^(٤) ، وقام ، وصلى تمام الصلاة ، ثم تذكر ، فإن^(٥) عليه أن يسجد السجدة المتروكة ، ويسجد للسهو بترك^(٦) الترتيب .

ومنها - القعدة الأولى ، و^(٧) قراءة التشهد في القعدة الأخيرة ، والقنوت في الوتر ، وتكبيرات العيدين .

وأما السنن والآداب فكثيرة نذكرها في مواضعها^(٨) .

والحد الفاصل بينهما أن كل ما فعله رسول الله عليه السلام على طريق المواظبة ، ولم يتركه^(٩) إلا لعذر ، فهو سنة ، نحو الثناء ، والقعود ، وتكبيرات الركوع والسجود ، ونحوها^(١٠) . وكل ما فعله رسول الله

(١) « الثانية » من ح . ويلاحظ في الأصل في هذا الموضع علامة نقص ولكن ليس على الهامش شيء .

(٢) في ب و ح : « واجب » .

(٣) كذا في ح ، وفي الأصل و ا و ب : « وليس » .

(٤) « ساهيا » ليست في ح .

(٥) في ح : « بأن » .

(٦) في ح : « لترك » .

(٧) « و » ليست في ح .

(٨) في الأصل و ح : « في مواضعها » .

(٩) كذا في ب . وفي الأصل و ا و ح : « يتركها » .

(١٠) في ا و ب و ح : « ونحوها » :

عليه السلام مرة أو مرتين ، ولم يواظب عليه ، فهو من الآداب ، كزيادة
التسبيحات في الركوع والسجود على الثلاثة ، ونحوها ^(١) - على ما يعرف ^(٢)
في مواضعها ^(٣) إن شاء الله تعالى - والله أعلم ^(٤) .

(١) تقدم نفس المعنى عند الكلام على الحد بين السنة والآداب في الوضوء (راجع فيما
تقدم ص ٢٠ — ٢١) .

(٢) في ح : « على ثلاثة على ما يعرف » .

(٣) كذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « في موضعها » .

(٤) « والله أعلم » ليست في ا و ب و ح .

باب

مواقيت الصلوة

الكلام في هذا الباب يقع في خمسة مواضع :

في بيان أصل أوقات ^(١) الصلوات المفروضة ،

وفي بيان الأوقات المستحبة منها ،

وفي بيان أوقات الصلوات ^(٢) الواجبة ،

وفي بيان أوقات السنن المؤقتة ،

وفي بيان الأوقات ^(٣) التي يكره فيها الصلاة .

. . .

أما بيان أصل أوقات ^(٤) الصلوة المفروضة - فنقول :

أول وقت صلاة الفجر حين يطلع الفجر الثاني ، وآخره حين أطلع ^(٥)

الشمس . وإنما قيد ^(٦) بالفجر الثاني ، لأن الفجر فجران :

(١) في ح : « أوقات أصل » .

(٢) في ا و ب و ح : « الصلاة » .

(٣) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « أوقات » .

(٤) كذا في ا و ب . وفي الأصل : « أوقات أصل » وكذا في ح .

(٥) في ح : « وآخره ما لم تطلع » وفي ب : « وآخره حتى تطلع » .

(٦) في ح : « قيدنا » .

الأول و^(١) هو الذى يبدو^(٢) فى ناحية من السماء. كذنب السير حان^(٣) طولاً^(٤)، ثم ينكسر^(٥) : سمي^(٦) فجراً كاذباً لأنه يبدو^(٧) نوره، ثم يخلف ويمقبه الظلام. وهذا الفجر مما لا يحرم به^(٨) الطعام والشراب على الصائمين، ولا يخرج به وقت العشاء، ولا يدخل وقت صلاة^(٩) الفجر .

و < أما > الفجر الثانى فهو^(١٠) الممترض فى الأفق : لا يزال^(١١) يزداد نوره حتى تطلع الشمس : سمي فجراً صادقاً لأنه إذا بدا نوره، ينتشر فى الأفق، ولم يخلف. وهذا الفجر مما^(١٢) يحرم به الطعام والشراب على الصائمين، ويخرج به وقت^(١٣) العشاء. ويدخل وقت صلاة^(١٤) الفجر . وهكذا روى^(١٥) ابن عباس عن النبي عليه السلام أنه قال : « الفجر

(١) الواو من > .

(٢) كذا فى ا و ب . وفى الأصل و > : « بدأ » .

(٣) هو الذنب والاسد (المنجد) .

(٤) « طولاً » ليست فى ب .

(٥) أى يختنى (المنجد) وفى > : « ينكسر » .

(٦) فى > : « فسمى » .

(٧) فى > : « بدأ » .

(٨) فى ا و ب : « فيه » .

(٩) « وقت » ليست فى > . و « صلاة » ليست فى ا و ب .

(١٠) فى ا و ب و > : « هو » .

(١١) زاد هنا فى ا : « يل » .

(١٢) « مما » ليست فى > .

(١٣) زاد هيا فى ا و ب : « صلاة » .

(١٤) فى ا و ب : « ويدخل به صلاة » .

(١٥) زاد هنا فى ب و > : « عن » .

فجران : فجر مستطيل يحل به الطعام^(١)، وتحرم فيه الصلاة . وفجر مستطير يحرم به الطعام^(٢)، وتحل فيه الصلاة .

وأما أول^(٣) وقت الظهر فحين زالت الشمس بلا خلاف .

وأما آخره . فلم يذكر في ظاهر الرواية . وقد اختلفت الروايات^(٤) فيه عن أبي حنيفة^(٥) :

روى^(٦) محمد عنه^(٧) : إذا صار ظل كل^(٨) شيء مثله ، سوى في^(٩) الزوال : يخرج وقت الظهر ، ويدخل وقت العصر — وبه أخذ أبو حنيفة . وروى الحسن بن زياد^(١٠) عنه أنه قال^(١١) : إذا صار ظل كل شيء مثله ، سوى في الزوال : يخرج وقت الظهر ، ويدخل وقت العصر — وبه أخذ أبو يوسف ومحمد وزفر والشافعي .

وروى أسد بن عمرو^(١٢) عنه أنه قال^(١٣) : إذا صار ظل كل شيء مثله ،

(١) في أو ح زاد : « والشراب » .

(٢) « وتحرم فيه الصلاة ... يحرم به الطعام » ليست في ح .

(٣) « أول » ليست في ب .

(٤) « الروايات » ليست في أو ب .

(٥) « عن أبي حنيفة » ليست في ح .

(٦) كذا في أو ب . وفي الأصل و ح : « وروى » .

(٧) في ح : « عن أبي حنيفة » . (٨) « كل » ليست في أ .

(٩) « في » هو الظل بعد الزوال . وإنما سمي كذلك لأنه ظل فاء أي رجع من جانب المغرب

إلى جانب المشرق (راجع في تفصيل ذلك المصباح في : « ظل ») .

(١٠) « بن زياد » ليست في ح .

(١١) « قال » من أو ب .

(١٢) من أصحاب أبي حنيفة وتلاميذه الذين تفقهوا عليه ودونوا الكتب . وقيل إنه أول من كتب

كتب أبي حنيفة . وقد روى عنه أحمد بن حنبل . وولى القضاء . ينفذ أو واسط من الرشيد . ثم اعتزل له . ومات

سنة ١٨٨ هـ . وفي ذلك خلاف . (للكنزى : ٤٤ - ٤٥) .

(١٣) « أنه قال » من أو ب . و « قال » ليست في ح .

سوى فى الزوال ، يخرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير^(١)
ظل كل شىء مثليه - فيكون بين وقت الظهر والعصر وقت مهملاً ، كما بين
الظهر والفجر .

وأما أول وقت العصر فعلى الاختلاف الذى ذكرنا فى آخر وقت
الظهر^(٢) .

ثم لابد من معرفة زوال الشمس ، ومعرفة فى الزوال ، حتى يعرف
وقت الظهر والعصر ؛ فينبغى أن يفرض دائماً مستويًا ، فى أرض مستوية ،
قبل الزوال : فما دام طول ظل^(٣) العمود على^(٤) النقصان ، فالشمس فى
الارتفاع ولم تزل بعد . وإن^(٥) امتنع الظل عن^(٦) النقصان ، ولم يأخذ
فى الزيادة ، فالشمس فى الاستواء ، وهو حال قدام الظهيرة . وإذا أخذ
الظل فى الزيادة ، فالشمس قد زالت ، وهى حال الزوال .

< فأما معرفة فى الزوال > فينبغى أن يخط على رأس موضع

(١) « ظل كل شىء مثله ... حتى يصير » ليست فى ح .

(٢) « وأما أول وقت العصر ... وقت الظهر » وردت فى ا و ب فيما بعد قيل : « وأما
آخر وقت العصر » (مس ١٨٠) .

(٣) « طول » من ب . و « ظل » ليست فى ب .

(٤) فى ا و ب : « فى » . وفى ح : « عن » .

(٥) فى ح : « بأن » .

(٦) فى ا و ب : « من » .

الزيادة ، فيكون من رأس الخط إلى العود^(١) في الزوال . فإذا صار ظل العود مثليه^(٢) من رأس الخط لا من^(٣) العود : خرج وقت الظهر ، ودخل وقت العصر ، عند^(٤) أبي حنيفة . وإذا^(٥) صار ظل^(٦) العود مثله من رأس الخط : خرج وقت الظهر ، ودخل وقت العصر ، عندهم^(٧) .

وأما آخر وقت العصر فحين^(٨) تغرب الشمس ، عندنا .

ولاشافى فيه^(٩) قولان : في قول : إذا صار ظل كل شيء مثليه ، يخرج وقت العصر ، ولا يدخل وقت المغرب حتى تغرب الشمس ، فيكون بينهما وقت مهمل عنده ، على هذا القول .

وفي قول : إذا صار ظل كل شيء مثليه ، يخرج الوقت المستحب ، ويبقى أصل الوقت إلى غروب الشمس^(١٠) .

وأما أول وقت المغرب فحين تغرب الشمس بلا خلاف .

واختلفوا في آخره : قال علماؤنا رحمهم الله : حين^(١١) يغيب الشفق .

(١) في اوب و ح : « إلى رأس العود » .

(٢) في ا : « مثله » وفي الكسانى (١ : ١٢٢ : ٥ من أسفل) . وكذا في الهداية وشروحا

(١٥٣ : ١٥٢) مثل ما في المتن . وراجع ما تقدم في آخر وقت الظهر ص ١٧٨ .

(٣) كلمتا « لا من » غير واضحتين في الأصل وأخذناهما عن اوب . و « لا » ليست في ح .

(٤) في اوب و ح : « في قول » .

(٥) في اوب و ح : « وكذا إذا » .

(٦) « ظل » من اوب و ح .

(٧) في ا : « عندهما » وفي الكسانى (١ : ١٢٢ : ٤ من أسفل) مثل ما في المتن .

وانظر الهامش ٢ ص ١٧٩ .

(٨) في ح : « حين » . وفي اوب : « حتى » .

(٩) « فيه » ليست في ح .

(١٠) « فيكون بينهما وقت مهمل ... إلى غروب الشمس » ليست في ب .

(١١) في اوب : « آخره حين » .

وقال الشافعى : إذا مضى من الوقت مقدار ما يتطهر الا انسان ،
ويؤذن ، ويقيم ، ويصلى المغرب ثلاث ركعات ، يخرج^(١) وقت المغرب -
حتى إذا صلى المغرب ، بعد ذلك ، يكون قضاء ، لا أداء .

وأما أول وقت العشاء فحين^(٢) < يغيب >^(٣) الشفق بلا خلاف .
واختلفوا فى تفسير الشفق :

قال أبو حنيفة : هو البياض .

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى : هو الحمرة^(٤) فمضى غابت الحمرة ،
و^(٥) ارتفع البياض ، وانتشر الظلام فى الأفق^(٦) : يدخل وقت العشاء ،
ويخرج وقت المغرب عندهم .

وإذا غاب البياض^(٧) ، وبدا^(٨) الظلام فى الأفق : يخرج وقت
المغرب ، و^(٩) يدخل وقت العشاء^(١٠) عنده .

وأما^(١١) آخر وقت العشاء ، < فـ > حين يطالع الفجر الصادق عندنا .

(١) فى الأصل : « يخرج من » .

(٢) الفاء من ا .

(٣) هكذا فى الكاسانى (١ : ١٢ : ٢) . وفى الأصل و ا و ب و ح : « غابت » .

(٤) نكون الحمرة بعد البياض (مختصر الطحاوى) .

(٥) « و » ليست فى ح .

(٦) « وانتشر الظلام فى الأفق » ليست فى ا .

(٧) فى الأصل : « البياض والشفق » وهذه الزيادة ليست فى ا و ح .

وليس لها داع لاذ ، عنده ، الشفق هو البياض كما سبق فى المتن قبل سطور .

(٨) فى ا : « واشتد » . وفى ح « وانتشر » .

(٩) « وانتشر الظلام فى الأفق ... يخرج وقت المغرب و » ليست فى ب .

(١٠) « العشاء » ليست فى ا .

(١١) فى ح : « وأما بيان » .

وعند الشافعي^(١) قولان : في قول حين يمضي ثلث الليل . وفي قول حين يمضي النصف .

. . .

وأما بيان الأدوات المستحبة - فنقول :

لا يخلو : إما إن كانت السماء مصحبة ، أو متفيمية .

فإن كانت مصحبة - ففي الفجر : المستحب ، هو آخر الوقت . ويكون الإِسْفار^(٢) بصلاة الفجر أفضل من التغليس ، في السفر والحضر ، والصيف والشتاء ، وفي حق جميع الناس إلا في^(٣) حق الحاج بمزدلفة : فإن التغليس بها^(٤) أفضل في حقهم^(٥) .

وكان^(٦) اختيار الطحاوي : أن يبدأ بالتغليس ، فيطيل القراءة ثم يختم بالإِسْفار .

وفي الظهر : المستحب هو آخر الوقت في الصيف ، وأوله في الشتاء . وفي^(٧) العصر : المستحب هو التأخير^(٨) ، ما دامت الشمس بيضاء نقية ، في الشتاء والصيف^(٩) .

(١) في أ وب : « وللشافعي » .

(٢) في ب : « آخر الوقت ، والإِسْفار » .

(٣) في أ : « وفي » .

(٤) « بها » ليست في ح .

(٥) في أ وب : « في حقه » .

(٦) في أ وب : « فكان » .

(٧) في ب : « والعصر » .

(٨) زاد هنا في ح : « في الشتاء والصيف » .

(٩) زاد في أ : « جميعا » .

وفى المغرب : المستحب^(١) أول الوقت ، ويكون تعجيله أفضل .
وتأخيره إلى وقت اشتباك النجوم مكروه .

وفى العشاء : المستحب هو التأخير إلى ثلث الليل فى الشتاء ،
ويكره^(٢) التأخير إلى نصف الليل . وذكر الكرخى : تأخير^(٣)
العشاء ، ما لم يتجاوز ثلث الليل ، أفضل . وكذا ذكر الطحاوى .
وفى الصيف التمجيل أفضل .

وهذا كله مذهب علمائنا . وقال الشافعى : المستحب هو التمجيل
فى الصلوات^(٤) كلها .

وأما إذا كانت السماء مغيمة - فإن المستحب أن يؤخر الفجر ، والظهر ،
والمغرب ، ويمجل^(٥) العصر والعشاء . فكل^(٦) صلاة فى أول اسمها عين ،
تعجل . وما لم يكن فى أول اسمها عين ، تؤخر^(٧) .

• • •

وأما بيان أوقات الصلوات^(٨) الواجبة ، وما هو سببها^(٩) :

-
- (١) « هو التأخير مادامت الشمس يضاء ... وفى المغرب المستحب » ليست فى ب .
(٢) العبارة فى ب كذا : « وفى الشتاء المستحب هو التأخير إلى ثلث الليل ويكره » .
(٣) فى ا و ب : « وتأخير » .
(٤) فى ب : « فى الصلاة » .
(٥) فى ب كذا : « ويمجل » .
(٦) فى ب : « وكل » .
(٧) فى ا و ب : « وإن لم يكن يؤخر » .
(٨) فى ح و ب : « الصلاة » .
(٩) فى ب : « وما هو من سببها » .

فمنها - وقت الوتر: وهو < على > قول ^(١) أبي حنيفة ^(٢) وقت صلاة ^(٣) العشاء، إلا ^(٤) أنه شرع مرتباً عليها، كوقت قضاء الفائتة ^(٥) : هو ^(٦) وقت أداء الوقتية، لكنه شرع مرتباً عليه ^(٧) - فلا ^(٨) يجوز أدائه قبل صلاة العشاء مع أنه وقته، لفوت ^(٩) شرطه، وهو الترتيب.

وعلى قول أبي يوسف ومحمد والشافعي، وقته بعد أداء صلاة العشاء. وهذا بناء على أن الوتر واجب عنده، وعندهم سنة.

ثم الوقت المستحب للوتر لم يذكر في ظاهر الرواية :

ومشايخنا قالوا : إن طمع أنه يستيقظ في آخر الليل غالباً، فلا فضل أن يؤخر إلى وقت السحر. وإن خشي أن لا يستيقظ، فلا فضل ^(١٠) أن يوتر بعد العشاء، في الوقت المستحب.

وإذا ترك الوتر عن وقته حتى طلع النجر، يجب عليه القضاء، عند أصحابنا.

(١) في ح : « وعند ». وفي اوب : « فند » .

(٢) زاد هنا في اوب و ح : « ما هو » وفي الأصل يبدو أنه زاد هنا : « كما هو » .

(٣) « صلاة » ليست في ح .

(٤) « إلا » ليست في ب .

(٥) في ح : « الفوات » . وفي ب : « صلاة الفائتة » .

(٦) في اوب و ح : « وهو » .

(٧) في ح : « عليها » .

(٨) في اوب : « ولا » .

(٩) في ح : « لفوات » .

(١٠) في ب و ح : « فإن الأفضل » . وفي اكذا : « قال : الأفضل » .

وعلى قول الشافعى : لا يجب ، لأنه سنة .

وأما على قول أنى حنيفة < ف > لا يشكل ، لأنه واجب . وإنما
المشكل على ^(١) قولهما ، فإنه سنة عندهما ، فكان ^(٢) ينبغي أن لا يقضى ،
ولكن هذا هو القياس عندهما - وكذا روى عنهما فى غير رواية ^(٣)
الأصول . وجواب ظاهر الرواية هو الاستحسان ، وترك ^(٤) القياس
بالأثر ، وهو ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « من نام عن وتر
أو ^(٥) نسيه فليصله ^(٦) إذا ذكره » ولم يفصل بين ما ^(٧) إذا تذكر ^(٨) فى
الوقت أو ^(٩) بعده .

ومن هذا النوع - وقت صلاة الجنازة : < وهو > وقت حضور
الجنازة ^(١٠) ، حتى إذا حضرت الجنازة وقت الغروب ^(١١) ، فأداها ^(١٢) فيه ، يجوز ،

(١) « على » ليست فى اوب و ح .

(٢) فى ح : « وكان » .

(٣) « رواية » ليست فى ح .

(٤) فى اوب : « وتركنا » . وفى ح : « وترك » .

(٥) فى ح : « و » .

(٦) فى ح : « فليصله » .

(٧) فى ح : « بينهما » .

(٨) فى اوب و ح أشبه بـ « ترك » وفى الكاسانى (١ : ٢٧٢ : ١٠ من أسفل)

مثل ما فى المتن .

(٩) فى اوب : « أم » .

(١٠) « وقت حضور الجنازة » ليست فى ح .

(١١) فى ح : « المغرب » .

(١٢) فى ح : كذا « فأولها » .

من غير كراهة^(١)، لأنها وجبت في هذا الوقت ناقصة <ة>^(٢)، بمنزلة أداء العصر^(٣) في الوقت^(٤) المكروه .

وكذا وقت وجوب سجدة التلاوة . وقت التلاوة^(٥) ، حتى لو تلا آية السجدة في وقت غير مكروه ، وسجدها^(٦) في وقت مكروه ، لا يجوز ، لأنها وجبت كاملة ، فلا تؤدي^(٧) ناقصة^(٨) .

ولو تلا في وقت مكروه ، وسجدها فيه ، جاز ، من غير كراهة^(٩) .

ومن هذا النوع - وقت صلاة العيدين : و^(١٠) هو من وقت ايضاض^(١١)

الشمس إلى وقت الزوال ، فإن صلاة العيدين^(١٢) واجبة على ما ذكر .

• • •

وأما أوقات السنن الموقفة :

فوقت بعض السنن بعد أداء الفرائض^(١٣) ، ووقت بعضها قبل الفريضة

في وقتها .

(١) في ح : « كراهية » .

(٢) في الأصل و اوب : « ناقصة » . و « ناقصة » ليست في ح و موضعها بياض .

(٣) في ح : « بمنزلة صلاة العصر » .

(٤) « ال » من اوب و ح .

(٥) « وقت التلاوة » ليست في اوب و ح .

(٦) في اوب و ح : « وسجد » .

(٧) كذا في اوب . وفي الأصل و ح : « يتأدى » .

(٨) كذا في اوب . وفي الأصل و ح : « بالناقصة » .

(٩) في ا و ح : « كراهية » .

(١٠) « و » من ا و ح .

(١١) في ح : « بياض » .

(١٢) في ح : « العيد » .

(١٣) في ب : « الفرض » .

فتمت أدى السنن على الوجه الذى شرع ، يكون سنة ، وإلا فيكون^(١) تطوعاً مطلقاً ، على ما نذكر إن شاء الله تعالى .

وأما بيان الأوقات التى يكره فيها الصلاة^(٢) - فنقول :

الأوقات المكروهة اثنا عشر وقتاً : فثلاثة منها يكره الصلاة فيها لمعنى فى الوقت ، والباقى^(٣) لمعنى فى غير الوقت .

أما^(٤) الثلاثة التى يكره الصلاة فيها لمعنى يتصل بالوقت :

فما بعد طلوع الشمس إلى أن ترتفع وتبيض . و^(٥) وقت استواء الشمس حتى تزول . ووقت احمرار الشمس واصفرارها حتى تغرب .

وفى هذه الأوقات الثلاثة ، يكره أداء التطوع المبتدأ الذى لا سبب له ، فى جميع الأزمان ، وفى جميع الأمكنة ، حتى لو شرع فيه فالأفضل أن يقطع^(٦) ، ولكن لو أدى جاز مع الكراهة .

وكذا التطوع^(٧) الذى له سبب ، مثل ركعتى الطواف ، وركعتى تحية المسجد ، ونحوهما .

وكذا ، يكره أداء الفرض فيه ، وهو صلاة العصر عند تغير الشمس .

(١) فى ١ : « يكون » .

(٢) كذا فى ا و ب و ح . وفى الاصل : « الصلوات » . .

(٣) فى ا و ب و ح : « والبواقي » .

(٤) كذا فى ا و ب و ح . وفى الاصل : « وأما » .

(٥) « و » ليست فى ح .

(٦) « المبتدأ الذى لا سبب له . . . فالأفضل أن يقطع » جاءت فى ح بعد ذلك الموضع

فى السطر التالى بين « مثل ركعتى الطواف » وبين « وركعتى تحية المسجد » .

(٧) « التطوع » ليست فى ح .

< و > ^(١) لا يتصور أداء الفرض وقت الاستواء قبل الزوال ^(٢) ،
ووقت الطلوع ، لأنه لا ^(٣) فرض فيها .

ولكن مع هذا : أداء العصر في الوقت المكروه ، جائز ^(٤) ، مع
الكراهة ، بالحديث - فالأداء ^(٥) فيه مع الكراهة أولى ، لأنها تفوت ^(٦)
عن الوقت أصلاً .

وكذا يكره أداء الواجبات في هذه الأوقات ، لكن يجوز مع
الكراهة ، وذلك نحو ^(٧) من قرأ آية السجدة فيها ، أو حضرت الجنابة
فيها ، أو ^(٨) أوجب على نفسه الصلاة فيها : فأدى ^(٩) السجدة والصلاة -
يجوز مع الكراهة .

لكن الأفضل في صلاة الجنابة أن يؤديها و ^(١٠) لا يؤخرها ، لقوله
عليه السلام : « ثلاث لا يؤخرن » ^(١١) : الجنابة إذا حضرت . وفي سجدة
التلاوة ، والصلاة المنذورة : الأفضل أن يقطع ويؤديها في وقت آخر ،

(١) في الأصل واوب و ح : « أما لا يتصور » .

(٢) في اوب و ح : « وقت الزوال »

(٣) « لا » ساقطة في ا .

(٤) من اوب و ح . وفي الأصل : « جاز » .

(٥) في اوب : « والأداء » .

(٦) في ح : « لأنه يفوته » . وفي اوب : « لأنه يفوت » .

(٧) في ح كذا : « الكراهة ونحو » .

(٨) « أو » ليست في ا .

(٩) في ح : « فإن » .

(١٠) « و » ليست في ح .

(١١) في اوب و ح : « لا يؤخرون » .

لأن الوقت في حقها ليس بسبب الوجوب ، ولا بشرط^(١) ، بل الأداء واجب مطلقا^(٢) ، فلا يفوت عن الوقت .

فأما قضاء الفرائض ، والصلاة المنذورة^(٣) الفائتة ، وقضاء الواجبات الفائتة عن أوقاتها ، كسجدة^(٤) التلاوة التي وجبت بالتلاوة في وقت غير مكروه ، أو الوتر الذي^(٥) فات عن الوقت ، فإنه لا يجوز في هذه الأوقات .

وهذا كله مذهب علمائنا .

وقال الشافعي : يجوز ذلك^(٦) كله من غير كراهة ، إلا التطوع المبتدأ الذي لا سبب له ، فإنه مكروه فيها ، إلا بمكة في جميع الأزمان^(٧) ، أو في يوم الجمعة في جميع الأمكنة ، فإنه غير مكروه .

والصحيح مذهبنا لما روى عن عقبة بن عامر الجهني^(٨) أنه قال : ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيها ،

(١) « ليس » ليست في ا و ب و ح . وفي ا : « في حقها سبب للوجوب لا شرط للأداء » . وفي ب : « في حقها سبب للوجوب لا شرط الأداء » وفي ح : « في حقها سبب الوجوب لا يشترط الأداء » .

(٢) « مطلقا » ليست في ح .

(٣) « والصلاة المنذورة » من ا و ب و ح .

(٤) في ا : « وسجدة » .

(٥) في ح : « إذا » وفي ا : « التي » .

(٦) في ح : « كذلك » .

(٧) في ح و ا و ب : « الأوقات » .

(٨) في ا و ب : « لما روى عقبة » . وهو صحابي روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وشهد فتوح الشام . وسكن دمشق . وسكن مصر وولم لماوية بن أبي سفيان سنة ٤٤ هـ . وتوفي بها سنة ٥٨ هـ . (النووي ، التهذيب ، الجزء الأول . القسم الأول ، ص ٣٣٦) .

وأن نقبر فيها موتانا: إذا طلعت الشمس حتى ترتفع^(١)، ونصف النهار^(٢)،
وإذا تضيفت^(٣) الشمس للغروب - من غير فصل بين التطوع المبتدأ
و^(٤)غيره، فهو على العموم.

. . .

وأما الاوقات الاخر التي تكروه الصلاة فيها لمعنى فى غير الوقت :

فمنها - بعد طلوع الفجر إلى أن يصلى الفجر . وبعد صلاة الفجر إلى
أن تطلع الشمس . وبعد صلاة العصر إلى أن تتغير^(٥) الشمس للغروب :
فلا^(٦) خلاف أن أداء التطوع المبتدأ مكروه فيها .

ولا خلاف أن قضاء الفرائض ، والواجبات ، يجوز فيها^(٧) ، من
غير كراهة .

وأما التطوعات التي لها أسباب^(٨) ، مثل ركعتى الطواف ، وركعتى
التحية^(٩) ، وركعتى الفجر بعد ما صلى الفجر ، ولم يؤدّهما العذر أو لغير
عذر ، فيكره أدائها فيها عندنا .

(١) فى - : « ترتفع » .

(٢) فى ا و ب و - : « وإذا انتصف النهار » .

(٣) أى مالت (المنزب) .

(٤) فى - : « أو » .

(٥) فى - : « تقرب » .

(٦) فى ا و ب و - : « ولا » .

(٧) فى ا : « فيها » .

(٨) فى - : « سبب » .

(٩) فى ا و ب : « تحية المسجد » .

وعند الشافعى : لا يكره .

وأجمعوا أنه لا يكره أداء ركعتى الفجر قبل صلاة الفجر .

وكذا أداء الواجبات^(١) ، فى هذه الأوقات ، من سجدة التلاوة ،

وصلاة الجنازة : يجوز من غير كراهة .

والصحيح مذهبنا ، لما روى عن عبد الله بن عباس أنه قال : شهد عندى

رجال مريضون ، وأرضاهم عندى عمر ، أن رسول الله عليه السلام قال :

« لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تشرق الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة^(٢)

المصر حتى تغرب الشمس » ، وليس فى الحديث فصل إلا ما خص

بالإجماع^(٣) .

وأما أداء الواجب ، الذى وجب بصنع العبد ، من النذر ، وقضاء التطوع

الذى أفسده ، ونحو ذلك — فيها^(٤) ، فإنه يكره فى ظاهر الرواية .

وعن أنى يوسف أنه لا يكره ، لأنه واجب بسبب النذر ،

كسجدة التلاوة .

والصحيح جواب ظاهر الرواية ، لأن المنذور عنه^(٥) ليس بواجب ،

(١) « وعند الشافعى لا يكره ... وكذا أداء الواجبات » ليست فى ب .

(٢) « صلاة » ليست فى ا .

(٣) « إلا ما خص بالإجماع » من ا و ب .

(٤) « فيها » من ب و ب . وفى ا : « فيها » .

(٥) فى ب : « عنه » .

و کذا عين < الصلاة > ^(۱)، لا يجب بالشروع ^(۲).

ومنها - ما بعد الغروب : يكره النفل ^(۳) فيه ، وغيره ، لأن فيه تأخير المغرب عن وقته .

ومنها - ما بعد نصف الليل : يكره فيه ^(۴) أداء العشاء لا غير ، كي لا يؤخر العشاء إلى النصف ^(۵) ، لما فيه من تقليل الجماعة .

ومنها - وقت الخطبة يوم الجمعة : يكره فيه الصلاة ^(۶) ، لأنه سبب لترك استماع الخطبة .

ومنها - وقت خروج الإمام للخطبة ^(۷) ، قبل أن يشتغل بها ، وبعد الفراغ منها ^(۸) ، إلى أن يشرع في الصلاة : يكره ^(۹) التطوع فيه ^(۱۰) ، عند أبي حنيفة ، خلافا لها .

ومنها - بعد شروع الإمام في الجماعة : يكره ^(۱۱) للقوم التطوع ^(۱۲) قضاء

(۱) من الكسانى (۷ : ۲۹۷ : ۱) وفى الاصل و ا و ب و ح : « الصوم » .

(۲) فى ح : « التروع » .

(۳) فى ح : « التنفل » .

(۴) « فيه » ليست فى ح . وفى ا و ب : « فيها » .

(۵) فى ا و ب : « نصف الليل » .

(۶) فى ا و ب و ح : « يكره التطوع فيه » .

(۷) فى ا و ب : « إلى الخطبة » .

(۸) « منها » من ح . وفى الاصل و ا و ب : « عنها » .

(۹) فى ح : « ويكره » .

(۱۰) « فيه » ليست فى ا .

(۱۱) فى ح : « فيكره » .

(۱۲) زاد هنا فى ا و ب : « فيها » .

لحق الجماعة^(١)، إلا في صلاة الفجر: فإنه إذا لم يصل ركعتي الفجر، فله أن يصلي^(٢) إذا لم تخف فوت الجماعة أصلاً، بأن كان عنده أنه يدرك ركعة من الفجر بجماعة^(٣)، لا حراز ثواب^(٤) الجماعة مع فضيلة ركعتي الفجر، على ما ذكر إن شاء الله تعالى.

. . .

ومنها - وقت يكره فيه^(٥) التنفل لبعض الناس دون بعض، وهو قبل صلاة العيد^(٦) لمن حضر المصلي يوم العيد: فإنه يكره له^(٧) أن يتطوع^(٨)، قبل صلاة العيد - لما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان ينهى الناس عن التنفل قبل صلاة العيد^(٩) و^(١٠).

(١) في ب كذا: « الحاجة » .

(٢) في ا و ب وح: « يصلها » .

(٣) في ح: « جماعة » .

(٤) في ا و ب وح: « لحراز ثواب » .

(٥) « فيه » ليست في ب و ا .

(٦) في ا و ب: « العيد » .

(٧) « يكره له » ليست في ح .

(٨) زاد هنا في ح: « فيه » .

(٩) « لما روى ... العيد » من ا و ب .

(١٠) زاد في ا و ب: « والله تعالى أعلم » .

باب

الأذان

الكلام في هذا الباب في ستة مواضع :
في بيان الأذان : أنه سنة أو ^(١) واجب ،
وفي بيان كيفية الأذان ،
وفي بيان سنن الأذان ،
وفي بيان المحل الذي شرع ^(٢) فيه الأذان ،
وفي بيان وقت الأذان ،
وفي بيان ما يجب على السامعين عند الأذان .

• • •

أما الأول — < فنقول > :

اختلف ^(٣) المشايخ فيه :

بعضهم قالوا : إنه واجب ، لما روى عن محمد ^(٤) أن أهل بلدة ^(٥)

من بلاد الإسلام ^(٦) إذا تركوا الأذان والاقامة، فإنه يجب القتال معهم-

(١) في إواب : « في بيان أن الأذان سنة أم » . وفي حكذا : « في بيان أذان : سنة أو » .

(٢) في إواب : « يشرع » .

(٣) في ح : « فاختلف » .

(٤) زاد هنا في ح : « أنه قال لو » .

(٥) في ب : « بلد » .

(٦) في ح : « المسلمين » .

وإنما يقاتل على ترك الواجب ، دون السنة .

وعامة مشايخنا قالوا : إنهما سنتان مؤكدتان ، لا روى أبو يوسف
عن أى حنيفة أنه قال فى قوم صلوا الظهر أو^(١) المصير فى المصير^(٢)
بجماعة ، من غير أذان وإقامة : إنهم أخطأوا السنة ، وخالفوا ، وأثموا .
ولكن كلاً من القولين متقاربان ، لأن السنة المؤكدة والواجب سواء .
.

وأما بيان كيفية الأذان - فنقول :

الأذان^(٣) هو الأذان المعروف ، فيما بين الناس ، من غير زيادة ولا نقصان .
وهذا قول^(٤) عامة العلماء .

وقد خالف بعض الناس فى الزيادة عليه ، والنقصان عنه :
قال^(٥) عامة العلماء : يكبر أربع مرات فى ابتداء الأذان . وقال مالك :
يكبر مرتين .

وقال عامة العلماء : يختم الأذان بقوله : « لا إله إلا الله » . وقال مالك :
يختم بقوله^(٦) : « لا إله إلا الله والله أكبر » .

(١) فى ا و ب و ح : « و » .

(٢) فى ب : « فى المصلى » .

(٣) « فنقول : الأذان » ليست فى ب .

(٤) فى ا و ح : « وهو قول » . وفى ب : « وقول » .

(٥) فى ا و ب : « وقال » .

(٦) « يكبر مرتين ... وقال مالك : يختم بقوله » ليست فى ح والذى فيها : « قال
عامة العلماء : يكبر أربع مرات فى ابتداء الأذان وقال مالك : يقول » . أما فى ب
فعبارة « لا إله إلا الله » . وقال مالك يختم بقوله « ليست فيها والذى فيها هو : « وقال عامة
العلماء : يختم الأذان بقوله » .

وقال عامة العلماء : لاترجيع فى الأذان . وقال الشافعى : الترجيع فيه ، سنة .

وتفسير الترجيع عنده أن يبتدىء المؤذن بالشهادتين ، فيقول : « أشهد أن لا إله إلا الله » مرتين ^(١) ، « أشهد ^(٢) أن محمدا رسول الله » مرتين ، و ^(٣) يخفض بهما ^(٤) صوته ، ثم يرجع إليهما ويرفع ^(٥) بهما ^(٦) صوته .

وقال عامة العلماء : الإقامة منى منى ^(٧) ، كالأذان . وقال مالك والشافعى : الإقامة ^(٨) فرادى فرادى .

وقال عامة العلماء : يقال فى الإقامة : « قد قامت الصلاة » مرتين . و ^(٩) قال مالك : يقال مرة واحدة .

وقال عامة العلماء بالتثويب فى أذان الفجر ، بأن يقال فيه : « الصلاة خير من النوم » مرتين بعد قوله : « حى على الفلاح ^(١٠) ! » . وقال الشافعى فى قوله الجديد : إنه لا تثويب ^(١١) فيه .

(١) « مرتين » ليست فى ب . وفى ح زاد هنا : « ثم يقول » .

(٢) فى ا و ح : « وأشهد » .

(٣) « و » ليست فى ب .

(٤) فى ب : « لهما » .

(٥) فى ب و ح : « يرفع » . وفى ا : « فيرفع » .

(٦) ب : « لهما » .

(٧) فى ح زاد هنا : « سواء » .

(٨) « الإقامة » ليست فى ب .

(٩) « ولا من ب و ح » .

(١٠) فى ا و ب : « حى على الصلاة ! حى على الفلاح ! » .

(١١) فى ب : « لا يتوب » .

وأما بيان سنن الأذان - فنقول :

إنها^(١) نوعان : منها ما يرجع إلى نفس الأذان ، ومنها ما يرجع إلى المؤذن .

أما الذى يرجع إلى نفس الأذان : فمنها^(٢) - أن يأتي بالأذان والإقامة جهرا ، ويرفع بهما صوته ، إلا أن الإقامة أخفض .

ومنها - أن يفصل بين كلمتي الأذان بسكتة . ولا يفصل^(٣) بين كلمتي الإقامة ، بل يجعلهما^(٤) كلاما واحدا .

ومنها - أن < يترسل >^(٥) فى الأذان^(٦) ، ويحذر^(٧) فى الإقامة .

ومنها - أن يرتب^(٨) بين كلمات الأذان والإقامة ، كما شرع ، حتى إذا قدم البعض وآخر البعض ، فالأفضل أن يعيد مراعاة للترتيب^(٩) .

ومنها - أن يوالى^(١٠) ويتابع بين كلمات الأذان والإقامة ، كما يوالى فى

(١) « لها » من ا و ب و ح . وفى الأصل : « لهما » .

(٢) « فنها » من ا . وفى الأصل و ح : « وهو » . وفى ب : « منها » .

(٣) زاد هنا فى ا و ب : « فيها » .

(٤) فى ا و ب : « بأن يجعلها » .

(٥) هكذا فى الكسانى (١ : ١٤٩ : ١٣) أى يتمهل ويتوقر (المغرب) . وفى الأصل :

« يرسل » . وفى ا و ب : « يرتل الأذان » .

(٦) « بسكتة ولا يفصل ... يترسل فى الأذان » ليست فى ح . انظر الهامش السابق .

(٧) أى يصرع (المغرب) .

(٨) كذا فى ح . وفى الأصل : « يترتب » . وفى ب : « يرتل فيها » . وفى اكذا :

« فى الإقامة وأن يترتب » .

(٩) فى ح : « الترتيب » .

(١٠) فى ح : « أن والى » .

الوضوء ، حتى لو ترك الموالاة ، فالسنة ^(١) أن يميد الأذان .

ومنها - أن يأتي بهما مستقبل القبلة ، إلا أنه إذا انتهى ^(٢) إلى الصلاة والفلاح ، يحول ^(٣) وجهه ^(٤) ، يمينا وشمالا ، ولا يحول قدميه ، إلا إذا كان في الصومعة : فلا بأس بأن يستدير في ^(٥) الصومعة ، ليخرج ^(٦) رأسه من نواحيها .

وأما الذي يرجع إلى المؤذن ^(٧) : فينبغي أن يكون رجلا ، عاقلا ، بالغاً ^(٨) صالحا ، تقيا ، عالما بالسنة ، وبأوقات الصلوات ، مواظبا على ذلك ، فإن أذن الصبي العاقل صحيح من غير كراهة - كذا ذكر في ظاهر الرواية . ولكن أذان البالغ أفضل .

وأما أذن المرأة : < فـ > يكره بالاجماع ، ولكن يجوز مع الكراهة ، حتى لا ^(٩) يماد - كذا ^(١٠) ذكر في ظاهر الرواية . وروى أبو ^(١١) يوسف عن أبي حنيفة أنه يماد .

(١) زاد في اوب و ح هنا : « فيها » .

(٢) في ا : « أنى » .

(٣) في اوب : « حول » .

(٤) زاد في ح هنا : « فيها » .

(٥) في ح : « من » .

(٦) في ح : « ويخرج » .

(٧) في اوب : « صفات المؤذن » .

(٨) « بالغنا » من اوب و ح .

(٩) « لا » ليست في ا .

(١٠) في اوب : « كما » .

(١١) في ح : « وروى عن أبي » .

وأما أذان النصبي الذي لا يعقل : < في > لا يجوز ، ويعاد .

وكذا أذان السكران الذي لا يعقل ، والمجنون .

هكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة ، لأنه لا يقع به ^(١) إلا علام ، لأن الصالحاء ^(٢) لا يعتمدون على أذانهم .

وفى ظاهر الرواية ، قال : يكره ^(٣) أذان السكران ، والمعنوه الذي لا يعقل ؛ وأحب إلى أن يعاد ، ولم يذكر وجوب الإعادة ^(٤) .

ومن السنة - أن يجعل إصبعيه في أذنيه ، وإن ترك لا يضره - كذا ذكر فى ظاهر الرواية .

و ^(٥) روى الحسن عن أبي حنيفة أن الأحسن أن يجعل إصبعيه فى أذنيه فى الأذان ، والإقامة ، وإن جعل ^(٦) يديه ^(٧) على أذنيه فحسن . وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال ^(٨) : إن جعل ^(٩) إحدى يديه على أذنه فحسن .

ومن السنة - أن يكون المؤذن على وضوء ، وإن ترك الوضوء فى الأذان :

(١) « به » ليست فى ن .

(٢) فى اسقط قبيها : « ... أبى حنيفة أنه لا يقع به الاعلام الصالحاء » .

(٣) فى ح : « ويكره » .

(٤) « الإعادة » ليست فى ا .

(٥) الواو من اوب وح .

(٦) فى ب وح : « يجعل » .

(٧) فى ح : « يده » .

(٨) « قال » ليست فى اوب وح .

(٩) فى ح : « يجعل » ، وفى ا : « إذا جعل » .

لا يكره في ظاهر الرواية ، وفي رواية الحسن : يكره .
وأما أذان الجنب وإقامته : < ف > يكره بالاتفاق ^(١) ، وهل يعاد ؟
ذكر في ظاهر الرواية ^(٢) أنه يجوز ، ولا تجب الإعادة ، ولكن
يستحب ^(٣) .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يعاد ^(٤) .
فالحاصل ^(٥) أنه يستحب إعادة أذان أربعة نفر في ظاهر الرواية :
ذكر أذان الجنب والمرأة في الجامع ^(٦) الصغير ، وذكر أذان السكران ^(٧)
والمعتوه الذي لا يعقل في كتاب الصلاة .
وفي غير رواية الأصول : يعاد أذان هؤلاء الأربعة ^(٨) .

ومن السنة - أن يؤذن ويقيم ، قائماً إذا أذن للجماعة . ولو ترك من غير عذر ، يكره .
وأما إذا أذن لنفسه ، فلا بأس بأن يؤذن قاعداً .
وأما المسافر فلا ^(٩) بأس بأن يؤذن راكباً ، ولا يكره له ترك ^(١٠) القيام .

(١) في ح : « بالاجماع » .

(٢) في ا و ب : « الروايات » .

(٣) في ح : « ولكن يستحب أن يعاد » وفي ب : « وهل يستحب أن يعاد ؟ روى ... »

وفي ا : « وهل يستحب أن يعاد ؟ » - راجع الكسانى (١ : ١٥١ : ١٦) .

(٤) في ح : « أنه قال : يعاد » .

(٥) في ا و ب و ح : « والحاصل » .

(٦) « ال » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « جامع » .

(٧) في ح : « الصبي » .

(٨) « الأربعة » من ح . وفي ب : « الأربع » .

(٩) الفاء من ا و ب و ح .

(١٠) في ب : « إن ترك » .

وينبغي أن يؤذن محتسبا، ولا يأخذ على الأذان أجرا . وإن أخذ، يكره .
وأصله ما روى عن عثمان بن أبي العاص الثقفي ^(١) أنه قال : آخر ما عهد
إلى رسول الله صلى الله عليه أن أصلي بالقوم صلاة أضعفهم ، وأن أتخذ
. مؤذنا لا يأخذ على الأذان أجرا .

...

وأما بيان المحل الذي سُرِع ^(٢) فيه الأذان ، والإقامة - فنقول :
المحل الذي شرعا فيه هو الصاوات ^(٣) ، المكتوبات ، التي ^(٤) تؤدي
بجماعة مستجابة ، أو ^(٥) ما هو شبيه بها .

ولهذا : لا أذان ، في التطوعات ، ولا إقامة ^(٦) ، لأنه لا يستحب
فيها ^(٧) الجماعة .

وكذا في الوتر ، لأنه تطوع عندهما ^(٨) . وعند أبي حنيفة ، وإن
كان واجبا ، ولكنه تبع ^(٩) للعشاء ، فيجمل تبعا في الأذان .

(١) قدمه على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد ثقيف وقد استعماه النبي عليه السلام
على الطائف ، ثم أقره عليها أبو بكر وعمر . وقد توفي في خلافة معاوية (النورى ، التهذيب ،
انقسم الأول ، الجزء الأول ، ص ٣٢١) . وفي ١ : « عثمان بن عمر بن أبي العاص » .

(٢) في ح : « يشترع » .

(٣) في ح : « ثم المحل الذي يشترع فيه الصلاة » .

(٤) « التي » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « الذي » .

(٥) في ا و ب و ح : « و » .

(٦) في ا و ب : « ولهذا سقط الأذان في التطوعات والإقامة » .

(٧) في ح : « فيه » .

(٨) في ح : « عنهما » .

(٩) في ا و ب و ح : « تبعا » .

وكذا : لا أذان ، ولا إقامة ^(١) ، في صلاة العيدين ، ولا في صلاة الكسوف ، والحسوف ، وصلاة الاستسقاء ، لأنها من السنن .

وكذا في صلاة الجنازة ، لأنها ليست بصلاة حقيقة .

وكذا الأذان ^(٢) في حق النسوان والعبيد ، وكذا ^(٣) من لا جماعة عليهم ، لأنها سنة الجماعة المستحبة ، ولا يستحب جماعة النسوان والعبيد .

فأما الجمعة ^(٤) : ففيها أذان ، وإقامة ، لأنها فريضة . لكن الأذان المعتبر ، ما يؤتى به إذا صعد الإمام المنبر والإقامة للمعتبرة ما يؤتى بها إذا فرغ الإمام ^(٥) من الخطبة حتى تجب الإجابة لهذا الأذان ^(٦) والاستماع ، دون الأذان الذي ^(٧) يؤتى به في الصومعة ^(٨) .

وقال بعضهم : الأذان ^(٩) المعتبر هو الأذان الذي يؤتى به على ^(١٠) المنارة .

(١) في ح : « وكذا الأذان والإقامة » .

(٢) في ا و ب : « لا أذان » .

(٣) في ا و ب و ح : « وكل » .

(٤) في ح : « الجماعة » .

(٥) الإمام « من ا و ب » .

(٦) « الأذان » ليست في ب .

(٧) « يؤتى بها إذا فرغ الإمام ... دون الأذان الذي » ليست في ح .

(٨) زاد هنا في ح : « على المنارة » .

(٩) « الأذان » ليست في ح .

(١٠) في ا و ب : « في » .

والصحيح قول العامة^(١) لما روى عن السائب بن يزيد^(٢) أنه قال :
كان الأذان يوم الجمعة على عهد رسول الله عليه السلام وعلى عهد أبي
بكر وعمر رضي الله عنهما عند المنبر أذاناً واحداً ، فلما كان في زمن عثمان
رضي الله عنه كثرت الناس وأحدثوا^(٣) هذا الأذان في الزوراء^(٤) .

فأما إذا صلى الرجل وحده في بيته : < فقد > ذكر في ظاهر
الرواية أنه^(٥) إن صلى بغير أذان وإقامة : يجزئه ويكفيه أذان الناس
 وإقامتهم . ولو أتى بالأذان والإقامة لحسن .

وأما في حق المسافرين^(٦) : فلا فضل أن يؤذنوا ، ويقيعوا ، ويصلوا
بالجماعة^(٧) . فإن صلوا بجماعة^(٨) ، وأقاموا ، وتركوا الأذان ، أجزأهم ،
ولا يكرهه . بخلاف أهل المصر ، فإنهم إذا تركوا الأذان ، وأقاموا^(٩) ،
يكره لهم ذلك ، لوجود سبب الرخصة في حق المسافرين ، دونهم .

(١) في ح : « عامة العلماء » .

(٢) صحابي . ولد سنة ٣ هـ . وتوفي بالمدينة سنة ٩٤ هـ . (أو ٩١ أو ٨٦ أو ٨٨) (النووي ،
التهذيب ، القسم الأول ، الجزء الأول ، ص ٢٠٨) .

(٣) في أ و ب : « وكثر الناس أحدثوا » .

(٤) في المغرب : هي دار عثمان بالمدينة . وفي الكاساني (١ : ١٥٢ : ١١ من أسفل) :
« هي المنارة » . وقيل اسم موضع بالمدينة « . وفي ح كذا : « الرورات » .

(٥) « أنه » من أ و ب و ح .

(٦) في ح : « المسافر » .

(٧) في ب و ح : « الجماعة » . وفي أ : « بجماعة » .

(٨) في ح : « فإن صلاة الجماعة » . وفي ب : « فإن صلوا الجماعة » .

(٩) « وأقاموا » ليست في ب .

وأما المسافر إذا كان وحده : لو ترك الأذان لأبأس به ^(١) . ولو ترك الإقامة يكرهه . بخلاف المقيم ، إذا كان يصلي وحده في بيته ، لو ^(٢) ترك الأذان والإقامة : لأبأس به ، لأن أذان الناس ، وإقامتهم ، يقوم مقام فعل المقيم ، ولم يوجد ذلك في حق ^(٣) المسافر .

وإن ^(٤) صلى في مسجد ، بأذان ، وإقامة — هل ^(٥) يكرهه أن يؤذن ، ويقام فيه ، ثانيا ^(٦) ؟ ينظر ^(٧) :

إن كان مسجدا له أهل معلوم .. فإن صلى فيه غير أهله ^(٨) ، بأذان ، وإقامة ، لا يكرهه لأنه أن يصلوا فيه بجماعة ، مع الأذان ، والإقامة . وإن صلى فيه أهله ، بأذان ، وإقامة ، أو بمض أهله ، فإنه يكرهه لغير أهله ، وللباقين ^(٩) من أهله ، أن يعمدوا الأذان ، والإقامة .

وهذا عندنا .

وقال الشافعي : لا يكره تكرار الأذان ، والإقامة ^(١٠) .

(١) « به » ليست في ب .

(٢) في ح : « ولو » .

(٣) « حق » من ا و ب و ح .

(٤) في ا و ب : « فإن » .

(٥) « هل » ليست في ا .

(٦) « ثانيا » ليست في ب . وفيها في ا و ح : « ويقام فيه » بدلا من : « ويقام فيه » .

(٧) في ا : « وينظر » .

(٨) في ب و ح : « غير أهل » .

(٩) في ح : « مع الباقين » .

(١٠) « وهذا عندنا .. والإقامة » ليست في ب .

وهذه المسألة ، فى الحاصل ^(١) ، بناء على مسألة اخرى : أن ^(٢) تكرار الجماعة ، لصلاة واحدة ، فى مسجد واحد ، هل يكره ؟ ففى كل موضع يكره تكرار الجماعة ، يكره تكرار الاذان ، وفى كل موضع ^(٣) لا يكره تكرار الجماعة ^(٤) ، لا يكره ^(٥) ، لانها من سنة الصلاة بجماعة .
والجواب فيه ما ذكرنا .

وعلى قول الشافعى : لا يكره تكرار الجماعة ، مرة بعد اخرى ، فى المسجد ، كيفما كان .

وروى عن أبى يوسف ومحمد ، أنه إنما يكره إذا كان على سبيل الاجتماع ، والتداعى ، وقام ^(٦) فى المحراب . فأما إذا أقام الصلاة بواحد ، أو باثنين ، فى ناحية فى المسجد : فلا يكره .

وإن كان مسجدا ليس له أهل معروف ^(٧) - بأن كان على شوارع الطرق ^(٨) ، فإنه لا يكره فيه تكرار الجماعة ، بالاجماع .

. . .

(١) فى ح : « والحاصل » .

(٢) فى ح : « وهو أن »

(٣) « يكره تكرار... كل موضع » ليست فى ح وفى ب : « هل يكره أم لا ؟ فى موضع تكرار الجماعة يكره تكرار الاذان وفى كل موضع »

(٤) « تكرار الجماعة » من أ و ب و ح .

(٥) زاد فى ح هنا : « تكرار الاذان » .

(٦) فى ح كذا : « الیداعى والقیام » .

(٧) فى ب : « مدرونون » و « أهل » مفرد والجمع « أهاون » و « بما قبل أهالي » (المصباح) .

(٨) فى ب : « على شوارع أو طريق » وفى ح : « على شرايع » فقط . وفى أ : « على شوارع الطريق » .

وأما^(١) الفوائت < ف > تقام ، بالجماعة ، بأذان ، وإقامة ، عندنا .
وعند الشافعي : في قول يقضى بالإقامة لا غير . وفي قول بغير أذان وإقامة .
وروى ، في غير رواية الأصل^(٢) ، عن محمد ، أنه إذا فاتت صلوات^(٣) :
يقضى الأولى بأذان وإقامة ، والباقي^(٤) بالإقامة دون الأذان .
وحكى عن أبي بكر الرازي^(٥) أنه قال : يجوز أن يكون ما قال محمد قولا لهم جميعا .
والمدكور في الكتاب^(٦) محمول على الصلاة الواحدة ، فيرتفع^(٧) الخلاف
بين أصحابنا .

. . .

وأما بيان^(٨) وقت الأذان ، والإقامة - فنقول :

وقتهما ما هو وقت الصلوات^(٩) المكتوبات ، حتى إذا^(١٠) أذن قبل

(١) في أوب : « وأما بيان » .

(٢) في أوب و ج : « الأصول » .

(٣) كذا في أوب و ح . وفي الأصل : « الصلوات » .

(٤) في أوب : « والواقعي » .

(٥) ولد ببغداد سنة ٣٠٥ هـ . وسكن بغداد . وقد خرج إلى الأهواز ثم عاد إلى

بغداد ثم خرج إلى نيسابور مع الحاكم النيسابوري ثم عاد إلى بغداد سنة ٣٤٤ هـ . أخذ عن

الكرخي وتخرج عليه . وإليه انتهت رئاسة أصحاب أبي حنيفة في وقته . واستقر له التدريس ببغداد .

ومن تفرقه عليه أبو عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني شيخ القنوري . ومن تلاميذه : « أحكام القرآن »

و « شرح مختصر الكرخي » و « شرح مختصر الطحاوي » و « شرح الجامع الكبير لمحمد »

و كتب في أصول الفقه . ومات سنة ٣٧٠ هـ . (وقيل ٣١٥) : (اللكوي . الفوائد : ٢٧ - ٢٨ .

(٦) بقية كلام الرازي أو كلام المؤلف . والمقصود بالكتاب « الأصل » لمحمد ، لما تقدم . وليس

في الجامع الصغير شيء . وهذا . وفي القنوري (١ : ٣٦) : « ويؤذن الرجل للقائمه ويقوم . فإن فاتته

صلوات : أذن الأولى وأقام . وكان بخيرا في الباقي : إن شاء أذن وأقام ، وإن شاء اقتصر على الإقامة » .

(٧) كذا في أوب و ح . وفي الأصل : « فيرفع » .

(٨) « بيان » ليست في ح .

(٩) في ح : « صلاة » .

(١٠) في أوب و ح : « أو » .

أوقاتها^(١) ، لا يجوز - وهذا جواب ظاهر الرواية .

وروى عن أبي يوسف أنه قال : في صلاة الفجر ، إذا أذن في النصف الأخير من الليل ، يجوز - وبه أخذ الشافعي .

والصحيح قوائنا ، لما روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، عن النبي عليه السلام ، أنه قال : « لا يمتنعكم^(٢) أذان بلال من السجود ، فإنه يؤذن بليل ليوقظ نائمكم ، ويرجع قائمكم^(٣) ، ويتسحر^(٤) صائمكم ، فعليكم بأذان ابن أم مكتوم^(٥) . »

• • •

وأما بيانه^(٦) ما يجب على السامعين عند الأذان^(٧) - فنقول :

يجب عليهم الإجابة ، على ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « أربع من الجفاء ، وذكر من جملتها » ومن سمع الأذان والإقامة ولم يجب^(٨) .

(١) في أ و ب : « أوقاتها » .

(٢) في أ و ب و ح : « لا يمتنعكم » .

(٣) « ويرجع قائمكم » ليست في ب .

(٤) كذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « يتسحر » .

(٥) هو مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهاجر إلى المدينة قبل الهجرة . واستخافه النبي ثلاث عشرة مرة في غزواته على المدينة . وشهد فتح القادسية وقتل بها شهيداً وكان معه اللواء يومئذ . وقيل إنه رجع إلى المدينة حيث مات بها . وهو الأنعمى الذي ذكره الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز بقوله : « عبس وتولى أن جاءه الأنعمى » (النووي ، التهذيب . القسم الأول ، الجزء الأول ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦) .

(٦) « بيان » من أ و ب و ح .

(٧) في أ و ب و ح : « عند الأذان والإقامة » .

(٨) أورد الكسائي (١ : ١٥٥ : ١٠ - ١١) الحديث كاملاً على الوجه الآتي : « أربع من الجفاء : من بال قائماً ، ومن مسح حبهته قبل الفراغ من الصلاة . ومن سمع الأذان ولم يجب ، ومن سمع ذكرى ولم يصل على » .

والإجابة أن يقول مثل ما قاله المؤذن ، إلافى قوله « حى على الصلاة !
حى على الفلاح ! » فإنه يقول مكان ذلك : « لاحول ولا قوة إلا بالله العلى
العظيم » لأن إعادة ذلك تشبه المحاكاة والاستهزاء .

وكذا إذا قال المؤذن : « الصلاة خير من النوم » فلا^(١) يقول السامع
مثله ، لأنه يشبه المحاكاة^(٢) ، ولكن يقول : « صدقت ، وبالحق
نطق^(٣) » ، وبررت^(٤) .

وكذا ينبغى أن لا يتكلم فى حال الأذان والإقامة ، ولا يقرأ^(٥)
القرآن ، ولا يشتغل^(٦) بشىء من الأعمال سوى الإجابة .
ولو كان فى قراءة القرآن حين سماع الأذان ، ينبغى أن يقطع القراءة^(٧) ،
ويستمع^(٨) الأذان ، ويجيب - هكذا ذكر فى الفتاوى . والله أعلم .

(١) كذا فى أوب . وفى الأصل و : « ولا » .

(٢) فى : « تشبه للمحاكاة » .

(٣) « وبالحق نطق » مكتوبة على الهامش بعد علامة النقص . وليست فى أوب و : .

(٤) فى : « وقررت » .

(٥) فى الأصل : « ولا يقرأ » .

(٦) فى : « ولا يشتغل » .

(٧) فى : « القرآن » .

(٨) فى : « ويستمع » .

باب

استقبال القبر

لا يخلو : إما إن كان قادراً على الاستقبال ، أو كان عاجزاً .

فإن كان قادراً :

يجب عليه أن يتوجه إلى القبلة :

< فـ > إن كان في حال مشاهدة الكعبة : < فـ > إلى ^(١) عنها .

وإن كان في حالة البعد : يجب التوجه إلى المحراب المنصوب ،

بالأمارات الدالة عليها ^(٢) - هكذا ذكر أبو الحسن ^(٣) ههنا .

وقال بعضهم : الواجب إصابة عين الكعبة ، بالاجتهاد والتحرى ، في

حالة البعد .

والصحيح هو الأول .

و^(٤) لهذا - إن من دخل البلدة وعان المحارب المنصوبة : يجب عليه

أن يصلّي إليها ، ولا يجوز له ^(٥) أن يتحرى ، لأن ^(٦) الجهة صارت قبلة

باجتهادهم المبني على الأمارات الدالة عليها ، من النجوم ، والشمس ،

والقمر ؛ فيكون فوق الاجتهاد بالتحرى .

(١) في الأصل و ب : « وإلى » . وفي ا و ح : « لى » وفي الكاساني (١ : ١١٨ : ٢) : « إلى » .

(٢) « عليها » من ا و ب . وكذا في الكاساني (١ : ١١٨ : ٥) . وفي الأصل و ح : « عليه » .

(٣) الكرخي (الكاساني : ١ : ١١٨ : ٦) .

(٤) في ب : « ولنا » ..

(٥) « له » ليست في ح .

(٦) « لأن » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « لى » .

وكذا إذا دخل مسجداً لا محراب له ، وبحضرته أهل المسجد ،
فتحرى وصلى : لا^(١) يجزئه .

وكذلك إذا كان في المفازة ، والسماء مصحية ، وله^(٢) علم بالاستدلال
بالنجوم على القبلة : لا يجوز له التحرى ، لأن هذا فوق التحرى .

وأما إذا كان عاجزاً :

فأما^(٣) إن كان عاجزاً بعذر من الأعذار مع العلم بالقبلة ، أو كان
عاجزاً ، بسبب الاشتباه^(٤) .

فإن كان عاجزاً بعذر : فله^(٥) أن يصلى إلى أي جهة كان ، ويسقط
عنه الاستقبال ، وذلك نحو أن يخاف على نفسه من العدو في^(٦) صلاة
الخوف ، أو^(٧) كان بحال أو استقبل القبلة يقف^(٨) عليه^(٩) العدو أو^(١٠)
قطاع الطريق أو السبع ، أو كان على خشبة في^(١١) السفينة في البحر
لو وجهها^(١٢) إلى القبلة يفرق^(١٣) غالباً ، ونحو ذلك .

(١) « لا » ليست في ح .

(٢) في ب : « ولو » .

(٣) الفاء من ا .

(٤) في الاصل زاد بين السطرين عبارة : « عن الاستقبال » وليست في ا و ب و ح .

(٥) الفاء من ا و ب .

(٦) في ا و ب و ح : « وفي » .

(٧) في ا و ب : « لأن » . وفي ح : « ولأن » .

(٨) في ح كذا : « يقف ثبت » .

(٩) في ا : « عليها » .

(١٠) في ب و ح : « و » .

(١١) في ا و ب و ح : « من » .

(١٢) في ح : « بوجهها » .

(١٣) في ب : « لفرق » .

وأما إذا كان بسبب الاستنباه : وهو أن يكون في المفازة في ليلة مظلمة ، أو كان لا يعلم بالأمارات الدالة على القبلة ، وليس معه من يسأله ^(١) عن القبلة : فمليه أن يصلي بالتحرى في هذه الحالة . فإذا ^(٢) صلى إلى جهة من الجهات ، فلا يخلو : إما إن صلى إلى جهة بالتحرى ، أو بدون التحرى .

أما إذا صلى بدون التحرى ، فلا يخلو من ثلاثة ^(٣) أوجه :
 إما إن كان لا يخطر بباله شيء ولم يشك في جهة القبلة ^(٤) ،
 أو خطر بباله وشك في جهة الكعبة ^(٥) وصلى من غير التحرى ،
 أو تحرى ووقع تحريه على جهة وصلى إلى الجهة التي لم يقع عليها التحرى .
 — أما إذا لم يخطر بباله شيء ^(٦) . ولم يشك في جهة القبلة ^(٧) ، فصلى إلى جهة من الجهات : فالأصل هو الجواز . فإذا مضى على هذه الحالة ، ولم يخطر بباله شيء ، صارت الجهة ، التي صلى إليها ، قبله له ظاهرا .
 فأما إذا ظهر خطؤه بيقين ، بأن انجلى الظلام وتبين أنه صلى إلى غير

(١) كذا في ا و ب . وفي الأصل : « يسأل عنه » . وفي ح : « سأل عنه » .

(٢) في ح : « فإن » .

(٣) « ثلاثة » ليست في ا و ب .

(٤) في ح : « شيء واحد يشك في وجهة القبلة » .

(٥) في ح : « في وجهة القبلة » .

(٦) « شيء » ليست في ح .

(٧) « في جهة القبلة » ليست في ا و ب و ح .

القبلة ، أو تحرى ووقع تحريه على غير الجهة التى صلى إليها : فإنه يعيد الصلاة إن كان بعد الفراغ ، وإن كان فى الصلاة يستقبل ^(١) .

— وأما إذا شك ، ولم يتحر ، وصلى إلى جهة : فلا أصل هو الفساد . فإن ظهر ^(٢) بيقين ، أو بالتحرى ، أن الجهة التى صلى إليها ليست بقبلة ، تقرر الفساد ^(٣) . وإن ظهر أن الجهة التى صلى إليها قبله : < فـ > إن كان بعد الفراغ من الصلاة ، يحكم بجوازها ، ولا ^(٤) يعيد . وإن ظهر فى ^(٥) وسط الصلاة : فعند أبى يوسف يبنى على صلاته بما قلنا ، و ^(٦) فى ظاهر الرواية يستقبل الصلاة .

— وأما إذا تحرى ووقع تحريه إلى جهة ، ثم صلى إلى جهة ^(٧) أخرى ، وأصاب القبلة : < فـ > لا يجوز عند أبى حنيفة ومحمد .

وعند أبى يوسف : يجوز .

فأما إذا صلى إلى الجهة التى تحرى ، ثم ظهر أنه أخطأ :

< فـ > إن ظهر أنه صلى إلى اليمين أو اليسرة ^(٨) : جاز ، بلا خلاف .

(١) فى ١ : « يستقبل » .

(٢) زاد هنا فى ح : « خطؤه » .

(٣) فى ح : « فهو على الفساد » .

(٤) فى ا و ب : « فلا » .

(٥) « فى » ليست فى ح .

(٦) « و » من ب وكذا فى الكسانى (١ : ١١٩ ١٦) .

(٧) « ثم صلى إلى جهة » ليست فى ح .

(٨) فى ١ : « لى اليمين أو إلى اليسار » .

وإن^(١) ظهر أنه صلى^(٢) مستدبر الكعبة : يجوز عندنا .

وعند الشافعى : لا يجوز .

والصحيح قولنا ، لأن القبلة في حالة الاشتباه هي الجهة التي نحرى^(٣) ،

لقوله تعالى : « فأينما تولوا فثم وجه الله »^(٤) .

(١) في ا : « ولذا » .

(٢) « صلى » ليست في ب .

(٣) زاد هنا في ا و ب و ح : « إليها » .

(٤) البقرة : ١١٥ : « والله المشرق والمغرب ، فأينما تولوا فثم وجه الله ، إن الله واسم عليم » .

باب

افتتاح الصلاة

افتتاح الصلاة يتعلق ^(١) بفروض وسنن ، فلا يصح ^(٢) بدون استجماع
فروضه ^(٣) ، ولا يتم ^(٤) بدون إتيان سننه ^(٥) .
أما فروضه ^(٦) :

< ف > ما ذكرنا من الشرائط الستة ، وهي : الطهارة ، وستر العورة ،
واستقبال القبلة ، والوقت ، والنية ، وتكبيرة ^(٧) الافتتاح ^(٨) .
ولا خلاف في هذه الجملة إلا في تكبيرة الافتتاح :
ف عند أئمة بكر الأصم : يصح الشروع في الصلاة بمجرد النية ، دون
التكبير ^(٩) .

وهو ^(١٠) فاسد ، لقول ^(١١) النبي عليه السلام : « لا يقبل الله صلاة
امرى ، حتى يضع الطهور مواضعه ، ويستقبل القبلة ، ويقول : الله أكبر » .

(١) في ا و ب : « الصلاة تتعلق » وفي ح : « اعلم أن افتتاح الصلاة يتمين » .

(٢) في ا : « فلا يصح » وفي ح : « ولا يصح » .

(٣) في ا و ب : « فروضها » .

(٤) في ا : « ولا يتم » .

(٥) في ا و ب : « سننها » .

(٦) في ا و ب : « أما فروضها » .

(٧) في ا و ب و ح : « وتكبيرة » .

(٨) راجع ص ١٧٢ .

(٩) في ا : « التكبيرة » .

(١٠) في ح : « وهو قول » .

(١١) في ب : « بقول » .

ثم عند أبي حنيفة ومحمد ، يصح الشروع بكل ذكر هو ^(١) ثناء خالص لله تعالى ، مراد ^(٢) به تعظيمه لا غير ، نحو أن يقول : « الله أكبر » ، « الله أعظم » . وكذا كل اسم ذكر مع ^(٣) الصفة ، نحو : « الرحمن أعظم » ، « الرحيم أجل » ^(٤) ، أو يقول : « الحمد لله » ، أو « سبحان الله » ، أو ^(٥) « لا إله إلا الله » - سواء كان يحسن التكبير أو لا يحسن .

وقال أبو يوسف : لا يصير شارعا ، إلا بألفاظ مشتقة من التكبير لا غير ، وهي ثلاثة ألفاظ : « الله أكبر » ، « الله الأكبر » ، « الله الكبير » ^(٦) - إلا إذا كان لا يحسن التكبير .

وقال الشافعي : لا يصح إلا بقوله : « الله أكبر » ، « الله الأكبر » ^(٧) . وقال مالك : لا يصير شارعا ^(٨) إلا بقوله : « الله أكبر » .

فأما إذا قال : « الله » أو « الرحمن » أو ^(٩) « الرحيم » ، ولم يقرن به الصفة - هل يصير شارعا ؟ .
لم يذكروا في ظاهر الرواية .

(١) في ح : « وهو » .

(٢) في ا و ب : « يراد » .

(٣) في ح : « وكذلك كل ذكر سماه مع » .

(٤) في ا و ب : « نحو : الرحمن الأعظم ، والرحيم أجل » . وفي هامش ب : « لعله : أعظم » .

(٥) في ب : « و » .

(٦) في ا : « الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر » .

(٧) في ح : « الله أكبر أو الله الكبير » وفي ا : « الله أكبر ، الله أكبر » .

(٨) « إلا بألفاظ مشتقة ... وقال مالك لا يصير شارعا » ليست في ب .

(٩) « أو » ليست في ب .

ودوى الحسن ، عن أبى حنيفة ، أنه يصير شارعا . وفى الجامع الصغير إشارة^(١) إليه ، فإنه ذكر : إذا قال « لا إله إلا الله » يصير شارعا^(٢) ، والشروع يصح بقوله « الله » لا بالنفى .

وأجمعوا أنه إذا قال : « اللهم اغفرلى » لا يصير شارعا^(٣) ، لأنه لم يخلص تعظيم الله تعالى به ، لأن^(٤) غرضه الدعاء .

واختلف المشايخ فيما^(٥) إذا قال : « اللهم » ولم يذكر شيئا آخر . فأما إذا قال بالفارسية : « خدای بُزُرْكَ تَرُ »^(٦) أو « خدای بُزُرْكَ »^(٧) : < ف > على^(٨) قول أبى حنيفة : يصير شارعا ، كيفما كان . وعلى قولهما : إن كان لا يحسن العربية ، فكذلك ؛ وإن كان يحسن^(٩) . لا يجوز .

ثم إنما يصير شارعا إذا كَبَّرَ ، فى حال^(١٠) القيام ، إذا كان قادرا . فأما إذا كبر قاعدا ، ثم قام : لا يصير شارعا . فأما إذا لم يكن قادرا على القيام : < ف > يجوز .

(١) فى ب و ح : « أشار » .

(٢) قال محمد فى الجامع الصغير (ص ١٠) : « رجل افتتح الصلاة بـ « لا إله إلا الله » أو بنبره من أسماء الله تعالى : أجزاء » .

(٣) « والشروع يصح بقوله .. شارعا » ليست فى ح .

(٤) فى ا و ب : « إذا » . وفى ح : « إذا كان » .

(٥) فى ب : « فيه » . وفى ا : « مشايخنا فيه » .

(٦) أى : « الله أكبر » .

(٧) أى : « الله كبير » .

(٨) فى ب : « فى » .

(٩) زاد هنا فى ح : « العربية » .

(١٠) « حال » ليست فى ا و ب .

ثم النية شرط صفة الشروع ، لأن العبادة لا تصح بدون النية .
وتفسيرها ، إرادة الصلاة لله تعالى ، على الخلوص ، والارادة عمل القلب .
ثم ذكر مانوى بقلبه . باللسان ^(١) - هل هو سنة ؟ .
عند بعضهم ، ليس بسنة .

وقال بعضهم : هو ^(٢) سنة مستحبة ، فإن محمداً ذكر فى كتاب المناسك :
إذا أردت أن تحرم بالحج ، إن شاء الله ، فقل : « اللهم إني أريد الحج ،
فيسره لى ، وتقبله منى » - فهنا يجب أن يقول : « اللهم إني أريد صلاة
كذا ، فيسرها لى ، وتقبلها منى » .

ثم لا يخلو : إما إن كان منفردا ، أو إماما ، أو مقتديا .
فإن كان منفردا . أو إماما : فإن كان يصلى التطوع ، ينوى ^(٣) أصل
الصلاة ، وإن كان يصلى الفرض ، ينبغى أن ينوى فرض الوقت ، أو
ظهِر الوقت ^(٤) ، ولا ^(٥) يكفيه نية مطلق الصلاة . لأن الفرائض من
الصلوات مشروعة فى الوقت ، فلا بد من التعيين .

وكذا ينبغى أن ينوى صلاة الجمعة ، وصلاة العيدين ، وصلاة الجنازة ،
لأن التعيين يحصل بهذا .

وإن كان مقتديا يحتاج إلى ما يحتاج إليه المنفرد ، ويحتاج إلى نية

(١) فى ح : « وباللسان » .

(٢) كذا فى ا و ب و ح . وفى الاصل : « هى » .

(٣) فى ح : « نوى » .

(٤) مثلا - انظر الهداية وشروحا ، طبعة الميمنية ، ١ : ٢٣٣ .

(٥) فى ب : « فلا » .

الاعتداء بالائمام . بأن ينوى فرض الوقت ، والاعتداء بالائمام فيه ، أو^(١) ينوى الشروع فى صلاة الائمام ، أو ينوى الاعتداء بالائمام فى صلاته . ثم الأفضل فى النية أن تكون مقارنة للتكبير . ولكن^(٢) القرآن ليس بشرط عند أصحابنا .

وقال الشافعى : شرط^(٣) .

ولكن إذا نوى قبل الشروع ، ولم يشتغل بعمل آخر : جاز . وإذا نوى بعد التكبير : لا يجوز ، لأن الحرج يندفع بتقدم النية — إلا ما روى عن الكرخى أنه يجوز ، إذا نوى وقت الشاء . ونية الكعبة شرط عند بعض المشايخ . وعند بعضهم ليس بشرط — وهو الأصح .

وأما سنن الافتتاح :

< ف > أن يحذف التكبير ،^(٤) ولا يطول . وأن يرفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح ، مقارنا لها .

والسنة فى رفع اليدين أن ينشر الأصابع ، ويجعل كفيه^(٥) < مستقبلي >^(٦) القبلة . وأراد بالنشر أن لا يرفعهما مضمومتين ، بل

(١) فى أو ح : « أن » .

(٢) « ولكن » ليست فى ح .

(٣) قال الشافعى : « ولا تجزئه النية إلا أن تكون مع التكبير : لا تقدم التكبير ، ولا تكون بعده . فلو قام لل صلاة بنية ، ثم عزبت عليه النية بنسيان أو غيره ، ثم كبر وصلى : لم تجزئه هذه الصلاة » . (الأم ، ١ : ٨٦) .

(٤) أى يوجز ويسرع فيه (المصباح) . وفى ب : « يحذف التكبير حذفاً » .

(٥) الكف الراحة مع الأصابع (المصباح) .

(٦) فى الأصل واو ب و ح : « مستقبل » .

ويرفع يديه حذاء أذنيه .

وقال الشافعى : يرفع ^(٢) حذو منكبيه .

وقال مالك : يرفع ^(٣) حذاء رأسه .

ولم يذكر فى ظاهر الرواية حكم المرأة .

وروى الحسن عن أبى حنيفة أنها ترفع يديها حذاء أذنيها ، كالرجل ،
لأن كفيها ليسا ^(٤) بعورة .

وروى محمد بن مقاتل ، عن أصحابنا ، أنها ترفع يديها حذاء ^(٥) منكبيها .

فإذا فرغ المصلى من التكبير ، يضع يمينه على شماله ، تحت السرة .

وقال مالك : السنة هى إرسال اليدين حالة القيام .

وروى عن ^(٦) محمد ، فى النوادر ، أنه يرسلهما حالة الثناء ، فإذا فرغ من

الثناء يضع يمينه على شماله ^(٧) .

وقال الشافعى : يضمهما على ^(٨) الصدر .

(١) « لا أن يفرج » من اوب و ح . وفى الأصل : « إلا أنه » . والصحيح ما فى المتن :
راجع الكسانى ، ١ : ١٩٩ : ١٩ .

(٢) و (٣) « يرفع » ليست فى اوب .

(٤) فى الأصل و اوب و ح : « ليس » ولكن فى ب : « لأن كفيها ليس »

(٥) فى ب : « حذو » .

(٦) « عن » ليست فى ا .

(٧) « يمينه على شماله » من ح .

(٨) فى ا : « تحت » .

ثم يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك »^(١) ، ولا إله غيرك » ، سواء كان مع الإمام أو وحده .

وروى عن أبي يوسف : ينبغي أن يقول مع المسيح : « إني وحيث وجهي الذي فطر السماوات والأرض . خفيًا ، وما أنا من المشركين »^(٢) . « إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا (من) المسلمين »^(٣) .

ثم يتعوذ بالله^(٤) من الشيطان الرجيم إذا كان إمامًا أو منفردًا ، فهو سنة في حقها ، دون المقتدى^(٥) عند أبي حنيفة ومحمد ، ولا ينبغي^(٦) أن يأتي به .

وعلى قول أبي يوسف ، سنة في حقه^(٧) أيضا .

وحاصل الخلاف أن التعوذ تسع للثناء أو تسع للقراءة : فعلى قولهما تسع

(١) الجدة العظيمة (المصباح) .

(٢) الأئمة : ٧٩ .

(٣) « إن صلاتي ... المسلمين » من أوب وما الآيتان ١٦٢ و ١٦٣ من الأئمة ، غير أنه بدل آخر الآية ١٦٣ فقال : « وأنا من المسلمين » بدلا من « وأنا أول المسلمين » . وفي الأصل : « وما أنا من المشركين (إلى آخر الآية) إلا أنه يقول في آخره : « وأنا من المسلمين » وفي ذلك قصص إذ « وما أنا من المشركين » نهاية الآية ٧٩ من سورة الأئمة أما الآيتان الأخريان فهما كما ذكرنا ١٦٢ و ١٦٣ من سورة الأئمة والآية ١٦٣ هي التي آخرها « وأنا أول المسلمين » . وفي « مثل ما في الأصل إلا أنه وقف فيها عند قوله تعالى : « وجهي للذي » .

(٤) « بالله » ليست في أوب .

(٥) في « : » المقتدين » .

(٦) في ب : « في حقها وفي المقتدى عند أبي حنيفة ومحمد لا ينبغي » .

(٧) في أ : « في حقها » .

للقراءة ، وعلى قوله تبسع للثناء .

ويخرج عليه ثلاث مسائل :

إحداها ^(١) - أن المقتدى لا قراءة عليه ، فلا يأتي بما ^(٢) هو تبسع لها ^(٣) عندهما . والمقتدى يأتي بالثناء ، فيأتي بما هو تبسع له ^(٤) عنده .

والثانية - المسبوق إذا شرع في صلاة الإمام ، وسبىح ، لا يتعوذ . وإذا قام إلى قضاء ما سبق به ، يتعوذ عند ابتداء القراءة عندهما . وعنده يتعوذ عند ^(٥) التسبيح ، لما ذكرنا .

والثالثة - الإمام ، في صلاة العيد ، يأتي بالتعوذ بعد التكبيرات ، عندهما ، لأنه وقت القراءة . وعنده يأتي به قبل التكبيرات ، كالتسبيح .

ثم يخفى « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذا عندنا .

وعند الشافعى : يجهر .

وهذا بناء على أن ^(٦) التسمية عنده من الفاتحة قولاً واحداً ، ومن ^(٧) رأس كل سورة قولين ، فيجهر بها ، بمنزلة الفاتحة والسورة .

وعندنا هي آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ، والافتتاح بها

(١) فى الأصل و ح : « إحداها هذه » . وفى ا و ب : « إحداها » .

(٢) فى ح : « ما » .

(٣) « لها » ليست فى ا . وفى ب : « لها » .

(٤) فى ح : « لها » .

(٥) فى ح : « عقيب » .

(٦) « أن » ليست فى ح .

(٧) فى ب و ح : « وفى » .

تبركها ، وليست من الفاتحة ، ولا من رأس كل سورة ، فلا^(١) يجهر بها ،
والكن يأتي بها الإمام لافتتاح القراءة بها تبركها ، كما يأتي بالتعوذ ، في
الروايات كلها ، في الركعة الأولى .

وهل يأتي بها في أول الفاتحة في الركعات الأخر^(٢) ؟
فمن أبي حنيفة روايتان : في^(٣) رواية الحسن : لا يأتي بها^(٤) . وفي
رواية المعلى : يأتي - وهو قول أبي يوسف ومحمد .
و^(٥) هل يأتي بها عند رأس كل سورة في الصلاة ؟
على قول أبي حنيفة وأبي يوسف . لا يأتي بها .
وقال^(٦) محمد : يأتي بها .

ثم القراءة فوض في الصلاة^(٧) عند عامة العلماء ، خلافا لأبي بكر
الأصم وسفيان بن عيينه ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « لا صلاة
إلا بقراءة^(٨) » وهذا في حق الإمام والمنفرد .
فأما المقتدى فلا^(٩) قراءة عليه عندنا .
وعند الشافعي ، عليه القراءة .. والمسألة معروفة .

(١) في ب و ح : « ولا » .

(٢) في ب : « في الركعة الأخيرة » . وفي ح : « في الركعة الأخيرة » .

(٣) « في » من أ ب و ح .

(٤) « بها » من ح .

(٥) الواو ليست في ح .

(٦) في أ ب : « وعلى قول » .

(٧) في أ ب : « في الصلوات كلها » .

(٨) في ح : « بالقراءة » .

(٩) القاء من أ ب و ح .

ثم عندنا ، القراءة فرض في الركعتين الأولىين ، حتى لو تركها في الأولىين وقرأها^(١) في الآخرين ، يكون قضاء عن الأولىين و^(٢) هو الصحيح من مذهب أصحابنا .

وقدر القراءة^(٣) المفروض عند أبي حنيفة ، آية واحدة .

وعندهما ، آية طويلة أو ثلاث آيات قصيرة .

وقراءة فاتحة والسورة جميعا في الركعتين الأولىين ، ليست^(٤) بفرض عندنا^(٥) .

وعند الشافعي^(٦) فرض .

ولكن قراءتهما جميعا^(٧) في^(٨) الأولىين ، عندنا ، واجبة ، حتى لو تركهما ، أو ترك إحداهما عمدا ، يكون مسئلا ، وإن كان ساهيا ، يلزمه سجود السهو .

وأما في الآخرين ، فالسنة أن يقرأ بفاتحة^(٩) الكتاب لا غير .

ولو سبغ في كل ركعة ثلاث تسبيحات ، أجزأه ، ولا يكون مسئلا .

(١) في الأصل وغيره : « تركهما ... وقرأها » .

(٢) في ١ : « هذا » .

(٣) « القراءة » من > .

(٤) في ١ و ٢ و ٣ : « ليس » .

(٥) « عندنا » ليست في > .

(٦) « وعند الشافعي » من ١ و ٢ و ٣ : « عند الشافعي » . وفي الأصل : « وعنده » .

(٧) « جميعا » من ١ و ٢ و ٣ : « جميعا » .

(٨) زاد هنا في ١ و ٢ و ٣ : « الركعتين » .

(٩) في ١ و ٢ و ٣ : « فاتحة » .

وإن لم يقرأ، و^(١) لم يسبح، وسكت^(٢) أجزأته صلاته، ويكون مسيئاً.
وروى عن أبي يوسف: هو بالخيار في الآخرين: إن شاء قرأ،
وإن شاء سبّح، وإن شاء سكت.

وَيُجْزَأُ بِالْقِرَاءَةِ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ.
وكذا يجزئ في كل صلاة يشترط فيها الجماعة، سواء كانت فرضاً أو
واجبة، كصلاة الجمعة والعيدين.

ثم إن كان إماماً، يجب عليه مراعاة الجهر فيما يجزئ، والخافئة فيما يخافت،
سواء كان في الفرض، أو الواجب، أو التطوع، كما في الترويضات،
والوتر، والعيدين؛ حتى لو ترك ذلك ساهياً، يجب عليه سجود السهو.
وإن كان منفرداً: إن كان < ت >^(٣) صلاة يخافت فيها بالقراءة -
خافت. ولو جهر فيها، عمداً، يكون مسيئاً. وإن كان ساهياً، لا يجب
عليه السهو - بخلاف الإمام.

وإن كانت صلاة يجزئ فيها، فهو بالخيار: إن شاء جهر، وإن شاء
خافت - كذا ذكر ههنا، وفسر في موضع آخر أنه مخير^(٤) بين
خيارات ثلاث:

إن شاء جهر وأسمع غيره^(٥)، وإن شاء جهر وأسمع نفسه^(٦)، وإن شاء

(١) في ١: «أو».

(٢) «أجزأه ولا يكون مسيئاً... وسكت» ليست في ح.

(٣) في أ و ب: ح: «لأن كان في».

(٤) «مخير» من أ و ب.

(٥) في أ عداً حتى صارت: «ولم يسمع غيره» وهو خطأ.

(٦) في ح: «غيره».

أسر القراءة فى نفسه .

واو قرأ القرآن بالفارسية فى الصلاة :

< ف > على قول أبى حنيفة رضى الله عنه : تجوز صلاته ، سواء كان

بحسن العربية أو لا يحسن .

وقال أبو يوسف ومحمد : إن كان بحسن العربية ، لا يجوز . وإن كان

لا يحسن ، يجوز .

وقال الشافعى : لا يجوز فى الحالين جمعا ^(١) .

ثم مقدار القراءة الذى يخرج به عن حد الكراهة هو ^(٢) فاتحة

الكتاب ، وسورة قصيرة قدر ثلاث آيات ، أو ثلاث آيات من أية

سورة كانت .

واختلاف < ت > الروايات ، فى مقدار المستحب ، عن أبى حنيفة :

ذكر فى كتاب الصلاة ^(٣) : ويقرأ فى الفجر بأربعين آية مع فاتحة

الكتاب ، أى سواها . وفى الظهر نحووا من ذلك أو ^{اقصده} ^(٤) . وفى العصر

عشرين آية مع فاتحة الكتاب أى سواها ^(٥) . وفى المغرب يقرأ فى كل

ركعة من الأوليين سورة قصيرة : خمس آيات أو ستا ، مع فاتحة

الكتاب أى سواها ^(٦) . ويقرأ فى العشاء مثل ما يقرأ فى العصر .

(١) « جيبا » من ح .

(٢) كذا فى اوب و ح . وفى الأصل : « فهو » .

(٣) من الاصل لمحمد : الكسانى ، ١ : ٢٠٥ : ٧ .

(٤) « وفى الظهر ... وفى العصر عشرين آية مع فاتحة الكتاب أى سواها » ليست فى ح .

(٥) « وفى المغرب ... أو ستا مع فاتحة الكتاب أو سواها » ليست فى ب .

وروى الحسن ، عن أبي حنيفة ، فى المجرّد ، أنّه يقرأ فى الفجر ما بين
ستين إلى مائة آية . وفى الظهر يقرأ بـ « عبس » أو « إذا الشمس كورت » ،
فى الأولى ، وفى الثانية بـ « لا أقسم » أو ^(١) « والشمس وضحاها » . وفى
المصر يقرأ فى الأولى « والضحى » أو « و ^(٢) المعاديات » وفى الثانية
بـ « ألهاكم » أو « ويل لسكر همزة » . وفى المغرب يقرأ فى الأولين
مثل ما يقرأ فى المصر . وفى الأولين من العشاء مثل ما فى الظهر .
وذكر فى الجامع الصغير : ويقرأ فى الفجر بأربعين أو خمسين أو
ستين سوى الفاتحة . وفى الظهر يقرأ فى الأولين مثل ركعتى الفجر .
والمصر والعشاء سواء . والمغرب دون ذلك ^(٣) .

وروى الكرخى - عن المعلى . عن أبي يوسف عن أبي حنيفة - فى مختصره :
وقدر القراءة فى الفجر المقيم ثلاثون ^(٤) آية إلى ستين سوى الفاتحة ،
فى الأولى ، وفى الثانية ما بين عشرين إلى ثلاثين . وفى الظهر ، فى

(١) « أو » من اوب . وفى حـ : « و » .

(٢) كذا فى اوب . وفى الاصل و حـ : « أو المعاديات » . واسم السورة « المعاديات »
وأولها « والمعاديات » وقد سار المؤلف على ذكر أول السورة ، لا اسمها ، كما هو واضح .

(٣) عبارة الجامع الصغير هى (ص ١٠) : « ويقرأ فى الحضر فى الفجر فى الركعتين بأربعين
أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب . وكذلك فى الظهر . والمصر والعشاء سواء . وفى المغرب دون ذلك » .
وقال المرغيناني فى البداية (طبعة الميمنية ١ : ٢٩١ - ٢٩٢) : « ويقرأ فى الحضر
فى الفجر فى الركعتين بأربعين آية أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب . وفى الظهر مثل ذلك . والمصر
والعشاء سواء : يقرأ فىهما بأوساط المَفْصَل . وفى المغرب دون ذلك : يقرأ فيها بقصار المَفْصَل » .
وقال فى النهاية (١ : ٢٩٢) : « وطوال المَفْصَل من سورة « الحجرات » إلى سورة
« والسماء ذات البروج » . والأوساط منها إلى « لم يكن » . والقصار منها إلى الآخر . وقيل :
طواله من « الحجرات » إلى « عبس » . وأوساطه من « كورت » إلى « والضحى » .
والقصار منه إلى الآخر » . وانظر أيضاً : فتح القدير والكفاية . نفس الصفحة .
(٤) كذا فى ا . وفى الاصل و حـ : « ثلاثين » .

الركعتين جميعا ، سوى الفاتحة . مثل القراءة في الركعة الأولى من الفجر .
وفي العصر والمشاء يقرأ في كل ركعة قدر عشرين آية سوى فاتحة
الكتاب . وفي المغرب بفاتحة الكتاب وسورة من قصار المفصل (١) .

وهذه الرواية أحب (٢) الروايات إلى .

وقال مشايخنا : للإمام أن يعمل بأكثر الروايات قراءة (٣) في مسجد
له قوم زهاد وعباد (٤) ، وبأوسطها في مسجده قوم أوساط ، وبأدناها في
مسجد يكون على شوارع الطرق (٥) . عملا بالروايات كلها .

هذا في حق المقيم فأما المسافر ، فينبغي أن يقرأ مقدار ما يخف عليه
وعلى القوم : بأن يقرأ فاتحة الكتاب ، وسورة قصيرة .

وأما في الوتر فإنه يقرأ الفاتحة وسورة قصيرة ، ولا توقيت فيه (٦) ،
ويقرأ أحيانا (٧) « سبح (٨) اسم ربك الأعلى » و « قل يا أيها الكافرون »
و « قل هو الله أحد » ولا يواظب .

وهذا إذا صلى الوتر بمجاعة ، فإن صلى وحده ، له أن يقرأ كيفما شاء .
وأما في صلاة التطوع فله أن يقرأ ماشاء ، قل أو كثير ، بعد أن خرج

(١) انظر فيما تقدم الهامش ٣ ص ٢٢٦ .

(٢) في ١ و ب : « ولكن هذه الرواية أحب » . وفي ح : « وقال الشيخ الامام : وهذه أحب » .

(٣) زاد هنا في ح : « لأن كان » وفي ب : « و » .

(٤) « وعباد » من ا و ب .

(٥) في ا و ب و ح : « الطريق » .

(٦) أي ليس فيه شيء محدود أو مقدر (المغرب) .

(٧) « أحيانا » ليست في ح .

(٨) في ا و ح : ب « سبح » .

عن حد الكراهة ، لانه لا^(١) يؤدي إلى تنفير القوم . والله أعلم .

• • •

وإذا فرغ من الفاتحة ، فإنه^(٢) يقول « آمين » ، إماما كان أو منفردا أو مقتديا — وهذا قول عامه العلماء .

وقال بعضهم : لا يؤتى^(٣) بالتأمين أصلا .

وقال مالك : يأتي^(٤) به المقتدي ، دون الإمام ، والمنفرد .

ولكن عندنا : يؤتى به على وجه المخافة^(٥) — فهو السنة .

وقال الشافعي : يجهر به^(٦) في صلاة يجهر فيها بالقراءة .

والصحيح قولنا ، لانه من باب الدعاء ، والأصل في الدعاء المخافة ، دون الجهر .

• • •

فإذا فرغ من القراءة ينحط للركوع و^(٧) يكبر مع الانحطاط^(٨) ، ولا يرفع يديه عندنا .

وقال الشافعي : يرفع .

(١) « لا » ليست في أ .

(٢) في أ وب : « فانه أن » . وفي الكسانى (١ : ٢٠٧ : ٣) : « ولذا فرغ من الفاتحة يقول » .

(٣) في أ وب و ح : « لا يأتي » .

(٤) في أ : « لا يأتي » .

(٥) في ب كذا : « المخافة » .

(٦) « به » من ح .

(٧) « ينحط للركوع و » من أ وب .

(٨) زاد هـ في الأصل و أ وب و ح : « فيضع ركبتيه على الأرض ، ثم يديه ، ثم جبهته ،

ثم أنفه ، وقيل أنه ثم جبهته » وهذه العبارة سابقة لأوانها وسترد فيما بعد (س ٢٣١ - ٢٣٢) .
وهي ليست في الكسانى في هذا الموضع (١ : ٢٠٧ : ١٤) .

وكذلك عند رفع الرأس من الركوع^(١) .

والصحيح مذهبنا ، لما روى عن ابن عباس رضى الله عنه ، أنه قال :
إن العشرة الذين بشر^(٢) لهم رسول الله عليه السلام بالجنة ، ما^(٣) كانوا
يرفعون أيديهم ، إلا لافتتاح الصلاة - وخلاف هؤلاء الصحابة قديح .
ثم قدر المفروض في الركوع ، هو أصل الانحناء .
وكذلك في السجود ، هو أصل الوضع^(٤) .

فأما الطمأنينة ، والقرار في الركوع والسجود : < ف > ليس بفرض عند
أبي حنيفة ومحمد .

وقال أبو يوسف والشافعي^(٥) : إن الفرض هو الركوع والسجود ،
مع الطمأنينة بمقدار تسبيحة واحدة - حتى لو ترك : تجوز صلاته عند أبي
حنيفة ومحمد ، وعندهما لا تجوز^(٦) .

واقب المسألة^(٧) أن تعديل الأركان^(٨) ليس بفرض عند أبي حنيفة

(١) في الكسانى (١ : ٢٠٧ : ٢٠ : ٢١ : » وقال الشافعي يرفع يديه عند الركوع ،
وعند رفع الرأس من الركوع « وفي ١ : » وذلك عند ... الخ « وفي ح كذا : » وكذلك عند
زفر رفع الرأس ... الخ « .

(٢) في ا و ب و ح : » شهد « ، وكذا في الكسانى (١ : ٢٠٧ : ٢٨) .

(٣) » ما « ليست في ب .

(٤) في ح : » في السجود أصله الوضع « .

(٥) » والشافعي « ليست في ح .

(٦) » وعندهما لا تجوز « ليست في ب و ح .

(٧) » واقب المسألة « ليست في ح .

(٨) » المراد بتعديل أركان الصلاة تسكين الجوارح في الركوع ، والسجود ، والقومة بينهما ،
والقعدة بين السجدين « المقرب .

ومحمد ، وعندهما فرض .

وعلى هذا : القومة التي بعد الركوع ، والقعدة التي بين السجدين .
والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ^(١) لقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا » ^(٢) - والركوع هو الانحناء ، والسجود هو الوضع ^(٣) :
يقال « سجد البعير » إذا وضع حبرانه ^(٤) على الأرض ، والطمأنينة دوام
عليه - والأمر بالفعل لا يقتضى الدوام ، فلا تجوز الزيادة عليه بخبر الواحد .
وأما سنن الركوع < فهي > ^(٥) أن يبسط ظهره ، ولا يرفع رأسه ،
ولا ينكسه ، حتى تكون رأسه سويا لعجزه ^(٦) ، وأن ^(٧) يضع يديه
على ركبتيه على سبيل الأخذ ، ويفرج بين أصابعه حتى تكون أمكن
للاخذ ^(٨) .

ويقول في ركوعه « سبحان ربى العظيم » ثلاثا ، وذلك أدناه ، وإن
زاد فهو أفضل .

وقل الشافعى : يكفيه تسبيحة واحدة .

هذا إذا كان منفردا .

-
- (١) « وعندهما فرض ... ومحمد » ليست فى ح .
(٢) الجمع : ٧٧ - وبقية الآية : « واعدوا ربكم ، وانماوا الخير ، لعلكم تفلحون » .
(٣) أى وضع الجبهة على الأرض (المغرب) .
(٤) « الجران مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره . فإذا برك البعير ومد عنقه على الأرض
قال : ألقى جراحه بالأرض » التصحيح .
(٥) فى الأصل : « وهو » . وفى اب و ح : « فهو » .
(٦) فى ح كدا : « سوا بالعجز » . وفى ب : « سويا بعجزه » .
(٧) فى ح : « بأن » .
(٨) فى ح : « من الأخذ » .

فأما المقتدى فيسبح إلى أن يرفع الإمام رأسه .
وإن كان إماما ينبغي أن يسبح ثلاثا ، ولا يطول ، حتى لا يؤدي إلى
تنفير القوم عن الجماعة .

فإذا اطمأن راكما : رفع رأسه ، وقال «سمع الله لمن حمده» ولا يرفع
يديه ، ولا يأتي بالتحميد عند أبي حنيفة إن كان إماما .
وعلى قول أبي يوسف ومحمد والشافعي : يجمع بينهما^(١) .
وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة مثل قولهما .
وإن كان مقتديا ، فإنه يأتي بالتحميد ، دون التسبيح - عننا .
وقال الشافعي : يجمع بينهما .
وإن كان منفردا : لم يذكر في ظاهر الرواية قول^(٢) أبي حنيفة ، وإنما
ذكر قولهما : إنه يجمع بينهما .

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة كذلك^(٣) .
وفي رواية النوادر أنه يأتي بالتحميد لا غير .

فإذا اطمأن قائما بنحط للسجود ، ويكبر مع الانحطاط ، ولا يرفع
يديه ، ويضع ركبتيه على الأرض ، ثم يديه ، ثم جبهته ، ثم أنفه . وقيل

(١) في ا و ب و ح : « يجمع بين هذين الذكرين » . وما : « سمع الله لمن حمده » و « ربنا
لك الحمد » .

(٢) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « في قول » .

(٣) في ح : « وكذلك » .

أنفه ثم جبهته^(١) .

ثم السجود فرض على بعض الوجه ، لا غير - عند أصحابنا الثلاثة .
وقال زفر والشافعي : السجود فرض^(٢) على الأعضاء السبعة ، وهي :
الوجه ، واليدان ، والركبتان ، والقدمان .

ثم على قول أبي حنيفة محل السجود في حق الجواز هي^(٣) الجبهة أو
الأنف غير عين ، حتى لو وضع أحدهما في حال الاختيار فإنه يجوز ، غير
أنه لو وضع الجبهة وحدها جاز من غير كراهة . ولو وضع الأنف وحده
جاز^(٤) مع الكراهة .

وقال أبو يوسف ومحمد : الفرض في حال الاختيار هو وضع^(٥) الجبهة ،
حتى لو ترك لا يجوز .

وأجمعوا أنه لو وضع الأنف^(٦) ، في حال العذر ، جاز .

ولا خلاف أن المستحب هو الجمع بينهما في حال الاختيار .

وأما سنن السجود > فمنها أن يسجد^(٧) على الجبهة من غير حائل ،

(١) « إذا اطمأن ... جبهته » من ا و ب . وهي في ح عدا : « وقيل أنه ثم جبهته »
فليست فيها وفي « الأصل » بدلا منها : « إذا اطمأن قائما » ثم كبر ، ولم يرفع يديه ، وخر ساجداً » .
وراجع فيها تقدم الهامش ٨ ص ٢٢٨ .

(٢) « فرض » ليست في ا و ب .

(٣) في ب و ح : « هو » .

(٤) « من غير كراهة ... جاز » من ا و ب و ح .

(٥) « وضع » ليست في ح .

(٦) « لو وضع الأنف » ليست في ح .

(٧) كذا في السكاساني (١ : ٢١٠ : ١٧ - ١٨) . وفي الأصل و ا و ب :

« بأن يسجد » . وفي ح : « قال : فإن سجد » .

من العمامة والقنسوة^(١) .

واكن لو سجد على كسور^(٢) العمامة ووجد صلابة الأرض، جاز^(٣) -

كذا ذكر محمد في الآثار .

وقال الشافعي : لا يجوز .

ومنها - أن يضع يديه^(٤) حذاء أذنيه في السجود ، وأن يوجه أصابع

يديه نحو القبلة ، وأن يعتمد على راحتيه في السجود، ويبدي ضبعية^(٥) ،

وأن يعتدل في سجوده ، ولا يفترش ذراعيه .

وهذا في حق الرجل . فأما^(٦) المرأة فينبغي أن تفترش ذراعيها، وتنخفض

ولا تنتصب كانتصاب الرجل ، وتلزم بطنها بفخذيه، لأن هذا أستر لها .

وأن يقول في سجوده « سبحان ربي الأعلى » ثلاثا وذلك أدناه .

قال : ثم يرفع رأسه . ويكبر حتى يطمئن قاعدا ، ثم يكبر ، وينحط

للسجدة الثانية . لأن السجدة الثانية فرض ، فلا^(٧) بد من رفع الرأس

للانتقال إليها ، ويقول^(٨) ، ويفعل فيها مثل ما^(٩) في الأولى .

(١) زاد هنا في ح : « جاز » .

(٢) كاد الرجل العمامة كورا أدارها على رأسه . وكل دور كسور . والجمع أكوار (المصباح

والغرب) .

(٣) « حاز » ليست في ح .

(٤) « يديه » ليست في أ .

(٥) الضبج المضد (المغرب والمصباح) .

(٦) زاد هنا في ح : « في حق » .

(٧) في أ وب : « ولا » .

(٨) « ويقول » ليست في ح .

(٩) « ما » ليست في أ .

قال^(١) : ثم ينهض على صدور قدميه معتمدا بيديه على ركبتيه ، لا على الأرض ، فلا^(٢) يقعد قعدة خفيفة ، ويرفع يديه من^(٣) الأرض قبل ركبتيه .

وهذا عندنا .

وقال الشافعى : يجلس جلسة خفيفة ، ثم يقوم ويعتمد على الأرض^(٤) ، دون ركبتيه^(٥) .

والصحيح مذهبنا ، لما روى أبو هريرة أن النبي عليه السلام كان ينهض فى الصلاة على صدور قدميه .

. . .

ثم يفعل فى الركعة الثانية مثل ما فعل فى الأولى .

ويقعد على رأس الركعتين . وهذه القعدة واجبة : شرعت للفصل بين الشفيعين^(٦) على ما ذكرناه .

فأما القعدة الأخيرة ففرض^(٧) عند عامة العلماء .

وقال مالك : سنة .

(١) « قال » ليست فى ب و

(٢) فى ا وب و ح : « ولا » .

(٣) فى ح : « يده على » .

(٤) « قبل ركبتيه ... على الأرض » ليست فى ح .

(٥) « وهذا عندنا ... دون ركبتيه » ليست فى ب .

(٦) « شتمت الركعة جماعتها ثنتين » المصباح - فالشفعان هم الركعتان الأولىان

والركعتان الأخيرتان .

(٧) الفاء من ا وب

ثم مقدار فرض القعدة الأخيرة مقدار^(١) التشهد ، لما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص^(٢) عن النبي عليه السلام أنه قال : « إذا رفع الإمام رأسه من السجدة الأخيرة وقعد قدر التشهد ، ثم أحدث ، فقد تمت صلاته » .

والسنة في القعدتين أن يفتش رجله اليسرى ، ويقعد عليها ، وينصب اليمين^(٣) نصبا ، ويوجه أصابع رجله نحو القبلة — وهذا عندنا .

وقال الشافعي في القعدة الأولى كذلك ، وفي الثانية يتورك . وقال مالك : يتورك فيهما .

وتفسير التورك أن يضع يديه^(٤) على الأرض ويخرج رجله إلى جانبه الأيمن .

هذا في حق الرجل .

أما في حق المرأة فذكر^(٥) محمد في كتاب الآثار : « تجمع رجلها^(٦) من جانب ، ولا تنتصب انتصاب الرجل .

وذكر محمد^(٧) بن شجاع في نوادره أنها تجلس متوركة .

ثم التشهد المختار عندنا ما هو المعروف ، وهو تشهد عبد الله بن مسعود .

(١) في ب : « ومقدار »

(٢) في أ وب : « عبد الله بن عمر وابن عباس » . وفي الكسانى (١ : ٢١٢ : ٢١-٢٢) :

« حديث ابن مسعود ، وعبد الله بن عمرو بن العاص » .

(٣) في أ وب و ح : « اليمين » .

(٤) في ح وب : « يديه » وفي أ : « إليمه » .

(٥) الفاء من أ وب و ح .

(٦) في ب : « رجلها » .

(٧) « محمد » من أ وب و ح .

والشافعي أخذ بتشهد عبد الله بن عباس ، وهو أن يقول : « التحيات المباركات ، الصلوات الطيبات ، لله . سلام ^(١) عليك أيها النبي ، ورحمة الله ، وبركاته . سلام ^(٢) علينا ، وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » .

والصحيح مذهبنا ، فإنه روى عن أنى بكر رضى الله عنه أنه علم الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه هذا ^(٣) التشهد ^(٤) ؛ وكان ذلك ^(٥) بحضور من الصحابة ، من غير تكبير ، فيكون إجماعا .

ثم التشهد في القعدة الأولى سنة عند عامة مشايخنا ، واجب عند بعضهم . أما في القعدة ^(٦) الأخيرة فواجب ، وليس بفرض . وعلى قول الشافعي فرض .

. . .

ثم : هل يزداد على التشهد من الصلوات ^(٧) والدعوات ؟ فنقول : في التشهد الأول لا يزداد عليه شيء عند عامة العلماء .

وقال مالك والشافعي : يزداد عليه الصلوات ^(٨) لا غير .

وأما في التشهد الأخير < ف > يزداد عليه الصلاة ^(٩) على النبي عليه السلام ،

(١) و (٢) في ح : « السلام » .

(٣) « هذا » ليست في أ و ب .

(٤) زاد هنا في ح : « المعروف » .

(٥) « ذلك » ليست في أ و ب .

(٦) « القعدة » من أ و ب و ح .

(٧) في ح : « التشهد الصلاة » . وفي أ و ب : « في الصلوات » .

(٨) في ح : « الصلاة » .

(٩) في أ و ب : « الصلوات » .

ثم الدعوات - كذا ذكر الطحاوى فى مختصره^(١) ، ولم يذكر فى الاصل .

ثم الصلوات^(٢) سنة مستحبة عندنا فى الصلاة^(٣) .

وقال الشافعى : فرض ، حتى تفسد الصلاة بتركها .

وأما فى غير حالة الصلاة فكان^(٤) أبو الحسن الكرخى يقول : إن الصلاة على النبي عليه السلام فرض على كل مسلم^(٥) ، بالغ ، عاقل ، فى العمر مرة واحدة .

وقال الطحاوى : تجب عند سماع اسمه فى كل مرة - وهو الصحيح .

والصلوات^(٦) التى يؤتى بها فى الصلاة^(٧) ، ما تعارفه الناس عقيب التشهد ، لكثرة الأحاديث فيه .

وإذا جلس للتشهد^(٨) ، ينبغى أن يضع يده اليمنى على فخذه الايمن ، ويده اليسرى على فخذه الايسر - كذا روى عن محمد فى نوادره^(٩) .

(١) قال الطحاوى فى مختصره (ص ٢٧) : « فإذا جلس فى الزاوية وتشهد ، صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودعا لنفسه ، ولوالديه إن كانا مؤمنين ، والمؤمنين سواهما ؛ ويكون دعاؤه بما فى القرآن وبما يشبه الدعاء ، لا بما يشبه الحديث . وكذلك يفعل فى كل تشهد يتأوه السلام من الصلاة » .

(٢) فى ١ : « ثم الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم » . وفى ٢ : « ثم الصلاة » .

(٣) فى ١ و ٢ : « الصلوات » .

(٤) الفاء من ١ .

(٥) « مسلم » ليست فى ١ و ٢ و ٣ .

(٦) فى ٣ : « والصلاة » .

(٧) زاد هنا فى ١ و ٢ : « على » .

(٨) فى ٣ : « فى التشهد » .

(٩) فى ١ و ٢ و ٣ : « فى النوادر » .

فإذا أراد أن يسلم بعد الفراغ من الصلوات والدعوات ، يسلم عن يمينه فيقول ^(١) : « السلام ^(٢) عليكم ورحمة الله » حتى يرى بياض خده الأيمن ، ثم عن ^(٣) يساره كذلك .

و ^(٤) التسليمتان سنة عند عامة العلماء .

وقال بعضهم : يسلم ^(٥) تسليمة واحدة ^(٦) تلقاء وجهه — وهو قول مالك ، وقيل إنه قول الشافعي ^(٧) أيضاً ^(٨) .

وقال بعضهم : يسلم تسليمة واحدة عن يمينه لا غير .

ولكن إذا سلم إحدهما ^(٩) ، يخرج عن صلاته عند عامة العلماء .

وقال بعضهم لا يخرج مالم يوجد التسليمتان ^(١٠) .

وإصابة لفظة السلام ^(١١) ليست بفرض عندنا ^(١٢) .

وقال مالك والشافعي : فرض .

(١) « فيقول » من أ و ب .

(٢) في ح : « والسلام » .

(٣) « عن » ليست في ب .

(٤) (الو أو من ب . وفي الأصل : « فالتسليمتان » . وفي أ و ح : « والتسليمتان » .

(٥) في أ : « يمين » .

(٦) « واحدة » ليست في ح .

(٧) في أ : « للشافعي » .

(٨) « وقال بعضهم ... أيضاً » من ب . وهي في أ و ح ملاحظة الهامشين السابقين .

(٩) في أ و ب : « أحدهما » . وفي ح : « إحداهما » .

(١٠) في ح : « التسليمتان » .

(١١) كذا في أ و ب . وفي الأصل : « للسلام » و « السلام » ليست في ح . وفي أ و ب و ح :

« انظ » لا « لفظة » .

(١٢) « عندنا » ليست في أ و ب .

واختلف مشايخنا ، فقال ^(١) بعضهم : إنها ^(٢) سنة . وقال بعضهم : هي واجبة .

ثم ينوى فى التسليمة الأولى من كان عن يمينه من الحفظة ، والرجال والنساء كيف شاء ^(٣) بلا ترتيب ^(٤) - < و > ^(٥) هو الصحيح . وفى التسليمة ^(٦) الثانية : من كان عن يساره من الحفظة والرجال والنساء ^(٨) . لكن قال بعضهم : ينوى من كان معه فى الصلاة من الرجال والنساء لا غير .

وقال بعضهم : ينوى جميع المؤمنين والمؤمنات - كذا أشار الحاكم الجليل فى مختصره ^(٩) .

هذا فى حق الامام . فأما المنفرد : فعلى قول الأولين ^(١٠) ، ينوى الحفظة لا غير ، وعلى قول الباقيين ^(١١) ، ينوى الحفظة وجميع البشر من أهل الأيمان .

(١) الفاء من ا و ب .

(٢) فى ح : « إنها » .

(٣) « كيف شاء » من ا و ب . وفى ح : « كيف شاء » .

(٤) فى ا و ب و ح : « من غير ترتيب » .

(٥) فى ا و ح : « هذا هو » .

(٦) « التسليمة » من ا و ب و ح .

(٧) فى ح : « على »

(٨) « من الحفظة والرجال والنساء » من ا و ب و ح . وفى الأصل : « كذلك » .

(٩) فى السكاسانى (١ : ٢١٤ : ٥ من أسفل) : « وكان الحاكم الشهيد يقول : ينوى جميع

رجال العالم ونسائهم من المؤمنين والمؤمنات » .

(١٠) فى ا و ب و ح : « القول الأول » .

(١١) فى ا و ب : « وعلى القول الثانى » . وفى ح : « وعلى قول الثانى » .

وأما المقتدى فإنه ينوى ما ينوى الإمام، وينوى الإمام^(١) أيضا، وإن كان عن يمين الإمام في^(٢) يساره، وإن كان عن يساره ففى^(٣) يمينه . وإن كان بمحذائه : لم يذكر فى الكتاب : وروى عن أبى يوسف ، أنه ينوى عن يمينه . وروى الحسن عن أبى حنيفة أنه^(٤) ينويه فى الجانبين . ثم المقتدى يسلم تسليمتين^(٥) : أحدهما للخروج^(٦) عن الصلاة ، والثانية للتسوية^(٧) بين القوم فى التحية ، بمنزلة الإمام والمنفرد . وقال مالك : يسلم تسليمة ثالثة أيضا ، وينوى^(٨) بها رد السلام على الإمام .

وهو^(٩) فاسد ، لأن تسليمهم رد السلام^(١٠) عليه^(١١) و^(١٢) .

(١) « وينوى الإمام » ليست فى ب .

(٢) فى أ : « فمن » .

(٣) « ففى » من ب . وفى الأصل : « وفمن » . وفى أ و ح : « فمن » .

(٤) « أنه » من ح . وفى أ و ب : « عن أبى حنيفة : ينوى » .

(٥) فى ح : « بتسليمتين » .

(٦) فى ب : « الخروج » .

(٧) فى ب : « التسوية » .

(٨) فى أ و ب و ح : « ينوى » .

(٩) فى ح : « وهذا » .

(١٠) فى أ : « لا سلام » .

(١١) فى ح : « عليهم » .

(١٢) زاد فى أ و ب : « والله تعالى أعلم » .

باب

ما يستحب في الصلاة ، وما يبكره فيها

قال :

ينبغي للرجل إذا دخل في صلاته أن يخشع فيها .
ويكون منتهى بصره إلى موضع سجوده في قيامه ، وإلى أطراف
أصابع رجليه في ركوعه ، وإلى أرنبة أنفه في سجوده ، وإلى حجره في
قعوده ، ولا يرفع رأسه إلى السماء ، ولا يطأطئه .

ولا يشتغل ^(١) بشيء غير صلاته ، من عبث بثيابه أو جسده أو لحيته -
قال الله تعالى : « قد أفلح المؤمنون . الذين هم في صلاتهم خاشعون ^(٢) » .
وروى أن النبي عليه السلام رأى رجلاً يعث بلحيته في الصلاة ، فقال :
« أما هذا لو خشع قلبه ، لحشمت جوارحه » .

ولا يفرق أصابعه ، ولا يشيكها . ولا يجعل يديه على خاصرته .
ولا يقب الحصى . ولا بأس أن يسويه مرة واحدة ، إذا لم يمكنه
إتمام السجود - وتركه أفضل .

ولا يلتفت يمنة ويسرة . ولا يمطى . ولا يتشاءب ^(٣) . فإن غلبه شيء من

(١) في أو ب و ح : « يتشاغل » .

(٢) المؤمنون : ١-٢ . والآية الثانية : « الذين هم في صلاتهم خاشعون » من أو ب و ح .

(٣) في الأصل و أو ب و ح : « ولا يتناوب » . وفي المغرب أن الهمزة بعد الالف

هو الصواب والواو غلط .

ذلك ، كظم ما استطاع ؛ فإن لم يستطع ، فليضع يده ^(١) على فيه .
ولا يَقْمَى ^(٢) ، ولا يترج ، ولا يفترش ذراعيه ، إلا من عذر ، على ما
 روى عن أبي ذر ^(٣) رضى الله عنه أنه قال : « نهاني خليلي ^(٤) عليه السلام
 عن ثلاث : أن أنقر نقر الديك ، وأن أقمى إقعاء الكلب ، وأن
 أقترش أفتراش الثعلب » . واختلفوا في تفسير الإقعاء : قال الكرخي :
 هو أن يقعد على عقبيه ^(٥) ، ناصبا رجله . واضعا يده ^(٦) على الأرض . وقال
 الطحاوى : الإقعاء أن يضع إلية ^(٧) على الأرض ، واضعا يديه ^(٨)
 عليها ^(٩) ، وينصب فخذه ، ويجمع ركبته ^(١٠) إلى صدره . وهذا ^(١١) أشبه
 بإقعاء الكلب .

وينبغي المصلى أن يدرأ المار ، ويدفعه ، حتى لا يمر بين يديه ؛ إلا أنه

(١) في ح : « يديه » .

(٢) سيأتي تفسير ذلك بعد سطور .

(٣) صحابي . وكان من السابقين إلى الإسلام . وقد صحب النبي عليه السلام في المدينة حتى
 توفي رسول الله . وروى عنه صلى الله عليه وسلم . وتوفي سنة ٥٣٢ هـ . وكان زاهداً . ومذهبه أنه
 يحرم على الإنسان ادخار ما زاد على حاجته (النوى ، التهذيب ، القسم الأول ، الجزء الثاني ،
 ص ٢٢٩) .

(٤) في ح كذا : « نهانا خليلي » .

(٥) في ح : « عقبه » .

(٦) في ا و ب : « يديه » .

(٧) في ح : « إلية » . وفي ا : « إليه » .

(٨) في ح : « يده » .

(٩) في ب : « عليها » .

(١٠) في ب : « ركبته » .

(١١) في ح : « وهو » .

لا يدرأ بعمل كثير^(١) ، ولا يعالج معالجة شديدة، حتى لا تفسد صلاته .
ويكره المار أيضاً أن يمر بين يدي المصلي ، إلا إذا كان بينهما حائل ^{عائلاً}
من الاسطوانة ونحوها ، فلا بأس بالمرور ؛ وكذا إذا كان^(٢) بين يديه
مقدار مؤخرة الرجل .

وينبغي أن ينصب بين يديه عوداً ، أو^(٣) يضع شيئاً مثل ذراع أو
أكثر^(٤) ، حتى لا يحتاج إلى الدرع والدفع — فإنه روى عن النبي عليه السلام
أنه صلى في الجبائنة^(٥) ونصب بين يديه عَنزَةً^(٦) .

ويكره أن يغمص ^{عنه} عينه^(٧) في الصلاة ؛ وأن يبرق^(٨) على حيطان
المسجد ، ولا بين يديه على الحصى^(٩) ، ولكن يأخذ^(١٠) ثوبه ، وإن فعل
فعلیه أن يدفعه^(١١) ، ولو دفننه في المسجد تحت الحصير^(١٢) يرخص له
ذلك^(١٣) ، ولكن الأفضل أن لا يفعل . وكذا المخاط على هذا .

(١) في ب : « كبير » .

(٢) « بينهما حائل ... إذا كان » من اوب . والناقص في ح : « بين يدي المصلي ... إذا كان » .

(٣) في ح : « و » .

(٤) في ب : « أكبر » .

(٥) في المنجد : الجبائنة ما استوى من الأرض في ارتفاع ولا شجر فيه . المقبرة . الصحراء .

(٦) العَنزَةُ شبيهة المكازة ، وهي عصا ذات رُج أى حديدة في أسفلها (المغرب والمصباح) .

(٧) في ا و ب و ح : « عينه » .

(٨) أى ييضق (المصباح) .

(٩) في ح : « الحصير » . وفي ا : « الحصر » .

(١٠) في ا : « يأخذه » .

(١١) في ا و ب و ح : « يدفعه » . وزاد هنا في ب : « على الحصير » .

(١٢) في ب : « الحصى » .

(١٣) « ذلك » ليست في ح . وفي ب : « رخص له في ذلك » .

وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « إن المسجد لينزوى من النخامة ، كما تنزوى الجلدة في النار ^(١) » .

وكره أبو حنيفة ^(٢) رضي الله عنه عد الآي في الصلاة ، وعد التسبيح ^(٣) .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا بأس بذلك في الفريضة والتطوع .

و ^(٤) في ظاهر الرواية لا فرق بينهما أيضا عند أبي حنيفة .

وفي رواية : كره في الفرض ، ورخص في التطوع ^(٥) .

ويكره أن يكون الإمام على الدكان ^(٦) والقوم أسفل منه ، أو هم

على الدكان والإمام أسفل منهم ، إلا من عذر في ظاهر الروايات ،

لا فصل بين الإمام والقوم في هذا ، ولا بين دكان ودكان .

وروى الطحاوي عن أصحابنا أنه لا يكره أن يكون المأموم في مكان

أرفع من مكان الإمام ، ولا ينبغي للإمام أن يكون أرفع من المأموم بما

يجاوز القامة ^(٧) ، ولا بأس بأن يكون أرفع منهم ^(٨) بما دونها .

(١) في حكذا : « في المسجد ... كينرى الجلدة من النار » .

(٢) في ١ : « أبو حنيفة ومحمد » وفي الكاساني مثل ما في المتن (٢٢ : ٢١٦ : ١) وانظر

ما يلي .

(٣) في الكاساني (٢٣ : ٢١٦ : ١) : « وذكر في الجامع الصغير قول محمد مع أبي حنيفة » .

وعبارة الجامع الصغير (ص ١١) : « محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنهم قال ... ويكره

عد الآي والتسبيح ، فيها » . وفي أ و ب : « عد الآي والتسبيح في الصلاة » .

(٤) « و » ليست في ح .

(٥) في أ و ب : « في النفل » .

(٦) هو الدكة أو المسطبة وهو المكان المرتفع يجلس عليه .

(٧) في حكذا : « يجاوز القوم قامة » .

(٨) « من مكان الإمام ... أرفع منهم » ليست في ب والذي فيها : « لا يكره أن يكون

المأموم في مكان أرفع منه » . وما في المتن هو الصحيح - راجع : الطحاوي ، المختصر ، ص ٣٣ .

هذا^(١) إذا كان الإمام وحده .

فأما إذا كان معه على الدكان بعض القوم فاصطفوا خلفه : لم يذكر في ظاهر الرواية . واختلف المشايخ فيه^(٢) : كره بعضهم ، ولم يكره بعضهم . وهذا في غير حالة العذر .

فأما عند العذر : فلا بأس به ، كما إذا ازدحم القوم في يوم^(٣) الجمعة والأعياد ، وغير ذلك من الأعذار .

ويكره أن يغطي فاه في الصلاة ، إلا إذا كان <ت> التغطية لدفع الثأوب ، فلا بأس به ، لما مر .

ويكره أن يكف^(٤) ثوبه ، لما فيه من ترك سنة وضع^(٥) اليد ، وسنة اليد أن يضع يمينه على شماله^(٦) .

ويكره أن يصلي عاقصا شعره . والعقص أن يشد الشعر ضفيرة حول رأسه كما يفعله النساء ، أو يجمع شعره في عقده في مؤخرة رأسه .

ويكره أن يصلي مستجرا ، واختلف المشايخ في تفسيره — قيل : هو أن يلبس حوالى رأسه بالنديل ويترك وسطه مكشوبا ، لأنه أشبه

(١) في ١ : « هذا كله » .

(٢) « فيه » من .

(٣) « يوم » من .

(٤) كف الحياط الثوب خاط حاشيته ، وهي الحياطة الثانية بعد الشل (المختار) . ونوب مكف :

كف جيبه وأطراف كفيه بشيء من الديباج (المغرب) .

(٥) « وضع » من ا و ب .

(٦) « وسنة اليد أن يضع يمينه على شماله » من . وقد تقدم ذلك في ص ٢١٩ .

بأهل الكتاب . وقيل : هو العقص الذى ذكرنا . وقيل هو أن يحمل منديل على رأسه ووجهه ، كـمـجـر^(١) النساء ، إما لأجل الحر^(٢) والبرد أو للكبير^(٣) .

ويكره المأموم أن يسبق الإمام بالركوع والسجود . ثم ينظر : إن شاركه الإمام فى ذلك الركن الذى سبقه : جاز - عندنا ، خلافا لـزفر ، لأن المشاركة فى الركن قد وجدت ، وإن قلت . وإن لم يشاركه حتى رفع^(٤) رأسه من الركوع والسجود : لا يجوز ، حتى لو لم يعد ذلك الركن حتى^(٥) فرغ من الصلاة وسلم ، تفسد صلاته ، لأنه لم يوجد فيه المشاركة ولا المتابعة ، والاقتداء عبارة عن هذا ، فلا يعتبر .

وكذا يكره أن يرفع رأسه قبل الإمام فى الركوع والسجود . وأصله قوله عليه السلام : « إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه^(٦) » .

ويكره أن يقرأ^(٧) فى غير حالة القيام ، لأن^(٨) الركوع والسجود محل الثناء والتسبيح ، دون القراءة^(٩) .

. . .

(١) فى ا و ب : « كمجبر » . وإليه جبر ثوب كالمصابة تنفخ المرأة على استدارة رأسها (المنرب) .

(٢) فى ا و ب : « أو » .

(٣) فى ا و ب : « للتكبير » . وفى ح : « التكبير » . وفى الكسانى (١ : ٢١٦ : ١٣) : « للتكبير » .

(٤) كذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « رافع » .

(٥) فى ح : « حين » .

(٦) فى ب : « فلا يختلف عليه » . وفى ح : « ولا يختلفوا على أئمتكم » .

(٧) فى ح : « يقرأ » .

(٨) فى ا و ب : « فإن » .

(٩) « فى غير حالة القيام ... دون القراءة » ليست فى ح .

ويستحب للرجل إذا دخل المسجد والإمام راكع، أن يأتي إلى الصف، وعليه السكينة والوقار. ولا^(١) يكبر ولا يركع حتى يصل إلى الصف، لأنه إن ركع، يصير مصليا خلف الصفوف وحده، وهو^(٢) مكروه. وإن مشى حتى انصل بالصف^(٣)، يكره، لأن المشي ينافي الصلاة، حتى قال مشايخنا: إن مشى خطوة خطوة، لا تفسد صلاته، وإن^(٤) مشى خطوتين أو أكثر تفسد صلاته.

ثم الصلاة خلف الصفوف منفردا إنما يكره إذا وجد فرجة في الصف. فأما إذا لم يجد، لا يكره، لأن حال العذر مستثناة: ألا ترى أن المرأة يجب عليها أن تصلي منفردة خلف الصفوف، لأن محاذاتها للرجال مفسدة لصلاتهم. ويكره النفخ في الصلاة إذا لم يكن مسموعا، لأنه ليس من أعمال الصلاة، ولكن لا تفسد صلاته^(٥). لأنه ليس بكلام معهود، ولا بفعل كثير^(٦).

فأما إذا كان مسموعا < فقد > قال أبو حنيفة ومحمد: تفسد صلاته،

(١) في ا و ب: « فلا ».

(٢) في ح: « وهذا ».

(٣) في ا و ب: « حتى يصل إلى الصف ».

(٤) « إن مشى خطوة... وإن » من ا و ب. وفي ح: « إن مشى خطوة فخطوة ».

وفي الكاساني (٢١٨: ١٨-١٩): « إن مشى خطوة خطوة لا تفسد صلاته، وإن مشى خطوتين خطوتين تفسد. وعند بعضهم: لا تفسد، كيفما كان، لأن المسجد في حكم مكان واحد، لكن لا أقل من الكراهة ».

(٥) كذا في ا و ب و ح. وفي الأصل: « صلاتهم ».

(٦) في ا: « ولا يفعل كثيرا ». وفي ح: « ولا يفعل كثير ». وفي ب: « ولا يفعل كثيرا ».

أراد به التأنيف أو لم يرد .

وكان أبو يوسف يقول أولا : إن أراد به التأنيف ، يعنى أن يقول « أف ، أو ، تف » على وجه الكراهة للشيء ، والتباعد على (١) وجه الاستخفاف : تفسد صلاته . وإن لم يرد به التأنيف : لا تفسد . ثم رجع وقال : لا تفسد صلاته . لأنه ليس بكلام فى عرف الناس ، بل هو بمنزلة السعال والتنجيح .

والصحيح قولهما ، لأن الكلام فى العرف حروف منظومة (٢) مسموعة ، وأدنى ما يقع به انتظام الحروف حرفان ، وقد وجد . ويكره أن يمسح المصلى جبهته من التراب فى وسط الصلاة ، و (٣) لا بأس به بعد ما قعد قدر التشهد — كذا ذكر فى ظاهر الرواية . وروى الحسن عن أنى حنيفة أنه لا بأس به ، كيفما كان .

والصحيح جواب ظاهر الرواية ، لأنه إذا مسح مرة ، يحتاج إلى أن يمسح عند كل سجود ، لأنه يتلطح فيتكرر (٤) المسح ، فيشبهه فملا كثيرا (٥) . فأما بعد ما قعد قدر التشهد . فلا (٦) بأس به ، لأنه يكفيه مرة

(١) فى ب : « والتباعد على » .

(٢) فى ا : « فى العرف عبارة عن الحروف المنتظمة المسموعة » . وكذا فى ب ، إلا أن

فيها : « المنظمة » .

(٣) « و » ليست فى ح .

(٤) فى ب : « فيكرر » .

(٥) فى ب : « كبيرا » .

(٦) الفاء من ا و ب و ح .

واحدة، وإنه ^(١) فعل قليل، فيكون معفوا عنه ^(٢). والترك أفضل، لأنه ليس من جنس الصلاة.

. . .

ولا يكره الصلاة في ثوب واحد متوشح ^(٣) به، أو قيص صفيق ^(٤).
واللبس في الصلاة ثلاثة أنواع: مستحب، وجاز، ومكروه.
أما المستحب > فـ < أن يصلي في ثلاثة أثواب: قيص، وإزار، ورداء أو ^(٥) عمامة - كذا ذكر الفقيه أبو جعفر الهذلي عن أصحابنا.
وعن محمد أن المستحب أن يصلي في ثوبين: إزار، ورداء ^(٦).
وأما الجائز > فـ < أن يصلي في ثوب واحد ^(٧) متوشح به، أو قيص واحد صفيق، لأنه حصل به ستر العورة وأصل الزينة، إلا أنه لم يتم الزينة.

وأصله حديث رسول الله عليه السلام أنه - مثل عن الصلاة في ثوب واحد فقال: «أو ^(٨) كل-كم يجحد ثوبين».

وأما المكروه > فـ < أن يصلي في سراويل واحد، أو ^(٩) إزار ^(١٠).

(١) في أ: «لأنه».

(٢) «عنه» من أ و ب.

(٣) في أ و ب: «وهو متوشح».

(٤) أي نسجه كثيف (المنجد).

(٥) في ب: «و».

(٦) زاد هنا في ح: «أو عمامة».

(٧) «واحد» ليست في ح.

(٨) «أو» ليست في ح.

(٩) كذا في أ و ب و ح. وفي الأصل: «و».

(١٠) في ح: «رداء».

واحد ، لأنه ، وإن حصل ستر المورة ، ولكن لم تحصل به الزينة أصلاً ،
فإن الله تعالى قال ^(١) « خذوا زينتكم عند كل مسجد » ^(٢) .

هذا إذا كان صفيقاً ^(٣) . فأما إذا كان رقيقاً يصف ماتحته : < ف >
لا تجوز صلاته ، لأن عورته مكشوفة .

هذا في حق الرجل . فأما في حق المرأة فالمستحب ^(٤) ثلاثة أثواب
في الروايات كلها : إزار ، ودرع ، وخمار . وإن صلت في ثوب واحد
متوشحة به ، أو قيص واحد صفيق ، لا يجزئها ، إذا ^(٥) كان رأسها أو بعض
جسدها مكشوفاً ، إلا إذا سترت بالثوب الواحد رأسها و ^(٦) جميع ^(٧)
جسدها ، سوى الوجه والكفين ، فيئذ يجوز ^(٨) .

وهذا في حق ^(٩) الحرة . فأما الأئمة < ف > إذا صلت مكشوفة
الرأس ، جاز ، لأن رأسها ليس بعورة ^(١٠) .

(١) في اوب : « والله تعالى يقول » . وفي ح : « والله تعالى » .

(٢) الأعراف : ٣١ .

(٣) وبين السطرين : « أى تخينا » .

(٤) الفاء من اوب و ح .

(٥) كذا في اوب و ح . وفي الأصل : « إلا إذا » .

(٦) كذا في اوب و ح . وفي الأصل : « أو » .

(٧) كذا في اوب و ح . وفي الأصل كلمة « جميع » مكتوبة بين السطرين فوق كلمة « بعض » .

(٨) عبارة الكسائي (١ : ٢١٩ : ٤ من أسفل) : « فإن صلت في ثوب واحد متوشحة

به ، يجزئها ، إذا سترت به رأسها وسائر جسدها ، سوى الوجه والكفين » .

(٩) في ب : « غير الحرة » وهو خطأ .

(١٠) زاد في اوب : « والله أعلم » .

باب

صحة المسافر

فى الباب فصول ثلاثة :

أحدها : بيان الشروط التى تتعلق بها رخصة السفر .

والثانى : بيان الرخصة .

والثالث : بيان ما يبطل به حكم السفر ، ويعود إلى حكم الإقامة .

أما الأول — < فنقول > :

هو ^(١) أن ينوى ^(٢) مدة السفر ، ويخرج من عمران المصر .
فالم يوجد هذان الشرطان ، لا يثبت فى حقه أحكام السفر ، ورخصة
المسافرين ؛ فإنه إذا خرج من عمران المصر ، ولم يقصد موصفا بينه وبين
مصره ^(٣) مدة السفر ، أو خرج قاصدا موصفا ^(٤) ليس بينه وبين ذلك
الموضع ^(٥) مدة سفر ، لا يصير مسافرا ، و ^(٦) إن قطع مسافة بعيدة أكثر
من مدة السفر ، لأن الإنسان قد يخرج ، حاجة ، إلى موضع ، لإصلاح

(١) فى الأصل وغيره : « وهو » . و « أما الأول » ليست فى ب .

(٢) فى ح : « ينوى بسفره » .

(٣) « مصره » ليست فى ح وفى ا : « المصر » .

(٤) « بينه وبين مصره ... قاصدا موصفا » ليست فى ب .

(٥) « الموضع » من ا و ب و ح .

(٦) فى ح كذا : « أو » .

الضياع ، لا^(١) للسفر ، ثم تبدوله حاجة أخرى ، فيجأوزه^(٢) إلى موضع آخر ليس بينهما مدة السفر ، فلا بد من قصد مدة السفر .

ثم اختلف العلماء في مدة السفر التي تتعلق بها^(٣) الرخصة : قال علماؤنا : ثلاثة أيام ولياليها ، بسير^(٤) الأبل ومشى الأقدام — هذا جواب ظاهر الرواية^(٥) .

وروى الحسن عن أبي حنيفة ، وابن سماعة عنهما ، أنه مقدر يومين وأكثر اليوم الثالث .

وقال الشافعي ، في قول : مقدر بمسيرة يومين . وفي قول : ستة وأربعون ميلا ، كل ميل ثلث فرسخ^(٦) .

وقال بعض الناس^(٧) : إنه مقدر بمسيرة يوم وليلة . وأصل ذلك قول النبي عليه السلام : « يمسح المقيم يوما^(٨) وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها » .

ثم إذا نوى مدة السفر ، لا يثبت حكم السفر ما لم يخرج من العمران .

(١) « لا » ليست في ح .

(٢) في أ و ب و ح : « حاجة أخرى إلى المجاوزة عنه » . وهكذا كان في الأصل إلا أنه شطب « إلى » واستبدل بـ « المجاوزة » فيجأوزه « ونى أن يحمل التاء ماء كما نى حذف « عنه » .

(٣) في أ : « به » .

(٤) في أ و ب و ح : « سير » .

(٥) في أ و ب : « الروابات » .

(٦) راجع في مقدار الميل والفرسخ ما تقدم ص ٧١ .

(٧) في ح : « بعضهم » .

(٨) في ب و ح كذا : « يوم » .

ولا يصير مسافرا بمجرد النية ، لأن مجرد العزم معفو ما لم يتصل بالفعل ^(١) .
فإذا خرج من عمران المصر ، لقصد السفر ، فقد وجد عزم مقارن ^(٢) للفعل ،
فيكون معتبرا ^(٣) .

وأما المسافر إذا نوى الإقامة ، فإنه يسقط حكم السفر ، ويصير مقبلا
للحال ، لأن العزم وجد مقارنا للفعل ، وهو ترك السفر والإقامة حقيقة ،
فيكون معتبرا .

ثم المعتبر في حق النية هو نية الأصل دون التابع ^(٤) ، حتى إن المولى
إذا نوى السفر ، وخرج من عمران مع عبده ، يصير عبده مسافرا ، وإن
لم ينو السفر ، لأنه تابع . وكذلك الزوج مع الزوجة ^(٥) ، وكذلك كل
من أزمه طاعة غيره من الخليفة والسلطان وأمير الجند ^(٦) ، ونحو ذلك .

وأما بيان ^(٧) الرخصة — فنقول :

الرخصة ^(٨) التي تعلقت ^(٩) بالسفر هي إباحة الفطر في رمضان ،

(١) في ا و ب : « به الفعل » .

(٢) في ب : « العزم مقارنا » .

(٣) زادهنا في ح : « للنية » .

(٤) في ا و ب : « التابع » .

(٥) في ا و ب : « الزوجة مع الزوج » .

(٦) في ح : « وأمير الجيش مع الجند » .

(٧) في ا : « ميقات » .

(٨) في ا و ب و ح : « الرخصة » .

(٩) في ح و ب : « تتعلق » .

وقصر الصلاة التي هي من ذوات الأربع .

ثم اختلف العلماء في ذلك :

فقال علماؤنا : الصوم في رمضان في حقه ^(١) عزيمة ، والإفطار رخصة .

أما قصر الصلاة فهو عزيمة ، والإكمال مكروه ومخالفة ^(٢) للسنة ، ولكن سمي ^(٣) رخصة مجازا .

وقال الشافعي : القصر رخصة ، والإكمال عزيمة .

ومرة الخلاف أن المسافر إذا صلى أربعاً ، لا يكون الأربع فرضاً ، بل المفروض ركعتان ^(٤) لا غير ، والشرط ^(٥) الثاني تطوع ، عندنا ، حتى إنه إذا قعد على رأس الركعتين قدر التشهد ، تجاوز صلاته ، وإذا لم يقعد ، لا تجوز ، لأنها القعدة الأخيرة في حقه . وهي فرض ^(٦) < فاذا تركها > فقد ترك فرضاً ، بخلاف المقيم - وعنده تجوز ، لأن الإكمال عزيمة عنده ^(٧) ، وقد اختار العزيمة ، فيكون ^(٨) فرضاً .

وكذا إذا ترك القراءة في الركعتين الأولىين ، أو في ركعة < منهما > ^(٩) ،

(١) في ح : « في حق المسافر » .

(٢) في ا و ب : « ومخالفة » .

(٣) في ا و ب و ح : « يسمى » .

(٤) هكذا في ا والكاساني (١ : ٩٣ : ٣) . وفي الأصل و ب و ح : « ركعتين » .

(٥) في ح : « والشفع » .

(٦) في ح : « وهي في حقه فرض » . وفي ا و ب : « لأن القعدة الأولى في حقه فرض » .

(٧) « عنده » من ح .

(٨) في ا : « فتكون » .

(٩) في الأصل و ا و ب و ح : « منها » . وفي الكاساني (١ : ٩٣ : ١٠) : « منها » .

تفسد صلاته عندهنا ، خلافاً له .

وأصله ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : صلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر ، على لسان نبيكم عليه السلام .

ثم الرخصة ، وهى قصر الصلاة وغيره ، تثبت بتطلق السفر ، سواء كان سفر طاعة كالجهاد والحج ، أو سفر مباح ^(١) كالخروج إلى التجارة ، أو سفر معصية كالخروج لقطع الطريق ونحوه — وهذا عندهنا .

وقال الشافعى : لا تثبت بسفر هو معصية ^(٢) ، لأن الجانى لا يستحق التخفيف .

والكنا نقول : إن النصوص التى وردت ، فى قصر الصلاة ، وإباحة الفطر فى حق المسافرين ، لا تفصل بين سفر وسفر .

• • •

ثم إذا خرج من عمران المصر قاصداً مدة السفر ، فله أن يقصر الصلاة ، سواء كان فى أول الوقت أو فى أوسطه أو فى آخره ، حتى إنه ^(٣) إذا بقى من الوقت مقدار ما يمكنه أداء ركعتين ، فإنه يقصر ، بلا خلاف بين أصحابنا . فأما إذا بقى مقدار ما يمكنه ^(٤) من أداء ركعة واحدة ، أو من التحريمة لا غير ، فإنه يصلى ركعتين عندهنا خلافاً لغيره .

(١) فى ح : « المباح » . وكذا فى الكسانى (١ : ٩٣ : ١٧) .

(٢) فى ا : « بسفر هو معصية ، لأن التخفيف من جهة الشارع الرخصة ، ولأن الجانى ... » . وفى الكسانى (١ : ٩٣ : ١٨ -) : « وجه قوله أن رخصة المصر تثبت تخفيفاً أو نظراً على المسافر ، والجانى لا يستحق النظر والتخفيف » .

(٣) « إنه » من ح .

(٤) فى ح : « تبقى مقدار ما يمكن » .

وقال بعض أصحابنا^(١) : إنما يقصر إذا خرج من العمران ، قبل زوال الشمس فأما إذا خرج بعده < فإنه > يصلى أربعاً بالظهر ، وإما يقصر العصر^(٢) .
وقال بعض^(٣) أصحاب الشافعى : إذا مضى^(٤) من الوقت مقدار ما يتمكن من أداء الأربعة ، فإنه يجب عليه الأتمام ، ولا يجوز القصر . فأما إذا مضى من الوقت شيء قليل بحيث لا يسع لأربع^(٥) ركعات ، فإنه يقصر . وهذا بناء على أن الصلاة تجب فى أول الوقت أو فى آخره : فعندهم تجب فى أول الوقت ، وعندنا تجب فى جزء^(٦) من الوقت غير عين^(٧) .

وأما يابه ما يطل به حكم السفر — فنقول :

يبطل بما يضاده وينافيه ، وهو الإقامة .
لكن إنما تثبت الإقامة بأربعة أشياء : بصرية نية الإقامة ، وبوجود الإقامة بطريق التبعية ، وبالدخول فى مصره ، وبالعزم على العود إلى مصره .
أما الأول — إذا نوى المسافر إقامة خمسة عشر يوماً ، فى مكان يصلح للإقامة ، فإنه يصير مقيماً . فلا^(٨) بد من ثلاثة أشياء : نية الإقامة

(١) فى ١ : « وقال أصحابنا » .

(٢) فى ٢ : « للعصر » .

(٣) فى ١ : « يعنى » .

(٤) فى ٢ : « أمضى » . وفى ١ : « قضى » .

(٥) فى ٢ : « الأربعة » .

(٦) فى ٢ : « فى آخر » .

(٧) فى ١ و ٢ : « غير معين » .

(٨) فى ١ و ٢ و ٣ : « ولا » .

ونية مدة الإقامة . والمسكان الصالح للإقامة ؛ فإنه إذا أقام ، فى مصر أو قرية . أياماً كثيرة لا تتظار القافلة أو لحاجة أخرى ، ولم ينو الإقامة : لا يصير مقيماً ، عندنا .

وللشافعى ^(١) قولان ، فى قول : إذا أقام أربعة أيام ، يصير مقيماً . وفى قول : إذا أقام أكثر مما أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك ^(٢) ، يصير مقيماً . والنبي عليه السلام أقام بتبوك تسعة عشر يوماً أو عشرين . وأما مقدار مدة الإقامة فخمسة عشر يوماً عندنا .

وقيل مالك والشافعى : أقل ذلك أربعة أيام .

وهذا إذا نوى إقامة ^(٣) خمسة عشر ^(٤) يوماً ، فى موضع واحد .

فأما إذا نوى إقامة خمسة عشر يوماً فى موضعين ^(٥) : فإن كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه ، فلا يكون ^(٦) أحدهما تبعاً للآخر ، فإن نوى ^(٧)

(١) فى الأصل : « ش » فقط أى « الشافعى » . وفى ا و ب : « وللشافعى » . وفى ح : « وعند الشافعى فيه » .

(٢) فى طرف الشام من جهة القلة . وبينها وبين المدينة نحو أربع عشرة مرحلة . وبينها وبين دمشق إحدى عشرة مرحلة . وكانت غزوة رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوك سنة ٩ هـ . ومنها راسل عطاء الروم وجاء إليه صلى الله عليه وسلم من جاء . وهى آخر غزواته بنفسه (النووى ، التهذيب ، القسم الثانى ، الجزء الأول ، ص ٤٣) .

(٣) فى ا و ب : « الإقامة » .

(٤) فى ب : « فخمسة عشر » .

(٥) فى ا و ب : « نوى فى موضعين إقامة خمسة عشر يوماً »

(٦) وضع فى الأصل هنا علامة النقص وأضاف فى الهامش : « مقيماً كن نوى الإقامة بمكة ومنى خمسة عشر يوماً ، فإن كان » وهذه الإضافة ليست فى ا و ب و ح - انظر مايلي فى هذا السطر وما بعده .

(٧) « إقامة ... نوى » ليست فى ح .

أن يقيم بمكة ومنى ^(١) : فإنه لا يصير مقيماً .

فأما إذا كان أحدهما تبعاً للمصر ^(٢) حتى تجب الجمعة على من سكن هناك ، فإنه يصير مقيماً ، بنية إقامة خمسة عشر يوماً في هذين الموضعين ، لا نهماً في الحسب كموضع واحد .

وأما المكان الصالح للإقامة فهو ^(٣) موضع بُنْتُ وقرار في العادة ، نحو الأَمْصار والقرى . فأما المفازة ^{٢٥٢} والجزيرة والسفينة ، فليست بموضع الإقامة ^(٤) .

فأما الأعراب والأكراد والتركمان الذين يسكنون المفاوز في بيوت الشعر والصوف ، فهم مقيمون ، لأن موضع مقامهم المفاوز عادة . فأما إذا ارتحلوا عن موضع إقامتهم في الصيف ، وقصدوا موضعاً آخر للإقامة في الشتاء ^(٥) ، وبين الموضعين مدة السفر ، فإنهم يصيرون مسافرين في الطريق .

وأما الثاني - وهو أن توجد نية الإقامة في الأصل ، فيصير الأتباع مقيمين تبعاً له ^(٦) من غير نية . وذلك ^(٧) نحو العبد ، والزوجة ، وكل من

(١) بين مكة ومنى ثلاثة أميال (انووى ، التهذيب ، القسم الأول - الجزء الاول ، ص ١٥٩)

(٢) المصر المدينة (المنجد) أو البلد الكبير العظيم (انووى ، التهذيب) .

(٣) زاد فى ح هنا : « من » .

(٤) فى ب : « للإقامة » .

(٥) فى ا و ب : « الموضع الآخر للإقامة للشتاء » .

(٦) « له » من ب و ح .

(٧) كذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « وكذلك » .

وجب عليه طاعة غيره، من إمام أو ^(١) أمير جيش .

وأما الغريم مع صاحب الدين : فإن ^(٢) كان المديون مليئاً ، لا يصير تبعاً له ^(٣) ، لأنه يمكنه قضاء الدين فيقيم في أى موضع شاء ويرتحل ^(٤) . فأما إذا كان مفلساً ، فإنه يصير تبعاً ^(٥) . لأن له حق حبسه وملازمته ، فلا يمكنه أن يفارق صاحب الدين ، فيصير مقبلاً تبعاً له .

والكن في هذه الفصول إنما يصير التبع مقبلاً بإقامة الأصل ، وتنقلب صلاته أربعاً إذا علم التبع نية إقامة الأصل . فأما إذا لم يعلم ، فلا ، حتى إن اتبع إذا صلى صلاة المسافرين قبل العلم بنية إقامة الأصل ، فإن صلاته جائزة ، ولا يجب عليه الإعادة ، لأن في لزوم الحكم قبل العلم به حرجاً ، فهو ^(٦) مدفوع .

وعلى هذا الأصل :

إذا اقتضى المسافر بالمقيم في الوقت : يجوز ، وتنقلب أربعاً ، لأن المتقدم تابع للإمام ، و ^(٧) الأداء ، وهو الصلاة في الوقت ^(٨) ، بتغير بنية ^(٩)

(١) في أو ب : « و »

(٢) القاء من أو ب و ح .

(٣) « له » من أ ر ب .

(٤) ف ب : « ويرحل » .

(٥) في أو ب و ح : « يصير مقبلاً تبعاً له » .

(٦) في أو ب و ح : « وهو » .

(٧) في أو ح : « في » .

(٨) « يجوز . تنقلب . . . وهو الصلاة في الوقت » ليست في ب .

(٩) في ح كذا : « فتبين نية » . وفي ب كذا : « بتغير نية » .

الإقامة صريحاً ، فإنه إذا نوى الإقامة فى الوقت ينقلب أربعاً ،
فيتغير^(١) بوجود الإقامة تبعاً ، فصار صلاة المقتدى مثل صلاة الإمام ،
فصح الاقتداء .

فإذا اقتدى بالمقيم خارج الوقت ، لا يصح . لأن القضاء لا يتغير^(٢)
بالنية^(٣) بعد خروج الوقت ، ولا يصير أربعاً ، فكذا بالإقامة^(٤) تبعاً ،
فتكون القعدة الأولى فرضاً فى حق المقتدى ، نقلاً فى حق الإمام ،
واقتهاء المفترض بالمتفل لا يجوز فى البعض ، كما لا يجوز فى كل الصلاة .
وأما اقتهاء المقيم بالمسافر^(٥) فيجوز^(٦) فى الوقت وخارج
الوقت . لأن صلاة المسافر^(٧) فى الحالين واحدة ، والقعدة فرض فى
حقه ، نفل فى حق المقتدى ، واقتهاء المتفل بالمفترض جائز ، فافترقا .
وأما الثالث — فهو : بدحول^(٨) مصره الذى هو وطنه الأصلي ،
يصير مقبلاً ، وإن لم ينبو الإقامة . ولا يختلف الجواب بين ما إذا دخل مصره

(١) فى ح : « فتعين » . وفى ب : « فيعتبر » . وفى ا : « فيغير » .

(٢) فى ب : « لا يتغير » .

(٣) فى ا و ب و ح : « بنية الإقامة صريحاً » .

(٤) فى ب : « الإقامة » .

(٥) هكذا فى ا و ب و ج . وفى الاصل : « بالمسافرين » . وسيتكلم بعد ذلك على المسافر

بالمفرد فيقول « فى حقه » ولذلك أثبتنا فى النسخ الأخرى .

(٦) الماء من ح .

(٧) راجع فيما تقدم الهامش ه .

(٨) فى ح : « أن تدخل » .

مختاراً^(١) ، أو^(٢) لقضاء حاجة حدثت^(٣) مع نية الخروج ، أو بداله أن يترك السفر ، لأن مصره متعين للإقامة ، فلا يحتاج فيه إلى النية .

وأما الرابع — فهو العزم على العود إلى مصره ، بأن خرج من مصره بنية السفر . ثم عزم على العود إلى مصره ، ولم يكن بين هذا الموضع الذي بلغ وبين مصره^(٤) مدة سفر : فإنه يصير مقبلاً حين عزم على العود إلى مصره ، وإن لم يدخل مصره ، ولا نوى الإقامة صريحاً ، ويصلى أربعاً ، ما لم يعزم على السفر ثانياً

وإذا كان بينه وبين مصره مدة سفر ، لا يصير مقبلاً^(٥) — والله أعلم .

فصل (٦)

ثم الصلوة على الراحلة أنواع ثلاثة : فرض ، وواجب ، وتطوع . أما الفرض فيجوز^(٦) على الراحلة بشرطين :

أحدهما : أن يكون خارج المصر ، سواء كان مسافراً ، أو خرج إلى الضيعة .

(١) في ب و ا : « مختاراً » .

(٢) في ح : « و » .

(٣) التاء من ا و ب . وفي ح كذا : « حديث » .

(٤) « بنية السفر » . وبين مصره « ليست في ب » .

(٥) زاد في ح : « ما لم يدخل المصر » .

(٦) « فصل » ليست في ا و ب و ح .

(٧) الفاء من ا و ب . وفي ح : « فجوز »

والثانى : أن يكون به عذر مانع من ^(١) النزول عن الراحلة ، وهو خوف زيادة العنة والمرض ، أو خوف العدو والسبع ، أو كان فى طين وردغة ^{نفسه} ^(٢) بحيث لا يمكنه القيام فيه ، ونحو ذلك .

ولكن يصلى بالإيماء ، من غير ركوع وسجود ، ويجعل السجود أخفض من الركوع .

ثم هل يجوز الصلاة على الدابة بجماعة ، بأن يقوم البعض بجانب البعض ويتقدمهم الإمام أو يتوسطهم ^(٣) ؟
فى جواب ظاهر الرواية : لا يجوز فيها كان .

وروى عن محمد أنه قال : إذا اصطف القوم صفوا واحدا ^(٤) ، بحيث لم يكن بينهم فرج ^{فجوة} ^(٥) ، وقام الإمام فى وسطهم ، جاز ، وإلا فلا .
وأما الصلاة الواجبة فكذلك ، لأنها ملحقة بالفرأض فى الأحكام .
وذلك نحو الوتر ، لأن ، عند أبى حنيفة ، الوتر ^(٦) واجب ^(٧) ، وعندهما : لا يجوز أيضا ، لأنه سنة مؤكدة .

وروى الحسن عن أبى حنيفة ^(٨) أنه لا يجوز ركعتا ^(٩) الفجر على

(١) فى ح : « عن » .

(٢) يكون الدال وفتحها . وهى الماء والطين والوحل الشديد (المختار) .

(٣) زاد فى ح : « على الدابة » .

(٤) زاد هنا فى ح : « بجانب واحد » ،

(٥) فى ا و ب و ح : « فرجة » وهى مفرد فرج وهى المنفرج بين الشئين (المصباح)

(٦) « الوتر » من ا .

(٧) فى ح : « نحو الوتر لأنها عند أبى حنيفة رضى الله عنه واجبة » .

(٨) « واجب وعندما ... وروى الحسن عن أبى حنيفة » ليست فى ب .

(٩) كذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل هكذا : « ركعتي » .

الدابة ، من غير عذر .

وكذا الصلاة المنذورة .

وكذا التطوع الذى وجب قضاؤه بالشروع والإفساد .

وكذا سجدة التلاوة التى وجبت بالتلاوة على الأرض .

فأما إذا تلا آية السجدة على الدابة ، فسجدها عليها بالإيماء ، جازت ، لأنها وجبت كذلك .

واو أوجب على نفسه صلاة ركعتين ، وهو راكب ، فصلاهما^(١)

على الدابة ، فإنه يجوز - كذا ذكر الكرخي . وروى عن محمد أن من

أوجب على نفسه صلاة ركعتين ، وهو راكب ، فصلاهما على الدابة ،

لا يجوز^(٢) ، ولم يفصل بين ما إذا كان الناذر^(٣) على الأرض أو على الدابة .

وأما صلاة التطوع فإنه تجوز على الدابة ، كيفما كان راكب : مسافرا

أو غير مسافر ، بعد أن يكون خارج المصر ، وإن كان قادرا على النزول .

وهذا قول عامة العلماء .

وقال بعضهم : لا يجوز إلا فى حق المسافر ، فأما فى حق من خرج

إلى بعض القرى < ف > لا يجوز ، لأن الحديث ورد فى السفر .

والصحيح قول عامة العلماء^(٤) ، لما روى أنه عليه السلام^(٥) خرج

(١) فى ب كذا : « قضاها » .

(٢) فى ب : « لم يجزه » . وفى ا : « لم يجز » . وفى ح : « فإنه لا يجوز » .

(٣) فى ح كذا : « التالى قاعدا » .

(٤) فى اوب : « العامة » .

(٥) فى ح : « لما روى عن النبي عليه السلام أنه » . وفى اوب : « لما روى أن عليا رضى

الله عنه » والصحيح ما فى المتن و ح : راجع المرغباني ، الهداية ١ : ٣٣٠ .

إلى خير، وكان يصلى على الدابة، تطوعاً، وليس بين المدينة وخبر مدة سفر.
وأما التطوع على الدابة في المصر: < ف > لا يجوز في ظاهر الرواية.
وعن أبي يوسف: يجوز^(١) استحساناً.
ولا تجوز الصلاة ماشياً، ولا مقاتلاً، ولا سابحاً في الماء، لأن النص
ورد في الدابة.

ثم الصلاة^(٢) على الدابة، تطوعاً كيفما كان^(٣)، أو فرضاً عند العذر
المانع عن التوجه إلى القبلة، تجوز من غير استقبال القبلة أصلاً، لا^(٤) عند
الشروع، ولا بعده.
وهذا عندنا.

وقال الشافعى: لا تجوز، إلا إذا وجه^(٥) الدابة نحو القبلة عند الشروع،
ثم يصلى حيث توجهت الدابة.

فأما إذا كانت^(٦) الصلاة على الراحلة بعذر الطين والردغة: فإن
كان يمكنهم التوجه إلى القبلة، فإنه لا تجوز صلاتهم إلى غير القبلة، لأن
القبلة لم تسقط من غير عذر.

وأصله ما روى^(٧) جابر عن النبي عليه السلام أنه كان يصلى على الدابة^(٨)

(١) «يجوز» ليست في حـ.

(٢) زاد في ب هنا: «يجوز».

(٣) زاد في ب هنا: «تقلاً».

(٤) «لا» ليست في حـ.

(٥) في حـ: «كان وجه».

(٦) «النام» من أ.

(٧) زاد في ب و ح هنا: «عن».

(٨) في أ و ب و ح: «الراحلة».

نحو المشرق تطوعا ، فإذا أراد أن يصلي المكتوبة ، صلى على الأرض .
ثم الصلاة على الدابة لحوف المدو تجوز كيفما كانت الدابة ، سائرة
أو واقفة ، لأنه يحتاج إلى السير .

أما في حال المطر والطين : < ف > إن صلى والدابة تسير : < ف > لا
تجوز . لأن السير منافي للصلاة ، فلا يسقط من غير عذر^(١) .

وكذا إذا استطاعوا النزول ، ولم يقدرُوا على القعود : نزلوا^(٢) ،
وأومؤوا قياما على الأرض . وإن قدرُوا على القعود ، ولم يقدرُوا على
السجود : نزلوا^(٣) ، وصلوا قعودا بالأيمناء ، لأن السقوط بقدر الضرورة .

وأما الصلاة في السفينة : فإن^(٤) كانت واقفة ، بأن كانت مشدودة
عنى الجُد^(٥) ونحو ذلك : فإنه لا يجوز إلا بالركوع والسجود ، قائماً
متوجهاً إلى القبلة ، لأنه قادر .

وإن كانت السفينة جارية : فإن كان يقدر على الخروج إلى الشط^(٦) ،
فإنه يستحب له الخروج .

ولو صلى في السفينة قائماً بركوع وسجود . متوجهاً إلى القبلة حينما
دارت السفينة : فإنه يجوز ، لأن السفينة بمنزلة الأرض .

(١) « فلا يسقط اعتباره الا لضرورة ولم توجد » الكاساني (١٠٩ : ١٥٠) .

(٢) هكذا في الكاساني (١٠٩ : ١٦) . وفي الأصل وغيره : « ونزلوا » .

(٣) هكذا في ب و ح . وفي الكاساني (١٠٩ : ١٦) وفي الأصل و ا : « ونزلوا » .

(٤) الفاء من ا .

(٥) شاطئ البحر (المنجد) . وفي ح : « الجسر » .

(٦) زاد هنا في ح : « جائز » .

أما إذا صلى قاعدا بر كوع وسجود: < فـ > إن كان عاجزا عن القيام،
يجوز بالاتفاق .

وإن كان قادرا على القعود بر كوع وسجود، فصلی^(١) بالإيماء:
لا يجوز بالاتفاق .

أما إذا كان قادرا على القيام، فصلی قاعدا بر كوع وسجود: < فإنه >
يجوز عند أبي حنيفة، وقد أساء .

وعلى قولهما: لا يجوز، لأن القيام ركن، فلا يسقط من غير عذر .
وقول أبي حنيفة أرفق بالناس، لأن الغالب في السفينة دوران الرأس،
فألحق بالتحقق تيسيرا .

فإذا صلى^(٢) في السفينة بجماعة: جازت صلاتهم .
ولو اقتدى به رجل في^(٣) سفينة أخرى: فإن كانت السفينتان
مقرونتين: جاز . وإن كانتا^(٤) منفصلتين: لا يجوز .

وإن كان الإمام في السفينة والمقتدى على الشط، والسفينة واقفة:
< فـ > إن^(٥) كان بين السفينة والشط مقدار شهر عظيم، لا يصح
الاقتداء . وإن لم^(٦) يكن جاز . والله أعلم .

(١) في حـ: «وصلى» .

(٢) في ا و ب و حـ: «فإن صلوا» .

(٣) كذا في ب و حـ . وفي الأصل: «من» .

(٤) كذا في ا و ب . وفي الأصل: «كانا» . وفي حـ: «كان» .

(٥) في الأصل: «وإن» . وفي ا و ب و حـ: «إن» .

(٦) «لم» ليست في ا .

باب

(١)

صلاة الجمعة

السلام في هذا^(٢) الباب في أربعة مواضع :
في بيان أن الجمعة فرض أصلي أم لا ،
وفي بيان شرائط الجمعة ،
وفي بيان صفة صلاة الجمعة ، وقدرها ،
وفي بيان ما يستحب يوم الجمعة .
أما الأول - فنقول^(٣) :

قال أبو حنيفة وأبو يوسف : فرض الوقت الظهر ، إلا أن المقيم ،
الصحيح ، الحر ، مأمور بإسقاطه ، بأداء الجمعة ، على طريق^(٤) الحتم ،
والمعذور مأمور بإسقاطه ، بالجمعة^(٥) ، على طريق الرخصة - حتى إنه إذا
أدى الجمعة ، سقط عنه الظهر ، وتكون الجمعة فرضاً ، وإن ترك الترخيص^(٦) ،
عاد الأمر إلى العزيمة ، ويكون الفرض هو الظهر لا غير .
وقل محمد في قول : الفرض هو الجمعة ، وله أن يسقطه بالظهر رخصة .

(١) في ح : « الصلاة للجمعة » .

(٢) « هذا » من ا و ب .

(٣) « فنقول » من ا .

(٤) في ب : « بطريق » .

(٥) في ا : « الجمعة » .

(٦) في ح : « الرخصة » .

وفى قول : الفرض أحدهما ، إما الظهر وإما الجمعة ، ويتمين ذلك بالفعل :
فأيهما فعل ، يتبين أن الفرض هو ^(١) .

وقل زفر : فرض الوقت الجمعة ، والظهر بدل عنها .

وهذا كله قول علمائنا رحمهم الله .

وقل الشافعى : الجمعة ظهر قاصر ^(٢) .

وعندنا هي صلاة غير صلاة ^(٣) الظهر ، حتى ^(٤) لا يصح عندنا بناء ^(٥) الظهر
على تحريم الجمعة ، بأن خرج الوقت . وهو فى الصلاة : < فذ > عندنا
يستقبل ظهرا ^(٦) ، وعند الشافعى يتبناها ظهرا .

إذا ثبت هذا الأصل ، تخرج عليه ^(٧) المسائل - فنقول :

من صلى الظهر فى بيته وحده ، وهو غير معذور ، فإنه يقع فرضاً
فى ^(٨) قول أصحابنا الثلاثة ، خلافاً زفر ، فإن عنده لا يجوز الظهر . أما عند
أبى حنيفة وأبى يوسف فلا نزاع فى فرض الوقت هو الظهر ، لكن أمر ^(٩)
بإسقاطه بالجمعة ، فإذا لم يأت بالجمعة ، و ^(١٠) أتى بالظهر ، فقد أدى فرض

(١) فى ا و ب و : « تبين أنه هو الفرض » .

(٢) فى ح : « قاصرة » .

(٣) « غير صلاة » ليست فى ح .

(٤) « حتى » ليست فى ح .

(٥) « بناء » ليست فى ح . فالعارة فى ح : « وعندنا هي صلاة الظهر لا يصح عندنا بناء » .

(٦) فى ح : « الظهر » .

(٧) زاد هنا فى ح : « جميع » .

(٨) فى ا و ب و ح : « على » .

(٩) فى ا : « أمرنا » .

(١٠) فى ح : « وإن » .

الوقت فيجزئه . وأما عند محمد فلائن فرض الوقت ، وإن^(١) كان هو الجمعة ، في قول ، فله^(٢) أن يسقطه^(٣) بالظهر . رخصة ، وفي قول^(٤) : أحدهما^(٥) غير عين^(٦) وإنما يمين بفعله ، وقد عينه . وعلى قول زفر : لما كان الظهر بدلاً عن الجمعة ، وهو قد رعى الأصل ، فإنه لا يجوز البدل . وعلى هذا : المعذور ، نحو المريض ، والمسافر ، والعبد ، إذا صلى الظهر في بيته وحده ، يقع عن الفرض عند أصحابنا جميعاً ، على اختلاف الأصول : أما عندهما فلائن فرض الوقت هو الظهر في حق الكل ، والمعذور أمر بإسقاطه ، بالجمعة ، بطريق الرخصة ، إلا أن الفرق أن في الفصل الأول يأنم بترك الجمعة ، وههنا لا يأنم بترك الجمعة^(٧) ، لأن ثمة ترك الفرض ، فيأنم^(٨) ، وههنا ترك الرخصة فلا يأنم ويعذر بالترك^(٩) . وأما عند محمد فلائن الجمعة فرض عليه ، على طريق الرخصة . وأما عند زفر فلائن الواجب عليه الظهر ، بدلاً عن الجمعة ، لكونه معذوراً .

(١) « وإن » من أ ب و ح وليست واضحة كلها في الأصل .

(٢) في ب : « فإنه » .

(٣) الماء من أ . وفي ب : « فإنه يسقط » .

(٤) « قول » ليست في ح .

(٥) هكذا في أ ب و ح . وفي الأصل : « أحدهما » .

(٦) في أ : « غير معين » .

(٧) « وههنا لا يأنم بترك الجمعة » ليست في أ .

(٨) « فيأنم » من أ ب و ح .

(٩) « فلا يأنم ... بالترك » من أ ب .

وعلى هذا الأصل : إن المعذور إذا صلى الظهر ^(١) في بيته ، ثم شهد الجمعة ، وصلى مع الإمام ، انتقض ظهره ، ويكون تطوعاً ، وفرضه ^(٢) الجمعة ، لأنه أمر بإسقاط الظهر ، بالجمعة ، إذا كان قادراً عليه ، وقد قدر ، فينتقض ^(٣) ظهره ، ضرورة تمكن أداء الجمعة . وعند زفر لا يطل ، لما قلنا إن الظهر عنده بدل ، وقد قدر على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل ، فلا يطل البدل ^(٤) .

وأما غير المعذور إذا صلى الظهر في بيته ، ثم شهد الجمعة ، فهذا على وجهين :

أحدهما : إذا حضر الجامع ، وصلى الجمعة مع الإمام ، < أو ^(٥) > أدركه في الصلاة بعد ما قام ^(٦) ، فإنه يطل ظهره ، بلا خلاف بيننا ، لما قلنا .

والثاني : حين خرج من بيته ، وسمى إلى الجامع ، والإمام في الجمعة ، لكنه إذا حضر < وجد > الإمام قد ^(٧) فرغ عنها ^(٨) . فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد : لا ينتقض ما لم يشرع معه في الجمعة . وعلى هذا الأصل : إذا شرع الرجل في صلاة الجمعة ، ثم تذكر أن

(١) « الظهر » ليست في أ .

(٢) في ب و ح : « وفرض » .

(٣) في ح : « فانتقض » .

(٤) في أ : « بالبدل » .

(٥) في أ و ب و ح : « و » . وفي الأصل كتبها « أو » ثم شطب الألف .

(٦) « ما قام » ليست في أ و ب . وفي ح : « بعد ما قام » .

(٧) « قد » من أ . وفي الأصل و ب و ح : « فقد » .

(٨) « عنها » ليست في ح .

عليه صلاة الفجر < فـ > إن كان بحال لو اشتغل بالفجر تفوته الجمعة والظهر
عن وقتها^(١)، فإنه يمضى فيها . ولا يقطع بالاجتماع . وإن كان بحال لو
اشتغل بالفجر تفوته الجمعة . ولكن يدرك الظهر فى^(٢) وقته : فعلى
قول أبى حنيفة وأبى يوسف : يصلى الفجر ، ثم يصلى الظهر ، ولا تجزئه
الجمعة ، وعلى قول محمد : يمضى على الجمعة ، ولا يقطع ، لما قلنا .

وأما الثانى : فى بيان شرائط الجمعة - فنقول :

للجمعة شرائط بعضها من صفات المصلى ، وبعضها ليس من صفاته .
فالتى من صفات المصلى ستة : الذكورة ، والعقل ، والبلوغ ، والحرية ،
وصحة البدن ، والاقامة - حتى لا تجب الجمعة على النسوان ، والصبيان ،
والمجانين^(٣) ، والعبيد ، والزمنى^(٤) ، والمرضى ، والمسافرين .
وأما الأعمى فهل^(٥) يجب عليه الجمعة ؟ أجمعوا على أنه^(٦) إذا لم يجد
قائداً ، لا يجب ، كما لا يجب على الزمنى . أما إذا وجد قائداً ، إما بالاعارة
أو بالاجارة ، فعلى قول أبى حنيفة لا يجب أيضاً ، وعندهما يجب أيضاً^(٧) .

(١) فى ١ : « وقتها » .

(٢) فى ٢ : « فى وقتها » .

(٣) « والمجانين » ليست فى ٢ .

(٤) جمع زَمَن وهو المريض مرضاً يدوم زمناً طويلاً .

(٥) القاء من ا و ب و ح .

(٦) « أجمعوا على أنه » من ا و ب . وفى ٢ : « أجمعوا أنه » وكذا فى الكسانى (١) :

(٢٥٩ : ٢) . وفى الاصل : « قال بعضهم » - راجع ابن عابدين ، ١ : ٦٠٢ .

(٧) « أيضاً » ليست فى ا و ب و ح .

وعلى هذا الاختلاف : إذا كان له زاد وراحلة ، وأمكنه أن يستأجر قائداً ، أو وجد له إنسان يقوده ^(١) إلى مكة ذاهباً وجائياً ، : فمند أنى حنيفة ، لا يجب عليه الحج ؛ وعندهما يجب .
ثم هؤلاء الذين لا يجب عليهم الجمعة ، إذا حضروا الجمعة ، وصلوا ، فإنه يجزئهم ، ويسقط عنهم فرض الوقت ، لأن امتناع الوجوب للمندر ^(٢) ، وقد زال .

وأما الشرائط التي ليست من صفات المصلي فستة أيضاً : خمسة ذكرها في ظاهر الرواية ، وهي : المصر الجامع ، والسلطان ، والجماعة ، والخطبة ، والوقت ، والسادس ذكره ^(٣) في نوادر الصلاة وهو أن يكون أداء الجمعة بطريق الاشتهار ، حتى إن أميراً لو جمع جنوده في الحصن ، وأغلق الأبواب ، وصلى بهم الجمعة ، فإنه لا يجزئهم ، وإن فتح باب الحصن ، وأذن للامة فيه بالدخول ^(٤) ، جاز .

وأما المصر الجامع فقد ذكر الكرخي : ما أقيمت فيه الحدود . ونفذت فيه الأحكام . وقد تكلم فيه أصحابنا بأقوال ^(٥) .

(١) لذا في ب . وفي الأصل و ا و ح : « وعد له إنسان أن يقوده » .

(٢) في ح : « المندر » .

(٣) كذا في ح . وفي الأصل و ا و ب : « ذكرها » .

(٤) في ح : « للام بالدخول فيه » .

(٥) مذكورة في الكاساني (١ : ٢٥٩ : ٤ من أسفل - ٢٦٠) . وعبارة ا « وقد تكلم أصحابنا بقوال » .

و^(١) روى عن أبي حنيفة : هو بلدة كبيرة ، فيها سكك وأسواق ، ولها رساتيق^(٢) ، وفيها وال يقدر على إنصاف المظلوم من الظالم ، بحشمه^(٣) وعلمه أو علم^(٤) غيره ، ويرجع الناس إليه فيما وقع^(٥) لهم من الحوادث^(٦) . وهذا هو الأصح .

وأما الثالث : ففى بيان صفه صلالة الجمعة وقدرها - < فنقول > :

ينبغي أن يصلى ركعتين ، يقرأ فى كل ركعة بفاتحة^(٧) الكتاب وسورة ، مقدار ما يقرأ فى صلاة الظهر على مامر^(٨) .
ولو قرأ فى الركعة الأولى بفاتحة^(٩) الكتاب و « سورة الجمعة » ، وفى الثانية بفاتحة الكتاب و « سورة المفقون »^(١٠) فحسن تبركا بفعل النبي عليه السلام ، ولكن لا يواظب على قراءة هاتين السورتين أيضاً . فلو واظب على قراءتهما ، يكره ، لأن فيه هجر بعض القرآن ، وإيهام

(١) « و » ليست فى ا و ب .

(٢) فى ا : « وفيها رساتيق » . والرساتيق السواد والقرى (القاموس) .

(٣) فى ا : « بحشمته » . وحشم الرجل خدمه ، ومن يغضبون له أو يغضب لهم من أهل وعبيد (المغرب المنجد) ولعل المراد هنا : عماله .

(٤) كذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « يعلم » .

(٥) « وقع » من ا و ب . وفى الأصل و ح : « وقت » .

(٦) فى ح : « فى الحوادث » .

(٧) فى ح : « فاتحة » .

(٨) انظر فيها تقدم ص ٢٢٥ - ٢٢٧

(٩) فى ح : « فاتحة »

(١٠) هكذا فى ب . وفى الأصل وا و ح : « سورة إذا جاءك المنافقون » - واسم السورة

« المنافقون » وأولها : « إذا جاءك المنافقون » .

العامة (١) على (٢) أن ذلك بطريق الحتم .

ويجهر بالقراءة فيهما (٣) لورود الأثر بالجر فيها - والله اعلم .

وأما الرابع: ففي بيانه ما يستحب في يوم الجمعة — فنقول :

السنة والمستحب فيه أن يدهن، ويمس طيباً إن وجد (٤)، ويلبس أحسن

ثيابه، ويغتسل .

وغسل يوم الجمعة عند عامة العلماء : سنة .

وقال مالك : واجب .

ولكنه سنة اليوم (٥) أو سنة الجمعة (٦) ؟ فعلى الاختلاف الذي

ذكرنا (٧) .

(١) في ح : « بعض العامة » .

(٢) « على » ليست في ب و ح .

(٣) في ا و ب و ح : « فيها » .

(٤) في ا و ب و ح : « وجده » .

(٥) « اليوم » ليست في ب .

(٦) في ا و ب و ح : « سنة الصلاة » .

(٧) راجع فيما تقدم ص ٥٠ - ٥١ .

باب

صلاة العيدين

السلام في صلاة العيدين في مواضع :

في بيان ^(١) أنها واجبة أم سنة ،

وفي شرائط وجوبها ،

وفي وقت أدائها ،

وفي كيفية أدائها ^(٢) .

وفي بيان ما يستحب ، ويسن ، في يوم عيد الأضحى ، والقطر ^(٣) .

أما الأول ، وهو بيان أنها واجبة أم سنة - < فنقول > :

اختلفت ^(٤) الروايات عن أصحابنا :

في ظاهر الرواية دليل على أنها واجبة ^(٥) ، فإنه قال : « ولا يصلى

نافلة في جماعة ، إلا قيام رمضان ، وصلاة الكسوف » - فهذا ^(٦) دليل على

(١) في الأشمل : « إحداهما في بيان » . وفي ح : « أحدهما في بيان » . وفي ا و ب : « أحدها

في بيان » وفي الكاساني (١ : ٢٧ ، ٣ من أسفل) : « في مواضع : في بيان » كما في المتن .

(٢) « وفي كيفية أدائها » ليست في ح .

(٣) في ا و ب و ح : « ويسن يوم العيد » فقط .

(٤) التاء من ا و ب .

(٥) في ا و ب و ح : « على الوجه » .

(٦) في ب : « وهذا » .

أن صلاة العيد واجبة ، فإنها ^(١) تقام بجماعة .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : وتجب صلاة العيد على أهل الأُمصار ، كما تجب الجمعة .

وذكر أبو الحسن الكرخي ههنا ^(٢) و ^(٣) قال : و ^(٤) تجب صلاة العيد على من يجب ^(٥) عليه الجمعة .

وذكر في الجامع الصغير أنه سنة ، فإنه قال : إذا اجتمع العيدان في يوم واحد ، فالأول سنة .

وذكر أبو موسى الضرير في مختصره أنها فرض كفاية .
والأصح أنها واجبة .

أما بيان شرائط وجوبها :

فكل ما هو شرط وجوب الجمعة ، فهو شرط وجوب صلاة العيدين ^(٦)
من : الإمام ، والمصر ، والجماعة ، إلا الخطبة : فإنها سنة بعد الصلاة ،
بإجماع الصحابة .

وشرط الشيء يكون سابقا عليه ، أو مقارنا له .

(١) كذا في - وفي الأصل : « فإنه » . وفي ا و ب : « ولأنها » .

(٢) « ههنا » ليست في ب .

(٣) « و » ليست في ب و - .

(٤) « و » ليست في ا .

(٥) في - كذا : « بوجب » .

(٦) في - : « وجوب العيد » .

وأما الوقت :

فقال ^(١) أبو الحسن : وقت صلاة العيدين من حين تبيض الشمس إلى أن تزول ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه كان يصلي العيد والشمس قدر ^(٢) رمح أو رمحين . إلا أن في عيد الفطر إذا ترك ^(٣) الصلاة في اليوم الأول ، لعذر ، يؤدي في اليوم الثاني في وقتها ^(٤) . وإن ترك ، بغير عذر ، سقطت أصلاً . وفي عيد الأضحى إن تركت ^(٥) في يوم النحر ، لعذر ، تؤدي في اليوم الثاني . فإن تركت في اليوم الثاني ، لعذر أيضاً ، تؤدي في اليوم الثالث أيضاً . وكذلك قالوا إذا تركت ، بغير عذر ، تؤدي في اليوم ^(٦) الثاني والثالث ؛ وتسقط بعد ذلك ، سواء دام العذر أو انقطع ، لأن القياس أن لا تؤدي إلا في يوم العيد ، لأنها عرفت بصلاة العيد .

وإنما عرف جواز الأداء في اليوم الثاني في عيد ^(٧) الفطر بالنص الخاص في حالة العذر ؛ وفي عيد الأضحى في اليوم ^(٨) الثاني والثالث استدلالاً بالأضحية ^(٩) ، لأنها ^(١٠) تجوز في اليوم الثاني والثالث ، وصارت

(١) القاء من ا و ب و ح .

(٢) في ا و ب و ح : « على قدر » .

(٣) في ا و ب : « تركت » .

(٤) كذا في ا . وفي الأصل و ب و ح : « في وقت » .

(٥) في ح : « ترك » .

(٦) « في اليوم » من ا و ب و ح .

(٧) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « في غير » .

(٨) « ال » من ا و ب و ح .

(٩) في ح : « بالضحية » .

(١٠) في ا و ب و ح : « لأنها » .

هذه أيام النحر ، وصلاة العيد ^(١) تؤدى في أيام النحر .

وأما بيانه كيفية أداء صلاة العيدين — فنقول :

يصلى الإمام ركعتين : فيكبر تكبيرة الافتتاح ، ويقول : « سبحانك اللهم وبحمدك (إلى آخره) » ، ثم يكبر ثلاثاً ، ثم يقرأ جهرًا ، ثم يكبر تكبيرة ^(٢) الركوع ^(٣) . فإذا قام إلى الثانية يقرأ أولاً ، ثم يكبر ثلاثاً ، ويركع بالرابعة فتكون التكبيرات الزوائد ستاً : ثلاثة في الركعة الأولى وثلاثة في الركعة الثانية ، وثلاثة أصليات : تكبيرة الافتتاح ، وتكبيرتا الركوع . فصار حاصل الجواب عندنا أن ^(٤) يكبر في صلاة العيدين ^(٥) تسع تكبيرات : ستة في ^(٦) الزوائد ، وثلاثة أصليات ^(٧) . ويوالى بين القراءتين : فيقرأ ^(٨) في الركعة الأولى بعد التكبيرات ، وفي الثانية قبل التكبيرات . وهذا هو مذهب عبد الله بن مسعود ، وحذيفة بن اليمان ^(٩) ، وعقبة

(١) في ح : « العيدين » .

(٢) في ح : « تكبير » .

(٣) في أ و ب : « للركوع » .

(٤) في ب : « أنه » . وفي ح : « لانه » .

(٥) في ب : « العيد » .

(٦) في ب و ح : « من » .

(٧) « تكبيرة الافتتاح ... وثلاثة أصليات » ليست في أ .

(٨) في أ و ب و ح : « ويرأ » .

(٩) في الأصل و ح : « اليماني » . من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . أسلم هو وأبوه ، وهاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وشهد أحداً ، وكان صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنافقين يلهم وحده . وروى عنه جماعة من الصحابة منهم عمر وعلي وعمار وكثير من التابعين . وقد حضر الحرب بنهاوند فلما قتل النعمان بن مقرن أمير الجيش أخذ الراية وكان فتح همدان والري وغيرها على يده . وشهد فتح الجزيرة . وتزل نصيبين . وولاه عمر المدائن . توفي بالمداين سنة ٥٣٦ هـ . (النووى ، التهذيب ، القسم الأول ، الجزء الأول ، ص ١٥٣-١٥٥) .

بن عامر الجني^(١) ، وأبي موسى الأشعري^(٢) ، وأبي هريرة ، وأبي مسمود الأنصاري^(٣) رضي الله عنهم .

وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثلاث روايات ، والمشهور منها أنه فرق بين عيد الفطر وعيد الأضحى ، فقال^(٤) : يكبر في الفطر إحدى عشرة تكبيرة : ثلاث أصليات ، وثمان زوائد ، في كل ركعة أربعة . وفي الأضحى يكبر خمس تكبيرات : ثلاث أصليات ، وزائدتان : في كل ركعة تكبيرة .

وعنده يقدم القراءة على التكبيرات في الركعتين جميعا . وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما روايات كثيرة ، والمشهور منها أنه يكبر ثلاث عشرة تكبيرة ، ثلاث أصليات ، وعشر زوائد ، في كل ركعة خمسة ، في العيدين جميعا ، ويقدم التكبيرات على القراءة في الركعتين جميعا .

وإنما أخذنا أصحابنا بقول ابن مسمود لأنه وافقه كثير من الصحابة ، وأنه لا اضطراب في قوله ، بخلاف قول غيره .

(١) تقدم في باب موافقت الصلاة : في بيان الأوقات التي يكره فيها الصلاة (ص ١٨٩ ، الهامش ٨) .
(٢) من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قبل الهجرة إلى المدينة فأسلم . ثم هاجر إلى الحبشة . ثم هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح خيبر . وقبل استمالة رسول الله صلى الله عليه وسلم على زبيد وعدن وساحل اليمن . واستمالة عمر بن الخطاب على الكوفة والبصرة . وشهد وفاة أبي عبيدة بالأردن . توفي بمكة وقيل بالكوفة سنة ٥٠ هـ . (أو سنة ٥١ أو سنة ٤٢ أو سنة ٤٤) (النووي ، التهذيب) .

(٣) من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (النووي ، التهذيب) . وفي : « وابن مسمود الأنصاري » .

(٤) في : « وقال » .

ثم إن عند أبي حنيفة ومحمد: يرفع يديه عند التكبيرات الزوائد. وعلى^(١) قول أبي يوسف: لا يرفع.

ويتعوذ قبل التكبيرات عند أبي يوسف. وعند محمد بعد التكبيرات قبل القراءة؛ على ما ذكرنا أن عند أبي يوسف. التعمود تبع للاستفتاح، وعند محمد تبع للقراءة مقدمة عليه.

ثم القوم يجب عليهم أن يتابعوا الإمام في التكبيرات، على رأى الإمام، دون رأى أنفسهم؛ بأن كان لإمام على رأى ابن مسعود، والقوم على رأى عبد الله بن عباس رضى الله عنهم، لا تبع^(٢) الإمام، فيجب عليهم متابعتة وترك رأيهم برأيه^(٣).

ثم إن القوم إنما يتابعون^(٤) الإمام في التكبيرات إذا لم يزد على ما قاله الصحابة. فأما إذا زاد عليه، لا يتابعونه؛ لأنه خلاف الإجماع.

ولكن هذا إذا سمع التكبيرات من الإمام. فأما إذا سمع ذلك من المكبرين، فإنه يأتي بالكل، وإن خرج عن أقاويل الصحابة، لأنه لو ترك البعض ربما ترك ما أتى به الإمام. فكان الاحتياط فى تحصيل الكل. ثم الإمام إذا شرع فى صلاة العيد مع القوم، فجاء إنسان واقتدى به:

فإن كان قبل التكبيرات الزوائد، كان له أن يتابع الإمام على مذهب

(١) فى ح: «وعلى قياس».

(٢) فى ح: فصل الكلام بعضه عن بعض فى هذه الفقرة فقط ولكنه متصل لانقص فيه.

(٣) فى ح: «أراه».

(٤) فى الأصل «ا» «يتابع» وفى ب د ح: «يتأصوا»

الإمام ورأيه لما قلنا (١).

فأما إذا أدرك بعد ما كبر الإمام الزوائد (٢)، وشرع في القراءة، فإنه يكبر تكبيرة الافتتاح ويأتي بالزوائد، قائماً ما (٣) لم يخف فوت الركوع، لأنه خاف الإمام حقيقة، ويكبر برأى نفسه، لا برأى الإمام، لأنه مسبق (٤).

فأما إذا خاف فوت الركوع، بأن (٥) ركب الإمام، فإنه يكبر تكبيرة الافتتاح (٦) قائماً، ثم يكبر، ويركب، ويأتي بالزوائد في (٧) الركوع، برأى نفسه، لا برأى الإمام، لأنه مسبق (٨).

وعن الحسن بن زياد أنه يسقط عنه الزوائد، لأنها فات محلها، وهو القيام.

ولكننا (٩) نقول إن للركوع (١٠) حكم القيام من وجه، فيأتي

(١) في الكسائي (١ : ٢٧٨ : ١٢) : « فإن كان قبل التكبيرات الزوائد، يتابع الإمام على مذهبه، ويترك رأيه لما قلنا ».

(٢) في أوب : « فأما إذا أدركه بعد ما كبر الزوائد ».

(٣) « ما » ليست في ح.

(٤) « لأنه خاف ... مسبق » من أوب وح. وفي الأصل : « فوت الركوع برأى نفسه، ثم يأتي بتسيحات الركوع ». وفي الكسائي (١ : ٢٧٨ : ١٣ - ١٤) : « ويأتي بالزوائد برأى نفسه لا برأى الإمام لأنه مسبق ».

(٥) في ح : « فإن ».

(٦) في ح كذا : « تكبيرة الإمام ».

(٧) « في » من أوب وح. وفي الأصل : « من ».

(٨) « برأى نفسه ... مسبق » ليست في أوب.

(٩) في ب : « ولكن ».

(١٠) في ح : « الركوع ».

بها^(١) احتياطاً .

وإن خاف فوت التسيحات ، يأتي^(٢) بالزوائد دون التسيحات ،
لأنها واجبة والتسيحات سنة .

فأما إذا كان بعد^(٣) رفع الإمام رأسه من الركوع ، فإنه يسقط عنه
التكبيرات الزوائد ، وله أن يشرع في صلاته ، ثم يقضى الركعة ،
ويأتي بالتكبيرات على رأيه لا على رأى إمامه^(٤) ، بخلاف ما إذا^(٥)
أدركه^(٦) في الركعة الثانية من^(٧) صلاة العيد ، فإنه يتابع الإمام فيها
برأى الإمام في البداية ، لأنه خلف الإمام حقيقة ، فإذا فرغ الإمام من
صلاته ، فإنه يقضى ماسبق به ، على رأيه أيضاً ، لأن المسبوق بمنزلة المنفرد .
ثم^(٨) إذا قام إلى قضاء ماسبق به^(٩) ينبغي أن يقرأ أولاً ثم يكبر^(١٠)
الزوائد ، كما هو مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، في
الركعة الثانية .

(١) في : « فأتى به » .

(٢) في : « فإنه يأتي » .

(٣) في : « بعدما » .

(٤) في : « بالتكبيرات على رأى إمامه » فليس فيها : « على رأيه لا » .

(٥) « لذا » ليست في .

(٦) في ا و ب و ح : « أدرك الإمام » .

(٧) في ح : « في » .

(٨) « ثم » ليست في ب .

(٩) « به » من ا و ب و ح .

(١٠) في ا : « يقرأ ويأتي بتكبير » . و في ب : « يقرأ أو يأتي بتكبير » . وفي ح : « يقرأ

أولاً ويأتي بالتكبيرات » .

هكذا ذكر في عامة الروايات .

وذكر في نوادر أبي^(١) سليمان أنه يكبر أولاً ثم يقرأ .

< و منهم ^(٢) من قال ما ذكر في النوادر قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وما ذكرنا ^(٣) في عامة الروايات قول محمد ، بناء على أن المسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة عندهما ، وعند محمد يقضى آخر صلاته .

فإن^(٤) كان يقضى أول صلاته عندهما ، يأتي بالتكبير^(٥) أولاً ثم بالقراءة إذا كان يرى رأى ابن مسعود . و^(٦) لما كان يقضى آخر صلاته عند محمد ، يأتي بالقراءة ثم بالتكبير كما هو مذهب ابن مسعود^(٧) .
ومنهم من قال : في المسألة روايتان — وهذا يعرف في المبسوط .

وأما ما يستحب وبسن في يوم العيد فأشياء :

الاغتسال ، والاستياك^(٨) ، والتطيب ، ولبس أحسن ثيابه : جديداً كان أو غسبلاً .

وينبغي أن يخرج صدقة فطره قبل الخروج إلى المصلى ، في عيد

(١) في اوب : « ابن » .

(٢) في الكسانى (٧ : ٢٧٩ : ١) : « ومن مشايخنا » .

(٣) في اوب و ح : « وما ذكر » .

(٤) في اوب و ح : « فإذا » .

(٥) في اوب : « بالتكبيرات » .

(٦) « و » من اوب .

(٧) « ولما كان يقضى آخر صلاته ... ابن مسعود » ليست في ح .

(٨) « والاستياك » ليست في اوب .

الفطر ؛ وكذا يذوق شيئاً لكونه يوم فطر ^(١) .

وأما في عيد الأضحى فإن كان في الرساتيق ^(٢) ، يذبح ، حين أصبح ،
ويذوق منه ، ولا يمسك كما في عيد الفطر . وفي المصر لا يذبح حتى يفرغ
من صلاة العيد ، ولا يذوق في أول اليوم ، حتى يكون تناوله من القرابين .
وهل يكبر الناس في الطريق ، قبل الوصول إلى المصلى ، على سبيل الجهر ؟
ذكر الطحاوى أنه يأتي على سبيل ^(٣) الجهر في العيدين جميعاً .

ولكن مشايخنا قالوا بأن في عيد الأضحى ، يكبر في حال ذهابه
إلى المصلى ، جهراً ، فإذا انتهى إلى المصلى يترك . فأما في عيد الفطر :
< ف > على قول أبي حنيفة لا يكبر جهراً في حال ذهابه إلى المصلى ^(٤)
وعلى قولهما يكبر فيهما جهراً .

والصحيح قول أبي حنيفة ، فإن الأصل في الأذكار هو الإخفاء ،
دون الجهر ، وإنما يصار إلى الجهر ^(٥) بدليل زائد ، وفي عيد الأضحى ثبت
عن رسول الله صلى الله عليه أنه كان ^(٦) يكبر في الطريق ، ولم يكبر ^(٧)
في عيد الفطر .

(١) في ح : « فطره » .

(٢) السواد والقرى (القاموس) .

(٣) « سبيل » من ا و ب و ح .

(٤) « جهراً فإذا انتهى إلى المصلى ... في حال ذهابه إلى المصلى » ليست في ب .

(٥) « وإنما يصار إلى الجهر » ليست في ا .

(٦) في ح كذا : « بدليل رأيه في عيد الأضحى ثبت عن النبي عليه السلام أنه كان » .

وفي ا و ب : « بدليل زائد قد ثبت في عيد الأضحى أن النبي عليه السلام كان » .

(٧) في ح : « ولم يثبت » .

ثم في يوم العيد ، ينبغي أن يترك التطوع ، في المصلى ، قبل صلاة العيد، وقبل أن يفرغ الإمام من الخطبة - حتى لو فعل يكون مكروها ، ويصير مسيئا . أما لو فعل بعد الفراغ من الخطبة ، فلا بأس به . ومعنى الكراهة والإساءة^(١) قد بيناه^(٢) في باب الاوقات^(٣) .

(١) في ح كذا : « ومعنى الاشباه والكراهة » .

(٢) كذا في ا و ب . وفي الاصل : « وقد بينا » وفي ح : « قد بينا » - انظر فيما تقدم :

ص ١٨٧ وما بعدها .

(٣) زاد في ا و ب : « والله تعالى أعلم » .

باب

(١) تكبير أيام التشريق

السلام ههنا فى :

تفسير التكبير ،

وفى بيان كونه واجبا أم سنة ،

وفى بيان وقت التكبير ،

وفى بيان (٢) محل أدائه ،

وفى بيان من يجب عليه ،

وفى بيان أنه هل يجب فيه القضاء بعد الفوت ؟

أما الأول : فقد اختلفت (٣) الرواية عن الصحابة (٤) فى تفسير (٥)

التكبير . والصحيح هو المشهور والمتعارف بين الائمة ، وهو قولهم :
الله أكبر ! الله أكبر ! لا إله الا الله ، والله أكبر ! الله أكبر ، والله الحمد .

وأما الثانى - فنقول : إنه واجب . وذكر ههنا أنه سنة ، ثم فسر ها

(١) «التشريق صلاة العيد - من شرقت الشمس شروقاً إذا أضاءت لأن ذلك وقتها . وسميت أيام التشريق لصلاة يوم النحر ، وصار ما سواه تباً ، أو لأن الاضاحى فيها تشرق أى تقدر فى الشمس » المغرب .

(٢) « بيان » من اوب .

(٣) التاء من اوب .

(٤) فى هـ : « عن أصحابنا » وفى الكسانى (١ : ١٩٥ : ١٦) مثل ما فى المتن .

(٥) « تفسير » من اوب وهـ . وفى الاصل : « نفس » .

بالواجب ، فإنه قال : تكبير أيام التشريق سنة ماضية ، نقلها ^(١) أهل العلم ، وأجمعوا على العمل بها ^(٢) ؛ لكن إطلاق اسم السنة جائز على الواجب : فإنها عبارة عن الطريقة المرضية .

ودليل الوجوب قوله تعالى : « واذكروا الله في أيام معدودات » ^(٣) ، قال أهل التفسير : المراد هذه الأيام .

وروى عن النبي عليه السلام أنه قال : « ما من أيام ^(٤) أحب إلى الله تعالى العمل ^(٥) فيهن ، من هذه الأيام ، فأكثرُوا فيها من التكبير والتهليل والتسبيح » .

والثالث - الكلام في وقت التكبير ^(٦) : اختلفت الصحابة في ابتداء وقت التكبير وانتهائه .

اتفق الكبار منهم ، مثل أبي بكر وعمر وعلي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وغيرهم رضي الله عنهم ، على أن يبدأ من صلاة ^(٧) الفجر من يوم عرفة .

(١) ومكنا في الكاساني (١: ١٩٥: ٢٢) . وفي اوب و ه : « فلها » .

(٢) « بها » ليست في ب .

(٣) البقرة : ٢٠٣ . وفي الاصل و ه : « في أيام معلومات » . والآية : « واذكروا الله في أيام معدودات ، فمن تمجل في يومين فلا لثم عليه ، ومن تأخر فلا لثم عليه إن اتقى ، واتقوا الله ، واعلموا أنكم إليه تحشرون » .

(٤) « أيام » ليست في ب .

(٥) « العمل » ليست في ب .

(٦) في ه : « التكبيرات » .

(٧) في ب : « على أن ابتداء التكبير من صلاة » . وفي ه : « على أنه ابتداء في صلاة » .

واختلفوا في الانتهاء : روى عن عمر : ينتهى إلى وقت الظهر من آخر أيام التشريق : يكبر^(١) ثم يقطع .

وعن على أنه يقطع في وقت العصر في آخر أيام التشريق تمام ثلاث وعشرين صلاة .

وعن عبدالله بن مسعود أنه يقطع وقت صلاة العصر من يوم النحر : يكبر ثم يقطع تمام^(٢) ثمان صلوات^(٣) .

فأخذ أبو حنيفة بقول ابن مسعود ابتداء وانتهاء .

وأخذ أبو يوسف ومحمد بقول على ابتداء وانتهاء .

واتفق الشبان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه ، نحو عبد الله بن عمر وعائشة وغيرهما ، أنه يبدأ من صلاة الظهر من^(٤) يوم النحر . وهكذا روى عن زيد بن ثابت .

وروى عن ابن عمر^(٥) أنه يقطع في الظهر من^(٦) آخر أيام التشريق . وأخذ الشافعى بقول ابن عمر ابتداء وانتهاء .

و^(٧) دلالة المسألة تعرف في المبسوط والجامع الكبير .

(١) في أ : « يكبر » .

(٢) « تمام » من أ و ب و ح .

(٣) في ح : « صلاة » .

(٤) « من » ليست في ب .

(٥) في ح : « عن عمر » .

(٦) في أ و ب و ح : « في » .

(٧) الواو من أ و ب و ح . وفي الأصل : « بدلائل » .

وأما محل أداء التكبير: < فقد > في دبر الصلاة وإرها ، من غير أن يتخال^(١) ١٠. يقطع حرمة الصلاة ، حتى إنه لو قام وخرج من المسجد أو تكلم ، فإنه لا يكبر ؛ ولو قام ولم يخرج من المسجد ، فإنه يكبر . ثم إذا نسى الإمام ولم يكبر ، فللقوم أن يكبروا ، لأنه ليس من جملة أفعال الصلاة حتى يكون الإمام فيه أصلا .

وأما الكلام فيمن يجب عليه: < فقد > قال أبو حنيفة إنه لا يجب إلا على الرجال ، الأحرار ، البالغين ، المكلفين ، من أهل الأقطار ، المصلين للفرض^(٢) — جماعة — حتى لا يجب على العبيد ، ولا على النسوان ، والصبيان ، ولا على المسافرين ، ولا على أهل الرساتيق^(٣) ، ولا على من يصلى الفرض وحده .

وقال أبو يوسف ومحمد : يجب على كل مؤد^(٤) فرضا^(٥) ، على أى وصف كان ، وفي أى مكان كان .

وقال الشافعى : على كل مصل ، فرضا كانت الصلاة أم نفلا . والدلائل المذكورة فى المبسوط والجامع الكبير^(٦) .

وأما الكلام فى وجوب القضاء عند الفوت^(٧) : فهو أربعة فصول :

(١) فى ح زاد هنا : « منها » .

(٢) فى ب : « الفرض » .

(٣) الرساتيق النواد والقرى (القاموس) وتقدم فى الهامش ص ٢٧٣ و ٢٨٤ .

(٤) فى الأصل ب : « مؤدى » . وفى ح : « من يؤدى » .

(٥) « فرضا » ليست فى ح .

(٦) « الكبير » من أ و ب . .

(٧) « عند الفوت » ليست فى ب .

— إذا ترك الصلاة في الأيام التي هو فيها^(١)، وقضى في تلك الأيام، فإنه يكبر بلا خلاف، لأن القضاء على حسب الأداء، وقد فاتته مع التكبير^(٢)، فيقضى كذلك^(٣).

— ولو ترك صلاة في غير هذه الأيام، فتذكر في هذه الأيام^(٤)، يقضى بلا تكبير، لأنه فاتته بلا تكبير^(٥).

— ولو ترك في هذه الأيام، وقضاها في غير^(٦) أيام التشريق: يقضى بلا تكبير، لأنه ليس في وقت القضاء تكبير مشروع، على سبيل الجهر، فلا يمكنه القضاء.

— ولو ترك التكبير في أيام التشريق، فتذكر في أيام التشريق من القابل^(٧)، < ف > في المشهور^(٨) من الروايات أنه لا يقضى مع التكبير، كرمي الجمار: إذا فاتته في هذه الأيام، لا يقضى في هذه الأيام في السنة القابلة — فكذلك التكبير.

وفي رواية أخرى أنه يقضى مع التكبير، لأنه يمكنه القضاء مع التكبير، وقد فاتت^(٩) مع التكبير — والله أعلم.

(١) في ح: « التي يكبر فيها ».

(٢) في أ: « وقد فاتته التكبير » وفي ب و ح: « وقد فاتته مع التكبير ».

(٣) في ب: « لذلك ».

(٤) « فتذكر في هذه الأيام » ليست في ب.

(٥) « لأنه فاتته بلا تكبير » ليست في ح.

(٦) « غير » ليست في ح.

(٧) في أ و ب: « من السنة القابلة ». وفي ح: « من سنة القابل ».

(٨) في أ و ب: « فالمشهور ».

(٩) في ب و ح: « فاتت ».

باب

صلاة الخوف

في الباب فصول :

منها — أن صلاة الخوف مشروعة ، بعد وفاة النبي عليه السلام ،
عند عامة العلماء .

وقال الحسن بن زياد : إنها كانت مشروعة ، في زمن النبي عليه السلام ،
مع وجود المنافي ، لفضيلة الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه . وهذا
المعنى لم يوجد بعد وفاته ^(١) .

وجه قول عامة العلماء ، إجماع الصحابة على ذلك .

ومنها ^(٢) — بيان صفة صلاة الخوف :

وقد اختلف العلماء في كيفية اختلافها كثيراً ، لاختلاف الأخبار ^(٣) .

في الباب . واختار أصحابنا ما هو الأوجه من ذلك ، فقالوا : ينبغي

(١) وفي الكاساني (١ : ٢٤٢ : ٤ من أسفل - ٢٤٣) : « وقال الحسن بن زياد : لا تجوز ، وهو قول أبي يوسف الآخر . واحتج بقوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم مملك (الآية) » : جوز صلاة الخوف بشرط كون الرسول قیهم ، فإذا خرج من الدنيا ، انعدمت الشرطية ، ولأن الجواز حال حياته ثبت مع المنافي ، لما فيها من أعمال كثيرة ليست من الصلاة ، وهي الذهاب ، والمجيء ، والبقاء للنبي . مع ما يتأني ، إلا أن الشرع أسقط اعتبار المنافي حال حياة النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة الناس إلى استدراك فضيلة الصلاة خلفه . وهذا المعنى منعدم في زماننا ، فوجب اعتبار المنافي ، فيصلى كل طائفة بإمام على حدة » .

(٢) في ا و ب : « وأما بيان » .

(٣) زاد في ح هنا : « الكثير » .

للإمام أن يجعل الناس طائفتين : طائفة بإزاء العدو ، ويفتح الصلاة بطائفة ، فيصلى بهم^(١) ركعة إن كان مسافراً ، أو صلاة الفجر - و^(٢) ركعتين ، إن كان مقيماً ، في ذوات الأربع - ثم تنصرف هذه الطائفة التي صلى بهم^(٣) إلى وجه العدو ، وتأتي الطائفة الأخرى ، فيصلى بهم بقية الصلاة ، ويسلم ولا يسلم القوم . ثم هذه الطائفة ينصرفون إلى وجه العدو ، وتعود الطائفة الأولى فتقضى بقية صلاتها ، بغير قراءة ، لأنهم لاحقون ، وينصرفون إلى وجه العدو . ثم تعود الطائفة الثانية فتقضى بقية صلاتها ، بقراءة ، لأنهم مسبوقون ، ولكن ينبغي أن ينصرفوا مشاة . فأما إذا انصرفوا ركباناً ، فإنه لا تجوز صلاتهم ، سواء كان انصرفهم من القبلة إلى العدو^(٤) أو من العدو إلى القبلة - هذا جواب ظاهر الرواية عن أصحابنا .

هذا الذي ذكرنا إذا كانت الصلاة ركعتين ، أو من ذوات الأربع . فأما في صلاة المغرب ، > ف < ينبغي للإمام أن يصلي بالطائفة الأولى ركعتين ، وبالثانية ركعة واحدة - و^(٥) هذا قول عامة العلماء ، خلافاً لسفيان الثوري ، لأن المعادلة في القسمة أن تنصف الصلاة ، فيقيم بكل^(٦) طائفة نصفها . إلا أن الركعة لا تتجزأ فتكامل ضرورة .

(١) في ح : « بهذه » .

(٢) « و » ليست في ح .

(٣) في ا و ب : « بها » .

(٤) في ا و ب : « وجه العدو » .

(٥) الواو من ح . وفي ا و ب : « ركعة - هذا » .

(٦) في ح كذا : « أن ينصف الصلاة نصفين لكل » . وفي ا : « تنصف الصلاة فيتين بكل » .

ثم إنما تجوز صلاة الخوف ، إذا لم يوجد من الإمام ولا من القوم مقاتلة ومراعاة^(١) في الصلاة . فأما إذا وجد شيء من ذلك - فإنه تفسد صلاته عندنا ، خلافاً للشافعي .

ثم كل من كان لا يمكنه أن ينزل ، يصلي راكباً بالأيما، متوجهاً^(٢) إلى القبلة إن قدر ، وإن لم يقدر^(٣) يصلي حيثما توجه ، ولا يسمعه أن يترك الصلاة حتى يخرج الوقت ، ولكن يصلون وحداناً ، ولا يجوز بجماعة ، على ما ذكرنا .

وكذلك الراجل : لا ينبغي أن يؤخر الصلاة^(٤) ، إن قدير على الركوع والسجود ، وإلا فبالأيما.

ثم الخوف الذي يجوز الصلاة على الوحه الذي قلنا ، إذا كان العدو بقرب منهم بطريق الحقيقة^(٥) . فأما إذا كان يبعد منهم ، أو^(٦) ظنوا عدواً ، بأن رأوا^(٧) سواداً أو غباراً ، فصلوا صلاة الخوف ، ثم ظهر غير ذلك - لا تجوز صلاتهم .

(١) ترامى القوم مراعاة (المصباح) .

(٢) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « متوجه » .

(٣) في ح : « إن قدروا » ، وإن لم يقدرُوا .

(٤) « حتى يخرج الوقت ... أن يؤخر الصلاة » ليست في ب .

(٥) وأضاف في الأصل : « بمقاتلتهم » وفي ا و ب : « يقرب منها بطريق الحقيقة وبمقاتلتهم » .

وفي ح : « يقرب منهم بطريق الحقيقة وبمقاتلتهم » ولم يشترط في الكتب الأخرى غير حضور العدو (الرخسى ، المبسوط ، ٢ : ٤٩٠ ، والكاساني ، البدائع ، ١ : ٢٤٥ : ٢٠٠ . والبارقي ، النهاية ، ١ : ٤٤١) .

(٦) في ا و ب : « فأما إذا كانوا بعيداً منهم أو » . وفي ح : « فأما إذا كان بعيداً منهم و » .

(٧) « بأن رأوا » ليست في ح .

ثم الخوف من العدو ومن السبع ، سواء .

ثم الراكب إذا كان سائراً : إن كان مطلوباً : يفر^(١) من العدو ،
و^(٢) تجوز صلاته للضرورة . ولو^(٣) كان طالباً^(٤) للعدو في^(٥) الجهاد ،
وهو سائر ، لا تجوز صلاته^(٦) ، لانه لا ضرورة^(٧) .

(١) في ح : « بقرب » .

(٢) « و » ليست في ب .

(٣) في ا و ب : « ولأن » .

(٤) في ح كذا : « ظالماً » .

(٥) في ح : « وفي » .

(٦) « صلاته » من ح .

(٧) زاد في ا و ب : « والله أعلم » ،

باب

صدرة الكسوف

الكلام فى هذا الباب فى مواضع :
فى بيان مشروعية الصلاة فى الكسوفين ،
وفى بيان أنها واجبة أو ^(١) سنة ،
وفى بيان ^(٢) كيفية الصلاة وقدرها ،
وفى بيان مواضع ^(٣) الصلاة ،
وفى بيان وقت الصلاة .

أما الأول فنقول — الصلاة مشروعة فى الكسوفين جميعا : كسوف
الشمس ، وكسوف القمر — للأحاديث الواردة فى هذا الباب ،
و^(٤) منها : ما روى عن أبى ^(٥) مسعود الأنصارى رضى الله عنه أنه
قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه ، يوم توفى
إبراهيم ابن النبی عليه السلام ، فقال الناس : انكسفت الشمس بموت ^(٦)
إبراهيم ، فقام رسول الله عليه السلام وخطب وقال فى خطبته : « إن

(١) فى ا و ب و ح : « أم » .

(٢) « بيان » من ا و ب و ح .

(٣) فى ا و ب و ح : « موضع » .

(٤) الواو من ح .

(٥) فى ح : « ابن » وتقدم فى الهامش ٣ ص ٢٧٩ .

(٦) فى ا و ح : « لموت » .

الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا^(١) ينكسفان بموت أحد ولا بحياته^(٢)، فإذا رأيتم ذلك فاحمدوا الله تعالى، وكبروا وسبحوا، حتى تنجلي الشمس^(٣)، ثم نزل فصلى ركعتين . وعنه أنه قال : « إذا رأيتم شيئا من هذه الاقزاع ، فافزعوا إلى الصلاة » .

وأما الكلام فى بيان أنها سنة أم^(٤) واجبة — فقد ذكر الحسن ابن زياد عن أبى حنيفة ما يدل على أنها سنة ، فإنه روى عنه أنه قال فى كسوف الشمس : « إن شاءوا صلوا ركعتين ، وإن شاءوا أربعا ، وإن شاءوا أكثر من ذلك » — والتخير يكون فى^(٥) التطوع .

وقال بعض مشايخنا بأنها واجبة ، لأن النبي عليه السلام قال : « إذا رأيتم شيئا من هذه الاقزاع ، فافزعوا إلى الصلاة » — وظاهر الامر للوجوب .

وأما الكلام فى كيفية الصلاة — أما الصلاة فى كسوف الشمس فإنهم يصلون ركعتين : إن شاءوا بجماعة ، وإن شاءوا فرادى^(٦) ، فى منازلهم أو فى موضع اجتمعوا فيه ، لكن الجماعة أفضل . غير أنهم إذا صلوا بجماعة ، يصلى بهم إمام الجمعة أو نائب السلطان ، كما فى الجمعة والعيد . ثم عندنا يصلى ركعتين ، كما فى سائر الصلوات^(٧) .

(١) فى ح : « فلا » .

(٢) فى ا و ب و ح : « لموت أحد ولا لحياته » .

(٣) « الشمس » من ا و ب و ح .

(٤) فى ح : « أو » .

(٥) « فى » ليست فى ح .

(٦) فى ب : « أفرادا » .

(٧) فى ح : « الصلاة » .

وللشافعي قولان : في قول يصلي ركعتين : كل ركعة بركوعين وسجدين^(١) . وفي قول يصلي أربع ركعات في أربع سجعات : يكبر فيقوم ويقرأ الفاتحة وسورة ، ويركع ، ثم يقوم من غير أن يسجد فيقرأ الفاتحة والسورة ، ثم يركع ويسجد سجدين ويفعل^(٢) في الثانية مثلها يفعل^(٣) في الأولى .

وكلا القولين متقاربان .

ولا يجهر بالقراءة على قول^(٤) أبي حنيفة .

وعند أبي يوسف يجهر^(٥) .

وعن محمد روايتان^(٦) .

والصحيح قول أبي حنيفة ، لأن الأصل في صلاة النهار المخافة إلا إذا قام^(٧) الدليل بخلافه .

ثم هو في مقدار القراءة بالخيار : إن شاء طول ، وإن شاء خفف .

وقال الشافعي : يطول القراءة ، فيقرأ الفاتحة ويقرأ مثل « سورة البقرة » في الركعة الأولى و « آل عمران » في الثانية ، ويمكث في الركوع والسجود مقدار ما يمكن في القراءة .

(١) في ا و ب : « وسجودين » وفي ح : « في كل ركعة ركوعين وسجودين » .

(٢) في ح : « ويقول » .

(٣) في ا : « فذل » .

(٤) في ا و ب : « عند » .

(٥) في ح كذا : « وعند أبي يوسف ومحمد » فقط .

(٦) في ح : « وفي رواية عن محمد : لا يجهر » .

(٧) في ح كذا : « المخافة إذا كان قام » .

ولكننا نقول إن المسنوز أن يشتغل بالصلاة والدعاء حتى تنجلي الشمس، فإن طول القراءة^(١) قصر الدعاء، وإن قصر الصلاة طول الدعاء.

وليس في هذه الصلاة أذان، ولا^(٢) إقامة، ولا خطبة.

ثم إذا فرغوا من الصلاة ينبغي أن يشتغلوا^(٣) بالدعاء إلى أن تنجلي الشمس. ولا يصعد الإمام المنبر للدعاء، لأن السنة في الأدعية، بعد الفراغ من الصلاة، لقوله تعالى: « فإذا فرغت فانصب، وإلى ربك فارغب »^(٤).

وأما الصلاة في كسوف القمر فالسنة فيها أن يصلوا وحداناً في منازلهم، لأن الحسوف في الليل، والاجتماع في الليل مما يتعذر.

وكذا الصلاة وحداناً مستحبة في جميع الأوقات، مثل الريح الشديدة، والظلمة^(٥)، والمطر الدائم، والريح الدائم^(٦)، والخوف من العدو، وغير ذلك، للحديث الذي ذكرنا^(٧).

وقال الشافعي: يصلى في الحسوف بجماعة أيضاً^(٨).

وأما موضع الصلاة > فقد > ذكرنا في شرح الطحاوى أنه يصلى في كسوف الشمس في المسجد الجامع، أو في مصلى العيد.

(١) في أوب و ح: « الصلاة ».

(٢) « لا » من أوب.

(٣) في أوب: « فرغ ... يشتغل ».

(٤) سورة الانشراح: ٧-٨.

(٥) في ح: « الريح الشديد والمظلمة ».

(٦) « والريح الدائم » من أوب.

(٧) « إذا رأيتم شيئاً من هذه الأوقات . فافزعوا إلى الصلاة » من ٢٩٦.

(٨) في ح كذا: « وقال الشافعي في الحسوف: ويصلى جماعة ».

وذكر القدوري وقال : كان أبو حنيفة يرى صلاة الكسوف في المسجد ، ولكن الأفضل أن تؤدي في أعظم المساجد ، وهو الجامع الذي تصلي فيه الجمعة ؛ ولو صلوا في موضع آخر ، أجزأهم .
وليس فيها خطبة ، ولا صمود منبر .

وأما في كسوف القمر فالسنة هي الصلاة وحدانا ، في منازلهم ، على مامر^(١) .

. . .

وأما الوقت فهو الوقت الذي يستحب فيه سائر الصلوات^(٢) ، دون الأوقات المكروهة ، لأن هذه الصلاة إن كانت نافلة ، فالنوافل فيها مكروهة^(٣) ، وإن كانت لها أسباب - عندنا^(٤) ، كصلاة التحية . وإن كانت واجبة ، فيكره^(٥) ، كالوتر وصلاة الجنازة - والله أعلم .

(١) راجع فيما تقدم ص ٢٩٨ .

(٢) في ح : « في الصلاة » .

(٣) التاء من ا و ب .

(٤) « عندنا » ليست في ح .

(٥) في ا : « فتركه » .

باب

(١)

صورة الاستسقاء

ذكر في ظاهر الرواية أنه لا صلاة في الاستسقاء ، وإنما فيه الدعاء .
وروى عن ^(٢) أبي يوسف أنه قال : سألت أبا حنيفة عن الاستسقاء :
هل فيه صلاة ، أو دعاء مؤقت ، أو خطبة ؟ فقال : أما صلاة جماعة فلا ،
ولكن الدعاء والاستغفار . وإن ^(٣) صلوا وحدانا ، فلا بأس .
وقال أبو يوسف ومحمد : يصلى الإمام أو نائبه في الاستسقاء ركعتين ،
بجماعة ، كما في الجمعة .

والصحيح جواب ظاهر الرواية ، بقوله ^(٤) تعالى : « استغفروا ربكم
إنه كان غفارا . يرسل السماء عليكم مدرارا » ^(٥) . فمن زاد ^(٦) الصلاة فلا
بد من الدليل .

ثم عندهما يقرأ في الصلاة بما شاء ، جهرا ، كما في صلاة العيدين ، لكن
الأفضل أن يقرأ « سبح اسم ربك الأعلى » و « هل أتاك حديث الفاشية » ،
ولا يكبر فيها سوى تكبيرة الافتتاح وتكبيرتي ^(٧) الركوع في المشهور

(١) الاستسقاء طلب السق (المصاح) .

(٢) « عن » من أوب و ه وكذا في الكاساني (٢٨٢ : ٧ من أسئل) .

(٣) في أوب : « فإن » .

(٤) في أوب و ه : « لقوله » .

(٥) نوح : ١٠ ، ١١ .

(٦) في ب : « أراد » .

(٧) « وتكبيرتي » من أوب . وفي ه : « وتكبير » . وفي الأصل : « ويكبر » .

من الرواية عنهما ^(١) . وفي رواية يكبر فيها ^(٢) ، كما في صلاة العيد .

ثم بعد الفراغ من الصلاة ، يخطب عندهما ^(٣) .

وعند أبي حنيفة : لا يخطب .

وهل يجلس في خطبة الاستسقاء ؟ عن أبي يوسف روايتان : في

رواية لا يجلس ، وفي رواية يجلس . وفي رواية أخرى ^(٤) : إن خطب خطبة واحدة قائماً ^(٥) فحسن .

ولكن يخطب ، على الأرض ، قائماً ^(٦) ، معتمداً على قوس أو سيف ،

مستقبلاً بوجهه إلى الناس ، وهم مقبلون عليه ، ويستمعون خطبته وينصتون ،

كما في خطبة الجمعة ؛ وإن توكأ على عصا ، فحسن .

وإذا فرغ من الخطبة ، يجعل ظهره إلى الناس ، ووجهه إلى القبلة ،

ويقلب رداءه ، ثم يشتغل ^(٧) بدعاء الاستسقاء ، قائماً ، يستقبل ^(٨) القبلة ،

والناس قعود مستقبلون و ^(٩) وجوههم إلى القبلة في الخطبة والدعاء ، لأن

(١) في ح : « عندهما » .

(٢) في أ : « فيها » .

(٣) « وفي رواية يكبر ... عندهما » ليست في ح .

(٤) « أخرى » من ب . وفي أ : « وفي أخرى » و « يجلس وفي رواية أخرى » ليست في ح .

(٥) « قائماً » ليست في أ و ب .

(٦) في الأصل : « قائماً مستقبلاً القبلة » وليست في الكسانى (١ : ٢٨٣ : ٥ : من أسفل)

ولافي حاشية ابن عابدين (١ : ٦٢٤) ولافي المرغنيانى وابن المهام والبارقى (١ : ٤٣٩) .

وانظر السطر الثالث بهذا .

(٧) « يشتغل » من أ و ب و ح . وفي الأصل : « اشتغل » .

(٨) في أ و ب و ح : « مستقبل » .

(٩) الواو من أ و ب و ح . وفي الكسانى (١ : ٢٨٣ : السطر الأسفل) : « بوجوههم » .

الدعاء مستقبل القبلة أقرب^(١) إلى الإجابة، فبدعو^(٢) الله تعالى، ويستغفر المؤمنين، ويجددون التوبة، ويستسقون - وهذا عندهما .

فأما عند أبي حنيفة، < ف > تقلب الرداء ليس بسنة .
ثم كيفية التقليب^(٣) عندهما^(٤) : إن كان مربعا، جعل أسفله أعلاه، وأعلاه أسفله . وإن كان مدورا، جعل الجانب الأيمن على الأيسر^(٥)، والأيسر على الأيمن .

ولكن القوم لا يقبلون أرديتهم^(٦) عند عامة العلماء .
وقال مالك بأنهم^(٧) يقبلون أيضا .

ثم عند الدعاء : إن رفع يديه نحو السماء، فحسن ؛ وإن ترك ذلك وأشار بإصبعه السبابة، فحسن .

وكذا الناس : يرفعون أيديهم أيضا، لأن السنة في الدعاء بسط اليدين .
ثم المستحب أن يخرج الإمام بالناس إلى الاستسقاء ثلاثة أيام متتابعة ، لأن الثلاثة مدة لا يلباء العذر^(٨) ؛ فلو لم يخرج الإمام، وأمر

(١) « أقرب » ليست في ح .

(٢) في الأصل و اوب : « فبدعوا » . وفي ح : « فبدعوا » وكذا في الكسانى (١) :

٢٨٤ : ١) .

(٣) في اوب و ح : « تقلب الرداء » .

(٤) فى ح : « عندهم » .

(٥) فى اوب : « على عاتقه الأيسر » وفى الكسانى مثل ما فى المتن (١ : ٢٨٤ : ٧) .

(٦) فى ح : « ولا يقبلون لأرديتهم » .

(٧) الباء من اوب . وفى الأصل : « فلوهم » وفى ح : « وقال مالك : يقبلون أيضا » .

(٨) فى اوب و ح : « الأعذار » .

الناس بالخروج ، فلهم أن يخرجوا ويدعوا ، ولا يصلوا بجماعة ، إلا إذا أمر إنسانا أن يصلى بهم^(١) جماعة .

ولا ينبغي أن يخرج أهل الذمة ، مع المسلمين ، في الاستسقاء ، عند عامة العلماء ، بل يمتنعون عن الخروج ، خلافا لما لك ، لأنهم يخرجون لطلب الرحمة ، والكفرة أهل السخط والعقوبة دون الرحمة - والله أعلم .

(١) « بهم » ليست في ح .

باب

صلاة المريض

الصلاة^(١) لا تسقط عن المكلف ما دام قادراً على الأداء^(٢) .
فإن عجز ، بسبب المرض ، عن أداء بعض^(٣) الأركان ، يسقط بقدره ،
لأن العاجز لا يكلف .

فإن كان قادراً على الأداء^(٤) ، لكن يخاف زيادة العلة ، يسقط عنه أيضاً .
فإذا عجز عن القيام ، يصلي قاعداً بركوع وسجود . فإن عجز عن
الركوع والسجود ، يصلي قاعداً بالإيماء ، ويجعل السجود أخفض من
الركوع ، ليقع الفصل بينهما . فإن عجز عن القعود أيضاً يستلحق
ويوميء إيماءً^(٥) .

وأصله ما روى عن عمران^(٦) بن الحصين^(٧) أنه كان به مرض ، فسأل
رسول الله صلى الله عليه ، فقال : « صَلِّ قَائِماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ،
فإن لم تستطع ، فعلى الجنب : تومئ إيماءً » .

(١) في أ و ب : « قال الشيخ الإمام رحمه الله : الصلاة » .

(٢) « على الأداء » ليست في ب .

(٣) « أداء بعض » ليست في ح .

(٤) زاد هنا في ح : « قائماً » .

(٥) زاد في ح : « ويصلي » .

(٦) في أ : « ما روى عمران » .

(٧) في ح : « حصين » .

ثم إذا صلى قاعدا ركوع وسجود ، أو بإيماء — كيف يقعد^(١) في أول الصلاة ، وفي حال الركوع ؟ اختلفت الروايات عن أصحابنا :
 روى محمد^(٢) عن أبي حنيفة أنه يجلس كيف شاء .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا افتتح الصلاة ، يتربع ، وإذا ركع ، يفترش رجله اليسرى ويجلس عليها .

وروى عن أبي يوسف أنه يتربع في جميع صلاته .

وروى عن زفر أنه يفترش رجله اليسرى في جميع صلاته .

والصحيح رواية محمد ، لأن عذر المرض يسقط عنه الركوع ، فلا ينسقط عنه الهياة أولى .

وأما كيفية صلاة المستنقي فالمشهور من الروايات عن أصحابنا أنه يصلي مستلقيا على قفاه ، ورجلاه نحو القبلة . فإن عجز عن هذا^(٣) وقدر على الصلاة على الجنب^(٤) ، فينام على شقه الأيمن^(٥) متوجها إلى القبلة عرضا . وقد روى عن أصحابنا أيضا^(٦) أنه يصلي على جنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة ، فإذا عجز < في > حينئذ يستلقي على قفاه .

وهو مذهب الشافعي .

(١) في ح : « بفعل »

(٢) في ب و ح : « عن محمد » .

(٣) في ا و ب : « ذلك » .

(٤) في ح : « وقدر عن الجنب » .

(٥) في ا : « الأيمن » .

(٦) « أيضا » ليست في ح .

وحجتهم حديث عمران بن الحصين .

والصحيح مذهبنا ، لأن التوجه إلى القبلة ، بقدر الممكن ، فرض ، وذلك فيما قلنا ، لأن الصلاة في حقه بالإيماء وذلك < ب > تحريك الرأس والوجه ، وفي حالة الاستلقاء : التحريك إلى القبلة ، فإذا كان على الجنب : يتحرك ^(١) الرأس لا ^(٢) إلى القبلة بل يكون منحرفاً عنها ، والانحراف من غير ضرورة غير مشروع ^(٣) .

والمراد من الجنب في حديث عمران بن الحصين ^(٤) هو السقوط ، فمعنى قوله « فملى الجنب » أى يصلى ساقطاً على قفاه ، وهو تفسير الاستلقاء . فإن كان قادراً على القيام دون الركوع والسجود ، فإنه يومىء قاعداً لاقئاً ، فهو المستحب ؛ ولو أوماً قائماً ، جاز . وهذا عندنا .

وقال الشافعى ^(٥) يصلى قائماً لاقئاً ، لأن القيام ركن ، فلا يسقط من غير عذر .

ولكننا نقول إن الغالب أن من عجز عن الركوع ^(٦) ، عجز عن القيام ، والغالب ملحق بالمتيقن .

(١) في ا و ب و ح : « فتحريك » .

(٢) في ح : « لا يكون » .

(٣) هكذا في ا و ب و ح ، وفي الاصل : « غير مشروع » .

(٤) « بن الحصين » من ا و ب و ح . راجع الحديث فى ص ٣٠٤ .

(٥) في ح : « وقال مالك والشافعى » .

(٦) في ح : « الركوع والسجود » .

وينبغي للمريض أن يأتي بالأركان^(١) كلها ، مثل الصحيح لأن السقوط بقدر المعجز^(٢) ، ولم يوجد .

ثم الاضجاع^(٣) المشروع أنواع :

أحدهما - في حالة الصلاة . وهو ما ذكرنا من الاستلقاء على القفا ، دون الاضجاع على الجنب .

والثاني - الاضجاع في حالة المرض ، على الفراش . والسنة فيه أن يضجع المريض على شقه الأيمن عرضاً ، ووجهه إلى القبلة .

ومنها - أن يضجع المريض المحتضر ، وهو أن تقرب وفاته . والسنة فيه أيضاً أن يضجع على شقه الأيمن عرضاً ووجهه إلى القبلة ، إلا أن العرف قد جرى بين الناس أن يضجع مستلقياً على قفاه نحو القبلة ، كما في الصلاة بالإيماء ، لما قيل إن هذا أيسر لخروج الروح^(٤) .

ومنها - الاضجاع على التخت عند الغسل ؛ ولا رواية فيه عن أصحابنا ، لكن العرف قد جرى أن يضجع^(٥) مستلقياً على قفاه نحو القبلة ، كما في حالة الصلاة بالإيماء .

ومنها - الاضجاع في حال الصلاة على الميت ، وهو أن يضجع على قفاه معترضاً للقبلة .

(١) في ب : « بالأركان » .
 (٢) في ب : « بقدر العجز » .
 (٣) في ب : « الاطجاع » .
 (٤) « لأن العرف ... الروح » من ا و ب وهى في ح . وفى الأصل : « ووجهه إلى القبلة ، كما في الصلاة ، لأن هذا أيسر لخروج روحه » .
 (٥) « أن يضجع » من ا و ب و ح .

ومنها - الإضجاع في اللحد. والسنة فيه ^(١) أن يضجع على شقه الأيمن،
ووجهه نحو القبلة .

ثم إذا عجز عن الإيماء، وهو تحريك الرأس، سقط عنه أداء الصلاة عندنا.
وقال الشافعي : ينبغي أن يوميء بقلبه وبعينه .

وقال زفر : يوميء ^(٢) بقلبه ، ويقع مجزئاً .

وقال الحسن بن زياد : يوميء بحاجبيه ، وبقلبه ؛ ويعيد ، متى قدر
على الأركان .

والصحيح قولنا لأن الإيماء بالقلب هو الإرادة والنية ، والصلاة
غير النية والإرادة ^(٣) .

ثم إذا سقط عنه الصلاة ، بالعجز : فإذا مات من ذلك المرض ، فلا
شئ عليه ، لأنه لم يدرك وقت القضاء . فأما إذا برأ ^(٤) وصح : < فـ >
إن ترك صلاة يوم وليلة ومادونها ، فإنه يقضى ^(٥) - فأما إذا ترك أكثر
من ذلك ، فإنه لا يقضى .

وعلى ذلك قال أصحابنا في المغمى عليه : إذا فاتته الصلوات ^(٦) ثم

(١) « أن يضجع على قفاه ... والسنة فيه » ليست في ح .

(٢) في ب : « ينوى » .

(٣) « والإرادة » من أ و ب .

(٤) في ب : « أو » .

(٥) زاد في ح هنا : « ما عليه » .

(٦) في ح : « الصلاة » .

أفاق ، يقضى صلاة يوم وليلة، وما ^(١) دونها، ولا يقضى أكثر من ذلك .
وروى عن محمد فى الجنون القصير إنه بمنزلة الاعمى .

وهذا لما عرف أن العجز عن الأداء لا يسقط القضاء، وإنما يسقط بسبب
الحرج، وإنما الحرج إذا دخل الفاتت فى حد الكثرة، والحد الفاصل بين القليل
والكثير هو ست صلوات - عرفنا ذلك بإجماع الصحابة ، فإنه روى عن على
وعمار وعبد الله بن عمر مثل قولنا، ولم يرو عن ^(٢) غيرهم خلافه، فيكون إجماعاً .
ثم المريض إذا فاتته الصلوات فى مرضه ، أو كان عليه فوات الصحة،
فقضاها فى المرض ، بأنقص مما فات من حيث الأركان ، فإنه يجوز .

ولو فاتته الصلوات فى حال المرض بلا قيام ، أو بالأداء ^(٣) ، ثم
صح وبرأ ، فإن عليه أن يقضى بقيام وركوع وسجود ^(٤) . ولو قضاها كما
فاتت لا يجوز . والمعتبر حال الشروع فى القضاء ، لأن وجوب القضاء
موسع ، وإنما يتغير ^(٥) الوجوب وقت الشروع .

وأصله قوله عليه السلام : « من نام عن صلاة ، أو نسيها ، فليصلها ^(٦) »
إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها .

ولو أن المريض إذا قدر على القيام ، أو على الركوع و ^(٧) السجود ،

(١) فى اوب : « فا » .

(٢) فى ا : « عن عثمان وعلى ... الخ » . و « على ... ولم يرو عن » ليست فى ح .

(٣) فى ح كذا : « المرض ولا قيام بالإيماء » .

(٤) « وسجود » ليست فى ح .

(٥) فى اوب و ح : « يتبين » .

(٦) فى ح : « فليقضها » .

(٧) فى ح : « أو » .

بعد ماشرع فى الصلاة قاعداً أو ^(١) بالأيّماء ، ينظر :

إن شرع قاعداً بر كوع وسجود ، فإنه يبني على ^(٢) تلك الصلاة ، ويتمها ، قائماً بر كوع وسجود . عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، لأن من أصلهما أن اقتداء القائم بالقاعد الذى يصلى بر كوع وسجود ، جائز فى الابتداء ، فكذلك يجوز فى البناء .

وعلى قول محمد لا يبني بل يستقبل ، لأن عنده لا يجوز اقتداء القائم بالقاعد ، فكذا ^(٣) لا يجوز البناء .

وأما إذا كان يصلى بالأيّماء قاعداً أو مستلقياً ، <ف> لا يبني إذا قدر على القيام أو الركوع والسجود عندنا وعلى قول ^(٤) زفر يبني .

والصحيح قولنا وهو أن الصلاة بالأيّماء ليست صلاة حقيقة ، لكن جمعت صلاة ^(٥) فى حق المومئى ، ^(٦) بطريق الضرورة ، فيظهر فى حقه لافى حق غيره ، فلا ^(٧) يجوز الاقتداء به إلا من ^(٨) الذى هو ^(٩) مثله ، بخلاف

(١) « أو » ليست فى - .

(٢) « على » ليست فى - .

(٣) فى - : « وكذلك » .

(٤) فى - : « وعند » .

(٥) « صلاة » ليست فى - .

(٦) فى - : « المريض » .

(٧) فى - : « ولا » .

(٨) فى - : « فى » .

(٩) فى - : « الذى يصلى » .

القائم مع القاعد ، فإن القاعد مصل^(١) بالركوع والسجود ، على ما عرف .

فأما الصحيح إذا مرض في وسط الصلاة^(٢) بحيث يعجز عن القيام أو^(٣) الركوع والسجود ، فجواب ظاهر الرواية أنه يمضي على صلاته على حسب ما يقدر عليه ، من الركوع والسجود ، قاعداً^(٤) أو بالائتمام . وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه يستقبل

والصحيح ظاهر الرواية ، لأنه إذا بنى صار مؤدياً بعض الصلاة كاملاً وبعضها ناقصاً ، وإذا استقبل صار مؤدياً الكل^(٥) ناقصاً ، فكان الأول أولى .

ولو أن المريض المومىء إذا رفع إلى وجهه وسادة أو شيء ، فسجد عليه ولم يومىء ، بأن لم يحرك^(٦) رأسه نوع^(٧) تحريك ، فإنه لا يجوز ، و^(٨) لا ينبغي أن يفعل هكذا ، لأن الفرض في حقه^(٩) الايماء وهو قائم مقام الصلاة ، ولم يوجد . فأما إذا وجد منه نوع تحريك الرأس^(١٠) حتى وصل رأسه إلى الوسادة جاز ، لوجود الايماء ، وإن قل - والله أعلم .

(١) في اوب و ح : « يصلى » .

(٢) في ح : « صلاته » .

(٣) في ح : « و » .

(٤) في ح : « قائماً » .

(٥) في اوب : « بالكل » . وفي ح : « بالكل » .

(٦) في اوب : « يتحرك » .

(٧) في ح : « ونوع » .

(٨) « و » ليست في ح .

(٩) في ب و ح : « في حق » .

(١٠) في اكدنا : « تحريك الصلاة » .

باب

صلاة التطوع

التطوع نوعان تطوع مطلق ، وتطوع بسبب .
أما المطلق فيستحب ^(١) أدائه في كل وقت لم يكره فيه التطوع .
ويجوز أدائه مع الكراهة ، في الاوقات المكروهة .
وأما التطوع بسبب فوقته ماورد الشرع به ، كالسنن المعهودة ^(٢)
للصلوات المكتوبة .

وذكر أبو الحسن الكرخي ههنا وقال : التطوع قبل الفجر ركعتان ،
أى التطوع المسنون قبل صلاة الفجر ركعتان ^(٣) ، وأربع قبل الظهر
لايسلم إلا في آخرها ، وركعتان بعد الظهر ، وأربع ^(٤) قبل العصر ،
وركعتان بعد المغرب ، وأربع قبل العشاء الأخيرة إن أحب ذلك ،
وأربع بعدها .

وذكر في ظاهر الرواية في كتاب الصلاة ، ^(٥) هكذا ، إلا أنه
قال في الأربع قبل العصر : إنه حسن ، وليس بسنة ؛ وقال في العشاء :
إنه لا تطوع قبل العشاء ، وإن فعل لا بأس به ، وركعتان بعدها .

(١) « الفاء » من ا .

(٢) التاء من ا و ب و ح .

(٣) « ركعتان » ليست في ب .

(٤) في الاصل و ح : « وأربعا » .

(٥) زاد هنا في ب : « وقال » .

والصحيح جواب ظاهر الرواية لما روى عن أم حبيبة^(١) أن النبي عليه السلام قال : « من صلى ثنتي^(٢) عشرة ركعة في اليوم والليلة ، بنى له بيت^(٣) في الجنة : ركعتان بعد طلوع الفجر ، وأربع قبل الظهر ، وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان^(٤) بعد العشاء » .
وأما السنة^(٥) في صلاة^(٦) الجمعة > فـ < أربع قبلها ، وأربع بعدها .
كذا ذكر ههنا ، وفي ظاهر الرواية في كتاب الصلاة .
وذكر^(٧) في كتاب الصوم في باب الاعتكاف أن بعد الجمعة يصلي ستاً .
> و < من أصحابنا من قال : ما ذكر في كتاب الصوم قول أبي يوسف ومحمد ، وما ذكر في كتاب الصلاة قول أبي حنيفة .
والمسألة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم : روى^(٨) عن ابن مسعود أنه قدم الكوفة وكان يصلي بعد الجمعة أربعاً لا غير ، ثم قدم على رضي الله عنه بعد وفاته ، وكان يصلي بعدها ستاً .
فأخذ أبو حنيفة بمذهب ابن مسعود ، وهم أخذوا بمذهب علي رضي الله عنه .

(١) في هـ : « أبي حنيفة » .

(٢) في ب و هـ : « اثنتي » .

(٣) في هـ : « بنى الله له بيتاً في الجنة » .

(٤) « بعد طلوع الفجر ... المغرب وركعتان » ليست في هـ .

(٥) « السنة » ليست في هـ .

(٦) « صلاة » ليست في ا و ب .

(٧) « ذكر » ليست في هـ بل فيها : « وفي » .

(٨) في ا و ب : « وروى » .

وروى عن أبي يوسف ^(١) أنه قال : ينبغي أن يصلى أربعاً ، ثم ركعتين ، حتى لا يكون متفلاً بعد صلاة الفرض ^(٢) بمثلها ^(٣) ، فيدخل تحت النهي ، وهو قوله ^(٤) عليه السلام : « لا يصلى ^(٥) بعد صلاة مثلها » .

ثم السنن إذا فاتت عن وقتها ^(٦) ، لا تقضى ، سواء فاتت ^(٧) وحدها أو مع الفرائض ^(٨) ، سوى ^(٩) سنة صلاة ^(١٠) الفجر ، فإنها تقضى ، إن فاتت ^(١١) ، مع الفريضة . بلا خلاف بين أصحابنا .

واختلفوا فيما إذا فاتت بدون الفرض :

على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، لا تقضى

وقال ^(١٢) محمد : لا تقضى قبل طلوع الشمس أيضاً ، ولكن تقضى

بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال ، ثم تسقط .

وقال الشافعي : تقضى جميع السنن .

(١) في : « وروى أبو يوسف » .

(٢) « الفرض » ليست في ب .

(٣) في ح : « مثلها » .

(٤) في ح : « لقوله » .

(٥) في ح : « لا صلاة » .

(٦) في ا و ب و ح : « أوقاتها »

(٧) في ح : « كانت » .

(٨) في ا و ب : « الفرض » .

(٩) في ح كذا : « سواء » .

(١٠) « صلاة » ليست في ا و ب .

(١١) في ح : « كانت » .

(١٢) في ا و ب و ح : « وعلى قول » .

والصحيح مذهبنا لما روى عن أم سلمة أن النبي عليه السلام صلى ركعتين بعد صلاة العصر ^(١) في حجرتي فقلت : يا رسول الله! ما هاتان الركعتان اللتان لم تكن تصليهما من قبل؟ فقال : « ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر فشغلني ^(٢) عنهما ^(٣) الوغد، فكرهت ^(٤) أن أصليهما بحضرة ^(٥) الناس فيروني » فقلت : أفنقضيهما ^(٦) إذا فاتتا؟ فقال : « لا » - وهذا نص على أن القضاء، في حق الأئمة، غير واجب في السنن، وإعما هو شيء، اختص به رسول الله .

وقياس هذا الحديث أنه لا يجب قضاء ركعتي الفجر أصلاً ^(٧) لكن استحسن أبو حنيفة وأبو يوسف في القضاء إذا فاتتا مع الفرض، بالحديث المعروف، وهو أن النبي عليه السلام لما نام في ذلك ^(٨) الوادي ثم ^(٩) استيقظ لحر ^(١٠) الشمس، فارتحل منه، ثم نزل وأمر ^(١١) بلالا فأذن

(١) في ح : « الظهر » .

(٢) الفاء من ا و ب .

(٣) « عنهما » ليست في ب .

(٤) في ب : « وكرهت » .

(٥) في ا و ب : « بين » .

(٦) في ح : « أنقضيهما » . وفي ا : « أنقضيهما » . وزاد في ا و ب : « يا رسول الله » .

(٧) « أصلاً » من ا و ب و ح .

(٨) « ذلك » من ا و ب و ح . وفي الاصل : « تلك » .

(٩) « ثم » ليست في ح .

(١٠) في ا و ب : « بحر » . وفي ح : « كذا » : « فحر » .

(١١) في ح : « فأمر » .

وصلى^(١) ركعتين^(٢)، ثم أمر^(٣)، فأقام، فصلى صلاة الفجر - فبقى الباقي على الأصل .

. . .

قال :

ويكره للإمام أن يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة ، ولا يكره للمقتدى ذلك ، لأن الإمام إذا لم يتنح عن مكانه ، فربما يشبهه على الداخل أنه في^(٤) الفرض ، فيقتدى به ، ثم يظهر بخلافه^(٥) ؛ وهذا المعنى معدوم في حق المقتدى ، فلا يكره .

وروى عن^(٦) أصحابنا أن المستحب للمقتدى أن يتنحى عن مكانه أيضا ، حتى تنكسر الصفوف ، فيزول^(٧) الاشتباه من كل وجه .

. . .

قال :

ويكره التطوع في المسجد ، والناس في الجماعة ، لأنه يصير متهماً بأنه لا يرى صلاة الجماعة .

ثم ينظر بعدها^(٨) : إما إن^(٩) صلى تلك المكتوبة ، أو لم يصل :

(١) في ا و ب و ح : « فصلى » .

(٢) في ا و ب : « ركعتي الفجر » . وفي ح : « ركعتين الفجر » .

(٣) في ا و ب و ح : « أمره » .

(٤) في ا و ب : « أنه صلى الفرض » .

(٥) في ا و ب و ح : « يظهر أنه في النفل » .

(٦) « عن » ليست في ح .

(٧) في ب ، « ويزول »

(٨) في ا و ب و ح : « بد هذا » .

(٩) في ح : « فإن » بدلا من : « إما إن » .

فإن لم يصلها ^(١) ينظر : إن أمكنه ^(٢) أن يؤدي السنة قبل أن يركع الإمام ^(٣) ، فإنه يأتي بالسنة خارج المسجد ، ثم يشرع في الفرض ، < فيحجز > ^(٤) الفرض والنفل جميعا ، مع نفي التهمة عن نفسه .
وإن خاف أن يفوته ركعة ، شرع مع الإمام ^(٥) .

وهذا في سائر الصلوات سوى الفجر .

فأما في الفجر : < ف > إن كان عنده أنه يمكنه أن يصلي السنة ويدرك ركعة من الفرض مع الإمام ، فعليه أن يأتي بالسنة خارج المسجد ، ثم يشرع في الفرض مع الإمام .

وإن كان عنده أنه تفوته الركعتان ، فلا يشتغل بالسنة ، لأن أداء الصلاة بالجماعة سنة مؤكدة أو في معنى الواجب .

وكذا ركعتا الفجر ، لكثرة ما روى فيها ^(٦) من الآثار ، فهما أمكن إحراز الفضيلتين ، كان ^(٧) أحق ، وذلك فيما قلنا ، لأن إدراك ركعة من الفجر في معنى إدراك السكك ، على ما روى : « من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام ^(٨) فقد أدركها » . فأما إذا خاف فوت الركعتين مع

(١) في اوب : « فإن لم يصل تلك المكتوبة » .

(٢) في ح كذا : « فإن صلى تلك المكتوبة أو لم يصل تلك المكتوبة يتصل : إن أمكنه »

(٣) « الإمام » ليست في اوب .

(٤) في الأصل واوب : « فيحجز » وفي ح : « فيحذر » . وانظر مايلي .

(٥) « وإن خاف ... الإمام » من اوب .

(٦) في ب و ح : « فيها » .

(٧) في ح : « فهو » .

(٨) « مع الامام » من اوب و ح .

الإمام ، فكان (١) فيه فوت الفرض حقيقة ومعنى ، فكان الاشتغال بالفرض أولى ، بخلاف سائر السنن ، لأنها دون الصلاة بالجماعة في الفضيلة ، فكان اعتبار إقامة الجماعة أولى (٢) .

وأما إذا صلى المكتوبة فدخل المسجد والناس في الجماعة ، فإنه ينبغي أن يتابع الإمام في صلاته إن كانت صلاة لا يكره التطوع بعدها أو بها كالمغرب (٣) .

فأما إذا كان في صلاة يكره التطوع بعدها (٤) ، أو يكره التنفل بها وهي المغرب ، فإنه (٥) لا يشرع فيها ، ولكن يخرج من المسجد ، لأن فيه إحراز فضيلة ومباشرة كراهة ، فالكف (٦) عن المكروه (٧) أولى وأحق (٨) .

وقد ذكرنا قبل هذا الصلاة التي يكره التطوع بعدها .

هذا الذي ذكرنا إذا دخل المسجد وقد أقيمت فيه المكتوبة .

فأما إذا دخل المسجد وشرع في الصلاة ، ثم أقيمت المكتوبة فيه ،

(١) في ح : « وكان » .

(٢) في ا و ب و ح : « أحق » .

(٣) « أو بها كالمغرب » من ب . وفي ا : « أو بها كالشفع » . وفي ح كذا : « أو نهى كالشفع » .

(٤) في ح : « كانت صلاة » .

(٥) « بعدها » ليست في ح .

(٦) في ا : « فإنها » .

(٧) في ب : « كالكف » وفي ح : « ومباشرة الكراهة والكف » .

(٨) في ا و ب : « الكراهة » .

(٩) « أولى و » ليست في ا و ب و ح ففيها : « المكروه أحق » .

فهذا على وجهين: إما أن يشرع^(١) فى التطوع أوفى فرض الوقت .
أما إذا شرع فى التطوع^(٢) ، فإنه يتم الشفع الذى هو^(٣) فيه ، إن علم أنه يمكنه الشروع مع الإمام فى الركعة الأولى من صلاته ، لأنه يقدر على إتمام النفل الذى وجب عليه تحصيله بالشروع، و^(٤) إدراك الجماعة ، فيجب مراعاتهما ، ولا يزيد على الشفع ، لأنه لا يلزمه^(٥) بالشروع فى النفل أكثر من الشفع .

فأما إذا كان لا يمكنه إدراك الركعة الأولى من صلاة الإمام ، فإنه يقطع ويشرع مع الإمام ، إلا فى صلاة الفجر على ما ذكرنا من التفصيل .
فأما إذا شرع فى الفريضة ، ثم أقيمت تلك الصلاة بالجماعة : < فـ >
إن كان صلاة الفجر وقد صلى ركعة ، يقطع ويشرع مع الإمام ، لأن نقض الفرض للأداء^(٦) على الوجه^(٧) الأكمل جائز ، والصلاة بالجماعة أكمل . فإن^(٨) قيد الركعة^(٩) الثانية بالسجدة أو صلى ركعتين^(١٠) ، فإنه

(١) فى اوب و ح : « شرع » .

(٢) زاد هنا فى اوب و ح : « ثم أقيمت المكتوبة » .

(٣) « هو » من اوب و ح .

(٤) فى ح : « مع » .

(٥) فى اوب و ح : « لا يلزم » .

(٦) هكذا كان فى الأصل ثم شطبت كلمة « نقض » وكتب فوقها كلمة « أداء » كما شطبت

كلمة « للأداء » وبذا صارت الجملة « لأن أداء الفرض » .

(٧) « ال » من اوب و ح .

(٨) فى اوب و ح : « وإن » .

(٩) « الركعة » من اوب و ح .

(١٠) فى اوب و ح : « الركعتين » .

يمضى على ذلك . لأن الصلاة بعد التمام لا تحتل الانتقاض ، ولأن أكثر حكم الكل أيضا .

وإن كان صلاة الظهر : إن صلى ركعة يضم إليها ركعة أخرى ، وإن كان يمكنه الشروع مع الإمام فى الركعة الأولى من صلاته . وإن صلى ركعتين ، يتشهد ويسلم ، حتى يكون محرزا للفضيلتين .
وإن قيد الثالثة ^(١) بالسجدة ^(٢) ، مضى عليها ، لأنه أدى ^(٣) إلا أكثر ، وهو الفرض .

وكذلك الجواب فى العصر والعشاء .

فأما فى المغرب : < ف > إن صلى ركعة ، قطعها ، لأنه لو ضم إليها الثانية ، يصير أكثر الفرض ، فلا يمكنه القطع . وإن قيد الثانية بالسجدة ، مضى عليها لما قلنا .

ثم فى الموضع الذى لا يمكنه القطع ^(٤) والشروع فى الصلاة مع الإمام ، إذا ^(٥) فرغ من الفرض : إن كان صلاة لا يكره التطوع بعدها ، يدخل مع الإمام ، وإن كان يكره التنفل بعدها أو التنفل بها ، صلاة المغرب ، فإنه لا يشرع مع الإمام على ما مر ^(٦) - والله أعلم .

(١) فى ١ : « الثانية » .

(٢) فى ا و ب : « بسجدة » .

(٣) « أدى » من ا و ب و ح .

(٤) « وإن قيد الثانية ... القطع » من ا و ب و ح .

(٥) هكذا فى ح . وفى ا : « وإذا » . وفى ب والأصل : « فإذا » .

(٦) « على ما مر » من ا و ب و ح .

باب

صلاة الوتر

فى الباب فصول :

منها - أن الوتر واجب أم سنة ؟ واختلفت الروايات فيه ^(١) عن

أبى حنيفة :

روى أنه فرض ، وبه أخذ زفر .

ثم رجع وقال بأنه سنة ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعى .

ثم رجع وقال بأنه واجب .

وحاصل ذلك ما روى عن النبى عليه السلام أنه قال : « ثلاث

كُتبت علىّ ولم تكتب عليكم : الوتر ، والضحية ، والاضحية ^(٢) » . وروى

عنه عليه السلام ^(٣) أيضاً أنه قال : « إن الله تعالى زادكم صلاة ، ألا وهى

الوتر ، فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر » - والأمر للفرضية ^(٤)

والوجوب ، فوقع التعارض بين الحديثين ^(٥) ، فلا ^(٦) تثبت الفرضية ^(٧)

(١) « فيه » من اوب .

(٢) فى اوب و ح : « والاضحية » وكذا فى الكسانى (١ : ٢٧٠ : ٨ من أسفل) .

(٣) « عليه السلام » من اوب و ح .

(٤) فى اوب : « للفريضة » .

(٥) « بين الحديثين » ليست فى ح .

(٦) فى اوب : « ولا » .

(٧) فى ب و ح : « الفريضة » .

يمضى على ذلك . لأن الصلاة بعد التمام لا تحتل الانتقاض ، ولأن أكثر حكم الكل أيضا .

وإن كان صلاة الظهر : إن صلى ركعة يضم إليها ركعة أخرى ، وإن كان يمكنه الشروع مع الإمام فى الركعة الأولى من صلاته . وإن صلى ركعتين ، يتشهد ويسلم ، حتى يكون محرزا للفضيلتين .
وإن قيد الثالثة ^(١) بالسجدة ^(٢) ، مضى عليها ، لأنه أدى ^(٣) إلا أكثر ، وهو الفرض .

وكذلك الجواب فى العصر والعشاء .

فأما فى المغرب : < ف > إن صلى ركعة ، قطعها ، لأنه لو ضم إليها الثانية ، يصير أكثر الفرض ، فلا يمكنه القطع . وإن قيد الثانية بالسجدة ، مضى عليها لما قلنا .

ثم فى الموضع الذى لا يمكنه القطع ^(٤) والشروع فى الصلاة مع الإمام ، إذا ^(٥) فرغ من الفرض : إن كان صلاة لا يكره التطوع بعدها ، يدخل مع الإمام ، وإن كان يكره التنفل بعدها أو التنفل بها ، صلاة المغرب ، فإنه لا يشرع مع الإمام على ما مر ^(٦) - والله أعلم .

(١) فى ١ : « الثانية » .

(٢) فى ا و ب : « سجدة » .

(٣) « أدى » من ا و ب و ح .

(٤) « وإن قيد الثانية ... القطع » من ا و ب و ح .

(٥) هكذا فى ح . وفى ا : « وإذا » . وفى ب والأصل : « فإذا » .

(٦) « على ما مر » من ا و ب و ح .

باب

صلاة الوتر

فى الباب فصول :

منها - أن الوتر واجب أم سنة ؟ واختلفت الروايات فيه ^(١) عن

أبي حنيفة :

روى أنه فرض ، وبه أخذ زفر .

ثم رجع وقال بأنه سنة ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعى .

ثم رجع وقال بأنه واجب .

وحاصل ذلك ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « ثلاث

كُتبت علىّ ولم تكتب عليكم : الوتر ، والضحية ، والاضحية ^(٢) » . وروى

عنه عليه السلام ^(٣) أيضاً أنه قال : « إن الله تعالى زادكم صلاة ، ألا وهى

الوتر ، فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر » - والأمر للفرضية ^(٤)

والوجوب ، فوقع التعارض بين الحديثين ^(٥) ، فلا ^(٦) تثبت الفرضية ^(٧)

(١) « فيه » من أوب .

(٢) فى أوب و ح : « والاضحية » وكذا فى الكسانى (١ : ٢٧٠ : ٨ من أسفل) .

(٣) « عليه السلام » من أوب و ح .

(٤) فى أوب : « للفريضة » .

(٥) « بين الحديثين » ليست فى ح .

(٦) فى أوب : « ولا » .

(٧) فى ب و ح : « الفريضة » .

والوجوب بالاحتمال^(١) و^(٢).

< هذا عندهم > .

وأبو حنيفة يقول : يمكن الجمع بينهما^(٣) ، لأن الفرض غير الواجب^(٤) في عرف الشرع^(٥) ، فالفرض ما ثبت وجوبه بدليل مقطوع به ، والواجب ما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة نحو خبر الواحد والقياس ، والوتر من هذا القبيل ، لأنه ثبت بخبر الواحد .

ومنها - بيانه مقداره : فمندنا : الوتر ثلاث ركعات ، بتسليمة واحدة ، في الأوقات كلها^(٦) .

والشافعي قال : هو^(٧) بالخيار ، إن شاء أوتر بركعة ، أو بثلاث ، أو بخمس ، أو بسبع ، أو بتسع ، أو بإحدى عشرة ركعة ، ولا يزيد عليها . وقال الزهري : في شهر رمضان ثلاث ركعات ، وفي غيره ركعة . والصحيح قولنا ، لما روى عن ابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم أنهم قالوا : كان رسول الله صلى الله عليه يوتر^(٨) بثلاث ركعات .

(١) في ح : « بالأخبار » .

(٢) هذا دليل أبي يوسف ومحمد والشافعي في القول بأنه سنة (راجع تفصيل ذلك في الكسانى ، ١ : ٢٧٠ - ٢٧١) .

(٣) في ح : « بينه » .

(٤) في أ : « الفرض غير الواجب غير » . وفي ب : « الفرض عين والواجب عين » .

(٥) « الشرع » ليست في ب .

(٦) « كلها » ليست في ح .

(٧) في أ وب « المصلى » .

(٨) « يوتر » من أ وب وح والكسانى (١ : ٢٧١ : السطر الأسفل) . وفي الأصل :

« أوتر » .

ومنها - أن يقرأ فيه ^(١) ، في ^(٢) الركعات الثلاث ، بإحدى جماع :

أما عندهم فلا أنه نفل ، وفي النفل تجب القراءة في الكل .

وكذا على ^(٣) قول أبي حنيفة ، لأن المتر عنده واجب ، والواجب

ما يحتمل أنه نفل لكن ترجح جهة النرضية بدليل فيه شبهة ^(٤) ، فكان

الاحتياط فيه بوجوب ^(٥) القراءة في الكل .

و ^(٦) لا ينبغي أن يقرأ سورة معينة على الدوام ، لأن الفرض هو ^(٧)

مطلق القراءة بقوله ^(٨) تعالى ^(٩) : « فقرأوا ما تيسر من القرآن » ^(١٠) ، والتبيين

على الدوام يفضى ^(١١) إلى أن يعتقده بعض الناس واجبا ، وإنه لا يجوز .

لكن قد ورد ^(١٢) عن النبي عليه السلام أنه قرأ في الركعة الأولى « سبح

اسم ربك الأعلى » ، وفي الثانية « قل يا أيها الكافرون » ، وفي الثالثة

« قل هو الله أحد » ، فمن قرأها كذلك أحيانا يكون حسنا ، ولكن

لا يواظب عليه ، على ما ذكرنا .

. . .

(١) « فيه » ليست في ا و ب .

(٢) « في » ليست في ح .

(٣) في ح : « في » .

(٤) في ح : « شبه » .

(٥) في ا و ب و ح : « هو وجوب » .

(٦) في ا و ب و ح : « ولكن » .

(٧) « هو » من ا و ب و ح .

(٨) في ح : « أقوله » .

(٩) « تعالى » من ا و ب و ح .

(١٠) المزمع : ٢٠ .

(١١) في ا : « يفضى » وفي ب و ح : « يفضى » .

(١٢) في ح : « روى » .

ومنها - أن الوتر بعم الناس أجمع من الحر والعبد ، والذكر والأنثى ،
بعد أن كان أهلا للوجوب ، لأن الدليل الذي ورد في الباب (١)
لا يوجب الفصل .

ومنها - أن القنوت (٢) في الوتر ، في الركعة الثالثة بعد القراءة قبل
الركوع ، واجب . وإذا (٣) أراد أن يقنت يكبر ويرفع يديه حذاء أذنيه
ثم يقنت .

والكلام في القنوت في مواضع :

منها - أنه إذا أراد أن يقنت يكبر (٤) ، لما روى عن علي أنه كان إذا
أراد القنوت كبر وقت .

ومنها - أن يرفع يديه عند التكبير ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه
قال : « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن » وذكر من جملتها « القنوت » .
ومنها - أن القنوت في الوتر واجب ، في جميع الأوقات .

وقال الشافعي : يؤتى بالقنوت في النصف الأخير من شهر رمضان لا غير .
والصحيح قولنا ، لما روى عن علي وابن مسعود وابن عباس أن كل
واحد منهم (٥) راعى صلاة رسول الله عليه السلام بالليل (٦) ، فقنت قبل

(١) في أ ب و ح : « في باب الوتر » .

(٢) في ح : « القراءة » . و « القنوت الطاعة والدعاء والقيام في قوله : أفضل الصلاة طول القنوت .
والمشهور الدعاء » المغرب .

(٣) في أ ب و ح : « فإذا » . وفي ح : « فأما إذا » .

(٤) « ويرفع ... يكبر » من أ ب و ح ، إلا أن « يكبر » ليست في ح .

(٥) « منهم » من أ ب و ح .

(٦) « بالليل » من أ ب و ح .

الركوع ، فدل أنه كان يأتي به ^(١) في الاوقات كلها .

ومنها - محل ^(٢) القنوت : عندنا قبل الركوع .

وعند الشافعى بعد الركوع .

والصحيح قولنا لما رويانا من حديث الصحابة .

ومنها - مقدار القنوت : ذكر في الكتاب مقدار سورة «إذا السماء

انشقت» أو «والسما ذات البروج» .

وفي بعض الروايات مقدار «إذا السماء انشقت» < و > «والسما

ذات البروج» .

والصحيح هو الأول : فإن المروى عن النبي عليه السلام في القنوت :

«اللهم إنا نستعينك ^(٣)» و «اللهم اهدنا فيمن هديت ^(٤)» وكلاهما على مقدار

أحدى السورتين .

ولا ينبغي أن يقتصر على الدعاء المأثور : «اللهم إنا نستعينك» و«اللهم

(١) «هـ» من ا و ب و ح .

(٢) «حل» ليست في ح .

(٣) وهو «اللهم إنا نستعينك ، ونستهديك ، ونستغفرك ، وتوب لىك ، وتؤمن بك ،

وتوكل عليك ، وتنى عليك الخير كله ، نشكرك ، ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ؛

اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ، ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد : نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ،

إن عذابك الجيد بالكفار ملحق» مثلا خسرو ، الدرر ، ١ : ١١٣ . ومعنى «يفجرك» يهيك

وبخالفك - ومعنى «نحفد» نعمل بطاعتك من الحفد وهو الاسراع فى الخدمة - ومعنى «ملحق»

لاحق وقيل ملحق بالكفار لاغيرهم (المغرب) .

(٤) وهو «اللهم اهدنا فيمن هديت ، وعافنا فيمن عافيت ، وتولنا فيمن توليت ، وبارك

لنا فيما أعطيت ، وقنا شر ما قضيت ، إنك تقضى ولا يقضى عليك ، إنه لا يذل من واليت ، ولا

يز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت ، فلك الحمد على ما قضيت ، ونستغفرك اللهم وتوب

لىك ، وقل رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين» مثلا خسرو ، الدرر ، ١ : ١١٣ .

اهدنا ، كي لا يتوهم العوام أنه فرض ، ولكن إذا أتى بالدعاء المأثور في بعض الاوقات ، وبغيره في البعض فحسن (١) .

ومنها - أن يرسل اليدين في حال الفوت أو يضع ؟ ذكر ههنا أنه رسلهما . وكذا ذكر الطحاوي في مختصره . وكذا روى الحسن عن أبي حنيفة . وروى عن أبي يوسف أنه يبسط يديه بسطاً نحو السماء .

وذكر محمد في الاصل : وإذا أراد أن يقنت ، كبر ، ورفع يديه حذاء أذنيه ، ناشراً أصابعه ، ثم يكفها (٢) . وقال أبو بكر الاسكاف : معناه : « يضع يمينه على شماله » .

وروى عن أبي حنيفة ومحمد ، في غير رواية الاصول ، أنه (٣) يضمهما . وقد تسلك المتأخرون في هذا ، و (٤) في كل قيام لا قراءة فيه ، كالقيام في حال تكبيرات العيدين ، والقيام في صلاة الجنازة ، والقيام بعد الافتتاح إلى وقت القراءة . والقيام بين الركوع والسجود إذا كان فيه طول ، كما في الجمعة والعيدين .

وأجمعوا على الوضع في القيام في حالة القراءة .

ومن (٥) قال بالوضع ، قال : إن (٦) هذا أقرب إلى التعميم ، كما

(١) « الغاء » من ا و ب وفي ح : « فهو أحسن » .

(٢) في ا و ب وح : « يكفها » . والكف هو القبض والضم (راجع المغرب) .
و « ثم » ليست في ح .

(٣) « أنه » من ب . وفي ا وح : « بأنه يضمهما » . وفي الاصل : « لم » .

(٤) « و » ليست في ب وح ففيهما : « في هذا في » .

(٥) في ا و ب وح : « فن » .

(٦) في ح : « لأن » .

في الشاهد (١) .

ومن (٢) قال بالارسال ، قال : في الوضع زيادة فعل ، فلا يثبت من غير دليل .

وقد ذكرنا قبل هذا (٣) .

ومنها (٤) - إذا نسي القنوت حتى ركع ، ثم تذكر في الركوع ، فإنه يمضي على ركوعه ولا يعود إلى القيام ليقت (٥) .

وروى عن أبي يوسف أنه يعود إلى القيام ويقت (٦) ، كما إذا ترك الفاتحة أو (٧) السورة ناسيا وركع (٨) ، فله أن يعود إلى القيام ويقرأها (٩) .
والصحيح هو الأول .

والفرق بين القنوت وقراءة الفاتحة والسورة أن (١٠) الركوع فرض وقد شرع فيه ، فلا ينقضه (١١) لأجل القنوت وهو واجب ، وإنما يجوز نقضه ليؤدي

(١) في ح : « الشاهد » .

(٢) في ح : « فن » .

(٣) انظر فيما تقدم ص ٢١٩ وما بعدها .

(٤) « ومنها » ليست في ح ، ففيها : « وقد ذكرنا قبل هذا أنه إذا نسي » .

(٥) في ا و ب و ح : « فيقت » .

(٦) « ويقت » ليست في ا و ب . وفي ح : « فيقت » .

(٧) في ا و ح : « و » .

(٨) في ا و ب : « فركع » . وفي ح : « فركع » .

(٩) في ا و ب و ح : « فيقرأها » .

(١٠) هكذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « وهو أن » .

(١١) في ا و ب : « فلا يجوز نقضه » . وفي ح : « ولا يجوز نقضه » .

على وجه الكمال ^(١) ، فيجوز نقضه للتكميل ^(٢) ، كنقض المسجد ^(٣) لبنى أحسن منه ، وفي قراءة الفاتحة والسورة زيادة الكمال ؛ وأصل القراءة فرض لا جواز للركعة بدونه ^(٤) ، فأما القنوت فدعاء والركعة لها تمام بدونه ^(٥) ، ولهذا لم يشرع في كل ركعة كالقراءة في النفل ، فلو نقض . يكون نقضا لا للتكميل بل لأداء الواجب ، ونقض الفرض لأداء الواجب ، لا يجوز .

وكذا لا يفتى في حال الركوع ، بخلاف تكبيرات العيدين إذا فاتت في حق المسبوق و ^(٦) أدرك الإمام في الركوع ، فإنه يكبر ، ويترك ، ثم يأتي بالتكبيرات في الركوع ، لأن القنوت لم يشرع إلا في حالة محض القيام ^(٧) - فأما التكبيرات فيشرع ^(٨) بعضها في حال الركوع ، فإن تكبير ^(٩) الركوع محسوب من تكبيرات العيد ، فيجوز أداء الكل عند المذر .

ولو ^(١٠) رفع رأسه من الركوع وأتى بالقنوت . فإن عليه أن يعيد الركوع .

(١) « الكمال » من ا و ح . وفي الأصل : « الإكمال » . وفي ب : « الاكمل » وفي الكاشاني (١ : ٢٧٤ : ١٧) : « على الوجه الاكمل والاحسن » .

(٢) « فيجوز نقضه للتكميل » ليست في ا و ب .

(٣) في ا و ب : « كمن نقض مسجدا » .

(٤) « وأصل ... بدونه » ليست في ح . وفي ا و ب : « لا أصل ... الخ » .

(٥) « لها تمام بدونه » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « لا تمام لها به » .

(٦) في ا و ب و ح : « إذا » .

(٧) « القيام » ليست في ح .

(٨) في ا و ب : « فشرع » .

(٩) في ا و ب : « تكبيرة » . وفي ح : « تكبيرات » .

(١٠) في ا و ب و ح : « فلو » .

وكذلك إذا رفع رأسه، وعاد إلى القيام، وأتى بقراءة الفاتحة أو^(١) السورة، فإنه يعيد الركوع، لأنه لما عاد إلى القيام قاصدا أداء الفاتحة والسورة والقنوت، ومحل هذه الواجبات قبل الركوع، صار ناقضا للركوع ضرورة^(٢) صحة أدائها، فيجب عليه الإعادة.

وذكر في شرح الطحاوى وقال: إذا ترك الفاتحة أو السورة أو القنوت^(٣) ناسيا، وركع، له أن^(٤) يعود إلى القيام، ويأتى بالكل، ويعيد الركوع، ولكن لو ترك إعادة الركوع هل يجزئه؟ ليس^(٥) فيه رواية منصوصة - قال وكان شيخنا يقول: على قياس قول أصحابنا، يجوز، وعلى قياس قول زفر، لا يجوز^(٦)، لأن الركوع حصل بعد القراءة، فجاز، والترتيب فى أفعال الصلاة ليس بشرط الجواز عندنا^(٧)، وعند زفر الترتيب فى الأفعال شرط^(٨).

والصحيح ما ذكر^(٩) ههنا على ما ذكرناه.

. . .

-
- (١) فى ا و ب و ح: « و » .
 (٢) « ضرورة » ليست فى ب .
 (٣) فى ح: « والسورة والقنوت » .
 (٤) فى ب: « فإنه » .
 (٥) « ليس » ليست فى ح .
 (٦) فى ح: « لا يجزئه » .
 (٧) « عندنا » ليست فى ا .
 (٨) فى ا و ب و ح: « شرط الجواز » .
 (٩) فى ب: « ما ذكرناه » .

ومنها - أنه الوتر لا يجوز أدائه على الراحلة من غير عذر يجوز به أداء الفرائض عليها ^(١) .

أما على قول أبي حنيفة فلا ^(٢) يشكل ، لأن عنده الوتر واجب ، وأداء الواجبات والفرائض على الراحلة ، من غير عذر ، لا يجوز ^(٣) .
وأما على قولهما : الوتر سنة ، لكن صح عن النبي عليه السلام أنه كان يتنفل على راحلة من غير عذر في الليل ، فإذا بلغ الوتر ينزل فيوتر على الأرض .

ومنها - الكلام في وقت الوتر وبيان الوقت المستحب منه : وقد ذكرنا في بيان الأوقات ^(٤) .

ومنها - القنوت بجهر به ^(٥) أم بخافت ؟ ذكر في شرح الطحاوى أن المنفرد بالخيار : إن شاء جهر وأسمع نفسه ، وإن شاء جهر وأسمع غيره ، وإن شاء أسر كما ذكرنا في القراءة ^(٦) . وإن كان إماماً فإنه ^(٧) يجهر بالقنوت والكن دون الجهر بالقراءة في الصلاة ، والقوم يتابعونه كذلك في القنوت إلى قوله « إن عذابك بالكفار ملحق » ^(٨) .

(١) في أ و ب و ح : « من غير عذر كالأداء الفرائض عليها » لكن « عليها » ليست في ح .

(٢) الناء من أ و ب و ح .

(٣) « لأن عنده ... لا يجوز » من أ و ب و ح .

(٤) في أ و ب و ح : « في باب الأوقات » - راجع فيها تقدم ص ١٧٦ وما بعدها وخصوصاً ص

١٨٢ - ١٨٥ .

(٥) « القنوت يجهر به » من أ و ب و ح . وفي الأصل : « الصوت يجهر بها » .

(٦) راجع فيها تقدم ص ٢٢٤ .

(٧) « فإنه » من أ و ب و ح .

(٨) راجع الهامش ٣ ص ٣٢٥ .

وإذا دعا بعد ذلك هل يتابعه القوم فيه ؟ ذكر في الفتاوى اختلافاً بين أبي يوسف ومحمد : < ف > في قول أبي يوسف يتابعونه ، وفي قول محمد لا يتابعونه ولكنهم يؤمنون .

وقال مشايخنا بأن المنفرد يخفى < القنوت > ^(١) لا محالة ولا يجهر ، ولا خيار له في ذلك . وأما الإمام فقال ^(٢) بعض مشايخنا بأنه يخفى أيضاً مع القوم ، لأن الأصل في الدعاء هو الخافتة ^(٣) - قال الله تعالى : « ادعوا ربكم تضرعاً وخفية » ^(٤) . وقال بعضهم ^(٥) : يخفى ، ولكن يرفع صوته قليلاً ، ويؤمن القوم ^(٦) .

(١) في الأصل : « بالقنوت » وفي النسخ الأخرى : « بالقنوت » والصحيح لغة ما أئتمناه في المتن وليس صحيحاً ما ورد في النسخ « يخفى بالقنوت » - قال تعالى : « إن تبدو ما فى أنفسكم أو تخفوه » ، « أكاد أخفيها » (اللسان) .

(٢) الفاء من ا و ب و ح .

(٣) في ا و ب و ح : « فى الدعاء الإخفاء » .

(٤) الأعراف : ٥٥ .

(٥) في ا و ب و ح : « وقال بعض مشايخنا » .

(٦) زاد في ا و ب : « والله أعلم » .

باب

السهو

أصل الباب أن سجود السهو إنما يجب بترك الواجب الأصلي في الصلاة ، أو بتغيير فرضها ، على سبيل السهو ؛ ولا يجب بترك السنن والآداب .

والكلام في هذا الباب في خمسة مواضع :

في أن سجود السهو واجب أم سنة ،

وفي بيان سبب الوجوب ،

وفي بيان أن المتروك ساهيا : هل يقضى أم لا ؟

وفي بيان محل سجود السهو ،

وفي بيان من يجب عليه السجود ومن لا يجب عليه ^(١) .

أما الأول — فقد ذكر محمد في الأصل ونص على الوجوب ،

فإنه ^(٢) قال : إذا سها الإمام ، وحب على المؤتم ^(٣) أن يسجد .

وكذا روى عن أبي الحسن الكرخي أنه واجب .

وذكر القدوري أنه سنة عند عامة أصحابنا ^(٤) .

والصحيح جواب ظاهر الرواية ، لأن النبي عليه السلام وأصحابه

(١) « عليه » من أوب .

(٢) « فإنه » من أوب و ح .

(٣) في ح : « وجب عليه وعلى المؤتم » .

(٤) في ح : « عند عامة العلماء من أصحابنا »

واظبوا على إتيان سجود السهو ، وما تركوه < تركوه > بعذر تترك به ^(١) النوافل ، والمواظبة على الشيء دليل على أنه واجب ^(٢) .

وأما بيان سبب الوجوب - فمأذكرنا من ترك الواجب الأصلي للصلاة ، ساهيا ، أو بتغير فرضها .

وتخرج المسائل على هذا :

— إذا ترك القعدة الأولى ، ساهيا ، وقام حتى لا يقضى ، نجب السجدة ، بتركها ، لأنها واجبة .

— وإذا قعد في موضع القيام ، أو قام في موضع القعود ، أو ركع في موضع السجود ، أو سجد في موضع الركوع ، أو ركع ركوعين ، أو سجد ثلاث ^(٣) سجدة ساهيا ، يجب عليه سجود السهو ، لأنه وجد تغير الفرض ، من التأخير عن مكانه ، أو ^(٤) التقديم على مكانه .

— وكذلك إذا ترك سجدة من ركعة ، ساهيا ، فتذكر في آخر الصلاة ، سجدها ^(٥) ، وعليه سجدة ^(٦) السهو ، لأنه أخرها ^(٧) عن موضعها .

— وإذا قام من الرابعة إلى الخامسة قبل أن يقعد قدر التشهد ، فإنه يجب

(١) « به » من ا و ب و ح .

(٢) في ا و ب و ح : « والمواظبة على هذا الوجه دليل الوجوب » .

(٣) « ثلاث » ليست في ا و ب و ح .

(٤) في ح : « و » .

(٥) في ا : « فاجدها » . وفي ب : « يسجد » .

(٦) في ا و ب : « سجود » .

(٧) في ح : « أخر » .

عليه أن يعود ، ويسجد ، لأنه ترك الفرض < عند > ^(١) موضعه وأخره عن مكانه .

— وإن قام بعد ما قعد قدر التشهد ، فإنه يعود وتجب السجدة ^(٢) ، لأنه آخر السلام ، والخروج عن الصلاة بفعله ^(٣) فرض عند أبي حنيفة .

— ولو ترك تعديل الأركان ، ساهيا ، أو القومة التي بين الركوع والسجود ، يجب عليه ^(٤) السهو ، لأنه غير الفرض ، وترك الواجب .

— ويخرج على هذا الأصل أيضا أن من شك في صلاته ، فتفكر في ذلك حتى استيقن - قال : إن طال تفكيره بحيث يمكنه أداء ركن من أركان الصلاة ، تجب عليه السجدة ، وإن كان دون ذلك ، لا يجب ، لأن ^(٥) التفكير الطويل مما يؤخر الأركان عن موضعها ، والتفكير ^(٦) القليل مما ^(٧) لا ^(٨) يمكن الاحتراز عنه ، فجعل كأن لم يكن .

ثم الحكم في هذه المسألة إذا وقع الشك بين أن صلى ^(٩) ثلاثا أو ^(١٠) أربعاً : إن كان ذلك أول ما يقع له ^(١١) فإن عليه أن يستقبل الصلاة ، لأنه

(١) في الأصل « أوب و » : « عن » .

(٢) في « : » « ويجب السجود » .

(٣) في « أوب و » : « بضمنه » .

(٤) « عليه » ليست في « . »

(٥) « لأن » ليست في « . »

(٦) في « أوب » : « والفكر » وفي « : » « والذكر » .

(٧) في « ب » : « ما » .

(٨) « لا » ليست في « . »

(٩) « صلى » من « أوب و » . وفي الأصل : « يصلى » .

(١٠) كذا في « أوب و » . وفي الأصل : « أم » .

(١١) « له » من « ب » و « . وفي الأصل « عليه » . وليس في شيء من ذلك .

يمكنه أن يصلى ويؤدى الفرض بيقين ، والتحرى دليل مع الظن عند الحاجة، دفعا للخرج ، ولا حرج فى أول مرة^(١) .

فأما إذا وقع الشك مرارا ، فإنه يتحرى ويبنى على ما وقع عليه التحرى ، فى جواب ظاهر الرواية .

وروى الحسن عن أبى حنيفة أنه يبني على اليقين، وهو الاقل^(٢) . وهو قول الشافعى .

والصحيح قولنا لما روى عن^(٣) ابن مسعود عن النبي عليه السلام أنه قال: « من شك فى صلاته ، فلم يدر أثلاثا صلى أم أربعا ، فليتجر الصواب ، فإنه أقرب ذلك إلى الصواب »^(٤) ولين عليه ، ويسجد سجدة السهو - وهذا حديث مشهور ، فلا يعارض بالحديث الغريب ، والقياس .

وأما الشك فى أركان الحج فذكر^(٥) الجصاص أن ثمة^(٦) يتحرى أيضا ولا يؤدى ثانيا - وعامة المشايخ قالوا : يؤدى ثانيا .

والفرق بين الفصلين أن تكرار الركن والزيادة عليه مما لا يفسد الحج ، أما الزيادة ههنا < ف > إذا كانت ركعة تكون مفسدة ، لأنه

(١) « مرة » من > وفى الأصل و ا و ب : « المرة » .

(٢) « وهو الاقل » من ا و ب و > .

(٣) « عن » ليست فى ا و > .

(٤) فى ا : « فليتحرى قرب ذلك إلى الصواب » . وفى ب : « فليتحرى أقرب ذلك إلى الصواب » .

وفى > كذا : « فليتحرى لقرب ذلك إلى الصلاة »

(٥) الفاء من ا و ب و > .

(٦) « ثمة » ليست فى > .

يخط^(١) المكتوبة بالتطوع قبل الفراغ من المكتوبة، فيصير فاصلاً^(٢) وخارجاً عن المكتوبة، فكان العمل بالتجري أحوط من البناء على الأقل^(٣).
فأما الأذكار فلا^(٤) يجب السجود بتركها إلا في أربعة: القراءة، والقنوت، والشهد الأخير، وتكبيرات العيد، لأن هذه الأذكار^(٥) واجبة.

ثم القراءة، بقدر ما تكون فرضاً، إذا تركها سهواً، ولم يقض في الصلاة، تفسد صلاته؛ وإنما يجب سجود السهو بتركها سهواً من حيث هي واجبة - بيان ذلك :

— إذا ترك القراءة في الركعتين الأولىين، فأداها في الآخرين، تجب السجدة^(٦)، لأن القراءة فرض في الركعتين غير عين، و^(٧) في الأولىين واجبة عند بعض مشايخنا، وعند بعضهم فرض في الأولىين، ولكن يقضيها في الآخرين، ويسجد^(٨)، لتركها عن محل الأداء سهواً. — وكذا إذا ترك الفاتحة وقرأ غيرها: تجب السجدة^(٩)، لأن تعيين^(١٠)

(١) في ب: « يخط » وفي ا: « لأن تخط ».

(٢) « فاصلاً » ليست في ح.

(٣) « على الأقل » من ا و ب و ح. وكذا في الكاساني (١: ١٦٦: ٨) وفي الأصل: « الأول ».

(٤) الغاء من ا و ب و ح.

(٥) في ج: « وأما الأركان .. الأركان ».

(٦) في ا و ب و ح: « يجب السهو ».

(٧) الواو ليست في ب.

(٨) « ويسجد » من ا و ب و ح.

(٩) في ا و ب و ح: « يجب السهو ».

(١٠) في ح: « لا أزمين ».

الفاتحة واجب^(١) عندنا في الصلاة . وعند الشافعي فرض .
وكذا لو قرأ^(٢) الفاتحة في الركعتين ، وترك السورة ، تجب السجدة ،
لأن قراءة السورة ، أو مقدار ثلاث آيات ، واجبة^(٣) أيضا .
وكذا يجب سجود السهو بتغيير القراءة ، بأن جهر فيما يخافت ، أو
خافت فيما يجهر ، لأن ذلك واجب أيضا .
لكن اختلفت الروايات عن أصحابنا في مقدار ما يتعلق به سجود
السهو من الجهر :

ذكر الحاكم^(٤) عن ابن سماعه عن محمد أنه قال : إذا جهر بأكثر
الفاتحة يسجد ، ثم رجع وقال : إذا جهر مقدار ما تجوز به الصلاة يجب^(٥) ،
وإلا فلا^(٦) .

وروى أبو سليمان عن محمد أنه قال : إن جهر بأكثر الفاتحة يسجد ،
وإن جهر بأقل الفاتحة أو بآية طويلة ، لم يسجد .
وروى أبو يوسف^(٧) أنه إن جهر بحرف ، فعليه السجدة .

(١) كذا في الروب و ح وفي الأصل : « واجبة » .

(٢) في ح : « ترك » .

(٣) في الروب و ح : « واجب » .

(٤) هو الحاكم الشهيد أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد المروزي البلخي ، ولي القضاء
بيخاري . ثم ولاء الأمير صاحب خراسان وزارته . وهو إمام أصحاب أبي حنيفة في عصره وله :
« المختصر » و « المنتقى » و « الكافي » وقد شرحه الرخسي في « المبسوط » وله غير ذلك . وقد
قتل شهيدا سنة ٣٤٤ هـ . (المكنوز ، ص ١٨٥ - ١٨٦) .

(٥) « يجب » ليست في ح . وفي ف : « تجب » .

(٦) راجع : الرخسي ، ١ : ٢٢٢ والكاساني ، ١ : ١٦٦ : ١٩ وما بعده .

(٧) في الروب و ح : « عن أبي » .

والصحيح مقدار ما تجوز به الصلاة ، لأنه يصير مصلياً بالقراءة جهراً . وهذا إذا كان إماماً . فأما في حق المنفرد إذا جهر في موضع الإخفاء ، < ف > لا سهو عليه ، لأن الإخفاء ليس بواجب عليه ، بل هو مخير بين أن يجهر ويسمع نفسه ، وبين أن يسمع غيره ، وبين أن يسر بالقراءة ولا يسمع نفسه ولا غيره على مامر ، فلا يصير تاركاً للواجب .
فأما ما ^(١) سوى ما ذكرنا من الأذكار ، فلا سهو فيها ، لأنها من جملة السنن .

وقال مالك : إذا ترك ثلاث تكبيرات ، تجب عليه السجدة ^(٢) . هذا الذي ذكرنا إذا ترك واجباً أصلياً للصلاة بسبب التحريم . فأما إذا ترك واجباً ليس بأصلي ^(٣) ، بل صار من أفعال الصلاة ، بعارض ، كما إذا وجب عليه سجدة التلاوة في الصلاة فتذكر في آخر الصلاة ، لا تجب ^(٤) السجدة بتأخيرها عن موضعها . وكذلك إذا لم يتذكر ^(٥) ، فسلم ساهياً عن السجود ^(٦) ، لا يلزمه سجود السهو ، لأنه لم يجب بسبب التحريم .
وأما قضاء المتروك - فنقول : إن كان المتروك فرضاً أو واجباً ، فعليه

(١) « ما » من ا و ب .

(٢) في ب : « السجود » . وفي ا و ح : « يجب عليه السهو » .

(٣) في ا و ب : « بأصل » .

(٤) زاد هنا في ح : « عليه » .

(٥) « إذا لم يتذكر » ليست في ب .

(٦) « عن السجود » ليست في ح .

قضاؤه ما أمكن ، فإن لم يتذكر حتى خرج ^(١) من ^(٢) الصلاة ، فإنه تفسد صلاته بترك الفرض ، لا بترك الواجب ، حتى إنه إذا ترك القعدة الأولى ، لا تفسد صلاته ، ولو ترك القعدة الأخيرة تفسد .

وكذلك في الأذكار : إن ترك التشهد الأول وقام ، لا يعود ، وإن كان في التشهد الأخير وقم يعود ، ويتشهد .
وكذا إذا لم يقم وتذكر ، يقضى قبل أن يخرج من الصلاة . ولو خرج ، لا تفسد صلاته ^(٣) ، لأنه واجب .

وأما القراءة : فإن تركها عن الأولين يقضى في الآخرين .
فأما إذا كانت في الفجر والمغرب ، وتركها عن الأولين ، تفسد صلاته ، ولا يتصور قضاؤها .

وأما تكبيرات العيد : إذا تركها سهوا ، يقضى في الركوع ، ولا يرفع رأسه عن الركوع ويعود إلى القيام ليقضيها ^(٤) في حال القيام .
وقد ذكرنا الفتوى : إذا تركه ^(٥) سهوا وركع ، فلا نعيده ^(٦) .

(١) في ب بعد « حتى خرج » : « وأما قضاء المتروك من السجود فلا يارمه سجود السهو لأنه لم يجب بسبب التحريم » وفي ح جاءت هذه العبارة قبل « وأما قضاء المتروك فنقول » باللفظ الآتي : « وأما قضاء المتروك عن السجود لا يارمه سجود السهو لأنه لم يلزمه لأنه لم يجب سبب التحريم » وهو تكرار لمبارة سبقت مع بعض خلاف (ص ٣٣٨ : ١٣ - ١٤) .

(٢) في ا و ب و ح : « عن » .

(٣) « صلاته » من ا و ب .

(٤) في ب : « ليقضيها » . وفي ح : « ويقضيها » .

(٥) الماء من ح . وفي ب : « تركها » .

(٦) الماء من ا . وفي ب : « فلا يعيده » . وفي ح : « ولا يعيده » .

وأما بيان محل السجود^(١) - فغنونا^(٢) : بعد السلام .

وقال الشافعى : قبل السلام .

وقال مالك : إن وجب بسبب النقصان ، فقبل السلام ؛ وإن وجب بسبب الزيادة ، فبعده .

والصحيح مذهبنا ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « لكل سهو سجدتان بعد السلام » .

وإذا ثبت أن^(٣) محله المسنون بعد السلام ، فينبغى^(٤) أنه إذا أتى بالتشهد ، يسلم^(٥) قبل الاشتغال بالصلاة على النبي عليه السلام ، ثم يكبر ، ويعود إلى سجدتي السهو ، ويرفع رأسه ويكبر ، ويتشهد ويصلى على النبي عليه السلام ، لكن ينبغى أن يدعو بالدعوات بعد^(٦) التشهد الثانى لا فى الأول ، لأن الدعوات إنما شرعت بعد الفراغ عن^(٧) الأفعال والأذكار الموضوعة فى الصلاة ، ومن عليه السهو قد^(٨) بقى عليه بعد^(٩) التشهد الأول أفعال^(١٠) وأذكار ، وهو سجود السهو ، والصلاة على النبي عليه

(١) فى اوب : « سجود السهو » .

(٢) فى ح : « فغننه » . وفى اوب وح زاد هنا : « محله » .

(٣) « أن » من اوب وح .

(٤) الناء من اوب .

(٥) فى ح : « فسلم » . وفى ب : « أن يأتى بالتشهد ويسلم » .

(٦) « بعد » ليست فى ح .

(٧) فى اوب وح : « من » .

(٨) فى اوب : « فقد » .

(٩) « بعد » ليست فى ح .

(١٠) « أفعال » ليست فى ح .

السلام ، فينبغي أن يؤخر الدعوات إلى التشهد الثاني ، ولكن ينبغي أن يدعوا بدعوات لا تشبه كلام الناس ، حتى لا^(١) يصير قاطعا للصلاة ولا^(٢) يمكنه الخروج عن الصلاة ، على الوجه المسنون ، وهو السلام^(٣) .
ولو سها في سجود السهو ، لا يجب عليه السهو^(٤) ، لأن تكرار سجود السهو غير مشروع ، لأنه^(٥) لا حاجة ، لأن السجدة الواحدة كافية على ما قال عليه السلام : « سجدتان تجزئان عن كل زيادة ونقصان » .

وأما بيان^(٦) من يجب عليه ومن لا يجب عليه^(٧) - فنقول : إن سجود السهو يجب على الإمام ، وعلى المنفرد ، مقصودا ، لأنه يتحقق منهما سببه ، وهو السهو . أما المقتدى إذا سها في صلاته ، فلا سجدة^(٨) عليه ، لأنه لا يمكنه أداء السجود قبل السلام ، لما فيه من مخالفة الإمام . ولا بعد سلام الإمام ، لأنه سلام عمد ، فيخرج به^(٩) عن الصلاة ، فيسقط السهو^(١٠) أصلا . وكذا اللاحق - وهو المدرك لأول الصلاة ، ثم فاتته بعضها بعد الشروع بسبب النوم أو الحدث السابق ، ثم اشتغل بقضاء ما سبق به ،

(١) « لا » ليست في أ و ب .

(٢) في أ و ب : « فلا » .

(٣) في أ و ب : « بالسلام » .

(٤) « السهو » من ح .

(٥) في أ و ب : « ولأنه » .

(٦) « بيان » من أ و ب و ح .

(٧) « عليه » من ح .

(٨) في أ و ب و ح : « سهو » .

(٩) في أ : « بينهما » .

(١٠) « به » من ح .

(١١) في أ و ب و ح : « السجود » .

فسها - لا يجب عليه السجدة ، لأنه في حكم المصلي خلف الإمام ، ولهذا لا قراءة عليه فيما يقضى .

فأما المسبوق إذا اشتغل بقضاء ماسبق به بعد سلام الإمام وفراغه فسها فيه ، يجب عليه السجدة ، لأنه بمنزلة المنفرد ، ولهذا يجب عليه القراءة . ولو أن الإمام سها^(١) في صلاته ، يجب عليه وعلى القوم جميعاً سجدتا^(٢) السهو ، لأن سبب الوجوب . وهو السهو ، وجد من الإمام ، والقوم تبع له . والحكم في حق^(٣) التبع يستغنى عن السبب .

وكذلك^(٤) اللاحق : يجب عليه بسبب سهو الإمام ، بأن سها الإمام في حال نوم المقتدى ، أو حال ذهابه إلى الوضوء ، لأنه بمنزلة المصلي خلفه . وكذلك المسبوق : بأن سها الإمام في الركعة الأولى ، ثم دخل في صلاته رجل يجب^(٥) عليه السجود بسبب سهو الإمام ، فإذا أراد الإمام أن يسلم ، ليس للمسبوق أن يسلم معه ، لأنه بقى عليه أركان الصلاة ، ففسد صلاته بالسلام ، ولكن ينتظر حتى يسلم الإمام ، فإذا سجد الإمام ، له أن يسجد معه ، ثم يقوم إلى قضاء ماسبق به .

ونظيره المقيم : إذا اقتدى بالمسافر ، فسها الإمام ، فإن المقيم يتابعه في

(١) في ب و ح : « إذا سها » . وفي ا : « وإنما قلنا : إن الإمام إذا سها » .

(٢) في ح . « سجدة » .

(٣) « في حق » من ا و ب و ح .

(٤) « وكذلك » ليست في ا .

(٥) « يجب » من ا و ب و ح .

السجود ، دون السلام ، لأن صلاته لم تتم .
ولو ^(١) أنه إذا سجد معه ^(٢) ، ثم قام إلى قضاء ما سبق به ، وسها فيه ، فعليه أن يسجد ثانياً ، وإن كان تكراراً ، لأنه فيما ^(٣) يقضى كالمنفرد ، فيكون صلاتين ^(٤) حكماً .

وكذلك ، في حق المقيم ، المقتدى ^(٥) بالمسافر .

فلو أن هذا المسبوق إذا لم يسجد مع الإمام ، وقام إلى قضاء ما سبق به - هل يسجد في آخر صلاته ؟ القياس أن لا يسجد ، وفي الاستحسان يسجد ، لأنه وجب عليه بسبب المتابعة ، وأمكنه قضاؤه في آخر صلاته ، فيجب عليه القضاء .

ولو ترك الإمام سجود السهو ، وخرج من المسجد ، فإن المقتدى لا يأتي به ، لأنه يأتي بحكم ^(٦) المتابعة ، فلا يجب عليه المتابعة فيما ترك .
ولو أدرك الإمام بعد ما فرغ من سجدة السهو ، قبل السلام ، فاقتمدى به ، صح الاقتداء ، ولا يجب عليه ^(٧) السجدة ، لأنه لم يجب عليه المتابعة حين أتى الإمام بالسجود ، فلا ^(٨) يلزمه القضاء .

(١) في ا و ب و ح : « فلو » .

(٢) « معه » ليست في ح .

(٣) في ح كذا : « إلا أنه مما » .

(٤) في ح : « صلاته » .

(٥) « المقتدى » من ا و ب و ح .

(٦) في ا و ب : « إنما يأتي بحكم » . وفي ح : « إنما يأتي به لحكم » .

(٧) « عليه » من ا و ب و ح .

(٨) في ا و ب و ح : « ولا » .

ولو أدرك الإمام في سجود السهو ، فكبر وشرع في صلاته ، فعليه أن يتابعه في سجود السهو ، لأن المتابعة واجبة عليه في جميع أفعال صلاة الإمام ، وسجود السهو من أفعال صلاته .

وإن أدركه بعد ما سجد السجدة الأولى ، فله أن يتابعه في السجدة الثانية ، وليس عليه أن يقضى السجدة الفائتة ، لأنه ^(١) ما وجب عليه أدائها ^(٢) بحكم المتابعة ، لأنه لم يكن في صلاته وقت أدائها ، فلا يجب عليه ^(٣) القضاء .

ولو سلم لإمام وعليه السهو ، فسلم المسبوق معه ساهيا أن عليه قضاء ما سبق به ، ثم تذكر ^(٤) ، فعليه أن يقضى ما فاتته ، لأن سلام الساهي لا يخرج عن الصلاة . وعليه أن يسجد في آخره ، لأنه سلم ساهيا قبل وقته ، وهو فيما يقضى كالنفر ، فعليه ^(٥) السجدة .

ولو أن ^(٦) من عليه السهو إذا سلم ^(٧) ثم فعل بعد السلام ما يتنافى الصلاة ، من الحدث العمد والكلام والخروج من المسجد ونحوه ، يسقط سجود السهو ، لأنه فات محله وهو حرمة الصلاة . ^(٨)

(١) في ح : « لأن » .

(٢) في ح : « أدائها » .

(٣) « عليه » من ح .

(٤) زاد هنا في ا و ب : « أن عليه » .

(٥) في ب و ا : « وعليه » .

(٦) في ب و ح : « وأن من » . وفي ا : « فلو أن » .

(٧) « سلم » ليست في ح .

(٨) زاد في ا و ب : « والله أعلم » .

باب

الحديث في الصلاة

أجمع العلماء أن الحدث العمدة مفسد^(١) للصلاة، مانع^(٢) من البناء .
واختلفوا في الحدث السابق ، وهو الذي سبقه من غير قصده ، بأن
سال < من > أنفه دم أو^(٣) خرج منه ريح ومحو ذلك :
فالقياس^(٤) أن يفسد الصلاة ويقطع البناء ، وهو قول زفر والشافعي ،
لأن الحدث مضاد للصلاة ، لأن^(٥) الصلاة لا تجوز من غير طهارة .
وفي الاستحسان لا يفسد . وهو مذهب أصحابنا ، للحديث الخاص ،
وهو ما روى عن عائشة عن النبي عليه السلام أنه قال : « من قاء في صلاته
أو رتف^(٦) ، فليصرف ، وليتوضأ^(٧) » واين على صلاته ، ما لم يتكلم ،
ولما روى عن أبي بكر وعمر وعلى رضوان الله عليهم أنهم قالوا كذلك -
وتركنا^(٨) القياس بالحديث ، وإجماع الصحابة .

إذا ثبت أنه جاز البناء ، فكل فعل منافي للصلاة ، في الأصل ، لكن

(١) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « مفسدة » .

(٢) « مانع » من ا . وفي ح : « ومانع » وليست في الأصل ولا في ب .

(٣) الهمزة من ا و ب و ح . و « دم » ليست في ا و ب و ح .

(٤) الفاء من ا .

(٥) « للصلاة لأن » ليست في ح .

(٦) أى خرج الدم من أنفه (المصباح) .

(٧) في ا و ح : « وليتوضى » .

(٨) في ح : « فتركنا » .

هو من ضرورات البناء ، نحو المشى والاستقاء ^(١) وغير ذلك ، لا يفسد الصلاة ^(٢) ، وكل ما لم يكن من ضروراته ، يكون مفسداً ، بناء على الأصل .
وتخرج المسائل على هذا .

ولو أصاب بدنه ^(٣) أو ثوبه نجاسة ، لحث ^(٤) سبقه ، فإنه يتوضأ ويفسل ذلك ، لأن ذلك مانع للوضوء ، لأن الوضوء لا يعمل بدونه .
وعلى هذا قالوا : لو استنجى على وجه لا تنكشف عورته ، بأن ألقى الذيل خلفه وقبله ، لا تفسد ^(٥) ، لأن الاستنجاء مما يحتاج إليه لأحراز الفضيلة .

ولهذا ^(٦) لو استوعب مسح الرأس ، وتمضمض ، واستنشق ، وأتى بسائر سنن الوضوء ، فإنه يبني ، لأنه من باب كمال ^(٧) الوضوء .
وأما إذا انكشفت ^(٨) عورته < فإنه > يقطع البناء ، لأن كشف المعورة منافی للصلاة ، ولا حاجة إليه ، لأن أداء الصلاة يجوز ^(٩) بدون الاستنجاء في الجملة ، ولهذا قلنا < إنه > في الحدث العمدة لا يبني ، لأنه نادر ، ولا حرج في القول بقطع البناء ، بخلاف الحدث السابق .

(١) في أ و ب : « والاعتراف من الإناء » .

(٢) « الصلاة » من أ و ب و ح .

(٣) في أ : « يديه »

(٤) في أ و ب و ح : « بحديث » .

(٥) في الأصل و ب و ح : « لا يفسد » . وفي أ : « لا تفسد » . والمقصود على كل حال هو الصلاة .

(٦) في ج : « وهذا » .

(٧) في ح : « إكمال » .

(٨) التاء من ح .

(٩) في أ و ب : « لذ الصلاة تجوز » .

وعلى هذا :

إذا أغمى عليه ، أو جن ، أو نام في الصلاة فاحتلم فأنزل ^(١) ، أو نظر إلى فرج امرأته ^(٢) أو إلى وجهها وأنزل عن شهوة ، أو قهقهه في صلاته ، فإنه لا يبنى ، لأن هذه الأفعال مما لا يغلب في الصلاة .

ولو أصابه الحدث بفعل سماوى ، بأن يسقط عليه شيء من السقف ^(٣) ؛ أو بفعل غيره ، بأن رماه إنسان بحجر فشجه فسال الدم ، فإنه ^(٤) لا يبنى عند أبي حنيفة ومحمد ، وعند أبي يوسف يبنى ، لأن هذا حدث حصل ^(٥) بغير فعله ، فصار كالحدث السابق . والصحيح ما قلنا ، لأن هذا مما لا يغلب ، فلا يالحق بالغالب ، وهو الحدث السابق .

هذا ^(٦) إذا سبقه الحدث في وسط الصلاة .

فأما إذا سبقه بعد ما قعد قدر التشهد الأخير ، فإن عليه أن يذهب ويتوضأ ويبني على صلاته ، حتى يخرج عن الصلاة على الوجه ^(٧) المسنون ، بالسلام ، لأن الحدث السابق لا يقطع التحريمة .

ولو وجد فعل ليس ^(٨) من أفعال الصلاة ، ولا من ضرورات الوضوء والبناء ، مثل الكلام والأكل والشرب ونحو ذلك ، يقطع البناء ، لأن

(١) في اوب : « أو أنزل » .

(٢) في اوب : « امرأة » .

(٣) « بأن يسقط عليه شيء من السقف » ليست في اوب .

(٤) « فإنه » من اوب وح .

(٥) « حصل » من اوب .

(٦) « هذا » ليست في ا .

(٧) « ال » من اوب وح .

(٨) « ليس » ناقصة من ب . وفي ح : « فعلا ليس » .

هذه الأشياء منافية للصلاة ، فتناقى التحريم في حال الذهاب والمجيء .
وكذلك كل ما كان نظير السلام معنى^(١) ، بأن ذكر الله تعالى وأراد به خطاب إنسان أو زجره عن شيء أو^(٢) أراد به جوابه عن شيء ، فإنه يفسد صلاته عند أبي حنيفة ويقطع البناء . وقال أبو يوسف كل ما كان من ذكر الله في الوضع^(٣) لا يفسد به الصلاة ، ولو نوى خطاب الناس به .

وعلى هذا الخلاف : إذا عطس إنسان ، فقال « الحمد لله » ، فشمته^(٤) رجل ، فقال « يرحمك الله » ، تفسد صلاته عندهما ، وعند أبي يوسف لا تفسد .

وأجمعوا أن المصلي إذا قال « سبحان الله » أو قال « الله أكبر » وعنى به إعلام الإمام^(٥) ، فيما ترك ساهيا^(٦) ونحوه ، لا تفسد صلاته . ولو أن في صلاته أو تأوه ، فإن كان من ذكر الجنة أو النار ، فصلاته تامة ؛ وإن كان لوجع أو مصيبة ، فسدت صلاته .

وقال أبو يوسف : إذا كان حرفين لا تفسد ، حتى إذا قال « أوه » تفسد . وقولهما أصح^(٧) ، لأن التأوه إذا كان من ذكر الجنة والنار ، فكان

(١) في أ و ح : « يني » .

(٢) الهمزة من أ و ب و ح .

(٣) في ح كذا : « في الوضع » .

(٤) تبت الماطس و تبت عليه دعا له بقوله مثلا : « يرحمك الله » (المنجد) .

(٥) في ح : « الناس » .

(٦) « ساهيا » من أ و ب و ح .

(٧) في أ و ب و ح : « الأصح » .

كناية عن سؤال الجنة ، والتعود من النار ، فلا تفسد . فأما الأصل
< فهو > أن الحروف المهجاة ^(١) كلام الناس ، سواء كان حرفين أو
أكثر ، ألا ترى أنه إذا ^(٢) قال « أخ ! أخ » تفسد صلاته ^(٣) . دل أن
المدار ^(٤) على هذا ^(٥)

ثم إذا جاز البناء في الحدث السابق ، فينظر ^(٦) : إما إن كان إماماً ، أو
مقتدياً ، أو منفرداً :

فإن كان منفرداً أو إماماً ، فإن الأولى أن يعود إلى مكان صلاته
ويتم صلاته . وإن بنى في موضع الوضوء ، جاز .

وإن كان مقتدياً بأن ^(٧) علم أن إمامه قد فرغ ، فكذلك الجواب — فأما
إذا لم يفرغ ، فعليه أن يعود إلى مكان الإمام ^(٨) ويصلي مع الإمام ، بعد قضاء
ما سبق به ، لأن المتابعة واجبة عليه ، حتى إذا ترك مع القدرة عليه ، تفسد
صلاته . وإنما يقضى ما فاتته في حال ذهابه ومجيئه أولاً ، ثم يدخل في
صلاة الإمام ، لأنه في المعنى كأنه خلف الإمام ، فصار كما لو سبقه
الإمام ^(٩) بركن ، وهو معه في الصلاة ، فإن عليه أن يؤديه أولاً ، ثم

(١) في ح : « حروف المهجاء » .

(٢) « إذا » ليست في ح . وفي ا وب : « لو » .

(٣) في ا وب : « تفسد عنده » .

(٤) في ا وح : « المراد » .

(٥) في ا وب وح : « ليس على هذا » . وزادها في ا وب : « والله أعلم » .

(٦) الفاء من ب .

(٧) في ا وب وح : « إن » .

(٨) في ا وب وح : « مكانه » .

(٩) « الإمام » من ا وب وح .

يُشرع في الركن الذي فيه الإمام ، لأن المتابعة واجبة على الترتيب .
هذا الذي ذكرنا إذا سبقه الحدث حقيقة .

. . .

فأما إذا انتقضت طهارته بمعنى من المعاني ، سوى الحدث ، بغير صنعه ،
بأن كان متيمماً فرأى الماء في صلاته ، أو صاحب جرح سائل ^(١) فخرج
الوقت ، أو الماسح على الخفين إذا انتقضت مدة مسحه ، ونحو ذلك - فإنه
لا يبنى ، لأن في هذه المواضع تبين أن الشروع لم يصح ، لأنه يجب ^(٢)
عليه الوضوء بالحدث السابق على التحريم ، ويجعل محدثاً من ذلك الوقت ،
في حق الصلاة التي لم تؤد ^(٣) بعد ، وإن بقي له حكم الطهارة في حق
الصلاة المؤداة .

وكذلك الجواب في هذه المواضع ، بعد القعود قدر التشهد الأخير ،
عند أبي حنيفة ، خلافاً لهما ^(٤) ، لأن الصلاة لم تؤد بعد ، ولأن ^(٥) هذه
المعاني الناقضة للطهارة مما يندر وجودها ، فلا تلحق بالحدث السابق ^(٦)
الذي يغلب وجوده .

. . .

(١) « سائل » ليست في ا و ب .

(٢) في ح : « لم يجب » .

(٣) في ب : « يود » .

(٤) « لهما » من ح . وفي الأصل و ا و ب : « لهم » وفي الكاساني (١ : ٢٢٢ : ٥) :

« لهما » وهذه إحدى المسائل الاثني عشرية وقد ذكرناها فيما تقدم في الهامش ١١ ص ٨٧ - ٨٨ وراجع :

السرخسي ، المبسوط ١ : ١٢٥ - وراجع في تفصيل ذلك : ابن عابدين ، رد المختار ، ١ :

٢٤٨٠ - ٤٤٩ .

(٥) في ا و ب : « فلان » .

(٦) « السابق » ليست في ب .

ثم الإمام إذا سبقه الحدث فأراد أن يذهب ليتوضأ ، فهو على إمامته ،
 ما لم يخرج من المسجد ، أو يستخلف رجلاً فيقوم الخليفة مقامه ينوى أن
 يؤم الناس ، أو يستخلف القوم رجلاً قبل أن يخرج هو من المسجد فيقوم
 مقامه ينوى ^(١) الإمامة ، حتى إن رجلاً لو دخل المسجد ساعثاً وافتدى به ،
 فإنه يصح اقتداؤه ويصير شارعاً في الصلاة - هكذا روى ابن سميعة عن
 أبي يوسف .

وقال بشر المريسي ^(٢) : لا يصح شروعه في الصلاة واقتداؤه به ، لأن
 الإمام محدث ، والمحدث ليس في الصلاة ، فكيف يصح الاقتداء به
 في صلاته .

والصحيح هو الأول ، لأن الحدث السابق لا ينافي التحريم لأن التحريم
 شرط في ^(٣) الصلاة ، فلا يشترط لها الطهارة ، وإنما ينافي فعل الصلاة ، وصحة
 الاقتداء تعتمد قيام التحريم ، لا قيام نفس الصلاة ، ولهذا يصح استخلافه ،

(١) « أن يؤم الناس أو يستخلف ... فيقوم مقامه ينوى » ليست في ح .

(٢) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « وقال الشافعي والمريسي » وفي الكاساني :
 (١ : ٢٣٢ : ٢ من أسفل) مثل ما في المتن . والصحيح ما في المتن إذ الشافعي لا يرى جواز
 الاستخلاف أصلاً ويصلي القوم وحداناً بلا إمام (الكاساني ، ١ : ٢٢٤ : ١٠) .

وبشر المريسي هو بشر بن غياث بن عبد الرحمن المريسي . أدرك مجلس أبي حنيفة وأخذ
 منه نبذاً ، ثم لا زم أنا يوسف وأخذ عنه الفقه ورع فيه . وقد اشتهر بعلم الكلام والفلسفة . وحرر
 القول بخناق القرآن . وقد قال البعض بكفره وكانت بينه وبين الشافعي مناظرات . وقيل كان
 والده يهودياً قصاراً صباغاً . و « المريسي » نسبة إلى مريسي وهي قرية بمصر . وإليه تنسب الطائفة
 من المرجئة التي يقال لها « المريسية » . وتوفي سنة ٢٢٨ هـ . (وقيل سنة ٢١٨ أو سنة ٢١٩) .
 وله تصانيف وروايات كثيرة عن أبي يوسف وفي المذهب أقوال غريبة (اللكنوي ، ص ٥٤) .
 (٣) « في » ليست في ا و ب و ح .

ولم تبطل صلاة القوم، ويمكنه البناء على صلاته ^(١) - فدل أن التحريم قائم .
 فإذا وحديث من هذه الأشياء يخرج من الإمامة . أما إذا قام الخليفة
 مقامه ناوياً للإمامة، فلائنه ^(٢) يصير إماماً في هذه الصلاة، فخرج ^(٣) هو
 من الإمامة، لأنه لا يجتمع في صلاة واحدة إمامان في حالة واحدة .
 وكذلك إذا استخلف القوم . لأن بهم حاجة إلى تصحيح صلاتهم، وذلك
 بالاستخلاف، فإذا ^(٤) ترك الإمام الاستخلاف، فيثبت ^(٥) لهم ولاية ذلك .
 وكذلك ^(٦) إذا خرج من المسجد، لأنه خلا مكان الإمام عن الإمام لأن المسجد
 بمنزلة بقعة واحدة، فدام فيه فكأنه ^(٧) في مكانه ^(٨)، إلا أن في الفصلين
 الأولين قام الخليفة مقامه، فلم تفسد صلاته ولا صلاة القوم . أما في
 الخروج عن ^(٩) المسجد فإنه تفسد صلاة القوم، لأنه بقي القوم بلا إمام،
 والاقتداء بدون الإمام لا يتحقق .

وأما صلاة الإمام هل تفسد؟ اختلفت الروايات ^(١٠) فيه، والمشهور

(١) « على صلاته » من اوب و .

(٢) « فلائنه » من ا . وفي الأصل و ب و ح : « فأنه » .

(٣) في ح : « ويخرج » .

(٤) في ح : « بالاستخلاف وإذا » .

(٥) في ح : « ثبت » .

(٦) في ا : « ولكن » .

(٧) البناء من اوب و .

(٨) « في مكانه » ليست في ح .

(٩) في ح : « من » .

(١٠) في اوب و ح : « الرواية » .

من الرواية أنها^(١) لا تفسد ، وكذا ذكر أبو عصمة^(٢) عن أصحابنا .
وذكر الطحاوي أنها تفسد .

والأول أصح ، لأن الإمام في حكم المنفرد ، وهو أصل بنفسه .
هذا إذا لم يكن خارج المسجد صفوف متصلة به^(٣) .
فأما إذا كانت متصلة ، فخرج الإمام ، ولم يتجاوز الصفوف .. هل تبطل صلاة القوم أم لا ؟ قال أبو حنيفة وأبو يوسف : تبطل .

وقال محمد لا تبطل ، لأن موضع الصفوف لها حكم المسجد ، ألا ترى أن من صلى في الصحراء جاز استخلافه ما لم يتجاوز الصفوف .
والصحيح قولهما ، لأن القياس أن يكون الانحراف عن القبلة ،
لقصد الخروج عن المسجد ، مبطلا^(٤) صلاة القوم ، إلا أنه بقي إماما ،

(١) « أنها » من أوب و ح .

(٢) هناك ثلاثة يعرفون بهذه الكنية هم :

عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة أبو عصمة البلخي - قال الجامع : ذكر السمعاني عند ذكر نسبة البلخي : المشهور بهذه النسبة عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة البلخي . كان شيخا بلغ في زمانه . وكنته أبو عصمة وكان من ملازمي أبي يوسف . ومات سنة ٢١٠ هـ . (اللكنوي : ١١٦)
أبو عصمة بن أبي الليث البخاري : من أقران القاضي اسحاق الحكيم السمرقندي . أخذ عن أبي منصور الماتريدي (اللكنوي : ١١٦) .

نوح بن أبي مريم أبو عصمة المرزوي : تفقه على أبي حنيفة وابن أبي ليلى . ول قضاء مرو سنة ١٧٣ هـ . ويسمى الجامع لأنه كان جامعا للعلوم إذ كان له أربعة مجالس : مجلس الأثر ومجلس أنافيل أبي حنيفة ومجلس النحو ومجلس الشعر والأدب ، وقيل : لأنه أول من جمع فقه أبي حنيفة بمر (اللكنوي : ٢٢٢) .

ولل المراد هنا هو الأول للزمته أبا يوسف مما يقرب منه أن يكون هو صاحب تلك الرواية .

(٣) « به » ليست في أوب و ح .

(٤) « مبطلا » من أوب و ح . وفي الأصل : « يبطل » .

حكماً، مادام في المسجد ، لضرورة صحة الاستخلاف ، والضرورة تندفع غالباً في المسجد ، فبقى حكم^(١) خارج المسجد على أصل القياس - ولهذا ، بالإجماع : الإمام ، يوم الجمعة ، لو كبر وحده في المسجد ، والقوم خارج المسجد ، متصلاً بصفوفهم^(٢) ، وكبروا ، لا ينعقد الجمعة ، لأن الشرط أن يكون جماعة من القوم والإمام في مكان واحد ولم يوجد .
وأما الإمام إذا كان يصلي بالناس في الصحراء ، فأحدث^(٣) ، فإدام في الصفوف ، صح استخلافه ؛ وإذا جاوز الصفوف لا يجوز ، لأن مواضع الصفوف التحقت بالمسجد ههنا ، لضرورة صحة الاستخلاف ، لعدم المسجد .

وهذا إذا ذهب الإمام بمنة أو^(٤) يسرة أو خلفاً .
أما إذا مشى أمامه ، وليس بين يديه بناء ، ولا ستر ، فإنه لا تفسد صلاتهم ما لم يذهب مقدار ما يجاوز الصفوف التي^(٥) خلفه - لأن هذا القدر من المشى ، ليس بمناف للصلاة ، إذا^(٦) وجد في أحد^(٧) الجانبين^(٨) .
أما إذا كان بين يديه حائط أو ستر ، فجأوزه ، تفسد صلاتهم ، لأن

(١) « حكم » من أ ب و ح .

(٢) في الاصل : « بصفوفهم به » . وفي أ ب و ح : « متصلاً بصفوفهم به » .

(٣) « ولم يوجد وأما الإمام ... فأحدث » ليست في ح .

(٤) في ب و ح : « و » .

(٥) « التي » من أ ب و ح .

(٦) في أ ب و ح : « أو » .

(٧) كذا في أ . وفي الاصل ب و ح : « في إحدى » .

(٨) في أ ب و ح : « الجانبين » .

السترة تجعل لما دونها حكم المسجد ، حتى يباح للمار المرور وراء السترة ، ولا يباح داخل السترة .

وهذه المسائل رويت عن أبي يوسف .

وهذا الذى ذكرنا إذا كان فى المسجد مع الإمام جماعة من القوم .
فأما إذا كان معه واحد ، فإذا خرج الإمام من المسجد ، لم تفسد صلاة هذا الرجل ، لانه تعين إماما ، قدمه الإمام المحدث أو لا^(١) ، لعدم المراجعة .

ولو أن الإمام إذا ظن أنه أحدث فانصرف ، ثم علم أنه لم يحدث :
إن خرج من المسجد ، تفسد صلاتهم ، ولا يبنى .
أما إذا لم يخرج ، فإنه يرجع إلى مكانه ، ويبنى ، ولا تفسد^(٢) صلاته
فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف وإحدى الروايتين عن محمد ، وفى رواية
عن محمد : تفسد^(٣) .

وأجمعوا أنه^(٤) إذا ظن الإمام أنه افتتح الصلاة على غير وضوء ، أو
كان على ثوبه نجاسة ، أو كان متيمعا ، فرأى سرا با ظنه ماء^(٥) ، فانصرف
وتحول عن القبلة ، فإنه تفسد صلاته ، ولا يبنى ، وإن لم يخرج من المسجد .
فأما إذا سلم على رأس الركعتين ، ساهيا ، فى ذوات الأربع ، وهو

(١) فى ح كذا : « أولى » .

(٢) « صلاتهم ولا يبنى ... ويبنى ولا تفسد » ليست فى ب .

(٣) فى ح : « إنه يفسد » . وفى ا « بأنه تفسد » . وفى ب : « بأنه لا يفسد » .

(٤) « أنه » من ا و ب و ح .

(٥) فى ح : « فظن أنه ماء » . وفى ا و ب : « فظنه ماء » .

يظن أنه قد أتم الصلاة ، ثم تذكر ورجع إلى مكانه : < ف > إن كان بعد الخروج ، تفسد صلاته بالإجماع ؛ وإن كان قبل الخروج ، فعلى الخلاف الذى ذكرنا .

فمحمد قاس موضع ^(١) الخلاف على المسائل المتفق عليها ، بعلّة الانحراف عن القبلة ، من غير ضرورة ^(٢)

و ^(٣) الصحيح قولهما ، لأن الانحراف ^(٤) لم يوجد لقصد الخروج عن الصلاة ، لأن عنده ^(٥) أنه ^(٦) انحرف لإصلاح صلاته ، حتى يتوضأ ويبني عليها ، ولو تحقق ^(٧) ما توهم ، لا يمنع البناء ، فكذلك إذا سلم ساهياً ^(٨) إلا أنه مشى فى صلاته ، لا ^(٩) لإصلاح صلاته ، حقيقة ، لأنه غير محدث بل ظن أنه محدث ، والمشى بغير عذر مفسد للصلاة ، ولكن المسجد له حكم بقعة واحدة ، فلم يجعل ماشياً تقديراً ، فإذا خرج ، فقد وجد المشى بغير عذر ^(١٠) حقيقة وحكما ، فتفسد صلاته ، بخلاف ما ذكرنا من المسائل ،

(١) « موضع » من ا و ب و ح .

(٢) فى ا و ب و ح : « من غير عذر » .

(٣) « و » من ب و ح .

(٤) زاد هنا فى ب : « عن القبلة من غير عذر » . و « والصحيح ... الانحراف » ليست فى ا .

(٥) فى ح : « عندما » .

(٦) « أنه » من ا و ب و ح .

(٧) فى ح : « وإن لم يتحقق » .

(٨) فى ح : « وكذا سلام الساهى » . وفى ا و ب : « وكذلك فى سلام الساهى » .

(٩) « لا » ليست فى ا و ب .

(١٠) « مفسد للصلاة ولكن المسجد له ... المشى بغير عذر » ليست فى ب .

فإن ثمة الانحراف عن القبلة لقصد الخروج عن الصلاة^(١)، وعزم الرفض،
لأن البناء في هذه المواضع، لا يصح، فصار بمنزلة السلام عمدا^(٢)، فإنه
يكون قاطعا للصلاة لما^(٣) قلنا - كذا هذا^(٤).

(١) « عن الصلاة » ليست في ب .

(٢) في ب و ح : « السلام العامد » . وفي ا : « سلام العامد » .

(٣) في ب : « كما » .

(٤) زاد في ا : « والله أعلم » .

باب

الامامة

فى الباب فصول :

منها - أن الجماعة واجبة . وقد سماها بعض أصحابنا ^(١) : سنة مؤكدة -
وكلاهما واحد .

وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه واظب عليها ، وكذلك
الائمة من لدن رسول الله صلى الله عليه إلى يومنا هذا ، مع التكثير على
تاركها - وهذا حد الواجب ، دون السنة .

ومنها - أن الجماعة إنما تجب على من قدر عليها ، مغبّر مرج . فأما من
كان به عذر فإنها تسقط عنه ، حتى لا تجب على المريض ، والاعمى ،
والزمن ^(٢) ، ونحوهم - هذا إذا لم يجد < الاعمى > قائدا ، أو الزمن
من يحمله . فأما إذا وجد الاعمى قائدا ، أو الزمن حاملا ، بأن يكون
له مركب وخادم ^(٣) ، < ف > عند أبي حنيفة : لا يجب ، وعندهما ^(٤) :
يجب - وقد ذكرنا هذا فى باب الجمعة ^(٥) .

(١) ف ، ح : « الصحابة » .

(٢) الزمن الذى طال مرضه زمانا (المغرب) .

(٣) فى ا : « أو الزمن غي له مركب وخادم يحمله » . وفى ب و ح كذا : « الزمن عيناه ... الخ » .

(٤) فى ا و ب : « وقالوا » . وفى ح : « وقال أبو يوسف ومحمد » .

(٥) راجع فيما تقدم من ٢٦٧ وما بعدها وخصوصا ٢٧١ - ٢٧٢ .

ومنها - أن أقل الجماعة ، في غير صلاة الجمعة ، الاثنان ، وهو أن يكون إمام^(١) مع واحد من القوم ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « الاثنان فما فوقهما جماعة » .

و^(٢) يستوى أن يكون ذلك الواحد رجلا ، أو امرأة ، أو صبيا يعقل ، لأن هؤلاء من أهل الصلاة - فأما المجنون ، والصبي الذي لا يعقل ، فلا عبرة بهما .

فأما عدد الجماعة في باب الجمعة ، فقد ذكرنا في باب الجمعة^(٣) .

ثم ينظر : إن كان مع الإمام رجل واحد ، أو صبي يعقل ، فإن المأموم^(٤) ينبغي أن يقوم عن يمينه ولا يتقدمه الإمام^(٥) .

وإذا كان معه اثنان من الرجال أو الصبيان العقلاء ، يتقدمهما^(٦) الإمام . وقال بعض^(٧) مشايخنا : إن لم يتقدم الإمام^(٨) وقام بينهما ، فلا بأس . والاول أصح .

فإن كان معه نسوان ، أو امرأة واحدة ، فإنه يتقدمها ، لأن محاذاة المرأة الرجل في حرمة^(٩) صلاة مشتركة مستتمة الأركان ، توجب

(١) في النسخ الأخرى : « الامام » . وفي ح كذا : « في صلاة الجمعة اثنان وهو أن لا يكون الامام » .

(٢) الواو من ا و ب و ح .

(٣) راجع فيها تقدم ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) في ا : « الامام » .

(٥) « الامام » ليست في ا و ب .

(٦) في ا : « فيتقدمها » . وفي ح : « فتقدمها » .

(٧) « بعض » ليست في ح .

(٨) « الامام » ليست في ح . وفي ا : « إن لم يتقدمها الامام » .

(٩) « حرمة » ليست في ا و ب و ح .

فساد صلاة الرجل عندنا ، خلافاً للشافعي - وهو مسألة معروفة

وإن كان معه رجال ونساء ، فإنه يتقدم الرجال على النساء لما قلنا .

ولو قامت امرأة بجذاء الإمام ، وقد نوى الإمام إمامتها ، تفسد صلاة الإمام ، وصلاة القوم ، لفساد صلاة الإمام ^(١) .

وإن قامت في صف الرجال . تفسد صلاة رجل كان عن يمينها . ورجل كان عن يسارها ، ورجل خلفها ، ورجل بجذائها ^(٢) .

ولو تقدمت الإمام حتى يكون الإمام خلفها ، لا تفسد صلاة الإمام والقوم . لكن تفسد صلاتها ، لأن الواجب عليها المتابعة ، فقد ^(٣) تركت فرضاً من فرائض الصلاة ، ففسدت صلاتها .

ولو كان صف من النساء بين الإمام والرجال ، لا يصح اقتداء الرجال بالإمام ، ويجعل حائلاً .

ولو كان في صف الرجال ثنتان من النساء ، وخلف هذا الصف صفوف آخر ، تفسد صلاة رجل عن يمينها ، وصلاة رجل عن يسارها ، وصلاة رجلين خلفها ^(٤) .

وإن كن ثلاثاً اختلف المشايخ فيه :

قال بعضهم : تفسد صلاة ثلاثه رجال خلفين لا غير .

(١) « لفساد صلاة الإمام » من ا ب . وفي ح : « بفساد صلاة الإمام » .

(٢) في ا ب و ح « خلفها بجذائها » وفي الاصل : « بجذائها » .

(٣) في ح : « وقد » .

(٤) كذا في ا ب . وفي الاصل : « عن يمينها ... عن يسارها ... خلفها » .

وقال بعضهم: تفسد صلاة الرجال كلهم خلفهن ، ويصير الثلاث من النسوان بمنزلة صف على حدة^(١) .

وأصله حديث النبي عليه السلام أنه قال: « ليس مع الإمام من كان بينه وبين الإمام نهر ، أو طريق ، أو صف من النساء » .

• • •

ومنها - بيان من يصلح للإمامة ، فنقول :

الصالح للإمامة هو الرجل^(٢) الذي من أهل الصلاة المفروضة ، سواء كان حراً أو عبداً ، بصيراً كان أو أعمى ، تقياً كان أو فاجراً ، على ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « صلوا^(٣) خلف كل بر وفاجر » .
والصبي العاقل لا تجوز إمامته في الفرائض ، لأنه لا يصح منه أداء الفرائض ، لأنه ليس من أهل الفرض .

وهل تجوز إمامته في النوافل ، كالتراويح وغيرها ؟ اختلف المشايخ فيه : أجاز بعضهم ، ولم يجز عايتهم .
هذا كله عندنا .

وقال الشافعي : تجوز إمامة الصبي العاقل .

وأما صاحب الهوى : فإن كان هوى يكفره : لا تجوز إمامته . وإن كان لا يكفره : جاز مع الكراهة .

• • •

(١) في ح : كذا « بمنزلة على » أ ه .

(٢) « الرجل » من أ وب و ح .

(٣) في الأصل : « صلوا المفروضة خلف ... » و « المفروضة » ليست في أ وب و ح .

ولا في الكسائي (١ : ١٥٦ : ٢١) ولا في المرغيناني (الهداية ، ١ : ٢٤٨) .

ومنها - بيان الفضل . فنقول :

إن الحر ، و^(١) التقى ، والبصير ، أفضل من العبد ، والفاجر ، والاعمى .
لأن إمامة هؤلاء سبب لتكثير الجماعة ، وإمامة أولئك سبب للتقليل ، فما
هو سبب لتكثير أولى وأفضل .

ثم أفضل هؤلاء من كان أقرأهم لكتاب الله ، وأعلمهم بالسنة . فإن
كان منهم رجلان أو أكثر على هذا ، فأكبرهما^(٢) سناً أولى . وإن استويا
فى الكبر ، فأبينهما صلاحاً أولى . وإن استويا فى ذلك ، قالوا : أحسنهما
خلقاً أولى^(٣) . وإن استويا ، فأحسنهما وجهاً أولى - لأن هذه الأوصاف
سبب الرغبة^(٤) إلى^(٥) الجماعة .

ولو استويا فى العلم وأحدهما أقرأ ، أو^(٦) استويا فى القراءة وأحدهما
أعلم^(٧) - فهو أولى .

فأما إذا كان أحدهما أقرأ ، والآخر أعلم ، فالأعلم أولى ، لأن حاجة
الناس إلى علم الإمام^(٨) أشد .

(١) الواو ليست فى ح .

(٢) فى ب و ح : « فأكبرهم » .

(٣) « أولى » من ا و ب و ح .

(٤) فى ا : « الترغيب » .

(٥) فى ح : « فى » .

(٦) فى ح : « ولان » .

(٧) فى ا و ب : « فالأعلم أولى » .

(٨) فى ا و ب . « لى العلم » .

وعلى هذا قالوا : العالم بالسنة إذا كان ممن يجتنب الفواحش ^(١) الظاهرة ،
وغيره أورع منه ، لكن غير ^(٢) عالم بالسنة ، فتقديم العالم أولى .
ولو كان أحدهما أكبر ، والآخر أورع ، فإنّ الأَكْبَر سناً أولى إذا
لم يكن فيه فسق ظاهر أو لم يكن متهماً به ^(٣) ، لأنّ النبي عليه السلام قال :
« الكُبَر الكُبَر » ^(٤) .

(١) في ح : « الكِبائر » .

(٢) كذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « هو » .

(٣) « به » من أ و ب و ح .

(٤) زاد في أ و ب : « والله تعالى أعلم » .

باب

(١)

قضاء الفوائت

الكلام فى مسائل الترتيب^(٢) من وجوه :

أمرها - أن الترتيب فى أداء الصلوات المكتوبات فرض بلا خلاف ، حتى لا يجوز أداء الظهر قبل الفجر ، ولا أداء العصر قبل الظهر ، لأن الصلاة لا تجب قبل وجود هذه^(٣) الأوقات .

فأما إذا وجدت الأوقات ، ووجبت الصلاة^(٤) ، فلم يؤدها حتى دخل وقت صلاة أخرى - < ف. > هل يعتبر الترتيب^(٥) واجبا ، حتى لا^(٦) يجوز أداء الوقتية قبل قضاء الفوائت أم لا ؟ .

على قول أصحابنا : يجب الترتيب .

وعلى قول الشافعى : لا يجب .

والأصل فى الباب قوله عليه السلام : « من نام عن صلاة^(٧) أو نسيها

(١) فى ح : « الفوائت » .

(٢) فى ح : « قال رحمه الله : الكلام فى مسائل باب الترتيب » .

(٣) هذه الورقة بعد موضعها بورقة فى نسخة دار الكتب المصورة عن الأصل والتي اعتمدنا عليها .

(٤) فى ا و ب : « الصلوات » .

(٥) فى ب : « الوقت » .

(٦) « لا » ليست فى ح :

(٧) فى ح : « صلاته » .

فليصلها^(١)، إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها^(٢)» - فالنبي عليه السلام جعل وقت الفائتة وقت التذكر ، فكان أداء الوقتية فيه قبل^(٣) وقته ، فلا يجوز ، عملاً بظاهر الحديث .

ثم الترتيب لا يجب عند النسيان ، ولا عند ضيق الوقت ، وعند كثرة الفوائت - في قول عامة العلماء .

وقال مالك : لا يسقط حالة النسيان ، ولا عند ضيق الوقت^(٤) .

وقال زفر : لا يسقط عند كثرة الفوائت .

هما يقولان : إن الدليل الموجب للترتيب ، وهو الحديث ، لا يوجب الفصل^(٥) بين هذه الأحوال .

ولكن الصحيح قول العامة^(٦) ، لأن الترتيب إنما وجب بخبر الواحد ، وشرط وجوب العمل به أن لا يؤدي إلى نسخ حكم الكتاب والسنة المشهورة^(٧) ، وحكم الكتاب والسنة المشهورة^(٨) أن لا يجوز ترك الوقتية عن الوقت ، و^(٩) في هذه الأحوال الثلاث يؤدي إلى هذا ، فيسقط^(١٠)

(١) في اوب : « فليقضها » .

(٢) في ح : « وقت لها » .

(٣) في ح : « وكان أداء ... لذا قبل » .

(٤) « وعند كثرة الفوائت . . ضيق الوقت » ليست في ب .

(٥) في اوب و ح : « وهو الحديث لا يفصل » .

(٦) في ح : « العلماء » .

(٧) و (٨) في ح : « المشهور » .

(٩) الواو ليست في ح .

(١٠) في ب و ح « فسقط » ،

العمل بخبر الواحد .

ثم اختلف أصحابنا في أدنى حد^(١) الفأنت الكثير^(٢) :

قال أبو حنيفة وأبو يوسف : إذا كان الفأنت ست صلوات ، ودخل وقت السابعة ، يسقط الترتيب ، ويجوز أداء السابعة .

وقال محمد : إذا كان الفوائت صلاة^(٣) يوم وليلة ، وهو خمس صلوات^(٤) ، ودخل وقت السادسة ، يسقط الترتيب^(٥) ويجوز أداء السادسة .

ولو ترك صلاة ، ثم صلى بعدها خمس صلوات ، وهو ذا كر للفأنتة ، فإن هذه الخمسة^(٦) موقوفة عند أبي حنيفة ، فإذا صلى السابعة^(٧) تجوز السابعة بالاتفاق ، وتعود الخمسة^(٨) إلى الجواز — وفي^(٩) قولهما عليه قضاء^(١٠) ست صلوات ، المؤديات الخمسة والفأنتة — وعلى قياس قول محمد : يبعد خمس صلوات^(١١) .

وكذلك إذا ترك خمس صلوات ، ثم صلى السادسة ، فهي موقوفة

(١) في أ : « في حد أدنى » .

(٢) في ب : « الكبير » . وفي ح : « الفوائت الكثيرة » .

(٣) في ح : « كانت صلاة » .

(٤) « صلوات » من أ و ب و ح .

(٥) « الترتيب » من أ و ب و ح .

(٦) « الخمسة » ليست في ج .

(٧) في ح : « السادسة » .

(٨) في ح : « الخمس » .

(٩) في أ و ب و ح : « وعلى »

(١٠) « قضاء » ليست في ح .

(١١) « وعلى قياس ... صلوات » ليست في أ و ب و ح .

عند أبي حنيفة ، حتى لو صلى السابعة تنقلب السادسة إلى الجواز عنده ^(١) -
وعندهما لا تنقلب .

وكذلك لو ترك صلاة ١٠ ثم صلى شهرا ، وهو ذا كر للفائتة : على قول
أبي يوسف يعيد الفائتة وخمس صلوات أخر ، وعند محمد يعيد ^(٢) الفائتة
وأربع صلوات أخر ^(٣) ، وعند أبي حنيفة يعيد الفائتة لا غير - وهي
مسألة معروفة .

ولو ترك صلاة من يوم واحد ^(٤) ، ولا يدرى أية صلاة هي ، فإنه
ينبغي أن يتحرى ، فإن لم يقع تحريره على شيء ، يعيد صلاة يوم وليلة ، احتياطاً ،
حتى يخرج عن قضاء الفائتة ^(٥) ، بيقين ^(٦) .

الحائض إذا طهرت في آخر وقت الظهر ، أو المسافر إذا أقام ، أو
الصبي إذا بلغ ، أو الكافر أسلم ، أو المجنون أو المغمى عليه ^(٧) أفاق ، فعليهم
صلاة الظهر ، ويصلي المقيم أربعاً - وعلى قول زفر لا يجب ما لم يدر كوا
من ^(٨) الوقت ما يمكنهم أداء تلك الصلاة فيه .

وعلى هذا إذا كانت طاهرة فخاضت في آخر الوقت ، أو كان مقبلاً

(١) « عنده » ليست في ح .

(٢) « يعيد » ليست في ح . وزاد هنا في ا و ب و ح : « تلك » .

(٣) « أخر » من ا و ب و ح .

(٤) في ا و ب و ح : « صلاة واحدة من اليوم » .

(٥) في ح : « الفوات » .

(٦) « بيقين » ليست في ح .

(٧) « المغمى عليه » ليست في ب .

(٨) في ح : « أخر » .

فسافر ، أو ارتد في آخر الوقت ، فلا قضاء عليه .

وحاصل هذا أن الصلاة يتضيّق وجوبها في آخر الوقت إذا بقي من الوقت مقدار ما يمكن أداء تلك الصلاة فيه ، بلا خلاف بين أصحابنا . فأما إذا بقي من الوقت مقدار ما يؤدي بعض الصلاة ، أو مقدار ما يتجرّم لا غير : فعندنا يجب عليه الصلاة .

وعنده لا يجب ، لأنه لا يقدر على الأداء في هذا الوقت ، فيكون تكليف ما ^(١) ليس في الوسع .

والكنا نقول : يجب عليه الأداء في الوقت بقدر ما يمكن ، والقضاء في الوقت الثاني بقدر ما لا يمكن ، والصلاة الواحدة يجوز أن يكون بعضها قضاء وبعضها أداء ، كالمقيم إذا اقتدى بالمسافر في آخر الوقت : يؤدي معه ركعتين في آخر الوقت ^(٢) ثم يقضى ركعتين في الوقت الثاني ^(٣) .

(١) في ب و ا : « التكليف بما »

(٢) « في آخر الوقت » ليست في ح .

(٣) زاد في ا و ب : « والله تعالى أعلم » .

باب

(١)

سجدة التلاوة

الكلام^(٢) في الباب في مواضع :
في بيان أن سجدة التلاوة واجبة أم لا ،

وفي بيان مواضع السجدة ،

وفي بيان سبب الوجوب ،

وفي بيان من يجب عليه - ونحو ذلك .

أما الأول - فنقول :

سجدة التلاوة واجبة عندنا .

وعند الشافعي سنة^(٣) .

والصحيح قولنا لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « السجدة على
من سمعها أو تلاها^(٤) » .

وأما مواضع السجدة فأربعة عشر :

أربع في النصف الأول : في آخر الأعراف ، وفي الرعد ، وفي

(١) عبارة « باب سجدة التلاوة » ليست في ب .

(٢) في ح : « قال رحمه الله : الكلام » .

(٣) في ا و ب و ح : « مسنونة » .

(٤) في ا و ب : « تلاها أو سمعها » .

النحل ، وفى بنى إسرائيل ^(١) .

وعشرة فى النصف الأخير : فى سورة مريم ، وفى الحج فى ^(٢)
الأولى ، وفى الفرقان ، وفى النمل ، و « الم » السجدة ، و « ص » ، و « حم »
السجدة ، و « النجم » و « إذا السماء انشقت » ، و « اقرأ باسم ربك » ^(٣) .

(١) انظر فيها بعد الهامش ٣ .

(٢) « فى » من ا ب . وفى ح : « والأولى فى الحج » .

(٣) وهى : فى :

الأعراف : ٢٠٦ : « إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ، ويسبحونه ،
وله يسجدون » .

الرعد : ١٥ : « والله يسجد من فى السموات والأرض ، طوعا وكرها . وظلالهم
بانهدوا والآصال » .

النحل : ٤٩ : « والله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض من دابة والملائكة وهم
لا يستكبرون » .

بنى اسرائيل (الاسراء) : ١٠٧-٩ : « قل آمنوا به أو لا تؤمنوا - إن الذين أوتوا
العلم من قبله إذا يتلى عليهم ، يخرون للأذقان سجدا . ويقولون سبحان ربنا إن كان وعد ربنا
لمنفوا . ويخرون للأذقان يبكون ويزيدهم خشوعا » .

مريم : ٥٨ : « أولئك الذين آتاه الله عليهم من النبیین من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح
ومن ذرية إبراهيم واسرائيل ومن هدينا واجتبتنا إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا » .

الحج : ١٨ : « ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض والشمس والقمر
والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن ین الله فما له من
مكرم إن الله يفعل ما يشاء » .

أما الثانية فهى عند الشافعى وهى الآية ٧٧ : « يأيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا
ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون » .

الفرقان : ٦٠ : « وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ؟ أنسجد لما تأمرنا
وزادهم كفورا » .

النمل : ٢٥-٢٦ : « ألا يسجدوا لله الذى يخرج الخبء فى السموات والأرض
وعلم ما تخفون وما تعلمون . الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم » .

وعلى هذا قول عامة العلماء .

وقال الشافعى : فى آخر سورة « الحج » سجدة فى قوله : « واركعوا واسجدوا » . وقال فى سورة « ص » سجدة الشكر لاسجدة التلاوة .
وقال مالك : ليس فى سورة « النجم » وسورة « إذا السماء انشقت »
و « اقرأ باسم ربك » سجدة .

. . .

وأما سبب وجوب السجدة ^(١) :

< فهو > التلاوة والسماع ^(٢) ، للحديث الذى رويناه .

ثم السجدة تجب بسماع التلاوة مطلقا ، سواء كانت فى الصلاة أو

= السجدة : ١٥ : « إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجدا وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون » .

ص : ٢٤ : « قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيرا من الخلطاء ليفنى بهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وأتاب » .

فصلت : ٣٧-٣٨ : « ومن آياته المبل والنهار والشمس والقمر لانسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله لذى خلقهن إن كنتم إياه تعبدون . فإن استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون »

النجم : ٦٢ : « واسجدوا لله واعبدوا » .

الانشقاق : ٢١ : « وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون » .

العلق : ١٩ : « كلا لا تطعه واسجد واقترب » .

(١) « ال » من ا .

(٢) فى الأصل : « وأما سبب وجوب سجدة التلاوة وهو السماع ... » . وفى ب و ح : « وأما سبب وجوب سجدة التلاوة والسماع ... » . وفى ا : « وأما سبب وجوب السجدة : التلاوة والسماع ... » .

خارج الصلاة ، كان التالى ^(١) مسلماً أو كافراً ، طاهراً ^(٢) أو محدثاً أو ^(٣) جنباً أو حائضاً أو نفساء ، صغيراً كان أو كبيراً ، عاقلاً كان أو مجنوناً — بعد أن يكون السامع من أهل وجوب السجدة عليه .
وكذلك التلاوة ، سبب ^(٤) الوجوب فى حق التالى ، إذا كان أهلاً للوجوب أيضاً .

ثم أهل وجوب السجدة :

من كان من ^(٥) أهل وجوب الصلاة عليه ، أو من أهل وجوب القضاء ، لأنها جزء من أجزاء الصلاة ؛ فلا تجب على الكافر ، والصبي ، والمجنون ، والحائض ، والنفساء ، لأنه لا وجوب عليهم .
فأما الجنب والمحدث فيجب ^(٦) عليهما ، لأنه يجب عليهما الصلاة ، والطهارة شرط الأداء لا شرط ^(٧) الوجوب .

ومنها - شرائط صحة أداء سجدة التلاوة :

وهى ما كان من شرائط صحة الصلاة ، من الطهارة عن ^(٨) النجاسة

(١) فى ا و ب : « القارى » .

(٢) « طاهراً » من ا و ب و ح . وفى ب : « أو طاهراً » .

(٣) « أو » ليست فى ح .

(٤) فى ح : « بسبب » . وفى ب : « أو سبب » .

(٥) « من » ليست فى ب .

(٦) القاء من ا و ب . وفى ح : « يجب عليه » .

(٧) « لا شرط » ليست فى ح .

(٨) فى ب : « من » .

الحقيقية بدنا ومكانا وثيابا ، وستر المورة ، واستقبال القبلة ، ونحوها^(١) ، لأنها بعض الصلاة ، فيشترط لأدائها ما هو شرط في الكل .

وكذلك كل ما كان مفسدا للصلاة ، من الكلام ، والقهقهة ، والحدث العمد ونحوها ، فهو يفسد السجدة ، إلا أنه إذا قهقه في السجدة ، لا تنتقض طهارته بخلاف الصلاة ، على ما مر من قبل ، لأن انتقاض الطهارة بالقهقهة في الصلاة عرفناه نصا^(٢) - بخلاف المقياس ، في صلاة تامة - غير معقول المعنى ، فلا يثبت في حقها ، كما في صلاة الجنائزة^(٣) .

ولو قرأ على الدابة ، وهو مسافر ، فسجد^(٤) على الدابة ، مع القدرة^(٥) على النزول : < فـ > القياس أن لا يجوز ، وبه قال بشر المريسي^(٦) - وفي الاستحسان يجوز ، بخلاف الصلاة : فإنها لا تجوز ، فرضا ، على الدابة ، مع القدرة على النزول ، لأن القراءة أمر دائم ، بمنزلة التطوع ، فكان في اشتراط النزول حرج ، بخلاف الفرض .

. . .

وضربها - أنه هل تتكرر السجدة بتكرار^(٧) التلوة ؟ فنقول :

(١) في ب : « ونحوها » .

(٢) « نصا » ليست في ح .

(٣) « لأن انتقاض ... الجنائزة » من ب وهي في ا و ح مع بعض خلاف لفظي يسير لا يخلو خلافا في المعنى . - وزاجع فيها تقدم ص ٣٩ وما بعدها .

(٤) في ح : « أيسجد » .

(٥) في ا و ب و ح : « قدرته » .

(٦) تقدم في الهامش ٢ ص ٣٥١ .

(٧) في ح : « بتكرار » .

إذا قرأ في مجلس واحد آيات السجدة ، أو قرأ آية واحدة^(١) في مجالس مختلفة ، تجب السجدة ، بقدر عدد القراءة .
فأما إذا قرأ آية واحدة ، في مجلس واحد ، مرارا ، لا تجب إلا سجدة واحدة ، لأن في إيجاب^(٢) التكرار في^(٣) مجلس واحد^(٤) إيقاع الناس في الحرج ، ولا حرج عند اختلاف الآية في مجلس واحد وعند اختلاف المجالس .

هذا حكم خارج الصلاة .

أما إذا كرر آية السجدة في الصلاة : < فـ > إن كانت^(٥) في ركعة واحدة^(٦) ، لا تجب إلا سجدة واحدة ، لاتحاد المجلس حقيقة .
وإن قرأها في كل^(٧) ركعة : < فـ > القياس أن لا يجب إلا سجدة واحدة ، وهو قول أبي يوسف ، لاتحاد المجلس حقيقة^(٨) . وفي الاستحسان يجب بكل^(٩) تلاوة سجدة^(١٠) ، وهو قول محمد ، لأنه لا حرج في الوجوب ،

(١) في ح : « آية واحدة مرارا » . وفي ا و ب : « آية مرارا » .

(٢) في ح كذا : « إلا بسجدة واحدة إلا في إيجاب » وفي ب : « إلا سجدة لأن في إيجاب » .

(٣) في ح : « وفي » .

(٤) « مرارا ... في مجلس واحد » ليست في ا .

(٥) في ب : « كان » .

(٦) في ح كذا : « لأن كانت ركعة واحدا » .

(٧) « كل » ليست في ب .

(٨) « حقيقة » من ا و ب .

(٩) في ا و ب : « لكل » .

(١٠) « وهو قول أبي يوسف ... تلاوة سجدة » ليست في ح .

لأن تكرار آية السجدة في كل ركعة نادر في الصلاة ، لأنها ليست بموضع التعليم .

ومنها - أن الإمام إذا قرأها في الصلاة ، فإنه يجب عليه السجدة ، وعلى القوم . لكن إذا سجدوا ^(١) في الصلاة ، يجوز ؛ وإن لم يسجدوا ، تسقط ، لأنها صلاتية ، فتسقط بالخروج عنها .

وأما المقتدى إذا قرأها < فقد > أجمعوا أنه لا يجب عليه أن يسجد في الصلاة . وهل يسجد خارج الصلاة ؟

على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجب ، وعلى قول محمد : يجب . وكذلك ^(٢) لا تجب السجدة على الإمام والقوم . وأجمعوا أنه تجب السجدة على من سمع من المقتدى خارج الصلاة . والصحيح قولهما ، لأنه لا فائدة في الوجوب ، لأن فائدة الوجوب الأداء ، ولا يمكنه الأداء في الصلاة ، لأنه تابع للإمام ^(٣) ، وتجب ^(٤) عليه متابعتة ، وفيه ترك المتابعة ، ولا يمكنه بعد السلام ، لأنها صارت صلاتية ، والصلاة تسقط بالسلام .

وأو سمع المقتدى ممن قرأ خارج الصلاة ، يجب عليه أن يسجد خارج الصلاة ، لأنها ليست بصلاة .

(١) في ح : « سجد » .

(٢) في ب : « ولذلك » .

(٣) في ح : « تابع الإمام » . وفي ب « تابع الإمام » .

(٤) في ح : « فيجب » .

وكذلك الامام لو سمع ممن قرأ خارج الصلاة، يجب عليه أن يسجد^(١)،
خارج الصلاة^(٢) أيضا ، لما قلنا .
ولو سجد هذه السجدة في الصلاة ، لم يجز ، لأنها ليست بصلاتية -
ولكن هل تفسد صلاته؟ في رواية الأصول^(٣) : لا تفسد الصلاة^(٤) ،
لأن السجدة ليست بمنافاة للصلاة ، وهي ما دون الركعة ، فصار كما
لو سجد سجدة^(٥) زائدة^(٦) تطوعا - والله أعلم .

(١) « أن يسجد » ليست في ب .

(٢) « لأنها ليست بصلاتية ... يسجد خارج الصلاة » ليست في ا .

(٣) في ح : « الأصل » .

(٤) في ب و ح : « صلاته » .

(٥) « سجدة » ليست في ح .

(٦) « زائدة » ليست في ب .

كتاب^(١)

الجنائز

قال رحمه الله^(٢) :

إذا احتضر الرجل الموت^(٣)، فإنه يوجه على شقه الأيمن، نحو القبلة على ما ذكرنا، ويلقن كلمة الشهادة، لقوله عليه السلام : « لقنوا موتاكم : لا إله^(٤) إلا الله » .

وإذا مضى^(٥)، ينبغي أن يغمض عيناه، ويشد لحياه^(٦)، لأنه إذا^(٧) ترك مفتوحا^(٨)، يصير كرية المنظر ويقبح في أعين الناس - وعليه توارث الأئمة^(٩)، وما رآه المسلمون^(١٠) حسنا، فهو عند الله حسن .

ثم المستحب أن يعجل في جهازه ولا يؤخر، لقوله عليه السلام :

(١) هكذا في اوب و - وكان كذلك في الأصل ثم جمات فيما بعد « باب » .

(٢) « قال رحمه الله » ليست في اوب .

(٣) أى أشرف على الموت فهو في النزاع (المصباح) . « الموت » ليست في اوب .

(٤) في اوب و - : « شهادة أن لا إله » وفي الكسانى (١ : ٢٩٩ : ١٢) مثل

ما في المتن .

(٥) في اوب : « قبض » .

(٦) اللحنى عظم الحنك، وهو الذى عليه الاسنان ، وهو أعلى وأسفل (المصباح) .

(٧) « إذا » من اوب و - .

(٨) في اوب و - : « مفتوح العين » . وفي الكسانى (١ : ٢٩٩ : ١٤) : « لو ترك كذلك » .

(٩) في - : « المسلمون » .

(١٠) في اوب : « المؤمنون » .

« عجلوا موتاكم ؛ فإن يك خيرا ، قدمتموه إليه ؛ وإن يك شرا ، فبعدا لأهل النار » .

ولأبأس بإعلام الناس بموته ، لأن فيه تحريض الناس إلى ^(١) الطاعة ، وحثا على الاستعداد لها ؛ فيكون سببا ^(٢) إلى الخير ، ودلالة عليه ، والنبي عليه السلام قال : « الدال على الخير كفاعله » .

ثم يشتغل بنفسه ، فإن غسل الميت واجب ، بإجماع ^(٣) الأمة عليه ^(٤) من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا - وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « لما توفي آدم عليه السلام ، غسلته الملائكة ، وقالت ^(٥) لولده : هذه سنة موتاكم » .

ثم كيف يغسل ؟

روى أبو يوسف ^(٦) عن أبي حنيفة ، وذكر محمد في كتاب الصلاة أنه يجرد الميت ، ويوضع على تحت ، وتستتر عورته بخرقاة ، وهي من الركبة إلى السرة ، ويوضأ ^(٧) وضوءه للصلاة ، إلا أنه لا يتضمض ^(٨) ، ولا يستنشق ، ولا يمسح على رأسه ، ولا يؤخر غسل رجله ^(٩) ، بخلاف

(١) في ا و ب و ح : « على » .

(٢) « فيكون سببا » ليست في ح ، وفي ا : « فيكون سببا » .

(٣) في ا و ب و ح : « لاجماع » .

(٤) « عليه » ليست في ا و ب .

(٥) في ا و ح : « وقال » .

(٦) في ا و ب و ح : « روى عن أبي يوسف » .

(٧) هكذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « ويوضئ » وهي لغة ضميعة .

(٨) في ح : « لا يتضمض » .

(٩) راجع فيها تقدم ص ٥٥ .

غسل الجنب - ثم يَضْجَع على شقه الأيسر ، فيغسل بالماء الذي غلى ^(١) بالسِّدْر و ^(٢) الحِطْمَى و ^(٣) الحُرْض ^(٤) ، أو بالماء القراح إن ^(٥) لم يكن شيء من ذلك ، حتى ينقيه ، ويخلص الماء إلى ما يلي التخت ، لأن المسنون هو البداءة ^(٦) باليَمان ، فيضْجَع على شقه الأيسر حتى يمكن البداءة ^(٧) بغسل الأيمن ثم يَضْجَع على شقه الأيمن ، فيغسل الأيسر حتى ينقيه ^(٨) - ثم يقمده ، ويسنده إلى نفسه ، ويمسح يده ^(٩) على بطنه مسحاً رقيقاً ، فإن سال منه شيء ، يمسحه ، ويغسل ذلك الموضع ، حتى يطهر عن النجاسة الحقيقية . ولا يجب إعادة الغسل ولا الوضوء بخروج شيء منه ، وعند الشافعي يعاد الوضوء .

والصحيح قولنا ، لأن الغسل والوضوء ما وجب لأجل الحدث ، وإنما عرفناه بالنص ، بخلاف القياس وقد وجد ^(١٠) . ثم يَضْجَع على شقه الأيسر حتى ينقيه ^(١١) ويرى أن الماء قد خلص إلى

(١) في أ وب : « أغلى » . وفي ح كذا : « أغلا » .

(٢) في أ و ح : « أو » .

(٣) في أ وب و ح : « أو » .

(٤) السِّدْر شجر النبق والمراد به في باب الجنائز ورقة (المغرب) والحِطْمَى نبت بالمراق طيب الرائحة يعمل عمل الصابون ، لأنه أبغ في استخراج الوسخ (المبداني على القدوري) والحُرْض الإشتان وهو ما تنسل به الأيدي (الاسان) .

(٥) في ح : « وإن » .

(٦) و (٧) في الأصل ب و ح : « البداءة » وفي أ : « البداءة » - راجع الهامش ٩ ص ١٧ .

(٨) « حتى ينقيه » ليست في ح .

(٩) في ح : « يديه » .

(١٠) « وإنما عرفناه بالنص بخلاف القياس وقد وجد » ليست في ح .

(١١) « ثم يَضْجَعه ... ينقيه » ليست في ح .

مايلي السرير ، حتى يكون الغسل ثلاث مرات ، وهو ^(١) الغسل المسنون في حال الحياة ، فكذلك ^(٢) بعد الممات - ثم ينشفه بثوب حتى لا تبطل أكفانه ، ولا يؤخذ شيء من ظفره ، ولا شعره ، ولا يسرح لحيته ، لأن هذا من باب الزينة ، والميت لا يزين .

هذا الذي ذكرنا سنة في كل ميت مات بعد الولادة ، إلا الشهيد الذي يمثّل شهداء أحد ، على ما نذكر .

ولهذا قلنا ^(٣) إن المولود إذا خرج ميتا لا يغسل - هذا جواب هذا الكتاب ^(٤) على ما نذكر ^(٥) .

فأما إذا استهل الصبي ثم وجد ميتا ، يغسل ، لأن الاستهلال دلالة الحياة .

وإذا وجد أكثر الانسان الميت ^(٦) ، يغسل ، لأن أكثر حكم الكل . فأما إذا وجد الاقل أو النصف ، لم يغسل عندنا ، وعند الشافعي يغسل كيفما كان .

ثم الجنس يغسل الجنس كالذكر للذكر ، والاُنثى للاُنثى ^(٧) ، ولا يغسل

(١) في ح « فهذا » . وفي ا و ب : « فهو » .

(٢) في ح : « وكذلك » .

(٣) « قلنا » من ا و ب و ح .

(٤) في ب و ح : « ظاهر الكتاب » .

(٥) في ح : « ما ذكرنا » .

(٦) في ح : « ميتا » .

(٧) هكذا في غير الاصل . وفي الاصل : « كالذكر الذكر والاُنثى الاُنثى » وفي

الكاساني (١ : ٣٠٤ : ١٨) : « فيغسل الذكر الذكر ... »

الجنس خلاف الجنس، كالرجل للأنثى والأنثى للرجل^(١)، لأن مس العورة حرام، في حال الحياة والمات جميعا، للأجانب^(٢).

فأما إذا كانا زوجين، فالزوجة المعتدة^(٣) بسبب الموت يحل لها غسل الزوج، بالاجتماع، ما لم يوجد منها في حال العدة ما هو سبب الفرقة وهو المصاهرة^(٤) أو الردة.

فأما المعتدة بالطلاق البائن، إذا مات الزوج بعد ذلك : < ف > لا تغسله^(٥)، لأن الطلاق البائن يرفع النكاح.

فأما الزوج فلا^(٦) يغسل الزوجة عندنا، خلافا له^(٧)، والمسألة معروفة.

وأما أم الولد < ف > لا تغسل مولاهما، وإن كانت معتدة بعد موته، عندنا؛ وقال زفر تغسل - إلا أن الصحيح قولنا، لأن القياس أن المعتدة للزوج لا تغسل، لأن النكاح انتهى بالموت كما في جانب الزوج، وإنما جاءت^(٨) الإباحة بخلاف القياس، في حق الزوجة^(٩)، فبقى الحكم في

(١) في ح : كالذكر للأنثى والأنثى للذكر .

(٢) في ا : للاحداث .

(٣) زاد في ا هنا « إن وجبت عدة » . وفي ب زاد : « فإن وجبت العدة » .

(٤) في ا و ب و ح : « حرمة المصاهرة » .

(٥) كذا في ا و ب و ح . وفي الاصل : « لا يغسل » .

(٦) الفاء من ا و ب و ح .

(٧) في ا : « فلا يغسل الزوجة وإن كانت معتدة بعد موته خلافاً للشافعي » . وفي ح : « فلا

يغسله الزوجة وإن كانت معتدة بعد موتها عندنا خلافاً للشافعي » . وفي ب : « فلا يغسل الزوج - والمسألة معروفة » .

(٨) كذا في ا و ب و ح . وفي الاصل : « جاز » .

(٩) في ح : « الزوج » .

حق أم الولد على أصل القياس .

فأما الصبي والصبية : إن كانا من أهل الشهوة ، فكذلك الجواب — وإن لم يكونا من أهل الشهوة ، فلا بأس بغسلهما عند اختلاف الجنس .

وإذا ماتت المرأة في السفر ، ولم يكن هناك غير الرجال : فإن كان منهم ذو رحم محرم منها ، فإنه ييممها بيده بغير خرقه ؛ وإن لم يكن ، فالأجنبي ييممها بخرقه — لأن الأجنبي لا يحل له مس محل التيمم بدون الخرقه ، فأما المحرم فيحل^(١) له مس ذلك الموضع من غير حائل .

. . .

ثم يكفن الميت بعد الغسل ، لأن تكفين الميت سنة ، لما روى في قصة آدم عليه السلام أن الملائكة قالت لولده — بعد ما غسلوه ، وكفّفوه ودفنوه^(٢) : « هذا^(٣) سنة موتاكم » .

ثم الكفن يصير^(٤) من جميع المال ، وهو مقدم على الدين ، والوصية ، والميراث ، لأن هذا من حوائج الميت .

ومن^(٥) لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه نفقته وكسوته في

(١) الفاء من ا و ب .

(٢) في ب : « بعد ما غسلوه : كفّفوه وادفنوه » .

(٣) في ح : « هذه » .

(٤) في ا و ب و ح : « يتبر » .

(٥) « من » ساقطة من ا .

حال حياته ، إلا المرأة خاصة ، في قول محمد - فإن كنفها لا يجب على زوجها ، لأن الزوجية تنقطع بالموت .

ومن لم يكن له مال ، ولا من ينفق عليه ، فكفنه في بيت المال ، لأنه أعد لحوائج المسلمين .

ثم أكثر ما يكفن به الرجل ثلاثة أثواب : إزار ، ورداء ، وقميص ؛ وأدنى ذلك ثوبان : إزار وورداء .

وأكثر ما تكفن به المرأة خمسة أثواب إزار ، ولفافة ، ودرع ، وخمار ، وخرقة يُربط بها ثدياها ؛ وأدنى ذلك ثلاثة : لفاقة ، وخمار ، وإزار . وكذلك الجواب في الصبي ، والصبيّة المراهقين ^(١) .

فأما الذي لم يراهق < ف > يكفن في خرقتين : إزار وورداء ؛ ولو كفن في إزار ^(٢) واحد لا يكره ، لأن بدنه ليس بمورة ، وليس له حرمة كاملة .

وإن كان سَقَطًا ، فإنه يكفن في خرقعة . و ^(٣) كذلك إذا ولد ميتا ، يلف ^(٤) في خرقعة أيضا ، لأن حرمة لم تكمل .

ثم كيفية لبس ^(٥) الاكفان : ينبغي أن تجمر ^(٦) الاكفان أولا ،

(١) في ح : « في الصبيّة والمراهقين » .

(٢) في ح : « في رداء » وما في المتن مثل ما في الكسانى (١ : ٣٠٧ : ٨) .

(٣) « و » ليست في ح .

(٤) في ا وح : « يكفن » وفي الكسانى (١ : ٣٠٧ : ١٧) .

(٥) في ا و ب وح : « كيف تلبس » .

(٦) « الإجار هو التطيب » المرغينانى ، الهداية ، ١ : ٤٥٥ .

وترا، لأن الثوب الجديد أو الغسيل مما يُطَيَّب^(١) في حال الحياة، فكذلك بعد الممات - فيلبس القميص أولا، ثم تبسط اللقافة، وهي^(٢) الرداء، طولا، ثم يبسط الإزار فوقها عرضا^(٣)، فيوضع الميت عليها^(٤)، ثم يوضع^(٥) الحنوط في رأسه ولحيته وسائر جسده، ويوضع الكافور على مساجده و^(٦) أرادوا بالمساجد الجهة واليدين والركبتين، تشيريفا للميت، لأن المغتسل في حال الحياة قد يتطيب. ولا بأس بسائر الطيب في الحنوط غير الزعفران والورس^(٧) في حق الرجل، ولا بأس به^(٨) في حق المرأة - ثم يعطف الإزار على الميت من شقه الأيسر على رأسه وسائر جسده - ثم يعطف من قبل^(٩) شقه الأيمن كذلك - ثم^(١٠) يعطف الرداء عليه، وهو اللقافة. فإن خيف انتشار الكفن وظهور العورة، يربط بشيء من الحرقة.

وكذلك في حق المرأة تبسط اللقافة أيضا ثم الإزار وتلبس الدرع، والحمار فوق الدرع، والحرقة تربط فوق الأُكفان عند الصدر فوق

(١) في اوب و ح: « يطيب ويجمر » .

(٢) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « وهو » .

(٣) « عرضا » من اوب و ح . وفي الكسانى (١ : ٣٠٨) : « ثم يبسط الازار

عليها طولا » .

(٤) في اوب و ح : « عليه » .

(٥) « يوضع » من اوب و ح .

(٦) « و » من اوب و ح .

(٧) الورس صبيغ أصفر وقيل نبت طيب الرائحة (المغرب) والحنوط كل طيب يمنع الفساد (المنجد) .

(٨) « به » من اوب .

(٩) « قبل » من اوب .

(١٠) « يعطف الازار ... شقه الأيمن كذلك ثم » ليست في ح .

التمدين، ويسدل شعرها من الجانبين^(١) فوق الدرع على صدرها، ثم يمطف
الإزار واللفافة، على ما ذكرنا.

ثم الفسيل والجديد سواء في حق الكفن.

ولا بأس بالبرد^(٢)، والكتان، والقصب؛ وفي حق النسوان
بالحرير^(٣)، والإبريسم، والمعصر، والمزعر - على ما روى عن النبي عليه
السلام أنه قال: «إذا ولى أحدكم أخاه، فليحسن كفنه». لكن الثياب
البيضاء أفضل^(٤)، على ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال: «البسوا هذه
الثياب البيضاء، فإنها خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم»^(٥).

• • •

ثم يؤتى بالجأزة^(٦)، ويحمل عليها الميت، ويسرع به، فإن الإسراع به
سنة، لكن ينبغي^(٧) أن يكون مشياً دون الحَبِّ^(٨)، وأصله^(٩) ما روى^(١٠)
عن النبي عليه السلام أنه قال: «عجلوا موتاكم»^(١١)، فإن كان خيراً^(١٢)

(١) زاد في أوب و ح: «جيمًا».

(٢) في أوب و ح: «بالبرد». والبرد جمع بُرد.

(٣) الباء من أوب.

(٤) «على ما روى... أفضل» ليست في ح.

(٥) في أوب: «وكفنوا موتاكم فيها». وزاد هنا في أوب: «والله أعلم».

(٦) في ح كذا: «ثم نودى في الجأزة».

(٧) «ينبغي» ليست في ح.

(٨) الحَبُّ ضرب من المدو - خطوط سيح (المغرب).

(٩) «وأصله» ليست في ح.

(١٠) في أوب: «ما روي».

(١١) في أوب: «بموتاكم».

(١٢) «خيرًا» ليست في ح.

قدمتموه^(١) ، وإن كان شرا ألقتموه عن رقابكم .

والمستحب للمشييع^(٢) المشي خلفها دون التقدم ، وإن مشى ماش أمامها كان واسما ، لكن لا ينبغي أن يتقدم الكل^(٣) ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « الجنازة متبوعة وليست بتابعة - ليس معها^(٤) من تقدمها » .

وتحمل الجنازة من جوانبها^(٥) الأربع : فيبدأ الذي يريد حملها بالمقدم الأيمن من الميت فيجمله^(٦) على عاتقه الأيمن ، ثم المؤخر الأيمن على عاتقه الأيمن ، ثم المقدم الأيسر على عاتقه الأيسر^(٧) ثم المؤخر الأيسر على عاتقه الأيسر .

وقال الشافعي : يقوم من يحمل الجنازة بين العمودين فإن سعد^(٨) بن معاذ حمل بين العمودين^(٩) .

والصحيح ما قلنا ، لعمل الأئمة ، من لدن رسول الله صلى الله عليه إلى يومنا هذا ، من غير تكبر . وحديث سعد يحتمل أن يكون ذلك^(١٠) لضيق المكان أو لعذر من الأعداء .

(١) كذا في أوب و ح . وفي الأصل : « فقدمتموه » .

(٢) في ح : « بمشي الجنازة » . وفي أوب : « لمشييع الجنازة » .

(٣) « معها » ليست في ح . وفي ب : « ههنا » .

(٤) في الأصل : « جوانبه » . وفي غيره : « جوانبها » وهو ما أثبتناه في المتن .

(٥) الهاء من أوب . و « من الميت فيجمله » ليست في ح في هذا الموضع بل وردت بعد

« المقدم الأيسر » وموضعا كما في المتن .

(٦) « الأيسر » ليست في ح . وفي ب : « الأيمن » .

(٧) في ب : « سميدا » . وانظر ترجمته فيها بعد في الهامش ص ٨٠ .

(٨) في ب : « العمودين » .

(٩) « ذلك » ليست في ح .

ويكره أن يحمل الميت على الدابة . صغيرا كان أو كبيرا ، لأن من تعظيم الميت أن يحمل على أعناق الرجال ^(١) .

وإن كان صبيا فحمله ^(٢) إنسان على يديه ، وهوراكب ، فلا بأس به . وكذا لا بأس بأن يحمل الرضع ^(٣) ، أو فوق ذلك ، في سبط ^(٤) ونحوه ، على الأيدي ، يتداولونه ، لأن معنى الكرامة حاصل .

ويكره لمشيى ^(٥) الجنائز أن يقدوا قبل وضع الجنائز ، لأنهم أتباع الجنائز ، والتبع لا يقد قبل قعود الأصل ، تعظيما له ^(٦) و ^(٧) .

(١) في هـ : « الناس » .

(٢) هكذا في ا و ب . وفي الأصل و هـ : « يحمله » .

(٣) في ا و ب و هـ : « الرضيع » .

(٤) السبط ما يربأ فيه الطيب وما أشبهه من آلات النساء ، ويستتار للتأبوت الصغير (المغرب) .

(٥) كذا في ا . وفي هـ : « مشيى » . وفي الأصل و ب : « لتبى » .

(٦) « له » من ا و ب و هـ .

(٧) زاد في ا و ب : « والله أعلم » .

باب

الصلاة على الجنازة

الكلام^(١) في الباب في مواضع :

في بيان أنها واجبة ،

وفي بيان من يصلى عليه^(٢) ،

وفي بيان كيفية صلاة الجنازة ،

وفي بيان ولاية الصلاة : لمن هي ؟

وفي بيان ما يفسد صلاة الجنازة^(٣) ، وما يمنع منها .

أما الأول - فنقول^(٤) :

الصلاة على الميت واجبة ، في الجملة ، لا يسمع الاجتماع^(٥) على تركها .

ومتى فعلها فريق من الناس ، تسقط عن الباقيين ، فكانت واجبة على سبيل الكفاية .

و^(٦) يبان الوجوب : مواظبة الرسول ، وأصحابه ، والائمة بأجمعهم من

لذن رسول الله صلى الله عليه إلى يومنا هذا .

(١) في ح : « قال رحمه الله : الكلام » .

(٢) « عليه » من أ ب و ح . وفي الأصل : « عليها » . وانظر ص ٣٨٩ قتيها : « وأما بيان

من يصلى عليه » .

(٣) « وفي بيان ولاية .. وفي بيان ما يفسد صلاة الجنازة » ليست في ب .

(٤) في ح : « فنقول : أما الأول » .

(٥) في ح : « الإجماع » .

(٦) « و » من أ ب و ح .

وبيان أنها واجبة على طريق الكفاية: لأن ما هو الفرض ، وهو قضاء حق الميت ، يحصل بالبعض ، ولا يمكن إيجابه على كل أحد من آحاد الناس ، فصار بمنزلة الجهاد .

وأما بيان من يصلى عليه - فنقول :

كل من مات ، مسلماً ، بعد ولادته ، صغيراً كان أو كبيراً ، ذكراً كان أو أنثى ، حراً كان أو عبداً ، إلا البغاة وقطاع الطريق ومن كان بمنزل ^(١) حالهم ، لقوله عليه السلام : « صلوا على كل بر وفاجر » . ولا يصلى على من ولد ميتاً ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « إذا استهل المولود ، صلى عليه ؛ ومن ^(٢) لم يستهل ، لم يصل عليه » - لأن الاستهلال دلالة الحياة ، والميت في عرف الناس من زالت ^(٣) حياته ، ولا يعلم أنه خلقت الحياة فيه أم لا ، فلم يعلم بموته - ولهذا قلنا ^(٤) إنه لا يرث ، ولا يورث ، ولا يغسل ، ولا يسمى ، لأن هذه ^(٥) أحكام الأحياء ، ولم تثبت حياته .

وروى عن الطحاوى أن الجنين الميت يغسل ، ولم يحك خلافاً . وعن محمد في السقط الذى استبان خلقه ، أنه يغسل ، ويكفن ،

(١) فى اوب و ح : « فى مثل » .

(٢) فى ح : « صلوا عليه وإن » .

(٣) التاء من اوب و ح .

(٤) « قلنا » من اوب و ح .

(٥) كذا فى اوب . وفى الأصل و ح : « هذا » .

وَيُحْنَطُ^(١) ، ولا يصلى عليه .

وروى أبو يوسف عن أنى حنيفة فيمن ولد ميتا ، أنه لا يغسل .
فعلى الرواية التى لا يغسل : اعتبر^(٢) بالصلاة وأنه^(٣) لا يصلى عليه ،
والغسل لأجل الصلاة . فسقط الغسل - وعلى الرواية التى يغسل : اعتبر^(٤)
أنه سنة الموتى فى الأصل . بحديث قصة آدم عليه السلام : أنه قالت الملائكة
بعد ما غسلته : « إنه سنة موتاكم »^(٥) - ولهذا يغسل الكافر ، وإن لم يصل عليه .
وأما البغاة فلا يصلى عليهم^(٦) ، عندنا - خلافا للشافعى .

والصحيح قولنا ، فإن عليا لم يصل على قتلى نهر^(٧) وان^(٨) وغيرهم
ممن خالفه^(٩) ، وهم أهل بنى ، فإن الخليفة الحق هو^(١٠) على رضى الله
عنه . حال حياته^(١١) . بعد وفاة عثمان رضى الله عنه ، وكان ذلك بمحضر من
الصحابة ، فيكون إجماعا .

وإذا ثبت الحكم فى البغاة ، ثبت فى قطاع الطريق . لا^(١٢) في معنائهم .

(١) أى يوضع له الحنوط وهو طيب تخلط لليت خاصة (المصباح) .

(٢) فى ا و ب : « اعتبروا » .

(٣) فى ا و ب و ح : « فإنه » .

(٤) فى ا و ب : « اعتبروا » .

(٥) « أنه قالت ... موتاكم » من ا و ب . وهى فى ح مع زيادة « التى غسلته تقربا »

بعد « قالت الملائكة » .

(٦) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « عليه » .

(٧) فى ح : « النهران » . وهى بلدة قديمة من أرض العراق على أربعة فراسخ من

بغداد - وقد وقعت فيها وقعة صفين بين على ومعاوية (المغرب - النووى) .

(٨) « ممن خالفه » من ا و ب و ح .

(٩) هكذا فى ا و ب . وفى الأصل : « فإن خليفة حق هو » . وفى ح : « لا فإنه خليفة الحق وهو » .

(١٠) « حال حياته » من ا و ب و ح .

وكذلك الذي يقتل الناس خنقا^(١)، حتى يأخذ أموالهم، لأن هذا ساع في الأرض بالفساد.

وكذلك المكابرون في المصر بالسلاح، ومن كان في^(٢) مثل حالهم.

وأما كيفية الصلوة على الميت - < فنقول > :

أن يقوم الإمام والقوم، فيكبر الإمام أربع تكبيرات، والقوم معه^(٣) - فيكبرون التكبيرة^(٤) الأولى، ويحمدون الله بما هو أهله - كذا ذكر الكرخي. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يكبر الأولى ويقول: « سبحانك اللهم وبحمدك (إلى آخره) »^(٥) - ثم يكبرون^(٦) الثانية، ويصلون على النبي عليه السلام على^(٧) ما هو المعروف - ثم يكبرون^(٨) الثالثة ويدعون للميت ولأَمْوات المسلمين ويستغفرون لهم. وإذا كان الميت صبيا فيقول: « اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا ذخرا » - ثم يكبرون^(٩) الرابعة ولا يدعون بعدها - ثم يسلم الإمام تسليمتين عن يمينه ويساره، والقوم معه، لأن كل صلاة لها تحريم بالتكبير، فيكون^(١٠) لها تحليل بالتسليم.

(١) في ح: « حيفا ».

(٢) « في » من اوب و ح . و « مثل » ليست في ح

(٣) « معه » من اوب .

(٤) هكذا في اوب . وفي الاصل و ح : « تكبيرة ».

(٥) « إلى آخره » من اوب و ح .

(٦) في ا و ح : « يكبر ».

(٧) « على » من اوب . وفي ح : « عما ».

(٨) في ا : « يكبر ».

(٩) في ح : « يكبر ».

(١٠) « فيكون » ليست في اوب .

هذا الذى ذكرنا قول عامة العلماء ، وعليه الإجماع ، فإنه روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال : كل ذلك قد ^(١) كان - حين سئل عن تكبيرات الجنازة - لكن رأيت ^(٢) الناس أجمعوا على أربع تكبيرات ^(٣) . ثم إن عندنا لا يرفع يديه إلا فى التكبيرة الأولى . وعلى قول الشافعى يرفع عند كل تكبيرة ، وقد ذكرنا قبل هذا . وليس فيها ^(٤) قراءة الفاتحة ^(٥) أصلا ، عندنا . وقال الشافعى : لا يجوز بدون الفاتحة .

والصحيح ^(٦) قولنا ، لأنها ليست بصلاة حقيقة ، إنما شرعت للدعاء على الميت ، وأصله حديث ابن مسعود أنه قال : « ما وقت لنا رسول الله صلى الله عليه فى صلاة الجنازة قولا ولا قراءة ، كبر ما كبر الإمام ، واختر من أطيب الكلام ما شئت » .

ثم المشهور من الروايات عن أصحابنا ، فى الأصل وغيره ، أن يقوم الإمام بحذاء صدر الميت فى الرجل والمرأة جميعا حتى ^(٧) يصل علىه .

(١) « قد » من اوب و ح .

(٢) فى الكسانى (١ : ٣١٣ : ١) : « أنه قال حين سئل عن تكبيرات الجنازة : كل ذلك قد كان ، لكن رأيت » .

(٣) ذلك أنه قد « اختلفت الروايات فى فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم : فروى عنه الخمس والسبع والتسم وأكثر من ذلك إلا أن آخر فمناه كان أربع تكبيرات » الكسانى ١ : ٣١٣ : ٤ من أسفل .

(٤) هكذا فى اوب و ح . وفى الأصل : « فيه » .

(٥) « الفاتحة » ليست فى اوب و ح .

(٦) « والصحيح » ليست فى ب .

(٧) فى اوب : « حين » .

وعن الحسن أنه يقوم في الرجل بحذاء وسطه ، وفي المرأة بحذاء وسطها إلا أنه يكون إلى رأسها أقرب .

وعن أبي يوسف أنه يقوم من المرأة بحذاء وسطها ، ومن الرجل مما يلي الرأس . وقال الطحاوي : وهذا قوله الأخير .

والصحيح هو الأول ، لأنه لا بد من أن يحاذي جزءاً^(١) من أجزاء^(٢) الميت ، فكان محاذاة الصدر الذي هو موضع الإيمان أحق . وإذا اجتمعت الجنائز فالإمام بالخيار : إن شاء صلى عليها كلها دفعة واحدة ، وإن شاء صلى على كل جنازة على حدة . فإن أراد أن يصلى على كل جنازة على حدة ، فالأولى أن يقدم الأفضل منهم - وإن صلى كيف شاء ، فلا^(٣) بأس به . وإن أراد أن يصلى عليهم جملة ، ينبغي أن يكون الرجال مما يلي الإمام ، ثم الصبيان الذكور ، ثم النساء . ثم الصبيات ،^(٤) لما^(٥) روى عن عمر أنه صلى على أربع جنائز رجال ونساء ، وجعل^(٦) الرجال مما يلي الإمام .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يضع أفضلها^(٧) مما يلي الإمام^(٨) .

(١) هكذا في أوب . وفي الأصل وح : « يحاذي إلى جزء » .

(٢) « أجزاء » من أوب وح .

(٣) في ح : « وإن شاء صلى كيف شاء ولا » .

(٤) في ح : « الصبيان الإناث » .

(٥) « لما » من أوح .

(٦) في أوح : « فجعل » .

(٧) في أوح : « أفضلها » .

(٨) « ثم الصبيان ... أفضلها مما يلي الإمام » ليست في ب . وزاد في ح بد « أفضلها مما

يلي الإمام » عبارة « وأسندها مما يلي الإمام » .

وقال أبو يوسف : أحسن ذلك ^(١) عندى أن يكون أهل الفضل مما يلى الإمام .

ثم تكلموا فى كيفية الوضع من حيث المكان :

قال ابن أبى ليلى : إذا اجتمعت الجنائز يوضع رجل خلف رجل ، رأس الآخر أسفل من رأس الأول - يوضعون هكذا درجا ^(٢) .

وعن أبى حنيفة أنه قال : إن وضعوا كما قال ابن أبى ليلى فحسن ، لأن النبى عليه السلام وصاحبيه دفنوا على هذه الصفة ، والوضع ^(٣) للصلاة كذلك ؛ فإن وضعوا رأس كل واحد منهم بمخذاء رأس صاحبه فحسن ، لأن المقصود حاصل ، وهو الصلاة عليهم .

وأما بيان ولاية الصلوة - فنقول < :

ذكر الشيخ أبو الحسن الكرخى : قال أبو حنيفة : يصلى على الجنائز أئمة الحى ، والذى ^(٤) يصلى بالآحياء ^(٥) هو الذى يصلى على الموتى - وهو قول إبراهيم .

وروى الحسن عن أبى حنيفة : يصلى الإمام إن حضر ، أو القاضى ، أو الوالى . فإن لم يحضر أحد منهم ، فينبغى أن يقدموا ^(٦) إمام الحى ؛

(١) زاد هنا فى ح : « كاه » . وفى : « أفضل ذلك » .

(٢) « درجا » من اوب و ح .

(٣) فى اوب : « فالوضع » .

(٤) فى اوب : « فالذى » .

(٥) فى ح : « بالجماعة الآحياء » .

(٦) فى اوب : « يقدم » ، وفى ح : « يقوم » .

فإن لم يكن إمام الحى ، فأقرب الناس إليه ^(١) .

وقال محمد : ينبغي للوالى ^(٢) أن يقدم إمام المسجد ، ولا يجبر الوالى ^(٣) على ذلك - وهو قول أبى حنيفة .

وعن ابن سماعة عن أبى يوسف : الصلاة على الميت إلى الأولياء ، دون إمام الحى .

وحاصل ذلك أن السلطان إذا حضر فهو أولى ، لما روى أن الحسن رضى الله عنه لما مات ، قدم الحسين رضى الله عنه سعيد بن العاص أمير المدينة وقال : لولا السنة لما ^(٤) قدمتك .

وأما إمام الحى فتقدمه على طريق الأفضل ، وليس بواجب ، بخلاف تقديم السلطان - هكذا فسر ابن شجاع ^(٥) .

ثم أجمع ^(٦) أصحابنا أن بعد إمام الحى الأقرب فالأقرب من ذوى الأنساب ^(٧) أحق ، فإن تساوا فى القرابة فأكبرهم سنا ، فإن أراد الأسن أن يقدم غير ^(٨) شريكه فليس له ذلك إلا بإذنه ، لأن الولاية لهما ، وإنما قدم الأسن للسنة . فأما إذا كان أحدهما أقرب . فللا أقرب أن يقدم من شاء .

(١) « إليه » من اوب و ح .

(٢) فى ا : « للولى »

(٣) فى اوب : « الولى » .

(٤) فى ب : « ما » .

(٥) محمد بن شجاع أبو عبد الله التلجى وقد تقدم فى الهامش ٦ ص ١١٨ .

(٦) فى ح : « اجتمع » .

(٧) فى ح : « الأرحام » .

(٨) فى ح : « على » .

ولو أن امرأة ماتت وتركت زوجها ^(١) وابنها ، يكره للابن أن يتقدم أباه ^(٢) ، وعليه أن يقدم أباه .

أما الزوج فلا ^(٣) ولاية له ، لأن الزوجية قد انقطعت بالموت .

وأما بيان ما يفسد صلاة الجنازة وما يمنع منها - فنقول :

إن الصلاة كلها مكروهة ^(٤) : في الأوقات الثلاثة على ما ذكرنا - لكن إن صلوا على الجنازة في هذه الأوقات ، لم تجب الإعادة ، وإن كانت واجبة ، لأن صلاة الجنازة فرض كفاية ، وإنما يتعين الوجوب على المصلين ^(٥) بالشروع ، وقد وجد الشروع في الوقت المكروه ، فيجب ناقصا ، بمنزلة عصر الوقت ، فيجزئه .

ومن صلى على جنازة راكبا أو قاعدا من غير عذر : < فـ > القياس أن يجزئه . وفي الاستحسان لا يجزئه ، لأن صلاة الجنازة ليست بأكثر من القيام ، فإذا ترك القيام لم تجز .

ولو صلى على صبي ، وهو محمول على دابة - لم تجز ، لأنه بمنزلة الإمام . وإذا صلى الإمام من غير طهارة أعادوا ^(٦) ، لأنه لا صحة لها بدون الطهارة ، فإذا لم تصح صلاة الإمام ، لم تصح صلاة القوم .

(١) « زوجها » من اوب و ح .

(٢) كذا في اوب و ح . وفي الاصل : « أباه » .

(٣) الفاء من ا .

(٤) هكذا في النسخ الاخرى . وفي الاصل : « مكروه » . وفي ب : « الصلوات » .

(٥) في اوب و ح : « المصلى » .

(٦) في ب : « أعاد » .

فأما إذا كان الإمام على طهارة ، والقوم على غير طهارة - جازت صلاة الإمام دون صلاة^(١) القوم ، ولم يعيدوا صلاة الجنائزة ، لأن صلاة الإمام تنوب عن الكل .

وبهذا تبين^(٢) أنه لا تجب صلاة الجماعة ، فإن الإمام منفرد هنا .
وإذا صلت نساء وحدهن على جنازة ، قامت التي تؤم وسط الصف - وهذه المسألة تدل على أنه لا يشترط أن يقوم الرجال لصلاة^(٣) الجنائزة ، دون النساء وحدهن .

ولو صلوا على الميت ، ثم علموا^(٤) أنهم لم يغسلوه فهذا على وجوه :
إن ذكروا قبل أن يدفن ، يغسل وتعاد الصلاة ، لأن غسل الميت شرط جواز الصلاة .

وإن ذكروا بعدما دفنوه ، وأهالوا التراب عليه ، وسووا^(٥) القبر - فإنه لا ينبش القبر .

فأما إذا لم يهيلوا عليه التراب^(٦) ، فإنه يخرج من القبر ، ويغسل ، سواء نصبوا اللبن عليه أم لا .

وروى ابن سماعة عن محمد أنهم إذا^(٧) أهالوا عليه^(٨) التراب ، لم

(١) « صلاة » من ا و ب .

(٢) في ح : « وبهذا المسألة تبين » . وفي ب : « بهذه المسألة » . وفي ا : « بهذه المسألة يتبين » .

(٣) في ا و ب : « صلاة » .

(٤) في ا و ب و ح : « علم » .

(٥) في ح كننا : « بعد ما دفنوها : لو أهال التراب عليها وسوى » .

(٦) « التراب » من ا و ب و ح .

(٧) « إذا » ليست في ح .

(٨) « عليه » من ا و ب و ح .

يخرجوه^(١) ، ولكن يصلون على قبره ثانيا ، لأن الطهارة إنما شرطت^(٢) عند القدرة لا عند العجز ، وقد ثبت العجز بسبب الدفن .
والصحيح قول ظاهر الروايات^(٣) : أنه^(٤) لا يعاد الصلاة^(٥) ، لأن الصلاة بدون الغسل غير مشروعة ، ولا وجه إلى الغسل ، لأنه يتضمن^(٦) أمرا حراما ، وهو نبش القبر ، فتسقط الصلاة .
وأما إذا نسوا الصلاة على الميت بعد الغسل ، فتذكروا بعد الدفن : فإن كان قبل مضي ثلاثة أيام ، يصلى على القبر ؛ وإن كان بعد ذلك ، لا يصلى - و^(٧) أصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه صلى على قبر المسكينة^(٨) و^(٩) .

(١) هكذا في ا و ب وح . وفي الأصل : « لم يخرجوا » .

(٢) في ا و ب : « شرعت » .

(٣) في ا و ب وح : « جواب ظاهر الرواية » .

(٤) في ح : « لأنه » .

(٥) « الصلاة » من ح .

(٦) في ب : « لا يتضمن » .

(٧) « و » من ا و ب وح .

(٨) « روى ابن حبان وصححه ، والحاكم وسكت عنه - عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن عمه يزيد بن ثابت ، قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما وردنا البقيع إذا هو بقبر ، فسأل عنه ، فقالوا : فلانة ، فمر بها - فقال : « ألا آذنتوني » - قالوا : كنت قائلا صائما - قال : « فلا تفعلوا ، لا أعرفن مامات منكم ميت ما كنت بين أظهركم إلا آذنتوني به ، فإن صلاتي عليه رحمة » - ثم أتى القبر ، فصفقنا خلفه ، وكبر عليه أربعا .

وروى مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره أن مسكينة مرضت فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضها - فقال عليه السلام : إذا مات فأذنوني بها ، فخرجوا بمجانزتها ليلا ، ففكروا أن يوقظوه ، فلما أصبح أخبر بشأنها فقال : « ألم آمركم أن تؤذنوني بها » - فقالوا : يا رسول الله ! كرهنا أن نخرجك ليلا أو نوقظك - فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى =

باب

الدفن وحكم الشهداء

في الباب :

بيان حكم الدفن ،

وبيان أحكام الشهداء .

أما الأول - فنقول :

ينبغي أن يوضع الميت في القبر على شقه الأيمن ، يستقبل ^(١) القبلة .
ويستقبل به القبلة عند إدخاله القبر أيضا .

ولا بأس بأن يدخل القبر واحد أو أكثر ، وترا كان أو شفعاً ، على
قدر ما يحتاج إليه .

ويقول واضعه : « بسم الله ، وعلى ملة رسول الله » .

لكن ذو الرحم المحرم أولى ، لا إدخال ^(٢) المرأة القبر ، من غيرهم ،
لأنه يجوز لهم مسها حالة الحياة ، ويكره ^(٣) للأجانب مسها حال الحياة -
فكذلك بعد الممات .

== صف بالناس على قبرها ، و بر اربع تكبيرات » .

ابن الهمام ، فتح القدير ، طبعة الميمنية ، ٢ : ٢٤ .

وقال المرغبني في البداية والهداية (نفس الصفحة) : « وإن دفن الميت ولم يصل عليه ، صلى على
قبره ، لأن النبي عليه السلام صلى على قبر امرأة من الأنصار . ويصلى عليه قبل أن يتفسخ ، والمعتبر
في معرفة ذلك أكبر الرأى ، وهو الصحيح ، لاختلاف الحال والزمان والمكان » .

(٩) زاد في ا و ب : « والله أعلم » .

(١) في ا و ب : « مستقبل » . وفي ح : « مستقبل » .

(٢) في ا و ب و ح : « بإدخال » .

(٣) من هنا ساقط من ب حتى قبيل أول كتاب الزكاة (انظر الهامش ص ٤٠٩) .

والسنة هي اللحد عندنا ، دون الشق^(١) - خلافا للشافعي .
والصحيح قولنا ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « اللحد لنا ،
والشق لغيرنا » .

فإذا وضع في القبر فإن كانت الأ^٢ كفان قد عقدت تحمل المقد^(٢) .
ويجعل على اللحد اللبن والقصب . ويكره الآجر والحشب^(٣) ، لأن
ذلك من باب الزينة وعمارة الدنيا .

والسنة في القبر أن يسمن ولا يربع^(٤) ، ولا يطين ، ولا يخصص .
وكره أبو حنيفة البناء على القبر ، وأن يعلم^(٥) بعلامة .
وعن أبي يوسف أنه قال^(٦) : أكره أن يكتب عليه ، لما روى عن النبي
عليه السلام أنه نهى عن تزيين القبور ، وعن تجصيدها ، وعن الكتابة عليها .
وأما رش الماء على القبر ، فلا بأس به ، لأن ذلك مما يحتاج إليه
لتسوية التراب عليه .

وعن أبي يوسف أنه كره الرش ، لأنه يجري مجرى التطيين .

- (١) « وصفة اللحد أن يحفر القبر ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيه الميت .
وصفة الشق أن يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيه الميت » الكاساني ١٠ : ٣١٨ : ٢١ .
- (٢) في - : « المقدة » .
- (٣) في ١ : « فوق الحشب » وفي - : « ودفوف الحشب » .
- (٤) تسمن القبر رفعه من الأرض ، مقدار شبر أو أكثر قليلا ، على هيئة سنام البعير .
وتزيين القبر جملة مسطحاً (المغرب . والهداية وشروحها ، طبعة الميمنية ، ٢ : ١٠١) .
- (٥) هكذا في الكاساني (١ : ٣٢٠ : ١٥) . وفي - : « يعمله » . والصحيح : « يملئه » .
- (٦) « أنه قال » من ١ .

ويكره أن يزاد التراب^(١) على تراب القبر الخارج منه ، لأن ذلك
يجرى مجرى البناء .

ويسجى قبر المرأة دون الرجل ، لأن المرأة عورة دونه^(٢) .
ولا ينبغي أن يدفن الرجلان والثلاثة في قبر واحد ، لعمل الأئمة
على دفن الواحد في^(٣) قبر واحد من لدن رسول الله صلى الله عليه إلى
يومنا هذا - فأما عند الحاجة فلا بأس به .

ويقدم في اللحد أفضلهم ، ويجعل ما بين الرجلين^(٤) حاجز من تراب -
هكذا أمر النبي عليه السلام في قتلى أحد ، وقال : « قدموا أكثرهم قرآنا » .
ولو وضعوا في اللحد ميتا ، على^(٥) غير القبلة ، أو على يساره ، ثم تدكروا -
فإن أبا حنيفة قال : إن كان بعد تشريح اللابن قبل أن يهيلوا التراب عليه ،
أزالوا ذلك ، ويوجه إلى القبلة على يمينه - وإن أهالوا التراب ، لم ينش
القبر ، لأن التوجيه^(٦) إلى القبلة سنة ، والنش حرام .

وكره أبو حنيفة أن يوطأ على قبر ، أو يجلس عليه^(٧) ، أو ينام عليه ، أو
يقضى عليه حاجة من غائط أو بول ، على ما روى عن النبي عليه السلام أنه

(١) « التراب » ليست في .

(٢) « دونه » من ا و ج .

(٣) هكذا في ا و ج . وفي الاصل : « من » .

(٤) هكذا في ا . وفي الاصل : « رجلين » . وفي ج : « كل رجلين » .

(٥) في ج : « إلى » .

(٦) في ا و ج : « التوجه » .

(٧) « أو يجلس عليه » من ج . وفي ا : « وأن يجلس عليه » .

هى عن الجلوس على قبر ، ولائى فى هذه الاشياء ترك تعظيم الميت .
وكذا يكره أن يصلى عند القبر ، على^(١) ماروى عن النبى عليه السلام
أنه قال : « لا تتخذوا قبورى مسجدا ، كما اتخذ بنو اسرائيل قبور
أنبيائهم مساجد » .

وروى الحسن عن أبى حنيفة أنه قال : لا ينبغى أن يصلى على ميت بين
القبور ، وإن فعلت أجزت^(٢) ، لأنه روى عن على وابن عباس أنهما
كانا يكرهان ذلك .

وروى نافع أنهم صلوا على عائشة^(٣) و أم سلمة^(٤) ، بين مقابر البقيع ،

(١) « على ماروى عن النبى عليه أنه نهى ... يصلى عند القبر على » ليست فى ح .

(٢) فى ا و ح : « وإن فعلت أجزأك » .

(٣) هى عائشة أم المؤمنين بنت أبى بكر الصديق وأما أم رومان . وقد تزوجها رسول
الله صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة لستين أو ثلاث سنين أو اسنة ونصف أو نحوها على
الخلافة ، وهى بنت ست سنين وقيل سبع ، والاول أصح . روى بها بعد الهجرة بالمدينة بعد منصرفه من
بدر سنة اثنتين وهى بنت تسع سنين . وهى أكثر الصحابة رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وقد توفيت لسبع عشرة خلت من شهر رمضان سنة سبع وخمسين ، وقيل سنة ست وخمسين ، وقيل
سنة ثمان وخمسين (النووى ، التهذيب) .

(٤) هى أم سلمة أم المؤمنين . والصحيح المشهور أن اسمها هند ، وقيل رملة . وقد كنى
بأنها سلمة بن أبى سلمة ، وكانت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أبى سلمة عند الله بن
عبد الأسد - قال ابن سعد : هاجر بها أبو سلمة إلى الحبشة فى الهجرة جيماً . وقبل إنها وزوجها
أول من هاجر إلى الحبشة . وقد تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة زوجها لمر جرح
أصابه فى غزوة من الغزوات . وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ليال بقين من شوال سنة
أربع . وتوفيت فى ذى القعدة سنة تسع وخمسين عن أربع وثمانين سنة . وهى آخر أمهات المؤمنين
وفاة (النووى ، التهذيب) .

والإمام أبو هريرة ^(١) ، وكان ابن عمر ^(٢) هناك .

ثم إذا نبش الميت وأخذ كفنه فلا يخلو : إما إن كان طرياً لم يتفسخ ولم يتفتت ، أو لم يكن طرياً .

فإن كان طرياً : يجب إعادة الكفن ^(٣) ، لأن الأول ^(٤) يحتاج إلى السر تمطيها له ، والحاجة قائمة ، لكن ينظر : إن كان قبل القسمة ، يكون ذلك من جمع التركة ^(٥) ، ويقدم على الدين والوصية - وإن كان بعد القسمة فيكون على الورثة ، لأن التركة قبل القسمة على ملك الميت ، وبالقسمة انتقل الملك إلى الورثة ^(٦) ، وإذا نبش ^(٧) ، فأخذ ^(٨) كفنه ، فهذا ميت احتاج ^(٩) إلى الكفن ، ولا مال له ، فيكون على ورثته .

وأما إذا لم يكن طرياً : فإن لم يكن متفسخاً ، فكذلك الجواب - وإن

(١) أبو هريرة أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يختلف في اسم أحد في الجاهلية ولا في الإسلام كما اختلف فيه : فقد اختلف فيه على عشرين قولاً وقبل نحو ثلاثين قولاً - روى عن الشافعي رحمه الله أنه قال : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره (النووى ، التهذيب) .

(٢) في ح : « أبو عمر » . وفي السكاساني (١ : ٣٢٠ : ٢٢) مثل ما في المتن .

(٣) في ا و ح : « إعادته » .

(٤) في ح : « لأن الميت الأول » .

(٥) في ا و ح : « المال » .

(٦) في ا : « لى ملك الورثة » .

(٧) في ا و ح : « فإذا نبش » . و « نبش » ليست في ح .

(٨) في ا و ح : « وأخذ » .

(٩) في ح : « محتاج » .

كان متفسخاً، فإنه ياف^(١) في ثوب واحد، ولا يكفن على وجه السنة، لأن حرمة دون حرمة الآدمي الكامل المركب، فلا^(٢) يساويه في حق السترة^(٣).

. . .

وأما حكم الشهداء - فنقول :

الشهيد^(٤) يخالف حكمه حكم سائر الموتى في حق التكفين والغسل .
أما النكفين - فينبغي^(٥) أن يكفن في ثيابه التي قتل < فيها >^(٦) . وإن^(٧)
أحبوا أن يزيدوا عليه شيئاً حتى يبلغ مبلغ السنة ، وأن ينقصوا^(٨) عنه
شيئاً ، فلا بأس به .

وينزع عنه السلاح ، والفرو ، والجلود ، وما لا يصلح للكفن .
ولا يكفن ، ابتداء ، في ثياب آخر ، بدون^(٩) ثيابه .
وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « زملوهم بكاومهم
ودمائهم^(١٠) » ، فإنهم يبعثون يوم القيامة وكاومهم تشخب دما : اللون لون

(١) في ح : « يكفن » .

(٢) في ح : « ولا » .

(٣) في أ و ح : « الست » .

(٤) في أ : « لأن الشهيد » . وفي ح : « إن الشهداء » .

(٥) الفاء من أ و ح .

(٦) في الأصل : « فيه » . وفي أ و ح : « التي عليه » .

(٧) في ح : « وإن » .

(٨) الباء من أ و ح : « ينقصوا » .

(٩) في ح : « دون » .

(١٠) زاد هنا في أ و ح : « وديارهم » .

الدم ، والرييح ربيع المسك .

وأما حكم الفصل - فنقول : الشهيد^(١) نوعان : نوع يغسل ، ونوع

لا يغسل .

أما الذى لا يغسل ، فهو الذى فى معنى شهداء أحد ، فيلحق بهم ، فى حق سقوط الفصل ، بالحديث الذى رويناه ، وإلا فيبقى^(٢) على الأصل المهود ، وهو أن^(٣) الفصل سنة للموتى - وحقيقة شهداء^(٤) أحد أنهم قتلوا ظلما ، ولم يرتكبوا^(٥) ، ولم يؤخذ عن دماهم عوض ديناوى ، فمتى وجد فى غيرهم هذه المعانى ، سقط الفصل عنهم أيضا - فنقول :

إن من قتل فى المعركة أو غيرها ، وهو يقاتل عدوا من الكفار المحاربين^(٦) . أو قطاع الطريق ، أو البغاة ، أو^(٧) قتل بسبب دفع القتل عن نفسه أو^(٨) عن أهله أو عن المسلمين أو أهل الذمة ، فإنه يكون شهيدا ، لأن هؤلاء فى معنى شهداء أحد ، لوجود القتل ظلما ، ولا يوجد^(٩) فى قتلهم عوض ديناوى .

(١) فى : « الشهداء » .

(٢) هكذا فى ١ . وفى الأصل و : « فبقى » .

(٣) « أن » من أ و .

(٤) فى الأصل : « حقيقة وشهداء » . وفى ١ : « وصفة شهداء » . وفى ٢ : « حقيقة شهداء » .

(٥) سيأتى معنى الارتزات قريبا (ص ٤٠٦ ؛ وما بعدها) . وهو من قولك توب زت أى خلق (المنايا ، طمة الميمنة ، ٢ : ١٠٨) .

(٦) فى : « والمحاربين » .

(٧) فى : « إن » .

(٨) كذا فى ١ و ٢ . وفى الأصل : « و » .

(٩) فى ١ : « ولا يؤخذ » .

وإذا كان قتلاً يجب فيه^(١) القصص ، يكون شهيداً ، لأن القصص ليس^(٢) فيه منفعة مالية ، فلا يتقض معنى الشهادة^(٣) . وأما المنفعة المالية^(٤) < فـ > تبطل معنى الشهادة من وجه .

ويستوى فيه القتل أى آلة كال^(٥) ، جارحة أو غير جارحة ، لأن شهداء أحد قتل بعضهم بالآلة غير جارحة .

ثم إنما لا يغسل في هذه لما وضع إذا لم يكن المقتول مرتشياً ، أما إذا كان مرتشياً فإنه^(٦) يغسل .

وتفسير الارتشاث ما روى عن أبي يوسف أنه قال : الذى كان يحمل^(٧) على أيدي الناس من المعركة^(٨) قبل أن يموت ، أو يأكل ، أو يشرب ، فى مكانه ، أو يوصى بدينه أو بينه^(٩) ، طال الكلام أو قل^(١٠) - حتى روى ابن سماعه^(١١) « وإن تكلم بكلمة » وروى فى رواية أخرى^(١٢) « وإن تكلم زيادة على كلمة واحدة » - أو يصلى ، أو يمضى عليه وقت صلاة ، وهو يعقل ،

(١) « به » من أ و ح .

(٢) فى ح : « ليس له » .

(٣) فى ح : « فلا يبطل معنى الشهادة من وجه » .

(٤) فى أ و ح : « النفع المالى » .

(٥) فى أ و ح : « كانت » .

(٦) « فإنه » من أ و ح .

(٧) فى أ : « هو الذى يحمل » .

(٨) « المعركة » من أ و ح . وفى الأصل : « الحركة » .

(٩) « بينه » ساقطة من ح .

(١٠) فى ح : « أو أطال الكلام أو أقل » .

(١١) راد هنا فى ح : « عنه » .

(١٢) « أخرى » من ح .

ويقدر على أداء الصلاة بالإيماء ، حتى يجب عليه ^(١) القضاء بالترك - أو يبقى ^(٢) حيا ، يوما وليلة ، في المعركة ، وإن كان لا يقدر على أداء ^(٣) الصلاة بعد أن كان عاقلا ، فهو بمرث - وإن كان حيا ^(٤) أقل من يوم وليلة ، وهو عاقل ، أو كان مغمى عليه لا يعقل ^(٥) ، فليس بمرث ، وإن زاد على يوم وليلة .
وروى عن محمد مثل قول أبي يوسف في جميع ذلك ، إلا أنه قال :
إن عاش في مكانه يوما كان مرثا ، سواء كان عاقلا أو لم يكن ، وإن كان أقل من ذلك فليس بمرث ؛ وكذلك لم يجعل الوصية ارتثانا - هكذا روى عنه مطلقا ، سواء كانت الوصية بأموال الدنيا أو الآخرة ، قل ^(٦) أو كثر . وقال في الزيادات : إن أوصى بمثل وصية سعد بن الربيع ^(٧)

(١) « عليه » من ح - و ا .

(٢) « أو يبقى » ليست في ح - .

(٣) « أداء » من ح - .

(٤) زاد في ح - هنا : « بقي » .

(٥) في ا : « وإن كان حيا بقي أقل من يوم وليلة ، وهو عاقل فليس بمرث . أول إن كان

مغمى عليه في ذلك وليس يعقل فليس بمرث » وكذلك في ح - مع بعض خلاف لفظي .

(٦) زاد هنا في ا و ح : « ذلك » .

(٧) صحابي وقد قتل يوم أحد شهيدا . وقيل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بئ من يتفقد

بين من جرح أو قتل فينبأ ذلك الرجل يتفقد ناداء سعد بن الربيع : ماشأ نك ؟ قال : بمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لآتيه بخبرك . قال : فاذهب إليه فأقرئه مني السلام وأخبره أني قد طمنت أنتي عشرة طمنوني قد اتفدت مقاتلي ، وأخبر قومك أنهم لا عذر لهم عند الله لأن قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم أحد حى . وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع بابتئها من سعد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله : هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما يوم أحد شهيدا وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ولا تنكحان إلا بآل ، فقال : « يقضى الله في ذلك » فنزلت آية الموارث : « فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » (النوى ، التهذيب) .

وإذا كان قتلا يجب فيه^(١) القصص ، يكون شهيدا ، لأن القصص ليس^(٢) فيه منفعة مالية ، فلا يتقص معنى الشهادة^(٣) . وأما المنفعة المالية^(٤) < فـ > تبطل معنى الشهادة من وجه .

ويستوى فيه القتل أى آلة كال^(٥) ، جارحة أو غير جارحة ، لأن شهداء أحد قتل بعضهم بالآلة غير جارحة .

ثم إنما لا يغسل في هذه لما وضع إذا لم يكن المقتول مرتثا ، أما إذا كان مرتثا فإنه^(٦) يغسل .

وتفسير الارتثاث ما روى عن أبي يوسف أنه قال : الذى كان يحمل^(٧) على أيدى الناس من المعركة^(٨) قبل أن يموت ، أو يأكل ، أو يشرب ، فى مكانه ، أو يوصى بدينه أو بينه^(٩) ، طال الكلام أو قل^(١٠) - حتى روى ابن سماعه^(١١) « وإن تكلم بكلمة » وروى فى رواية أخرى^(١٢) « إن تكلم زيادة على كلمة واحدة » - أو يصلى ، أو يمضى عليه وقت صلاة ، وهو يعقل ،

(١) « به » من أ و ح .

(٢) فى ح : « ليس له » .

(٣) فى ح : « فلا يبطل معنى الشهادة من وجه » .

(٤) فى أ و ح : « النفع المالى » .

(٥) فى أ و ح : « كانت » .

(٦) « فإنه » من أ و ح .

(٧) فى أ : « هو الذى يحمل » .

(٨) « المعركة » من أ و ح . وفى الأصل : « الحركة » .

(٩) « بينه » ساقطة من ح .

(١٠) فى ح : « أو أطال الكلام أو أقل » .

(١١) راد هنا فى ح : « عنه » .

(١٢) « أخرى » من ح .

ويقدر على أداء الصلاة بالإيماء ، حتى يجب عليه ^(١) القضاء بالترك - أو يبقى ^(٢) حيا ، يوما وليلة ، في المعركة ، وإن كان لا يقدر على أداء ^(٣) الصلاة بعد أن كان عاقلا ، فهو بمرث - وإن كان حيا ^(٤) أقل من يوم وليلة ، وهو عاقل ، أو كان مغمى عليه لا يعقل ^(٥) ، فليس بمرث ، وإن زاد على يوم وليلة .
وروى عن محمد مثل قول أبي يوسف في جميع ذلك ، إلا أنه قال :
إن عاش في مكانه يوما كان مرثا ، سواء كان عاقلا أو لم يكن ، وإن كان أقل من ذلك فليس بمرث ، وكذلك لم يجعل الوصية ارتثانا - هكذا روى عنه مطلقا ، سواء كانت الوصية بأموال الدنيا أو الآخرة ، قل ^(٦) أو كثر . وقال في الزيادات : إن أوصى بمثل وصية سعد بن الربيع ^(٧)

(١) « عليه » من ح - ا .

(٢) « أو يبقى » ليست في ح - .

(٣) « أداء » من ح - .

(٤) زاد في ح - هنا : « بقي » .

(٥) في ا : « وإن كان حيا بقي أقل من يوم وليلة ، وهو عاقل فليس بمرث . أول ما كان

مغمى عليه في ذلك وليس يعقل فليس بمرث » وكذلك في ح - مع بعض خلاف لفظي .

(٦) زاد هنا في ا و ح : « ذلك » .

(٧) صحابي وقد قتل يوم أحد شهيدا . وقيل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بث من يتفقد

بين من جرح أو قتل فينبأ ذلك الرجل يتفقد ناداء سعد بن الربيع : ماشأ نك ؟ قال : بعتني رسول الله صلى الله عليه وسلم لآتيه بخبرك . قال : فاذهب اليه فأقرئه مني السلام وأخبره أني قد طمنت أنتي عشرة طمنوني قد اتفدت مقاتلي ، وأخبر قومك أنهم لا عذر لهم عند الله لأن قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم أحد حي . وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع بابتيتها من سعد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله : هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما يوم أحد شهيدا وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ولا تنكحان إلا بآل ، فقال : « يقضى الله في ذلك » فنزل آية المواريث : « فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » (النووي ، التهذيب) .

ونحوها ثم مات ، لم يغسل ، وإن كثر ذلك في كلامه ^(١) حتى طال ، غسل .
وحاصل هذا أنه إذا صار المقتول ^(٢) بحال جرى عليه شيء من أحكام
الدنيا ، أو وصل ^(٣) إليه شيء من منافع الدنيا ، فإنه يوجب نقصان شهادته ^(٤)
ويخرجه عن صفة شهداء أحد ، فسقوط الغسل ، كرامة لهم ، لا يكون سقوطا
في حق من هو دونهم ، في معنى الشهادة — ولهذا غسل رسول الله صلى الله
عليه وسلم بن معاذ ^(٥) وإن كان شهيدا لما أنه ^(٦) ارتث لما ذكر ^(٧) من أحكام
الدنيا ومصالحه ^(٨) .

ثم الشهيد على هذا الوصف الذي ذكرنا : إن كان جنبا يغسل عند
أبي حنيفة ؛ وعندهما لا يغسل ، لعموم الحديث الوارد ^(٩) في الشهداء ؛

(١) في ح كذا : « وإن كثر في ذلك كلامه » .

(٢) « المتول » من ا و ح .

(٣) في ا : « ووصل » . وفي ح : « أحكام الدين أو وصل » .

(٤) هكذا في ا و ح . وفي الأصل : « شهادتهم » .

(٥) أنصاري صحابي — لما أسلم قال لبي عبد الأشهل : كلام رجالكم ونسائكم على حرام
حتى تسلموا — فأسلموا . وكان من أعظم الناس بركة في الاسلام ومن أنعمهم لقومه . وقد شهد بدرا
وأحدا والخندق قريظة ونزلوا على حكمه فحكم فيهم بقتل الرجال وسبي الذرية فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : لقد حكمت فيهم بحكم الله تعالى . وتوفي شهيدا عام الخندق من جرح أصابه من
قتال الخندق — قيل : فلما حلت جنازته قال المنافقون : « ما أخف جنازته » وذلك لحكمه في قريظة —
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الملائكة كانت تحمله » — وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ » . وقال العلماء : اهتزاز العرش هو فرح
الملائكة بقدومه لما رأوا من منزلته (النووي التهذيب) .

(٦) في ح : « لانه » .

(٧) في ا : « وما ذكرنا » . وفي ح : « لما ذكرنا » .

(٨) في ح : « ومصالحهم » .

(٩) في ح : « الأحاديث الواردة » .

ولكن أبا حنيفة قال : إنه ورد^(١) دليل خاص في الجنب^(٢) وهو ما روى أن حنظلة^(٣) غسلته الملائكة بعد ما استشهد ، وقد كان قتل جنبا ، فصار مخصوصا عن^(٤) الحديث العام .

وأما الخائض أو النفساء ، فإن قتلت بعد انقطاع الدم غسلت^(٥) عند أي حنيفة ، لأن الغسل وجب قبل الموت ، كما وجب بالجنابة .

وأما إذا قتلت قبل^(٦) انقطاع الدم : روى أبو يوسف عنه أنها^(٧) لا تغسل . وروى الحسن عنه^(٨) أنها تغسل .

ومن وجد قتيلًا في المعركة ليس به أثر القتل ، غسل ، لأنه لو كان قتيلًا لظهر^(٩) به أثر القتل .

فإن كان الدم خرج من عينه أو أذنه^(١٠) لم يغسل ، لأن خروج الدم

(١) «ورد» من ا و ح . وفي الأصل : « يرد » .

(٢) «الجنب» من ا و ح . وفي الأصل : « في الحديث » .

(٣) هو من سادات الصحابة وفضلائهم . وهو المعروف بسبيل الملائكة ذلك لأنه لما استشهد بأحد (سنة ٣ هـ) قال النبي صلى الله عليه وسلم « ماشأن حنظلة أنه غسلته الملائكة » فسأوا امرأته : فقالت : « سمع الهيمة وهو جنب فلم يتأخر الاغتسال » (النووى ، التهذيب) والهيمة الصوت تفرع منه وتخافه من عدو (المنجد) .

(٤) في ا : « على » .

(٥) إلى هنا انتهى السقط من ب الذى نوهنا عنه فى المامش ٣ ص ٣٩٩ .

(٦) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « بعد » .

(٧) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « أنه » .

(٨) « عنه » من ح .

(٩) كذا فى ا . وفى الأصل و ح : « يظهر » .

(١٠) فى ا و ح : « يخرج من عينه أو أذنه » .

من هذه المواضع ^(١) من آثار القتل ظاهراً . وإن خرج من أنفه أو ذكره أو دبره ، غسل ، لأنه ^(٢) محتمل ، فلا يسقط ^(٣) الغسل بالاحتمال ^(٤) . وإن خرج الدم من جوفه ، لم يغسل ، لأن الظاهر أن خروجه بسبب الضرب وقطع العرق ^(٥) .

• • •

فأما الصلاة على الشهيد - فواجبة عندنا ، خلافاً للشافعى .
والصحيح قولنا لأن النبي عليه السلام صلى على شهداء أحد ، ولأن الشهيد إن اعتبر بمن عظمت درجته ، يجب أن يصلى عليه ، كالأنبياء عليهم السلام . وإن اعتبر بسائر الناس ، الذين لم ^(٦) يوجد منهم ما هو سبب سقوط الموالاة ، يجب أن يصلى عليه ^(٧) ، لأن شهادته إن لم توجب زيادة كرامة ، فلا توجب نقصاناً ، بخلاف البغاة وقطاع الطريق ، لأنهم حرب المسلمين ^(٨) ، ولا ^(٩) موالاة بينهم ، فلم يستحقوا الصلاة التي شرعت ، قضاء لحقهم ، بسبب الموالاة - والله أعلم .

(١) « لو كان قتيلًا اظهر . . خروج الدم من هذه المواضع » ليست فى ب .

(٢) فى ب و ا : « لأن خروج الدم من هذه المواضع » ، وكذا فى ح ماعدا كلمة « المواضع »

فليست فيها .

(٣) زاد هنا فى ا و ب : « عنه » .

(٤) فى ا كذا : « بالاجتماع » .

(٥) فى ا و ب و ح : « المروق » .

(٦) « لم » ليست فى ح .

(٧) « عليه » من ا و ب . وفى ح : « عليهم » .

(٨) فى ح : « على المسلمين » .

(٩) فى ا : « فلا »

كتاب الزكاة

اعلم ^(١) أن الزكاة تثبت ^(٢) فرضيتها بالكتاب ، والسنة ، والإجماع -
على ما ذكرنا في كتاب الصلاة ^(٣) .

ثم اختلف مشايخنا في كيفية فرضيتها ^(٤) :

ذكر محمد بن شجاع الثلجي ^(٥) عن أصحابنا أنها على التراخي - وكذا
قال أبو بكر ^(٦) الجصاص ، أنها على التراخي ^(٧) ، واستدل بمسألة هلاك
النصاب ، بعد التأخير عن أول الحول : أنه لا يضمن ، ولو وجبت على الفور ،
لوجب الضمان . كتأخير الصوم عن شهر رمضان .

وذكر الكرخي هنا أنها ^(٨) على الفور . وذكر في المنتقى ^(٩) عن
محمد أنها على الفور ^(١٠) .

(١) في ح : « قال رحمه الله : اعلم » .

(٢) في ا و ب و ح : « اعلم بأن الزكاة فريضة تثبت » .

(٣) راجع فيها تقدم ص ١٧١ وما بعدها .

(٤) « بالكتاب ... فرضيتها » ليست في ح .

(٥) في ح : « البلخي » . وقد تقدمت ترجمتها في الهامش ٦ - ٧ ص ١١٨ .

(٦) « أبو بكر » من ا و ب و ح .

(٧) « أنها على التراخي » من ا و ب و ح .

(٨) « أنها » من ا . وانظر الهامش ١٠ .

(٩) « المنتقى » من كتب الحاكم الشهيد صاحب « الكافي » وها من كتب المذهب (ابن عابدين ،
رد المحتار : ١ : ٢٠٢) . وقد تقدمت ترجمة الحاكم الشهيد في الهامش ٤ ص ٣٣٧ .

(١٠) « لوجب الضمان ... وذكر الكرخي هنا أنها » ساقطة من ح . أمافي بفسطت زيادة
علي ذلك : « وذكر في المنتقى عن محمد أنها على الفور » .

وحاصل الخلاف أن الأمر المطلق عن الوقت - على الفور أم على التراخي ؟ على قول بعض مشايخنا على التراخي ، وعلى قول بعضهم على الفور^(١) ، وبه قال الشيخ أبو منصور الماتريدي^(٢) - وهذه من مسائل أصول الفقه تعرف ثم إن شاء الله تعالى .

. . .

ثم اعلم أن مال الزكاة نوعان : السوائم^(٣) ، ومال التجارة ؛ لأن من شرط وجوب الزكاة أن يكون المال ناميا ، والنماء من حيث المعنى يكون بالأشياء^(٤) ، ومن حيث المعنى بالتجارة .

ثم مال التجارة نوعان : الأشياء المطلق ، وهي الذهب والفضة ، وما سواهما من السلع ، غير أن الأشياء خلقت في الأصل للتجارة ، فلا تحتاج إلى تعيين العباد للتجارة^(٥) بالنية ، فتجب الزكاة فيها ، وإن لم ينو التجارة أو أمسك للنفقة . فأما السلع فكما هي صالحة للتجارة بها^(٦) ، فهي

(١) « أم على التراخي ... على الفور » ساقطة من - .

(٢) هو محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي إمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين .
تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد . ومن تفقه عليه أبو محمد عبد الكريم بن موسى البزدوى . ومن كتبه : التوحيد ، والمقالات ، وأوهام المنزلة ، ورد الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي ، ورد الإمامة لبعض الروافض ، والرد على القرامطة ، وما أخذ الشرائع في الفقه ، والجدل في أصول الفقه - وهو منسوب إلى ماتريد وهي محلة بسمرقند . ومات سنة ٥٣٣ هـ .
(الكنزى : ١٩٥) .

(٣) و (٤) السوائم جمع سائمة - من سامت الماشية أي رعت سوما - وأسماها صاحبها أسامة .
وسبأني فيما بعد تفصيل الكلام عليها (المغرب والمصباح) .

(٥) « للتجارة » من أوب و - .

(٦) « بها » ليست في ب . وفي - : « بأعيانها » .

صالحة للانتفاع بأعيانها ، بل هو المقصود الأصلي منها ، فلا بد من النية ، حتى تصير للتجارة .

إذا ثبت هذا :

فنبداً بزكاة الذهب والفضة - فنقول : (١)

لا يخلو إما أن يكون الإنسان له فضة مفردة ، أو ذهب مفرد ، أو من الصنفين جميعاً .

فإن كانت له فضة مفردة :

إن كان (٢) نصاباً ، وهو مائتا درهم ، وزناً ، وزن سبعة (٣) ، يجب عليه خمسة دراهم ، ربع عشرها ، إذا اجتمع شرائط الوجوب .
وإن كان مادون ذلك : لا يجب ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه كتب في كتاب الصدقات لعمر بن حزم (٤) : الرِّقَّة (٥) ليس فيها

(١) في حقه : « إذا ثبت هذا فنقول : زكاة الذهب والفضة » .

(٢) « من الصنفين ... مفردة إن كان » ليست في ح .

(٣) « وزن سبعة » من ب و ا و ح وفي الكسائي (٢٢ : ١٦ : ٢) .

« وإنما اعتبرنا الوزن في الدراهم ، دون العدد ، لأن الدراهم اسم للموزون ، لانه عبارة عن قدر من الموزون مشتمل على جملة موزونة من الدوابق والحبات ، حتى لو كان وزنها دون المائتين وعددها مائتان أو قيمتها لجودتها وصياغتها تساوى مائتين فلا زكاة فيها - وإنما اعتبرنا وزن سبعة وهو أن يكون النثرة منها وزن سبعة مثاقيل والمائتان مما يوزن مائة وأربعون مثقالاً لانه الوزن المجمع عليه للدراهم المضروبة في الاسلام » (الكسائي (٢٤ : ١٦ : ٢ وما بعده) .

(٤) استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على نجران باليمن وهو ابن سبع عشرة سنة ، وبث معه كتاباً فيه الفرائض والسنن والصدقات والجروح والديات ، وهذا الكتاب مشهور في كتب السنن ، رواه أبو داود والنسائي وغيرهما مرفقاً ، ولم يستوفه أحد منهم في موضع . وتوفي بالمدينة سنة ٥١ هـ . (أو ٥٣ أو ٥٤) (النووى ، التهذيب) .

(٥) أى الفضة .

صدقة حتى تبلغ مائتين ، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم .

ثم الفضة مال الزكاة كيفما كانت ، مضروبة أو غير مضروبة ^(١) ، أو ^{تبراً} ^{أو حلياً} ^(٢) ، يحل استعمالها أو لا ، أمسكها ^(٣) للنفقة أو لا ^(٤) ، نوى التجارة أو لم ينو .

وكذلك حلية السيف ، واللجام ، والسرج ، والكواكب التي في المصاحف ، إذا كانت تخلص عند الإذابة .

ويستوى في ذلك الجيد والردى ، نحو النقرة ^(٥) السوداء .

وهذا عندنا . وقال الشافعي كذلك إلا أنه قال : إذا كانت ^(٦) حلياً

يحل لبسها ^(٧) ، كحلي النساء وخواتيم الفضة للرجال ونحوها ، لا زكاة فيها في أحد القولين ^(٨) .

والصحيح مذهبنا - الروينا من الحديث ، من غير فصل .

هذا إذا كانت خالصة . أما إذا كانت مختلطة بالغش : إن كان الغالب

(١) « أو غير مضروبة » من أوب .

(٢) « أو حلياً » من أ . وفي ب و ح : « أو تبراً حلياً » .

(٣) في ح : « يحل استعمالها أو أمسكها » . وفي ب و ح : « أمسكها » .

(٤) « لا » من أوب .

(٥) النقرة القطعة المذابة من الفضة أو الذهب (المغرب) .

(٦) هكذا في أوب . وفي الأصل و ح : « كان » .

(٧) في أ و ب و ح : « استعمالها » .

(٨) « في أحد القولين » من ح . والمبارة فيها : « لأن الزكاة فيها في أحد القولين » .

والصحيح « لا زكاة فيها في أحد القولين » : قال الشيرازي (المهذب ، ١ : ١٥٨) : « ولأن كان

(أي المصوغ) ، مددا لاستعمال مباح كحلي النساء وما أعد لهن ، وخاتم الفضة للرجال ففيه قولان :

أحدهما لا تجب فيه الزكاة ... والثاني تجب فيه الزكاة واستخار الله فيه الشافعي واختاره .

هو الفضة ، فكذلك الجواب ^(١) ، لأن الغش مغمور مستهلك فيها .
 وإن كان الغالب هو الغش ، وهي ^(٢) السُّتُوقة ^(٣) : إن لم تكن أثماناً ^(٤) رابحة أو معدة للتجارة ، فلازكاة فيها ، إلا أن تكون كثيرة يبلغ ما فيها من الفضة نصاباً - أما إذا كانت أثماناً ^(٥) رابحة أو معدة للتجارة ^(٦) ، فإنه تعتبر قيمتها : إن بلغت نصاباً من أدنى ما تجب الزكاة فيه من الدراهم الرديئة ، فإنه تجب فيها الزكاة ، فإنه روى الحسن ^(٧) عن أبي حنيفة فيمن كان عنده فلوس أو دراهم رصاص أو نحاس مموهة ^(٨) بحيث لا تخلص منها الفضة : إن لم تكن للتجارة فلازكاة فيها ، وإن كانت للتجارة وقيمتها تبلغ مائتي درهم رديئة ففيها الزكاة .

أما الفطارفية ^(٩) فبعض ^(١٠) المتأخرين قالوا : يجب ^(١١) في كل مائتين ^(١٢) منها ، ربع عشرها ، وهو خمسة منها ، عدداً ^(١٣) ، لأنها من

(١) « الجواب » من أوب و ح .

(٢) « وهي » من أوب و ح . وفي الأصل : « فهو » .

(٣) ما كان فيه الصفر أو النحاس هو الغالب الأكثر (راجع المغرب) .

(٤) و (٥) في الأصل وب و ح : « ثمننا » . وفي الأولى : « أثماننا » . وفي الثانية : « ثمننا » .

وفي الكسائي (٢ : ١٧ : ٢١ - ٢٢) : « أثماننا » .

(٦) « ولا زكاة فيها إلا أن تكون كثيرة ... أو معدة للتجارة » سقطت من ب .

(٧) « الحسن » ليست في ح .

(٨) في ح : « أو مموهة » وكذا في الكسائي (٢ : ١٧ : ٢٦) و « موه النىء طلاء بقاء الذهب

أو الفضة وما تحت ذلك حديد أو شبه » المغرب .

(٩) في أوب : « الفطرية » . وهي الدراهم الفطرية وكانت من أعز النقود ببخارى .

وقيل إنها مسوبة إلى غطريف بن عطاء الكندي أمير خراسان أيام الرشيد (المغرب) .

(١٠) الفاء من أوب و ح .

(١١) هكذا في النسخ الأخرى . وفي الأصل : « بعض المتأخرين قالوا يجب » .

(١٢) في أوب : « مائتي درهم » .

(١٣) « عداد » ليست في ح و في : « عدا » . وفي ب : « عندنا » .

أعز الأثمان في ديارنا

وقال السلف : ينظر إن كانت أثمانا رائجة يعتبر قيمتها بأدنى ما ينطلق عليه اسم الدراهم^(١) ، فتجب الزكاة في قيمتها - وإن لم تكن رائجة ؛ فإن كانت^(٢) سلعا للتجارة ، تعتبر قيمتها^(٣) أيضا - وإن لم تكن للتجارة ، ففيها الزكاة بقدر ما فيها من الفضة إن بلغت نصابا أو بالضم إلى ما عنده من مال^(٤) التجارة .

وهذا هو الأصح .

وأما الذهب المفرد^(٥) :

إن بلغ نصابا ، وذلك عشرون مثقالا ، ففيه نصف مثقال .
وإن كان أقل من ذلك ، فلا زكاة فيه ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال لعلى : « يا على ! ليس^(٦) في الذهب زكاة ما لم يبلغ عشرين مثقالا^(٧) فإذا بلغ عشرين مثقالا^(٨) ففيه نصف مثقال^(٩) » .
ثم الجيد والردى ، والتبر والمصوغ^(١٠) والمضروب^(١١) والحلى فيه^(١٢)

(١) « وهي التي تنلب عليها الفضة » الكاساني (٢ : ١٧٦ من أسفل) . وفي ب و ح :
« الدراهم والدنانير » .

(٢) « هكذا في ب و ح . وفي الأصل : « كان » .

(٣) « بأدنى ما ينطلق ... تعتبر قيمتها » سقطت من أ .

(٤) « مال » من أ وب و ح .

(٥) في ح : « المنفرد » .

(٦) في أ وب و ح : « ليس عليك » .

(٧) و (٨) « مثقالا » الأولى من أ وب و ح . والثانية من أ وب .

(٩) « مثقالا ففيه نصف مثقال » ليست في ح .

(١٠) « والمصوغ » ليست في أ وب .

(١١) « والمضروب » من أ وب و ح . (١٢) « فيه » ليست في ح .

سواء ، خلافاً للشافعى : فى الحلى ^(١) كما فى الفضة ^(٢) .

وكذلك الحلى فى الدنانير التى الغالب فيها الذهب ، كالمحمودية ونحوها .
فأما الهروية والمروية وما لم يكن الغالب فيها الذهب : < فـ > تعتبر قيمتها إن كانت < أثماناً > ^(٣) رائجة ، أو للتجارة ، وإلا فيعتبر قدر ما فيها من الذهب والفضة ^(٤) ، وزنا ، لأن كل واحد منهما يخلص بالائذابة .

. . .

فأما إذا زاد على نصاب الذهب أو الفضة ^(٥) : فلا يجب فى الزيادة شيء عند أبى حنيفة حتى تبلغ أربعة مثاقيل فى ^(٦) الذهب : فيجب فيها قيراطان ، وأربعين من الدراهم : فيجب فيها درهم ، ولا تجب فى أقل من ذلك .
وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى ^(٧) : تجب الزكاة فى الكسور ، بحسب ذلك .

والصحيح قول أبى حنيفة ^(٨) ، لأن فى اعتبار الكسور حرجاً بالناس ،

(١) « فى الحلى » ليست فى حـ وفى ا و ب : « وفى الحلى » .

(٢) راجع فيها تقدم ص ٤١٤ .

(٣) فى الأصل و ا و ب و ح : « اثماناً » .

(٤) « والفضة » ليست فى ب .

(٥) كذا فى ا و ب . وفى الأصل : « والفضة » . و « أو الفضة » ليست فى حـ .

(٦) فى حـ : « من » .

(٧) هكذا فى ب و ح وفى الكاسانى (١٧ : ٢) السطر الأسفل و ١٨ : ٣-٢ من أسفل) .

وفى ا : « وقال أبو يوسف ومحمد تجب » . وصحيح أن الشافعى يرى هذا الرأى (راجع الشيرازى ، المذهب ، ١ : ١٥٧) .

(٨) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « والصحيح قولنا » .

والحرج موضوع^(١) .

فأما إذا اجتمع الصنفان :

فإنه ينظر : إن لم يكن كل واحد منهما نصاباً ، أو كان أحدهما نصاباً دون الآخر : فإنه يجب ضم أحدهما إلى الآخر ، حتى يكمل النصاب عندنا .
وقال الشافعى : لا يضم ، لأنهما جنسان مختلفان ، حتى يجوز بيع أحدهما بالآخر ، متفاضلاً ، فلا يضم ، كما فى السوائم عند اختلاف الجنس .
والصحيح قولنا ، لأنهما ، فى معنى الثمنية والتجارة ، كشىء^(٢) واحد ، فيجب الضم ، تكميلاً للنصاب ، نظراً للفقراء ، كما فى مال التجارة ، بخلاف السوائم ، لأن ثمة الحكم متعلق بالصورة والمعنى ، فلا يتحقق تكميل النصاب عند اختلاف الجنس .

فأما إذا كان كل واحد منهما نصاباً ، ولم يكن زائداً عليه ، <ف> لا يجب الضم ، بل ينبغى أن يؤدى من كل واحد منهما^(٣) زكاته .
وإن زاد على النصابين شىء : فإن كان أقل من أربعة مثاقيل أو^(٤) أقل من أربعين درهماً ، فإنه يجب ضم إحدى الزيادتين إلى الأخرى ، ليم أربعين درهماً أو أربعة مثاقيل عند أبى حنيفة ، لأن^(٥) عنده لا تجب الزكاة فى الكسور .

(١) فى اوب : « مرفوع » .

(٢) فى ح : « كجنس » .

(٣) « منها » من اوب وح .

(٤) فى ب : « و » .

(٥) هكذا فى اوب وح . وفى الاصل : « ولأن » - راجع ص ٤١٧ .

وعندهما لا^(١) يجب ضم إحدى الزياتين إلى الأخرى ، لأن عندهما^(٢) يجب الزكاة في الكسور بحساب ذلك .

ولو ضم صاحب المال أحد النصابين إلى الآخر ، حتى يؤدي كله من الذهب أو من الفضة ، فلا بأس به ، ولكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء ، قدرا و^(٣) راجا ، وإلا فيؤدي من كل واحد ربع عشره . واختاف أصحابنا في كيفية النضم : فقال^(٤) أبو حنيفة : يضم باعتبار القيمة . وقال أبو يوسف ومحمد : يضم باعتبار الأجزاء ، دون التقويم . وإنما يظهر الخلاف فيما إذا كان قيمة أحدهما ، لجودته أو لصياغته ، أزيد على وزنه ، بأن كان له^(٥) مائة درهم ، وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم : فعند أبي حنيفة يقوم الدنانير^(٦) ، بخلاف جنسها ، دراهم ، ويضمها إلى الدراهم ، فيكمل نصاب الدراهم من حيث القيمة . فوجب خمسة دراهم ، نظرا للفقراء ، وعلى قولهما : يضم باعتبار الأجزاء ، دون التقويم ، فيضم نصف نصاب الفضة إلى ربع نصاب الذهب . فيكون ثلاثة أرباع النصاب ، فلا يجب فيه شيء .

ولو كان مائة درهم ، وعشرة دنانير قيمتها مائة وأربعون - فيضم باعتبار

(١) « لا » ساقطة من ح .

(٢) في ب : « عنده » وهو خطأ : راجع فيها تقدم ص ٤١٧ .

(٣) في ب و ح : « أر » .

(٤) الفاء من ا و ب .

(٥) « له » من ا و ب .

(٦) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « بالدنانير » .

القيمة عند أبي حنيفة ، فتبلغ مائتين وأربعين درهما ، فيجب ستة دراهم .
وعندهما : يضم باعتبار الأجزاء ، فيكون نصف نصاب الفضة ونصف نصاب
الذهب نصابا تاما ، فيجب في نصف كل واحد منهما ربع عشره .
فأما إذا كان وزهما وقيمتها ^(١) سواء ، فلا يظهر الخلاف :
فإن ^(٢) كان مائة درهم ، وعشرة دنانير قيمتها مائة درهم ، فإنه تجب
الزكاة فيه بالاتفاق ، على اختلاف الأصولين : عنده يضم باعتبار القيمة ،
وعندهما باعتبار الأجزاء ^(٣) .

ولو كان مائة درهم ، وخمسة دنانير قيمتها خمسون ، لا تجب الزكاة
فيها ، بالإجماع ، لأن النصاب لم يكمل بالضم ، لا باعتبار القيمة ، ولا
باعتبار الأجزاء .

وأجمعوا أنه لا تعتبر القيمة في الذهب والفضة ، عند الانفراد ، في
حق تكميل النصاب ، حتى < إنه > إذا كان له إريق فضة وزنه
مائة درهم ، وقيمتها لصياغته ^(٤) مائتا درهم ، لا تجب فيه ^(٥) الزكاة
باعتبار القيمة .

وكذلك إذا كانت آنية ذهب وزنها عشرة ، وقيمتها لصياغتها مائتا

(١) كذا في اوب و ح . وفي الأصل : « وزنها وقيمتها » .

(٢) في ح : « بأن » .

(٣) « عنده ... الأجزاء » من اوب و ح .

(٤) في ح : « لصياغته » .

(٥) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « فيها » .

درهم، لا تجب فيها الزكاة، باعتبار القيمة^(١)، لأن الجودة في <الأموال>
الربوية^(٢) لا قيمة لها عند الأفراد، ولا عند المقابلة بجنسها، عندنا، خلافاً
لأشافعى - لكن أبا حنيفة ضم الدراهم إلى الدينار، التي هي خلاف جنسها،
لتظهر قيمة الجودة^(٣)، فيكمل النصاب من حيث المعنى، احتياطاً في باب
العبادة، ونظر الفقهاء^(٤).

(١) « وكذلك ... باعتبار القيمة » ساقطة من ب .

(٢) في الاصل : « في أموال الربوية » . وفي ا و ب و ح : « أموال الربا » .

(٣) في ا و ب و ح : « فيظهر فيه الجودة » .

(٤) زاد في ا و ب : « والله أعلم » .

باب زكاة أموال التجارة

أصل^(١) الباب ما ذكرنا أن المعتبر في باب التجارة معنى المايعة والقيمة ، دون العين ، لأن سبب وجوب الزكاة هو المال النامي ، الفاضل عن الحاجة ، والنماء في مال التجارة بالاسترباح ، وذلك من حيث المايعة ؛ إلا أن حقيقة النماء مما يعمدراعتباره ، فأقيمت^(٢) التجارة ، التي هي سبب النماء ، مع الحول ، الذي هو زمان النماء ، مقامه — فتمت حال الحول على مال التجارة ، يكون ناميا ، فاضلا عن الحاجة ، تقديرا .

إذا ثبت هذا - فنقول :

كل ما كان من أموال التجارة كائنا ما كان ، من العروض ، والعقار ، والمكيل ، والموزون ، وغيرها ، تجب فيه الزكاة ، إذا بلغ نصاب الذهب أو^(٣) الفضة ، وحال عليه الحول ، وهو ربع عشره .
وهذا قول عامة العلماء .

وقال أصحاب الظواهر : لازكاة فيها .

وقال مالك : لا^(٤) تجب الزكاة فيها ، ما دامت أعيانا . فإذا نضت ،

(١) في ح : « قال رحمه الله : أصل » .

(٢) هكذا في ا و ب . وفي الأصل : « فأقيم » . وفي ح كذا : « فقيمة » .

(٣) الهنزة من ا و ب و ح .

(٤) « لا » ساقطة من ح .

وصارت دراهم أو دنانير، تجب فيها زكاة حول واحد.
والصحيح قول عامة العلماء، لما روى عن سُمرَةَ بنِ جُنْدُب^(١)، عن
النبي عليه السلام، أنه كان يأمرنا^(٢) بإخراج الزكاة من الرقيق الذي
نعمده^(٣) للبيع^(٤) - والمعنى ما ذكرنا في الأصل^(٥).

ثم ماسوى الذهب والفضة إنما يصير للتجارة بالنية^(٦)، والتجارة، جميعاً -
حتى إنه^(٧) إذا كان له عروض للبذلة^(٨) والمهنة، ثم نوى أن تكون
للتجارة بعد ذلك^(٩) : لا تصير للتجارة^(١٠)، ما لم يوجد منه الشراء، بعد ذلك،

(١) من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . غزا مع رسول الله غزوات . وروى له
عنه صلى الله عليه وسلم . سكن البصرة . وكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة، ويستخلفه
على الكوفة إذا سار إلى البصرة . وتوفي بالبصرة سنة ٥٥٩ هـ (أو ٥٨ أو ٦٠) (النودى) .
وفي ح : كذا : « سمر بن جندب » .

(٢) « نا » من ا و ب و ح . وهى كذلك فى الكسانى (٢٦ : ٢٠ : ٢) .

(٣) « كذا » فى ا و ب . وفى الكسانى (٢٧ : ٢٠ : ٢) : « كنا نعمده » : وفى الأصل :

« نعمده » . وفى ح : « يعيد » .

(٤) أورد ابن المہام فى فتح القدير (٥٢٦ : ١) باللفظ الآتى : « ... كان يأمرنا أن نخرج

الصدقة من الذى يعد للبيع » . وابن حجر باللفظ الآتى : « يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذى نعمده
للبيع » (بلوغ المرام : ص ١٠٣) .

(٥) فى ا و ب و ح : « من الأصل » - والمقصود ما ذكره من أصل الباب فى أول الكلام

على زكاة أموال التجارة (راجع فيما تقدم ص ٤٢٢) .

(٦) فى ا و ب و ح : « بنية التجارة » .

(٧) « إنه » من ح .

(٨) ما يعتمن من الثياب فى الخدمة - يقال بذل الثياب وابتذله إذا لبسه فى أوقات الخدمة والامتهان

(المصباح) .

(٩) « بد ذلك » من ح .

(١٠) « والتجارة جميعاً ... لا تصير للتجارة » ساقطة من ب . وفى اسقطت عبارة : « بد ذلك

لا تصير للتجارة » .

بذلك المال ، ويكون بدله ^(١) للتجارة .

فأما إذا كان له مال للتجارة ^(٢) ونوى أن يكون للبذلة ، يخرج عن التجارة ، وإن لم يستعمله . لأن التجارة عمل معلوم ، ولا ^(٣) يوجد بمجرد النية ، فلا يعتبر مجرد النية ^(٤) . فأما إذا نوى الابتذال ، فقد ترك التجارة ، للحال ، فتكون النية مقارنة لعمل ، هو ترك التجارة ، فاعتبرت النية ^(٥) .

ثم مال الزكاة يعتبر فيه كمال النصاب في أول الحول ، وآخره . ونقصان النصاب ، بين ^(٦) طرفي الحول ، لا يمنع وجوب الزكاة ، سواء كان مال التجارة ، أو الذهب والفضة . أو السواثم .

هذا عند أصحابنا الثلاثة .

وقال زفر : يعتبر كمال النصاب ^(٧) من أوله إلى آخره ، والنقصان فيما بين ذلك يقطع ^(٨) حكم الحول .

وهو قول الشافعي في غير أموال التجارة ، فأما في مال التجارة ^(٩)

(١) في ح : « بذلة » .

(٢) هكذا في ب . وفي الأصل و ح : « مال التجارة » . وفي ا : « عروض للتجارة » .

(٣) في ا وب و ح : « فلا » .

(٤) « فلا يعتبر مجرد النية » ليست في ب .

(٥) « فأما إذا ... فاعتبرت النية » من ا وب و ح . لكن « للحال » ليست في ا وب .

و « النية » الأولى ليست في ح .

(٦) في ا وب : « في » وهو خطأ والصحيح ما في المتن (راجع الكاساني ، ٢ : ٥١ : ٢١ وما بعده . والمرغيناني ، الهداية ، ١ : ٥٢٨ وكذا شروحا) .

(٧) « النصاب » من ا وب و ح . وفي الأصل : « الحول » .

(٨) في ب : « يمنع » .

(٩) زاد هنا في ا وب : « قال » .

< ف > يعتبر كمال النصاب فى آخر الحول ، لافى أوله ووسطه .

والصحيح قولنا ، لأن كمال النصاب شرط وجوب الزكاة ، فيعتبر حال انعقاد السبب ، وحال ثبوت الحكم ، وهو أول الحول وآخره ، ووسط الحول ليس حال انعقاد السبب ، ولا حال الوجوب ، فلا يجب اشتراطه فيه .

فأما إذا هلك النصاب أصلا ، بحيث لم يبق منه شيء ، يستأنف الحول ، لأنه لم يوجد شيء ، من النصاب الأصلي حتى يضم إليه المستفاد ، وفى الفصل الأول : بعض الأصل باق . فيضم إليه المستفاد ^(١) ، فيتكامل ^(٢) الحول . ولو استبدل أموال التجارة كلها ، فى الحول ، بجنس آخر ، لم ينقطع الحول ، وإن هلك الجنس الأول ، لأن الأول قائم من حيث المعنى ، وهو المالية .

وكذلك الجواب فى الدراهم والدنانير : إذا باعها بجنسها أو ^(٣) بخلاف جنسها ، أعنى الدراهم بالدراهم أو بالدنانير ، فإنه لا ينقطع حكم الحول ، لأن الحكم ثمة ^(٤) متعلق بالمعنى أيضا - وعلى قول الشافعى : ينقطع لاشتمالها جنسان مختلفان ، فعلى قيوْد ^(٥) مذهبه : لا تجب الزكاة فى أموال الصيارفة ، لوجود الاستبدال فى كل ساعة .

(١) « وفى الفصل الأول ... المستفاد » ساقطة من ب .

(٢) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « فيكامل » .

(٣) « بجنسها أو » ليست فى ح .

(٤) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « به » .

(٥) أى مذهبه يقود إلى القول بكذا - من قاء يقود .

وأما إذا باع السائمة بالسائمة : < ف > إن ^(١) باع الجنس بخلاف الجنس ، كالأبل بالبقرة ^(٢) : ينقطع الحول ^(٣) بالاتفاق .

أما إذا باع الجنس بالجنس : < ف > ينقطع ، عندنا ، خلافا لـ زر .
والصحيح قولنا ، لأن الزكاة في السوائم تتعلق بالعين ، والأعيان مختلفة ، فلم يتم الحول على النصاب ، لاحقية ولا تقديرا .

ثم إذا تم الحول على مال التجارة ، فإنه ينبغي أن يقومها حتى يعرف مقدار مال الزكاة ؛ لكن عند أبي حنيفة يقوم بما هو أوفى ^(٤) القيمتين ^(٥) ، وأنظرهما للفقراء ، من الدراهم والدنانير - كذا ذكر هـ ، وذكر في كتاب الزكاة وقال : إن شاء قومها بالدراهم ، وإن شاء قومها بالدنانير .
ومشايخنا حملوا رواية كتاب الزكاة على ما إذا كان لا يتفاوت النفع ، في حق الفقراء ، بالتقويم بأيهما كان ، حتى يكون جمعا بين الروايتين .
ولكن كيفما كان ، ينبغي أن يقوم بأدنى ما ينطلق عليه اسم الدراهم والدنانير .

وروى محمد عن أبي يوسف أنه قال ^(٦) : يقوم بالثمن الذي اشتراها < به > ،
دراهم كان أو دنانير ، وإن كان الثمن ^(٧) من العروض ، يقوم بالنقد

(١) في اوب : « أو » .

(٢) هكذا في اوب و ح . وفي الاصل : « والبقرة » .

(٣) « الحول » من اوب و ح .

(٤) في اوب و ح : « أوفر » .

(٥) في اوب : « الثمين » .

(٦) « قال » من اوب و ح .

(٧) هكذا في اوب و ح . وفي الاصل : « انثمن » .

الغالب فى ذلك الموضع .

وذكر ابن سماعه عن محمد : إنما يقوم بالنقد الغالب ، فى ذلك الموضع .

وكذلك^(١) إذا كان مع عروض التجارة ذهب و^(٢) فضة : فإنه يضمها^(٣)

إلى العروض ، ويقوم جملة - لكن على قول أبى حنيفة : يضمها باعتبار القيمة : إن

شاء قوم العروض وضمها^(٤) إلى الدراهم أو^(٥) الدينارين ، وإن شاء قوم

الذهب والفضة وضم قيمتهما^(٦) إلى قيمة أعيان التجارة . وعندهما : يضم

باعتبار الأجزاء ، فيقوم^(٧) العروض ويضم قيمتها إلى ما عنده من الدراهم

والدينارين^(٨) ، فإن بلغت الجملة نصاباً تجب الزكاة ، وإلا فلا - ولا يقوم

الدراهم والدينارين عندهما أصلاً فى باب الزكاة .

ثم إنما تجب الزكاة فى مال الزكاة^(٩) إذا لم يكن مستحقاً بدين ، مطالب

من جهة العباد ، أو شيء منه .

فأما إذا كان مستحقاً به ، فلا تجب الزكاة بقدر الدين ، لأن المال

المستحق بالدين محتاج إليه ، وسبب وجوب الزكاة هو المال الفاضل عن

(١) « وكذلك » من أوب و ح . وفى الكاسانى (٢: ٢١٠: ١٩) : « وعلى هذا » .

(٢) فى أوب : « أو » .

(٣) فى ح : « يضمهما » .

(٤) « لكن على قول أبى حنيفة ... العروض وضمها » ساقطة من ج .

(٥) فى أوب و ح : « و » .

(٦) هكذا فى أوب و ح . وفى الأصل : « قيمتها » .

(٧) هكذا فى أوب و ح . وفى الأصل : « ويقوم » .

(٨) « قيمتها ... والدينارين » من أوب و ح . وفى الأصل : « ويقوم العروض ويضم ولا يقوم

الدراهم والدينارين » وما أنبتاه فى المتن مثل ما فى الكاسانى (٢: ٢١: ٢٢) .

(٩) فى أوب و ح : « مال التجارة » .

الحاجة ، الممد للنماء والزيادة .

ثم ^(١) الديون على ضربين :

دين يطالب به ^(٢) ويحبس ، من جهة العباد ، كديون العباد ، حالة كانت أو مؤجلة : < وهو > يمنع ، لما ذكرنا من المعنى .

وكذلك مهر المرأة : يمنع ، مؤجلاً كان أو معجلاً ، لأنها إذا طالبت ، يؤاخذ به ^(٣) . وقال بعض مشايخنا : إن المؤجل لا يمنع ، لأنه غير مطالب به عادة ، فأما المعجل فمطالب به عادة ، فمنع ^(٤) . وقال بعض مشايخنا : إن كان الزوج على عزم من قضائه : يمنع ، وإن لم يكن على عزم الإداء : لا يمنع ، لأنه لا يعمده ^(٥) ديناً ، والمرء ^(٦) يؤاخذ بما عنده في باب الأحكام . وهذا غير صحيح ^(٧) .

فأما الزكاة ^(٨) الواجبة في النصاب ، أو دين الزكاة بأن أتلّف مال الزكاة حتى انتقل من العين إلى الذمة ، فشكل ذلك يمنع وجوب الزكاة عندهما ^(٩) .

-
- (١) في الأصل وضعت علامة النقص قبيل « ثم » وكتب في الهامش : « فصل » بخط غير خط ناسخ المتن وليست في ا و ب و ح .
- (٢) « به » من ا و ب و ح .
- (٣) في ح : « لأنها متى طالبت به أخذته » .
- (٤) الغاء من ح . وفي ا و ب : « فيطالب به عادة فيمنع » .
- (٥) في ا و ب و ح : « لا يعمد » .
- (٦) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « والمرأة » .
- (٧) « وهذا غير صحيح » من ا و ب وليست في الكاساني (٢: ٦-٧) .
- (٨) في ا و ب : « فأما الزيادة » وهو خطأ .
- (٩) في ا و ب و ح : « عند أبي حنيفة ومحمد » .

وقال زفر : لا يمنع كلاهما^(١) .

وقال أبو يوسف : وجوب الزكاة في الإنصاب يمنع ، ودين الزكاة لا يمنع .

والصحيح قولهما ، لأن زكاة السوائم مطالب بها حقيقة من جهة السلطان ، عينا كان أو دينا ؛ وزكاة التجارة مطالب بها تقديرا ، لأن حق الأخذ للسلطان ، ولهذا كان يأخذها^(٢) الإمام إلى زمن عثمان ، ثم فوض إلى أربابها ، بإجماع الصحابة ، لمصلحة رأى^(٣) في ذلك ، فيصير أرباب الأموال كالوكلاء عن السلطان ، فلا يبطل حق السلطان عن الأخذ . ولهذا قال أصحابنا إن الإمام إذا علم من أهل بلدة أنهم يتركون أداء الزكاة من الأموال الباطنة ، فإنه يطالبهم بها ، لكن لو أراد الإمام أن يأخذها بنفسه ، من غير تهمة الترك من أربابها ، ليس له ذلك ، لما فيه من مخالفة إجماع الصحابة .

وأما الديون التي هي غير مطالب بها من جهة العباد ، كديون الله تعالى^(٤) ، من النذور ، والكفارات ، وصدقة الفطر ، ووجوب الحج ، ونحوها : < فذ > لا تمنع ، لأنه لا يطالب بها في الدنيا . وهذا كله مذهب^(٥) أصحابنا .

(١) « كلاما » من اوب و ح وكذا في الكاساني (١٠: ٧: ٢) . وفي الاصل : « كلا » .

(٢) « ها » من اوب و ح .

(٣) في اوب : « رأوا » .

(٤) زاد في ح هنا : « في الدنيا » .

(٥) في ح : « وهذا مذهب عليه » .

وقال الشافعى : الدين لا يمنع ^(١) وجوب الزكاة ، كيفما كان -
والمسألة معروفة .

. . .

ثم التصرف فى مال الزكاة بعد وجوبها ، جائز ، كيفما كان ،
عندنا ^(٢) .

وقال الشافعى : لا يجوز ^(٣) ، بقدر الزكاة ، قولاً واحداً . وفيما زاد
على قدر الواجب ، قولان ^(٤) .

ثم ينظر عندنا : إن كان تصرفاً ينقل الواجب إلى محل مثله ، لا يضمن
الزكاة ، ويصير المحل الثانى كالأول ، فيبقى الواجب بقاءه ، ويهلك
بهلاكه . وإن كان تصرفاً لا ينقل ^(٥) الواجب إلى محل مثله ، فإنه
يضمن ^(٦) ، لأنه يصير متلفاً ، فيبقى الضمان فى الذمة . فلا يهلك
الواجب بهلاك ذلك البذل .

إذا ثبت هذا نقول :

إذا كان له سوائم فباعها ، بعد الحول ، بجنسها أو بخلاف جنسها من
الحيوان والعروض والأثمان ، فإنه يضمن ، ولا ينتقل الواجب إلى ما جعله

(١) « لأنه لا يطالب بها فى الدنيا ... لا يمنع » ساقطة من ب .

(٢) « عندنا » من ا و ب و ح .

(٣) « لا يجوز » ساقطة من ح .

(٤) هكذا فى ا و ب . وفى الأصل و ح : « قولين » .

(٥) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « لا ينتقل » .

(٦) فى ب : « فإنه لا يضمن » وهو خطأ .

بدلاً ، حتى لا يسقط بهلاك ذلك البديل ^(١) ، لأن الواجب في ^(٢) السوائيم متعلق بالعين صورة ومعنى ، فالبيع يكون إتلافاً ، لا استبدالاً ونقلًا ، فيضمن ^(٣) .

وأما إذا كان مال التجارة ، فباعها بعد الحول ، بدراهم أو بدنانير أو بعروض التجارة أو مطلقاً ، بمثل قيمته أو بما يتغابن الناس في مثله ، لا يضمن ، ويكون نقلاً للواجب من محل إلى مثله معنى ، لأن المعتبر في مال التجارة هو معنى المالية دون الصورة ، فيبقى الواجب ^(٤) ببقائه ويهلك بهلاكه . ولو حابى قدر مالا يتغابن الناس في مثله ، يكون زكاةً ماحابى دينا في ذمته ، وزكاة ما بقى يتحول إلى العين فيبقى ^(٥) ببقائه ، ويفوت بفواته . وإذا باعه بمال لا تجب ^(٦) فيه الزكاة ، بأن ^(٧) باعه بعروض ونوى أن يكون المشترى للبذلة ، أو استأجر به عيناً من الأعيان ، يضمن ، لأن المنافع ، وإن كانت مالا ولكن ليست بمال الزكاة ، لأنه لا بقاء لها . وكذلك إذا باعه بالسوائيم ^(٨) ، على أن يتركها سائمة ، فإنه يضمن أيضاً ، لأن زكاة التجارة خلاف زكاة السائمة ، فيكون ذلك إتلافاً .

(١) في ١ : « المبدل » .

(٢) هكذا في اوب و ح . وفي الاصل : « من » .

(٣) « فيضمن » من اوب .

(٤) في ب : « الحكم » .

(٥) الفاء من اوب و ح .

(٦) في ب و ح : « بما لا تجب » .

(٧) هكذا في اوب و ح ، وفي الاصل : « فإن » .

(٨) في ح : « باع سوائيم » . وفي اوب : « باعه بسوائيم » .

وكذلك إذا أخرجه عن ملكه بغير بدل، نحو الهبة والصدقة والوصية، أو ببدل ليس بمال، نحو أن يتزوج عليه أو ^(١) يصالح به عن دم العمد، أو يختلع به المرأة؛ فالزكاة مضمونة عليه، لأن هذا إتلاف.

وكذلك إذا استهلكه حقيقة، بالأكل والشرب واللبس ونحو ذلك.

. . .

ثم المستفاد على ضربين : متولد من الأصل حاصل بسببه، كالأولاد والأرباح، وغير متولد ^(٢) منه ولا حاصل بسببه ^(٣)، بل حاصل بسبب مقصود في نفسه كالمرورث والموهوب والمشتري ونحو ذلك - وكل ذلك على نوعين : أحدهما - أن يكون مستفادا بعد الحول، والثاني أن يكون مستفادا في الحول.

والأصل في الباب أن الحول الموجود في حق الأصل، كالموجود في حق التبع؛ فكل مستفاد، هو تبع للأصل، تجب فيه ^(٤) الزكاة، وإلا فلا.

إذا ثبت هذا - فنقول :

أما المستفاد بعد الحول فلا ^(٥)، يضم بالإجماع، في حق السنة الماضية، وإنما يضم في حق الحول الذي استفيد فيه، لأن النصاب بعد الحول

(١) المحزة من أوب و .

(٢) في ح : « متولد . . . وغير متولد » .

(٣) « منه ولا حاصل بسببه » من أوب .

(٤) هكذا في أوب و ح ، وفي الأصل : « به » .

(٥) ألفا . من أوب .

كالمتجدد ، حكما . لأنه يتجدد النماء بتجدد الحول ، والنصاب هو المال الموصوف بالنماء ، دون مطلق المال ، وإذا تجدد النماء جعل النصاب كالمتجدد ، ويجعل النصاب الموجود فى الحول الأول كالمعدم ، والمستفاد يجعل تبعا للنصاب الموجود دون الممدوم .

وأما المستفاد فى الحول : < فإنه > إن كان من خلاف جنسه ، كالأصل مع الشاة ونحوها : لا يضم بالاجماع ، لأن الزيادة تجعل تبعا للمزيد عليه ، من وجه ، وخلاف الجنس لا يكون زيادة ، لأن الأصل لا يزداد به ولا يتكرر .

وأما إذا كان من جنسه : إن كان حاصلًا بسبب التفرع والاسترباح ، فيضم^(٢) بالاجماع ، كالأولاد^(٣) والأرباح ، < لأنه >^(٤) تابع^(٥) للأصول حقيقة .

وأما إذا لم يكن متولدا^(٦) حاصلًا بسببه ، كالموروث والموهوب والمبيع ونحوها^(٧) ، فإنه يضم - عندنا .

وقال الشافعى : لا يضم ، لأنه أصل « مُلْكٌ بسبب مقصود ، فكيف يكون تبعا ؟ »

(١) « لا » من اوب و ح .

(٢) النماء من ح .

(٣) فى اوب و ح : « وهو الأولاد » .

(٤) فى الأصل ر ا : « لائنها » . وفى ب و ح : « لائهما » .

(٥) فى ا ز ب و ح : « تابعة » .

(٦) فى ح : « متولداً » .

(٧) « ونحوها » من اوب و ح .

و^(١) قلنا نحن^(٢) : هو أصل من هذا الوجه ، ولكن تبع من حيث أن الأصل يتكرر به ويزداد ، والزيادة تبع المزيد عليه ، فاعتبرنا جهة التبعية ، في حق الحول ، احتياطاً لوجوب الزكاة .
ثم إنما يضم عندنا إذا كان الأصل نصاباً .

فأما إذا كان أقل منه ، فإنه لا يضم إليه المستفاد ، وإن تكامل به النصاب ، لأن الأصل إذا لم يكن سبب الوجوب لقلته ، فكيف يتبع المستفاد إياه في حكمه ؟

وأما المستفاد إذا كان ثمن <الأصل>^(٣) المزكى . فإنه لا يضم إلى ما عنده من النصاب من جنسه^(٤) عند أبي حنيفة ، وعندهما يضم ، لما ذكرنا من المعنى - فأبو حنيفة يقول إن الثمنى^(٥) حرام ، في باب الزكاة . لقوله عليه السلام : « لا ثمنى في الصدقة »^(٦) ، والمستفاد أصل من وجه ، تبع من وجه ، فن حيث إنه أصل لا يضم ، ومن حيث إنه تبع يضم ، فوقع^(٧) التعارض هنا : إن^(٨) اعتبر معنى الوجوب يضم ، وإن اعتبر معنى حرمة الثمنى

(١) الواو من اوب و ح .

(٢) « نحن » من اوب و ح .

(٣) في الأصل واوب و ح : « الابل » . وفي ح : « من ثمن الابل » .

(٤) « من جنسه » ليست في اوب .

(٥) مكتوبة في اوب و ح كذا : « الثنا » - والتثني : ضم واحد إلى واحد (المغرب) .

(٦) في ب : « في صدقة » - والمعنى أنه لا تؤخذ الصدقة مرتين (الكاساني ٢ : ١٠ : ٢٧)

(٧) الفاء من اوب و ح .

(٨) في ح : « وإن » .

لا يضم^(١)، ولا يضم مع الشك^(٢). بخلاف غيره، من المستفاد، على مامر. وصوره المسألة: رجل له خمس من الإبل السائمة، ومائتا درهم - فتم الحول على السائمة وزكاها ثم باعها بدراهم، ثم تم حول الدراهم، يضم الثمن إلى الدراهم التي عنده، ويزكى^(٣) السكل عندهما - وعند أبي حنيفة يستأنف لها حول على حدة^(٤).

ولو جعل هذه الإبل، علوفة، بعد ما زكاها، ثم باعها، ثم حال الحول على الدراهم التي عنده، فإنه يضم ثمنها إلى ما عنده، فيزكى^(٥) السكل - كذا ذكر في الكتاب.

<و> قال بعض مشيختنا: هذا قولهما، فأما على قول أبي حنيفة: <ف> يجب أن لا يضم.

والصحيح أن هذا بالاتفاق، لأنه لما جعلها علوفة، فقد خرجت من أن تكون مال الزكاة، بفوات وصف النماء، فجعل كأن مال الزكاة قد هلك، وحدثت عين أخرى^(٦) من حيث المعنى، فلا يؤدي إلى الشئ من وجه.

وأو كال له عبد^(٧) للخدمة، فأدى صدقة فطره، أو كان طعاما

(١) في أو ب و ح: « لا يجب الضم » .

(٢) في ح: « ولا يضم بالشك » .

(٣) في ح: « وزكى » وفي أو ب: « فزكى » .

(٤) « على حدة » ليست في أو ب و ح .

(٥) في ح: « وزكى » .

(٦) في الأصل أو ب و ح: « وحدث عين آخر » . وفي أ: « وحدث عين أخرى » .

(٧) في ح كذا: « عين » .

أدى تشره ، أو أرضاً أدى خراجها ، ثم باعها ، فإن الثمن يضم إلى ما عنده بالاتفاق ، لأنه ليس بدل مال الزكاة ، وهو المال الفاضل عن الحاجة ، فلا يؤدي إلى شبهة الشئى .

ولو استفاد دراهم بالأرث أو الهبة ، وعنده نصابان أحدهما أثمان الأبل المزكاة ، والثانى نصاب آخر من الدراهم والدنانير^(١) فإنه يضم إلى أقربهما حولاً ، فإن كان أدى زكاة النصاب الذى^(٢) هو غير^(٣) ثمن الأبل ، فإنه يضم إلى أثمان الأبل ، لأنها أقرب إلى الحول ، فكان^(٤) أنفع للفقراء . ولو أنه لم^(٥) يوهب له ، ولكن تصرف فى النصاب الأول ، بعد ما أدى زكاته ، وربح فيه ربحاً ، ولم يحل حول^(٦) أثمان الأبل المزكاة ، فإن الربح يضم إلى النصاب الذى ربح فيه ، دون أثمان الأبل المزكاة^(٧) ، وإن كمال أبعد حولاً من الأثمان ، بخلاف الأول ، لأنها استويا فى التبعية ثمة ، فترجع^(٨) الأقرب حولاً ، بالضم إليه ، نظراً للفقراء ، لما فيه من زيادة النفع ، وهنا لم يستويا فى التبعية ، فإنه تبع لأحدهما حقيقة ، فلا يقطع حكم التبعية^(٩) عن الأصل^(١٠) .

(١) « والدنانير » من ا و ب . وفى ح : « أو الدنانير » .

(٢) « الذى » ليست فى ح .

(٣) فى ب و ا : « عين » .

(٤) فى ج : « وكان » .

(٥) فى ح : « فلو أنه إذا لم » .

(٦) « حول » ساقطة من ا .

(٧) « المزكاة » ليست فى ا و ب و ح .

(٨) فى ح : « ورجع » .

(٩) فى ب و ا : « التبعية » .

(١٠) زاد فى ب و ا : « والله تعالى أعلم بالصواب » .

باب

زكاة السوائم

أصل^(١) الباب ما ذكرنا أن سبب وجوب الزكاة هو المال النامي ،
الفاضل عن الحاجة .

ثم قدر الفضل والغنى متفاوت في نفسه : لا يعرف حده بالرأى ، فجاء
الشرع بالنَّصْبُ لبيان مقدار الغنى الذي يتعلق به الوجوب ، فوجب اعتبار
التوقيف في النصْب ، على الوجه الذي ورد الشرع به .
ثم في الباب فصلان :

أحدهما : في بيان النَّصْب ، وصفاتها .

والثاني : في بيان قدر الواجب ، وصفاته .

أما الأول - فنقول :

بأن نصاب السوائم مختلف - فنبدأ بالأول :

اتفقت الأحاديث إلى مائة وعشرين ، وعليه الإجماع : أن لازكاة
في الإبل ما لم تبلغ خمسا .

فإذا كانت خمسا ، ففيها شاة - إلى تسع .

فإذا كانت عشرا ، ففيها شاتان - إلى أربع عشرة .

فإذا كانت خمس عشرة ، ففيها ثلاث شياه - إلى تسع عشرة .

فإذا كانت عشرين ، ففيها أربع شياه - إلى أربع وعشرين .

(١) في ح : « قال رحمه الله : أصل » .

فإذا كانت خمسا وعشرين ، ففيها بنت مخاض - إلى خمس وثلاثين .

فإذا كانت ستا وثلاثين ، ففيها بنت أبون - إلى خمس وأربعين .

فإذا كانت ستا وأربعين ، ففيها حقة - إلى ستين .

فإذا كانت إحدى وستين ، ففيها جذعة - إلى خمس وسبعين .

فإذا كانت ستا وسبعين ، ففيها بنتا^(١) لبون - إلى تسعين .

فإذا كانت إحدى وتسعين ، ففيها حقتان - إلى مائة وعشرين .

فأما إذ زادت الإبل على مائة وعشرين واحدة : < فقد > اختلف

العلماء في ذلك إلى تمام الحسين :

فقال أصحابنا بأنه تستأنف الفريضة ، ويدار < الحساب >^(٢)

على الخمسينات^(٣) في النصاب ، وعلى الحقائق^(٤) في الواجب^(٥) ؛ لكن

بشرط عود^(٦) ما قبله من الواجبات والأوقاص^(٧) بقدر ما يدخل فيه .

بيان ذلك أنه إذا زادت الإبل على مائة وعشرين ، فلا يجب في

الزيادة شيء ما لم تبلغ خمسا^(٨) .

(١) في ح : « بنت » وهو خطأ . وسيأتي تعريف هذا اللفظ فيها بعد (ص ٤٤٥) .

(٢) كذا في الكسانى (٢ : ٢٧ : ٤) .

(٣) في ح : « الخمسات » .

(٤) في ب : « الحقائق » .

(٥) في ح : « في الوحوب » .

(٦) في ا و ب و ح : « عدد » .

(٧) الوقص والشنق ما بين الفريضتين في الزكاة . وقيل : الأوقاص في البقر ، والأشناق في الإبل .

وقولهم « ولا شناق » أى لا يؤخذ شيء مما زاد على الخمس إلى التسع مثلاً . وعن أبي عمرو : الوقص ما وجبت فيه النعم من الإبل في الصدقة وأنكر عليه (المغرب) .

(٨) في ا و ب : « خمسا وعشرين » . والمقصود في المتن « ما لم تبلغ خمسا بعد المائة والعشرين » .

وفي ا و ب : « ما لم تبلغ خمسا وعشرين بعد المائة » فالنتيجة واحدة .

فإذا صارت مائة وخمسا وعشرين: <ف> يجب فيها حقتان وشاة .
وفى مائة وثلاثين : حقتان وشاتان^(١) .

وفى مائة وخمس وثلاثين: حقتان ، وثلاث شياه .

وفى مائة وأربعين : حقتان، وأربع شياه .

وفى مائة وخمس وأربعين : حقتان^(٢)، وبنت مخاض إلى مائة وتسع وأربعين .

فإذا صارت مائة وخمسين: ففيها ثلاث حقا - فى كل خمسين: حقة^(٣) .

ثم تستأنف الفريضة : فلا يجب فى أقل من الخمس شىء .

فإذا صارت مائة وخمسا وخمسين: ففيها ثلاث حقا، وشاة .

فإذا صارت مائة وستين: ففيها ثلاث حقا، وشاتان .

فإذا صارت مائة وخمسا وستين: ففيها ثلاث شياه، وثلاث حقا .

فإذا كانت مائة وسبعين : ففيها أربع شياه^(٤)، وثلاث حقا .

فإذا كانت مائة وخمسا وسبعين : ففيها ثلاث حقا، وبنت مخاض .

فإذا كانت مائة وستا وثمانين : ففيها ثلاث حقا، وبنت لبون .

فإذا كانت مائة وستا وتسعين : ففيها أربع حقا - إلى مائتين^(٥) .

فإذا زادت عليها: تستأنف الفريضة ، مثلها استؤنفت فى مائة وخمسين

(١) « وشاتان » ساقطة من ١ .

(٢) « وأربع شياه . وفى مائة وخمس وأربعين، حقتان » ساقطة من ٢ .

(٣) « حقة » ليست فى ٣ .

(٤) « شياه » ليست فى ٤ .

(٥) فى ٥ : « مائة » .

إلى مائتين - فيدخل فيها بنت مخاض، وبنت لبون، وحققة، مع الشاة .
وقال مالك فى قول : إذا زادت الإبل على مائة وعشرين واحدة ،
فلمصدق ^(١) بالخيار : إن شاء أخذ منها ثلاث بنات لبون ، وإن شاء تركها
حتى تبلغ مائة وثلاثين : فيأخذ منها بنتى لبون وحققة .

وفى قول : إذا زادت على مائة وعشرين واحدة ، ففيها ثلاث بنات
لبون - وهو قول الشافعى - وليس فيها إلى مائة وتسعة وعشرين شىء ،
فإذا صارت مائة وثلاثين فبعد ^(٢) ذلك يجعل كل تسعة عفوا . ويجب
فى كل أربعين : بنت لبون . وفى كل خمسين : حققة - فيدور الحساب ^(٣) فى
النسب على الخمسينات والأربعينات ، وفى ^(٤) الواجب على الحقائق
وبنات اللبون .

والصحيح مذهبنا ، فإن الأحاديث قد تعارضت : فتدروى استئناف
الفريضة كما قلنا ، وروى كما قلنا ؛ ولكن الترجيح لما قلنا ، فإنه مذهب
على وعبد الله بن مسعود ، وكانا من فقهاء الصحابة . وهذا باب لا يجرى فيه
القياس والرأى ، فكان ذلك دليلا على الاستقرار ، على الوجه الذى قلنا ،
من حيث التوقيف من النبى عليه السلام .

. . .

(١) المصدق نائب الامام من الساعى والمأثر . وانظر فيها بعد الهامش ٢ من ٤٤٨ .

(٢) هكذا فى اوب و ح . وفى الاصل : « فيقدر ذلك » .

(٣) « الحساب فى » من اوب و ح .

(٤) « فى » من اوب و ح .

وأما ^(١) نصاب البقر - فنقول :

ليس فى أقل من ثلاثين من البقر ^(٢) صدقة .

فإذا بلغت ثلاثين ^(٣) ففيها تبيع أو تبيعة ، ولا شىء فى الزيادة ، إلى
تسع وثلاثين .

فإذا صارت أربعين ، ففيها مسنة .

وهذا بلا خلاف بين الأئمة . فأما إذا زادت على الأربعين : < فقد >
اختلفت الروايات ^(٤) فيها عن أبى حنيفة :

ذكر فى ظاهر الرواية أنه تجب مسنة ، وفى الزيادة بحساب ذلك -
يعنى ^(٥) إن كانت الزيادة واحدة : تجب مسنة ، وجزء من أربعين جزءا من
مسنة ^(٦) . وفى الاثنتين وأربعين ^(٧) : مسنة ، وجزآن ^(٨) من أربعين جزءا
من مسنة . و ^(٩) كذلك إلى ستين ، على هذا الاعتبار .

وروى الحسن عن أبى حنيفة أنه لا يجب فى الزيادة شىء ^(١٠) حتى تبلغ

(١) فى الأصل أضيفت قبل « وأما » كلمة « فصل » بخط مختلف وليست فى ا و ب و ح .

(٢) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « ثلاثين بقر » وفى السكاسانى (٩ : ٢٨ : ٢) :

« بقرا » .

(٣) زاد هنا فى ح : « سائمة » .

(٤) فى ا و ب و ح : « الرواية » .

(٥) « يعنى » ليست فى ح .

(٦) « وجزء من أربعين جزءا من مسنة » سقطت من ا .

(٧) « وأربعين » من ا و ب .

(٨) فى ب و ح : « وجزء » .

(٩) الواو من ا و ب .

(١٠) « شىء » من ا .

خمسین ، فإذا كانت خمسین : ففيها مسنة ، وربعم مسنة أو ثلث تبیع^(١) ، لأن الزيادة عشر ، وهی ثلث ثلاثین وربعم أربعین ، فإن شاء أعطى ربع المسنة ، وإن شاء^(٢) أعطى ثلث التبعة^(٣) إلى ستین .

وروى أسد بن عمرو ، عن أبي حنيفة أنه قال^(٤) : لا شيء فى الزيادة حتى تبلغ ستین ، فيكون فيها تبیعان^(٥) أو تبیعتان^(٦) .
وهو قول أبی یوسف ومحمد والشافعى .

وهذه الرواية أعدل ، لما روى عن معاذ أنه قيل له : ماذا تقول فيما بین الأربعین إلى الستین من البقر^(٧) ؟ فقال : تملك أو قاص^(٨) لا شيء فيها .

وأما إذا زادت على الستین ، فإنه يدار الحساب على الأربعينات والثلاثينات فى النصب ، وعلى الأتبعة والمسنات فى الفريضة ، ويجعل تسعة بينهما عفوا ، فيجب فى كل ثلاثین : تبیع أو تبعة ، وفى كل أربعین : مسنة ، فإذا كانت سبعین : ففيها مسنة وتبیع ، وفى الثمانین : مسنتان ، وفى

(١) فى ا و ب : « تبعة » .

(٢) « أعطى ربع المسنة ولأن شاء » ساقطة من ح .

(٣) فى ح : « تبیع » .

(٤) « أنه قال » من ا و ب .

(٥) فى ا و ب بدلا من « فيكون » : « فإذا صارت ستین ففيها تبیعان » وفى ح : « فإذا

صارت فيكون تبیعان اه » .

(٦) « أو تبیعتان » ليست فى ح .

(٧) « من البقر » من ا و ح .

(٨) الوقص ما بین الفريضتين فى الزكاة . وتقدمت فى الهامش ٧ ص ٤٣٨ .

وأما ^(٢) نصاب الغنم ^(٣) :

فليس في أقل من أربعين شاة شيء .

فإذا بلغت أربعين ، ففيها شاة ، وليس في الزيادة شيء ، حتى تبلغ
مائة وعشرين .

فإذا زادت واحدة ، < فـ > فيها شاتان - إلى مائتين .

فإذا زادت واحدة ، ففيها ثلاث شياه - ثم لا شيء فيها حتى تبلغ
أربعمائة .

فإذا كانت أربعمائة ، ففيها أربع شياه .

ثم في كل مائة شاة ، شاة ، وإن كثرت .

هذا الذي ذكرنا بيان ^(٤) قدر النصب . فأما بيانه صفة النصاب :

فهو ^(٥) أن يكون موصوفاً بالاسامة ^(٦) ، حتى لا تنجب الزكاة في

(١) في « و » و « و » .

(٢) زيد قبلها في الأصل بخط مختلف : « فصل » وليست في « و » و « . »

(٣) في « و » : « وأما الغنم » . وفي « : » « وأما في الغنم » .

(٤) هكذا في « و » و « . » وفي الأصل : « بيان » .

(٥) هكذا في « و » . وفي الأصل « و » : « وهو » .

(٦) « وهو أن يسميها المذرو والنسل » الكاساني ، ٢٠ : ٣٠ : ٢٣ وستأتي في الصفحة المقبلة .

العلوفة والمحمولة ، لما ذكرنا أن الزكاة لا تجب إلا في المال النامي ، والنماء في الحيوان بالإنسامة .

وروى عن النبي عليه السلام أنه ^(١) قال : « ليس في الموامل ^(٢) والحوامل صدقة » .

والسائمة هي التي تسام في البراري ^(٣) لقصد الدر والنسل ، حتى إذا أُسيمت للحمل والركوب ، لا للدر والنسل ^(٤) ، لا تجب فيها الزكاة ^(٥) . وكذلك إذا أُسيمت للبيع وقصد ^(٦) التجارة ، لا للدر والنسل : لا تجب فيها زكاة السائمة - عندنا ، ولكن تجب فيها زكاة التجارة .

ثم ليس الشرط أن تسام ، في جميع السنة ، في البراري ^(٧) ، بل المعتبر هو الغالب : فإن كان ^(٨) أكثر السنة تسام في البراري ^(٩) ، وتعلف في الأئصار في أقل السنة ، فهي سائمة .

ومن صفات النصاب أن يكون الجنس واحد ، كالأبل والبقر والغنم ، وإن اختلفت صفاتها من الذكور والإناث ، واختلفت أنواعها ، كالعرباب

(١) « أنه » من ا و ب و ح .

(٢) في ح : « ليس الموامل والحوامل صدقة » راجع في ذلك : ابن الهمام ، فتح القدير ،

٥٠٩ . وكذا الباقى ، العناية ، نفس الصفحة .

(٣) في ح : « في البوادي » .

(٤) « حتى إذا أُسيمت ... لا للدر والنسل » ساقطة من أ .

(٥) في أ : « زكاة السائمة » . و « حتى إذا أُسيمت ... الزكاة » ساقطة من ب .

(٦) « قصد » من ا و ب و ح .

(٧) « في البراري » ليست في ب . وفي ح : « في البوادي » .

(٨) في ح : « كانت » .

(٩) في ح : « في البوادي » .

والبخاتي^(١)، والبقر^(٢) و^(٣) الجواميس، والضأن والمعز، لأن اسم الأبل
والبقر والنعم يتناول الشكل .

وأما الفصل الثاني - وهويبان قدر الواجب ، وصفاته - فنقول :
أما قدر الواجب من^(٤) الأبل فما^(٥) ذكرنا من بنت المخاض ،
وبنت اللبون ، والحقة ، والجذعة .

وفى البقر التبيع والتبيعة والمسنة - لما ذكرنا من الأحاديث المشهورة .
فبنت المخاض التي أتت عليها سنة وطعت في السنة الثانية .
وبنت اللبون هي^(٦) التي أتت عليها سنتان وطعت في الثالثة .
والحقة هي التي تمت لها ثلاث سنين وطعت في الرابعة .
والجذعة هي التي أتت عليها أربع سنين وطعت في الخامسة وهي
أقصى سن^(٧) يدخل في باب زكاة الأبل .
والتبيع والتبيعة هو الذي أتى عليه^(٨) حول وطعن في الثانية .

(١) جمع بختي ، وهو المتولد بين العربي والعجمي - منسوب إلى يختصر . أما العراب فجمع
عربي (البارقي ، الغاية ، ١ : ٤٩٨) .
(٢) « والبقر » ليست في ب .
(٣) الواو من ا و ب و ح .
(٤) في ا و ب : « في » .
(٥) الفاء من ا و ب .
(٦) كذا في ح . وفي الأصل : « وهي » . وفي ا و ب : « وبنت اللبون التي » .
(٧) كذا في ب وفي الأصل وا : « من » . وفي ح : « سنين » . انظر البارقي ، الميمنية ، ٢ : ١٢٨ .
(٨) هكذا في ا و ب . وفي الأصل : « هي التي أتى عليه » . وفي ح : « هي التي أتى عليها
حول وطعت » .

والمسنة هي التي أتت عليها سنتان وطعنت في الثالثة ، وهي أقصى مايجب من السن في البقر .

أما صفة الشاة الواجبة في الزكاة : <فقد> ذكر في كتاب الزكاة من الأصل ^(١) عن أبي حنيفة أنه لا يجوز إلا الثنئى ، فصاعدا ، وهو الذى أتى عليه حول وطعن في الثانية .

وروى الحسن ^(٢) عن أبي حنيفة أنه يجوز الجذع من الضأن ، وهو الذى أتى عليه ستة أشهر .

وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعى .

وهو قياس ما ذكره الطحاوى ، فإنه قال : لا يؤخذ في الصدقة إلا ما يجوز في الأضحية ، والجذع من الضأن يجوز في الأضحية ^(٣) .

والصحيح جواب ظاهر الرواية ، فإنه لا يجوز من المعز ^(٤) إلا الثنى ، فكذا في الضأن - وأصله حديث على رضى الله عنه أنه قال : « لا يجزىء في الزكاة إلا الثنى فصاعدا » ولم يرو عن غيره خلافه ، فيكون كالإجماع .

. . .

ومن صفات الواجب :

فى الابل : الأنوثة ، حتى لا يجوز فيها سوى الإناث ، ولا يجوز الذكور إلا بطريق القيمة .

(١) « من الأصل » من ا و ب و ح .

(٢) « الحسن » ليست فى ح .

(٣) « والجذع ... فى الأضحية » ساقطة من ا .

(٤) فى ح : « البقر » .

وأما في البقر : فالذكر^(١) والائات سواء ، بالنص ، وهو قوله عليه السلام لمأذ : « في كل ثلاثين من البقر تبسيع أو تبسيع » .
وأما في الغنم : < فـ > يجوز فيه^(٢) ، عندنا ، الذكر والائات .
وقال الشافعي : لا يجوز الذكر ، إلا إذا كانت كلها ذكورا .
والصحيح قولنا ، لأن الأحاديث وردت بلفظ^(٣) الشاة ، وهو^(٤) اسم يتناول الذكر والائات .

• • •

ومن صفات الواجب أيضا - أن يكون وسطا ، حتى لا يكون للساعي أن يأخذ الجيد ولا الرديء ، إلا بطريق التقويم ، برضا صاحب المال ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال للساعي : « إياك وكرائم أموال الناس ، وخذ من حواشيها^(٥) ، واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينه^(٦) وبين الله حجاب » .

فلو أنه لم يوجد^(٧) الوسط ، فإن صاحب المال بالخيار : إن شاء دفع قيمة الوسط ، وإن شاء دفع الا فضل واسترد الزيادة من الدراهم ، وإن

(١) الفاء من ا و ب و ح .

(٢) في ح : « فيها » .

(٣) في ا : « للفظه » .

(٤) هكذا في ا و ب . وفي الاصل و ح : « وهي » .

(٥) أى أوساطها (المرغبات ، الهداية . ١ : ٥١٠) .

(٦) في ا : « بينها » .

(٧) في الاصل و ح : « فلو أنه إذا لم يوجد » . وفي ا و ب : « فإنه إذا لم يوجد » .

شاء دفع الأذون^(١) مع الزيادة من الدراهم ، لأن دفع القيم جائز عندنا ، خلافاً للشافعى . والمسألة معروفة .

وذكر فى كتاب الزكاة هذه المسألة وقال : « المصدق^(٢) بالخيار » - وأراد به إذا رضى صاحب المال ، وإنما يكون الخيار للمصدق فى فصل واحد ، وهو أن صاحب المال إذا وجب عليه بنت مخاض أو بنت لبون ، فأدى بعض سن آخر بطريق القيمة^(٣) ، فالمصدق بالخيار : إن شاء قبل ، وإن شاء لم يقبل ، لأن التشقيص فى الأعيان عيب .

هذا الذى ذكرنا إذا كان الكل كبيراً ، فأما إذا كانت صفراً أو مختلطة بالكبار : فأما^(٤) الصفار المفردة - فمن أبى حنيفة فيها ثلاث روايات : روى أنه يجب فيها ما يجب فى الكبار .

ثم رجع وقال : يجب فيها واحد^(٥) منها إذا بلغه < ت > مبلغاً يجب فيها واحد^(٦) من الكبار ، وهو خمسة وعشرون فصيلاً . ثم رجع وقال : لا يجب فيها شيء^(٧) .

وأخذ بقوله الأول زفر ، وهو قول^(٨) مالك .

(١) فى ح : « الذون » .

(٢) المصدق نائب الإمام من الساعى والماشر . والساعى هو الذى يسمى فى القبائل ليأخذ صدقة المواشى فى أماكنها . والماشر هو الذى يأخذ الصدقة من التاجر الذى يمر عليه . و « المصدق » اسم جنس (الكاسانى ٢ : ٣٥ : ١٥) .

(٣) « بأن كان الواجب بنت لبون فأراد صاحب المال أن يدفع بعض الحقة بطريق القيمة ، أو كان الواجب حقة فأراد أن يدفع بعض الجذعة بطريق القيمة » الكاسانى ٢ : ٣٤ : ١٧ .

(٤) الفاء من اوب .

(٥) و (٦) فى ح : « واحدة » . (٧) « شيء » من اوب و ح .

(٨) « هو قول » من اوب و ح . ففى الأصل : « زفر ومالك » .

وبقوله الثاني^(١) : أبو يوسف .

وبقوله الثالث : محمد .

ويتكلم الفقهاء فى صورة المسألة ، فإنها مشكلة ، لأن الزكاة لا تجب بدون مضى الحول ، وبعد الحول^(٢) لم يبق اسم الحملان والفصلان والمجايل^(٣) .

قال بعضهم : الخلاف فى هذا أن الحول هل ينمقد على الحملان والفصلان والمجايل أم لا - بأن ملك فى أول^(٤) الحول نصابا من هذه الصغار ، ثم تم الحول عليها - هل^(٥) يجب واحد منها ، وإن خرجوا عن الدخول تحت هذه الأسماء ؟ أو يعتبر انعقاد الحول من حين كبروا وإن^(٦) زالت صفة الصغر عنهم ؟

وقال بعضهم : الخلاف فىمن كانت له أمهات ، فمضت ستة أشهر ، فولدت أولادا ، ثم ماتت الأمهات وبقي الأولاد ، ثم تم^(٧) الحول عليها ، وهى صغار - هل تجب الزكاة فى هذه الأولاد ؟

(١) « الثانى » ساقطة من ح .

(٢) « وبعد الحول » ليست فى ح .

(٣) الحملان جمع حمل وهو ولد الشاة . والفصلان جمع فصل وهو ولد الناقة قبل أن يصير ابن مخاض .

والمجايل جمع عجول وهو ولد البقرة (ابن الهمام ، فتح القدير ، ١ : ٥٠٤) .

(٤) « أول » ليست فى ب .

(٥) « هل » من ا و ب و ح .

(٦) « إن » من ا و ب و ح .

(٧) « ثم » ساقطة من ب .

وعلى هذا إذا كان له مسان ، فاستفاد صغاراً في وسط الحول ، ثم هلك المسان ، وبقي المستفاد - هل تجب الزكاة في المستفاد ؟ فعلى هذا الخلاف .

وإلى هذا أشار محمد في الكتاب فيمن كان له أربعون حملاً ، وواحدة^(١) مسنة ، فهلكت المسنة ، وتم الحول على الحملان - لا يجب شيء عند أبي حنيفة ومحمد ، وعند أبي يوسف يجب واحد منها ، وعند زفر تجب مسنة^(٢) .
والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ، لما ذكرنا من^(٣) الأصل^(٤) .
ثم عن أبي يوسف ثلاث روايات أخرى ، سوى ما ذكرنا^(٥) -
والمشهور ما ذكرنا .

فأما إذا كان مع الصغار كبار أو واحد^(٦) منها ، فإنه يحتسب الصغار معها من^(٧) النصاب ، وتجب الزكاة فيها مثلما تجب في الكبار ، وهو المسنة .

(١) هكذا في أوب . وفي ح : « ومسنة واحدة » . وفي الأصل : « واحد » .

(٢) هكذا في الكاساني (٢ : ٣٢ : ٢) . وفي الأصل وغيره : « المسنة » .

(٣) في أوب : « في » .

(٤) راجع ما سبق في « صفة الشاة الواجبة في الزكاة » ص ٤٤٦ - راجع في تفصيل ذلك :

الرخسي ، المبسوط ، ٢ : ١٥٨ - ١٥٩ ؛ والكاساني ، ٣١ : ٢ .

(٥) أورد الكاساني منها اثنتين سوى الأولى : « في رواية قال : في الخمس خمس فصيل ،

وفي النثر خمس فصيل ، وفي خمسة عشر ثلاثة أخماس فصيل ، وفي عشرين أربعة أخماس فصيل ،

وفي خمس وعشرين واحدة منها - وفي رواية قال : في الخمس ينظر إلى قيمة شاة وسط وإلى قيمة

خمس فصيل فيجب أقلها ، وفي العشر ينظر إلى قيمة شاتين وإلى قيمة خمس فصيل فيجب أقلها ،

وفي خمسة عشر ينظر إلى قيمة ثلاث شياه وإلى قيمة ثلاثة أخماس فصيل فيجب أقلها . وفي عشرين

ينظر إلى قيمة أربعة شياه وإلى قيمة أربعة أخماس فصيل ، فيجب أقلها . وفي خمس وعشرين يجب

واحدة منها » (الكاساني ، ٢ : ٣١ : ٦) - راجع كذلك الرخسي ، المبسوط ، ٢ : ١٥٩ .

(٦) في ب و ح : « واحد » وكذا في الكاساني : ٢ : ٣٢ : ٢ .

(٧) في ح : « في » .

وأصله حديث عمر أنه قال للساعى: عدّ عليهم السَّخْلَةَ^(١)، ولوجاء^(٢) بها الراعى يحملها على كتفه، ولا تأخذها منهم.

ثم في حال اختلاط الكبار بالصغار: تجب الزكاة في الصغار، تبعاً للكبار، إذا كان العدد الواجب من الكبار^(٣) موجوداً فيها^(٤)، في قولهم جميعاً. فأما إذا لم يكن العدد الواجب كله موجوداً، فإنه يجب بقدر الموجود. فإنه^(٥) إذا كان له مستتان ومائة وتسعة عشر^(٦) حملاً. فإنه تجب فيها مستتان، بلا خلاف، لأن العدد الواجب، وهو المستتان، موجود في النصاب.

ومثله^(٧) لو كان له مسنة ومائة وعشرون حملاً: يجب فيها مسنة واحدة عند أنى حنيفة ومحمد، وعند أنى يوسف يجب عليه شاة وحمل.

وأما^(٨) حكم الخيل - فنقول^(٩):

لا يخلو إما إن كانت علوفة في المصر للركوب: الحمل^(١٠) أو للتجارة، أو سائمة للركوب والحمل أو للغزو والجهاد، أو سائمة للدر والنسل.

(١) السَّخْلَةُ ولد الضأن والمز ساعة يولده، ذكر. كان أو أنثى - والجمع سخال وسخْل (المصباح).

(٢) في أوب و ح: «راح».

(٣) «من الكبار» ليست في أوب و ح. وهي في الكسائي (١٦: ٣٢: ٢).

(٤) أى في الصغار (الكسائي: ١٦: ٣٢: ٢).

(٥) في أوب و ح: «بيانه».

(٦) في ح: «مسنة ومائة وتسع وعشرين».

(٧) كذا في أوب و ح. وفي الأصل: «وبنثله».

(٨) أضيفت في الأصل قبلها كلمة: «فصل».

(٩) «فنقول» من أوب. وفي ح: «فيقول».

(١٠) «للكوب والحمل» ليست في أوب و ح.

أما إذا كانت علوفة أو كانت سائمة للحمل والركوب أو الجهاد :
فلا يجب فيها شيء ، لأنها مشغولة بحاجته ، لأن قصيد الدر والنسل دليل
الفضل عن الحاجة ، ولم يوجد .

وإن كانت للتجارة : يجب فيها زكاة التجارة بالإجماع ، سواء كانت
تعلف في المصر أو تسام في البراري .
فأما إذا كانت سائمة للدر والنسل :

فإن كانت مختلطة ، ذكورا وإناثا : يجب فيها الزكاة عند أبي حنيفة
رواية واحدة . وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي ^(١) : لا زكاة فيها .
وإن كانت كلها إناثا ، ففيها روايتان ، عن أبي حنيفة ، ذكرهما الطحاوي .
وإن كانت كلها ذكورا ، ففيها روايتان ، عنه ^(٢) أيضا ، ذكرهما محمد ^(٣)
في الآثار .

وفي المشهور من الروايات أن لا زكاة فيها ^(٤) .

(١) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « وقالوا : » .

(٢) « عنه » من أوب و ح .

(٣) في الكسائي (٢ : ٣٤ : ٧ من أسفل) : « الطحاوي » .

(٤) « وفي المشهور من الروايات أن لا زكاة فيها » هذه العبارة علام تود ؟ إلى الذكور
فقط أم إلى الذكور وكذا الإناث ؟ — إن هذه العبارة ليست في الكسائي (٢ : ٣٤ : ٣٥) .
وفي السرخسي (٢ : ١٨٨) : « فإن كانت إناثا كلها فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان ذكرهما
الطحاوي رحمه الله تعالى . وإن كانت ذكورا كلها فليس فيها شيء . إلا في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ذكرها في كتاب الآثار » وقال ابن المهام في الفتح (١ : ٥٠٤) : « في كل من الذكور المنفردة
والإناث المنفردة روايتان ، والراجع في الذكور عدم الوجوب ، وفي الإناث الوجوب » وفي ابن عابدين ،
رد المحتار ، ٢ : ٢١ : « وقال الإمام .. إن كانت ذكورا أو إناثا فروايتان أشهرهما عدم الوجوب -
كذا في المحيط وفي النتح : الراجع في الذكور عدمه ، وفي الإناث الوجوب » .

وإذا وجبت الزكاة فيها، فيكون صاحبها بالخيار: بين أن يعطى من^(١) كل فرس ديناراً، وبين أن يقومها فيؤدى من كل مائتى درهم^(٢) خمسة دراهم، لكن حق الأخذ للساعى، لأن السائمة ترعى فى البرارى، ولا يمكن حفظ السوائم فيها إلا بحماية السلطان.

والصحيح قول أبى حنيفة، لما روى جابر عن النبى عليه السلام أنه قال: « فى كل فرس سائمة دينار، وليس فى الرابطة^(٣) شىء ».

وأما الحمير والبغال فلا^(٤) يجب فيها شىء^(٥)، وإن كانت سائمة، لأن الحمل والركوب هو المقصود فيها، غالباً، دون التناسل، لكنها تسام، فى غير وقت الحاجة، للتخفيف فى الحفظ ودفع مئونة العلف. فأما إذا كانت للتجارة: فيجب^(٦) فيها زكاة التجارة.

هذا الذى ذكرنا كله، إذا كانت السوائم لوازم. أما إذا كانت مستركزة: فعندنا يعتبر فى حال الشركة ما يعتبر فى حالة^(٧) الانفراد: فإن كان نصيب كل واحد منهما بلغ نصيباً: تجب الزكاة فيه، وإلا فلا.

(١) أى عن كل فرس (الرخسى: ٢ ١٨٨).

(٢) هكذا فى اوب. وفى الاصل و: « مائتين ».

(٣) فى ب: « الرابطة ». وفى ح: كذا: « فى كل فرس سائم دينار. ليس فى الرابطة شىء ». ومعنى الرابطة هنا ما يربط فى البدن من الخيل، وحقيقتها ذات الربط كعيشة راضية (المغرب) (٤) الفاء من اوب.

(٥) « شىء » ليست فى ح.

(٦) الفاء من ا.

(٧) « الشركة ما يتبر فى حالة » ساقطة من ح.

وقال الشافعى : إذا كان أسباب الأُسامة واحدة ، يجعل الكل كمال واحد ، وهو أن يكون الراعى والمرعى والماء والمراح والكلب واحداً ، ويكون المال كان من أهل وجوب الزكاة .
بيان ذلك :

- إذا كان خمس من الأبل بين شركين : لا تجب فيها الزكاة ، عندنا . لأن نصيب كل واحد منهما ، بانفراده ، ليس بنصاب .
- ولو كانت عشرة من الأبل بينهما : فعلى كل واحد منهما شاة . وعنده : تجب شاة . فى الفصل الأول ، عليهما .
- وإن كان ثلاثون من البقر بين رحاين ، لا تجب الزكاة ، عندنا ، لعدم النصاب فى حقه ^(١) - وعنده تجب تبعة ^(٢) بينهما .
- وإن كان أربعون من الغنم بين اثنين ، لا يجب شئ ، عندنا - خلافاً له .
- ولو كان لهما ^(٣) ثمانون ، يجب على كل واحد منهما شاة ، عندنا - وعنده : تجب شاة واحدة بينهما .

وكذلك على هذا : إذا كان الذهب والفضة ، وأموال التجارة ^(٤) ، مشتركة بين اثنين : فإنه يعتبر عندنا ^(٥) نصيب كل واحد على حدة .

ثم إن المصدق ، إذا جاء بعد تمام الحول ، فإنه يأخذ الصدقة من المال

(١) « فى حقه » ليست فى ح . (٢) فى ح : « تبعة » .

(٣) « لهما » من ح . (٤) « التجارة » سقطت من ب .

(٥) « عندنا » ليست فى ب و ح .

المشترك بينهما، إذا وجد فيه واجبا، على اختلاف الأُصلين، ولا ينتظر القسمة، لأنَّهما راضيان بذلك، لبقائهما على الشراكة.

فإذا أخذ ينظر :

إن كان ما أخذ، من مال^(١) كل واحد منهما، بأن كان المال مشتركاً بينهما، على السوية، فلا تَرَجُّع^(٢) ههنا، لأنَّ ذلك القدر واجب على كل واحد منهما، على السواء.

أما إذا كان المال مشتركاً بينهما، على التفاوت، والواجب على أحدهما أكثر من الآخر، أو الواجب على أحدهما دون الآخر : فإنه يرجع على صاحبه بقدر ذلك - بيانه :

- لو كان ثمانون من الغنم بين رجلين، فأخذ المصدق منهما شاتين، فلا تَرَجُّع، لما ذكرنا أنه يجب على كل واحد منهما شاة، وكل شاة بينهما نصفان.

- ولو كانت الثمانون بينهما أثلاثاً، وحال الحول، فإنه يجب فيها شاة واحدة على صاحب الثلثين، لكمال نصابه وزيادة، ولا يجب على صاحب الثلث، لتقصان نصيبه عن النصاب، فقد أخذ المصدق ثلث نصيبه، لأجل صاحب الثلثين^(٣)، فله أن يرجع عليه بقيمة الثلث.

- ولو كان^(٤) الغنم مائة وعشرين بين رجلين، لأحدهما ثلثاها وللآخر ثلثها، فإنه يجب على كل واحد منهما شاة، لأن الثمانين لأحدهما، والاربعين

(١) في ا و ب و ح : « خاصة » . (٢) في ح كذا : « ولا يرجع » .

(٣) « لتقصان ... صاحب الثلثين » ساقطة من ب .

(٤) في ح : « كانت » .

لشريكه ، فيأخذ المصدق شاتين من المال المشترك ، ولصاحب الثلثين أن يرجع على صاحب الثلث بقيمة ثلث شاة ، لأن الشاتين إذا كانتا أثلاثاً بينهما يكون لصاحب الثلثين شاة وثلث ولصاحب الثلث ثلثا شاة ، وقد أخذ المصدق شاة كاملة لأجل صاحب الثلث ، فقد^(١) صار آخذاً ثلثاً من نصيب صاحب الثلثين لأجل زكاة صاحب الثلث ، فيرجع^(٢) عليه بذلك .

وهذا معنى قوله عليه السلام : « وما كان بين الخليطين فإنهما يتراجعان »^(٣) بالسوية .

هذا الذى ذكرنا حكم الزكاة فى العين .

فأما حكم الزكاة فى الدين - فنقول :

الدين عند أبى حنيفة على ثلاث مراتب^(٤) : دين قوى ، ودين وسط ، ودين ضعيف .

فالدين القوى هو^(٥) الذى ملكه ، بدلا عما هو مال الزكاة - كالدراهم والدنانير وأموال التجارة ، وكذا غلة^(٦) مال التجارة من العبيد

(١) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « وقد » .

(٢) هكذا فى ا و ب . وفى الأصل و ح : « ويرجع » .

(٣) فى ح : « يرجعان » .

(٤) فى ح : « ثلاثة أصرب » .

(٥) « هو » من ح .

(٦) فى ح : « عامة » .

والدور ^(١) ونحوها .

والحكم فيه أنه إذا كان انصابا ، وتم الحول ، تجب الزكاة ، لكن لا يخاطب بالأداء ما لم يقبض أربعين درهما - فإذا قبض أربعين زكاهها ، وذلك درهم . وإن قبض أقل من ذلك لا يزكى . وكذلك يؤدي من كل أربعين عند القبض درهما ^(٢) .

وأما الدين الوسط فهو الذي وجب بدل مال لو بقي عنده حولاً لم تجب فيه الزكاة ، مثل عبيد الخدمة وثياب البذلة وغلة ^(٣) مال الخدمة .
والحكم فيه أن عند أبي حنيفة فيه روايتين :

ذكر في الأصل وقال : تجب < فيه > ^(٤) الزكاة ، ولا يخاطب بالأداء ، ما لم يقبض مائتي درهم ، فإذا قبض المائتين يزكى لما قبض .
وروى ابن سماعة عن أبي حنيفة أنه لا زكاة فيه حتى يقبض ، ويحول عليه الحول ، بعد ذلك .

وهو الصحيح عنده .

وأما الدين الضعيف فهو ما وجب ومملك ، لا بدلاً عن شيء - وهو دين إما بغير فعله كالميراث ، أو بفعله كالوصية - أو وجب بدلاً عما ليس بمال ديناً ، كالدية على العاقلة والمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد وبدل الكتابة .

(١) « وأموال التجارة .. والدور » ساقطة من ١ .

(٢) كذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « درهم » .

(٣) في ح : « وعامة » .

(٤) هكذا في الكسانى (٢ : ١٠ : ١٦) . وفي الأصل : « فيها » . وفي أ و ب و ح : « فيها » . وانظر بعد .

والحكم فيه أنه لا يجب فيه الزكاة، حتى يقبض المائتين، ويحول عليها
الحول - عنده .

وقال أبو يوسف ومحمد^(١) : الديون على ضربين : ديون مطلقة ،
وديون ناقصة .

فالناقص هو بدل الكتابة ، والدية على العاقلة - وما سواها
فديون^(٢) مطلقة^(٣) .

والحكم فيها أنه تجب الزكاة في الدين المطلق ، ولا تجب الأداء ما لم
يقبض ، فإذا قبض منها شيئاً^(٤) ، قل أو كثر^(٥) ، يؤدي بقدر ما قبض .
وفي الدين الناقص لا تجب الزكاة ، ما لم يقبض النصاب ، ويحول عليه الحول .
وأما ربن السعاية فلم يذكروا في كتاب الزكاة الاختلاف بينهما .
وذكروا في نوادر الزكاة^(٦) الاختلاف ، فقال : عند أبي حنيفة هو دين
ضعيف ، وعندهما دين مطلق .

وعند الشافعي الديون كلها سواء ، وتجب الزكاة فيها ، و^(٧) الأداء ،
وإن لم يقبض .

(١) هكذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « وقالوا » .

(٢) في ح : « وديون » .

(٣) « وديون ناقصة ... فديون مطلقة » ساقطة من ب .

(٤) كذا في أ و ح . وفي الأصل و ب : « شيء » .

(٥) « قل أو كثر » من أ و ب و ح .

(٦) في ح : « في النوادر في الزكاة » .

(٧) في أ و ب و ح : « ويجب » .

وأما حكم هذه الأبرار إذا كانت عينا :

أما الميراث والوصية المعينة إذا حال عليها الحول، ولم يقبضها، تجب فيها^(١) الزكاة، في الذهب والفضة.

فأما في مال التجارة والأسامة : < ف > إن نوى الورثة التجارة^(٢) أو^(٣) الأسامة، بعد الموت : تجب.

وإن لم ينووا : قال بعضهم : تجب، لأن الوارث والموصى له خالف الميت، فينتقل المال إليهما، على الوصف الذي كان، ما لم يوجد التعمين من جهتهما، بأن وجدت منهما نية الابتذال والاعلاف^(٤).

وقال بعضهم : لا بد من وجود النية، لأن الملك قد زال عن الميت حقيقة، وتجدد الملك للوارث والموصى له.

وكذلك الجواب في بدل أعيان البذلة والمهنة وعبداً للخدمة :^(٥) إذا كان عينا، لا تجب فيه الزكاة، ما لم ينو التجارة عند العقد.

(١) فيها « من أوب ».

(٢) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « للتجارة ».

(٣) في ح : « و ».

(٤) في ح : « والإتلاف ». وفي اكذا : « نية الابتذال والاعلاق والاختلاف ».

(٥) زاد هنا في ح : « وقال بعضهم : الدين على أربع مراتب عنده، وجعل القسم الرابع هو الميراث والوصية وكل ما ليس يبدل عن شيء استفاده ديناً، وذكر في كتاب الزكاة < و > جعل حكمه حكم دين وسط، وذكر في النوادر وجعل حكمه حكم دين ضعيف، وكذلك الخدمة ولم نجد لهذه البارة أصلاً في الكسانى (٢ : ٩ - ١٣) . وفي السرخسى (٢ : ١٩٦) : « وإن كان الدين وجب بميراث أو وصية أو وصى له به ففي كتاب الزكاة جعله كالدين الوسط وقال : إذا قبض ما يثني درهم تلتزمه الزكاة لما مضى، لأن ملك الوارث ينبت على ملك المورث، وقد كان في ملك المورث بدلاً عما هو مال - وفي نوادر الزكاة جعله كالدين الضعيف، لأن الوارث ملكه ابتداء وهو دين، فلا تجب فيه الزكاة حتى يقبض ويحول عليه الحول عنده ».

فأما المهر وبرل ماليسى بمال : < ف > على قول أبى حنيفة لا تجب
 ما لم يقبض ، ولم يحل عليه الحول ، و < لم ينو > ^(١) التجارة بعد القبض ؛
 وعلى قولهما تجب إذا نوى التجارة ^(٢) عند العقد - لأن المهر لا يصلح
 نصاباً ^(٣) عند أبى حنيفة إذا كان ديناً ، وعندهما يصلح ، فالعين كذلك ،
 لكن لا بد من نية التجارة فى العين .

هذا الذى ذكرنا إذا كان الدين مقراً به ، ومن عليه الدين موسراً ^(٤) .
 فأما الدين إذا كان مجحوداً به ، ومضى عليه أحوال ، ثم أقر به ، وقبضه :
 فلا تجب الزكاة للسنين الماضية عندنا .
 وقال زفر والشافعى : تجب .

وكذلك الخلاف فيما إذا كانت دراهم ودنانير مفسوبة .
 وكذلك إذا سقطت عن يد المالك ، فلم يجدها سنين .
 وكذلك عبيد التجارة : إذا أبقوا ، ثم قدر عليهم ، بعد سنين .
 وكذلك العدو : إذا استولوا على الدراهم والدنانير ، وأحرزوها ^(٥)
 بدراهم ^(٦) : فعلى الخلاف بيننا وبين الشافعى .

(١) فى الأصل و : « ونوى » . وفى ا و ب : « وينوى » .

(٢) هكذا فى - . وفى الأصل و ا و ب : « للتجارة » .

(٣) أى لا تستحق فيه الزكاة عند أبى حنيفة ، لأنه ليس عوضاً عن مال ، كما تقدم .

(٤) فى - : « مسراً » وهو خطأ .

(٥) هكذا فى ا و ب . وفى الأصل : « وأجرزوا » . وفى - : « فاحرزوها » .

(٦) فى الأصل وغيره : « بدراهم » .

وكذلك إذا دفن ، في غير حرز ، ونسى ذلك سنين ، ثم تذكره :
فعلى الخلاف .

وكذلك إذا أودع رجلا ، مجهولا لا يعرفه ، مال الزكاة ، ثم أصابه بعد
سنين : لا يجب ^(١) .

وأجمعوا أنه إذا دفن في الحرز ، من الدور ونحوها ، و ^(٢) نسيه ، ثم تذكر :
فإنه تجب عليه زكاة ما مضى .

وكذلك إذا أودع رجلا ، معروفا ، ثم نسيه سنين ، ثم تذكر : فإنه
يجب ، بالإجماع .

ثم في المال المغصوب : لا تجب الزكاة عندنا ، سواء كانت له بينة
أو لم يكن .

وكذلك المال المجعود إذا كان له بينة - كذا روى هشام عن محمد .
وبعض مشايخنا قالوا : إذا كانت له بينة ، تجب فيه الزكاة .

والصحيح رواية هشام ، لأن البينة قد تقبل وقد لا تقبل .
فأما إذا كان القاضى عالما بالدين ، أو بالغصب ، فإنه تجب الزكاة ،
لأن القاضى يقضى بعلمه فى الأموال ، فصاحبه يكون مقصرا فى
الاسترداد ، فلا يعذر .

وأما الغريم إذا كان يقر فى السر ، وينكر ^(٣) فى العلانية ، فلا

(١) « لا يجب » من أ .

(٢) فى ب : « أو » وهو خطأ .

(٣) فى أ و ب و ج : « ويجحد » .

زكاة فيه - كذا روى المصنف عن أبي يوسف .

فأما إذا كان الدين مقرا به ، ولكن من عليه الدين معسر ، فمضى عليه أحوال ، ثم أيسر ، فقبضه صاحب الدين ، فإنه يزكى للماضى - عندنا . وروى الحسن بن زياد أنه لازم كاة فيه . إلا أنا نقول إنه مؤجل شرعا ، فصار كما لو كان مؤجلا ^(١) بتأجيل صاحبه ، و ثم تجب ^(٢) الزكاة - كذا هذا .

هذا إذا كان معسرا ، لم يقض عليه بالالفلاس .
فأما إذا قضى عليه بالالفلاس : < ف > على قول أبي حنيفة وأبي يوسف :
تجب الزكاة ، لما مضى ، إذا أيسر ، لأن الفلاس عندهما لا يتحقق فى حال
الحياة ، والقضاء به باطل .
وعلى قول محمد : لا تجب ، لأن القضاء بالالفلاس ، عنده ، صحيح ^(٣) .

(١) « رعا ... مؤجلا » من اوب و .

(٢) فى - كذا : « وتم الحول تجب » .

(٣) زاد فى اوب : « والله أعلم » .

باب

(١)

من يوضع فيه الصدقة

مسائل (٢) الباب مبينة على معرفة :

من يجوز وضع الزكاة فيه (٣) ،

وعلى معرفة ركن الزكاة ،

وشرائط الأداء .

أما يباه من يجوز وضع الزكاة فيه :

فهو الذى استجمع شرائط (٤) :

منها - الفقر :

فإنه لا يجوز صرف الزكاة إلى الأغنياء ، لقوله تعالى : « إِنَّمَا

الصدقات للفقراء (٥) » - أمر بالصرف إلى الأصناف الثمانية ،

(١) فى ح : « باب ما يوضع الصدقة فيه » .

(٢) فى ح : « قال رحمه الله : مسائل » .

(٣) كذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « يجوز فيه وضع الزكاة » .

(٤) « شرائط » من ا و ب و ح . وفى الأصل : « شرائطه » . وفى ا و ب : « استجمع

فيه شرائط » . وفى ح : « اجتمع فيه شرائط » .

(٥) سورة التوبة : ٦٠ . وفى : « لئلا الصدقات للفقراء » ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة

قلوبهم ، وفى الرقاب ، والغارمين ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل - فريضة من الله ، والله عليم حكيم » .

والفقير غير المسكين وقد اختلف فى الفرق بينهما :

فقال الحسن : الفقير الذى لا يسأل والمسكين الذى يسأل - وهذا ذكره الزهري . وكذا روى

أبو يوسف عن أبي حنيفة ، وهو المروى عن ابن عباس رضى الله عنه . وهذا يدل على أن المسكين أحوج .

وتال قتادة : الفقير الذى به زمانة وله حاجة ، والمسكين المحتاج الذى لازمانة له - وهذا

يدل على أن الفقير أحوج .

وقيل : الفقير الذى يملك شيئاً يقوته ، والمسكين الذى لا شيء له .

وأما العاملون عليها فهم الذين نصبهم الإمام لجباية الصدقات .

وذكر هؤلاء لبيان محلية الصرف ، باعتبار الحاجة ، لا بطريق الاستحقاق ، إلا أن النص صار منسوخاً في حق المؤلفة قلوبهم ، عندنا .

وأما العامل فما يعطى له ، فهو ^(١) أجر عمله ، لا بطريق الزكاة ، فإنه ينبغي للإمام أن يعطى الساعي مقدار ما يكفيه ويكفى أعوانه ، ولهذا قلنا بأنه يعطى ^(٢) العامل ^(٣) الغنى . ولهذا إن صاحب المال إذا حمل الزكاة بنفسه إلى الإمام ، فإنه لا يعطى العاملين على الصدقات من ذلك شيئاً . ولهذا قلنا : إن حق العامل فيما في يده من الصدقات ، حتى لو هلك ما في يده من الصدقات ^(٤) تسقط أجرته ، وهو كنفقة المضارب في مال

= وأما **المؤلفة قلوبهم** فقد قيل لهم كانوا قوماً من رؤساء قريش وصناديد العرب لهم شوكة وقوة وأتباع كثيرون ، بعضهم أسلم حقيقة ، وبعضهم أسلم ظاهراً ، وبعضهم كان من المسلمين - فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم من الصدقات تطييباً لقلوب المسلمين منهم . وتقريراً لهم على الاسلام ، وتحريراً لا تبعاعهم على اتباعهم ، وتأليفاً لمن لم يحسن إسلامه .

وأما قوله تعالى : **« وفي الرقاب »** فقال بعض أهل التأويل معناه : وفي عتق الرقاب ، ويجوز إعتاق الرقبة بنية الزكاة ، وهو قول مالك . وقال عامة أهل التأويل : الرقاب المكاتبون ، فقوله **« وفي الرقاب »** أي وفي فك الرقاب ، وهو أن يعطى المكاتب شيئاً من الصدقة يستعين بها على كتابته . وأما **الغارمون** فقد قيل : الغارم الذي عليه الدين أكثر من المال الذي في يده أو مثله أو أقل منه لكن ماوراءه ليس بنصاب .

وأما قوله تعالى : **« وفي سبيل الله »** عبارة عن جميع القرب : فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات إذا كان محتاجاً . وقال أبو يوسف : المراد منه فقراء النزاة ، لأن سبيل الله إذا أطلق في عرف الشرع يراد به ذلك . وقال محمد : المراد منه الحاج المنقطع .

وأما **« ابن السبيل »** فهو الغريب المنقطع عن ماله ، وإن كان غنياً في وطنه ، لأنه فقير في الحال .

(الكسانى ملخصاً ، ٢٠ ، ٤٣ ، ٤٦) .

(١) فهو من اوتوا .

(٢) في ب : « له أن يعطى » .

(٣) « مقدار ما يكفيه ... يعطى العامل » ليست في ا .

(٤) « حتى له هلك - الصدقات » ليست في ح .

المضاربة ، إذا هلك مال المضاربة ^(١) سقطت نفقته .

ولكن للعمالة شبهة الصدقة . فيحرم في حق بنى هاشم ، كرامة لهم ،
وإن كان لا يحرم على العامل الغنى .

وقال الشافعى : يجب الصرف إلى الأصناف الثمانية : إلى ثلاثة من
كل صنف ، لأنه لا يمكن القول بالاستيعاب . واختلف أصحابه في سهم
المؤلفة قلوبهم :

بعضهم قالوا : صار منسوخا بالأجماع .

وبعضهم قالوا : يصرف إلى كل من كان حديث العهد بالإسلام ، ممن
هو فى ^(٢) مثل حالهم فى الشوكة والقوة ، حتى يكون حملا لأمثالهم
على الدخول فى دين الإسلام .

ثم كما ^(٣) لا يجوز صرف الزكاة إلى الأغنياء ، لا يجوز صرف جميع
الصدقات المفروضة والواجبة ^(٤) إليهم ، وذلك نحو الكفارات المفروضة ^(٥) ،
والعشر المفروض ، بكتاب الله ، وصدقة الفطر ، والصدقات المنذورة بها ،
من الواجبات ^(٦) - لقوله عليه السلام : « لا تحل الصدقة لغنى ، ولا لذى

(١) هكذا فى النسخ الأخرى . وفى الأصل : « إذا هلك المضاربة » .

(٢) فى « من > » .

(٣) فى > : « كما قال » .

(٤) التاء من ا و ب .

(٥) « المفروضة » ليست فى ب .

(٦) « المنذورة ... الواجبات » من ا و ب و > . وفى الأصل : « المنذورة بها من الاختلاف » .

مِرَّة سَوِي^(١) .

وكذا لا يجوز صرف الصدقات الواجبة إلى ولد الغنى إذا كان صغيراً ،
وإذا كان كبيراً يجوز^(٢) ، لأن الصغير يعد غنياً بمال أبيه ، بخلاف الكبير .
وقال أبو حنيفة ومحمد : يجوز الدفع إلى امرأة الغنى إذا كانت فقيرة .
وكذلك إلى البنت الكبيرة الفقيرة لغنى . وهو إحدى الروايتين عن
أبي يوسف ، لأن الزوج لا يدفع جميع حوائج الزوجة والبنت الكبيرة .
وكذا لا يجوز الدفع إلى عبد الغنى ، ومدبره ، وأم ولده ، إذا لم يكن
عليهم دين مستغرق لرقابهم ، لأن أكسابهم ملك المولى .
وكذا إن كان عليهم دين ، لكن غير ظاهر فى حق المولى ، حتى يكون
مؤخراً إلى ما^(٣) بعد العتاق .

وأما إذا كان ظاهراً فى حق المولى ، كدين الاستهلاك ودين التجارة ،
ينبغي أن يجوز على قول أبي حنيفة ، لأنه لا يملك كسبه ، عنده ، إذا
كان عليه دين مستغرق ظاهر فى حقه .

وعلى قولهما : لا يجوز ، لأنه يملك كسبه ، عندهما .
وبجوز الدفع إلى مكاتب الغنى ، لأن المكاتب أحق بمكاسبه من المولى .
وأما صدقة الأوقاف : < ف > يجوز صرفها إلى الأغنياء إذا سماهم

(١) المِرَّة القوة والشدة . والسَوِي أى مستوى الخلق (المغرب) .

(٢) فى ب : « لا يجوز » وهو خطأ .

(٣) « إلى ما » من ب و ح . و « مؤخراً إلى ما » ليست فى ا وموضعها فيها بياض .

وفى الكاساني (٢ : ٤٧ : ٢٣ - ٢٥) : « وإن كان عليه دين مستغرق ، لكنه غير ظاهر فى حق

المولى ، لأنه يتأخر لل ما بعد العتاق ، فكان كسبه ملك المولى ، وهو غنى » .

الواقف . فأما إذا لم يسهمهم : < ف > لا يجوز ، لأنها صدقة واجبة .
فأما صدقة التطوع : < ف > يجوز صرفها إلى الغنى ، وتحل له ،
وتكون بمنزلة الهبة له ^(١) .

ثم الغنى أنواع ثلاثة :

أحدها : الغنى الذى يتعلق به وجوب الزكاة ، وهو أن يملك نصيبا
من المال ، الفاضل عن الحاجة ^(٢) ، الموصوف بالنماء والزيادة ، إما بالأسامة
أو التجارة .

والثانى : الغنى الذى يتعلق به حرمان الصدقة ، ويتعلق به وجوب
صدقة الفطر والأضحية ، دون وجوب الزكاة - وهو أن يملك من
الأموال الفاضلة عن حوائجه ما تبلغ قيمته ^(٣) مائتى درهم ، بأن كان له
ثياب ^(٤) وفرش ^(٥) ودور وحوانيت ودواب ، زيادة على ما يحتاج إليه ،
الابتدال ^(٦) ، لا للتجارة والأسامة .

ثم مقدار ما يحتاج إليه ما ذكر أبو الحسن فى كتابه ^(٧) فقال :
لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له مسكن ، وخدام ، وما يتأثث به
فى منزله ، وفرس ، وسلاح ، وثياب البدن ^(٨) ، وكتب العلم إن كان

(١) « له » من ب و ح . (٢) فى ا وب و ح : « حاجته » .

(٣) هكذا فى ا وب و ح ، وفى الاصل : « ما يبلغ قيمة » .

(٤) فى ح : « فإن كانت له أثاث » . (٥) فى ا وب و ح : « وفرس » .

(٦) هكذا فى ا والكاسانى (٢ : ٤٨ : ٥) . وفى الاصل ب : « الابتدال » . وفى ح :

« الاستبدال » .

(٧) أبو الحسن الكرخى فى مختصره (الكاسانى : ٢ : ٤٨ : ٦) .

(٨) فى ا : « وثياب البدن » .

من أهله ، مالم يكن له فضل عن ذلك مائتا درهم .
وهذا عندنا .

وقال الشافعى : يجوز دفع الصدقة إلى رجل له مال كثير ، ولا كسب له ، وهو يخاف الحاجة ^(١) .

وقال مالك : إذا كان له خمسون درهما ، لا يجوز دفع الصدقة إليه ، ولا يحل له الاخذ .

والثالث : الغنى الذى يحرم به السؤال ، ولا يحرم الاخذ ولا الدفع من غير سؤال :

قال بعضهم : خمسون درهما .
وقال عامة العلماء : إذا ملك قوت يومه وما يستر به عورته ، فلا يحل له السؤال ، فأما إذا لم يكن ^(٢) ، فلا بأس به .
وأما الفقير إذا كان قويا مكتسبا : < ف > يحل له أخذ الصدقة ، ولا يحل له السؤال .

وعند الشافعى : لا تحل له ^(٣) الصدقة .

. . .

والشرط الآخر :

أن لا يكون الفقير من بنى هاشم ، ولا من موالهم ، لقوله عليه السلام : « لا تحل الصدقة ^(٤) لمحمد ولا لآل محمد » .

(١) « الحاجة » من ا ب . وفى ح : « للحاجة » . (٢) فى ح : « لم يكف » .

(٣) فى ا ب : « لا يحل له أخذ » . وفى ح : « لا يحل أخذ » .

(٤) « الصدقة » ساقطة من ب .

وكذا حرم^(١) الصدقة على موالى بنى هاشم، وقال: «إن مولى القوم من أنفسهم» .

والشرط الآخر - هو الاسلام :

وهو شرط فى حق وجوب^(٢) الزكاة والعشر، بالاجماع - حتى لا يجوز صرفهما^(٣) إلى الكفار .

وأما صرف ما وراء الزكاة والعشر^(٤) إلى فقراء أهل الذمة - فجائز عند أبى حنيفة ومحمد^(٥)، نحو صدقة الفطر والصدقة المنذورة والكفارات . ولكن الصرف إلى المسلمين أولى .

وعن أبى يوسف ثلاث روايات .

والأصح أنه لا يجوز صرف صدقة ما إليهم إلا التطوع .

وأما الخوارج فلا^(٦) يجوز صرف صدقة ما إليه^(٧) .

...

والشرط الآخر :

أن لا يكون منافع الأملاك متصلة بين صاحب المال وبين المدفوع إليه ، لأن الواجب هو التملك من الغير^(٨) من كل وجه ، فإذا كانت

(١) فى ب : « حرمت » .

(٢) فى ب : « صرف » .

(٣) هكذا فى ب . وفى الأصل و ا و ح : « صرفها » .

(٤) فى ح كذا : « وأما صرف ما وراء ذلك كرهه ووجوب العشر ... »

(٥) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « عندهما » .

(٦) الغاء من ا و ب .

(٧) فى الأصل و ا و ب و ح : « إليهم » .

(٨) فى ب و ح : « العين » . وفى الكسانى (٢: ٤٩: ٣ من أسفل) : « الفقير » .

المنافع بينهما متصلة عادة ، فيكون صرفاً إلى نفسه من وجه ، فلا يجوز^(١) .
 يبان ذلك أنه لو دفع الزكاة إلى الوالدين وإن علوا ، أو إلى المولودين
 وإن سفلوا ، لا يجوز ، لاتصال منافع الأملأك بينهم ، ولهذا لا تقبل شهادة
 بعضهم لبعض .

ولو دفع إلى سائر الأقارب ، سواهم ، من الإخوة والأخوات
 وغيرهم ، حاز ، لا نقطاع المنافع بينهم ، من حيث الغالب ، ولهذا تقبل
 شهادة بعضهم لبعض .

ولو دفع إلى الزوج أو الزوجة ، لا يجوز عند أبي حنيفة ، لما قلنا من
 اتصال المنافع بينهم من حبث الغالب - وعلى قول أبي يوسف ومحمد : يجوز
 للزوجة أن تدفع إلى زوجها الفقير ، ولا يجوز للزوج أن يدفع إلى زوجته
 الفقيرة^(٢) .

ولو دفع إلى عبيده ، أو مدبريه ، أو أمهات أولاده ، لا^(٣) يجوز ، سواء
 كان عليهم دين أو لم يكن ، لأنه صرف إلى نفسه من وجه .
 وكذلك إذا دفع إلى مكاتبه^(٤) ، لا يجوز ، وإن كان الملك يقع
 للمكاتب ، لأنه ، من وجه ، يقع للمولى .

وأما صدقة التطوع : < ف > يجوز صرفها إلى هؤلاء ، لقوله عليه

(١) « فلا يجوز » ليست في ا و ب و ح . وفيها بدلا منها : « ولا يكون لازالة الملك

(في ح : ملكه) من كل وجه » .

(٢) في ح : « إلى الروجة » اه . وليس فيها : « الفقيرة » .

(٣) « لا » ساقطة من ح .

(٤) « لا يجوز سواء ... مكاتبه » ساقطة من ب .

السلام : « نفقة الرجل على نفسه صدقة ، وعلى عياله ^(١) صدقة ، وكل معروف صدقة » .

. . .

وهذا الذى ذكرنا فى حالة الاختبار ، وهو أن يكون للدافع علم بهؤلاء عند الدفع .

فأما إذا دفع الزكاة إلى هؤلاء ، ولم يعلم بحالهم ، فهذا على ثلاثة أوجه :
أحدها - أنه لا يخطر بباله شيء : أنه غنى أو فقير ، مسلم أو ذمى ، ونحو ذلك ، ودفع بنية الزكاة - فالأصل هو الجواز ، إلا إذا ظهر أنه غنى أو أبوه أو ابنه أو ذمى ييقين ، فحينئذ لا يجوز ، لأن الظاهر أنه صرف الصدقة إلى < محلها > ^(٢) حيث نوى الزكاة ، والظاهر ^(٣) لا يبطل إلا باليقين .
ولهذا إذا خطر بباله بعد ذلك ، وشك فى ذلك ، ولم يظهر له شيء ، فإنه لا يلزمه إلا عادة ، لأن الظاهر لا يبطل بالشك .

والثانى - إذا خطر بباله ، وشك فى ذلك ، ولم يتحر ، ولم يطلب دليل الفقر بأن ^(٤) لم يسأل منه أنه غنى أو فقير ، ونحو ذلك ، ودفع إليه ؛ أو تحرى بقلبه ، ولكن لم يطلب ^(٥) دليل الفقر - فالأصل هو الفساد ، إلا

(١) فى ١ : « على نفسه وعلى عياله » .

(٢) هكذا فى الكسانى (٢ : ٥٠ : ٩) . وفى الأصل و ح : « محله » وفى ا : « غير

عله » وفى ب : « غير محلها » والصحيح ما فى المتن .

(٣) فى ب زاد هنا : « أنه » .

(٤) فى ح : « فإن » .

(٥) فى ب : « ونحو ذلك لو تحرى بقلبه ولم يطلب » وفى ح : « ونحو ذلك دفع إليه أو

تحرى بقلبه ولكن لم يبطل » .

إذا ظهر^(١) ييقن أو بدليل، من حيث الغالب أنه فقير، فيئخذ يجوز، لأنه
وجب عليه التحرى فى هذه الحالة، والصرف إلى فقير وقع عليه التحرى^(٢)،
فإذا ترك فلم^(٣) يوجد الصرف إلى من أمر بالصرف إليه، فيكون فاسدا، إلا
إذا ظهر أنه فقير أو أجنبي ييقن ونحوه. فيجوز - لأنه بطل الظاهر بالحقيقة.
والثالث^(٤) - إذا خطر بباله، وشك، وتحرى، وطلب دليل الفقر،
وسأل المدفوع إليه فأخبر أنه فقير، أو رآه فى صف الفقراء، أو كان^(٥) عليه
زى الفقراء، أو كان ضريرا، أو^(٦) معه ركة^(٧) وعصا، فدفع إليه ثم
ظهر أنه غنى، أو دفع فى ليلة مظلمة إلى رجل يخبره^(٨) أنه أجنبي أو مسلم،
ثم ظهر أنه أبوه أو ابنه أو ذمى، فإنه لا يازمه إلا إعادة عند أبي حنيفة
ومحمد^(٩) فى الفصول كلها - وعلى قول أبي يوسف: يازمه إلا إعادة.
وأجمعوا أنه إذا ظهر أنه حربى، أو حربى مستأمن، فإنه لا يجوز.
وكذا إذا ظهر أنه عبده أو مكاتبه أو مذبذبه.

(١) زاد فى ح هنا: «له».

(٢) زاد فى ح هنا: «أولا» ولعل المقصود: «أولى».

(٣) الفاء من اوب و ح.

(٤) «الثالث» ساقطة من ا.

(٥) فى ا: «وكان».

(٦) الهمة من اوب و ح.

(٧) الركة الداو الصنبر (المغرب). وفى ح: «وكازة وعصا». وفى ب كذا: «زكاة وعكازا».

(٨) فى ب: «بحسبه».

(٩) فى ب: «عند أبي حنيفة» فقط.

هذا حواب ظاهر الرواية^(١).

وروى محمد بن شجاع، عن أبي حنيفة، في غير الغنى: أنه^(٢) لا يجوز
ويأزمه إلا عادة، كما قال أبو يوسف - والمسألة معروفة.

وأما ركن الزكاة

فهو إخراج جزء من النصاب من حيث المعنى، إلى الله تعالى، والتسليم
إليه، وقطع يده عنه، بالتعليك من الفقير والتسليم إليه أو إلى من هو
نائب عنه، وهو الساعي.

وصاحب المال نائب عن الله في التسليم إلى الفقراء - قال الله تعالى :
« وآتوا الزكاة » والإيتاء^(٣) هو التعليك .
هذا الذي ذكرنا قول أبي حنيفة .

وأما على قولهما : < في > الواجب جزء من النصاب، من حيث الصورة
والمعنى، لكن يجوز إقامة غيره مقامه من حيث المعنى، ويبطل اعتبار
الصورة بإذن صاحب الحق، وهو الله تعالى .

وأما في زكاة السوائم : < فقد > اختلف مشايخنا على قول أبي حنيفة :
بعضهم قالوا : إنه يجب صرف جزء من النصاب من حيث المعنى ،
وذكر المنصوص عليه ، بخلاف جنس النصاب ، للتقدير .

(١) في أ و ح : « الروايات » .

(٢) في ح : « البين لأنه » .

(٣) في أ : « والإيتان » .

وبعضهم قالوا : الواجب هو المنصوص عليه من حيث المعنى ، لا جزء من النصاب .

وعند الشافعى : الواجب هو المنصوص عليه ^(١) من الأُسنان مطلقا ، لا جزء من النصاب .

وبيان هذا فى المسائل :

على قول أصحابنا : يجوز دفع القيم والأُبدال فى باب الزكاة والعشر والحراج وصدقة الفطر - وعند الشافعى لا يجوز .

ولو هلك النصاب ^(٢) بعد الحول أو بمضيه : إن كان قبل التمكن ^(٣) من الأداء ، من غير تفريط ، فلا ^(٤) شئ عليه ، بالإجماع .

فأما إذا تمكن من الأداء ، و ^(٥) فرط حتى هلك ، فكذلك الجواب عندنا - وقال الشافعى : لا يسقط .

وأجمعوا أنه إذا أتلف ^(٦) مال الزكاة فإنه ^(٧) يضمن قدر الزكاة ، لأن الواجب عندنا تمليك جزء من محل معين وهو النصاب ، إما من حيث المعنى عند أبى حنيفة ، أو من حيث الصورة والمعنى عندهما ، ولا يبقى

(١) « من حيث المعنى لا جزء ... المنصوص عليه » ساقطة من ب .

(٢) فى ا و ب و ح : « نصاب الزكاة » .

(٣) فى ا و ب : « التمكن » .

(٤) الفاء من ب .

(٥) فى ا و ب و ح : « أو » .

(٦) فى ح : « تلف » ..

(٧) « فإنه » من ا و ب و ح .

الوجوب بعد هلاك المحل ، كالعبد الجاني : إذا مات ، سقط وجوب الدفع ،
لكون المحل متميئاً لوجوب الدفع ، فلا يبقى واجباً بعد فواته - كذا ههنا .
وإذا أتلّف يضمن ، لآثنه أتلّف حقاً مستحقّ الأداء عليه ^(١) ، فصار
كالمولى إذا أتلّف العبد الجاني .

فأما فى السواثم : إذا جاء الساعى وطالب بالزكاة ، فمنع ، حتى هلك :
< ف > ذكر الشيخ أبو الحسن الكرخى أنه يجب الضمان ، لآثنه بالمنع
صار متلفاً ، بمنزلة المودع إذا منع الوديعه ^(٢) ، بعد الطلب ، حتى هلك ^(٣) ،
يضمن - كذا هذا .

وعن أبى سهل الزُّجَاجي ^(٤) أنه لا يضمن .
والأول أصح .

ولو صرف الزكاة إلى بناء المسجد والرباطات وإصلاح القناطر ^(٥)
وتكفين الموتى ودفنهم - لا يجوز ، لآثنه لم يوجد التملك .
وكذلك إذا اشترى بالزكاة طعاماً ، وأطعم الفقراء غداء وعشاء ، ولم
يدفع إليهم عين الطعام ، فإنه لا يجوز ، لآثنه لم يوجد التملك .

(١) « عليه » من اوب و ح .

(٢) « الوديعه » من اوب و ح .

(٣) التاء من اوب .

(٤) درس على أبى الحسن الكرخى وأخذ العلم عنه وعن أبى سعيد البردعى . وقد درس
عليه أبو بكر أحمد بن على الرازى . وله كتاب : « الرياض » . وقد أقام بنيسابور ومات بها .
والزُّجَاجي يضم الزاى نسبة إلى عمل الزواج وقيل بالفتح . وقد يذكر أيضاً بالفز الى وبالفرضى (الكنوى) .
(٥) هكذا فى اوب و ح . وفى الأصل : « القناطر » ، والصحيح ما فى المتن لآهى
(أى القناطر) جمع قنطرة أما قناطر فجمع قنطار .

وكذلك لو قضى دين ميت فقير ، بنية الزكاة : لا يجوز .
وأما إذا قضى دين حي فقير : < فـ > إن قضى بغير أمره ، يكون متبرعا ، ولا يقع عن الزكاة ؛ وإن قضى بأمره فإنه يقع عن الزكاة ويصير وكيلاً^(١) في قبض الصدقة عن الفقير ، والصرف إلى قضاء دينه ، فقد وجد التملك من الفقير ، فيجوز .

وكذلك لو اشترى زكاته رقيقاً فأعتقه : لا تسقط الزكاة ، لأنه إسقاط ، وليس بتمليك .

ولو دفع زكاة ماله إلى الإمام ، أو إلى عامل الصدقة ، فإنه يجوز ، لأنه نائب عن الفقير في القبض .

وكذلك من تصدق على صبي أو مجنون وقبض له وليه : أبوه^(٢) أو جده ، أو وصيه^(٣) - جاز ، لأن قبض الولي كقبضه . ولو قبض عنهما بعض ذوى أرحامه ، وليس ثمة أقرب منه ، وهو في عياله ، جاز .

وكذلك الأجنبي ، الذي هو في عياله ، بمنزلة الولي ، في قبض^(٤) الصدقة ، لأن هذا من باب النفع .

وكذلك الملتقط : يصح منه قبض الصدقة ، في حق اللقيط .
وذكر في العيون عن أبي يوسف أن من عال يتيماً ، بفعل يكسوه

(١) في الأصل واوب و : « وبصير وكيلاً عنه » .

(٢) هكذا في او . وفي الأصل وب : « وليه أو أبوه » .

(٣) في او ب و : « وصيها » .

(٤) في ا : « وقبض » .

ويطعمه وينوي به عن زكاة ماله^(١) قال : يجوز . وقال محمد : ما كان من كسوة يجوز ، وما كان من طعام لا يجوز إلا ما دفع إليه . وهذا مما لا خلاف فيه^(٢) بينهما في الحقيقة : فإن أبا يوسف لم يرد به إلا طعام على طريق الإباحة ، ولكن على وجه التملك : إن كان اليتيم عاقلا يدفع^(٣) إليه ، وإن لم يكن عاقلا يقبض عنه ، بطريق النيابة ، ثم يطعمه ويكسوه ، لأن قبض الولي كقبضه .

وأما شرائط الرداء

فمنها - أن يكون الرداء على الوجه الذي وجب عليه ، من حيث الوصف - فإن كان في السوائم يؤدي الوسط : إما عينه ، أو مثله من حيث القيمة . حتى لو أدى الردى : لا يجوز ، عن الكل^(٤) ، إنما يقع بقدر قيمته . ولو أدى الجيد : جاز ، لأنه أدى الواجب وزيادة .

ولو أدى شاة سميئة جيدة عن شاتين وسطيتين - جاز ، لأن الجودة في غير أموال الربا^(٥) متقومة ، فبقدر الوسط يقع عن نفسه ، وقدر قيمة الجودة يقع^(٦) عن شاة أخرى .

(١) في ب : « زكاته » .

(٢) « فيه » من ب .

(٣) هكذا في ا و ب . وفي الأصل : « يدفع » . وفي ح : « لا يدفع » .

(٤) في ا و ب و ح : « حتى لو أدى الردى . لا يجوز . ولو أدى قيمة الردى . لا يجوز عن الكل » ، والصحيح ما في المتن ، راجع من ٤٧٧ ، وما بعدها ، والكاساني (٢ : ٤١ : ٢٤ - ٣٠) .

(٥) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « أموال الربوية » .

(٦) « يقع » من ب .

وكذا هذا في العروض إذا كانت للتجارة : إن أدى ربع عشرها :
يجوز ، إن كان ردئاً فردى ، وإن كان جيداً جفید . فإن ^(١) أدى القيمة :
فإنه يؤدي قيمته من كل وجه .

ولو أدى الردى مكان الجيد - لا يجوز ، لأن الجودة متقومة في
هذا الباب ؛ ولهذا لو أدى الثوب الجيد عن ^(٢) الثوبين الردئين - جاز .
فأما إذا كان مال الزكاة من أموال الربا ، كالكيلى والوزنى ، فإن
أدى ربع عشر النصاب - يجوز ، كيفما كان . وإن أدى غيره ، فلا يخلو .
إما إن أدى زكاته من جنسه ، أو من خلاف جنسه :

فإن أدى من خلاف جنسه ، كما إذا أدى الفضة عن الذهب أو
الحنطة عن الشعير ، فإنه ^(٣) يؤدي قدر قيمة ^(٤) الواجب ، بلا خلاف .
ولو أدى أنقص ^(٥) منها ^(٦) ، فإنه يجب عليه التكميل ^(٧) ، لأن الجودة ، في
أموال الربا ^(٨) ، معتبرة متقومة ، عند المقابلة بخلاف الجنس .

فأما إذا كان المؤدى من جنس النصاب : < فقد > اختلفوا فيه على
ثلاثة أقوال :

(١) في اوب و ح : « وإن » .

(٢) هكذا في اوب و ح وفي الكاساني (٢ : ٤١ : ٤) من أسفل) . وفي الأصل : « من » .

(٣) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « من الشعير بأن » .

(٤) في اوب : « قيمة قدر » .

(٥) هكذا في اوب و ح ، وفي الكاساني (٢ : ٤٢ : ١) . وفي الأصل : « بعض » .

(٦) في ح : « منها » .

(٧) زاد هنا في ح : « وهو القيمة » .

(٨) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « في أموال الربوية » .

قال أبو حنيفة وأبو يوسف : المعتبر هو القدر دون القيمة .

وقال زفر : المعتبر هو القيمة دون القدر .

وقال محمد : المعتبر ماهو الا نفع للفقراء : فإن كان اعتبار القيمة أنفع فقولاه مثل قول زفر ، وإن كان اعتبار القدر أنفع فقولاه مثل قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

بيان ذلك أن من وجب عليه أداء خمسة أقفزة من حنطة جيدة فى مائتى قفيز حنطة جيدة للتجارة بعد حولان الحول ، فأدى خمسة أقفزة رديئة ، يجوز على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، اعتبارا للقدر ، ولا يضمن قيمة الجودة ، لأنه لا قيمة لها فى أموال الربا ، عند مقابلتها بجنسها . وعلى قول محمد وزفر : عليه أن يؤدى قيمة الجودة اعتبارا للقيمة عند زفر ، واعتبارا الا نفع فى حق الفقراء عند محمد .

وكذلك إذا كان له قُلب فضة أو إناء مصوغ من فضة وزنه مائتا درهم وقيمته لجودته وصياغته ثلاثمائة درهم ، وأدى خمسة زيوفا أو نهرجة أو فضة رديئة قيمتها أربعة دراهم - فإنه يجوز ، وتسقط عنه الزكاة فى قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، لوجود القدر - وعند محمد وزفر : عليه أن يؤدى سبعة دراهم ونصف درهم ، ويصرفه إلى تمام القيمة ^(١) لما ذكرنا من الأصول .

(١) فى اوب و ح : « يؤدى ثلاثة دراهم ونصف إلى تمام القيمة » . أى فوق ما أداء وقيمته أربعة دراهم ، فالجموع سبعة ونصف ، وهو ما ذكره فى الأصل .

وأما إذا أدى زكاته من الذهب، أو من مال ليس من جنس الفضة، فإن عليه أن يؤدي قيمته بالغة ما بلغت، وهي ^(١) سبعة دراهم ونصف، لأن الجودة متقومة في أموال الربا، عند مقابلتها بخلاف الجنس، بمنزلة الجودة في غير أموال الربا.

وإن وجب على رجل خمسة أقفزة رديئة أو خمسة دراهم رديئة، فأدى أربعة أقفزة جيدة قيمتها خمسة أقفزة رديئة و ^(٢) أربعة دراهم جيدة قيمتها خمسة دراهم رديئة؛ فإنه يجوز عن أربعة دراهم وأربعة أقفزة، وعليه قفيز واحد ^(٣) ودرهم آخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. أما عندهما <ف> اعتبارا للقدر وهو ناقص، وأما عند محمد فلا، لأن عنده المعتبر هو القدر إذا كان أنفع للفقراء، واعتبار القدر ههنا أنفع. وعلى قول زفر يجوز عن الخمسة اعتباراً للقيمة.

وعلى هذا نظائر المسائل ^(٤).

. . .

ومن شرائط الأداء - النية: فإن الزكاة، عبادة، فلا تصح من غير النية. لكن يشترط النية في أي وقت؟

ذكر الطحاوي أنه لا تجزئ الزكاة عن أخرجها، إلا بنية مقارنة ^(٥)

(١) هكذا في اوب. وفي الاصل و هـ: « وهو » .

(٢) في ا: « أو » .

(٣) في اوب و هـ: « آخر » .

(٤) « المسائل » من اوب و هـ .

(٥) « مقارنة » ليست في اوب و هـ وليست في الطحاوي (المختصر ، ص ٤٥) .

مخالطة لإخراجه إياها^(١) ، كما قال في الصلاة .

والكن مشايخنا قالوا : يعتبر في أحد وقتين : وقت الدفع ، أو وقت تمييز قدر الزكاة عن النصاب ، حتى يكون الأداء بناء على نية صحيحة .
واو دفع خمسة إلى رجل وأمره أن يدفع إلى الفقراء عن زكاة ماله ،
ودفع^(٢) ذلك الرجل ولم ينو عند الدفع ، جاز ، لأن المعتبر نية الأمر ،
وهو المؤدى في الحقيقة ، والمأمور نائب عنه .

ولو دفع إلى ذمي ، ليدفعها إلى الفقراء - حاز ، لوجود النية من
الآمر المسلم .

ولهذا قال أصحابنا : لا يجب الزكاة على الصبيان والمجانين ، لأن
الأداء لا يصح منهم ، لأنه عبادة ، فلا تتأدى^(٣) بدون النية والاختيار ،
والطفل والمجنون لا اختيار لهما ، والصبي العاقل عقله عدم في حق
التصرفات الضارة^(٤) .

• • •

ولو مات من عليه الزكاة قبل الأداء - فلا يخلو : إما إن أوصى
بالأداء ، أو لم يوص .

فإن لم يوص - فإنه تسقط عنه الزكاة ، ولا يؤمر الوصي^(٥) والوارث
بالأداء ، من ماله ، عندنا .

(١) كذا في ح . وفي الأصل : « مخالطة لإخراجها إياها » ، وفي : « مخالطة لإخراجها » .

(٢) في ا و ب و ح : « فدفع » . (٣) في ب و ح : « فلا يتأدى » .

(٤) « الضارة » ساقطة من ح .

(٥) في ب : « الصبي » وهو خطأ .

وقال الشافعى : تؤخذ من تركته .

وعلى هذا الاختلاف : إذا مات و^(١) عليه صدقة الفطر ، والحراج ،
والجزية ، والنذور ، والكفارات ، والنفقات : لا يستوفى من تركته ،
عندنا - وعند الشافعى يستوفى .

وأما العشر : فإن كان الحارج قائماً : لا يسقط بالموت ، فى ظاهر الرواية .
وروى عبد الله بن المبارك^(٢) عن أبي حنيفة أنه يسقط .

وأما إذا استهلك الحارج ، حتى صار ديناً فى ذمته ، فهو على هذا الاختلاف .

وأما إذا أوصى بالاداء - فإنه يؤدى من ثلث ماله عندنا ؛ وعند الشافعى
من جميع ماله ، لأن عنده الزكاة حق الفقراء ، فصار كسائر الديون .
ولنا طريقان : أحدهما - أن الزكاة عبادة ، والاداء من الميت لا
يتحقق ، ولم يوجد منه الا إيصاله والا إنباء حتى يكون أداء النائب كأدائه^(٣) ،
والعبادة لا تتأدى إلا^(٤) بالإنابة الشرعية .

والثانى - أن هذه الأشياء وجبت بطريق الصلة ، والمصلات تسقط
بالموت ، قبل التسليم .

وأما العشر^(٥) فقد ثبت مشتركاً .

ولو امتنع من عليه الزكاة عن الاداء ، فإن الساعى لا يأخذ منه^(٦)

(١) فى ح : « من » .

(٢) من أصحاب أبى حنيفة . ولد سنة ١١٨ هـ . وتوفى سنة ١٨١ هـ . وكان ثقة حجة
ومشهوراً بالعلم والخلق (اللكنوى : ١٠٣ - ١٠٤) .

(٣) فى ح : « حتى يقوم أداء النائب مقام أدائه » وفى ا و ب : « حتى يقوم أداء النائب كأدائه » .

(٤) « إلا » ليست فى ا و ب و ح . وفى ب : « لا تتأدى يكون بالإنابة الشرعية » .

(٥) « العشر » ليست فى ح . (٦) فى ب : « من النصاب » .

الزكاة جبرا . ولو أخذ لا يقع عن الزكاة ، عندنا . وقال زفر والشافعي :
له أن يأخذ من النصاب جبرا ، ويقع عن الزكاة - لأن الزكاة عبادة ،
عندنا^(١) ، فلا بد من الأداء ، ممن عليه ، باختياره ، حتى تحصل العبادة .
ولكن عندنا للساعي أن يجبره على الأداء ، بالحبس ، فيؤديه بنفسه ،
لأن الإكراه لا ينافي الاختيار ، فيتحقق الفعل عن اختياره ، فيجوز .
واو عجل زكاة ماله ، ودفع إلى الفقراء بنية الزكاة ، جاز عندنا ،
خلاف المالك .

وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه استسلف من العباس زكاة
عامين .

ثم عندنا ، كما يجوز تمجيل الزكاة عن النصاب الموجود للحال ، يجوز
عن نصاب كثيرة لم توجد^(٢) بعد ، إن^(٣) كان في ملكه نصاب واحد ،
بأن^(٤) كان عنده مائتا درهم فمجل زكاة الألف أو أكثر ، يجوز ،
عندنا - وقال زفر : لا يجوز .

وإنما يجوز التعميل عندنا بشرائط ثلاثة :

أحدها - أن يكون مالكا للنصاب في أول الحول .

والثاني - أن يكون النصاب كاملا في آخر الحول أيضا .

(١) « عندنا » من اوهى في الكسائي (١٥٠: ٢) .

(٢) « لم توجد » من اوهى : « ولم يوجد بعد ما » لأن « ما » ليست في ا .

(٣) في اوب وح : « إذا »

(٤) في ح : « ما » .

والثالث - أن يكون في وسط الحول بعض النصاب ، الذي انعقد عليه الحول ، أو كله ، موجودا ، ولا يشترط كماله ، لأن أول الحول وقت انعقاد سبب الوجوب ، وآخره وقت الوجوب^(١) ، فأما كمال النصاب في وسط الحول <ف> ليس بشرط ، لأنه ليس^(٢) وقت الوجوب ولا وقت انعقاد السبب ، لكن لا بد من بقاء بعض النصاب الأول حتى يصح ضم المستفاد إليه على مامر .

بيان ذلك أن من كان عنده في أول الحول مائة درهم أو أربع من الأبل السائمة ، ثم استفاد ما يكمل به في آخر الحول ، لا يجب . ولو كان عنده ، في أول الحول^(٣) ، مائتا درهم ، فمجل خمسة منها ، ولم يستفد شيئا حتى حال الحول ، فإن ما عجل لا يكون زكاة ، ولكن يكون تطوعا ، لأنه لم يوجد كمال النصاب وقت الوجوب .

ولو استفاد خمسة في وسط الحول ، ثم حال الحول وعنده مائتا درهم ، فإن المعجل يكون زكاة ، لوجود كمال النصاب في أوله وآخره . ولو استفاد ما يكمل به النصاب في أول الحول الثاني ، وتم الحول الثاني ، والنصاب كامل ، فإن المعجل لا يكون زكاة ، عن الحول الثاني ، لأنه عجل الزكاة^(٤) عن الحول الأول .

(١) « وآخره وقت الوجوب » سقطت من ح .

(٢) زاد في ا و ح هنا : « في » .

(٣) كذا في ح . وفي ب : « ولو كان عند ابتداء الحول » ، وفي الأصل و ا : « ولو كان

عند الحول » .

(٤) في ا و ب و ح : « عجله زكاة » .

ولو كان له مائتا درهم ، فمجلها كلها عن الزكاة أو أدى البعض
وهلك الباقي ثم استفاد نصاباً آخر وتم الحول ، فإن المجل لا يقع عن
الزكاة ، لأنه لم يبق شيء من النصاب الأول في وسط الحول ،
فانقطع الحول .

ولو عجل زكاة ماله إلى الفقير^(١) ثم هلك النصاب ، كله أو بعضه ،
ولم يستفد شيئاً يكمل به النصاب حتى تم الحول ، فإنه لا يرجع على الفقير ،
لأنه وقع أصل القرية ، وإنما التوقف في صفة الفريضة^(٢) ، فلا^(٣) يصح
الرجوع .

ولو دفع المجل إلى الساعي ، ثم هلك النصاب كله^(٤) ، فله^(٥) أن
أخذه^(٦) ، لأنه لم يصل إلى يد الفقير بعد^(٧) و^(٨) .

(١) « إلى الفقير » من اوب و .

(٢) في ب : « الفريضة » . وفي ح : « التوقف صفة الفريضة » .

(٣) في ح : « ولا » .

(٤) « كله » من اوب و .

(٥) الفاء من ح .

(٦) الهاء من اوب .

(٧) « بعد » من اوب . وفي ح : « بعده » .

(٨) زاد في اوب : « والله أعلم » .

باب

ما يجر به ^(١) على العاشر

المار ^(٢) على العاشر ^(٣) أصناف ثلاثة : المسلم ، والذمي ، والحربي .
أما المسلم فؤخذ ^(٤) منه ربع العشر ، على وجه الزكاة ، حتى تسقط
عنه زكاة تملك السنة ، ويوضع موضع الزكاة ، إلا أنه ثبت حق الأخذ
للعاشر ، لأجل الحماية ، لأن الأموال في المفاز لا تحفظ إلا بقوة السلطان ،
فتصير بمنزلة السرايم .

وإذا كان المأخوذ زكاة - فيشترط شرائط الزكاة من الأهلية ،
وكون المال ناميا ، فاضلا عن الحاجة - حتى لا يأخذ ^(٥) من مال الصبي
والجنون ربع العشر ، وكذا لا يأخذ ^(٦) إذا لم يحل عليه الحول ، وكذا
إذا كان عليه دين لا يأخذ . ولا يأخذ إذا لم يكن المال للتجارة .

ويقبل قوله في دعوى الدين وفي دعواه أنه لم يحل عليه الحول ، وأنه
ليس بمال التجارة - كما في الزكاة سواء - إلا إذا اتهمه العاشر فيحلفه ،

(١) « به » من ا و ب . وفي « باب العاشر ما يجر به » .

(٢) في ح : « قال رحمه الله : المار » .

(٣) « العاشر من ينصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار ، ويأمن التجار

بمقامه من اللصوص » السرخسي ، المبسوط ، ٢ : ١٩٩ .

(٤) انفاء من ا و ب و ح .

(٥) في ا : « لا يؤخذ » .

(٦) في ح : « لا يؤخذ » .

لأن حق الأخذ له ، فيكون القول قول المنكر مع يمينه .
وكذا لا يأخذ من المسكاتب ، لانه لا تجب عليه الزكاة .
وكذا إذا قال : هذه بضاعة لفلان : لا يأخذ منه ، لأن المالك ما أمره
بأداء الزكاة ، وإنما أمره بالتصرف لا غير^(١) .
وكذلك المضارب والعبد المأذون : إذا مرا على العاشر بمال المضاربة ،
ومال المولى : لا يأخذ منهما ، لأنهما لم يؤمرا بأداء الزكاة^(٢) .
وذكر في الجامع الصغير : إذا مر المضارب والعبد المأذون^(٣) بمال
أخذ منه الزكاة في قول أبي حنيفة الأول - قال أبو يوسف : ثم رجع في
المضاربين و^(٤) قال^(٥) : لا يأخذ^(٦) منه ، ولا أعلمه رجع في العبد المأذون
أم لا ، ولكن رجوعه في المضارب رجوع في العبد المأذون^(٧) .
وقال أبو يوسف ومحمد : لا يعشرهما^(٨) .

(١) « لا غير » ليست في ب .

(٢) في ح : « لا يأخذ منهما لأنها لم يؤمر بأداء الزكاة » وفي ب : « لا يأخذ منها لأنه لم يؤمر بالأداء » .

(٣) في ب : « إذا مر العبد والمضارب والمأذون » .

(٤) الواو من ا و ب و ح .

(٥) في ب : « وقال محمد » .

(٦) في ح : « لا يؤخذ » .

(٧) عبارة الجامع الصغير (ص ٢١) هي : « رجل مر على عاشر بمائتي درهم بضاعة ، لم يعشرها . وكذلك المضاربة . وكان مرة يقول : يعشرها ثم رجع . عبد مأذون له مائتا درهم ، وليس عليه دين ، مر بعاشر : فإنها تعشر - وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا أعلمه رجع عن هذا أم لا . وقياس قوله الثاني في المضاربة ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ، أنها لا تعشر » .

(٨) في ح : « لا يعشرها » .

والأصح أن لا يعشرهما^(١)، لأنهما أُمرا بال حفظ والتصرف، لا بأداء الزكاة.

ولو قال : معنى أقل من النصاب ، وعندى فى البلد ما يكمل به النصاب ، فإنه لا يأخذ منه ، لأن حق الإخذ له باعتبار الحماية ، وما دون النصاب تحت^(٢) حمايته ، لا لكل النصاب^(٣) ، وفيما بينه وبين الله تعالى تجب عليه الزكاة ، لكمال النصاب .

وإذا مر على العاشر ، فى الحول ، أكثر من مرة واحدة ، لا يأخذ إلا مرة واحدة^(٤) ، لأن الواجب زكاة ، وهى لا تتكرر فى الحول .

ولو قال المسلم للعاشر : « أديت الزكاة إلى عاشر غيرك » ، وفى السنة عاشر غيره أو قل^(٥) : « دفعتها إلى المساكين » ، فالقول قوله ، لأنه أمين كالمودع - وفى رواية أخرى : لا يقبل قوله إلا أن يأتى ببراءة من^(٦) ذلك العاشر .

وأما النذمى إذا مر على العاشر بمال ، فـلجواب فيه وفى المسلم سواء ، فى جميع ذلك ، لأنه يؤخذ منه باسم الزكاة ، إلا أنه يؤخذ منه نصف العشر ،

(١) « أن لا يعشرهما » ساقطة من ح .

(٢) فى ح : « لا يدخل تحت » .

(٣) « لا كل النصاب » من ب .

(٤) « واحدة » من ب .

(٥) « قال » من ا و ح .

(٦) « من » من ح .

استدلالاً بصدقته بنى تغلب^(١) : لما كان يؤخذ منهم باسم الزكاة ، يؤخذ نصف العشر - فهذا كذلك .

• • •

وأما المحريون^(٢) فإنه يؤخذ^(٣) منهم مثلها يأخذون^(٤) من المسلمين . وإن كان لا يعلم ذلك : يؤخذ منهم العشر .

وأصل هذا ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كتب إلى العشار وقال : « خذوا^(٥) من المسلم^(٦) ربع العشر ، ومن الذمى نصف العشر ، ومن الحرى العشر » - وروى أنه قال : « خذوا منهم ما يأخذون من تجارنا » فقبل له : إن لم نعلم ما يأخذون من تجارنا ؟ - قال : « خذوا العشر » .

ثم ما يؤخذ منهم فى معنى الجزية والمثونة ، لا باسم الصدقة ، حتى يصرف فى مصارف الجزية .

ولا يشترط أن يكون المال للتجارة ، ولا فارغا عن الدين ، ولا يشترط حولان الحول .

ولو قال : هذا المال بضاعة ، لا يقبل قوله .

وكذلك إذا قال : أدت إلى عاشر آخر ، لا يقبل ، لأن المأخوذ منهم أجره الحماية ، وقد وجدت الحماية .

(١) انظر فيما بعد الهامش ٨ ص ٤٩٤ .

(٢) كذا فى ب . وفى الاصل و ا و ح : « الحرى » .

(٣) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الاصل : « يأخذ » .

(٤) « مثلها يأخذون » ليست فى ح .

(٥) فى ح : « خذ » . (٦) فى ب : « المسلمين » .

وكذا لا يصدق في جميع ما يصدق فيه الذمي والمسلم إلا أنه فصل واحد ، وهو أن يقول : هذه الجارية أم ولدي و^(١) هذا الغلام ولدي ، فإنه يقبل ، لأن النسب يثبت في دار الحرب .

وكذلك يؤخذ العشر من مال الصبي الحربى^(٢) ، والمجنون الحربى . ولو دخل الحربى دار الإسلام بأمان^(٣) ، فعشر ، ثم دخل دار الحرب ، ثم خرج في ذلك الحول مرة أخرى أو مرارا^(٤) ، فإنه يؤخذ منه ، في كل مرة ، لأنه يستفيد عصمة جديدة في كل مرة .

ولو مر التاجر على العاشر بما لا يبقى حولا ، من الرطاب والخضرة^(٥) والثمار الرطبة^(٦) ، فإنه لا يعشره عند أبي حنيفة - وعندهما يعشره .

والصحيح قوله ، لأن النبي عليه السلام قال : « ليس في الخضراوات^(٧) صدقة » ، وهذا نص ، ولأن في هذه الأشياء لا يحتاج إلى الحماية غالبا ، لأن السراق وقطاع الطريق لا يقطعون الطريق لأجل الخضرة ، ولا يأخذون إلا بقدر ما يؤكل في الحال ، فلا يجب فيها المؤونة مقصودا .

. . .

(١) في ب : « أو » .

(٢) زاد هنا في ح : « من دار الإسلام » .

(٣) « بأمان » ليست في ا وب وح .

(٤) في ب : « مرتين » .

(٥) في ا وب وح : « والخضر » .

(٦) « والثمار الرطبة » ليست في ا .

(٧) في ح : « في الخضراوات » .

وذكر في الجامع الصغير أن الذمى إذا مر على العاشر بالخمور والخنزير :
يعشر الخمور دون الخنازير .

وقال أبو يوسف : يعشرهما جميعا ، لأنهما أموال عندهم .

وعند أبي حنيفة ومحمد : لا تعشر الخنازير :

وقول أبي يوسف أظهر ^(١) و ^(٢) .

(١) « وذكر ... أظهر » من ب . وعبارة الجامع الصغير (ص ٢١) هي : « ذمى مر على
عاشر بخمر وخنزير : عشر الخمر ، ولم يعشر الخنازير » وفي الكسائي (٣ : ٣٨ : ١٧) : « ولو مر
ذمى على العاشر بخمر للتجارة أو خنازير يأخذ عشر ثمن الخمر ولا يعشر الخنازير في ظاهر الرواية .
وردى عن أبي يوسف أنه يعشرها وهو قول زفر . وعند الثباني لا يعشرها وجه قول ... الخ » .
(٢) زاد في ب : « والله أعلم بالصواب » .

باب

العشر والخراج

في الباب ^(١) فصول :

بيان الأرض العشرية والخراجية ،

وبيان ما يجب فيه ^(٢) العشر ، وأن النصاب هل هو شرط أم يجب

في القليل والكثير ؟

وبيان سبب وجوب العشر والخراج ،

وبيان المحل الذي يجب فيه العشر ، والذي فيه ^(٣) نصف العشر .

أما بيان الأراضي - فنقول :

الأراضي نوعان : عشرية وخراجية .

فالعشرية خمسة أنواع :

أحدها ^(٤) - أرض العرب : < ف > كلها عشرية .

والثاني - كل أرض أسلم أهلها طوعا : فهي عشرية .

والثالث - الأراضي التي فتحت غنوة وقهرا وقسمت بين الغانمين :

فهي عشرية ؛ لأن الأرض لا تخلو عن المئونة ؛ فكانت البداءة ^(٥) بالعشر ،

(١) في الأصل و هـ : « قال رحمه الله : في الباب » .

(٢) هكذا في اوب و هـ . وفي الأصل : « فيها » .

(٣) « العشر والذي فيه » سقطت من هـ .

(٤) في الأصل : « لأحدها » وهي ساقطة من اوب و هـ وفيها : « فأرض » .

(٥) في الأصل واوب و هـ : « البداية » والصحيح : « البداءة » - راجع ما سبق في

ففى حق المسلمين ، أولى ، لما فيه من شبهة العبادة .

والرابع - المسلم إذا اتخذ داره بستانا أو كرما : فهى عشرية ، لأنها^(١) مما يبتدىء عليها المئونة ، فالعشر أولى^(٢) .

والخامس - المسلم إذا أحبب الأراضى الميتة بإذن الإمام ، وهى من توابع الأراضى العشرية ، أو تسقى بماء العشر وهو ماء السماء وماء العيون المستنبط من^(٣) الأراضى العشرية - فهى عشرية .

وأما الأراضى الخراجية : فسواد العراق كلها خراجية . وكل أرض فتحت عنوة وقهرا ، و^(٤) تركت على أيدي أربابها و^(٥) من عليهم الإمام^(٦) ، فإنه يضع الجزية على أعناقهم إذا لم يسلموا ، و^(٧) الخراج على أراضيتهم إذا أسلموا أو لم يسلموا .

وكذلك إذا جلاهم ونقل إليها آخريـن : فالجواب كذلك . والمسلم إذا أحبب أرضا ميتة ، وهى تسقى بماء الخراج ، فهى خراجية . وكذلك الذمى إذا أحبب أرضا ميتة^(٨) بإذن الإمام ، أو رضع^(٩)

(١) هكذا فى اوب و ح . وفى الأصل : « لأنه » .

(٢) فى اوب كذا : « أولا » .

(٣) فى اوب و ح : « المستنبطة فى » .

(٤) فى ب و ح : « أو » .

(٥) فى ب : « أو » .

(٦) فى الكسانى (١٠٠ : ٥٨ : ٢) : « فسن الإمام عليهم وتركها فى يد أربابها » .

(٧) فى ح : « أو » .

(٨) « وهى تسمى بماء الخراج فهى خراجية وكذلك الذمى إذا أحبب أرضا ميتة » سقطت من ح .

وفى ب تكرار فى هذا الموضع .

(٩) رضع أعطى شيئا قليلا . واسم ذلك القليل رضيعة ورضعة ورضع أيضا (المغرب) .

له أرضاً في ^(١) الغنيمة ^(٢) إذا قاتل مع المسلمين .

وكذلك الذمي إذا اتخذ داره بستاناً ، فإنه تكون خراجية .

وأما الذمي إذا اشترى من مسلم أرض العشر ، فإنها تصير خراجية عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : عليه ^(٣) عشرين ، وقال محمد : عليه عشر واحد .

والصحيح ما قاله أبو حنيفة ، لأن العشر والخراج شرعا لمؤونة الأراضى ، فمن كان أهلاً لأداء العشر ^(٤) يوضع عليه العشر ، ومن لم يكن يوضع عليه الخراج . فأما الذمي ^(٥) إذا اشترى أرض المسلم ، وهو ليس من أهل العشر ^(٦) ، يجب أن تنقلب خراجية .

والمسلم إذا اشترى من الذمي أرضاً خراجية ، لا تنقلب عشرية ، لأن المسلم من أهل وجوب الخراج في الجملة .

والأصل أن مؤونة الأرض لا تغير < من > ^(٧) حالها إلا للضرورة ، وفي حق الذمي ضرورة ، لأنه ليس من أهل وجوب العشر .

ولو اشترى التغلبي ^(٨) أرض عشر من مسلم ، فعليه عشرين عند أبي

(١) في اوب و ح : « من » .

(٢) في ا : « القسمة » .

(٣) « عليه » ليست في ح .

(٤) في اوب و ح : « القرب » .

(٥) في اوب و ح : « فالذمي » .

(٦) في اوب و ح : « القرب » .

(٧) في الأصل : « عن » وفي اوب و ح : « لا تغير عن حالها » .

(٨) « بنو تغلب قوم من نصارى العرب كانوا يقرب الروم . فلما أراد عمر رضى الله عنه أن يوظف عليهم الجزية أبوا وقالوا : نحن من العرب نأنت من أداء الجزية ، فإن وظفت علينا الجزية لحقتنا »

حنيفة وأبى يوسف ؛ وقال محمد : عليه عشر واحد .

. . .

وأما بيان المحل الذى يجب فيه العشر - < فنقول > :

اختلفوا فيه :

قال أبو حنيفة : كل خارج من الأرض ، يقصد بزراعته نماء^(١) الأرض والغلة ويستتبت فى الجنات^(٢) ، يجب فيه العشر ، سواء كانت له ثمرة باقية ، كالخنطة والشعير وسائر الجبوب والزيب والتمر ، أو لم يكن له ثمرة باقية ، كأصناف الفاكهة الرطبة^(٣) ، أو من الخضراوات والرطاب والرياحين وقصب الذريرة وقصب السكر وقوائم الخلاف التى تقطع فى كل ثلاث^(٤) سنين وغير^(٥) ذلك .

فأما إذا كان من جنس لا يستتبت^(٦) فى الأرض ، ولا يقصد

== بأعدائك من الروم وإن رأيت أن تأخذنا ما يأخذ بعضكم من بعض وتضعه علينا - فعلنا ذلك .
فشاور عمر الصحابة فى ذلك ، وكان الذى يسمى بينه وبينهم كردوس التغلبى - قال : « يا أمير المؤمنين !
صالحهم فإنك إن تناجزهم لم تطعمهم » - فصالحهم عمر على ذلك ، وقال : « هذه جزية وسموها ماشئتم » .
فوقع الصلح على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ، ولم يتعرض لهذا الصلح بده عثمان
رضى الله عنه ، فلزم أول الأمة وآخرهم « البارقى ، الغاية ، ١ : ٥١٤ - وراجع أيضا : الحراج
لأبى يوسف ، ص ٦٨ .

(١) « نماء » ليست فى ح .

(٢) الجنات جمع جنة الحديقة ذات الشجر وقيل ذات النخل (المصباح) وفى ا و ب و ح :
« الجنان » . والمراد أن « تستغل الأرض به عادة » السكاساني ، ٢ : ٥٨ : ٣١ .

(٣) فى ا : « الفواكه والرطبة » .

(٤) فى ا : « فى ثلاث » .

(٥) فى ا و ب و ح : « ونحو » .

(٦) فى ا و ب و ح : « فأما ما لا يستتبت » .

بالزراعة^(١) كالطرفاء والقصب الفارسي والحطب^(٢) والحشيش والسعف والتبن ، فلا عشر فيه .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجب العشر إلا في الحبوب وماله ثمرة باقية .
ثم التصاب هل هو شرط لوجوب العشر فيما هو باق من الحبوب والثمار أم لا ؟ على قول أبي حنيفة ليس بشرط ، بل يجب في قليله وكثيره .
وعلى قولهما لا يجب ما لم يكن خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً^(٣) ، كل صاع ثمانية أرطال .

والصحيح ما قاله أبو حنيفة لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، ومما أخرجنا لكم من الأرض^(٤) » ، ولما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « فيما سقته السماء العشر ، وفيما سقى بغرب^(٥) أو دالية نصف العشر » .

وأما بيان المحل الذي يجب فيه العشر ، وما يجب فيه نصف العشر - فنقول :
ماسقى بماء السماء والآنهار والعيون العشرية : يجب فيه العشر ، وماسقى بغرب أو دالية أو سانية^(٦) : يجب فيه^(٧) نصف العشر - لما روينا من الحديث .

(١) في ا و ب : « للزراعة » .

(٢) في ب : « والرطب » وهو خطأ .

(٣) وزاد في ح : « بصاع النبي عليه السلام » .

(٤) البقرة : ٢٦٧ .

(٥) الغرب الدلو العظيمة يستقى بها على السانية (المصباح) والسانية البعير يسقى عليه أي

يستقى من البئر (المصباح والمغرب) .

(٦) راجع الهامض السابق . وفي المغرب : « ويقال للغرب مع أدواته سانية أيضاً »

(٧) « فيه » من ا و ب و ح .

ولو أن الزرع يسقى فى بعض السنة سيجاً^(١)، وفى بعضها بدالية^(٢)، فإن المعتبر فيه أكثر المدة والغالب .

وأما بيان سبب وجوب العشر ، والخراج - فنقول :

سبب وجوب العشر هو الأرض النامية بالخارج حقيقة . وسبب وجوب الخراج هو الأرض النامية ، بالخارج ، حقيقة > أو < ^(٣) تقديراً ^(٤) . ولهذا ^(٥) قلنا إن الخارج إذا أصابته آفة ، فهلك - لا يجب ^(٦) العشر إن كانت الأرض عشرية ، ولا الخراج إن كانت خراجية ، لفوات النماء حقيقة وتقديراً ^(٧) .

ولو كانت له أرض عشرية ، وتمكن من زراعتها ، ولم يزرع ^(٨) - لا يجب عليه العشر ، لأنه لم يوجد الخارج حقيقة .
ولو كانت الأرض خراجية ، وتمكن من زراعتها ، ولم يزرع ^(٩) - يجب عليه الخراج ، لوجود الخارج تقديراً .

وعلى هذا قال أصحابنا إن العشر والخراج لا يجتمعان فى أرض واحدة ^(١٠) ،

(١) أى بقاء الأنهار والأودية - من ساح الماء - سيجاً : جرى على وجه الأرض (المغرب) .
(٢) فى اوب و ح : « بآلة » .

(٣) من الكسائى (٢ : ٥٤ : ١٤) . وفى الأصل : « و » . و « حقيقة ... بالخارج حقيقة و » - ساقطة من ب .

(٤) فى ح : « بالخراج تقديراً » . وفى ا : « بالخارج تقديراً » .

(٥) فى ا : « وإنما » . (٦) زاد هنا فى ب : « فيه » .

(٧) « وتقديراً » ليست فى ا .

(٨) و (٩) هكذا فى اوب و ح . وفى الأصل : « ولم يزرع » .

(١٠) « فى أرض واحدة » ليست فى اوب و ح .

بل إن كانت عشرية يجب فيها العشر ، وإن كانت خراجية يجب الخراج .
وقال الشافعي : يجتمعان .

ولو استأجر أرضاً عشرية ، وزرعها ، فالعشر على الآجر عند أبي حنيفة .
وعندهما على المستأجر ، لأن العشر يجب في الخارج ، وهو ملك المستأجر -
ولكن أبا حنيفة يقول إن الزرع ، في المعنى ، حاصل للمؤاجر ، لحصول (١)
الآجر له ، فلو هلك الخارج ، قبل الحصاد ، لا يجب العشر (٢) على الآجر ،
وإن هلك ، بعد الحصاد ، لا يسقط العشر عن المؤاجر . وعلى قولهما لو هلك ،
قبل الحصاد أو بعده ، فإنه يهلك بما فيه .

ولو أعارها من مسلم ، فزرعها - فالعشر على المستعير ، بالاتفاق ، لأن
الخارج له صورة ومعنى ، ولو هلك يهلك بما فيه .
ولو دفعها مزارعة : فعندهما المزارعة جائزة ، والعشر في الخارج .
وعند أبي حنيفة : المزارعة فاسدة ، ولو خرج الزرع وأدرك فعشر الخارج
كله على رب الأرض إلا أن في حصته يجب في عينه ، وفي حصة المزارع
يكون ديناً في ذمته .

ولو غصبها غاصب ، فزرعها - ينظر : إن انتقصت الأرض بالزراعة ،
فالعشر على رب الأرض ، وعلى الغاصب نقصان الأرض ، كأنه أجرة هامنه -
وهذا عند أبي حنيفة . وعندهما في الخارج .

(١) في ب و ح : « بحصول » .

(٢) في ب : « شئ » .

وإن لم تنتقص الأرض بالزراعة ، فالعشر على الغاصب في الخارج ، كالعارية سواء .

وإن كانت الأرض خراجية في الوجوه كلها ، فإن الخارج على رب الأرض ، بالإجماع . إلا في الغصب ، فإنه إذا لم تنتقص الأرض بالزراعة ، فإن الخارج على الغاصب ، وإن نقصت ، فعلى رب الأرض ، كأنه أجرها .

وأما بيان الخراج ، ومقداره - فنقول :

الخراج نوعان : خراج وظيفة ، وخراج مقاسمة .

أما الأول ، فعلى مراتب - ثبت ذلك ^(١) بتوظيف عمر ، رضى الله عنه ، بإجماع الصحابة :

في كل ^(٢) جريب أرض بيضاء تصلح للزراعة : قفيز مما يزرع فيها ، ودرهم . فالقفيز هو الصاع : والدرهم هو الفضة الخالصة وزنه وزن سبعة . والجريب أرض طولها ستون ذراعا ^(٣) ، وعرضها ستون ذراعا ^(٤) ، بذراع الملك كسرى ^(٥) ، < و > يزيد على ذراع العامة بقبضة .

وفي جريب الرطبة خمسة دراهم .

وفي جريب الكرم عشرة دراهم .

(١) « ذلك » من ا و ب و ح .

(٢) في ا : « وفي كل » . وفي ب : « ففي كل » . وفي ح : « من كل » .

(٣) « ذراعا » من ا و ح .

(٤) « ذراعا » من ح .

(٥) هكذا في ح . وفي الأصل وا و ب : « بذراع الملك ملك كسرى » .

وأما الجريب الذى فيه ^(١) أشجار مشمرة ولا يصلح للزراعة :
 < ف > لم يذكر فى ظاهر الرواية . وروى عن أبى يوسف أنه قال :
 إذا كانت النخيل ملتفة جعلت عليه ^(٢) الحراج بقدر ما يطيق ، ولا
 أزيده ^(٣) على جريب الكرم .

وفى جريب الأرض التى ينبت فيها الزعفران - قدر ما تطبق ^(٤) .
 فإن كان ^(٥) : ينظر إلى غلتها ، فإن كانت ^(٦) تبلغ غلة الأرض المزروعة :
 يؤخذ منها قدر خراج الزرع ، وإن كانت ^(٧) تبلغ غلة الرطبة : يؤخذ منها
 خمسة على هذا .

ثم أرض الحراج : إذا لم تخرج شيئاً ، بسبب آفة البرد ونحوها ، لاشئ
 فيها . وإن أخرجت قدر الحراج لا غير : فإنه يجب نصف الحراج . وإن
 أخرجت مقدار مثلى الحراج فصاعداً : يؤخذ جميع الحراج الموظف ^(٨)
 < عليها > ^(٩) .

فأما إذا كانت الأرض تطبق أكثر من الحراج الموظف ^(١٠) -

(١) فى الأصل وغيره : « فيها » .

(٢) فى ١ : « عليها » .

(٣) فى ٢ : « ولا يزيده » . وفى ١ : « ولا يزداد » .

(٤) « لأن مبنى الحراج على الطاقة » الكسانى ، ٢ : ٦٢ : ٤ من أسفل .

(٥) « ولا أزيده ... فإن كان » ساقطة من ب وفيها : « بقدر ما يطبق ثم ينظر » .

(٦) هكذا فى ب . وفى الأصل و ا و ح : « كان » .

(٧) هكذا فى ب و ا . وفى الأصل و ح : « وإن كان » .

(٨) هكذا فى ب و ح . وفى الأصل : « الموظفة » وفى ا : « الموظفة » .

(٩) وهى فى الكسانى ، ٢ : ٦٣ : ٦ .

(١٠) هكذا فى ب و ح . وفى الأصل و ا : « الموظفة » .

هل يزاد عليه ^(١) أم لا ؟

روى عن محمد أنه قال ^(٢) : يزاد بقدر ما تطيق ^(٣)

وقال أبو يوسف : لا يزاد .

وأما ضرائع المقاسمة : < ف > هو ^(٤) أن الإمام إذا من ^(٥) على أهل

بلدة فتحها ، جعل ^(٦) على أراضيم الخراج مقدار ربع ^(٧) الخراج أو ثلثه أو نصفه .

وهذا جائز - كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل خيبر .

ويكون حكم هذا الخراج كحكم العشر ، إلا أنه يوضع في موضع

الخراج ، لأنه ^(٨) في الحقيقة خراج .

. . .

ثم في العشر والخراج لا يعتبر المالك ^(٩) ، ولا أهليته ، حتى يجب في

الأرض الموقوفة ، ويجب في أراضى المكاتب ^(١٠) والصبيان والمجانين ^(١١) .

(١) في اوب : « عليها » .

(٢) « قال » ليست في ب .

(٣) في ب و ح : « ما يطيق » .

(٤) في الاصل وغيره : « وهو » .

(٥) في ب : « أقام » .

(٦) هكذا في اوب و ح . وفي الاصل : « وجعل » .

(٧) في ا : « مقدرا ربع » .

(٨) « لأنه » ليست في ح .

(٩) أى الملك .

(١٠) في ب : « المكاتبين » .

(١١) زاد في اوب : « والله أعلم »

باب

المعدن والركاز

في الباب (١) فصلان :

أحدهما - حكم المال المستخرج من الأرض ،
والثاني - حكم المال المستخرج من البحار .

أما الأول فهو قسمان :

أحدهما : مال مدفونُ الناس (٢) .

والثاني : مال مخلوق في الأرض بتخليق (٣) الله تعالى .

فالمدفون يسمى كنزاً على الخصوص .

والمال المخلوق في الأرض يسمى معدناً على الخصوص .

والركاز اسمٌ يحتلها جميعاً ، فيذكر ويراد به الكنز ، ويذكر ويراد

به المعدن .

أما الكنز :

فلا يخاو : إما إن وجد في دار الإسلام ، أو في دار الحرب . وكل ذلك لا يخلو : إما إن وجد في أرض مملوكة ، أو في أرض غير مملوكة (٤) . ولا يخلو : إما إن كان به علامة الإسلام ، كالصحف والدراهم

(١) في الأصل و : « قال رحمه الله : في الباب » .

(٢) في أ : « أحدهما - هو مال مدفون الناس » وفي ب : « أحدهما - مال مدفون للناس »

وفي ج : « أحدهما - مال هو مدفون الناس » .

(٣) في أ و ب و ج : « خلقه » . (٤) في ب : « أو غير أرض مملوكة » .

المكتوب عليها القرآن وما أشبه ذلك ، أو لم يكن .

أما إذا كان وجد في دار الاسلام :

< ف > إن كان في أرض غير مملوكة ، كالجبال ، والمفاوز وغيرهما ^(١) ،

فإنه ينظر :

إن كان به علامة الاِسلام - فإن حكمه حكم اللقطة ، يصنع به ما يصنع في اللقطة ^(٢) ، على ما يعرف إن شاء الله .

وإن لم يكن ثمة علامة الاِسلام - ولا علامة الجاهلية : بمضهم قالوا بأن في زماننا حكمه حكم اللقطة ، لأن عهد الاِسلام قد طال .

وبعض مشايخنا قالوا إن حكمه حكم ما يعرف أنه ^(٣) مال الجاهلية ، بوجود ^(٤) العلامة . لأن الكنوز غالبا من الكفرة .

ثم حكم الكنز الذي به ^(٥) علامة الجاهلية ، من الدراهم المنقوشة ^(٦) عليها الصنم ونحو ذلك ، أنه يجب فيه الخمس ، لأن حكمه حكم الغنيمة ، لأنه مال الكفار ، وأربعة أخماسه للواجد ، لأنه أخذه بقوة نفسه ، ويستوى الواجد بين أن يكون حرا أو عبدا ، مسلما أو ذميا ، صغيرا أو كبيرا ، غنيا أو فقيرا ، لأن هؤلاء من أهل الغنيمة ، إلا الحربي المستأمن : فإنه إذا وجد كنزا ، في دار الاِسلام ، فإنه يسترد منه ، لأنه ليس من أهل

(١) في ا و ب : « وغيرها » .

(٢) في ا و ب و ح : « باللقطة » .

(٣) زاد هنا في ا و ب و ح : « من » .

(٤) في ب و ح : « لوجود » .

(٥) في ح : « منه » .

(٦) في ب و ح : « المنقوش » .

ملك الغنيمة ، إلا إذا كان يعمل ^(١) في المفاوز ، بإذن الإمام ، على شرط ^(٢) :
فله أن يعطى المشط ^(٣) ، والباقي له ، لأنه جعل ذلك أجره ^(٤) .

وأما إذا وجد في أرض مملوكة فالخمس واجب ، لما مر . وأما الأربعة
الأنفاس فلصاحب الحطة ^(٥) أو ^(٦) لورثته إن عرفوا ، وإن لم يعرفوا
فيكون لأقصى مالك الأرض ^(٧) أو ^(٨) لورثته ، وإلا فيكون لبيت
المال - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد .

وقال أبو يوسف : يكون للواجد - والمسألة معروفة .
وأما إذا وجد في دار الحرب :

< في > إن كان في أرض غير مملوكة - يكون للواجد ،
ولا خمس فيه ، سواء دخل بأمان أو بغير أمان ، لأن ذلك مال ^(٩)
مباح ، فيكون للواجد ، ولا خمس فيه ، لأنه أخذ ^(١٠) ملك

(١) في ح : « يعلم » .

(٢) في ب : « شرط » .

(٣) في ح : « المشروطة » .

(٤) في ا و ب و ح : « أجره له » .

(٥) في ا و ح : « الحنطة - وصاحب الحطة هو الذي أصاب هذه القعة بالقسمه حين انتحت
البلدة ، فسمى صاحب الحطة ، لأن الإمام يحط بكل واحد من الثامين جزا ليكون له « الرخسى ،
المبسوط ، ٢ : ٢١٤ . واليكاساني ، ٢٦٦ : ٦٧ . والمرغيناني ، الهداية ، ١ : ٥٤٠ .

(٦) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « و » .

(٧) « يعرف لهذه القعة في الإسلام » الرخسى ، المبسوط ، ٢ : ٢١٤ .

(٨) « الأرض أو » من ا و ب و ح .

(٩) « مال » من ا و ب و ح .

(١٠) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « أخذه » .

الكفار ، متلصصا^(١) ، لانه لورثة^(٢) الواضع .

وأما إذا كان في أرض مملوكة : < ف > إن دخل بأمان ، فعليه أن يرده إلى صاحب الأرض ، حتى لا يؤدي إلى القدر والحياة في الأمان^(٣) . ولو لم يرده ، وأخرجه إلى دار الإسلام ، يكون ملكا له ، ولا يطيب له ، كالمملوك بشرأ فاسد ، ولو باعه يصير ملكا للمشتري .

وأما إذا دخل بغير أمان ، حل له ذلك ، ولا خمس فيه ، لأن هذا مال مباح ، أخذه متلصصا ، حتى إذا دخل^(٤) جماعة ممتنعون في دار الحرب وظفروا على كنوزهم ، فإنه يجب فيه الخمس^(٥) .

وأما المعدن :

فالحارج^(٦) منه على ثلاثة أنواع :

منها : ما يذاب بالآذابة وينطبع^(٧) بالحيلة ، كالذهب والفضة والنحاس والرصاص وأشباه ذلك .

والنوع الثاني : ما لا يذاب ولا ينطبع ، كالجص^(٨) والنورة والزرنيخ والكحل والياقوت والفصوص والفيروزج ونحوها .

-
- (١) « لا على طريق النهر والغلبة ، لانعدام غلبة أهل الإسلام على ذلك الموضع . فلم يكن غنيمة ، فلا خمس فيه » الكشاف ، ٢ : ٦٦ : ١٩ - ٢٠ .
- (٢) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « لا لورثته » .
- (٣) كذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « في الأمانة » .
- (٤) « بغير ... دخل » من ا و ح وبهضا في ب كما سيأتي في الهامش التالي .
- (٥) « فيه لأن هذا مال مباح . فإنه يجب فيه الخمس » ساقطة من ب . وفي ح : « وظفروا على » .
- (٦) هكذا في ا و ح . وفي الأصل : « والحارج » .
- (٧) هكذا في ا و ح . وفي الأصل : « ينطبع » .
- (٨) « وأما المعدن ... كالجص » ساقطة من ب .

والنوع الثالث : ما هو مائع ، كالنقط والقيز ^(١) ونحو ذلك .
ولا يخلو : إما إن وجد في دار الإسلام ، أو في دار الحرب - في
أرض مملوكة ، أو غير مملوكة .

أما إذا وجد في دار الإسلام < ف > ينظر :

إن وجد في أرض غير مملوكة ، والموجود مما ^(٢) ينطبع بالحيلة ،
ويذاب ^(٣) بالاذابة : فإنه يجب فيه الخمس ، قل أو كثر ، وأربعة أخماسه
للواعد ، كائنا من كان ، غير الحربى المستأمن ^(٤) : فإنه يسترد منه إلا إذا
قاطعه الإمام ، فإنه يؤدي إليه المشروط ^(٥) حكما للأمان ^(٦) .
وهذا عندنا ^(٧) .

وعند الشافعى : يجب فى معادن الذهب والفضة ربع العشر . وفيما
ينطبع ، غير الذهب والفضة ^(٨) ، الخمس . فعلى أصل الشافعى يؤخذ بطريق
الزكاة ، حتى قال ^(٩) : النصاب شرط - وعند بعضهم : الحول شرط .

(١) هو القار (المصباح) . وفى ب : « والقار » .

(٢) الميم من ب و ح .

(٣) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « فيذاب » .

(٤) هكذا فى ب و ح . وفى الأصل : « غير الحربى والمستأمن » - « المستأمن » ليست

موجودة فى ا .

(٥) « المشروط » من ا و ب و ح .

(٦) فى ا و ب : « للإمام » . وفى الكسانى (٢ : ٦٧ : ٩) : « إلا إذا قاطعه الإمام فإن

له أن يفى بشرطه » .

(٧) فى ا : « وهذا مذهب علمائنا » . وفى ب و ح : « وهو مذهب علمائنا » .

(٨) « ربع العشر ... والفضة » سابقة من ح .

(٩) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « حتى لأن مال » . وفى الكسانى (٢ : ٦٧ : ١٠) :

« حتى شرط فيه النصاب » .

و^(١) في غير الذهب والفضة يحتاج^(٢) إلى نية التجارة ، حتى يجب فيه الخمس .
وعندنا يؤخذ بطريق الغنيمة ، فلا يشترط فيه شرائط الزكاة .

ويحل دفع الخمس إلى الوالدين والمولودين ، وهم فقراء ، كما في الغنائم .
ويجوز للموَّجد أن يصرف إلى نفسه ، إذا كان محتاجا ، ولا يكفيه^(٣) إلا أربعة الأخماس .
وعنده لا يجوز .

والصحيح قولنا لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « العجماء جبار ،
والقلب^(٤) جبار ، وفي الركاز الخمس » - قيل يا رسول الله : وما الركاز ؟
قال : « الذهب والفضة اللذان خلقهما الله تعالى في الأرض يوم خلق
السموات والأرض » - ولأن المعدن كان في يد الكفرة وقد زالت
أيديهم ، ولم تثبت يد المسلمين ، لأنهم لم يقصدوا الاستيلاء على الجبال
والمفاوز ، فبقي ماتحتها على حكم ملك الكفار ، فيكون ملكا^(٥) للمستولى ،
بقوة نفسه ، بطريق مشروع^(٦) ، فيجب الخمس كما في الكنز .
فأما إذا كان معدن النورة وما لا ينطبع من الفصوص ونحوها^(٧) ،

(١) الواو من اوب و ح - راجع الشيرازي ، المذهب ، ١ : ١٦٢ .

(٢) هكنا في اوب و ح - وفي الأصل : « ويحتاج » . وفي الكاساني (١١ : ٦٧ : ٢) :
« وأما غير الذهب والفضة ، فلا خمس فيه » .

(٣) في اوب و ح : « ولا تغني » .

(٤) « القلب البئر وهو مذكر - قال الأزهري : القلب عند العرب البشر العادية القديمة مطوية
كانت أو غير مطوية » . لمصباح .

(٥) « ملكا » من اوب و ح - « فيكون ملكا » ليست في ب .

(٦) « مشروع » ليست في ا .

(٧) في اوب و ح : « وغيرها » .

فإنه يثبت الملك فيه ^(١) للواجد ، ولا يجب الخمس . لأنها من أجزاء الأرض ، كالتراب والأحجار ، والفصوص أحجار مضيئة .

وأما إذا كان معدن القير والنفط ، فلا شيء فيه ، ويكون للواجد ، لأن هذا ماء ، ولا ^(٢) يقصد بالاستيلاء ، فلم يكن في يد الكفار ، حتى يكون من الغنائم ، فلا يجب الخمس فيها .

وأما إذا وجد المعدن في أرض مملوكة ، في دار الاسلام ، فإن الملك ^(٣) يكون لصاحب الأرض ، ولا يجب الخمس عند أبي حنيفة . وكذلك في الدار والحانوت .

وذكر في الجامع الصغير أنه يجب في الأرض ، ولا يجب في الدار . وعندهما يجب الخمس ، والأربعة الأئماس تكون لصاحب الملك ، لأن الإمام مَلِكُ الأرض بما فيها من المعدن ، فيصح في حق الأربعة الأئماس ، دون الخمس ^(٤) ، لأنه حق الفقراء .

وأبو حنيفة يقول إن الإمام مَلِكُ الأرض مطلقا ، بجميع أجزائها ، وهذا من أجزائها ^(٥) ، والإمام لو قسم الغنائم وجعل الكل للغانمين ، إذا كانت حاجتهم لا تندفع بالأربعة الأئماس ، جاز ، وله هذه الولاية . فكذا هذا .

(١) « فيه » من اوب و ح .

(٢) في ا و ح : « وأنه مالا » وفي ب : « وأنه لا » .

(٣) في اوب و ح : « فإن الكل » .

(٤) هكذا في ب و ح . وفي الأصل : « من دون » . و « دون الخمس » ساقطة من ا .

(٥) « وهذا من أجزائها » ليست في ح .

فأما إذا وجد المعدن في دار الحرب :

< ف > إن وجد في أرض غير مملوكة فهي ^(١) له ، ولا خمس فيه .
وإن وجد في ملكهم ^(٢) : < ف > إن دخل بأمان ، رد عليهم ؛ وإن
دخل بغير أمان : يكون خالصا له ، من غير خمس ، كما في الكنز .

وأما المستخرج من البحار

كالؤلؤ والمرجان والعنبر ^(٣) وغيرها - < فنقول > :

قال أبو حنيفة ومحمد : لا يجب فيه الخمس .

وقال أبو يوسف : يجب ^(٤) .

والصحيح قولهما ، لأن البحار لم تكن في يد الكفرة حتى يكون
ما فيها ملكهم فيكون غنيمة .

وأما الزئبق - فعلى قول أبي حنيفة ومحمد : يجب ^(٥) .

وقال أبو يوسف : لا يجب ، لأنه ماء متجمد ^(٦) ، كالنفظ .

ولهما أن الزئبق ينطبع بالحيلة . مع غيره ، وإن كان لا ينطبع بنفسه ،
فيكون في معنى الرصاص ، فيجب فيه الخمس - والله أعلم .

(١) في ح : « فهو » .

(٢) في ب : « في ملكهما » . وفي ح : « في ملكه » .

(٣) « والعنبر » ليست في ب .

(٤) « وقال أبو يوسف : يجب » ساقطة من ح .

(٥) « يجب » ساقطة من ح .

(٦) في ب : « يجمد » . وفي ح : « يجمد » . وفي أ : « يجمد » .

باب

صدقة الفطر

فى (١) الباب فصول - منها :

بيان وجوب صدقة الفطر ،

وبيان من تجب عليه ،

وبيان من تجب عليه لأجل الغير ،

وبيان قدر الواجب ، وصفته (٢) ،

وبيان وقت الوجوب ،

وبيان وقت الأداء ،

وبيان مكان الأداء ،

وما يتصل بهذه الجملة .

أما الأول - فنقول :

صدقة الفطر واجبة .

عرف (٣) وجوبها بالأحاديث الصحيحة - < و > منها ما روى عن

(١) فى الأصل و ح : « قال رضى الله : فى الباب » .

(٢) فى ب و ح : « وبيان جنس الواجب ومقداره وصفته » . وفى ا : « وبيان جنس الواجب

ومقداره » .

(٣) هكذا فى ب . وفى الأصل و ا و ح : « عرفت » .

ثعلبة بن صمير العذري، وفي رواية^(١) العدوي^(٢)، أنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه فقال : « أدوا عن كل حر وعبد ، صغير و كبير ، نصف صاع من بر ، أو صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير^(٣) » .

فأما بيان من يجب عليه - فنقول :

إنما تجب على المسلم ، الحر ، الفنى .

فلاسلام شرط ، لأن فيها معنى العباداة - ولهذا لا تجوز بدون النية ، ولا تتأدى بفعل الغير ، بغير إذنه ، أو بإذن الشرع ، لكونه نائبا عنه^(٤) .
وأما الفنى فهو شرط عندنا .

وقال الشافعى : ليس بشرط ، لكن القدرة شرط - حتى إن من^(٥) ملك ، زيادة على قوته ، نصف صاع^(٦) من خبطة ، أو صاعا من شعير أو تمر^(٧) - تجب عليه .

(١) « العذري وفي رواية » من ا و ب .

(٢) اختلف في اسمه ونسبته : « فالأول أهو ثعلبة بن أبى صمير أو هو ثعلبة بن عبد الله بن أبى صمير أو عبد الله بن ثعلبة بن صمير عن أبيه ؟ والثانى أهو العدوى أو العذرى ؟ فقيل العدوى نسبة إلى جده الأكبر عدى ، وقيل « العذرى ، وهو الصحيح - ذكره فى المغرب وغيره . وقال أبو على النسائى فى تقييد المهمل بضم الين المعجمة والراء : هو عبد الله بن ثعلبة بن صمير أبو محمد حليف بنى زهرة رأى النبى صلى الله عليه وسلم وهو صغير والعدوى تصحيف أحمد بن صالح « ابن الهمام ، فتح القدير ، ٢ : ٣٠ .

(٣) فى ح : « أو صاع من تمر وفى رواية القدورى أو صاعا من شعير » .

(٤) « أو بإذن الشرع ... عنه » من ا و ب و ح .

(٥) « من » من ا و ب و ح .

(٦) فى ا : « صاعا » .

(٧) « أو تمر » من ا ب و ح . وفى ا : « أو صاعا من تمر » .

والصحيح قولنا ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » .

وأما الحرية فهي شرط عندنا .

وعند الشافعي ليس بشرط حتى إن العبد عنده تجب عليه صدقة فطره ، ويتحمل عنه المولى - حتى لو لم يؤد المولى عنه ، فعليه أن يؤدي بعد العتاق .

وعندنا يجب ، على مولاه ، إذا كان غنيا ، والعبد للخدمة - وهذا بناء على ما ذكرنا أن الغنى شرط عندنا ، والغنى بالملك ، والعبد لا ملك له .
وعند الشافعي ليس بشرط .

وأما العقل والبلوغ : فليسا بشرط ^(١) الوجوب عند أبي حنيفة وأبي يوسف .

وعند محمد وزفر : شرط ، حتى إن الصبي والمجنون إذا كان لهما نصاب معين وليس للأب مال ، فإنه يجب صدقة الفطر عليهما .

وعندهما : يؤدي ^(٢) الأب والوصي ^(٣) ، ولا ضمان عليهما إذا أديا .
وعند محمد وزفر : لا يجب ، لأن فيها معنى العبادة .

وهما يقولان : إن فيها معنى العبادة والثبوت ، ولا يمكن الجمع بينهما ،

(١) كذا في ا و ح . وفي الأصل : « ... والبلوغ شرط » .

(٢) في ا و ب و ح : « صدقة الفطر عليهما عندما يؤدي » وهو خطأ .

(٣) زاد هنا في ح : « عنهما » .

في حالة واحدة ، في حق شخص واحد ، في حكم^(١) واحد - فوجب اعتبار المئونة في بعض الأحكام ، ومعنى العبادة في البعض ، عملاً بالدلائل بقدر الإمكان ، فقالوا بالوجوب اعتباراً بالمئونة .

وأما بيان من يجب عليه صدقة الفطر بسبب الفقر^(٢) - فنقول :

كل من كان من أهل وجوب صدقة الفطر على نفسه ، وله ولاية كاملة على من كان من جنسه ، وتجب مئونته^(٣) ونفقته - فإنه تجب عليه صدقة فطره^(٤) ، وإلا فلا ؛ لأنه إذ كان بهذه الصفة كان رأسه بمنزلة رأسه في الذب والنصرة ، فكما وجب عليه صدقة فطر رأسه ، تجب صدقة فطر ما هو في معنى رأسه .

إذا ثبت هذا فنقول^(٥) :

يجب^(٦) على الأب صدقة فطر أولاده الصغار إذا كان غنياً ولا مال لهم ، لوجود الولاية والمئونة بطريق الكمال . وكذا إذا كانوا مجانين لما قلنا .

وإذا كان لهم مال يجب عليهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد وزفر على الأب الغني على مامر .

(١) في ح : « وحكم » .

(٢) في أ : « بسبب النقي » وهو خطأ .

(٣) في أ وب و ح : « جنسه ويكون تحت مئونته » .

(٤) « فطره » ليست في ح .

(٥) الناء من ب و ح . و « فنقول » ليست في أ .

(٦) « يجب » من أ وب و ح .

وأما الجد - حال عدم الأَب - إذا كان غنياً ، هل تجب عليه ^(١) صدقة فطر ابن ابنه ؟ على جواب ظاهر الرواية لا يجب ، لأنه ليس له ولاية مطلقة ، فإنه محجوب بالأَب ، بمنزلة الإخوة الصغار الفقراء ، و ^(٢) لا تجب صدقة فطرهم على الأَخ الغنى الكبير لما قلنا .

وفى رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه تجب ، لما قلنا .
فإن كان حياً ولكنه فقير ، و ^(٣) لهم جد غنى ، لا يجب على الجد ، فى الروايات كلها ، لأنه لا ولاية له حال قيام الأَب ، وإن كان يجب عليه المئونة ^(٤) .

وعند الشافعى يجب .
ولا يجب على الوصى ، وإن كان له ولاية ، لأنه لا يجب عليه النفقة .
وأما أولاده الكبار إذا كانوا فقراء زمنى ^(٥) ، فإنه لا يجب عليه صدقة ^(٦) فطرهم عندنا .

وعند الشافعى : يجب .
وكذلك الأَب الفقير : لا يجب على الابن صدقة فطره . وكذلك الزوجة - خلافاً للشافعى ، لأن عنده تنبى على المئونة لا غير ، وعندنا على المئونة والولاية جميعاً ، ولا ولاية فى حق هؤلاء ، وإن كان يجب النفقة .

(١) « عليه » من ا و ب و ح .

(٢) الواو من ا و ح .

(٣) فى ب : « أو » وهو خطأ .

(٤) زاد فى ب : « ولكنه فقير » .

(٥) « زمنى » ليست فى ب . والزمن هو الذى طال مرضه زماناً (المغرب) .

(٦) « صدقة » من ا و ب .

فأما الأب^(١) الفقير إذا كان مجنونا ، فإنه تجب صدقة فطره على ابنه^(٢) ، لوجود الولاية والمثونة جميعا^(٣) .

ولا يجب على الأب صدقة فطر الجنين ، لأنه ليس له ولاية كاملة عليه ، ولأنه لا تعرف حياته .

وعلى هذا يجب على المولى صدقة فطر عبيده وإمائته إذا كانوا للخدمة . وكذلك أمهات أولاده ومدبريه - سواء كنن عليهم دين أو لم يكن - إذا كان المولى غنيا ، لما قلنا من اجتماع الولاية والمثونة .

فأما المكاتب والمكاتب والمستسمى فلا^(٤) يجب عليه^(٥) صدقة فطرهم ، لأنه لا يجب عليه نفقتهم ، ولا تجب عليهم ، لأنه لا ملك لهم . وأما العبد ، إذا كان كافرا ، فإنه تجب على المولى صدقة فطره عندنا ، خلافا للشافعي ، لما قلنا من^(٦) الولاية والنفقة .

والعبد المشترك بين اثنين لا تجب صدقة فطره على الموليين ، لأنه ليس لكل واحد منهما ولاية كاملة .

فأما إذا كانوا^(٧) عبيدا بين رجلين : فملى قول أبي حنيفة وأبي يوسف :

(١) « الأب » ليست في ح .

(٢) في ح : « أبيه » .

(٣) « جميعا » من اوب و ح .

(٤) الفاء من ب .

(٥) « عليه » من اوب و ح .

(٦) في ح : « من اجتماع » .

(٧) في الاصل واوب و ح : « كان » .

لا يجب عليهما صدقة فطرهم^(١) .

وعند محمد : إن كانوا^(٢) بحال لو قسموا أصاب كل واحد منهما^(٣) عبدا كاملا، تجب عليه صدقة فطره .

وهذا بناء على أصل أن العبد لا يقسم عند أبي حنيفة قسمة جمع، فلا يكون لكل واحد منهما^(٤) عبد كامل، وعند محمد يقسم قسمة جمع، فيكون لكل واحد منهما^(٥) عبد كامل من حيث المعنى . وأبو يوسف يرى القسمة لكن قبل القسمة لم يكن لكل واحد منهما^(٦) ولاية كاملة .

وأما مقرر الواجب - فنقول :

نصف صاع من حنطة، أو صاع من شعير أو تمر - عندنا .
وقال الشافعي : من البر صاع أيضا، وروى حديثا^(٧) لكنه غريب، فلا يقبل بمقابلة^(٨) ما روينا وهو مشهور .
وأما الزيب فقد ذكر في الجامع الصغير عن أبي حنيفة نصف صاع، لأن الغالب أن قيمته مثل قيمة البر في ديارهم^(٩) .

(١) « فطرهم » ليست في ب .

(٢) هكذا في أ . وفي الأصل وب و ح : « كان » .

(٣-٦) في الأصل و ا وب : « منهم » . وكذا في ح في رقم ٥ وفي ا في ٦ .

(٧) في اب : « حديثنا » .

(٨) في ا وب : « في مقابلة » . وفي ح : « مقافته » .

(٩) في ب : « قيمته متلى قيمة الحنطة في بلادهم » . وفي ح : « قيمته مثل البر في بلادهم » .

وفي ا : « قيمته مثل في بلادهم » وفي الكسائي (٢: ٧٢٣ من أسفل) : « وجه رواية الجامع أن قيمة الزيب تزيد على قيمة الحنطة في العادة ثم اكتفى من الحنطة بنصف صاع، فن الزيب أولى » .

وروى الحسن عن أبي حنيفة صاعا، وهو قول أبي يوسف ومحمد، لما روى عن أبي سعيد الخدري أنه قال : كنا نخرج زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه صاعا من طعام ، أو صاعا من زبيب ، وكان طعامنا ^(١) الشعير .

وقد قال أصحابنا إن دقيق الخنطة والشعير وسويقهما مثلهما ، لما روى في الحديث : « أدوا مُدَّين من قمح أو دقيق » .

وأما الأقط ^(٢) فيعتبر فيه القيمة عندنا ، خلافاً للمالك .

وما سوى ذلك ، فيعتبر قيمته بقيمة الأشياء المنصوص عليها ، بأن أدى الدراهم أو ^(٣) العروض والثمار ونحوها .

ولو أدى بعض المنصوص عليه ، و ^(٤) قيمته تبلغ قيمة ^(٥) كله ، بأن أدى ربع صاع من خنطة جيدة مكان النصف ، أو نصف صاع من شعير جيد مكان صاع من شعير ^(٦) - لا يجوز عن الكل ^(٧) ، بل ^(٨) يقع عن نفسه ، وعليه تكميل الباقي ، لأن الجودة لا قيمة لها في أموال الربا .

وفى الزكاة لو أدى شاة سمينة مكان شاتين ، جاز ، لأن الجودة فيها

(١) زاد في حنا : « يومئذ » .

(٢) وقد تسكن القاف للتخفيف مع فتح الهزة وكسرهما - وهو طام « يتخذ من اللبن الخيض يطبخ ثم يترك حتى يوصل » المصباح .

(٣) في ح : « و » .

(٤) الواو من ب و ح .

(٥) في ا و ب : « قيمة » .

(٦) في ب هنا أيضا : « من شعير جيد » .

(٧) في ب و ح : « الكامل » .

(٨) « بل » ليست في ح .

متمقومة . فبقدر الشاة الوسط تجزى . عن الشاة . وقيمة الجودة ^(١) عن الأخرى .

ثم مقدار الصاع ثمانية أرطال عندما .

وقال أبو يوسف والشافعى : خمسة أرطال وثلاث رطل ، لأن صاع أهل المدينة كذلك ، وتوارثوه ^(٢) خلفا عن سلف .

لكننا نقول : ما ذكرنا صاع عمر ، ومالك من فقهاء المدينة قال : إن صاع المدينة أخرج عبد الملك بن مروان . فأما قبله كن ^(٣) ثمانية أرطال ، فكان العمل بصاع عمر أولى .

ثم روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه يعتبر الصاع وزنا ^(٤) ، وهو ثمانية أرطال .

وروى ابن رستم عن محمد أنه يعتبر كيلا . حتى لو أدى أربعة أمناء ^(٥) ، من غير كيل ، لا يجوز .

وأما وقت الوضوء

فمند أصحابنا وقت الفجر الثانى من يوم الفطر .

وعلى قول الشافعى ليلة الفطر .

وفائدة الخلاف أن من ولد له ولد قبل طلوع الفجر ، تجب عليه صدقة فطره ، ومن ولد له بعد ذلك لا تجب . ولو أسلم قبله تجب عليه ، وبعده لا . وكذلك الفقير إذا أيسر قبله ^(٦) تجب . ولو أفقر الغنى قبله لا تجب .

(١) فى ١ : « قيمة والمجودة » . (٢) الماء من .

(٣) فى ١ و ب : « يكون » . (٤) « وزنا » سائطة من ا .

(٥) فى ب و : « أمناء » . والآنما جمع مناء . والآنما جمع من . والآنما والمئن واحد .

(٦) فى : « قبل طلوع الفجر » .

وعند الشافعي على عكس هذا .

والصحيح قولنا ، لأنه تضاف الصدقة إلى الفطر ، وهو يوم العيد .
ولو عجل صدقة الفطر على يوم الفطر ^(١) : ذكر ^(٢) الكرخي أنه إذا
عجل يوم أو يومين جاز ، ولم يذكر أنه لو عجل بأكثر من ذلك هل يجوز ؟
وزوى الحسن عن أبي حنيفة > أنه < يجوز التجيل بسنة وستين .
وعن خلف بن أيوب أنه يجوز التجيل بشهر لا غير ^(٣) .

وعن الحسن ^(٤) أنه قال : لا يجوز التجيل ، ولا يجوز دون يوم الفطر ؛
ولو لم يؤد يوم الفطر تسقط عنه ^(٥) .

والصحيح رواية الحسن بن زياد ، لأنه سبب الوجوب هو رأس
يمونه ^(٦) ، لولايته عليه ، والوقت شرط الوجوب ، والتجيل بعد سبب
الوجوب جائز ، كما في الزكاة .

. . .

(١) أضاف في ب : « جاز » .

(٢) في ا و ب و ح : « وذكر » .

(٣) « لا غير » من ح . وفي ا : « يجوز التجيل يوما لا غير » . وفي الكاساني (٢ : ٧٤ : ١٥) :
« وعن خلف بن أيوب أنه يجوز تمجيلها إذا دخل رمضان ولا يجوز قبله » . راجع الباقى ،
النهاية ، ٢ : ٤٣ .

(٤) « يجوز التجيل بسنة ... بشهر لا غير وعن الحسن » ساقطة من ب . « وعن الحسن أنه »
ساقطة من ح .

(٥) « تسقط عنه » ليست في ح . وفي ا : « سقط » .

(٦) في ا و ب و ح : « بمؤونة » .

وأما وقت الأداء

فهو يوم الفطر من أوله إلى آخره . ثم بعده يسقط الأداء ، ويجب القضاء عند بعض أصحابنا .

وعند بعضهم - وهو الأصح - أنها تجب ^(١) وجوباً موسعاً ، لكن المستحب أن يؤدي قبل الخروج إلى المصلى ، حتى لا يحتاج الفقير إلى الكسب والسؤال يوم العيد . فيتمكن من أداء صلاة العيد فارغاً ^(٢) القلب عن القوت ، على ما قال عليه السلام : « اغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم » .

وأما مكان الأداء

روى عن محمد أنه قال : زكاة المال من حيث المال ، وصدقة الفطر عن نفسه وعبيده من حيث هو .

وروى عن أبي يوسف أنه ^(٣) يؤدي عن نفسه من حيث هو ، وعن عبيده من حيث هم .

والأول أصح ، لأن صدقة الفطر لا تعلق لها بالمال ^(٤) ، حتى إذا هلك المال ، بعد الوجوب ^(٥) ، لا تسقط الفطرة ^(٦) ، بخلاف الزكاة - والله أعلم .

(١) في ح : « ويجب القضاء عند البعض ، وعند بعضهم لا يجب ، والأصح أنه تجب ... »

(٢) في أ و ب و ح : « فيتمكنوا .. فارغى » إلا أن في أ : « فارغ » .

(٣) زاد هنا في ب : « قال » .

(٤) في ح كذا : « لا يعلق له بالملك » .

(٥) « بعد الوجوب » ليست في ح .

(٦) في ح : « صدقة الفطر » . وفي أ و ب : « الفطر » . وفي المغرب : « الفطرة نصف صاع

من بر ، فمناه صدقة الفطر . وقد جاءت في عبارات الشافعي رحمه الله وغيره . وهي صحيحة من طريق اللغة وإن لم أجدها فيما عندي من الأصول » .

كتاب الصوم

اعلم^(١) أن الصوم نوعان : لغوى وشرعى .

فاللغوى هو الإمساك عن أى شئ، كان، من الكلام والطعام والشراب والجماع والelf^(٢) وغيرها : قال الله تعالى : « إني نذرت للرحمن صوما^(٣) ، أى صمتا^(٤) ، وقال النابغة :

خبل صيام وخيل غير صائمة . : تحت المجاج وأخرى تملك اللجما
والصوم الشرعى هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع^(٥) —
قال الله تعالى^(٦) : « فالآن باثروهن وابتغوا ، إلى أن قال : « ثم أتموا
الصيام إلى الليل^(٧) ، أى أمسكوا عن هذه الأشياء .

. . .

(١) فى ح : « قال رحمه الله : اعلم » .

(٢) الملف اللدابة فيسمى الفرس الممسك عن الملف صائما (الكاسانى ٢ : ٧٥) .

(٣) مريم : ٢٦ - والآية : « فكلى واشربى وقرى عينا ، فلما ترين من البشر أحداً فقولى

إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا » .

(٤) زاد فى ا : « بأمر الله تعالى وإمساكا » وكذا فى ح إلا أن فيها : « وأمسكنا » .

(٥) « واللف وغيرها : قال الله تعالى ... والجماع » ساقطة من ب . وأضاف هنا فى ب وح :

« بأمر الله تعالى » .

(٦) فى ا و ب و ح : « الدليل عليه قوله تعالى » .

(٧) البقرة : ١٨٧ والآية : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ، هن لباس لكم وأنتم

لباس لهن ، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم ، فالآن باثروهن وابتغوا =

ثم الصوم الشرعى أربعة عشر نوعا :

ثمانية منها مذكورة فى كتاب الله تعالى : أربعة منها متتابعة وهى : صوم رمضان ، وصوم كفارة الظهار ، وصوم كفارة القتل ، وصوم كفارة اليمين . وأربعة منها صاحبها بالخيار : إن شاء تابع وإن شاء فرق وهى : قضاء صوم رمضان ، وصوم المتعة ، وصوم جزاء الصيد ، وصوم كفارة الحلق . وستة مذكورة فى السنة وهى : صوم كفارة الفطر فى شهر رمضان عمدا ، وصوم النذر ، وصوم التطوع ، والصوم الواجب باليمين بقول الرجل « والله لا أصوم من شهرأ » ، وصوم الاعتكاف ، وصوم قضاء التطوع بالافطار ^(١) .

وهذا قول عامة العلماء .

وقد خالف الشافعى فى هذه الجملة فى ثلاثة مواضع :
أحدها - قال ^(٢) « إن صوم كفارة اليمين ليس بمتتابع ^(٣) » .
والثانى - قال « إن صوم الاعتكاف ليس بواجب » .
والثالث - قال : لا يجب قضاء صوم التطوع .
• • •

== ما كتب الله لكم ، وكلاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر ، ثم أنموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد ، تلك حدود الله فلا تقربوها ، كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون » .

(١) فى ا ب و ح : « عند الإنساد » بدلا من « بالإنطار » .

(٢) « قال » من ا ب و ح .

(٣) هكذا فى ا . وفى الأصل و ح : « ليست بمتتابعة » . وفى ب : « لأن كفارة اليمين

ليست بمتتابعة » .

ثم للصوم أركان وشروط وسنن وآداب .

فنبداً بالشروط - فنقول :

للصوم شروط بعضها للوجوب ، وبعضها شرط صحة الأداء .

فهرها - الوقت :

وهو شرط الوجوب^(١) في حق الصوم الواجب ، وشرط الأداء في حق الصيامات كلها^(٢) . وهو اليوم من وقت طلوع الفجر إلى وقت غروب الشمس : قال الله تعالى : « ثم أتموا الصيام إلى الليل »^(٣) . ثم الصوم نوعان : فرض وتطوع .

فوقت التطوع هو^(٤) الأيام كلها ؛ لكن الصوم في بعض الأيام مكروه ، وفي بعضها مستحب ، وفي بعضها سنة — حتى لو صام في الأيام المنهى عنها ، فإنه يقع جائزاً ، حتى لا^(٥) يجب عليه^(٦) القضاء . أما الصوم^(٧) المكروه فأنواع :

منها - صوم^(٨) ستة أيام في كل سنة^(٩) : صوم يوم النحر ، وصوم أيام

(١) في ٥ : « صحة الوجوب » .

(٢) في الأصل و ا و ح : « الصيام كلها » . وفي ب : « الصيام كله » . وفي الكاساني

(٢٣ : ٧٧ : ٢) : « الصيامات كلها » .

(٣) « وقت » من ا و ح .

(٤) البقرة : ١٨٧ — وقد أوردنا نصها فيما سبق (ص ٥٢١ هامش ٧) .

(٥) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « هي » .

(٦) « لا » ساقطة من ا .

(٧) « الصوم » من ا .

(٨) « عليه » من ا و ب و ح .

(٩) « في كل سنة » من ا و ب و ح .

(٩) « صوم » من ا و ب و ح .

التشريق ، ويوم الفطر ، ويوم الشك بنية رمضان ، أو بنية مترددة بأن
نوى الصوم عن رمضان إن كان من ^(١) رمضان وإن لم يكن فعن ^(٢)
التطوع ، وهذا مكروه : قال النبي عليه السلام : « من صام يوم الشك
فقد عصى أبا القاسم » - وقد قام الدليل على ^(٣) أن الصوم فيه ، عن واجب
آخر أو عن التطوع مطلقا ، لا يكره ، فثبت أن المكروه ما قلنا . وإنما
لا يكره ^(٤) عن مطلق التطوع على وجه لا يعلم العوام ذلك ، كيلا يعتادوا
الصوم فيه ، فيظنه الجهال زيادة على رمضان .

وكذا صوم الصمت مكروه في الأوقات كلها ، بأن يصوم ويمسك
عن الكلام والطعام جميعا ، لأن هذا تشبه ^(٥) بالمجوس ، فإنهم يفعلون هكذا .
وكذا صوم يوم السبت مفردا : مكروه ، لأن هذا تشبه باليهود .
وكذا صوم يوم عاشوراء مفردا : مكروه ، عند بعض أصحابنا ، لأنه
تشبه باليهود .

وأما صوم يوم عرفة في حق الحاج : < ف > إن كان يصومه عن
الوقوف بعرفة ويخل بالدعوات ، فإن المستحب له ^(٦) أن يترك الصوم ،

(١) هكذا في - . وفي الأصل : « عن » وليست في ا و ب .

(٢) في ب : « فن » .

(٣) « على » من ا و ب و ح .

(٤) في ا : « فأما لا يكره » . وفي - : « فأما ما لا يكره » . وفي ب : « فأما ما لا يكره » .

من مطلق التطوع فهو » .

(٥) في - : « أشبه » .

(٦) « له » ليست في ا و ب و ح .

لا أن صوم يوم عرفة يوجد^(١) في غير هذه السنة ، فأما الوقوف بعرفة < ف > يكون في حق عامة الناس في سنة واحدة . وأما^(٢) إذا كان لا يخاف الضعف ، فلا بأس به^(٣) .

و < أما > في حق غير الحاج ، فهو مستحب ، لأن له فضيلة على عامة الأيام .

والصوم قبل رمضان بيوم ويومين مكروه ، أي صوم كان ، لقوله عليه السلام : « لا تتقدموا الشهر بصوم يوم ولا بصوم يومين »^(٤) إلا أن يوافق صوما كان يصومه^(٥) أحدهم ، وإنما كره^(٦) خوفا من أن يظن أنه زيادة على صوم رمضان إذا اعتادوا ذلك — ولهذا قال أبو يوسف إنه يكره أن يوصل رمضان صوم شوال ستة أيام تطوعا . وروى^(٧) عن مالك أنه قال : يكره ذلك ، وما رأيت أحدا من أهل العلم والفقهاء يصوم ذلك ، ولم يبلغنا من^(٨) السلف ، وكانوا^(٩) يكرهون ذلك^(١٠) ، لماذا كرهنا .

(١) في ح : « فيما يوجد » . وفي ا : « مما يوجد » .

(٢) « وأما » ليست في ح .

(٣) « فلا بأس به » ليست في ا و ب و ح .

(٤) في ب : « ولا بيومين » . وفي ح : « يوم ولا بيومين » .

(٥) هكذا في ب و ح والكاساني (٢: ٧٩: ٥) وفي الأصل و ا : « بصوم » .

(٦) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « ذكره » . وفي ح : « كره عليه السلام » .

(٧) زاد هنا في ا و ب : « كراهته » . وفي ح : « كراهيته » .

(٨) في ب و ح : « عن » .

(٩) في ا و ب : « فكانوا » .

(١٠) « ذلك » ليست في ا و ح .

وكذلك يكره صوم ^(١) الوصال، وهو أن يصام ^(٢) في كل يوم، دون ليلته ^(٣)، وهو صوم الدهر الذي ورد النهي عنه، لقوله عليه السلام: «لا يصام لمن صام الدهر ^(٤)». ومعنى الكراهية ^(٥) أنه يضمف ^(٦) عن أداء العبادات ^(٧)، وعن الكسب الذي يحتاج إليه في الجملة - ولهذا أشار النبي عليه السلام لما نهى عن صوم الوصال فقليل له: إنك تواصل فقال: «إني لست كأحدكم ^(٨): إني أبيت عند ربي يطعني ^(٩) ويسقيني». وأما صوم يوم الاثنين وحده، وكذا صوم يوم الخميس وحده، وكذا صوم يوم الجمعة وحده - فإنه لا يكره، و ^(١٠) قال بعضهم: يكره، لأنه خص هذه الأيام من بين سائرهما.

وعامة العلماء قالوا: بل هو مستحب، لأن لهذه الأيام فضيلة، فكان تعظيمها بالصوم مستحبا، وإنما يكره إذا كان فيه تشبه ^(١١) بغير أهل القبلة، ولم يوجد في هذه الصيامات.

(١) «صوم» ليست في ب.

(٢) في ح: «يصوم».

(٣) في ا و ب و ح: «ليلة».

(٤) في ا: «لا يصام من صام الدهر».

(٥) في ح: «الكراهية».

(٦) في ا و ب و ح: «يضمفه».

(٧) في ح: «الواجبات».

(٨) «لأنى لست كأحدكم» من ح وهى في الكسانى (١٢: ٧٩: ٢) .

(٩) في ح: «فيطعني».

(١٠) «فإنه لا يكره» ومن ا و ب و ح.

(١١) هكذا في ا و ب . وفي الأصل و ح: «تشبها» .

وأما صوم يوم وإفطار يوم: فهو مستحب، على ما روى أنه صوم داود عليه السلام: كان يفطر يوماً ويصوم يوماً^(١).
وصوم الأيام^(٢) البيض مستحب وسنة، لكثرة الأحاديث فيه.
وأما صوم الفرض فنوعان: عين ودين.
فالعين هو صوم رمضان.

وصوم الدين هو سائر الصيامات من: قضاء رمضان، والكفارات، والتذورات المطلقة، ومحوها. فسائر^(٣) الأيام وقت لها، سوى خمسة أيام: يوم النحر، وأيام التشريق، ويوم^(٤) الفطر — لأن صوم هذه الأيام ناقص، والواجب عليه صوم كامل^(٥)، فلا يتأدى بالناقص.
وصوم المتعة لا يجوز عندنا في هذه الأيام.
وعند الشافعي يجوز في أيام التشريق، دون يوم النحر.
والنذر بالصوم في هذه الأيام جائز عندنا، خلافاً لـ زفر^(٦) والشافعي، لأنه وجب ناقصاً > فيجوز أن يتأدى ناقصاً^(٧) <.

-
- (١) في أوب: «على ما روى عنه عليه السلام: أحب الصيام للهِ صيام داود عليه السلام: كان يصوم يوماً ويفطر يوماً» وكذا في ح مع خلاف لفظي يسير.
(٢) هكذا في الكسائي (٢: ٧٩: ٢٧). وفي الأصل وغيره: «أيام».
(٣) في أوب: «وسائر».
(٤) في أوب و ح: «وعيد».
(٥) في ح: «صوم يوم كامل».
(٦) «لـ زفر» من أوب وهي في الكسائي (٢: ٨٠: ٣). وفي الكسائي بيان الروايات المختلفة عن أبي حنيفة.
(٧) في أوب: «لأنه أوجب ناقصاً فيأتي به» وفي الباقين (٢، ١٠٠): «فإن ماوجب ناقصاً، يجوز أن يتأدى ناقصاً».

ولو شرع فى الصوم فى هذه الأيام : < ف > فى ظاهر الرواية لا يلزم بالشروع .

وروى عن أبى يوسف ومحمد أنه ^(١) يلزم .

والصحيح ظاهر الرواية ، لأن صاحب الحق ، وهو ^(٢) الله تعالى ، أمره بالإفطار بعد الشروع ، ومن أتلف حق غيره بإذنه : لا يجب عليه الضمان . وفى الشروع فى الأوقات ^(٣) المكروهة فى الصلاة : عن أبى حنيفة روايتان ، وأشهرهما أنه يلزمه القضاء ، بخلاف الصوم ، والفرق معروف .

• • •

وأما صوم رمضان فوقته رمضان .

وإنما يعرف برؤية الهلال إن كانت السماء مصحية .

وإن كانت متغيمه فإنه يكمل ^(٤) شعبان ثلاثين يوماً ثم يصوم عن رمضان ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم ^(٥) فأكملوا شعبان ثلاثين يوماً ثم صوموا » .

فإذا كانت السماء مصحية ورأى الناس الهلال ، فإنه يجب عليهم الصوم . وأما إذا رأى واحد وشهد عند القاضى ، فإن القاضى لا يقبل شهادة الواحد والاثنين ^(٦) ما لم يدخل فى حد التواتر ، بأن شهد ^(٧) جماعة

(١) « أنه » من اوب .

(٢) فى اوب وح : « هو » .

(٣) فى الكذا : « فى الإقامة » .

(٤) فى ح : « يتم » .

(٥) زاد هنا فى ح : « الهلال » .

(٦) فى اوب : « ولا الاثنين » .

(٧) فى ب : « ولأن شهادة » . وفى ح : « فإن شهد » .

كثيرة من محال مختلفة^(١) .

هذا إذا كان الشهود من المصر .

وإن كانوا^(٢) من خارج المصر : ذكر الطحاوي وقال : يقبل خبر الواحد ،

لأن المطالع مختلفة في حق الظهور ، لصفاء الهواء في خارج المصر .

وفي ظاهر الرواية لم يفصل ، لأن المطالع لا^(٣) تختلف إلا عند المسافة

البعيدة الفاحشة^(٤) .

وإن كانت السماء متغيمه فإنه يقبل خبر الواحد العدل^(٥) ، ذكرنا

كان أو أثنى ، حراً كان أو عبداً ، محدوداً في القذف أو لا بعد ما تأب

وصار عدلاً ، لأن هذا من باب الإخبار دون الشهادة ، لأنه يلزم الشاهد

الصوم ، فيتعدي^(٦) إلى غيره ، لكنه من باب الدين ، فيشترط فيه العدالة .

ولو رد القاضي شهادة الواحد^(٧) لتهمة الفسق إذا كانت السماء متغيمه ،

أو لتفرد^(٨) ، إذا كانت السماء مصحية ، وإن كان عدلاً - فإنه يجب عليه أن

(١) في ح : « فإن شهد جماعة كثيرة من محال مختلفة يقبل » .

(٢) في اوب و ح : « فإن جاءوا » .

(٣) هكذا في اوب و ح وفي الكاساني (٢ : ٨٠ : ٣٠) .

(٤) « الفاحشة » من اوب و ح . وفي الكاساني (٢ : ٨٠ : ٣١)

(٥) « العدل » من اوب و ح . وفي مختصر الطحاوي (ص ٥٦) : « عدلاً كان الشاهد

بذلك أو غير عدل » وقال الكاساني بعد إيراد قول الطحاوي : « وهذا خلاف ظاهر الرواية

إلا أنه يريد به العدالة الحقيقية فيستقيم ، لأن الإخبار لا يشترط فيه العدالة الحقيقية ، بل يكفي فيه

بالدالة الظاهرة » الكاساني (٢ : ٨١ : ١٨) .

(٦) في اوب : « ويتعدى » .

(٧) في ح : « الواحدة » .

(٨) زاد هنا في ح : « أو » .

يصوم ذلك اليوم^(١) .

ولو أفطر بالجماع لا يلزمه الكفارة عندنا ، خلافاً للشافعي^(٢) - وهي مسألة معروفة .

وأما هلال شوال ، فلا يقبل فيه إلا شهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، لأن هذا من باب الشهادة ، لما فيه من^(٣) نفع للشاهد ، وهو سقوط الصوم عنه .

وأما هلال ذى الحجة > فقد < قالوا : يشترط شهادة رجلين ، لأنه يتعلق به حكم شرعى ، وهو وجوب الأضحية^(٤) . والصحيح أنه يقبل فيه شهادة الواحد ، لأن هذا من باب الخبر ، فإنه يلزم المخبر ثم يتعدى إلى غيره^(٥) .

وهذا إذا كانت السماء متغيمة .

فإن كانت مصحية : فلا يقبل إلا التواتر ، كما ذكرنا فى رمضان .

ولو رأوا الهلال^(٦) ، قبل الزوال أو بعده^(٧) ، فهو لليلة المستقبلية عند

أبى حنيفة ومحمد^(٨) .

(١) « اليوم » ليست فى ح .

(٢) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الاصل : « خلافاً له » - راجع المرغيناني ، الهداية : ٢ : ٥٨ .

(٣) « من » من ا .

(٤) فى ا و ب : « حكم شرعى وفيه نفع للعباد وهو جواز الأضحية » وراجع الهامش التالي

(٥) وأضاف فى ا و ب : « وهو وجوب الأضحية » - راجع الهامش السابق .

(٦) هلال رمضان أو شوال : الكاساني ، ٢ : ٨٢ : ١٨ - ٢٤ .

(٧) فى ا : « أو بعده إلى وقت العصر » والزيادة خطأ وتبين هذا مما سبأى .

(٨) هكذا فى ا و ح . وفى الاصل : « عندهما » .

وقال أبو يوسف : إذا كان قبل الزوال أو بعده^(١) إلى وقت العصر، فهو لليلة الماضية . أما إذا كان بعد العصر، فهو لليلة المستقبلية، بلا خلاف^(٢) . وفيه خلاف^(٣) بين الصحابة : < فقد > روى عن عمر وابن مسعود وأنس مثل قولهما^(٤) ، وروى عن عمر ، في رواية أخرى - وهو قول علي وعائشة - مثل قول أبي يوسف .
ومن الشروط - النية :

وهي شرط صحة الأداء ، لأن الصوم عبادة ، فلا تصح بدونه النية . ثم الكلام في : كيفية النية ، وفي وقت النية .
أما كيفية النية - < ف > ينظر :

(١) « فهو لليلة المستقبلية ... الزوال أو بعده » ساقطة من ب .
(٢) وهكذا نقله عن التحفة الميرغنية في فتح القدير (٢ : ٥٢) والشلمى في حاشيته على الزيلعي (١ : ٣٢١) - وفي الكاساني (٢ : ٨٢ : ١٨) غير ذلك إذ قال : « ولو رأوا يوم الشك الهلال بعد الزوال أو قبله فهو لليلة المستقبلية في قول أبي حنيفة ومحمد ولا يكون ذلك اليوم من رمضان ، وقال أبو يوسف : إن كان بعد الزوال فكذلك وإن كان قبل الزوال فهو لليلة الماضية ويكون ذلك اليوم من رمضان » وما أورده الطحاوي في مختصره (ص ٥٦) مثلاً أورده الكاساني إذ قال : « وإن رئي هلال رمضان أو هلال شعبان هاراً قبل الزوال أو بعد الزوال ، فهو لليلة الجائئة ، قال أبو جعفر : وبه نأخذ ، وقد كان أبو يوسف قد قال بآخرة إنه إن كان قبل الزوال فهو لماضية وإن كان بعد الزوال فهو للجائئة » وكذا الزيلعي في التبيين (١ : ٣٢١) - ثم إن ابن المهام (فتح القدير ، ٢ : ٥٢) والشلمى (١ : ٣٢١) ذكر : أن الخلاف السالف حكى في المنظومة بين أبي يوسف ومحمد فقط . وثمة رواية وقول آخر ذكرهما ابن المهام في فتح القدير (٢ : ٥٢) فقال : « وعن أبي حنيفة إن كان مجراً أمام الشمس ، والشمس تلوه ، فهو الماضية . وإن كان خلفها ، فللمستقبلية . وقال الحسن بن زياد : إن غاب بعد الشفق ، فللماضية . وإن كان قبله فللراهنه » .

(٣) « وفيه خلاف » ساقطة من ا .

(٤) في ب : « مثل قول محمد » .

إِنْ كَانَ الصَّوْمُ عَيْنًا يَكْفِيهِ نِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ ^(١) الصَّوْمِ، حَتَّى لَوْ صَامَ رَمَضَانَ ^(٢) بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ الصَّوْمِ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ .
وَكَذَا فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ : إِذَا صَامَ مُطْلَقًا حَارِجَ رَمَضَانَ ، يَقَعُ عَنِ النَّفْلِ ، لِأَنَّ الْوَقْتَ مُتَعَيِّنَ لِلنَّفْلِ شَرْعًا .
وَكَذَا فِي النَّذْرِ إِذَا كَانَ الْوَقْتُ مُعَيَّنًا ^(٣) ، بِأَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرِ رَجَبٍ وَنَحْوَهُ ، إِذَا صَامَ مُطْلَقًا فِيهِ ، يَقَعُ عَنِ الْمَنْذُورِ ^(٤) .
وَهَذَا عِنْدَنَا .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : صَوْمُ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ لَا يَصِحُّ بِدُونِ نِيَّةِ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ ^(٥) ، وَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَيَصِحُّ ^(٦) بِمُطْلَقِ النِّيَّةِ .
وَالصَّحِيحُ قَوْلُنَا ، لِأَنَّ مُطْلَقَ النِّيَّةِ كَافٍ لَصِيرُورَةِ الْعَمَلِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا يَعْتَبَرُ الْوَصْفُ لِمُعَيِّنِ الْوَقْتِ لِذَلِكَ الصَّوْمِ . فَإِذَا كَانَ الْوَقْتُ مُتَعَيَّنًا ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّعْيِينِ .

وَأَمَّا إِذَا صَامَ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ فِي رَمَضَانَ أَوْ فِي النَّذْرِ الَّذِي تَعَيَّنَ وَقْتُهُ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْفَرَضِ وَتَلْفُو نِيَّةُ التَّطَوُّعِ عِنْدَنَا ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّ الْوَقْتَ قَابِلٌ لِأَصْلِ الصَّوْمِ ، غَيْرَ قَابِلٍ لَوْصَفِهِ ، فَبَطَلَتْ نِيَّةُ الْوَصْفِ ، وَتَعْتَبَرُ ^(٧)

(١) فِي أَوْ ب : « يَكْفِيهِ مُطْلَقٌ نِيَّةٌ » .

(٢) رَمَضَانَ « لَيْسَتْ فِي ب » .

(٣) فِي ح : « مُتَعَيَّنًا » .

(٤) فِي ح : « يَصِحُّ عَنِ النَّذْرِ » .

(٥) « وَالْوَاجِبُ » مِنْ أَوْ ب وَ ح .

(٦) الْفَاءُ مِنْ أ .

(٧) فِي أَوْ ب وَ ح : « وَبَقِيَ » .

نية الاصل ، وهى كافية لصيرورة^(١) العمل لله تعالى .

ولو صام بنية واجب آخر ، من القضاء والنذور والكفارات ، فى رمضان ، يقع عن رمضان أيضا عندنا^(٢) ، خلافا له . ولو كان ذلك فى النذر الممين يقع عما نوى ، لأن صوم رمضان تعين بتعيين الشرع ، فظهر التعيين مطلقا ، لكمال الولاية ، فظهر فى حق نسخ سائر الصيامات ، وأما فى النذر < فقد > تعين بولاية قاصرة ، فيظهر تعيينه^(٣) فى حقه ، وهو صوم التطوع ، ولا يظهر فى الواجبات ، التى هى حق الله تعالى فى هذه الاوقات ، فبقيت الاوقات محلا لها .

هذا الذى ذكرنا فى حق المقيم .

فأما فى حق المسافر : < ف > إن صام مطلقا يقع عن رمضان . وإن صام بنية واجب آخر ، يقع عما نوى عند أبى حنيفة ، وعندهما يقع عن رمضان . وإن صام بنية التطوع فعن أبى حنيفة روايتان .

وأما المريض : < ف > إذا صام مطلقا يقع عن رمضان ، وإذا صام بنية التطوع : قال مشايخنا بأنه يقع عن الفرض ، بخلاف المسافر ، لأنه إذا قدر على الصوم صار كالصحيح . وذكر الكرخي^(٤) ههنا وسوى بين المريض والمسافر^(٥) .

(١) فى كذا : « لضرورة » .

(٢) « عندنا » من اوب و ح .

(٣) « تعيينه » من اوب .

(٤) فى اوب و ح : « وذكر أبو الحسن » .

(٥) فى ح : « وسوى بين المسافر والمقيم » .

وكذا روى عن أنى يوسف^(١) عن أنى حنيفة أنه يقع عن التطوع.
وأما صوم الدين، من القضاء والنذور المطلقة والكفارات - إذا نوى
خارج رمضان مطلقا ولم ينو صوم القضاء أو^(٢) الكفارة، فإنه لا يقع عنه،
لأن خارج رمضان متعين للنفل عند بعض مشايخنا - وعند بعضهم هو
وقت الصيامات كلها على الإيهام، وإنما يتعين بالتعيين، فكان <ت> نية
الوصف لتمييز الوقت، لالتصير عبادة.

وأما وقت النية فلا فضل أن ينوى من الليل أو مقارنا لطلوع الفجر،
فى^(٣) الصيامات كلها.

فأما إذا نوى مد طلوع الفجر : <ف> إن كان الصوم دينا
<و> لا يجوز بالاجماع. وإن كان الصوم عينا <ف> يجوز عندنا،
سواء كان فرضا أو نذرا أو تطوعا.

وقال الشافعى : لا يجوز إلا فى التطوع.

وقال مالك : لا يجوز فى التطوع أيضا.

ولو صام، بنية بعد الزوال، فى التطوع : لا يجوز عندنا^(٤)، خلافا للشافعى.
وبعض أصحابه قوا لا يجوز^(٥).

(١) فى اوب و ح : « روى أبو يوسف ».

(٢) فى ا و ح : « و ».

(٣) هكذا فى اوب و ح ، وفى الأصل : « من ».

(٤) « عندنا » ليست فى ح .

(٥) فى ا و ب : « وبض أصحابنا قالوا يجوز » وفى ح : « وبض أصحابنا قالوا : لا يجوز ». والصحيح

ما فى المتن - راجع : الكاسانى ، ٢ : ٨٥ : ٢٦ - والشيرازي ، المذهب ، ١ : ١٨٠ : ٢٥ .

والصحيح قولنا ، لأنه < ما > ^(١) وجد الإمساك لله تعالى ، في وقت الغداء ، ووقت الغداء من وقت طلوع الفجر إلى وقت الزوال يختلف ^(٢) باختلاف أحوال الناس ، والصوم هو الإمساك عن الغداء وتأخير العشاء إلى الليل ، وبعد الزوال لا يجوز ، لأنه لم يوجد الإمساك عن الغداء لله تعالى . فأما في صوم الدين < ف > لا يجوز ، لأنه إذا لم ينو ^(٣) من الليل ، تعين اليوم وقتا للتطوع شرعا ؛ فلا يملك تغييره ، وفي الليل ^(٤) لم يتعين ، فصح منه تعين المحتمل بالنية - فهو الفرق بينهما .

ومن الشروط - الطهارة عن الحيض والنفاس .

وهو شرط صحة الأداء ، لا ^(٥) شرط الوجوب ، فإن صوم رمضان يجب على الحائض والنفساء ، حتى يجب القضاء عليهما ^(٦) خارج رمضان ، لكن لا يصح الأداء ، لأن الطهارة عن الحيض والنفاس شرط صحة الصوم ، كما أن الطهارة عن جميع الأحداث شرط صحة الصلاة . عرفنا ذلك بإجماع الصحابة رضي الله عنهم .

وأما المسلم فهو شرط وجوب الصوم وسائر العبادات عندنا ،

خلافًا للشافعي .

(١) راجع النكاحي ، ٢ : ٨٦ : ٢ ، إذ قال : « فلم يقع الإمساك » .

(٢) في ب : « لا يختلف » .

(٣) « ينو » ساقطة من ب .

(٤) في ح : « فلا يملك تغييره في الليل » .

(٥) « لا » ساقطة من ح .

(٦) في ا و ب : « حتى يجب عليهما القضاء بالترك » .

وهو شرط صحة الأداء ، بلا خلاف .

وناقب المسألة أن الكفار غير مخاطبين بشرائع هي ^(١) عبادات عندنا ، خلافا له .

. . .

وأما الفعل فليس بشرط الوجوب ، ولا بشرط الأداء ، حتى قلنا إن صوم رمضان يجب على المجنون ، فإنه إذا جن في بعض الشهر ثم أفاق يلزمه القضاء عندنا ^(٢) - خلافاً للشافعي .

ولو استوعب الشهر ثم أفاق ، لا يلزمه القضاء ، لأن في وجوب القضاء عليه حرجاً ، لأن الجنون الطويل قلما يزول ، فيضاعف عليه القضاء ، فيخرج .

وعلى هذا قلنا إن الإغماء ، قل أو أكثر ، لا يمنع وجوب القضاء ^(٣) ، وكذا المرض - لأن لا استغراق في الإغماء نادر . وكذا قلنا إن الحيض لا يمنع وجوب قضاء الصوم ، ويمنع وجوب قضاء الصلاة ، لأنه ليس في وجوب قضاء صوم عشرة أيام في سنة حرج ^(٤) ، وفي قضاء عشرة أيام كل يوم خمس ^(٥) صلوات في شهر واحد حرج ، فافترقا .

(١) في حـ « بالشرائع وهي » .

(٢) « عندنا » من أوب وحـ .

(٣) زاد في أوب : « للصوم » .

(٤) في ب كذا : « وحرج » .

(٥) في حـ : « صلاة عشرة أيام كل خمس صلوات » .

ولو كان مفيتاً فنوى الصوم من الليل ثم جن ، فإنه يجوز صومه ^(١) ذلك اليوم ، لأنه وجد منه النية من الليل ، فصار كوجودها في النهار . ولا يجوز < صومه اليوم الثاني > ^(٢) وإن أمسك ، لأنه لم يوجد منه النية ، لأن المجنون ليس من أهل النية .

. . .

فأما البلوغ < ف > شرط الوجوب ، وليس بشرط الأداء ^(٣) . وعلى هذا لا يجب الصوم على الصبي ، لأن في وجوب القضاء عليه - ومدة الصيام مدة طويلة - إيقاعه في الحرج . وإذا كان عاقلاً يصح منه الصوم ، لأنه من أهل ^(٤) النية والاختيار ، حتى صح ^(٥) منه الإسلام ، لكن لا يجب عليه الصوم ، لأن الشرع أسقط حقوقه عنه ، نظراً له ، لقصور عقله ^(٦) .

وأما ركن الصوم

فهو ^(٧) الإمساك ^(٨) عن الأكل والشرب والجماع - قال الله تعالى : « فالآن باسروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا - حتى

(١) الهاء من اوب .

(٢) في الأصل : « صوم يوم اثنائية » . وفي اوب و ح : « صوم يوم الثاني » .

(٣) في اوب و ح : « صحة الأداء » .

(٤) « أهل » ساقطة من ب .

(٥) في اوب : « يصح » .

(٦) « لقصور عقله » ليست في ا .

(٧) هكذا في ب و ح . وفي الأصل : « وهو » .

(٨) « وأما ركن الصوم فهو الإمساك » ساقطة من ا .

يتبين لكم الحيط الأبيض من الحيط الأسود من الفجر ، ثم آتموا الصيام إلى الليل ، ^(١) - أباح هذه الجملة في الليالي ثم أمر بالإمساك عن هذه الجملة < في النهار > ^(٢) فتى وجد الركن مع وجود ما ذكرنا من الشرائط ، من الأهلية ^(٣) والوقت وغير ذلك ، يكون صوماً شرعياً ، فيجب عليه عبادة لله تعالى .

. . .

إذا ثبت هذا فنقول ^(٤) :

من شرع في الصوم في وقته ونوى الإمساك لله تعالى ، انعقد فعله صوماً شرعياً ، فيجب عليه الإتمام ، ويحرم عليه الإفطار ، سواء كان في صوم الفرض أو في التطوع ، لأنه إبطال العمل لله تعالى ، وأنه ^(٥) منتهى عنه ^(٦) لقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » ^(٧) .

وعند الشافعي : في صوم ^(٨) التطوع لا يجب عليه الإتمام ، لأنه غير مقدر عنده . فيكون ما أدى عبادة بنفسه .

(١) هكذا في ا و ب . واقتصر في الأصل على « فالآن بأشروهن » وفي ح : « فالآن بأشروهن وابتنوا ما كتب الله لكم - إلى قوله - ثم آتموا الصيام إلى الليل » - وهي جزء من الآية ١٨٧ من سورة البقرة ، وقد أوردنا نصها كاملاً في صدر كتاب الصوم (الهامش ٧ ص ٥٢١) .

(٢) من الكاساني (٢ : ٩٠ : ٥) .

(٣) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « والأهلية » . (٤) الفاء من ا و ب .

(٥) في ح : « وهو » .

(٦) « عنه » من ا و ب .

(٧) سورة محمد : ٣٣ : « يا أيها الذين آمنوا : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا

تبطلوا أعمالكم » .

(٨) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « وعند الشافعي الصوم » .

فأما إذا شرع في الصوم، على ظن أنه عليه، ثم تبين أنه ليس عليه،
فالأفضل له ^(١) أن يمضي فيه ولا يفطر، ولو أفطر لا قضاء عليه -
وهذا عندنا.

وعلى قول زفر يجب عليه المضي، والقضاء إذا أفسده ^(٢).
وفي الحج يلزمه بالشروع تطوعا، سواء كان معلوما أو مظنونا -
والفرق بينهما أن الظن في باب الحج نادر، وفي باب الصوم والصلاة ليس
بنادر، فكان في إيجاب المعنى والقضاء حرج، لكثرة وجوده ههنا،
بخلاف الحج.

وإذا ثبت أن ركن الصوم ما ذكرنا، فقواته وفساده بوجود ضده،
وهو الاكل والشرب والجماع، لأنه لا بقاء للشيء مع ضده.
وهذا هو القياس المحض، ولهذا إن من أكل أو شرب أو جامع ناسيا
لصومه، فإنه يفسد صومه قياسا، وهو قول مالك ^(٣).

وعامة العلماء قالوا: لا يفسد، استحسانا، للأثر ^(٤) المعروف في باب
الناسي: «تم على صومك فأبما أطعمك الله وسقاك».

ولهذا قال أبو حنيفة: لولا قول الناس لقلت يقضى - ذكر ذلك ^(٥)

(١) «له» ليست في أ - .

(٢) «إذا أفسده» من أ - . وفي ب: «إذا أفسد» . وفي أ: «إذا فسد» .

(٣) في أ و ب: «وهو قول بعض السلف» وفي الكسانى (٢: ٩٠: ٩) مثل ما في المتن .

(٤) قال الكسانى (٢: ٩٠: ١٠) : «لكننا تركنا القياس بالنص» .

(٥) في أ و ب: «وذكر» .

فى الجامع الصغير: أى لولا قول الناس إنه خالف الأثر ، لقلت ^(١) يقضى .
وبعض السلف فرق بين الأكل والشرب وبين الجامع ناسيا ، وقال :
يفسد صومه فى الجامع ، لأن الحديث ورد فى الأكل والشرب ^(٢) ،
دون الجامع .

والصحيح أنه لا فرق بينهما ، لأن الحديث معلول بمعنى ^(٣) يقتضى التسوية
بينهما ، وهو أنه فعل سماوى غير مضاف إليه ، حيث قال : « فَأَمَّا أَطْعَمَكَ اللَّهُ
وَسَقَاكَ » فكان وجوده ^(٤) كمدمه .

ولو دخل الذباب حلقة ^(٥) وهو ذا كر لصومه ، لا يفسد ، لأنه
مغلوب فيه ، فيكون بمعنى الناسى .

وكذلك لو نظر إلى فرج امرأة شهوة فأمنى ، أو تفكر ^(٦) فأمنى -
لا يفسد صومه ، لأنه حصل الإيزال لابصنعه ، فلا يكون شبيه الجامع ،
لا صورة ولا معنى .

وكذلك لو دخل القبار أو دخل الدخان أو الرائحة فى حلقة ^(٧) ، لأنه

(١) كذا فى ب. وفى الأصل و ا و ح : « ولأقلت » - « أى لولا قول الناس إن أبا حنيفة
خالف الأمر [املها : الأثر] لقلت يقضى » الكاسانى ، ٢ : ٩٠ : ١٠ .

(٢) « وبين الجامع ... والشرب » ساقطة من ح .

(٣) « بمعنى » ساقطة من ا .

(٤) فى ح : « وكان وجود » .

(٥) فى ح : « فى حلقة » .

(٦) فى ا و ب : « أو تفكر فى شيء فأمنى » وفى ح : « أو تفكر شيئا فأمنى » .

(٧) « فى حلقة » ساقطة من ب .

لا يمكنه الامتناع عنه^(١)، فيكون في معنى الناسى .

وكذلك لو بقي بلل بعد المضمضة وابتلعه مع البزاق، أو ابتلع البزاق^(٢) الذي اجتمع في فيه ، لا يفسد صومه ، لما قلنا .

ولو بقي بين أسنانه شيء^(٣) فابتلعه : ذكر في الجامع الصغير وقال : لا يفسد صومه ، ولم يقدره بشيء .

وعن أبي يوسف أن الصائم إذا كان بين أسنانه لحم، فابتلعه متممداً ، فعليه القضاء ، دون^(٤) الكفارة .

وعن ابن أبي مالك^(٥) ما هو توفيق بين الروايتين ؛ قال : إن كان مقدار الحمصة أو أكثر فإنه يفسد صومه . ولو أكله متممداً فعليه القضاء ، و^(٦) ليس عليه الكفارة^(٧) ؛ وإن كان أقل من ذلك لا يفسد صومه ، لأنه لا يمكنه^(٨) الاحتراز عنه كالريق .

وقال زفر : يلزمه الكفارة ، لأنه من جنس ما يتعلق به الكفارة ،

(١) « عنه » من اوب . وفي الأصل : « منه » وليست في ح .

(٢) « أو ابتلع البزاق » من اوب . ومفادها في ح . وهي في الكاساني (٢ : ٩٠ : ٢٧ - ٢٨) .

(٣) « فابتلعه مع البزاق أو ابتلع البزاق ... ولو بقي بين أسنانه شيء » كررت في ب

(٤) « دون » من اوب . وهكذا في الكاساني ، (٢ : ٩٠ : ٢٩) . وفي الأصل

و ح : « والكفارة » والصحيح ما في المتن وستأتي .

(٥) هو الحسن بن أبي مالك وقد ذكره السرخسي باسمه هذا (المبسوط ، ١٤٢ : ٣) وقد

تفقه على أبي يوسف وتفقه عليه محمد بن شجاع (اللاكنوي ، ٦٠) .

(٦) « فعليه القضاء » من اوب . وهي في الكاساني ، ٢ : ٩٠ : ٣٠ .

(٧) « ولو أكله متممداً ... وليس عليه الكفارة » ساقطة من ب .

(٨) في ح : « لا يمكن » .

إلا أنه متغير ، فصار كاللحم المتن .

والصحيح قولنا إنه لا كفارة عليه ، لأنه غير مقصود بالأكل ، فصار شبهة ، كما إذا أكل الطين (١) .

ولو أكره (٢) على الإفطار ، فأكل ، يفسد صومه ، لأنه وجد ما يضاده ، وهذا ليس بنظير الناسي ، لأن الأكره على الإفطار ليس بغالب ، فلا يكون في وجوب القضاء حرج .

فأما إذا أوجد في حلقه ، وهو مكروه ذاكر للصوم - يفسد صومه ، عندنا . وعند الشافعي لا يفسد صومه ، لأنه أعذر من الناسي .

ولكننا نقول إن هذا نادر ، وليس بغالب .

وكذلك الصائم : إذا فتح فاه ورفع رأسه إلى السماء ، فوقع قطرة من المطر في حلقه - يفسد صومه ، لأنه نادر .

وكذلك إذا وجد في حلق النائم - يفسد صومه (٣) ، لأنه نادر .

وكذلك لو جومت النائمة أو المجنونة - يفسد صومها ، بخلاف الناسية والناسي ، لأن هذا ليس في معناهما (٤) ، لأنه لا يكثر وجوده خصوصا في حالة الصوم .

ولو تغمض فوصل الماء إلى حلقه : < ف > إن لم يكن ذاكرا

(١) « كما إذا أكل الطين » من أوب .

(٢) ف ب : « الطين أو أكره » .

(٣) « لأنه نادر وكذلك إذا وجد في حلق النائم يفسد صومه » ساقطة من أوب .

(٤) « لأنه نادر وكذلك لو جومت ... ليس في معناها » ليست ف ح .

للصوم - لا يفسد صومه ، لانه في معنى الناسي ، وإن كان ذا كرا
لصومه يفسد صومه ، عندنا .

وعند الشافعي لا يفسد ، لانه خاطيء ، والخاطيء معذور ، كالناسي ^(١) .
ونحن نقول بأنه ليس كالناسي ، لانه يمكنه أن لا يبلغ في المضمضة ،
فلا يعذر .

ثم اعلم أن فساد الصوم يتعلق به أحكام من وجوب القضاء ، ووجوب
الكفارة ؛ ووجوب إمساك بقية اليوم ، ونحوها .

أما وجوب القضاء < فـ > يتعلق بمطلق الإفساد ^(٢) ، سواء كان يعذر
أو بغير عذر . وجد الإفساد من حيث الصورة أو من حيث المعنى ، فيه
شبهة الإباحة أو حرام من كل وجه ، وذلك بوصول شيء من الخارج
إلى الجوف .
بيانه ،

إن من أكل حصة أو نواة أو ترابا يفسد صومه ، وعليه القضاء ، لوجود
الآكل صورة ، لا من حيث المعنى ، فإنه لم يحصل به قوام البدن ودفع
الجوع والمطش .

وكذلك لو طعن برمح ووقع الرمح فيه ، يفسد ^(٣) صومه لدخول ^(٤)

(١) في ا و ب وح : « فصار كالناسي » .

(٢) في ا و ب : « الفساد » .

(٣) في ح كذا : « وفتح الرمح يفسد » .

(٤) مكذا في ا و ب وح . وفي الأصل : « لوجود » .

شيء من الخارج إلى الجوف، فوجد الاكل كل صورة لا ينبت .

فأما إذا طعن برمح ثم أخرجه من ساعته ، لا يفسد صومه ، لأنه لم يستقر في محل الطعام .

ولهذا قالوا : إن من ابتلع لحما مربوطا على خيط^(١) ، ثم انتزع^(٢) من ساعته ، لا يفسد صومه ، لأنه لم يستقر في محله ، حتى يعمل عمله في دفع الجوع .

ولو وصل إلى جوف الرأس بالاقطار في الاذن أو السعوط ، أو إلى البطن^(٣) بالاحتقان ، يفسد صومه ، لأنه يصل إلى جوفه بالحقة . وكذا بالسعوط والاقطار في الاذن ، لأن جوف الرأس له منفذ إلى البطن^(٤) .

وأما في الاقطار من^(٥) الاحليل : < ف > لا يفسد الصوم عند أبي حنيفة ، وعندهما يفسد ، وهذا ليس بخلاف من حيث الحقيقة ، لأنه لو وصل إلى الجوف يفسد بالاجماع ، ولو لم يصل لا يفسد بالاجماع ، إلا أنها أخذوا بالظاهر : فإن البول يخرج منه فيكون له منفذ ، وأبو حنيفة يقول : ليس له منفذ ، وإنما البول يترشح منه ، كما يترشح الماء من الكوز الجديد ، والبول يدفع ما أقطر في الاحليل من الترشح^(٦) إلى الجوف .

(١) في اوب : « بخيط » .

(٢) في اوب و ح : « انتزعه » .

(٣) و(٤) في ح : « الباطن » .

(٥) في اوب و ح : « في » .

(٦) في اوب . « الرشح » . وفي ح : « الوسخ » .

وروى الحسن عن أبي حنيفة مثل قولهما .

وهو الصحيح .

وأما الجائفة^(١) والآمة^(٢) إذا داووهما^(٣) : < ف > إن كان الدواء

يابسا < ف > لا يفسد ، لأنه لا يصل إلى الجوف .

وأما إذا كان رطبا : < ف > يفسد عند أبي حنيفة . وعندهما لا يفسد .

فأبو حنيفة اعتبر ظاهر الوصول بوصول المغذى إلى الجوف حقيقة^(٤) .

وهما يعتبران الوصول بالمخارق الأصلية ، لا غير ، ويقولان : في المخارق

الأصلية يتيقن الوصول^(٥) ، فأما في المخارق العارضة^(٦) فيحتمل الوصول

إلى الجوف ، ويحتمل الوصول إلى موضع آخر ، لا إلى محل الغذاء والدواء ،

فلا يفسد الصوم مع الشك والاحتمال^(٧) . وأبو حنيفة يقول : الوصول

إلى الجوف ثابت ظاهرا ، فكفى لوجوب القضاء ، احتياطا .

وعلى هذا : إذا ذرعه^(٨) القىء ، بغير فعله ، لا يفسد صومه^(٩) ، وإن كان

(١) و (٢) « الجائفة اسم لجراحة وصلت إلى الجوف . والآمة اسم لجراحة وصلت إلى

الدماغ » السرخسى ، المبسوط ، ٣ : ٦٨ - وراجع أيضا المغرب والمصباح .

(٣) « إذا داووهما » من ب .

(٤) في ! ا و ب و ح : « ظاهر الوصول لوجود المنفذ إلى الجوف حقيقة » .

(٥) كذا في ب . وفي ا و ح : « يتيقن بالوصول » . وفي الأصل : « يكتفى بالوصول » .

وفي الكسانى (١٥ : ٩٣ : ٢) : « متيقن به » .

(٦) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « العارضة » . وفي الكسانى (١٢ : ٩٣ : ٢) :

« وأما وصل إلى الجوف أو إلى الدماغ من غير المخارق الأصلية » .

(٧) « والاحتمال » من ا و ب .

(٨) « ذرعه القىء سبق إلى فيه وغلبه فخرج منه . وقيل غشيه من غير تعدد » المغرب . وفي ح : « درأه » .

(٩) في ا و ب : « لا يفسد » .

ملء الفم^(١)، لقوله عليه السلام : « ثلاث لا يفطرن الصائم : البقيء ، والحجامة ، والاحتلام . »

وإن عاد شيء من القيء إلى جوفه :

فإن^(٢) كان أقل من ملء الفم - لا يفسد صومه ، بالأجماع .

وإن كان ملء الفم : ذكر القدوري^(٣) أن على قول أبي حنيفة ومحمد يفسد صومه ، وعلى قول أبي يوسف لا يفسد^(٤) .

وقال بعض مشايخنا^(٥) في هذا الفصل : على قول أبي يوسف يفسد ، وعلى قول محمد لا يفسد^(٦) ، ولم يذكر قول أبي حنيفة . وما ذكره القدوري أثبت .

(١) « وإن كان ملء الفم » من أ ب ، وهي في الكسائي (٢ : ٩٢ : ١٥ - ١٦) . (٢) الفاء من ح .

(٣) في شرح مختصر الكرخي (الكسائي ، ٢٠ : ٩٢ - ٢٦) .

(٤) في الكسائي (٢ : ٩٢ : ٢٦) : « في قول أبي يوسف لا يفسد ، وفي قول محمد يفسد » .

(٥) الفاضل في شرح مختصر الطحاوي (الكسائي ، ٢ : ٩٢ : ٥) .

(٦) « فإن عاد إلى جوفه أو أعاده فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : إذا

ذرع القيء فرده ، وهو يستطيع أن يرمى به - فعليه القضاء . »

وردى ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا ذرع القيء فكان

ملء فيه أو أكثر ، فعاد إلى جوفه - فسد صومه ، نعمد ذلك أولم يتعمد .

والمشهور أن فيه خلافا بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله : فحمد اعتبر الصنع في طرف الإخراج أو الإدخال لأنه يفوت به الإمساك . وأبو يوسف يعتبر انتقاض الطهارة ليستدل به على أنه ليس بتبع لريقه ، حتى إذا ذرع القيء دون ملء الفم وعاد بنفسه لم يفسد صومه بالاتفاق ، وإن أعاده فسد صومه عند محمد ، ولم يفسد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى . وإن كان ملء الفم ، فعاد بنفسه : فسد صومه عند أبي

يوسف ، ولم يفسد عند محمد . وإن أعاده فسد صومه بالاتفاق .

وإن تقيأ أقل من ملء فيه : فإن عاد بنفسه : فسد صومه عند محمد . ولم يفسد صومه عند أبي يوسف

رحمه الله تعالى (السرخسي ، المبسوط ، ٣ : ٥٧) .

فأما إذا أعاده : < ف > إن كان ملء الفم ، يفسد صومه بالإجماع .

فأما إذا كان أقل من ملء الفم : فعن أبي حنيفة وأبي يوسف روايتان .

وقال محمد : ينقض ^(١) صومه .

فأما إذا استقاء عمدا وأخرج ^(٢) بضمه : فإن كان ملء الفم ينتقض

صومه ، بالإجماع .

وإن كان أقل من ملء الفم : ذكر ^(٣) في ظاهر الرواية وقال إذا

تقياً ^(٤) عمداً يفسد صومه ، ولم يفصل بين القليل والكثير .

وذكر الكرخي ههنا أنه إذا تقياً ^(٥) عمداً ، وهو أقل من ملء الفم ،

فطره ^(٦) ، وهو قول محمد .

وروى الحسن عن أبي حنيفة : إن كان ملء الفم يفطره ، وإن كان

ما دونه لا يفطره ^(٧) .

وهكذا روى عن أبي يوسف .

فأما إذا عاد أو أعاد : فعلى قول محمد لا يجيء هذا التفصيل ، لأن الصوم

عنده فسد بنفس الاستقاء

وعلى قول أبي يوسف : إن عاد لا يفسد ، وفي الإعادة عنه ^(٨) روايتان .

(١) في ب و ا : « ينتقض » . راجع الهامش ٦ ص ٥٤٦ .

(٢) في ا و ب : « وأخرجه » .

(٣) « ذكر » ليست في ا و ب .

(٤) « عمد وأخرج ... وقال إذا تقياً » ساقطة من ح .

(٥) في ا و ب : « استقاء » .

(٦) في ح : « أنطره » .

(٧) « يفطره » من ا و ب و ح . (٨) « عنه » من ا و ب و ح .

هذا كله إذا كان ذا كرا للصوم .
وإن لم يكن ذا كرا : لا يفسد صومه ، كالناسي .

. . .

ولو جامع امرأته ^(١) ، فيما دون الفرج ، فأنزل : يفسد صومه ، لوجود
الجماع من حيث المعنى ، دون الصورة .
ولو باشرها وأنزل ^(٢) ، يفسد أيضا ، لوجود اقتضاء الشهوة ، بفعله .
وكذلك لو استمنى بالكف ^(٣) ، فأنزل ^(٤) ، فإنه يفسد ^(٥) ، لأنه يقتضى
شهوته ، بفعله .

ولو جامع البهيمة فأنزل ، يفسد صومه ^(٦) ، ولا يلزمه الكفارة ،
لأنه وجد الجماع من حيث الصورة والمعنى ، على وجه القصور لسعة المحل ،
فلا يكون نظيرا للجماع في قبل المرأة .

ولو أوجلج في ^(٧) البهيمة ، ولم ينزل ، لا يفسد ، بخلاف الإيلاج في
الآدمي . وقيل يفسد كما في الإيلاج في الآدمي ^(٨) .

. . .

(١) في ب : « امرأة » .

(٢) في ا و ب و ح : « فأنزل » .

(٣) « بالكف » ليست في ح .

(٤) « فأنزل » من ا و ب و ح .

(٥) في ا و ب : « أفطر » بدلا من « فإنه يفسد » .

(٦) في ا و ب : « أفطر » بدلا من « يفسد صومه » .

(٧) « في » من ا و ب و ح .

(٨) « وقيل ... الآدمي » من ا و ب .

وكذلك الإفطار ، إذا كان بعذر : يوجب القضاء .

والأعذار التي تبيح الإفطار للصائم ستة : السفر ، والمرض الذي يزداد بالصوم أو يفرض إلى الهلاك ، وحبل المرأة وإرضاعها إذا أضر بها أو ^(١) بولدها ، والمطاش ^(٢) الشديد ، والجوع الذي يخاف منه الهلاك ، والشيخ الفاني إذا كان لا يقدر على الصوم .
وأصله قوله تعالى : « فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » ^(٣) .

ثم السفر المبيح للفطر هو ^(٤) السفر المبيح للقصر ، وهو ^(٥) مسيرة ثلاثة أيام ولياليها ، سير الأبل ومشى الأقدام .
ويستوى الجواب ^(٦) بين أن يسافر قبل رمضان وبين أن يسافر بعد دخول رمضان .

وروى عن علي وعبد الله بن عباس أنهما كانا ^(٧) لا يبيحان الفطر إذا سافر بعدما أهل ، في الحضر ، هلال رمضان .
والصحيح قول عامة الصحابة وعامة العلماء ، لأن النص ، يطلق ، وهو

(١) الهزمة من أ و ب .

(٢) المطاش داء يصيب الإنسان فيشرب الماء ولا يروى (المنجد) . وفي أ و ب « المطاش » .

(٣) البقرة : ١٨٤ - « أياما معدودات » ، فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام

أخر ، وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ، فمن تطوع خيرا فهو خير له ، وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون » .

(٤) في ب : « وهو » .

(٥) « وهو » ليست في ح .

(٦) في أ : « الجواز » .

(٧) « كانا » من أ و ب .

قوله تعالى : « أو على سفر » ، وكذلك ^(١) الداعى إلى الرخصة ، وهو المشقة ، عام شامل للحالين جميعا .

ولكن الصوم في رمضان جائز في السفر عند عامة العلماء . وهو مختلف بين الصحابة : عند بعضهم يجوز . وعند بعضهم لا يجوز - والاجماع المتأخر ^(٢) يرفع الخلاف المتقدم .

واختلفوا في أن الصوم أفضل أم لا يفطار :
فعمدنا الصوم أفضل ، لأنه ^(٣) عزيمة ^(٤) ، والإفطار رخصة إذا لم يلحقه مشقة .

وعند الشافعى المطر أفضل ، لأنه عزيمة ، والصوم رخصة عنده ^(٥) .
وروى عن حذيفة بن اليمان وعروة بن الزبير وعائشة رضى الله عنهم مثل مذهبننا ، وعن ابن عباس مثل مذهبه .

والصحيح مذهبنا ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « من كانت له حمولة يأوى إلى شبع ، فليصم رمضان ، حيث أدركه » .

(١) في ح : « وذلك لأن » .

(٢) في ح : « واجماع المتأخرين » .

(٣) « أفضل لأنه » من اب .

(٤) « لأنه عزيمة » ليست في ح .

(٥) « لأنه » . عنده « من ب . وهى فى اماعدا كلمة « عنده » . ومعنى الجمدة فى الكسانى

(٢ : ٩٦ : ٢) والرخسى ، المبسوط ، ٣ : ٩٢ . وقد ذكر التزالي والشيرازى أن الصوم أفضل من

الفطر في السفر إلا إذا كان يتضرر بالصوم (راجع للتزالي : الوحيز ، ١٠ : ١٠٣ : ١٦٦ . والشيرازى :

المهذب ، ١ : ١٧٧ - ١٧٨) وإلى هذا أشار البارقي (« المنايا » ، ٢ : ٧٩) فقال : « هكذا نقلت

هذه المسألة فى كتب أصحابنا على خلاف ما وقعت فى كتب أصحاب الشافعى » وابن لهيعة (فتح

القدیر ، ٢ : ٧٩) .

ومن أفطر لشيء^(١) من العذر ثم زال العذر ، فعليه القضاء بعدد الأيام التي^(٢) يزول عنه العذر فيها^(٣) . وليس عليه قضاء ما لم يزل العذر عنه فيها - حتى إن المسافر إذا مات في السفر ، والمريض قبل البرء ، لا يجب عليهما القضاء ، لأن^(٤) العاجز لا يكلف ، وإن أدركا بعدد مافاتهما يلزمهما القضاء ، وإذا ماتا قبل القضاء يجب عليهما الفدية .

والفدية أن يطعم لكل يوم مسكينا ، بقدر ما يجب في صدقة الفطر . لكن إن أوصى يؤدي الوصى من ثلث ماله . وإن لم يوص ، وتبرع الورثة جاز ، وإن لم يتبرعوا لا يلزمهم الأداء ، بل يسقط في حكم الدنيا .

وهذا عندنا ، خلافا للشافعي ، لما ذكرنا في الزكاة : إذا مات من عليه الزكاة من غير وصية بالأداء^(٥)

وأما إذا صح المريض أيا ما ثم مات ، يلزمه القضاء ، بعدد ما صح ، ولا يلزمه قضاء جميع مافات^(٦)ه في قول أصحابنا جميعا .

وذكر الطحاوي هذه المسألة على الاختلاف - فقال : عند أبي حنيفة وأبي يوسف يلزمه قضاء الجميع إذا صح يوما واحدا . وقال محمد : يلزمه بقدر ما أدرك . وهذا غلط ، وإنما نقل الطحاوي جواب مسألة النذر وترك جواب

(١) كذا في ب . وفي الأصل و ح : « شيء » وفي ا : « بشيء » .

(٢) هكذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « الذي » .

(٣) « فيها » من ا و ب و ح .

(٤) « لأن » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « وإن » .

(٥) راجع فيما تقدم ص ٤٨١ وما بعدها .

(٦) « ولا يلزمه ... مافات » من ا و ب .

هذه المسألة. وتلك المسألة أن المريض إذا قال: «لله على أن أصوم شهرا» - فإن مات قبل أن يصح لم يلزمه شيء، وإن صح يوما واحدا لزم أن يوصى بالأطعام لجميع^(١) الشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد لا يلزمه إلا مقدار ما صح، فحمد قاس بإيجاب العبد بإيجاب الله تعالى، وفي إيجاب الله تعالى لا يلزمه إلا بقدر ما صح، فكذا في النذر. وهما فرقا بينهما، وبين الأمرين فرق: ألا ترى أن من قال: «لله على أن أحج ألف حجة» يلزمه^(٢)، وإن لم يكن في وسعه عادة، والله تعالى ما أوجب إلا حجة واحدة.

وأما السكرم في وجوب الكفارة - فإنها تتعلق بالإفطار الكامل، صورة ومعنى، في رمضان، مسع وجود صفة العمدية، وكونه حراما محضا^(٣) ليس فيه^(٤) شبهة الإباحة، بأن أفطر متعمدا، و^(٥) لا يباح له إلا إفطار بعذر، ولا له شبهة الإباحة^(٦).

بيان ذلك :

إذا جامع الصحيح، المقيم، عمدا، في شهر رمضان - فإنه يلزمه الكفارة. بحديث الأعرابي : أنه قال : «هلك وأهلك»، فقال > رسول الله صلى الله عليه وسلم < : «ماذا صنعت»^(٧)؟ فقال: «واقعت

(١) في ا و ح : «بجميع» .

(٢) في ح : «لا يلزمه» .

(٣) «محضا» ليست من ب .

(٤) في ا و ب : «فيها» . وفي ح : «فيها» .

(٥) في ح : «أو» .

(٦) راجع الكسانى (٢ : ٩٧ : ٢ من أسفل - ٩٨) .

(٧) في ا : «ما صنعت» .

امرأتى فى شهر رمضان ^(١) وأنا صائم « فقال له عليه السلام ^(٢) : « اعتنق رقبته » .

وأما المرأة التى تجماع <ف> يلزمها الكفارة عندنا .
وللشافعى قولان : فى قول : لا يلزمها الكفارة ، لأن النص ورد فى الرجل دون المرأة . وفى قول : تجب ، ويحملها الرجل ، لأنه وجب عليها بسبب فعله .

والصحيح قولنا ، لأن الحكم يتعلق بالجماع الحرام المفسد للصوم ، وقد وجد منها - ولهذا ، فى باب الزنا ، يجب على كل واحد منهما الحد ، لاستوائهما فى الزنا - فكذا هذا .

وأما فى الإكراه والشرب عمدا : <ف> تجب الكفارة عندنا .
وعند الشافعى : لا تجب ، لأن النص ورد فى الجماع ، بخلاف القياس ، فلا يقاس عليه غيره .

وقلنا إنها تجب معقول ^(٣) المعنى ، وهو تكفير جناية إفساد الصوم ، من كل وجه ، وهذا المعنى موجود فى الإكراه والشرب ، لأن الصوم هو الإمساك عن الإكراه والشرب والجماع ، فكان الإفساد بأحدهما نظير الإفساد بالآخر ، وإذا استويا فى الإفساد ، فاستويا ^(٤) فى

(١) فى اوب : « فى رمضان » . وفى ح : « فى نهار رمضان » .

(٢) « له عليه السلام » من اوب . (٣) فى ح : « معقولة » .

(٤) فى اوب و ح : « استويا » .

الاِئْتِم ، فيجب أن يستويا في وجوب الرفع للاِئْتِم^(١) .

ولو أوجب ، ولم ينزل ، تجب الكفارة ، لأن الاِيلاج هو الجماع . فأما الاِئْزال ، حالة الفراغ ، فلا عبرة به .

ولو أنزل ، فيما دون الفرج ، لا يجب الكفارة ، لأنه وجد الجماع معنى ، لا صورة ، وفي المعنى قصور ، فكان دون الجماع في الجناية .

ولو جامع البهيمة وأنزل^(٢) : لا تجب الكفارة ، لأنه قاصر من حيث المعنى ، لسعة المحل ونحوها .

وأما إذا جامع في الموضع المكروه^(٣) عمدا : < ف > على قول أبي يوسف ومحمد تجب الكفارة ، لأنه ملحق بالزنا ، عندهما^(٤) ، في حق^(٥) وجوب الحد ، ففى حق^(٦) وجوب الكفارة أولى .

وعن^(٧) أبي حنيفة روايتان : في رواية الحسن عنه أنه لا يجب . وفي رواية أبي يوسف عنه أن عليه^(٨) الكفارة والغسل ، أنزل أو لم ينزل . ولو جامع في شهر رمضان مرارا : في ظاهر الرواية تنازعه كفارة

(١) هكذا في اوب و ح . وفي الاصل : « بالائتم » .

(٢) في ح : « فأنزل » .

(٣) في اوب و ح : « في غير المأني » .

(٤) « عندهما » من اوب و ح .

(٥) « حق » من اوب .

(٦) « حق » من اوب و ح .

(٧) هكذا في اوب و ح . وفي الكسانى (٢: ٩٨: ١٨) وفي الاصل : « وعلى قول » .

(٨) في اوب و ح : « أنه يجب » .

واحدة، مالم يكفر بالأول^(١). ولو كفر ثم جامع ثانياً^(٢)، يلزمه كفارة أخرى.
وذكر في الكيسانيات أنه يلزمه كفارة واحدة، من غير فصل.
وهذا عندنا.

وقال الشافعي يلزمه، لكل يوم، كفارة^(٣)، لأنه وجد في كل يوم
إفساد كامل.

ولو أفسد، بالجماع، في رمضانين : فعن أصحابنا روايتان :
في رواية : يجب كفارتان^(٤).

وفي رواية : كفارة واحدة.

ولنا في المسألة طريقتان : أحدهما - أن الكفارة تجب بطريق الزجر،
وأسباب الزجر^(٥)، إذا اجتمعت، لا يجب بها^(٦) إلا زاجر واحد، كما في
الزنا إذا وجد مراراً : لا يجب إلا حد واحد.

والثاني - أنها تجب بطريق التكفير ورفع الإثم، لكن الإفطار
في اليوم الثاني والثالث، في الجنابة، فوق الإفطار في اليوم الأول^(٧)،
لأنه انضمت إليه جنابة الإفطار وجنابة الإصرار^(٨)، وإيجاب الكفارة

(١) في - : « الأول » .

(٢) في - كذا : « ثانياً » .

(٣) في - : « كفارة لكل يوم على حدة » . وفي ا و ب : « كفارة على حدة لكل يوم » .

(٤) في ب : « كفارتان » .

(٥) في - : « وأسباب الزواجر » . وفي ا و ب : « وللزواجر أسباب » .

(٦) في - : « فيها » . وفي ب : « لها » .

(٧) « الأول » ساقطة من - .

(٨) في - و ا : « انضمت إلى جنابة الإفطار جنابة الإصرار » وفي ب : « إلى جنابة الإفطار
وجنابة الإصرار » .

لَا ذَنْيَ الْجَنَائِتِينَ لَا يَصْلَحُ لِلْأَعْلَى ^(١) .

هذا الذي ذكرنا إذا لم يكن في الإِفطار شبهة .

وأما إذا كان فيه شبهة ، < ف > لا يجب ، فإن المسافر إذا صام في رمضان ثم جامع متعمدا ^(٢) ، لا يلزمه الكفارة ، لأن فيه شبهة الإِبَاحَة ، لقيام السبب المبيح صورة ، وهو السفر .

وكذلك إذا تسحر على ظن ^(٣) أن الفجر لم يطلع ، فإذا هو طالع ، أو أفطر على ظن أن الشمس قد غربت ، فإذا هي ^(٤) لم تغرب - لا تجب الكفارة ، لأنه خاطيء ، والأثم عنه مرفوع ^(٥) ، بالنص .

وكل من أكل أو ^(٦) شرب أو جامع ، ناسيا ، أو ذرعه القىء ، فظن أن ذلك يفطره ، فأكل ، بعد ذلك ، متعمدا - لا كفارة عليه ، لأن هذا شبهة في موضع الاشتباه ، لوجود المضاد للصوم - قال ^(٧) محمد : إلا إذا بلغه ^(٨) الحبر أن أكل الناسى والقيء لا يفسدان الصوم ، فتجب عليه الكفارة ، لأن الظن ، في غير موضع الشبهة ، لا يعتبر ^(٩) .

(١) في ا : « لرفع أدنى الجنائتين لا يصلح رافعا للأعلى » . وفي ب مثل ما في ا إلا أن فيها : « الأعلى » . وفي ح : « لا ذنى الجنائتين لا يصلح للأعلى » .

(٢) « متعمدا » ليست في ح .

(٣) « ظن » ليست في ا و ب .

(٤) « هي » من ا و ب .

(٥) في ب : « مدفوع » .

(٦) « أكل أو » من ا و ب . وفي ح : « شرب أو أكل ناسيا » .

(٧) في ح : « وقال » .

(٨) في ب و ح : « بلغ » .

(٩) زاد هنا في ا : « بالإفطار » . وفي ح : « فلا يعتبر بالإفطار » .

فأما إذا احتجم ، فظن أن ذلك يفطره ثم أفطر متعمدا : إن استفتي فقيها فأفتى بالافطار ، ثم أفطر متعمدا^(١) ، لا كفارة عليه ، لأن العامي يجب عليه تقليد العالم ، فيصير ذلك شبهة .

ولو بلغه الحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » : روى الحسن^(٢) عن أبي حنيفة أنه لا كفارة عليه ، لأنه اعتمد على الحديث ، وهو حجة في الأصل .

وروى عن أبي يوسف أنه تجب عليه الكفارة ، لأن العامي يجب عليه الاستفتاء من المفتي ، دون العمل بظاهر الحديث ، لأنه قد يكون متروك الظاهر ، وقد يكون منسوخا ، فلا يصير شبهة .

وإن لمس امرأة^(٣) بشهوة ، أو قبل امرأة^(٤) بشهوة ، ولم ينزل ، فظن أن ذلك يفطره ، فأكل عمدا ، يلزمه الكفارة ، لأن ذلك لا ينافي الصوم ، فيكون ظنا في غير موضعه ، إلا إذا استفتي فقيها ، أو أول الحديث ، فأفطر على ذلك : < و > لا كفارة عليه ، وإن أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث ، لأن ظاهره يعتبر شبهة .

فإن اغتاب ، فظن أن ذلك يفطره ، فأكل عمدا ، يلزمه الكفارة ، وإن

(١) زاد في ا و ب و ح هنا : « بعه » .

(٢) « الحسن » ليست في ح .

(٣) في ا و ح : « امرأته » .

(٤) « امرأة » ليست في ا و ب و ح .

بلغه الحديث، لأنه تأويل بعيد، لأنه^(١) لا يراد به إفطار الصوم حقيقة -
والله أعلم .

وأما حكم وجوب إمساك بقية اليوم بعد الإفطار : فعندنا كل من صار
بحال لو كان على تلك الحالة في أول النهار يجب عليه الصوم ، فإنه يجب
عليه الإمساك في الباقي ، سواء كان الصوم واجبا عليه في أول النهار لقيام
سبب الوجوب والاهلية ثم عجز عن الأداء لمعنى من المعاني ، كمن^(٢)
أفطر في رمضان متعمدا ، أو^(٣) اشتبه عليه يوم الشك فأفطر ، أو
تسحر على ظن أن المعز لم يطلع وقد طلع ، أو لم يكن الصوم واجبا عليه
لعدم الاهلية ، أو لعذر المعز فأكل ثم زال العذر وحدثت الاهلية ،
كالمرضى إذا صح ، والمسافر إذا قدم ، والمجنون إذا أفاق ، والصبي إذا بلغ ،
والكافر إذا أسلم ، والحائض إذا طهرت ، ونحوها .
وهو أحد قول الشافعى .

وقال في قول آخر^(٤) : إن كل من وجب عليه الصوم ثم أفطر ، لعذر
أو لغير عذر ، يلزمه الإمساك . وكل من لا يجب عليه الصوم فأفطر^(٥) ،

(١) « لأنه » ليست في ب .

(٢) في ب : « ثم » .

(٣) في ا و ب : « إن » .

(٤) « آخر » من ح .

(٥) « فأفطر » من ا و ب و ح .

ثم صار بحال لو كان كذلك في أول النهار يجب^(١) عليه الصوم، فإنه لا يجب عليه الإمساك .

قال: ولهذا بالاجماع إن من قال: «لله على أن أصوم اليوم»^(٢) الذي يقدم فلان فيه ، فقدم فلان في اليوم بعد ما أكل فيه ، لا يجب عليه الإمساك ، لما أنه لا يجب عليه الصوم فيه . والمعنى الجامع أن الإمساك بمنزلة الحلف عن الصوم، في حق قضاء حرمة الوقت ، فإن لم يكن الاصل واجبا ، لا يجب الحلف .

وقلنا : يجب ، لأن الإمساك^(٣) إنما يجب^(٤) تشبها بالصائمين ، قضاء لحق الوقت ، بقدر^(٥) الإمكان ، لا خلفا - ألا ترى أنه يجب القضاء ، خارج رمضان ، على المفطر الذي وجب عليه الصوم ، خلفا عن الصوم الواجب^(٦) - فكيف يكون الإمساك خلفا عنه ؟

وفي^(٧) هذا المعنى يستوى الحال^(٨) ، بين الوجوب وعدم الوجوب ، بخلاف مسألة النذر ، لأن ثمة الصوم ما وجب بإيجاب الله تعالى ، حتى يجب الإمساك قضاء لحق الوقت ، بل يجب بالنذر ، فهو الفرق بينه وبين سائر

(١) هكذا في اوب و ح . وفي الاصل : « لا يجب » .

(٢) هكذا في اوب و ح . وفي الاصل : « يوم » .

(٣) في اوب و ح : « وقلنا نحن : إن الإمساك » .

(٤) « إنما يجب » ليست في ب .

(٥) هكذا في اوب و ح . وفي الاصل : « لدم » .

(٦) زاد هنا في اوب : « شرعا » .

(٧) « في » من اوب و ح .

(٨) في ح كذا : « الحالين » .

الفصول، بخلاف^(١) الطاهرة إذا حاضت أو نفست في حالة الصوم، حيث لا تمسك، لأنها ليست بأهل للصوم، والتشبه بأهل العبادة^(٢) لا يصح من غير الأهل، كحقيقة العبادة، بخلاف هذه الفصول. والله أعلم.

وأما بيان سنن الصوم وآدابه، وما يكره فيه وما لا يكره - فنقول :
إنما التسحر سنة^(٣) في حق الصائم، على ما روى عمرو بن العاص عن النبي عليه السلام أنه قال : « إن فصل ما بين^(٤) صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر ».

ثم ينظر : إن كان شاكا في طلوع^(٥) الفجر : أنه طلع أم لا - ينبغي أن يدع التسحر، لأنه ربما طلع الفجر^(٦)، فيفسد صومه .
فأما إذا كان متيقنا أن الفجر لم يطلع، فالمستحب أن يتسحر .
وإن كان أكثر رآيه أن الفجر لم يطلع، ينبغي أن يدع الأكل أيضاً، لما قلنا ؛ لكن لو تسحر لا يلزمه القضاء، لأن بقاء الليل أصل، وهو ثابت بغالب الرأي، وإنما الشك والاحتمال في طلوع الفجر، فلا يجب القضاء بالشك والاحتمال .

ولو كان أكثر رآيه أن الفجر طالع فأكل : عن الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه القضاء .

(١) في أو ب و ح : « وبخلاف ».

(٢) في أو ب و ح : « والتشبه بالعبادة » . (٣) في أو ب و ح : « أما التسحر فسنة » .

(٤) في الأصل وأو ب : « إن فصلا ما بين » وفي ح والكاساني (٢ : ١٠٥ : ١٥٠)

« إن فصلا بين » .

(٥) « طلوع » من أو ب . (٦) « الفجر » من أو ب .

وروى عن أبي يوسف أنه لا يلزمه القضاء، لأن الأصل هو الليل، فلا ينقل ^(١) عنه إلا يتيقن .

والصحيح هو الأول ، لأن غالب الرأي دليل واجب العمل به ^(٢) .

و ^(٣) لو كان غالب ظنه ^(٤) أن الشمس قد غربت، لا يسمعه ^(٥) أن يفطر، لاحتمال أن الشمس لم تغرب، ولو أفطر لأقضاء عليه، لأن الغالب - في حق العمل - بمنزلة المتيقن .

ولو كان غالب ظنه ^(٦) أن الشمس لم تغرب ثم أفطر ^(٧) ، كان عليه القضاء ، لأن بقاء النهار أصل والاحتمال في الغروب ^(٨) ؛ ولكن لا كفارة عليه ، خلافا لما قال بعض الفقهاء أنه يجب الكفارة ، لأنه متيقن بالنهار .
والصحيح ما ذكرنا لأن ^(٩) احتمال الغروب قائم، وأنه يكفي شبهة ^(١٠) .

(١) في ح : « ولا يتنقل » .

(٢) « به » من اوب و ح .

(٣) « ويسن تمجيل الإفطار إذا غربت الشمس - هكذا روى عن أبي حنيفة أنه قال: وتمجيل الإفطار إذا غربت الشمس أحب إليا، لما روي عن الحديث، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: « ثلاث من سنن المرسلين » وذكر من جعلها تمجيل الإفطار - وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « لا تزال أمتي بحير ما لم ينتظروا، للإفطار، طابوع النجوم، والتأخير يؤدي إليه » الكاساني، ١٠٥: ١٠٦ .

(٤) في ح : « رأيه » .

(٥) في اوب و ح : « لا ينبغي له » .

(٦) في ح : « الظن » .

(٧) « ثم أفطر » من ح .

(٨) زاد في ح : « قائم » .

(٩) « لأن » من ب و ح . وفي الأصل و ا : « أن » .

(١٠) « شبهة » ليست في ا .

ولا بأس بأن يكتحل الصائم ، بالإيمد وغيره : وإن وجد طعم ذلك في حلقه : لا يفطره ، خلافا لابن أبي ليلى .

وأصله ما روى عن أبي مسعود الأنصارى ^(١) أن النبي عليه السلام خرج في رمضان ، وعينه مملوءة تان كحلا : كحلته أم سلمة . ولأن العين لا منفذ ^(٢) بها ^(٣) إلى الجوف ، وما يجد في حلقه فذلك أثره لا عينه .

ويكره إدخال شيء مطعوم في الفم للذوق ، أو ليمضغه لصبي له ، لأنه ربما يصل ^(٤) إلى جوفه منه شيء ، فيفطره ؛ ولكن لا يفسد صومه إلا أن ^(٥) يصل إلى جوفه شيء منه ، بيقين ^(٦) أو بغالب الرأي .

وكره أبو حنيفة أن يمضغ الصائم الملك ^(٧) ، لأنه لا يؤمن من أن ^(٨) يفصل منه شيء فيدخل ^(٩) جوفه .

وقيل : إنما يكره إذا كان متفتتا ، فأما إذا كان معجونا فلا يكره ، لأنه لا يصل شيء منه إلى جوفه .

(١) في أو ب و ح : « عن ابن مسعود عن النبي » . وفي السرخسي (المبسوط ، ٣ : ٦٧) : « وعن أبي مسعود قال - وهو أبو مسعود الصحابي الأنصارى البدرى (النووى) وقد تقدم .

(٢) هكذا في أو ب و ح . وفي الأصل : « لا ينفذ » .

(٣) في أو ب و ح : « لما » .

(٤) في أو ب : « لأنه لا يأمن أن يصل » .

(٥) هكذا في أو ب و ح . وفي الأصل : « إلا إلى أن » .

(٦) « ييقن » ليست في ح .

(٧) كل صمغ يمضغ من لبان وغيره فلا يسيل (المصباح) .

(٨) في أو ب و ح : « لا يؤمن أن » . وفي ب : « لا يأمن أن » .

(٩) هكذا في أو ب و ح . وفي الأصل : « فدخل » .

وقيل : إنما لا يفسد إذا لم يكن متفتتا ؛ فأما إذا كان متفتتا (١)
> ف < يفسد ، لأنه يصل إلى جوفه شيء منه لا محالة .

ولا بأس للصائم أن يستاك ، رطباً كان أو يابساً ، مبلولاً بالماء (٢) أو
غير مبلول ، في أول النهار أو في آخره .

وقال الشافعي : يكره في آخر النهار .

وقال أبو يوسف : يكره إذا كان مبلولاً بالماء .

والصحيح ما ذكرنا ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « خير
خلال الصائم السواك » (٣) . - من غير فصل بين حال وحال .

ولا ينبغي للمقيم ، إذا سافر في بعض نهار رمضان ، أن يفطر ، لأنه تامين
اليوم للصوم ، لكونه (٤) مقيماً في أوله .

ومثله (٥) لو أراد المسافر أن يقيم في مصر من الأُمصار ، أو يدخل
مصره ، فليس ينبغي أن (٦) يفطر ، لأنه في آخره مقيم ، والمقيم لا يجوز
له الإفطار ، و (٧) لما فيه من (٨) إيقاع نفسه في الهمة .

(١) « فأما إذا كان متفتتاً » ليست في ب . وفي أ : « إذا لم يكن متفتتاً ، فأما إذا كان
متفتتاً يفسد » .

(٢) « بالماء » من أ و ب .

(٣) في ح : « السواكين » .

(٤) في ح : « بكونه » .

(٥) مكذابي أ و ب . وفي الأصل و ح : « وبمثله » .

(٦) في أ و ب و ح : « فليس له أن » .

(٧) « و » من أ و ب .

(٨) « من » ليست في أ و ب .

ولا بأس أن يقبل ويباشر، إذا كان يأمن على نفسه ماسوى ذلك .
وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا بأس بالقبلة للصائم ، ويكره له
المعائقة والمباشرة .

وأصله ماروى أن شابا وشيخا سالا رسول الله صلى الله عليه عن القبلة
للصائم - فنهى الشاب ، ورخص للشيخ .

وأما المباشرة: < ف > مكروهة ، على رواية الحسن ، لأن الغالب أن
المباشرة تدعو إلى ماسواها ، بخلاف القبلة .
وهو الأصح .

وأما المضمضة والاستنشاق : فلا ^(١) بأس بهما ، للصلاة ^(٢) .
وروى ^(٣) عن أبي يوسف أنه يكره لغير الصلاة ، لاحتمال وصول
شيء إلى الجوف .
وأما الاستنشاق لغير الصلاة ، والغتسال ^(٤) ، وصب الماء على الرأس ،
والتلف بالثوب المبلول :

فروى ^(٥) عن أبي حنيفة أنه يكره ، لأنه إظهار الضجر من ^(٦) العبادة .

(١) الفاء من ا و ب .

(٢) فى ا و ب : « للصائم » .

(٣) « روى » من ا و ب .

(٤) « الغتسال » من ا و ب و هـ والكاساني (٢ : ١٠٧ : ٧) . وفى الأصل : « ولا عباد » .

(٥) الفاء من ا و ب .

(٦) هكذا فى الكاساني (٢ : ١٠٧ : ١٠) . وفى الأصل : « عن » . وفى ا و ب : « الفجر عن » .

وفى هـ : « عن أبي حنيفة إنما يكره لظاهر العجز عن » .

وقال أبو يوسف : لا يكره .

فأخذ أبو حنيفة بقول الشعبي ، وأخذ أبو يوسف ^(١) بقول الحسن البصري .

. . .

ولا يكره الحجامة للصائم .

وقال بعض أصحاب الحديث إنها ^(٢) تفطر الصائم ، لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

والصحيح قول العامة ، لما روى أبو سعيد الخدري أن النبي عليه السلام قال : « ثلاث لا يفطرن الصائم : القيء ، والحجامة ، والاحتلام » -
وأما الحديث فذاك في الابتداء ، لما أنه سبب ضعف الصائم ^(٣) ، ثم رخص بعد ذلك .

. . .

وليس للمرأة أن تصوم تطوعا إلا بإذن زوجها ، وكذا العبد : ليس له أن يصوم تطوعا إلا بإذن المولى - لأن في ذلك تفويت حقهما عن الانتفاع المستحق ، فيمنعان عن ذلك .

. . .

ولا بأس بأن يصبح الرجل جنبا ، وإن ذلك لا يفسد صومه .

وقال بعض الناس بأنه يفسد ^(٤) صومه ، لما روى أبو هريرة عن

(١) « أخذ » من أوح .

(٢) في ب : « لانه » .

(٣) في أ وب : « للصائم » . وفي أ : « سبب يضمن » .

(٤) في أ وب : « بعضهم : يفسد » .

النبي عليه السلام أنه قال : « من أصبح جنباً فلا صوم له » : محمد ورب
الكعبة قاله ^(١) .

وحجة عامة العلماء ماروى محمد فى الكتاب عن عائشة أن النبي صلى
الله عليه كان يصبح جنباً ، من غير احتلام ، ويصوم يومه ^(٢) ذلك ، وذلك
فى رمضان ، وحديث أبى هريرة روته ^(٣) عائشة ، فلا ^(٤) يعارض
بماروينا ^(٥) .

(١) « قاله » من ا و ب . وفى ح : « ومحمد... قال » .

(٢) فى ا : « صومه » .

(٣) فى ح : « رده » وقد تكون كذلك فى ب .

(٤) فى ح : « ولا » .

(٥) زاد فى ا و ب : « والله تعالى أعلم بالصواب » .

باب

الاعتكاف

الكلام^(١) في الاعتكاف في مواضع :

في بيان كونه سنة أو واجبا ،

وفي بيان شرائطه ،

وفي بيان ركنه^(٢) ،

وفي بيان ما يفسده ،

وفي بيان سننه وآدابه .

أما الأول

فالاعتكاف سنة - < فقد > فعله^(٣) النبي عليه السلام ، وواظب عليه^(٤) ،
على ما روى عن عائشة وأبي هريرة أن النبي عليه السلام كان يعتكف ،
العشر الأواخر من رمضان ، حتى توفاه الله . لكن يصير واجبا بالندب ،
وبالشروع^(٥) - لانهما جملا من أسباب الوجوب في الشرع .

. . .

(١) في ح : « قال رحمه الله : الكلام » .

(٢) « وفي بيان ركنه » من اوب و ح . وفي الاصل : « وركنه »

(٣) هكذا في اوب . وفي الاصل و ح : « فعلها » .

(٤) « عليه » ليست في ح . وفي اوب : « عليها » .

(٥) أضاف في الاصل و ح : « على رواية الحسن » وليست في الكاساني (٢ : ١٠٨) .

فأما شرائطه

ففيها - الصوم : في الاعتكاف ^(١) الواجب ، في ظاهر الرواية ، لا في التطوع .

وفي رواية الحسن : في التطوع أيضا .

وقال الشافعي : ليس بشرط .

وروى الحسن عن عائشة ، وابن عباس ، وفي إحدى الروايتين عن علي - مثل قولنا ^(٢) .

وروى عن عبد الله بن مسعود مثل قول الشافعي ^(٣) .

ولنا أن أحد ركني الصوم ، وهو الإمساك عن الجماع ، شرط في باب الاعتكاف ، فكذلك ^(٤) الركن الآخر ، وهو الإمساك عن الأكل والشرب - وهذا لأن الاعتكاف مجاورة بيت الله تعالى ، والإعراض عن الدنيا ، والاستغفال بخدمة المولى ، وهذا لا يتحقق بدون ترك قضاء الشهوتين ، إلا بقدر ما فيه ضرورة . وهو ^(٥) الأكل والشرب في الليالي ، ولا ضرورة في الجماع ^(٦) .

وينبني على هذا الأصل أن ^(٧) الاعتكاف لا يجوز في الليل وحده ،

(١) مكذا في ا و - . وفي الأصل و ب : « اعتكاف » .

(٢) في ا و - : « قولها » .

(٣) مكذا في ا و ب و - . وفي الأصل : « قوله » .

(٤) في - : « وكذلك » .

(٥) « وهو » ليست في - .

(٦) زاد في - : « على رواية الحسن » .

(٧) في ا و ب و - : « الأصل ، مسائل - منها أن » .

عندنا، خلافا للشافعى، لأن الصوم شرط الاعتكاف أو ركنه، على ما ذكرنا، ولا وجود للشيء بدون ركنه وشرطه .

وأما إذا أوجب الاعتكاف أياماً^(١) : يدخل الليل تبعاً ، فلا يشترط له شرط الأصل .

وعند الشافعى^(٢) : الصوم ليس بشرط ، فيكون الليل والنهار سواء .

ومنها - أن^(٣) الإمساك عن الجماع شرط : قال الله تعالى : « ولا تبشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد »^(٤) .

ومنها - أن لا يصح الاعتكاف من الرجال إلا^(٥) فى مسجد يصلى فيه بالجماعة^(٦) . وأصله قوله تعالى : « وأنتم عاكفون فى المساجد »^(٧) .

وأما المرأة .. < فقد > ذكرهنا وقال : لا تعتكف المرأة إلا فى مسجد بيتها ، ولا ينبغى أن تخرج من المنزل فى الاعتكاف .

وروى الحسن عن أبى حنيفة أن المرأة أن^(٨) تعتكف فى مسجد

(١) هكذا فى اوب . وفى الأصل : « اعتكاف الأيام » . وفى ح : « وجب اعتكاف أيام » .

(٢) فى اوب وح : « وعنده » .

(٣) « أن » من ح .

(٤) البقرة : ١٨٧ .

(٥) « إلا » ليست فى ح .

(٦) فى اوب وح : « بالجماعات » .

(٧) البقرة : ١٨٧ .

(٨) هكذا فى اوب واليكسانى (٢ : ١١٣ : ٢١) . وفى الأصل : « أن المرأة تعتكف

فى مسجد الجماعة » . وفى الرخى (المبسوط ، ٣ : ١١٩) : « إذا اعتكفت فى مسجد الجماعة : جاز ذلك » .

الجماعة ، وإن شاءت اعتكفت في مسجد بيتها ، ومسجد بيتها أفضل لها من مسجد حيها ، ومسجد حيها أفضل لها من المسجد الجامع .

وهذا ليس باختلاف الرواية ، لأنه على الروايتين يجوز الاعتكاف في المسجد ، والأفضل هو في مسجد ^(١) بيتها .

وقال الشافعي : لا يجوز في مسجد بيتها ^(٢) .

وهو فاسد ، فإن صلاتها تجوز في مسجد بيتها ، وهذا المكان متعين ^(٣) للصلاة ، فلا اعتكاف أولى .

. . .

وأما ركن الاعتكاف

فهو كاسمه - و ^(٤) هو اللبث والمقام في المسجد .

وإذا كان كذلك : فيحرم الخروج من معتكفه ، لأنه يضاده ، ولا بقاء للشيء مع ضده ، وإبطال العبادة حرام . وإنما يباح الخروج لأجل الضرورة ، وذلك لحاجة البول والغائط ، ولأداء الجمعة لأنها فرض عليه . فأما الأكل والشرب والنوم : < ف > جائز في المسجد ، فلا ^(٥) ضرورة في ذلك .

ولهذا قالوا : لا يباح له الخروج لعيادة المريض وتشيع الجنائز ، لأن

(١) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « هي مسجد » .

(٢) « وقال الشافعي ... بيتها » ساقطة من أ .

(٣) في أوب و ح : « وهو المكان المتعين » .

(٤) « و » من أوب و ح .

(٥) « فلا » ليست في ح . وفي أوب : « ولا » .

ذلك ليس بفرض عليه ، لأنه ليس بفرض ^(١) عين ، فإذا قام به البعض سقط عن الباقيين .

ثم إذا أراد أن يخرج إلى الجمعة ينبغي أن يخرج وقت سماع الأذان ، فيكون في المسجد مقدار ما يصل قبلها أربعاً ^(٢) ، وبعدها أربعاً أو ستاً - كذا ذكر هنا .

وروى الحسن عن أبي حنيفة : مقدار ما يصل قبلها أربعاً ^(٣) وبعدها أربعاً ^(٤) . وقال محمد : إذا كان منزله بعيداً ، يخرج حين يرى أنه يبلغ ^(٥) المسجد عند النداء ، لأن الفرض أداء الجمعة ، فيقدر بوقت يمكنه فيه أداء الجمعة بسنتها ^(٦) . فإن أقام في المسجد الجامع . حين خرج إلى الجمعة ، يوماً وليلة . لم ^(٧) ينتقض اعتكافه ، لأن الجامع يصلح لابتداء الاعتكاف ، فيصلح ^(٨) لبقاء ، ولكن لأحب له أن يفعل ذلك ، بل يكره له ذلك ، لأنه التزم فعل الاعتكاف في المسجد المعين ، فيلزمه ذلك مع الإمكان .

ولو أنه أنهدم المسجد الذي اعتكف فيه ، أو أخرجه عنه سلطان أو غيره ، فدخل مسجداً آخر من ساعته - صح اعتكافه ، استحساناً ، والقياس

(١) « عليه لأنه ليس بفرض » ساقطة من ب .

(٢) و (٣) « أربعاً » من ا و ب و ح .

(٤) هنا في ب كررت العبارة السابقة .

(٥) « يرى أنه » من ا و ب و ح والكاساني (٢ : ١١٤ : ٢٢) . وفي الأصل كذا : « حين

علم أنه يخرج يبلغ المسجد » .

(٦) في ح : « وسنتها » . وفي ا و ب : « بسنتها » .

(٧) في ح : « ثم » .

(٨) في ح : « ويصلح » .

أن يفسد ، لأنه ترك اللبث المستحق ، وهو الاعتكاف في المسجد المعين .
 ووجه ^(١) الاستحسان أنه معذور في الخروج ، فقدّر ^(٢) زمان المشي
 مستثنى من الجملة ، كما في الخروج إلى ^(٣) الجمعة .
 فأما إذا خرج ، لغير ما ذكرنا من الأمور ، ساعة ^(٤) ، فسد اعتكافه عند
 أبي حنيفة .

وعند أبي يوسف ومحمد : لا يفسد حتى ^(٥) يخرج أكثر من نصف يوم .
 وقال محمد ^(٦) : قول أبي حنيفة أقيس ، وقول أبي يوسف أوسع .
 هذا الذي ذكرنا ^(٧) في الاعتكاف الواجب . فأما في اعتكاف ^(٨) التطوع :
 فلا بأس بأن يعود المريض ، ويشهد الجنازة - على جواب ظاهر الرواية .
 وأما على رواية الحسن : مقدر باليوم ، فالجواب ^(٩) فيه وفي الواجب ^(١٠)
 سواء ، لأنه صار واجبا بالشروع ^(١١) .

وأما بيان ما يفسد الاعتكاف

فمن ذلك : ما ^(١٢) لو جامع في الاعتكاف ، ليلاً أو نهاراً ، ناسياً أو عامداً ، فإنه

-
- (١) هكذا في اوب . وفي ح : « وجه » . وفي الأصل : « وفي وجه » .
 - (٢) هكذا في اوب . وفي الأصل و ح : « بقدر » .
 - (٣) كذا في اوب . وفي الأصل و ح : « بما في خروج الجمعة » .
 - (٤) « ساعة » ليست في ح .
 - (٥) « حتى » ليست في ح .
 - (٦) في ب : « أبو محمد » .
 - (٧) « ذكرنا » من اوب و ح .
 - (٨) هكذا في اوب . وفي الأصل و ح : « الاعتكاف » .
 - (٩) « مقدر باليوم » من اوب و ح وهي في الكسائي (٢٢ : ١١٥ : ٢) .
 - (١٠) كذا في اوب . وفي ح : « والجواب فيه والجواب في الواجب » . وفي الأصل : « وعن الواجب » .
 - (١١) في ح : « بالشرع » .
 - (١٢) « ما » من اوب .

يفسد الاعتكاف ، لأنه من محظورات الاعتكاف - قال الله تعالى :
« ولا تبأشروهن وأنتم عاكفون في المساجد »^(١) .

ولهذا : إنه إذا خرج من المسجد ، ناسيا^(٢) للاعتكاف ، يفسد اعتكافه -
فالنسيان لم يجعل عذرا في باب الاعتكاف ، وفي باب الصوم جعل عذرا
بالنص الخاص^(٣) .

ولو جامع فيما دون الفرج ، أو قبَّلَ ، وأنزل^(٤) - يفسد اعتكافه : فأما إذا
لم ينزل ، فلا^(٥) يفسد اعتكافه ، ولكن يكون حراما ، لأن الجماع حرام ههنا ،
بالنص ، فيحرم بدواعيه^(٦) . وفي باب الصوم إلا إفطار حرام ، وحرَمَ الجماع^(٧) ،
لكونه إفطارا ، وذلك المعنى لم يوجد في الدواعي .

ولو خرج المعتكف^(٨) إلى مسجد آخر^(٩) ، من غير عذر - انتقض
اعتكافه عند أبي حنيفة . وعندهما لا يبطل لما ذكرنا أن الخروج ، من غير عذر ،
مبطل للاعتكاف ، عنده - خلافا لهما .

. . .

(١) البقرة : ١٨٧ .

(٢) « ناسيا » ليست في ب .

(٣) « الخاص » من ا و ب و ح .

(٤) في ا و ب و ح : « فأنزل » .

(٥) الفاء من ح .

(٦) في ح : « دواعيه » . وفي الكاساني (٢ : ١١٦ : ٢٠) : « ونحرِمَ الشيء . يكون تحرِما على

لدواعيه ، لأنها تقضى إليه ، فلو لم تحرم لأدى إلى التناقض » .

(٧) « الجماع » ليست في ب .

(٨) في ا و ب و ح زادهنا : « من مسجد » .

(٩) « آخر » ليست في ا و ب :

وليس للمرأة أن تمتكف بدون إذن زوجها، وكذلك العبد . فإن أذن الزوج لها في الاعتكاف ^(١) فاعتكفت ، ليس له أن يرجع ، بخلاف المولى ، لأن منافع العبد مملوكة للمولى ، وإنما أعارها من العبد ، فيمكنه الرجوع والاسترداد ، بخلاف الزوجة فإنها حرة ، لكنها أمرت بخدمة الزوج ، فبقي أذن فقد أسقط حق نفسه ، فيظهر حقها الأصلي ، فما لم تمض المدة التي أذن لها فيها ^(٢) ، ليس له حق ^(٣) الرجوع .

ولو أوجب على نفسه اعتكاف ليلة - لا يلزمه ، لأنها ليست بوقت للصوم . ولو أوجب اعتكاف يوم - يصح ، ولا يلزمه اعتكاف يوم بليلة ، لأن اليوم اسم لزمان مقدر ، وهو وقت الصوم ، فيجوز .

< و > إن نوى يوماً بليته ، يلزمه اعتكاف يوم مع ليلته ^(٤) .

وإن أوجب على نفسه اعتكاف يومين أو أكثر ، تلزمه الأيام وما يقابلها من الليالي ، لأن ذكر الأيام ^(٥) ذكر الليالي ، وكذلك ذكر الليالي

(١) « وليس للمرأة أن تمتكف ... في الاعتكاف » ساقطة من ب .

(٢) هكذا في اوب و ه . وفي الأصل : « فيه » .

(٣) « حق » ليست في اوب .

(٤) « وإن نوى ... ليلته » من اوهي في ب . وفي الكسائي (٢ : ١١٠ : ١٢) : « وروى عن أبي يوسف أنه إن نوى ليلة يومها لزمه » . وقال السرخسي (المبسوط ، ٣ : ١٢٤) : « قال : وإن نذر اعتكاف ليلة لم يلزمه شيء . وروى عن أبي يوسف أنه إن نوى ليلة يومها يلزمه . وليس بينها اختلاف في الحقيقة ، ولكن جواب محمد رحمه الله تعالى فيما إذا لم تكن له نية - فاسم الليل خاص بزمان لا بقل الصوم ، وشرط الاعتكاف الواجب الصوم ، فإذا نوى ليلة يومها عملت نيته ، اعتباراً للفرد بالجمع ، فصار شرط الاعتكاف ، وهو الصوم بنيته ، موجوداً ، فصح نذره » .

(٥) زاد هنا في ه : « لغة يقتضى » . وزاد في اوب : « لغة » .

ذكر الأيام: قال الله تعالى: «ثلاثة أيام إلا رمزا»^(١)، وقال في موضع آخر^(٢): «ثلاث ليال سويا»^(٣) والقصة قصة واحدة. و^(٤) لو لم يكن الأمر على ما قلنا: يؤدي إلى التناقض، في خبر الله تعالى، وإنه لا يجوز. ولو أوجب على نفسه اعتكاف شهر بعينه، يجب عليه اعتكاف ذلك الشهر، لأنه أوجب^(٥) عينا. ولو أفسد صوم يوم، يجب عليه^(٦) اعتكاف الباقي، وكذلك لو ترك اعتكاف يوم، يجب عليه باقى الشهر، ويقضى يوما، ولا يلزمه الاستقبال، لأن التابع ثبت، لمجاورة^(٧) الأيام، لا بالنذر. ولو قال: «لله على أن اعتكف شهرا، أو ثلاثين يوما»^(٨) - يلزمه متابعا، حتى لو ترك اعتكاف يوم فيه^(٩)، يلزمه الاستقبال، لأن التابع وجب بحكم النذر، فيجب الوفاء به.

ولو أوجب على نفسه اعتكاف شهر بعينه، وترك الاعتكاف فيه حتى مضى، يجب عليه قضاء شهر، متابعا، لأنه وجب عليه قضاء شهر، بغير عينه^(١٠).

(١) آل عمران: ٤١ - «قال رب اجعل لى آية - قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا، واذكر ربك كثيرا وسبح بالمنى والابكار».

(٢) «آخر» من اوب و ح .

(٣) مريم: ١٠ - «قال: رب اجعل لى آية - قال: آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا».

(٤) «و» من اوب و ح .

(٥) فى ح: «وجب».

(٦) «عليه» من اوب و ح .

(٧) فى ب: «بتجاور». وفى ح و ا: «لتجاور».

(٨) وقع فى هذا الموضع من ب تكرار.

(٩) فى اوب و ح: «منه».

(١٠) فى ا: «بعينه» والمعنى وضحه الكسانى (٨: ١١٢: ٢) بقوله: «لأنه لما مضى رجب،

من غير اعتكاف، صار فى ذمته اعتكاف شهر بغير عينه، فيلزمه مراعاة صفة التابع فيه، كما إذا أوجب على نفسه اعتكاف شهر بغير عينه ابتداء بأن قال: لله على أن اعتكف شهرا».

ولو أوجب على نفسه اعتكاف ثلاثين يوماً^(١) ، وعنى به النهار دون الليل ، تصح نيته ، لأن حقيقة اليوم لبياض النهار ، وإنما يحمل على الوقت المطلق ، بدليل ، فإذا نوى حقيقة كلامه يصح .

ولو أوجب على نفسه اعتكاف ثلاثين ليلة ، ونوى الليل دون النهار - يصدق ، ولا^(٢) يصح الاعتكاف ، لعدم وقت الصوم .

ولو أوجب اعتكاف شهر ، بغير عينه ، ونوى الليالي دون الأيام أو الأيام دون الليالي^(٣) ، لا يصدق ، لأن الشهر اسم لزمان مقدر ، بعضه أيام وبعضه ليال ، فيكون اسماً لمركب خاص ، فلا ينطلق اسم الشهر على بعضه^(٤) . فإذا نوى ما ذكرنا^(٥) فقد نوى ما لا يحتمله كلامه ، بخلاف ما إذا قال إلا الليالي^(٦) ، أو أوجب اعتكاف^(٧) شهر بالنهار^(٨) دون الليالي - صح ، لأن الاستثناء تسكلم بالباقي ، وذكر النهار ، مقارناً لذكر الشهر ، بيان وتفسير له ، فكأنه قال : « لله على أن أعتكف ثلاثين نهارة ، فهو الفرق بينهما - والله أعلم ،

(١) في ح : « اعتكاف يوم » .

(٢) في ح : « فلا » .

(٣) « أو الأيام دون الليالي » من اوب .

(٤) « فيكون اسماً ... بعضه » من اوب و ح .

(٥) « فإذا نوى ما ذكرنا » ليست في اوب و ح .

(٦) في اوب و ح : « بخلاف ما إذا أوجب على نفسه اعتكاف شهر إلا الليالي » .

(٧) « أوجب اعتكاف » ليست في ب . وفي ح : « أوجب على نفسه اعتكاف » .

(٨) في اوب و ح : « النهار » .

كتاب

المناسك

اعلم أن الحج فريضة .

عرفت فرضيته بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة .

أما الكتاب - فقولہ تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا »^(١) ، وكلمة « على » موضوعة للإيجاب .

وأما السنة - < فلما >^(٢) روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « نبي الإسلام

على خمس » وذكر منها^(٣) حج البيت . ولما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « من ملك زادا »^(٤) راحلة تبلغه إلى بيت الله . فلم يحج - فليمت ، إن شاء^(٥) ، يهوديا أو نصرانيا .

وعليه الإجماع .

. . .

ثم يحتاج إلى :

بيان كيفية فرضيته ،

(١) آل عمران : ٩٧ .

(٢) في الأصل و : « ولما روى » وفي ا و ب : « وأما السنة ما روى » .

(٣) « منها » من ا و ب .

(٤) في ب : « أو » .

(٥) في ا و ب : « فلم يحج - فلا عليه أن يموت » وفي ح : « فلم يحج - فليمت إن يموت » .

وبيان أركانه ، وواجباته ، وسننه ، وآدابه ،

وبيان شرائط وجوبه وأدائه ،

وبيان محظوراته .

أما بيان كيفية^(١) فرضية^(٢) الحج - فنقول :

لا خلاف أن الحج فرض عين ، لا فرض كفاية ، فإنه يجب على كل مكلف استجمع شرائطه ؛ فإذا قام به البعض لا يسقط عن الباقي ، بخلاف الجهاد : فإنه إذا قام به البعض ، يسقط عن الباقي .

وكذلك يجب ، في العمر ، مرة واحدة ، فيكون وقته العمر^(٣) ، بخلاف الصلاة : فإنه يتكرر وجوبها في كل يوم خمس مرات ، والزكاة والصوم يجبان في كل سنة^(٤) .

وأصله ما روى أنه لما نزلت آية الحج قال الأقرع^(٥) بن حابس : يا رسول الله ! ألعاننا هذا أم للأبد ؟ فقال عليه السلام : « للأبد » .

واختلفت الرواية عن أصحابنا : أنه يجب وجوبا موسعا أو مضيقا ؟ ذكر الكرخي أنه يجب على الفور ، وكذا كل^(٦) فرض ثبت ، مطلقا

(١) « كيفية » من أوب و .

(٢) ف ب : « فرضية » .

(٣) « فيكون وقته العمر » ليست في أوب . وفي ح : « ويكون وقت العمر » .

(٤) أضاف في ب : « مرة » . وفي ح : « مرة واحدة » .

(٥) هكذا في أوب . وفي الأصل و ح : « أقرع » - وهو من أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم - شهد معه فتح مكة وحنينا وحصار الطائف . وشهد مع خالد بن الوليد فتح العراق والأنبار . واسم « فراس » ، ولقب « الأقرع » لقرع أصابه في رأسه - وكان شريفا في الجاهلية والإسلام (الذنوي) .

(٦) في أوب : « وكذلك قال في كل » .

عن الوقت ، كالكنارات وقضاء رمضان ونحوها .

وذكر محمد بن شجاع أنه على التراخي .

وذكر الزجاجي^(١) مسألة الحج على الاختلاف ، فقال : على قول أبي

يوسف : يجب على الفور . وعلى قول محمد : يجب^(٢) على التراخي .

وروى محمد بن شجاع الثلجي^(٣) قول أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف .

وفائدة الخلاف أن من أخر الحج^(٤) عن أول أحوال الإمكان - هل

يأثم أم لا ؟ أما لا^(٥) خلاف أنه إذا أخر ثم أدى في سنة أخرى ، فإنه

يكون مؤديا ولا يكون قاضيا ، بخلاف العبادات المؤقتة : إذا فاتت عن

أوقاتها ثم أدت ، يكون قضاء . بالاجماع .

وهذا حجة محمد في المسألة .

وهما يقولان : إنا^(٦) نقول بالوجوب على الفور ، مع إطلاق الصيغة

عن الوقت ، احتياطا : فيظهر في حق الآثم ، حتى يكون حاملا على الأداء ،

وبقى الإطلاق^(٧) فيما وراء ذلك .

• • •

وأما ركن الحج فشيئان : الوقوف بعرفة ، وطواف الزيارة^(٨) .

(١) هو أبو سهل الزجاجي وقد تقدمت ترجمته .

(٢) « يجب » من أوب .

(٣) في ب و ح : « البلخي » راجع ما تقدم في الهامشين ٦ و ٧ ص ١١٨ .

(٤) « الحج » من أوب . وبها : « يظهر أن من أخر الحج » .

(٥) « أما لا » ليست في ب . و « أما » ليست في أ فيها : « لا خلاف » .

(٦) في ح : « إنما » .

(٧) في ح : « وفي الخلاف على الإطلاق » . وفي أ : « وفي على الإطلاق » .

(٨) « بعرفة وطواف الزيارة » ليست في ح . وانظر الهامش التالي

وأما الواجبات فخمسة : السعى بين الصفا والمروة ، والوقوف ^(١) بمزدلفة ، ورمى الجمار ، والخروج عن الإحرام باللق أو بالتقصير ^(٢) ، وطواف الصدر .

وأما السنن والآداب : فسنته ما واطب عليه ^(٣) رسول الله صلى الله عليه في الحج ، ولم يتركه ، إلا مرة أو مرتين ، لمغنى من المعاني . وآدابه ما لم يواظب عليه ، وفعل ذلك مرة أو مرتين ^(٤) - على ما يعرف في أثناء المسائل عند بيان أداء الحج على الترتيب .

ثم إذا ترك الركن : لا يجوز الحج ، ولا يجزىء عنه البدل ، من ذبح البدنة ^(٥) والشاة :

وإذا ترك السنة أو الآداب : لا يلزمه شيء ، ويكون مسيئاً .
وإذا ترك الواجب : لا يفوت الحج ، ويجزىء عنه البدل ، إن عجز عن الأداء .
وبيان ذلك أن الحج له ^(٦) ثلاثة أطوفة :

طواف اللقاء ، ويسمى طواف التحية ، و ^(٧) طواف أول عهد بالبيت ^(٨) .

(١) « وأما الواجبات ... والمروة والوقوف » ساقطة من ح . انظر الهامش السابق .

(٢) الباء من اوب و ح .

(٣) « عليه » من اوب . وفي ب : « فالسنة ما واطب عليه » . وفي ا : « فسنته ما واطب عليه » .

(٤) « أو مرتين » من اوب . وراجع فيما تقدم ص ٢٠ .

(٥) في اوب : « أو » . والبدنة في اللغة من الإبل خاصة ، تقع على الذكر والأنثى . وفي

الشريعة للجنسين (الإبل والبقر) . وقد سميت بدنة لضخامتها (المغرب) .

(٦) « له » من اوب و ح .

(٧) في ح : « وهو » .

(٨) الباء من اوب . وفي الأصل و ح : « البيت » .

والثانى - طواف الزيارة ، ويسمى طواف يوم النحر وطواف الركن .

والثالث - طواف الصدر ، ويسمى طواف الوداع وطواف الإفاضة .

وطواف اللقاء سنة ، والسمى ^(١) عقيب واجب .

فإذا ترك الطواف ^(٢) : < فـ > لا شيء عليه .

وإذا ترك السعى : فعليه أن يسمى عقيب طواف الزيارة ، ولو

تركه ^(٣) أصلا : فعليه الدم .

وكذلك من ترك طواف الصدر أصلا ، وهو ممن يجب عليه ذلك :

يجب عليه ^(٤) الدم .

وإن ترك طواف الزيارة لا يخلو ^(٥) : إما إن ترك ^(٦) طواف ^(٧) الزيارة

وطواف الصدر جميعا ، أو ترك أحدها دون الآخر . ولا يخلو إما إن عاد

إلى أهله أو لم يعد .

فأما إذا تركها جميعا :

فما دام بمكة ، فإنه يعيدهما . فإن أعاد طواف الزيارة في أيام النحر :

فلا شيء عليه ، لأنه أداه في وقته . وإن أعاد ^(٨) بعد مضي أيام النحر :

فعليه الدم ، للتأخير عن وقته ، عند أبي حنيفة . وعندهما : لا شيء عليه ، للتأخير .

(١) وفى ح : « وسنة السعى » فقدم الواو خطأ .

(٢) « ويسمى طواف الوداع ... فإذا ترك الطواف » ساقطة من ب .

(٣) الماء من ا و ب .

(٤) « ذلك يجب عليه » ليست فى ا و ب .

(٥) فى ا و ب و ح : « ينظر » .

(٦) كذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « أن يترك » .

(٧) « طواف » ليست فى ح .

(٨) فى ا و ب و ح : « أعاده » . وفى ح : « كان إعادة » .

ثم يطوف طواف الصدر، قضاء، لأنه قض فيه^(١) وليس عليه شيء،
لتأخير طواف الصدر، بالإجماع.

وإن رجع إلى أهله فهو محرم على النساء أبداً، وعليه أن يعود إلى مكة،
بذلك الإحرام. ويطوف^(٢) طواف الزيارة وطواف الصدر، وعليه دم،
لتأخير طواف الزيارة عن أيام النحر. عنده - وعندهما - لا شيء عليه.
وأما إذا طاف للزيارة ولم يطف للصدر :

< ف > إن كان بمكة : يأتي به . ولا شيء عليه ، للتأخير ، بالإجماع .
وإن رجع إلى أهله : فإنه لا يعود إلى مكة ، وعليه دم ، لترك طواف
الصدر . فإن أراد أن يعود إلى مكة ويقضيه^(٣) ، يعود بإحرام العمرة ،
< ويقوم >^(٤) بالعمرة . فإذا فرغ منها ، طاف للصدر ، ثم يرجع .
وأما إذا طاف للصدر ولم يطف للزيارة :

فإن طواف الصدر ينقل إلى طواف الزيارة . فإدام بمكة فيأتي^(٥)
بطواف الصدر ، وعليه دم ، لتأخير طواف الزيارة ، عن أيام النحر ، عند أبي
حنيفة - خلافاً لها .

وإن عاد إلى أهله : فعليه ، لترك طواف الصدر ، دم ، بالاتفاق . وفي
وجوب الدم ، في تأخير طواف الزيارة عن وقته ، اختلاف ، على ما ذكرنا .

(١) في ا و ب : « لأنه فات » . وفي ح : « لأنه فات عن وقته » .

(٢) في ا و ب و ح : « فيطوف » .

(٣) في ح : « ويضيه » .

(٤) في الأصل : « وقام » . وفي ا و ب و ح : « وبأنى » .

(٥) في ح : « فأتى » . وفي ا و ب : « يأتي » .

وأما شرائط الوجوب

فبعضها عام في العبادات كلها، نحو: العقل، والبلوغ، والإسلام - حتى لا يجب الحج على الصبي، والمجنون، والكافر، وإن ملكوا الزاد والراحلة، لأنه لا خطاب على هؤلاء.

وأو أنه ^(١) إذا وجد منهم الإحرام، ثم بلغ الصبي، وأفارق المجنون، وأسلم الكافر، ووقت الحج باق: فإن جددوا الإحرام، بنية حجة ^(٢) الإسلام، فإنه يقع عن حجة الإسلام، لأن إحرام الكافر والمجنون لا يصح أصلاً، لعدم الأهلية، وإحرام الصبي العاقل صحيح، لكنه غير ملزم ^(٣) - فينتقض، بخلاف العبد: إذا أحرّم، بإذن المولى ^(٤)، ثم عتق، والوقت باق، فجدد الإحرام، بنية حجة الإسلام، وهو مالك للزاد والراحلة، فإنه لا ينتقض إحرامه الأول، ولا ^(٥) يصح الثاني، لأن إحرام العبد، بإذن المولى، لازم ^(٦)، فلا يحتمل الانقضاء.

وأما الشرط الخاص - فالحرية: حتى لا ^(٧) يجب الحج على العبد، وإن أذن له مولاه، لأن منافعه، في حق الحج، غير ^(٨) مستثناة عن ملك المولى،

(١) في ح: «أنهم».

(٢) التاء من أوب وح.

(٣) في أوب: «غير لازم».

(٤) في أوب: «المالك».

(٥) في أوب: «فلا».

(٦) «لازم» ساقطة من ح: «ولا».

(٧) «لا» ساقطة من ح. (٨) «غير» ساقطة من ح.

فإذا أذن له^(١) المولى ، فقد أعاره منافع بدنه^(٢) ، والحج لا يجب بقدرة عارية .

ولهذا ، بالإجماع ، إن الأجنبي إذا أعار الزاد والراحلة^(٣) ، لمن لا يملك الزاد و^(٤) الراحلة ، فإنه لا يجب الحج عليه^(٥) ، فكذلك هذا^(٦) - بخلاف الفقير : إنه لا يجب الحج عليه ، ولو تكلف وذهب إلى مكة بالسؤال ، وأدى ، يقع عن حجة الإسلام ، لأنه مالك لمنافع بدنه ، لكن لا يملك الزاد والراحلة ، فلم يجب عليه . فمتى وصل إلى مكة وصار قادرا على الحج ، بالمشى وقليل الزاد ، وجب عليه الحج ، فيقع عن الفرض ، فهو الفرق .

ومن شرطه أيضا - صحة البدن وزوال الموانع الحسية عن الذهاب إلى الحج : حتى إن المتعمد والمريض والزمن^(٧) والمحبوس والخائف من السلطان الذى يمنع الناس من الخروج إلى الحج . فإنه لا يجب عليهم الحج بأنفسهم ، لأن هذه عبادة بدنية ، فلا بد من القدرة ، بصحة البدن ، وزوال المانع ، حتى يتوجه عليهم التكليف ، ولكن يجب عليهم الإحجاج إذا ملكوا الزاد والراحلة .

(١) « له » من ا و ب .

(٢) فى ح : « منافع » .

(٣) فى ا و ب : « أعار الراحلة » . وانظر الهامش التالي .

(٤) « الزاد و » من ح فى ا و ب : « إذا أعار الراحلة لمن لا يملك الراحلة »

(٥) « عليه » من ا و ب .

(٦) فى ح : « ههنا » . - (٧) زاد هنا فى الأصل : « والمجنون » .

وأما الأعمى إذا وجد قائدا ، بطريق الملك ، بأن كان له مال فاشترى عبدا ، أو استأجر أجيرا بماله - هل يجب عليه ^(١) أن يحج بنفسه ^(٢) ؟ ذكر فى الأصل أنه لا يجب عليه أن يحج بنفسه ، ولكن يجب فى ملكه ^(٣) ، عند أبى حنيفة .

وروى الحسن عنه أنه يجب عليه أن يحج بنفسه .
وكذلك روى فى المقعد والزمن : أنه يجب عليهما إذا قدرا أن يشتريا عبدا ، أو يستأجرا أجيرا .

وقال أبو يوسف ومحمد بالوجوب فى حق الأعمى ، دون المقعد والزمن .
وجه رواية الحسن أن القدرة وسيلة إلى أداء الحج ، فيستوى القدرة بالملك والعارية .

وهما يقولان : إن الأعمى قادر بنفسه على أداء الحج ، إلا أنه لا يهتدى إلى الطريق ، وذلك يحصل بالقائد - فأما المقعد فعاجز ^(٤) عن الأداء بنفسه ، فلا ^(٥) يكاف بالقدرة التى تحصل بالغير ، لأن ذلك قد يكون ، وقد لا يكون ، بأن أبقى العبد ، ونقض المستأجر العقد لعذر من الأعدار .

وأبو حنيفة يقول بأن الأعمى ، وإن كان قادرا بنفسه ، لكن لا يعمل ^(٦) قدرته بدون القائد ، وإياقه وموته محتمل .

(١) « عليه » من أوب و ح .

(٢) « بنفسه » ليست فى ح .

(٣) فى أوب و ح : « فى ماله » .

(٤) الفاء من أوب .

(٥) فى أوب و ح : « ولا » (٦) فى أوب : « لا تملك » .

ثم إذا لم يجب الحج على هؤلاء بأنفسهم، ولهم مال وزاد وراحلة، فمليهم أن يأمرُوا من يجب عنهم، بما لهم، ويكون ذلك مجزئاً عن حجة الإسلام . وأصله ماروى أن الحثمية ^(١) جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وقالت : إن أبى أدركته فريضة الحج وهو شيخ كبير لا يستمسك على الراحلة ، أفجزئنى ^(٢) أن أحج عنه ؟ فقال ^(٣) عليه السلام : « أرأيت ^(٤) لو كان على أهلك دين فقضيتيه : أما كان ^(٥) يقبل منك ؟ » فقالت : نعم ، فقال : « دين الله أحق » .

فإن مات هؤلاء ، قبل أن يقدرُوا على الحج بأنفسهم ، وقع ذلك عن حجة الإسلام . وإن قدرُوا على الحج ، بأنفسهم ، يجب عليهم حجة ^(٦) الإسلام ، وما حج عنهم يكون تطوعاً ، لأنه خلف ضرورى ، فيسقط اعتباره ، بالقدرة على الأصل ، كالشيخ الفانى إذا عجز ^(٧) عن صوم ومضان ،

(١) هى أسماء بنت عميس ، من بنى خثعم بن أنمار بن معد بن عدنان ، أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي عليه السلام . وقد أسلمت قبل دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم بمكة . وكانت زوجة لجعفر بن أبى طالب ، وهاجرت معه إلى الحبشة ، فلما قتل عنها يوم مؤتة تزوجها أبو بكر الصديق ، ولما مات عنها تزوجها على رضى الله عنه . وقد ولدت لجعفر ، عبد الله ومحمداً وعونا . ولائى بكر ، محمداً - وللى ، يحيى . وقد روى عنها من الصحابة عمر بن الخطاب وأبو موسى الأشعرى وعبد الله بن عباس ومن غير الصحابة عروة بن الزبير (النووى) .

(٢) فى ح : « أفجزئى » .

(٣) الفاء من ا و ب .

(٤) « أرأيت » من ا و ب .

(٥) زاد هنا فى ح : « يحجزك » .

(٦) التاء من ا و ب و ح .

(٧) فى ا : « أفدى » . وفى ب : « نوى عن صوم » . وفى ح : « لم يقدر على » .

ثم صار قادرا على الصوم : يجب عليه الإِعادة ، لما قلنا - كذا هذا ^(١) .
ولو تكلف المقعد والزمن والمريض ، فحججوا بأنفسهم على الدابة ،
وكذلك الأعمى مع القائد ، فإنه يسقط عنهم الحجج . لأنه إنما لم يجب
عليهم ، دفعا للخرج عنهم ، فتمت تحملوا الحرج ، وقع موقعه ، كالجمعة ساقطة
عن العبد بحق ^(٢) المولى : فإذا حضر ، وأدى : جاز ، لماذا كرنا - كذا هذا ^(٣) .
ومن شرطه أيضا - ملك الزاد والراحلة : حتى لا يجب الحج عندنا ،
لوجود ^(٤) الزاد ^(٥) بطريق الإِباحة ، سواء كانت الإِباحة من جهة من
لا منة له عليه كالوالدين والمولودين ، أو من جهة من < له > عليه المنة ،
كلا جانبا .

وقال الشافعى : إن كانت من جهة من لا منة له عليه : يجب عليه ^(٦) الحج .
وإن كانت من جهة الأجنبي : فله فيه قولان .
وأما إذا وهبه إنسان مالا يحج به : < ف > لا ^(٧) يجب عليه
القبول ، عندنا .
وله فيه قولان ^(٨) .

(١) « كذا هذا » من اوب و ح .

(٢) فى اوب : « لحق » .

(٣) « كذا هذا » من ا و ح . وفى ب : « هذا » فقط .

(٤) فى اوب : « بوجود »

(٥) فى ح : « الزاد والراحلة » .

(٦) « عليه » من اوب و ح .

(٧) « لا » من اوب و ح وهى فى الكسانى (٢ : ١٢٢ : ١٤) .

(٨) فى اوب و ح : « وعنده يجب فى قول ، وفى قول لا يجب » .

وأصله ما ذكرنا أن القدرة بالملك هي ^(١) الأصل في توجه الخطاب .
وأما تفسير الزاد والراحلة - < ف > أن يكون عنده دراهم ،
مقدار ما يبلغه إلى مكة ، ذاهبا وجائيا ، راكبا لا ماشيا ، سوى ما هو
من كفافه وحوادثه من المسكن والخدم والسلاح ونحو ذلك ، وسوى
ما يقضى به ديونه ، ويمسك لنفقة عياله ، ومرة ^(٢) مسكنه ونحوها ، إلى
وقت انصرافه .

وروى عن أبي يوسف : ونفقة شهر بعد انصرافه أيضاً .
وإن لم يبلغ ماله ما يكتري راحلة أو شق راحلة ^(٣) ، ولكن يكفى
لنفقة الأجير والمشى ^(٤) راجلا ، فإنه لا يجب عليه الحج .
وهذا في حق البعيد من مكة .

وأما في حق من كان بمكة أو بمكة أو بمكة : < ف > هل يشترط
الزاد والراحلة ؟ .

بعضهم قالوا : إذا كان رجلا قويا يمكنه المشى بالقدم ، يجب عليه الحج ،
لأنه يحتاج إلى مشى أربعة فراسخ ، لأن بين مكة وعرفات
أربعة فراسخ . وأما إذا كان ضعيفا ^(٥) ، < ف > لا يجب عليه ، ما لم

(١) هكذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « هو » .

(٢) في ا و ب و ح : « ومثونه » .

(٣) في ا و ب : « زاملة » - والزاملة البعير يحمل عليه المسافر متاعه وطعامه ، وسمى بها

العدل الذي فيه زاد الحاج من كملك ونمر ونحوه (المغرب) .

(٤) في ا و ب و ح : « أو للمشى » .

(٥) في ح : « ضعيفا معدا » .

يقدر على الراحلة .

وقال بعضهم : لا يجب بدون الراحلة ، لأن المشى راجلا ، فيه ، حرج ، وكل أحد لا يقدر على ^(١) مشى أربعة فراسخ . راجلا - والله تعالى يقول : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ^(٢) .

ومنه شرط - أمن الطريق أيضا ، لأنه لا يجب بدون الزاد ^(٣) والراحلة ، ولا بقاء للزاد والراحلة بدون الأمن .

وهذا في حق الرجل - فأما في حق المرأة < ف > لا بد من وجود هذه الشروط ^(٤) ويشترط في حقها شرطان آخران ^(٥) :

أحدهما - أن يكون لها زوج ^(٦) ، أو من لا يجوز المناكحة بينهما ، على طريق التأييد ، إما بسبب القرابة أو الرضاع أو الصهرية .

وإذا لم يخرج المحرم إلا بنفقة منها ، هل يجب عليها نفقته ؟ .

ذكر في شرح القدوري أنها تجب ، لأنها لا تتمكن من الحج إلا بالمحرم ، كما لا تتمكن إلا بالزاد والراحلة ، فيجب عليها ذلك ، إذا كان لها مال

(١) « على » من أ و ب .

(٢) الحج : ٧٨ .

(٣) كذا في أ و ح . وفي الأصل : « بدون الراحلة » . وفي ب : « الحج » .

(٤) « الشروط » من أ و ب و ح . وفي الأصل : « الانشاء » .

(٥) « آخران » من أ و ب و ح .

(٦) هكذا في أ و ب . وفي الأصل : « محرم من زوج » . وفي ح : « محرم أو

من زوج » .

وذكر في شرح الطحاوى أنه لا يجب عليها نفقته ، ولا يجب عليها الحج .

وإذا لم يكن لها زوج ، ولا محرم : لا يجب عليها أن تتزوج ، ليذهب معها إلى الحج ، ولا يجب عليها الحج بنفسها ، ويجب في مالها .
وهذا عندنا .

وقال الشافعى : يجب عليها إذا كان في الرفقة نساء .
وإذا وجدت محرماً يجب عليها الحج ، ولا يشترط رضا الزوج وإذنه - عندنا .

وقال الشافعى : لا بد من إذن الزوج ، لأن فيه فوات حقه .
ولكننا نقول إن الحج من الفرائض اللازمة ، فيكون منافعها مستثناة عن ملك الزوج ، فأما في التطوع ^(١) فللزوجة حق المنع ، كما في الصلاة ^(٢) .
ويستوى الجواب بين أن تكون المرأة شابة أو عجوزاً ^(٣) ، في اشتراط المحرم ، لأنها عورة أيضاً .

هذا إذا كان بينها وبين مكة مدة السفر ، وهى ثلاثة أيام ولياليها ^(٤) .
فأما إذا كان دون مدة السفر ، فإنه لا يشترط المحرم .

والشرط الثانى - أن لا تكون معتدة من طلاق بائن أو رجعى أو عن

(١) فى او - : « فى حق التطوع » . وفى ب : « حج التطوع » .

(٢) فى او ب و - : « كما فى صلاة الفرض مع النفل » .

(٣) كذا فى او ب . وفى الاصل و - : « عجوزة » .

(٤) « وهى ... ولياليها » من او ب و - .

وفاة ، لأن الحرج مما يمكن أدائه في وقت آخر ، فأما العدة فيجب ^(١) قضاؤها في هذا الوقت خاصة ، والله تعالى يقول : « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن » ^(٢) .

فإن لزمها العدة بعد الخروج إلى الحرج :

إن كان الطلاق رجعيا : فإنها لا تفارق زوجها ، لأن النكاح قائم فتمضى معه ، والأفضل للزوج أن يراجعها .

وإن كان الطلاق بائنا أو عن وفاة : فإن كان إلى منزلها أقل من مدة السفر ، وإلى مكة مدة السفر ، فإنها تعود ، وجعلت كأنها في المصر .

وإن كان إلى مكة أقل من مدة السفر ، فإنها تمضي ، لأنه لا حاجة بها ^(٣) إلى المحرم ، في أقل من مدة السفر .

وإن كان إلى الجانين مدة السفر : فإن كانت في المصر فإنها لا تخرج ، حتى تنقضى العدة ، وإن وجدت محرما . وعندهما تخرج إن وجدت محرما . ولا تخرج بغير محرم بالاجماع .

وإن كانت ^(٤) في المفازة ، أو في قرية لا يؤمن على نفسها وما لها :

(١) الفاء من ا و ب .

(٢) الطلاق : ١ - « يا أيها النبي : إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة - وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » .

(٣) « بها » من ب .

(٤) التاء من ا و ب .

تمضى حتى تدخل موضع الأثمن ، ثم لا تخرج ، ما لم تنقض ^(١) عدتها ، وإن وجدت محرماً عنده .

وعندهما تخرج على ما نذكر في باب العدة .
 . . .

وهذا كله مذهب علمائنا .

وقال مالك والضحاک بن مزاحم ^(٢) بأن الزاد والراحلة ليسا ^(٣) بشرط ، بل يجب الحج على كل مسلم ^(٤) ، بالغ ، عاقل ، صحيح البدن .
 والصحيح قول عامة العلماء لقوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » ^(٥) - قال أهل التفسير بأن المراد منه الزاد والراحلة .
 . . .

ثم هذه الشروط التي ذكرنا إنما تعتبر عند خروج أهل بلدة إلى الحج ، لأن ذلك وقت الواجب في حقه ، حتى إنه ^(٦) إذا كان عنده دراهم ، قبل خروج أهل بلده واشترى بها المسكن والخدام وأثاث البيت ونحو

(١) في ح : « حتى تنقض » .

(٢) تابعي توفي سنة ١٠٦ هـ . (وقيل سنة ١٠٥ هـ) . وهو مفسر ، وله « تفسير القرآن » .
 وقد أخذ التفسير عن لقي من الصحابة وعن سعيد بن جبیر . ومن روى عنه جوير بن سفيان والحسن ابن يحيى البصري (راجع : الذهبي ، میزان الاعتدال ، ١ : ٤٧١ . وابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ٤ : ٤٥٣) .

(٣) في الأصل وغيره : « ليس » .

(٤) « مسلم » من أوب .

(٥) آل عمران : ٩٧ : « فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين » .

(٦) « إنه » من أوب و ح .

ذلك. فعند^(١) خروج أهل بلده. لا يجب عليه أن يبيع ذلك، ولا يجب الحج عليه.
 > فأما <^(٢) إذا كان له دراهم، وقت الخروج، مقدار الزاد
 والراحلة، ولم يكن له مسكن ولا خادم ولا زوجة، فأراد أن يصرفها
 إلى هذه الأشياء، فإنه يأثم، ويجب عليه الحج، ويلزمه الخروج معهم.

ومن شرائط الإفراد

الأمرام : فإنه لا يصح أداء أفعال الحج بدون الإحرام، كما لا تصح
 الصلاة بدون التحريم: وهي^(٣) التكبير .
 وهذا عندنا .

وقال الشافعي : الإحرام ركن، وليس بشرط .
 وينبئ على هذا الأصل^(٤) أن الإحرام، قبل أشهر الحج، جائز^(٥)، عندنا .
 وعند الشافعي : لا يجوز وهي^(٦) : شوال، وذو القعدة، وعشر^(٧) من ذي الحجة -
 لأنه ركن عنده، وأداء الركن لا يصح في غير وقته، كأداء الصلاة قبل
 الوقت. وعندنا لما كان شرطاً، يجوز وجوده قبل وقت الفعل، كالطهارة
 وستر العورة، في باب الصلاة، قبل الوقت^(٨) .

(١) في ١ : « فبد » .

(٢) في الأصل و ب و ح : « وبمثله » . وفي ا : « ومثله » وما أثبتناه في المتن من
 الكسائي (٢ : ١٢٥ : ٧) .

(٣) في الأصل : « التحريم وهو » . وفي ا و ب و ح : « الإحرام وهو » .

(٤) « الأصل » من ا و ب . (٥) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « جاز » .

(٦) في الأصل وغيره : « وهو » . (٧) في ب : « والعشرين » . وفي ا و ح : « والعشر » .

(٨) « قبل الوقت » من ا و ب و ح .

وأجمعوا أن الإحرام، قبل أشهر الحج، مكروه، لا^(١) لأنه قبل وقت الفعل، لكن لا احتمال أن يلحقه حرج عظيم في الامتناع عن محظورات الحج. ومنها - الوقت شرط: لأن أداء الحج، في غير وقته، غير مشروع، لكونه مؤقتاً - قال الله تعالى: «الحج أشهر معلومات»^(٢) - وهو: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة^(٣)، فلا يجوز أداء شيء من الأفعال قبلها. ومعظم أفعال الحج موقت، بوقت خاص، في مكان خاص^(٤)، كطواف الزيارة في يوم النحر، والوقوف بعرفة في يوم عرفة، ونحو ذلك - على ما يعرف إن شاء الله.

ومنها - شرط الخروج عن الحج: وهو الحلق أو التقصير، بمنزلة السلام^(٥): شرط الخروج عن الصلاة.

. . .

وأما الطهارة عن الحدث والجنابة، في حالة الطواف فشرط^(٦) الكمال، عندنا، لا شرط الجواز.

وعند الشافعي شرط الجواز، حتى إن الأفضل أن يعيد الطواف،

(١) «لا» ساقطة من ب و ح .

(٢) البقرة: ١٩٧: «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولي الألباب» .

(٣) «لكونه مؤقتاً ٠٠٠ وعشر من ذي الحجة» ليست في ب .

(٤) «في مكان خاص» ليست في أ .

(٥) في ب و أ: «السلام العمدة» . وفي ح: «السلام في الصلاة شرط الخروج عنها» .

(٦) الفاء من أ .

ولو لم يمد يلزمه الدم^(١) : فى الجنابة يلزمه البدنة ، وفى الحدث يلزمه الشاة - لأن النقصان بسبب الجنابة أخفش ، فكان الجزء أكمل .

وأما محظورات الإحرام

فكثيرة - وهو : الارتفاق بمرافق المقيمين ، لأنه عبادة سفر ، من لبس المخيط والوطء ، ودواعيه من المس والقبلة ، والتطيب ، وإزالة التفت^(٢) ، وحلق^(٣) الشعر ، ونشف شعر الإبط ، وتقليم الأظفار ، وقتل القمل^(٤) ، و^(٥) من أخذ الصيود ، والإشارة إليها ، والدلالة عليها ، وقتلها^(٦) ، سواء كان مأكول اللحم أولا ، ونحو ذلك .

هذا بيان شرائط الحج .

فأما العمرة

فعمدنا : ليست بفريضة .

وقال الشافعى : فريضة ، وهى الحجة الصغرى .

واختلف مشايخنا : بعضهم^(٧) قالوا : هى سنة مؤكدة . وبعضهم قالوا :

واجبة - وهما متقاربان .

(١) « يلزمه الدم » ليست فى أ ب . وفيهما : « وإن لم يد » .

(٢) التفت الوسخ والشم . وقضاء التفت لإزالته بقص الشارب والأظفار وتنف الإبط والاستعداد (حاق الغانة) : المغرب . (٣) فى أ ب و ح : « فى حاق » .

(٤) راجع الكسانى ٢٤ : ١٩٦ : ١٩ (٥) الواو من ح .

(٦) « وقتلها » من أ ب و ح . (٧) « بعضهم » ليست فى أ .

واحْتِج بقوله تعالى : « وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ^(١) » ، ولقوله عليه السلام : « العمرة هي الحجة الصغرى » .

ولنا ما روى أبو هريرة أن أعرابياً سأل رسول الله صلى الله عليه عن الإيمان والشرائع ، فبين إلى أن قال : « وأن تقيم ^(٢) الصلاة المكتوبة ، وتؤدي الزكاة المفروضة ، وأن تحج البيت » فقال الأعرابي : هل على شيء سوى هذا ؟ فقال : « لا ^(٣) » ، إلا أن تتطوع ، ولم يذكر العمرة — وأما الآية فقراً ^(٤) بعضهم : « والعمرة لله » بالرفع ، ووقف على قوله : « وَأَتَمُّوا الْحَجَّ » . ومع اختلاف القراء لا تكون حجة ، ولأن الآية نزلت في أهل الحديبية وهم خرجوا محرمين بالعمرة ، وإنها تصير واجبة بالشروع ، ثم حصروا ^(٥) ، فأوجب عليهم إتمام العمرة ، بطريق القضاء ، والحج بطريق الابتداء .

وأما ركن العمرة فشيآن : الطواف والسمي .

والإحرام شرط أدائها .

والحلق أو ^(٦) التقصير شرط الخروج .

وما ذكرنا من الشرائط في الحج ^(٧) ، فشرط في العمرة .

(١) البقرة : ١٩٦ .

(٢) في - : « أقيموا » .

(٣) « لا » ليست في - .

(٤) الفاء من أو ب .

(٥) في أو ب : « احصروا » . وفي - : « يحصروا » .

(٦) في - : « و » . (٧) في ١ : « في وجوب الحج » .

وكذلك ما ذكرنا من محظورات الحج فهو من محظورات العمرة .

وأما وقت العمرة : فالسنة كلها وقت لها ، ولا تكره ، سواء كانت ^(١)

في أشهر الحج أو في غيره ، إلا في خمسة أيام : يوم عرفة ، ويوم النحر ،

وأيام التشريق — لأن الحاج مشغول بأداء الحج ، إلا إذا قصد القران

أو ^(٢) التمتع ، فلا بأس ، بل ^(٣) يكون أفضل في حق الآفاقي ^(٤) .

(١) التاء من ا و ب .

(٢) في ب و هـ : « و » .

(٣) في هـ : « بأن » .

(٤) انظر فيها بعد الهامش اس ٥٩٩ .

باب الإحرام

في الباب فصول (١) :
بيان أنواع المحرمين ،
وبيان مواقيت إحرامهم ،
وبيان الإحرام ،
وبيان الحج . والعمرة ، والقران ، والمتعة - بشروطها ، وأركانها ، وسننها ،
وآدابها - على الترتيب .

أما بيانه أنواع المحرمين - فنقول :

المحرمون أربعة : المفرد بالحج ، والمفرد بالعمرة ، والقارن بينهما ، والمتمتع .
فأما المفرد بالحج : < ف > أن يحرم بالحج لا غير .
والمفرد بالعمرة : أن يحرم بالعمرة لا غير .
والقارن : أن يجمع بين الحج والعمرة ، فيحرم بهما . ويقول : ليك
اللهم (٢) بحجة وعمرة .

والمتمتع : أن يأتي بالعمرة والحج في أشهر الحج ، من غير أن يلزم بأهله ،
سواء حل من إحرامه الأول أم لا ، على ما نذكر .

(١) « فصول » من ا و ب .

(٢) « اللهم » من ا و ب .

ثم هؤلاء الأُصناف الثلاثة :

صنف منهم : أهل الآفاق ^(١).

وصنف منهم : من كان داخل الحرم ، وهم أهل مكة والحرم .

وصنف منهم : من كان خارج الحرم ، داخل مواقيت أهل الآفاق .

وأما مواقيت إصرامهم

فمواقيت ^(٢) أهل الآفاق خمسة ، للحج والعمرة . وهى مواقيت بينها

رسول الله صلى الله عليه ، تعظيماً للبيت ، حتى لا يجوز الآفاقى التجاوز

عن هذه المواقيت ، لدخول مكة ، لقصد الحج ، أو للتجارة ونحوها ، إلا محرماً .

فلا أهل العراق ذات عرق ، ولا أهل المدينة ذو الحليفة ، ولا أهل الشام

الجحفة ، ولا أهل اليمن يلملم ، ولا أهل نجد قَرْن - وقد وردت ^(٣)

أحاديث مشهورة فى هذا الباب .

ثم هذه المواقيت هؤلاء من أهل الآفاق ، ولمن حصل من أهل ميقات

آخر فى هذا الميقات .

وكذلك إن كان ^(٤) من أهل الحرم ^(٥) ، وأهل الحل ^(٦) من داخل هذه

(١) « وهم الذين منازلهم خارج المواقيت التى وقت لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم »
الكسانى ، ٢ : ١٦٤ .

(٢) « المواقيت جمع ميقات ، وهو الوقت المحدود - فاستعير للكان كما استعير المكان لاوقت فى قوله تعالى : هناك الولاية » البارقى ، الغنابة ، ٢ : ١٣١ .

(٣) التاء من - .

(٤) فى اوب : « وكذلك من كان » . وفى ح : « وكذلك إن من كان » .

(٥) « وهم أهل مكة » الكسانى ، ٢ : ١٦٤ : ٥ .

(٦) « وهم الذين منازلهم داخل المواقيت الخمسة خارج الحرم ، كأهل بستان بنى عامر وغيرهم »

الكسانى ، ٢ : ١٦٤ : ٤ - ٥ .

المواقيت - إذا خرج إلى الآفاق للتجارة، ثم رجع: فحكمه حكم أهل الآفاق: لا يجوز له مجاوزته إلا محرماً، إذا قصد^(١) مكة، إما لحج أو لعمرة^(٢).
فأما إذا قصدوا، <ب> المجاوزة، السكنى في بستان^(٣) بنى عامر، الذي هو داخل المواقيت، خارج الحرم - فإنه يباح لهم المجاوزة، من غير إحرام، وهي الحيلة في إسقاط الإحرام.
وروى عن أنى يوسف أنه لا يسقط ما لم ينو أن يقيم بالبستان خمسة عشر يوماً.

وأما ميقات من كان داخل المواقيت، خارج الحرم، كأهل بستان بنى عامر. للحج والعمرة جميعاً: <ف> من ديرة أهلهم أو^(٤) حيث شاءوا من الحل - <و> لا يباح لهم دخول مكة، بقصد الحج والعمرة، إلا محرمين^(٥).

وكذلك الآفاقي إذا حضر^(٦) بالبستان، والمكبي إذا خرج من الحرم إليه، وأراد أن يحج أو يعمّر: فيكون حكمهما^(٧) حكم أهل البستان.

(١) في الأصل واو و ح: «فحكمهم... لهم... قصدوا» إلا أن في ا و ب: «قصد». (٢) في ا و ب: «إما للحج أو لغيره» وفي الكسائي (٢: ١٦٤) مثل ما في المتن في موضع وفي موضع آخر من نفس الصفحة قال: «وكذلك لو أراد بمجاوزة هذه المواقيت دخول مكة: لا يجوز له أن يجاوزها إلا محرماً، سواء أراد بدخول مكة للنسك من الحج أو العمرة أو التجارة أو حاجة أخرى عندنا. وقال الشافعي: إن دخلها للنسك وجب عليه الإحرام، وإن دخلها لحاجة جاز دخوله من غير إحرام».

(٣) في ب: «لسكنى بستان». وفي ح: «لسكنى في بستان». وفي ا: «لسكنى بستان».

(٤) الممزة من ا و ب و ح. وفي ح: «أو من حيث».

(٥) في الأصل واو ب و ح: «محرماً».

(٦) في ح: «دخل». وفي ا و ب: «حصل».

(٧) هكذا في ا. وفي الأصل وغيره: «حكمها».

وأما ميقات من كان داخل الحرم : < ف > للحج^(١) من ديرة أهلهم ،
وحيثما شاء ومن^(٢) الحرم ، و < ل > لعمرة من الحل ، كالنعميم^(٣) وغيره . وكذلك
من حصل بمكة من غير أهلها ، من البستاني والآفاقي ، فحكمه حكم
أهل الحرم^(٤) .

ثم الآفاقي إذا جاوز الميقات ، بغير إحرام ، وهو يريد الحج أو العمرة ،
ثم عاد إلى الميقات قبل أن يحرم ، فأحرم منه ، وجاوزه محرما - فإنه لا يجب
عليه الدم ، لأنه قضى حقه بالاحرام .

فأما إذا أحرم بعد المجاوزة من داخل الميقات^(٥) ، للحج أو العمرة ،
ومضى على إحرامه ذلك ، ولم يعد : < ف > يجب عليه الدم ، لأنه أدخل
التقص في إحرامه .

فأما إذا أحرم ، ثم عاد إلى الميقات ، وجدد التلبية ، والاحرام : < ف >
يسقط عنه الدم في قول أصحابنا الثلاثة .
وعند زفر : لا يسقط .

ولو عاد ، إلى الميقات ، محرما ، ولم يجدد التلبية : لا يسقط عنه الدم عند
أبي حنيفة .

(١) « للحج » من ا و ب و ح .

(٢) في ا و ب : « في » .

(٣) مكان عند طرف حرم مكة من جهة المدينة والشام على ثلاثة أميال وقيل أربعة من مكة .
وقد سمي بذلك لأن عن يمينه جبلا يقال له نعيم وعن شماله جبلا يقال له ناعم والوادي نهمان (النووى) .

(٤) « الحرم » ليست في ح .

(٥) « لأنه قضى حقه ... من داخل الميقات » ساقطة من ح .

وعند أبي يوسف ومحمد: يسقط، لبي أو لم يلب.

ولو لم يعد إلى الميقات حتى طاف شوطا أو شوطين ، أو وقف بعرفة في الحج - تأكد عليه الدم ، حتى لا يسقط عنه ، وإن عاد إلى الميقات وجدد التلبية .

ولو عاد إلى ميقات آخر، سوى الميقات الذي جاوزه من غير إحرام ، وجدد التلبية ^(١)، قبل أن يتصل بإحرامه بأفعال الحج أو العمرة، فهو كما لو عاد إلى ذلك الميقات .

وروى عن أبي يوسف : إن كان هذا الميقات محاذيا لذلك الميقات ، الذي جاوزه، أو أبعد إلى الحرم، سقط الدم عنه؛ وإلا فلا . وكذلك هذا الحكم في حق من كان داخل المواقيت، خارج الحرم، فميقاته ديرة أهله .

ولو دخل الحرم، لقصد الحج أو العمرة، من غير إحرام ، ثم عاد إلى الحل ، وجدد التلبية ، فهو على ما ذكرنا من الاختلاف .

وكذلك هذا الحكم في حق أهل مكة ^(٢) : فإن إحرامهم ^(٣) للحج من الحرم، وللعمرة ^(٤) من الحل .

ولو أنه إذا أحرم للحج، من الحل، وللعمرة من الحرم : يجب عليه الدم،

(١) « ولو عاد إلى ميقات آخر .. وجدد التلبية » ساقطة من ب و ح .

(٢) في ا وب : « وكذلك الحكم في أهل مكة » .

(٣) كذا في ح . وفي الاصل و ا وب : « إحرامه » .

(٤) في ح : « أو للعمرة » . وفي ا و ب : « والعمرة » .

إلا إذا أعاده^(١) ، على الاختلاف الذى ذكرنا .

ولو أن الآفاقى إذا جاوز الميقات ، لقصد الحج أو لقصد مكة للتجارة ، من غير إحرام ، و^(٢) دخل مكة كذلك ، فإنه يلزمه : إما حجة أو عمرة عندنا .
وعند الشافعى : لا يلزمه شيء^(٣) .

فأما من كان خارج الحرم ، داخل المواقيت ، إذا دخل الحرم ، للتجارة ، لا لقصد الحج والعمرة ، فإنه لا يلزمه شيء .

وكذلك المكى إذا خرج إلى الحل ، للاحتطاب والاحتشاش ، ثم دخل مكة : لا يلزمه شيء ، ويباح له^(٤) الدخول ، من غير إحرام .

وأصله ما روى أن النبي عليه السلام رخص للحطابة^(٥) < فى > الدخول^(٦) ، من غير إحرام ، وهذا المعنى موجود فى حق < من > حوالى مكة ، من أهل الحل دون المواقيت ، لأن من حوالى مكة محتاجون إلى الدخول فيها ، لحوائجهم ، بخلاف الآفاقى ومن صار فى^(٧) جملتهم من أهل الحرم ، وخارج الحرم دون المواقيت ، لأن الأصل هو المجاوزة مع الإحرام ، تعظيماً للحرم والكعبة ، وإنما سقط باعتبار الضرورة ، ولا ضروره فى حق

(١) فى اوب و : « عاد » .

(٢) فى : « أو » .

(٣) « شيء » من اوب و .

(٤) فى : كذا : « له كذا » .

(٥) فى اوب : « لاحتطابين » .

(٦) فى اوب : « بالدخول » .

(٧) فى : « من » .

الآفاقي، لأنه يدخل^(١) مرة واحدة .

وكذلك الجواب في حق الآفاقي إذا صار من أهل البستان، بأن قصد دخول البستان ، لادخول مكة ، ثم أراد بعد ذلك أن يدخل مكة، من غير إحرام، له ذلك ، ولا يلزمه شيء ، لأنه صار من أهل البستان، حكما . ثم الآفاقي إذا لزمه الحج أو العمرة ، بسبب مجاوزته الميقات في دخول مكة من غير إحرام ، فأحرم في تلك السنة ، لما وجب عليه بسبب^(٢) المجاوزة ، أو لحجة الاسلام ، أو للحجة التي وجبت عليه بسبب النذر - فإنه يسقط عنه ما وجب عليه^(٤) ، بسبب^(٥) المجاوزة .

ثم ينظر: إن خرج إلى ميقاته وأحرم منه - لا يجب عليه الدم، لمجاوزته، من غير إحرام .

وإن لم يخرج إلى ميقاته ، لكن أحرم من ميقات أهل مكة إن كان بها ، أو من ميقات أهل البستان إن كان بها - يجب عليه الدم^(٦) ، لمجاوزته، غير محرم ، عن ميقاته الأصلي . وهذا عندنا .

وعند زفر: لا يسقط عنه الحج، الذي وجب عليه^(٧) ، لدخوله مكة من

(١) زاد هنا في - : « مكة » .

(٢) في ا و ب و - : « ودخول » .

(٣) « عليه بسبب » ساقطة من ب . وفي - : « عليه لأجل » .

(٤) « عليه » من ا و ب و - .

(٥) في ا و ب و - : « لأجل » .

(٦) « الدم » ليست في ا .

(٧) « عليه » من ا و ب و - .

غير إحرام ، إلا أن ينوى ما ^(١) وجب عليه ، بسبب المجاوزة .
ولو تحولت السنة : لا يسقط عنه إلا بتعيين النية ، بالإجماع ، لأنه صار
دينا عليه ، فلا ^(٢) بد من تعيين النية .
ولو أنه إذا نوى فى السنة الثانية عما وجب عليه ، لأجل المجاوزة ،
وأحرم ، لكن أحرم فى ^(٣) وقت أهل مكة ، وهو بمكة ، أو فى وقت أهل
البستان ، وهو بها ، ولم يخرج إلى ميقاته - فإنه يسقط عنه ما وجب عليه ،
لأجل المجاوزة .

ولا يجب عليه الدم ، لترك ^(٤) التلبية ، عند ميقاته ، لأنه لما حصل بمكة
صار كالملكى ، وكذلك إذا حصل بالبستان صار ^(٥) من أهله ، فقد أتى
بالإحرام ، فى ميقاته ، ونوى قضاء ما عليه ، فيسقط عنه - فأما فى السنة
الأولى فهو مؤد لما عليه ^(٦) ، وقد وجب عليه الدم ، بسبب مجاوزة ميقاته ،
غير محرم ، فلا يسقط عنه إلا بتجديد التلبية ، أو بالعود إليه ، محرماً ، ولم يوجد .
• • •

وأما بيان الإحرام

وهو أن يوجد منه فعل هو من خصائص الحج ، وتقرن به نية الحج أو
العمرة بأن يقول : « لبيك اللهم لبيك ! لا شريك لك ! لبيك ! إن الحمد

(١) فى - : « عما » .

(٢) فى اوب و - : « ولا » .

(٣) فى - : « من » .

(٤) فى ا : « لتركه » .

(٥) فى اوب : « وصار » .

(٦) فى - : « الأولى فهل ينوى ما عليه » .

والنعمة لك ، والمملك ، لا شريك لك » ، وينوى به الحج أو العمرة ^(١) إذا كان مفردا بالحج أو بالعمرة ، أو ينويهما جميعا إن كان قارنا . وإن كان متمتعا ، يريد الحج والعمرة : فإن شاء ذكر العمرة أو ^(٢) الحج في إهلاله فيقول : « ليك بحجة أو بعمرة أو بهما أو بالعمرة والحجة » ، فإنه روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « أتأني آت من ربي وقال : قل ليك بعمرة وحجة » ^(٣) .

والأفضل أن يذكر النية ^(٤) باللسان ، مع القلب ، فيقول : « اللهم إني أريد الحج والعمرة فيسرهما لي ، وتقبلهما مني » .
ولو ذكر مكان التلبية التسييح أو ^(٥) التهليل أو التحميد ^(٦) ، ونوى به الإحرام ، يصير محرما ، سواء كان يحسن التلبية أو لا .
وكذلك إذا أتى بلسان آخر ، أجزأه ، سواء كان يحسن العربية ^(٧) أو لا يحسنها ^(٨) . هكذا جواب ظاهر الرواية ^(٩) .

وروى الحسن عن أبي يوسف أنه إذا كان لا يحسن التلبية : جاز ، وإلا

(١) « بأن يقول .. العمرة » من أوب و ح .

(٢) في ب : « و » .

(٣) في أوب و ح : « بحجة وعمرة » .

(٤) في أوب : « التلبية » .

(٥) في ح : « و » .

(٦) « أو التحميد » ليست في ح .

(٧) في ب : « التلبية » .

(٨) « يحسنها » من أوب و ح .

(٩) في أوب و ح : « الروايات » - « وروى عن محمد أنه لا يصير محرما إلا إذا كان لا يحسن

العربية كما في باب الصلاة : الكشاف ، ٢ : ١٦١ : ٢١ .

فلا ، كما في الصلاة^(١) .

والصحيح أن هذا بالاتفاق : وأما أبو حنيفة > فقد < مر على أصله ، في باب الصلاة ، وهما فرقا بين الصلاة والحج ، لأن النيابة جارية في الحج بخلاف الصلاة .

ولو قلد^(٢) بدنة^(٣) ، ونوى الإحرام ، وساقها ، وتوجه^(٤) معها : يصير محرما ، سواء قلد بدنة تطوعا أو نذرا ، أو جزاء صيد^(٥) ونحو ذلك ، لأن تقليد البدنة ، مع السوق ، من خصائص أفعال الحج ، لأن الحاجاج يقلدون بدنهم ، وذلك بأن > ي < علقوا عليها شرك نعل أو عروة مزادة أو ما أشبه ذلك من الجلود .

فإذا وجد > ت < نية الإحرام مقارنة^(٦) لفعل ، هو من خصائص الحج - يصير محرما ، لما عرف أن مجرد النية ، لا يعتبر ، ما لم يقترن بالفعل .

(١) في الكاساني (١٦ : ١٦١ : ٢) : « وروى عنه [عن أبي يوسف] أنه لا يصير محرما إلا بلفظ التلبية كما لا يصير شارعا في الصلاة إلا بلفظ التكبير » فلو قدم عبارة « وروى الحسن ... كما في الصلاة » على عبارة « وكذلك إذا أتى بلسان » لكان أظهر .

(٢) تقليد الهدى أن يلقى بمنق البعير قطعة من جلد ، يعلم أنه هدى ، فيكف الناس عنه . والقلادة معروفة (المصباح) .

(٣) البدنة قالوا هي ناقة أو بقرة ، وزاد الأزهري : أو بعير ذكر . قال : ولا تقع البدنة على الشاة . وقال بعض الأئمة : البدنة هي الإبل خاصة . وبدل عليه قوله تعالى : « فإذا وجبت جنوبها » . سميت بذلك لعظم بدنها . وإنما ألحقت البقرة بالإبل بالنسبة ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « تجزىء البدنة عن سبعة » الخ « المصباح » .

(٤) في : « أو ساقها أو توجه » .

(٥) في : « كذا » : « أو نوى حرا صيدا » .

(٦) في الأصل وغيره : « مقارنة » .

فأما إذا قلد بدنة ، ونوى الإِ حرام ، ولم يسق^(١) البدنة ، ولم يتوجه معها ، بل بعث بها^(٢) على يد رجل ، وأقام^(٣) في بلده - لا يصير محرماً ، لأنه لم يوجد منه إلا الأمر بالذبح ، وذلك لا يكون من أفعال الحج .

ولو قلد شاته ، وساقها ، ونوى الإِ حرام : لا يصير محرماً ، لأن تقليد الشاة غير معتاد في باب الحج .

وكذلك لو جلال^(٤) بدنة بأن ألبسها الجُل^(٥) ، ونوى الإِ حرام ، وساقها ، لا يصير محرماً ، لأن ذلك ليس بقربة ، ولا^(٦) نسك من^(٧) مناسك الحج . ولو أشعر بدنته ، بأن طعنها^(٨) في سنامها في الجانب^(٩) الأيسر ، فسأل منه الدم ، ونوى به الإِ حرام ، لا يصير محرماً : أما عند أبي حنيفة فلا لأن الإِ شعار مكروه وليس بسنة ، وعندهما - وإن كان سنة - ولكن ليس من خصائص الحج ، لأن الناس تركوه ، لأنه يشبه المثلة .

فأما إذا نوى عند^(١٠) الإِ حرام ، ولم يذكر التلبية ، ولم يوجد منه تقليد

(١) في ح كذا : « ولم يسبق شمر » . وفي ا و ب : « ولم يشمر » .

(٢) « بها » من ح .

(٣) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « فأقام » .

(٤) جَلَّلَ الشيء غطاء (المصباح) .

(٥) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « يحجل » . وجل الدابة كتوب الإنسان يلبسه

ليقيه البرد (المصباح) .

(٦) « ولا » من ا و ب .

(٧) في ا و ب : « في » .

(٨) كذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « طعن » .

(٩) كذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « في جانب » .

(١٠) « عند » من ا و ب و ح .

البدنة والسوق ، لا يصير محرما - عندنا .

وعند الشافعى : يصير محرما .

وروى عن أبى يوسف مثله .

والصحيح قولنا - لأن^(١) مجرد النية لا عبدة به ، لما روى عن النبي

عليه السلام أنه قال : « إن الله تعالى عفا عن أمتى ما تحدث بها^(٢) أنفسهم ، ما لم يتكلموا^(٣) أو يفعلوا » .

وأما بيان^(٤) الحج ، والعمرة ، والقران ، والمنعة ،

على سبيل الاستقصاء - فنقول :

إن من كان من أهل الآفاق إذا بلغ الميقات ، وهو يريد العمرة^(٥) وعمرها ، ولم يسبق الهدى مع نفسه^(٦) ، فإنه يتجرد ، ويغتسل ، أو^(٧) يتوضأ ، والاغتسال أفضل .

ثم يلبس ثوبين : إزارا ورداء ، غسيلين أو جديدين^(٨) . ويمس من^(٩)

(١) فى اوب : « لأن » .

(٢) فى اوب : « ما تحدث به » . وفى ح : « ما تحدث بها » .

(٣) فى ح كذا : « ما لم يكلموا » .

(٤) « بيان » ليست فى ح .

(٥) فى ح كذا : « العمرة الحج وحدهما » .

(٦) زاد فى اوب هنا : « وحده » .

(٧) فى ب : « و » .

(٨) هكذا فى اوب وح والكاسانى (٢ : ١٤٤ : ٧) . وفى الأصل : « ثوبين

إزارين غسيلين : إزار ورداء ، أو جديدين » .

(٩) « من » من اوب .

الطيب ما شاء ، ويدهن بأى دهن شاء ، سواء كان يبقى على بدنه أثره بعد الإحرام أو لا - فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف .

وعلى قول محمد وزفر : يكره أن يتطيب بطيب يبقى أثره بعد الإحرام . ثم يصلى ركعتين . ثم ينوى العمرة ، ويلبى فى دبر صلاته بذلك ^(١) ، أو بعد ما تستوى به راحلته على الوجه الذى ذكرنا - ويرفع ^(٢) صوته بالتلبية ، لما روى عن النبى عليه السلام أنه قال : « أفضل الحج العيج والشج ^(٣) » - فالعيج رفع الصوت بالتلبية ، والشج ^(٤) هو تسهيل الدم بالذبح . ثم يكرر ^(٥) التلبية فى أدبار الصلوات المكتوبات والنوافل ، بعد الإحرام ، وكلما علا شرفا ، أو هبط واديا ، أو لقي ركبا ، وكلما استيقظ من منامه ، وفى الأشعار ^(٦) - هكذا جاءت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه .

فإذا أتى مكة - فلا بأس بأن يدخلها ، ليلا أو نهارا ، ويأتى المسجد الحرام ، ويبدأ بالحجر الأسود . فإذا استقبله ، كبر ، ورفع يديه كما يرفع فى الصلاة ثم يرسلهما ، ثم يستلمه ، إن أمكنه من غير أن يؤذى أحدا ، وإن لم يمكنه ، كبر ، وهلل ، وحمد الله ، وصلى على النبى عليه السلام ، وهو رافع

(١) فى ا و ب : « ذلك » . وفى ح : « تلك » . وفى الكسانى (٢ : ١٤٥ : ٢) : « ثم يلبي فى دبر كل صلاة » .

(٢) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « فيرفع » .

(٣) و (٤) فى ب : « والبخ » .

(٥) فى ا و ب : « تكون » . وفى الكسانى (٢ : ١٤٥ : ١٣) : « ويكثر » .

(٦) فى ا و ح : « وبالأشعار » .

يديه . مستقبلاً بوجهه إليه . وقال مشايخنا : إن الأفضل أن يقبل الحجر ، إن أمكنه ، ويستلمه ، فإنه روى عن عمر رضى الله عنه أنه قبله ، وألزمه . وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بك حفيماً^(١) . ثم يقطع التلبية عند استلام الحجر^(٢) ، ولا يلي بعده في العمرة .

ثم يأخذ عن يمين الحجر مما يلي^(٣) الباب ، فيفتح الطواف ، فيطوف حول الكعبة ، سبعة أشواط : يرمل^(٤) في الثلاثة الأولى ، ويمشي على هيئته في الأربع الباقية ، من الحجر إلى الحجر^(٥) ، ويستلم الحجر في كل شوط ، مفتتحاً لطوافه به ، فإن ازدحم الناس في الرَّمْل^(٦) ، يرمل^(٧) ، بعد ذلك ، إذا وجد مسلكاً .

وإن استلم الركن اليماني ، كما استلم الحجر الأسود ، فهو حسن . وإن تركه ، فلا^(٨) يضره .

وذكر الطحاوي عن محمد أنه يستلم الركن ، ويفعل به ما يفعل بالحجر الأسود .

-
- (١) « وقال مشايخنا ... حفيماً » من أوب . وحفي به بالغ في إكرامه (المغرب) .
 (٢) في ب و ا : « عند استلامه للحجر الأسود » .
 (٣) في هـ : « ما يلي » .
 (٤) هكذا في أوب . وفي الأصل : « يرمل » . وفي هـ : « ويرمل » . ويرمل في الطواف هرولاً - يرمل بالضم رَمَلاً ورَمَلَانَا بالتحريك فيها (المغرب) .
 (٥) « من الحجر إلى الحجر » ليست في أ .
 (٦) في أوب وهـ : « فإن زحم في الرمل » .
 (٧) في ب : « وقف يرمل » ولعلها : « وقف < و > يرمل » .
 (٨) الفاء من أ .

وينبغي أن يكون الطواف ، فى كل شوط ، من وراء الحطيم ، فإن الحطيم من البيت .

فإذا فرغ من الطواف ، يصلى ركعتين ، عند مقام إبراهيم عليه السلام أو حيث تسر عليه ، فى ^(١) المسجد - وهى عندنا واجبة .

وقال الشافعى : سنة

ثم إذا ^(٢) فرغ من ركعتى الطواف ، يعود إلى الحجر الأسود ، فيستلمه ، إن أمكنه ، أو يستقبله بوجهه ، ويكبر ، ويهلل ، ويحمد الله تعالى ، على ما ذكرنا ، حتى يكون افتتاح السعى باستلام الحجر ، كما يكون افتتاح الطواف به .

ثم يخرج من باب الصفا ، أو من أى باب تسر له ، فيبدأ بالصفا ، فيصعد عليها ، ويقف من حيث يرى البيت ، ويحول وجهه إلى الكعبة ، ويكبر ، ويهلل ، ويحمد الله تعالى ، ويثنى عليه ، ويصلى على النبي صلى الله عليه ، ويسأل الله تعالى حوائجه ، ويرفع يديه ، ويجعل بطون كفيه نحو السماء .

ثم يهبط منها نحو المروة ، ماشيا على هيئته ، حتى ينتهى إلى بطن الوادى . فإذا كان عند الميل الأخضر ^(٣) سمى فى بطن الوادى ، سعيا ، حتى

(١) فى ارب : « من » .

(٢) « إذا » ليست فى ح .

(٣) « الأخضر » ليست فى ح . والميلان الأخضران هما شيثان على شكل الميلىن

منحوتان من نفس جدار المسجد الحرام ، لا أنها منفصلان عنه . وهما علامتان لموضع المروة فى ممر بطن الوادى بين الصفا والمروة (المغرب) .

يجاوز الميل الأخضر ، ثم يصعد على المروة ، مشياً ، على هيئته .

فإذا صعد ، يقف ، ويستقبل بوجهه الكعبة ^(١) ، ويفعل مثلها فعل على الصفا ، ويطوف . بينهما ، سبعة أشواط : يبدأ بالصفا ، ويختم بالمروة ، ^(٢) وبعد البداية ^(٣) شوطاً ^(٤) . والموء شوطاً آخر ، فيسمى ^(٥) في بطن الوادى ، كلما مر به .

وذكر الطحاوى وقال : يبتدىء ، فى كل مرة بالصفا ، ويختم بالمروة ^(٦) ، ولم يعد عوده من المروة إلى الصفا شوطاً .
والصحيح هو الأول .

فإذا فرغ من السعى ، يحلق أو يقصر ، والحلق أفضل . وقد تمت ^(٧) العمرة ، وحل له جميع المحظورات الثابتة ^(٨) بالإحرام .
وليس عليه فى العمرة طواف الصدر .

هذا إذا لم يسق الهدى . فإن ساق الهدى ، أقام محرماً ، ولم يقصر ، ولم يحلق للعمرة ، لأن سوق الهدى دليل قصد التمتع ،

(١) كذا فى ب . وفى الأصل و ا و ح : « إلى الكعبة » .

(٢) « و » من ا و ح .

(٣) فى الأصل و ا و ح : « البداية » - راجع ما ذكرناه فى الهامش ٩ من ١٧ .

(٤) « ويمد ... شوطاً » ليست فى ب ومكانها بياض .

(٥) فى ا و ح : « وسمى » . وفى ب : « ويسمى » .

(٦) هكذا فى ب والكاسانى (٢ : ١٤٩ : ١١) ويختصر الطحاوى (من ٦٣) .

وهى (بالمرءة) ساقطة من ح . وفى الأصل و ا : « بالصفا » .

(٧) فى ح : « فقد » .

(٨) « الثابتة » ناقصة من ب ومكانها بياض .

والمتنع^(١) إذا ساق الهدى ، لا يحل له^(٢) ، ما لم يفرغ من الحج ، فلهذا لم يقصر ، ولم يحلق ، لأنه شرط الخروج^(٣) ، وهو لم يخرج .

وأما الفرد بالحج فإنه ينوى إحرام الحج عند الميقات .
فإذا أتى مكة ، فإنه يستقبل^(٤) بطواف اللقاء ، تحية للبيت ، سبعة أشواط .
والأفضل أن لا يسمى بين الصفا والمروة ، لأن طواف اللقاء سنة ،
والسمى واجب ، فما^(٥) ينبغي أن يجعل الواجب تبعاً للسنة ، ولكنه يؤخر
إلى طواف الزيارة ، لأنه ركن ، والواجب يجوز أن يكون تبعاً للفرض .
ومتى آخر السعى عن طواف اللقاء ، فإنه لا يرمل فيه ، وإنما الرمل سنة
فى طواف يعقبه السعى - عرفناه بالنص ، بخلاف القياس ، فيقتصر على
مورد النص ، لكن العلماء رخصوا فى الإتيان بالسعى عقب طواف اللقاء ،
لأن يوم النحر ، الذى هو وقت طواف الزيارة ، يوم شغل ، من الذبح ورمى
الجمار ونحو ذلك ، فكان فيه تخفيف بالناس .

وإذا أتى بالسعى ، عقب طواف اللقاء ، فينبغى^(٦) أن يرمل . كما فى
طواف العمرة .

ثم الحاج لا يقطع التلبية عند استلام الحجر ، وفى العمرة يقطع .
ثم^(٧) بعد طواف اللقاء ، له أن يطوف ماشاء ، إلى يوم التروية ،

(١) « والمتنع » ساقطة من أ .

(٢) « له » من أ و ب و ح .

(٣) « بشرط الخروج » . وفى أ : « شرط للخروج » .

(٤) فى أ و ب و ح : « يشتتل » . (٥) فى ح : « وما » .

(٦) الفاء من أ و ب . (٧) « ثم » ساقطة من ب .

ويصلى ، لكل أسبوع ، ركعتين ، فى الوقت الذى يباح فيه ^(١) التطوع .
 فإذا كان يوم التروية ، وهو اليوم الثامن من ذى الحجة ، يصلى صلاة
 الفجر بمكة ، ثم يغدو ^(٢) مع الناس إلى منى ، ويصلى بها الظهر والعصر ^(٣)
 والمغرب والعشاء لأوقاتها ^(٤) ، ويبىث بها ليلة عرفة .

فإذا أصبح يوم عرفة ، يصلى صلاة الفجر بمنى ، لوقتها ^(٥) المعروف .
 فإذا طلعت الشمس ، دفع ^(٦) منها إلى عرفات ، على السكينة والوقار .
 فإذا بلغ ^(٧) إليها ، ينزل بها حيث أحب ، إلا فى بطن عرفة .
 فإذا زالت الشمس ، يؤذن المؤذن ، والامام على المنبر ، فإذا فرغ من
 الأذان ، يقوم الامام ، ويخطب خطبتين قائماً ، ويفصل بينهما بجلسة خفيفة ،
 كما فى يوم الجمعة .

فإذا خطب الامام ، يقيم المؤذن الصلاة ^(٨) ، ويصلى بهم الامام
 صلاة الظهر ، ثم يقوم ويصلى بهم صلاة العصر ^(٩) ، فى وقت الظهر ^(١٠) ، بأذان
 واحد ^(١١) ، وإقامتين .

(١) « فيه » من اوب و ح . وفى الأصل : « به » .

(٢) فى اوب : « يروح » .

(٣) « والعصر » ساقطة من ب .

(٤) فى ا : « فى أوقاتها » . وفى ب : « لأوقاتها » . وفى ح : « لأوقات » .

(٥) فى ا : « فى وقتها » .

(٦) فى اوب : « رجع » .

(٧) فى ا : « فإذا رجع » . وفى ب : « فإذا دفع » .

(٨) « الصلاة » من اوب .

(٩) زاد هنا فى ح : « ثم » .

(١٠) فى اوب : « فى وقت واحد » .

(١١) « واحد » ليست فى ب .

ولا يشتغل الإمام، ولا القوم، بالسنن والتطوع، فيما بينهما. وإذا اشتغلوا بذلك، أعاد المؤذن أذان العصر. ويخفى الإمام بالقراءة^(١) فيهما^(٢)، كما في سائر الأيام.

فإن كان الإمام مقيما، من أهل مكة، يتم الصلاتين أربعا أربعا^(٣)، ويتم القوم معه، وإن كانوا مسافرين، لأن المسافر إذا اقتدى بالمقيم، في الوقت، يجب عليه الاتمام، تبعا للإمام.

وإن كان الإمام مسافرا، يصلي ركعتين ركعتين^(٤)، ويقول^(٥) لهم بعد الفراغ: أتموا صلاتكم يا أهل مكة، فإننا قوم سفر.

فإذا فرغ^(٦) من الصلاة، راح الإمام إلى الموقف، والناس معه، تعقب انصرافهم عن الصلاة، فيقف الإمام على راحلته، وهو^(٧) أفضل، وإلا فيقف قائما، والناس يقفون معه. وكل من كان وقوفه إلى الإمام أقرب، فهو أفضل، لأن الإمام يعلم الناس أمور المناسك، حتى يستمع منه.

وعرفات كلها موقف إلا بطن عُرنة^(٨)، فلا ينبغي الوقوف فيها.

(١) في أوب: « القراءة ».

(٢) هكذا في أوب و ح . وفي الأصل : « فيها » .

(٣) « أربعا » من أوب و ح .

(٤) في أوب و ح : « ركعتين » مرة واحدة .

(٥) في أوب : « فيقول » .

(٦) زاد هنا في أوب : « الإمام » .

(٧) في ح : « فهو » .

(٨) واد بجذاء عرفات (المغرب) . انظر فيها تقدم الهامش ١١ ص ١٢٤ .

فيقفون إلى غروب الشمس ، فيكبرون ، وهللون ، ويحمدون الله ، ويثنون عليه ، ويصلون على النبي عليه السلام ، ويسألون الله تعالى حوائجهم ، فإنه وقت مرجو : قال النبي عليه السلام : « أفضل الدعاء دعاء أهل عرفة ، وأفضل ما قلت ^(١) » وقالت الأنبياء قبل عشية عرفة : لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت ^(٢) ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير . وروى عن النبي عليه السلام أنه قال : « إن الله تعالى يباهي بأهل عرفة ، يوم عرفة ، فيقول : انظروا ملائكتي إلى عبادي : يأتون ^(٣) شعثا غربا ، يأتون ^(٤) من كل فج عميق ، اشهدوا ^(٥) أني قد غفرت لهم - فيرجمون كيوم ولدتهم أمهم » .

فإذا غربت الشمس دفع ^(٦) الإمام ، والقوم خلفه ، على السكينة والوقار ، إلى مزدلفة ، من غير أن يصلوا صلاة المغرب بعرفة ^(٧) . فإن دفع ^(٨) أحد منهم ، قبل غروب الشمس ، ينظر : إن جاوز حد عرفة بعد غروب الشمس ، فلا شيء عليه ، فإن ^(٩) جاوز قبل الغروب وجب عليه دم ، وإن عاد إلى

(١) في ح : « ما قلنا » .

(٢) « يحيى ويميت » ليست في أ

(٣) في ب : « يأتون » .

(٤) « يأتون » ليست في ب .

(٥) في ح : « اشهدوا » .

(٦) في أ و ح : « رجع » .

(٧) « من غير ... بعرفة » من أ و ب .

(٨) في أ و ح : « رجع »

(٩) في أ و ب و ح : « وإن » .

عرفة قبل الغروب ، ثم دفع ^(١) الإمام و ^(٢) القوم ، بعد الغروب ، سقط عنه الدم ، وقال زفر : لا يسقط ، كما في مجاوزة الميقات .

وإن عاد إلى عرفة بعد الغروب ^(٣) ، لا يسقط الدم ، بالإجماع .

ثم وقت الوقوف بعرفة : بعد زوال الشمس من يوم عرفة ، إلى طلوع الفجر من يوم النحر ، فمن حصل ^(٤) في هذا الوقت بعرفات ، وهو عالم بها أو جاهل ، أو نائم أو مغشى عليه ، فوقف بها ، أو مر بها ولم يقف ، صار مدركا للحج ، ولا يحتمل القوات بعده ، لقوله عليه السلام : « الحج عرفة » - فمن وقف بها ، فقد تم حجه ، غير أنه إن أدرك عرفة بالنهار ، وعلم به ^(٥) ، فإنه يقف بها إلى غروب الشمس ، فإن لم يقف بها ، ومر بها ، بعد الزوال قبل الغروب : يجب عليه الدم .

وإن أدركها بعد الغروب ، فلم يقف ، ومر بها ، فلا شيء عليه . وإن لم يدرك عرفة ، حتى طلع الفجر من أول يوم النحر ، فقد فات حجه ، وسقط عنه أفعال الحج ، ويتحول إحرامه إلى العمرة ، فيأتي بأفعال العمرة ، ويحل ^(٦) ، ويجب عليه قضاء الحج من قابل إلا في فصل واحد ، وهو أنه إذا اشتبه عليهم هلال ذي الحجة ، فأكملوا عدة ذي القعدة

(١) في ا و ب و ح : « رجع » .

(٢) في ح : « أو » .

(٣) « سقط عنه الدم ... بعد الغروب » ليست في ب .

(٤) في ا : « حضر » .

(٥) في ا و ب : « بها » .

(٦) « ويحل » ليست في ح .

ثلاثين يوما ، ووقفوا بعرفة ، ثم تبين أن^(١) ذلك يوم النحر ، فإن وقفهم صحيح ، وحجهم تام ، لحديث^(٢) رسول الله صلى الله عليه : « حجكم يوم تحججون » .

ثم إذا أتوا مزدلفة ، ينزل كل واحد حيث أحب بمزدلفة ، إلا وادى مُحَسِّر ، ويكره النزول على قارعة الطريق ، ولكن يتنحى عنه ، يمينه أو يسرة ، حتى لا يتأذى به المار .

فإذا غاب الشفق ، ودخل وقت العشاء ، يصلي الإمام بهم صلاة المغرب ، في وقت العشاء ، ثم يصلي بهم صلاة العشاء ، بأذان واحد^(٣) ، وإقامة واحدة ، ولا يشتغل بينهما بتطوع ، ولا بغيره ، فإن اشتغل بذلك فينبغي أن تعاد الإقامة ، ويصلي العشاء^(٤) ، لأنه وجد الفاصل بينهما ، فلا بد من الإقامة ، لإعلام الناس .

ثم يبيت هو ، مع الإمام والناس ، بمزدلفة .

فإذا طلع الفجر يصلي الإمام^(٥) مع الناس بغلس ، ثم يقف مع الناس في موضع الوقوف . والافضل أن يكون وقوف^(٦) الناس خلف الإمام ، عند^(٧) الجبل الذي يقال له « قَرْح » .

(١) زاد في هنا : « كان » .

(٢) في ح : « بحديث » .

(٣) « واحد » من ب و ا .

(٤) « العشاء » من ا و ب و ح . وفي الأصل : « ويصلي أربعا » .

(٥) « الإمام » من ا و ب . وفيها : « بالناس » .

(٦) هكذا في ا و ب . وفي الأصل و ح : « وقوفه » .

(٧) في ا و ب : « على » .

ووقت الوقوف بمزدلفة: بعد^(١) طلوع الفجر من يوم النحر، إلى أن يسفر جدا^(٢)، فمن حصل في هذا الوقت، في جزء من أجزاء المزدلفة، فقد أتى بالوقوف، ولا شيء عليه^(٣)، غير أن السنة ما وصفنا .
ومن مر إلى منى، قبل الوقوف بمزدلفة، قبل طلوع الفجر^(٤)، فعليه دم، وترك الوقوف بمزدلفة، إذ هو واجب، إلا إذا كان به^(٥) علة وضعف، فيخاف الزحام، فيدفع^(٦)، منها ليلا، ولا شيء عليه، لما روى عن النبي عليه السلام أنه رخص للضعفة^(٧) أن يتعجلوا من مزدلفة ليل .
ثم يفيض الإمام مع القوم، من مزدلفة^(٨)، قبل طلوع الشمس، ويأتي منى .

وينبغي أن يأخذ كل واحد حصي الجمار، من المزدلفة أو من الطريق^(٩) .
ولا يأخذ من الجمار التي رميت عند الجمرة، لما قيل إنه حصي من لم يقبل حجه، فإن من^(١٠) قبلت حجته رفعت جمرته .

-
- (١) في اوب : « وقت » .
(٢) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « جلا » .
(٣) « ولا شيء عليه » ليست في ب .
(٤) في ح : « الشمس » وهو خطأ .
(٥) في اوب : « عن » .
(٦) في ا : « فيرجع » .
(٧) جمع « ضئيف » . وفي اوب : « ضفء » .
(٨) « من مزدلفة » ليست في اوب .
(٩) « الطريق » من اوب و ح والكاساني (٢ : ١٥٦ : ١٥) . وفي الأصل : « الطواف » .
(١٠) « من » من اوب و ح . وفي ا : « ولما قيل إن من قبلت ... » . وفي ب : « لما قيل إن » .

ثم يأتي جرة العقبة ، قبل الزوال ، فيرميها بسبع حصيات ، في بطن الوادي من أسفل إلى أعلى ، فوق حاجبه^(١) الأيمن ، مثل حصي الحزف ، ويكبر^(٢) مع كل حصاة يرميها ، ويقطع التلبية عند أول حصاة يرميها ، ولا يرمى^(٣) يومئذ من الجمار شيئاً غيرها ، ولا يقف عندها ، وبأى شيء رماه من الأرض ، أجزأه ، حجراً كان أو طينا .

ولو رمى جرة العقبة ، بعد طلوع الفجر ، قبل طلوع الشمس : أجزأه ، عندنا .

وعند الشافعي : لا يجوز ، إلا بعد طلوع الشمس .

والأفضل عندنا أن يرمى بعد طلوع الشمس .

ثم يرجع إلى منى ، فإن كان معه شاة يذبح ، وإن لم يذبح فلا يضره ، لأنه مفرد بالحج ، فلا^(٤) دم عليه ، فينبغي أن يحلق أو يقصر ، والحلق أفضل .

وإن كان قارناً أو متمتعاً ، فعليه الذبح ، فينبغي أن يذبح أولاً ، ثم يحلق أو يقصر .

فإذا حلق حل له كل شيء إلا النساء .

ثم يزور البيت ، من^(٥) يومه ذلك ، ويطوف طواف الزيارة ، أو من الغد ،

(١) في أ و ح : « جانبه » .

(٢) في أ و ب : « وليكبر » .

(٣) « ولا يرمى » ليست في أ .

(٤) في ح : « ولا » .

(٥) في أ : « في » .

أو بعد الغد ، فوقته أيام النحر ، وهى ثلاثة أيام ^(١) ، وأولها أفضل ^(٢) .
ثم إن سمي في طواف اللقاء ، لا يرمل في طواف الزيارة ؛ وإن لم
يسم ، عقيب طواف اللقاء ^(٣) ، فيسمى عقيب طواف الزيارة بين الصفا
والمروة ، ويرمل في هذا الطواف .

فإذا طاف طواف الزيارة أو أكثره ^(٤) - حل له النساء أيضاً ^(٥) .
ثم يخرج إلى منى ، ولا يبيت بمكة ولا بالطريق ، ويكره أن يبيت
فى غير منى ، فى أيام منى .

فإذا كان فى اليوم الثانى من أيام النحر ، رمى الجمار الثلاث بعد
الزوال : فيبدأ بالجمرة الأولى التى عند مسجد الحيف ، فيرميها بسبع
حصيات ، مثل حصى الحزف ، ويكبر مع كل حصاة يرميها . ويقف عندها ،
ويكبر ، ويحمد الله تعالى ، ويثنى عليه ، ويصلى على النبي عليه السلام ، ويدعو
الله حوائجه ، ويرفع يديه عند الدعاء بسطاً ^(٦) .

ثم يأتى الجمرة الوسطى ، ويفعل فيها كما يفعل فى الأولى .
ثم يأتى جمرة العقبة ، فيفعل بها ، كما فعل ^(٧) بالأمس ، ولا يقف .
ثم ^(٨) يرجع إلى رحله ، فإن أراد أن ينفر من منى إلى مكة ، فله ذلك -

(١) « وهى ثلاثة أيام » من اوب .

(٢) « أفضل » ليست فى - .

(٣) « عقيب طواف اللقاء » من اوب .

(٤) فى اوب و - : « أكثر » .

(٥) « أيضاً » ليست فى اوب .

(٦) « بسطاً » من اوب .

(٧) كذا فى اوب . وفى الاصل و - : « يفعل »

(٨) فى - : « حتى » .

لقوله تعالى : « فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ^(١) » .

وإن أقام ولم ينفر حتى طلع الفجر من اليوم الثالث من أيام النحر ، فعليه أن يرمى الجمار الثلاث فيه ^(٢) ، بعد الزوال ، كما رماهن ^(٣) بالأُمس ، فيقف ^(٤) عند الجمرتين الأولين ، ولا يقف عند العقبة .

وإذا أراد أن ينفر ، ويدخل مكة ، نفر قبل غروب الشمس . فإن لم ينفر حتى غربت الشمس ، فإن الأفضل له ^(٥) أن لا ينفر ، حتى يرمى الجمار الثلاث من الغد .

ولو نفر قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع ، فلا شيء عليه ، وقد أساء . وعلى قول الشافعي : إذا غربت الشمس من اليوم الثالث ، فلا يحل له النفر ، حتى يرمى الجمار الثلاث ، في اليوم الرابع .

وكذلك عندنا ^(٦) : إذا طلع الفجر من اليوم الرابع ، وهو آخر أيام التشريق ، يجب عليه الإقامة ، ولا يحل له النفر حتى يرمى الجمار الثلاث ، كما في الأُمس . ولو نفر قبل الرمي : فعليه دم .

ثم من نفر في ^(٧) النفر الأول أو في ^(٨) الثاني ، فإن له أن يحمل

(١) البقرة : ٢٠٣ .

(٢) في ح : « فيها » .

(٣) كذا في أ وب . وفي الأصل : « رمى » . وفي ح : « رمى هو » .

(٤) في أ وب : « يقف » .

(٥) « له » من أ وب وح .

(٦) « عندنا » من أ وب وح .

(٧) في ح : « من » .

(٨) في ب : « وفي » . وفي ح : « أو من » .

ثقله ^(١) مع نفسه ، ويكره أن يقدمه ^(٢) ، لأنه سبب لشغل قلبه .
وينبغي أن ينزل بالأبطح ساعة ، ويقال له المحصّ ، وهو موضع
بين منى ومكة ، لأن النبي عليه السلام نزل به ^(٣) .
ثم يدخل مكة ، ويطوف طواف الصدر ، لما روى عن النبي عليه
السلام أنه قال : « من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف » .
فإذا فرغ من طواف الصدر ، فيأتي المقام ، فيصلّي عنده ركعتين ، ثم
يأتي زمزم ، ويشرب من ماءها ، قائماً ، ويصب بعضه على وجهه ورأسه .
ثم يأتي الملتزم ، وهو بين الحجر الأسود والباب ، يضع صدره ووجهه
عليه ، ويتشبّث بأستار الكعبة ، ويسأل الله تعالى حوائجه ، ثم يستلم الحجر ^(٤) ،
ويكبر ^(٥) الله ، وإن أمكنه أن يدخل البيت فحسن ؛ وإن لم يدخل
أجزأه ولا يضره .

ثم يرجع فإن أراد أن يعتمر ^(٦) ، بعد الفراغ من الحج ، وبعد ماضى
أيام النحر والتشريق ، كان له ذلك - ولكنه يخرج إلى التعميم ، فيحرم ^(٧)

(١) الثقل متاع المسافر وحشمه . وحشم الرجل قرابته وعياله ومن يقضب له إذا أصابه أمر (المغرب) .

(٢) في الأصل وغيره : « يقدمها » . وفي الكسانى (٢ : ١٥٩ : ٣ من أسفل) : « ويكره تقديمه » . وأضاف في اوب : « إلى مكة » .

(٣) هكذا في اوب . وفي الأصل و : « بها » .

(٤) « ويضع ... الحجر » من ب . وهى في ا و ح مع اختلاف افضلى يسير .

(٥) في ا : « ويدكر » .

(٦) « يعتمر » من اوب . وفي الأصل و : « يقيم »

(٧) « فيحرم » من اوب و ح . وفي الأصل : « فيخرج » .

من ذلك الموضع ، لأنه لما فرغ من الحج صار كواحد من أهل مكة ، وميقاتهم للعمرة ^(١) من الحل ، نحو التنعيم ^(٢) وغيره .

• • •

وليس على أهل مكة ، ولا على أهل المواقيت ، طواف الصدر إذا حجوا ، لأنه طواف الوداع عند المفارقة ، وهم غير مفارقين للبيت .
وليس على المعتمرين ^(٣) ، من أهل الآفاق ، طواف الصدر أيضا ، لأن ركن العمرة هو الطواف ، فكيف يصير ^(٤) ركنه تبعا له ؟

وليس على الحائض والنفساء طواف الصدر ، ولا شيء عليهما التركه ، لأن النبي عليه السلام رخص للنساء الحائض بتركه ^(٥) ، ولم يأمرهن بإقامة شيء بمقامه .
ولو نفر ، قبل طواف الصدر ، فقبل أن يجاوز الميقات ، له أن يرجع ، ويطوف ، لأنه واجب .

وإن جاوز : فإن مضى ، يجب عليه الدم . وإن رجع لا بد له من إحرام العمرة ، فيرجع ويعتمر ، ثم يطوف للصدر ^(٦) .

• • •

هذا في حق المفرد بالحج .

وأما الفارن فحكمه ما ذكرنا في المفرد بالحج ، إلا أنه يحرم بالحج

(١) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « العمرة » .

(٢) راجع الهامش ٣ ص ٦٠١ . وفي المغرب : التنعيم موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة رضي الله عنها ، والتركيب دال على اللين والطيب .

(٣) هكذا في اوب و ح . وفي الأصل : « وليس على أهل المقيم » .

(٤) زاد هنا في اوب و ح : « مثل » .

(٥) الباء من اوب و ح .

(٦) « ولو نفر ... للصدر » من اوب . وهي في ح مع خلاف لفظي يسير .

والعمرة جميعا ، ثم إذا أتى مكة يطوف لعمرته ويسمى ، ثم ^(١) بعد ذلك يطوف ويسمى لحجته ، ويقدم أفعال العمرة على أفعال الحج .
فأما إذا أفرد بالحج ، ثم قبل الفراغ من أفعال الحج ^(٢) أحرم للعمرة ، يصير قارنا أيضا ، لكنه أساء لترك السنة ، فإن السنة تقديم أفعال العمرة ، على أفعال الحج ، للقارن .

وإذا جاء وقت الحلق ، فإنه يذبح أولا ، ثم يحلق .

وأما المنع فإنه يحرم للعمرة أولا ، ويأتي بها قبل يوم التروية ، ثم يحرم للحج ، سواء حل من العمرة أو لم يحل ، وهو ممن يحصل له العمرة والحج ، في أشهر الحج ، بسفر ^(٣) واحد ، من غير أن يلم بأهله ، فيما بينهما ، الإماما صحيحا .

ولو قدم إحرامه للحج ، على يوم التروية ، فهو أفضل .
وهذا إذا لم يسق ، مع نفسه ، هدى المتعة .

فأما إذا ساق ، فإنه لا يحل عن إحرام العمرة إلا بعد الفراغ من الحج ، فله ^(٤) أن يحرم بالحج ويتم .

ثم المتعة والقران مشروعان في حق أهل الآفاق .

(١) « ثم » من اوب و ح .

(٢) زاد هنا في اوب و ح : « إذا » .

(٣) في ح كذا : « شهر » .

(٤) في ح : « وله » .

فأما في حق حاضري المسجد الحرام ، وهم أهل مكة ، وأهل داخل
المواقيت - فمكروه .

وأصله قوله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج » إلى أن قال : « ذلك
لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » ^(١) .

ولو تمتعوا مع ذلك أو قرنوا ، يجوز ، ويلزمهم دم لا إساءتهم ، ويكون
ذلك دم جبر ^(٢) ، حتى لا يحل لهم أكله ، وعليهم أن يتصدقوا به ^(٣)
على الفقراء .

فأما في حق أهل الآفاق ، فمشروعة مستحبة ^(٤) ، ويلزمهم الدم ،
شكرا لما أنعم الله عليهم في ^(٥) الجمع بين النسكين ، بسفر ^(٦) واحد ، حتى
يحل له ^(٧) الأكل منه ، ويطعم من شاء من الغنى والفقير ، ولا يجب عليه
التصدق - لكن المستحب أن يأكل الثلث ، ويتصدق بالثلث ، ويهدي
الثلث ^(٨) ، إلى أقربائه وجيرانه ، كما في الأضحية .

(١) البقرة : ١٩٦ : « وأنموا الحج والعمرة لله ، فإن أحصرتم فا استبر من الهدى ،
ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله ، فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه : ففدية من
صيام أو صدقة أو نسك . فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فا استبر من الهدى ، فمن لم يجد
فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم - تلك عشرة كاملة . ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد
الحرام . واتقوا الله ، واعلموا أن الله شديد العقاب . »

(٢) في ب : « دم جزاء » . وفي ح : كذا : « يوم خير » .

(٣) من ا و ب . وفي الاصل : « بها » . وفي ح : « لها » .

(٤) في ا و ب : « مشروع مستحب » .

(٥) في ا و ب و ح : « من » .

(٦) في ح : « في سفر » .

(٧) هكذا في ا و ب و ح . وفي الاصل : « لهم » .

(٨) هكذا في ا و ب . وفي الاصل و ح : « بالثلث » .

وإنما يذبح في أيام النحر، ويذبح في الحرم^(١). فإن كان معسرا، و^(٢) لم يجد الهدى - فإنه^(٣) يصوم ثلاثة أيام، قبل^(٤) يوم عرفة، بعد إحرام العمرة - والأفضل^(٥) أن تكون ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة .
فإذا فعل ذلك ثم جاء يوم النحر، حلق أو قصر، ثم يصوم سبعة أيام، بعد مضي أيام النحر والتشريق، وإن لم يرجع إلى أهله .
وهذا عندنا .

وقال الشافعى : يصوم السبعة بعد ما رجع إلى أهله ، ولا يجوز قبله ، لقوله تعالى : « فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعتم » - تلك عشرة كاملة^(٦) .

إلا أنا نقول : معنى قوله « رجعتم » أى فرغتم من أفعال الحج - كذا قال^(٧) أهل التفسير .

ثم القران أفضل من الأفراد عندنا ، ثم التمتع^(٨) ، ثم الأفراد .
وقال الشافعى : الأفراد أفضل منهما جميعا .

(١) « ويذبح في الحرم » ليست في - .

(٢) في - : « أو » .

(٣) « فإنه » من اوب و ح .

(٤) في اوب : « آخرها » .

(٥) في اوب : « فالأفضل » .

(٦) راجع فيما تقدم الهامش ١ ص ٦٢٧ .

(٧) في اوب : « تأوله » .

(٨) « ثم التمتع » من اوب و ح .

وقال مالك : التمتع أفضل ، ثم القران ^(١) ، ثم الافراد .
 وحاصل الخلاف أن القارن محرم بإحرامين ، ولا يدخل إحرام العمرة
 في إحرام الحج - عندنا .
 وعنده : يكون محرماً بإحرام واحد ، ويدخل إحرام العمرة في إحرام
 الحج ^(٢) ، لقوله عليه السلام : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » .
 ولكننا نستدل بإجماع الأئمة على تسميته قراناً ، والقران يكون بين
 شيئين . وأما الحديث فتأويله : دخل وقت العمرة في وقت الحجة ، فإنهم
 كانوا يعدون العمرة في أشهر الحج من أجزء الفجور ، فنسخ الإسلام
 ذلك ^(٣) و ^(٤) .

وينبنى على هذا الأصل مسائل :
 منها - ما قلنا ^(٥) إن القران أفضل ، لأنه جمع بين العبادتين بإحرامين
 - وعنده بخلافه .
 ومنها - أن القارن يطوف طوافين ، ويسمى سميئاً ، ويقدم أفعال العمرة
 على أفعال الحج - وعنده يطوف طوافاً واحداً ، ويسمى سميئاً واحداً .

(١) في ا و ب : « من القران » .

(٢) « عندنا ... الحج » من ا . وهى في ح ماعدا كلمة : « عندنا » . وفى ب إلا أن فيها :
 « وعندنا » .

(٣) « وأما الحديث ... ذلك » من ا . وهى في ب مع تحريف لفظى إذ في ب : « داخل »
 بدلا من « دخل » و « يمدون » بدلا من « يعدون » .

(٤) راجع في تفصيل ذلك : الكاساني ، ٢ : ١٧٤ : ٥ من أسفل - ١٧٥ .

(٥) « ما قلنا » من ا و ب و ح .

ومنها - أن الدم الواجب فيه دم نسك ، عندنا ، شكرا للجمع بين العبادتين - وعنده دم جبر ، لتمكن النقضان في الحج ، بسبب إدخال^(١) العمرة فيه ، حتى لا يحل له أكل هدية عنده ، وعندنا يحل .

ومنها - أنه إذا تناول محظور إحرامه ، فإنه يجب عليه دمان ، عندنا - وعنده : يجب عليه دم واحد .

ومنها - أنه لو أحصر القارن ، فإنه يحل بهديين عندنا - وعنده بهدى واحد .

• • •

ثم الفساء في الحج والعمرة ، كالرجال إلا في أشياء - منها : أنه لا يحرم عليهن لبس المخيط .

وعليهن أن يغطين رؤوسهن ، لكن لا يغطين وجوههن ، ولو غطين جافين - فيكون^(٢) إحرامهن^(٣) في وجوههن^(٤) .

وكذا لا يرفعن أصواتهن بالتلبية .

وكذا لا يرملن في الطواف^(٥) .

(١) في ح : « أفعال » .

(٢) في ا و ب : « ويكون » .

(٣) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « إحرامهن » .

(٤) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « في وجوههن » .

(٥) « في الطواف » ليست في ا و ب .

ولا يسمين فى بطن الوادى ، بين الصفا والمروة ، بل يمشين على
هينتهن .

ولا يحلقن رؤوسهن ، ولكن^(١) يقصرن : فيأخذن^(٢) من أطراف
شعورهن قدر أُملة .

ويسقط عنهن طواف الصدر ، فى باب الحج ، إذا حضن أو نفسن .
ولا ينبج عليهن ، بتأخير^(٣) طواف الزيارة عن أيام النحر ، بسبب
الحيض والنفاس ، شئ^(٤) .

(١) فى ب : « ولا » .

(٢) « فيأخذن » ليست فى ح . وفى ا و ب : « ويأخذن » .

(٣) فى ب و ح : « تأخير » .

(٤) زاد فى ا و ب : « والله تعالى أعلم بالصواب » .

باب آخر

جمع في الكتاب ^(١) :

مسائل الإحصار ،

ومسائل المحظورات ،

ومسائل الأمر بالحج .

وبدأ بالإحصار - فقال :

من منع عن الوصول إلى البيت ، بعد ما أحرم ، بالحج أو بالعمرة أو

بغيرها ، بسبب مرض أو عدو - فهو محصر .

والكلام في الإحصار في مواضع :

أهمها ^(٢) - أن الإحصار قد يكون بالعدو ، كفارا كانوا أو مسلمين ،

وقد يكون بالمرض أو بعلّة مانعة عن المشي ^(٣) - وهذا عندنا .

وقال الشافعي : لا يكون إلا بالعدو .

وعلى هذا إذا أحرمت ^(٤) المرأة بحجة الإسلام ، فلم ^(٥) تجد محرما ،

(١) كذا في الأصل و ا و ب و ح . ولعل الصواب « في الباب » كما يدل عليه سياق البارة

فيها بعد إذ قال : « وبدأ بالإحصار - فقال » أي السمرقندي - فالسمرقندي هو الذي جمع هذه المسائل في هذا الباب - ذلك أن « الكتاب » قد يكون « أصل » محمد أو « مختصر » القدوري .

(٢) هكذا في ا و ب و ح . وفي الأصل : « لأحداها » .

(٣) أضاف في ا و ب : « إلى البيت » .

(٤) في ح : « خرجت » .

(٥) في ح : « ولم » .

أو^(١) مات عنها زوجها - فهي محصورة .
 فأما إذا سرقت نفقة الحاج^(٢)، أو هلكت راحلته: فإن كان لا^(٣) يقدر
 على المشى، أو يقدر فى الجملة لكن يخاف أن لا يمكنه المشى مع القافلة،
 فإنه يكون محصرا - وإن كان ممن يقدر على المشى، لا يكون محصرا،
 بل يجب عليه أن يذهب، بخلاف ما إذا لم يكن قادرا على الراحلة فى
 الابتداء، لأنه صار الحج لازما عليه، بسبب الشروع .
 فأما المرأة إذا أحرمت^(٤) بالحج تطوعا، فللزواج أن يمنهما^(٥)، لأن
 منفعتهما ملك الزوج، ولم تصر مستثناة فى حق^(٦) التطوع^(٧)، فتصير
 محصورة، وللزوج أن يحللها، بأن يقبلها أو^(٨) يعانقها، فتحلل للحال، من غير أن
 تذبج، وعليها أن تبعث^(٩) الهدى، فيذبح فى الحرم، لأن^(١٠) الإحلال
 مستحق عليها، حقا للزوج .

وكذلك العبد والأمة إذا أحرما^(١١): فلمولى أن يحللها، وعليهما

(١) فى ح: «إذا». وفى ا: «و» .

(٢) فى اوب: «تفتها» .

(٣) «لا» من اوب وح. وكذا فى الكسانى (٢: ١٧٦: ٤) .

(٤) فى ح: «خرجت» .

(٥) زاد فى اوب: «عن ذلك» .

(٦) «فى حق» من اوب وح. وفى الأصل: «من» .

(٧) فى ح: «فى حق الزوج» . راجع ص ٥٩٠ - وراجع الحكم فى الاعتكاف ص ٥٧٤ .

(٨) فى اوب وح: «و» .

(٩) فى اوب ح: «تذبج» .

(١٠) فى ح: «ولكن» .

(١١) كذا فى اوب. وفى الأصل: «أو الأمة إذا أحرمت» مع بقاء الكلام التالى بصيغة المثنى .

الهدى، بعد المتاق وقضاء الحج والعمرة، لأنه يصير واجبا، بالشرع.
واو أذن المولى لعبده فى الحج، فأحرم، يكره له أن يحلله، لأنه
خلاف وعده، ولكن مع هذا لو حلله، يجوز، ويحل، ولا يلزم المولى
الهدى، بسبب الإحلال، لأن الإحلال حق المولى.

وقال أبو يوسف: ليس له أن يحلله، لأنه أسقط حق نفسه، بالاذن^(١).
واو باع العبد، فلمشتري أن يحلله من غير كراهة .. وعلى قول
زفر: يكره.

ولو أذن لأتمته بالحج، ولها زوج، فأحرمت، فليس للزوج أن يحلها،
لأن للمولى أن يسافر بها، فكان له أن يأذن بذلك.

والصحيح مذهبنا، لأن الإحصار يتحقق، بكل مانع من الوصول
إلى البيت، لقوله تعالى: «فإن أُحصرتُم فما استيسر من الهدى»^(٢) من غير
فصل بين سبب وسبب، فهو على الإطلاق.

ومنها - حكم الإحصار، وهو أن يبعث الهدى إلى الحرم، أو يأمر رجلا
ليشتري هديا، ثمه، ويواعده^(٣) بأن يذبحه^(٤)، عنه، ثمه^(٥)، فى يوم معين؛
فإذا ذبحه^(٦)، عنه، يحل له كل شيء، ولا يحتاج إلى الحلق، فى قول أبى

(١) راجع الحكم فى الاعتكاف ص ٥٧٤ .

(٢) البقرة : ١٩٦ راجع المائش ١ ص ٦٢٧ .

(٣) فى اوب : « ثم يواعده » .

(٤) الهاء من اوب .

(٥) « ثمه » ليست فى اوب و ه .

(٦) الهاء من اوب .

حنيفة ومحمد^(١)، وإن فعل فحسن .

وقال أبو يوسف : ينبغي أن يخلق . وإن لم يفعل، فلا شيء عليه .
وروى عنه أنه واجب لا يسمع تركه .

وله أن يرجع إلى أهله إذا^(٢) بعث الهدى ، سواء ذبح عنه أو لا ،
لأنه إذا لم يتمكن من المشى إلى^(٣) الحج ، فلا فائدة في المقام .

ومنها - أن يتحلل بشاة، وإن كان اسم الهدى يقع على الشاة والابل
والبقرة ، لما روى جابر أن النبي عليه السلام أمر الناس عام الحديبية أن
يتحللوا بشاة^(٤) و^(٥) يذبحوا البقرة عن سبعة .

ومنها - أن هدى الإحصار لا يجوز ذبحه إلا في الحرم - عندنا .
وعند الشافعي^(٦) في الموضع الذي يتحلل فيه .

والصحيح مذهبنا - لقوله تعالى : « والهدى مكوفاً أن يبلغ محله^(٧) » .
ومنها - أن دم الإحصار يجوز تقديمه على أيام النحر عند أبي حنيفة .
وقال أبو يوسف ومحمد^(٨) : لا يجوز تقديمه على أيام النحر .

(١) هكذا في ا و ب و ح . وفي الاصل : « في قولها » .

(٢) في ا : « وإن » .

(٣) في ب : « في » .

(٤) « بشاة » من ب .

(٥) كذا في ا و ب . وفي الاصل و ح : « أو » .

(٦) في ا : « وعند الشافعية » .

(٧) الفتح : ٢٥ : « هم الذين كفروا وصدوك عن المسجد الحرام، والهدى مكوفاً أن يبلغ محله . ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموا أن تطهروهم فتصيبكم منهم مرة بنير علم، ليدخل الله في رحمته من يشاء . لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً » . وعكفه حبسه (المغرب) .

(٨) في الاصل : « وقالوا » .

وأجمعوا أن هدى الإحصار عن العمرة يجوز، في أى وقت شاء .
ومنها - أن المحصر إذا لم يجد الهدى ولا ثمن الهدى، لا يحل بالأطعام
والصوم، بل يبقى^(١) محرماً إلى أن يجد الهدى . فيذبح عنه في الحزم بأمره ،
أو - متى زال الإحصار^(٢) - فيذهب إلى مكة، فيحج إن بقي وقت الحج،
وإن فات وقت الحج، فيتحلل^(٣) بأفعال العمرة^(٤) .
هذا هو المشهور من قولنا^(٥) .

وقال عطاء بن أبي رباح^(٦) : يحل^(٧) بالأطعام ثم بالصوم، بأن يقوم
الهدى طعاماً، فيتصدق^(٨) به^(٩) على المساكين ، وإن لم يجد الطعام: يصوم
لسكل نصف صاع يوماً .

وبه أخذ أبو يوسف في رواية .
وقال الشافعى ، في قول^(١٠) : يحل بالصوم ، ويصوم ثلاثة أيام

- (١) كذا فى اوب . وفى الاصل : « بقى » .
(٢) زاد هنا فى ح : « يحل بالأطعام ثم بالصوم فإن (بأن) يقوم الهدى طعاماً يتصدق بها » وهذه العبارة ستأتى فى محلها بعد قليل .
(٣) فى الاصل : « فتحلل » . وفى اوب : « فيحل » . وفى ح : « يتحلل » .
(٤) عبارة الكسانى (٢ : ١٨٠ : ١٤ - ١٥) : « ويقوم حراماً حتى يذبح الهدى عنه فى الحرم ، أو يذهب إلى مكة فيحل من إحرامه بأفعال العمرة ، وهو الطواف فى البيت والسمى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر كما يفعله إذا فاتته الحج » .
(٥) فى ح : « وهذا قول أبى حنيفة > و < هو المشهور من قولنا » .
(٦) تقدمت ترجمته فى الهمام ٤ ص ١٥٥ .
(٧) فى ح : « حل » .
(٨) فى ح : « يتصدق » . وفى اوب : « ويتصدق » .
(٩) - هكذا فى اوب . وفى الاصل و ح : « بها » .
(١٠) هنا فى ا تكرار لعبارات سبقت .

فى الحج ، ويصوم سبعة أيام بعدها ، كما فى المتمتع والقارن .
وفى قول : يطعم ، وإن فات (١) .

ومنها - أن المحصر إذا حل بالهدى ، فعليه قضاء حجة وعمرة من القابل :
أما الحجة فلا أنه أوجبها بالشروع ، إن كانت (٢) تطوعاً ، وإن كانت حجة
الإسلام ، وفات ، فعليه أداؤها ، وعليه قضاء عمرة ، لفوات الحج فى (٣)
عامه ذلك ، وفات الحج يتحلل بأفعال العمرة - هذا (٤) هو الأصل .
فإذا خرج بالهدى ، فعليه قضاء العمرة ، التى يتحلل بها فأت الحج .
وإن كان قارناً يقضى حجة وعمرة ، مكان ما فاته من الحج والعمرة ،
وعمرة أخرى لكونه فأت الحج .

ومنها - ما ذكرنا (٥) أن القارن إذا أحصر يبعث بهديين ، وما لم
يذبحاً جميعاً ، لا يحل - خلافاً للشافعى .

ومنها - أنه إذا ذبح هديه ، قبل اليوم الذى واعد فيه (٦) ، أو قبل يوم
النحر على قولهما ، و (٧) قد باشر أفعالا ، هى حرام بسبب الإحرام ، فإنه
يجب عليه الجزاء ، لأنه متى ذبح فى غير ذلك اليوم (٨) ، أو ذبحه فى غير

(١) « وإن فات » من أوب و ح .

(٢) فى ح : « وإن كان » .

(٣) فى أوب : « من » .

(٤) « هذا » ليست فى ح .

(٥) فى ح كذا : « ومنها أنه إذا ذبح ما ذكرنا » .

(٦) « فيه » من أوب .

(٧) « و » من ب و ح . وفى ا : « فقد » .

(٨) زاد فى أوب : « أو قبله » وفى ح زاد : « أو فله بعده » .

الحرم - فهو محرم بمعد ، والمحرم إذا باشر محظوره يجب عليه الجزاء .
ومنها - أنه إذا زال الإحصار ، وقدر على ^(١) إدراك الهدى والحج جميعا ،
فإنه يجب عليه التوجه إلى البيت ، لأن الهدى إنما ^(٢) شرع عند الضرورة ،
للا حلال ، وقد زالت ^(٣) الضرورة .

وإن قدر على إدراك الهدى دون الحج ، فقد تحقق الإحصار ، لأنه
لا فائدة في إدراك الهدى إذا فات الحج ، فيذبح عنه ، ويحل ، ولا يجب
عليه الذهاب إلى مكة .

وإن قدر على إدراك الحج ، دون الهدى - فهذا إنما يتحقق على قول أبي
حنيفة في الحج ، وعند الكل ^(٤) في الإحصار بالعمرة ، لأن ذبح الهدى غير
موقت ^(٥) يوم النحر - فأما عندهما < ف > في ذبح هدى الإحصار عن الحج
لا يتحقق ، لأنه يذبح يوم النحر ، فإذا أدرك الحج فقد أدرك الهدى ^(٦) .
ثم الجواب على ^(٧) قياس قوله : لا يحل بالهدى ، لأنه لم يتحقق
الإحصار ، لأنه صار قادرا على أداء الحج ، فصار كالشيخ الفاني إذا
قدر على الصوم .

-
- (١) في ا و ب : « ومنها إذا قدر على ... » .
(٢) « إنما » ليست في ا و ب . وفي ح : « لأن » .
(٣) التاء من ا و ب و ح .
(٤) في ح : « وعند عذر الكل » .
(٥) في ب و ح : « غير مقدر » . وفي ا : « غير متقدر » .
(٦) في ا : « وإذا أدرك الهدى فقد أدرك الحج » .
(٧) في ح : « أن على » .

وفى الاستحسان يحل بالهدى ، لأنه لما لم يكن قادرا على إدراك الهدى ، صار حلالا بالذبح .

فإن ذهب من ^(١) عامه ذلك إلى قضاء الحج ، فإنه يقضى بإحرام جديد ، وعليه قضاء الحج لا غير ، لأنه لم يفت عنه الحج فى هذا العام . وإن قضى فى عام آخر ، فعليه قضاء الحج ، وعليه ^(٢) العمرة ^(٣) ، لفوات الحج ^(٤) من العام الأول .

وأما مسائل المظورات ، فنقول :

إذا لبس المحرم ^(٥) المخيط : < ف > إن كان يوما كاملا ، فعليه دم . فأما إذا كان فى بعض اليوم ، فإنه يجب عليه صدقة ^(٦) . لأن لبس المخيط إنما حرم لكونه من مرافق المقيمين ، واللبس يوما كاملا يكون استمناعا كاملا ، فعليه دم ، وإلا فيجب بقدره من الصدقة بأن يقسم قيمة الهدى ، على ساعات اليوم ، فما يصيب ذلك الوقت ، الذى لبس فيه ^(٧) ، يجب عليه بقدره - وكذا قال بعض ^(٨) أصحابنا .
ورى عن أبى يوسف أنه يطعم نصف صاع من بر .

(١) فى اوب : « فى » .

(٢) فى ح : « ولا عليه » .

(٣) فى اوب : « قضاء العمرة » .

(٤) فى اوب وح : « حجه » .

(٥) كذا فى اوب . وزاده فى الأصل : « من لبس » . وزاد فى ح : « شيئا من لبس » .

(٦) فى اوب وح : « الصدقة » .

(٧) كذا فى اوب . وفى الأصل وح : « لبسه » .

(٨) فى اوب : « كذا قال بعض » . و « بعض » ليست فى ح .

وكل صدقة في الإحرام غير مقدرة ، فهي نصف صاع ، إلا في قتل الجردة^(١) والقملة^(٢) : فهي كف من طعام .

ولو لبس جميع الثياب^(٣) ولبس الخفين^(٤) أيضا ، لا يلزمه ، إلا جزاء واحد ، لأن الجنس واحد .

ولو لبس^(٥) قلنسوة ، ولف عمامة^(٦) ، للضرورة ، لا يلزمه إلا فدية واحدة .

ولو وضع قميصا على رأسه ، وقلنسوة يلزمه - للضرورة^(٧) - فدية ، وللقميص دم ، لأنه لا حاجة إلى القميص في الرأس^(٨) .

ولو لبس قميصا ، للضرورة ، ولبس خفين ، من غير^(٩) ضرورة ، يلزمه الفدية ، لأجل الضرورة ، والدم لأجل الخفين من غير ضرورة .

وكذلك الجواب ، في لبس الخفين ، وتغطية الوجه والرأس . في حق الرجل .

أما المرأة فعليها أن تغطي رأسها ، ولكن لا تغطي وجهها .

(١) و (٢) التاء من اوب والكاساني (٢ : ١٨٧ : ١٣) .

(٣) في اوب و - : « اللباس » .

(٤) في اوب : « الخف » .

(٥) في اوب و - : « وضع » .

(٦) في - : « قلنسوة أو عمامة » .

(٧) كذا في الاصل و اوب . وفي - : « وقلنسوة للضرورة فدية » . أي يلزمه في

القلنسوة - لأجل الضرورة - فدية . وامل الأوضح أن يقال : « و او وضع قميصاً على رأسه ،

و قلنسوة ، للضرورة - يلزمه للقلنسوة فدية ، وللقميص دم ... الخ » .

(٨) في - : « في اللباس » .

(٩) « غير » ساقطة من ب .

ثم في جواب ظاهر الرواية : إذا غطى ربع الرأس أو الوجه ^(١)، يوما واحدا : يجب عليه ^(٢) الدم . وإن كان أقل من يوم ^(٣) : يجب عليه ^(٤) الصدقة ، بقدره .

و ^(٥) في رواية عن محمد أنه ^(٦) قدر بالأكثر ^(٧) .

وإن ألقى على منكبيه قباء ، أو توشح قميصا ، أو اتزر بسر أو يلبس - لا شيء عليه ، لأنه ليس بلبس معتاد .

وكذا لو غطى رأسه بـ - ليس بمعتاد ، بأن وضع الإِجَانَة ^(٨) على رأسه ، أو جوالق حنطة على رأسه ^(٩) - فلا شيء عليه .

وإذا دخل اليد في الكمين ، بعد ما ألقى القباء على منكبيه ^(١٠) - يجب الجزاء ، لأن لبس القباء في المادة هكذا .

وإن لم يجد النعلين ، ينبغي أن يقطع الحفين أسفل من الكمين ، ويلبس ، ولا شيء عليه .

. . .

(١) «أو الوجه» ليست في أ و ب . وفي ح : «والوجه» - راجع الكاساني (٢ : ١٨٧ : ٢٠) .

(٢) « عليه » من أ و ب .

(٣) « من يوم » من ح .

(٤) « عليه » من أ و ب .

(٥) الواو من أ و ب و ح . انظر الهامش بعد التالي .

(٦) هكذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « فإنه » .

(٧) في الكاساني (٢ : ١٨٧ : ١٨) : « وذكر ابن سماعه في نوادره عن محمد أنه لا دم عليه حتى يغطي الأكثر من رأسه ولا أقول حتى يغطي رأسه كله - وجه رواية ابن سماعه عن محمد أن تغطية الأقل ليس بارتفاق كامل ، فلا يجب به جزاء كامل » .

(٨) إناة تغسل فيه الثياب (المصباح) .

(٩) « على رأسه » من أ و ب .

(١٠) في أ و ب : « منكبه » .

وكذا لو فتق السراويل ، ولم يبق إلا موضع التكة - لا شيء عليه ، لأن هذا آزار ، وليس بلبس .

ولو حلق رأسه أو ربع رأسه : فعليه دم عند أبي حنيفة - وعندهما : إن حلق أكثر الرأس : يجب دم ، وإن كان أقل : يجب صدقة .

ولو قلم الأظفار : إن كان قلم يدا واحدة و^(١)رجلا واحدة ، أو قلم الأظافر كلها - لا يلزمه إلا دم واحد ، لأن جنس الجناية واحد .

ولو قلم خمسة أظافر من اليدين أو الرجلين : لا يجب عليه الدم ، لأن هذا ليس من باب الارتفاق^(٢) ، ولكن يجب لكل ظفر نصف^(٣) صاع من حنطة .

وهذا إذا فعل بغير عذر^(٤) .

فأما إذا فعل بمذر ، فعليه الفدية ، وهو أحد الأشياء الثلاثة : صيام ثلاثة أيام ، أو صدقة على^(٥) ستة مساكين ، أو ذبح شاة - لقوله تعالى : « ففدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك »^(٦) .

(١) في ح : « أو » . وفي ا و ب : « ولو قلم أظافر يد واحدة أو رجل واحدة أو قلم الأظافر كلها » .

(٢) « لأن هذا ... الارتفاق » ليست في ح .

(٣) « نصف » ليست في ح .

(٤) في ح : « من غير علة » .

(٥) « على » من ا و ب .

(٦) البقرة : ١٩٦ : « فمن كان منكم مريضا ، أو به أذى من رأسه : ففدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك »

ثم المحرم يحرم عليه أخذ صيد البر، وقتله، والإشارة إليه، والدلالة عليه. فأما صيد البحر فحلال له - قال الله تعالى: «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة» وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرماً^(١). والصيد ما كان متوحشاً، ممتنعاً^(٢)، إما بجناحيه أو بقوائمه، حتى إن الدجاج والبط الأهل لم يكن من الصيد. فإن قتل صيداً:

<ف> إن لم يقصد <ه> الصيد بالأيذاء: يلزمه الجزاء^(٣). وأما إذا قصد <ه> بالأيذاء^(٤)، وإن لم يكن مؤذياً في الأصل، أو كان من جملة المؤذيات، كالكلب العقور والذئب - فلا شيء عليه. وأصله حديث رسول الله صلى الله عليه أنه قال: «خمس يقتلن»^(٥) في الحل والحرم: الحية، والعقرب، والفأرة، والحدأة، والكلب العقور، وفي رواية: «الغراب الأبقع»^(٦).

وإذا قتل شيئاً، من غير المؤذيات^(٧)، ابتداء - ينظر: <إما> إن كان

(١) انماذة: ٩٦: «أحل لكم صيد البحر وطعامه، متاعاً لكم وللسيارة» وحرم عليكم صيد البر، مادمتم حرماً، وانتوا الله الذي إليه تحشرون». (٢) «ممتنعاً» ليست في ب.

(٣) الفرض أنه غير مؤذ بطعمه ابتداء (راجع الكاساني، ٢: ١٩٧). (٤) «لأن لم... بالإيذاء» من ح وهي في أ مع بعض خلاف لفظي أو تحريف. وفي الأصل: «فإن قتل صيداً قصداً، لإيذائه وإن لم يكن مؤذياً». وفي ب: «فإن قتل صيداً قصد إيذائه ولأن لم يكن...» راجع الكاساني، ٢: ١٩٧. (٥) في أ و ب: «تقتل». (٦) الحديث في ح: «خمس من الفواسق تقتلن في الحل والحرم بلا حزاء: الحية، والفأرة، والحدأة، والكلب العقور»، وفي رواية: «الغراب الأبقع». (٧) «غير المؤذيات» من أ و ب. وفي الأصل و ح: «من ذلك».

مأْكول اللحم ، أو لم يكن مأْكول اللحم ^(١) .

فإن كان مأْكول اللحم - فإنه يجب عليه قيمته عند أبي حنيفة وأبي يوسف ^(٢) ، وتعتبر قيمته فى الموضع الذى قتله فيه ^(٣) ، إن كان مما يباع فى ذلك الموضع ، أو فى أقرب الأماكن الذى يباع فيه ويَقْوَم .

وإذا ظهرت قيمته فالحيار إلى القاتل عند أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد فى ^(٤) رواية الكرخى ^(٥) : إن بلغت قيمته هديا ، إن شاء اشترى بها هديا فيذبح فى الحرم ، وإن شاء اشترى بها طعاما ، فتصدق على كل فقير نصف صاع من حنطة ، وإن شاء صام ، مكان كل ^(٦) نصف صاع من حنطة ، يوما . فإن اشترى هديا ، وذبح فى الحرم ، سقط عنه الجزاء ، بمجرد ^(٧) الذبح ، حتى إنه لو سرق ، بعد الذبح ، أو ضاع ، بوجه ما ^(٨) قبل التصديق ، فلا شئ عليه ، ولو تصدق بكله على فقير واحد ^(٩) ، جاز ، ولا يجب عليه التفريق على المساكين . ولو ذبحه فى الحل ، لا يسقط عنه الجزاء ، إلا إذا تصدق بلحمه على الفقراء : على كل فقير قدر قيمة نصف ^(١٠) صاع من حنطة -

(١) هكذا فى ا و ب . وفى الأصل و ح زاد هنا : « من السباع » .

(٢) هكذا فى ا و ب و ح . وفى الأصل : « عندهما » .

(٣) « فيه » من ا و ب وفيهما : « قتل فيه » .

(٤) فى ا و ح : « وفى » .

(٥) الظاهر أن هذه الرواية عن محمد وحده لاعتن الثلاثة بدليل قوله فى ص ٦٤٥ : « وفى رواية الطحاوى عن محمد » وفى ص ٦٤٦ : « فأما إذا ما حكما عليه طعاما أو صياما : فعلى (أى فرأى محمد مثل) ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف » .

(٦) « كل » من ا و ب .

(٧) فى ح : « بمجرد » .

(٨) « ما » من ا و ب .

(٩) « واحد » من ا و ب و ح . (١٠) « نصف » ليست فى ب .

فيجزئه ، بدلا عن الطعام أو الصيام ، إذا بلغت قيمته < قيمة الصيد > وإلا فيكمل (١) .

وإذا اختار الطعام أو الصيام : يجوز ثانه في الأما كن كلها (٢) .

ويجوز في الإطعام ، الإباحة والتملك .

ويجوز الصوم متابعا و متفرقا .

و لو لم تبلغ قيمة الهدى ، فله الخيار بين الإطعام والصيام .

والهدى هو كل ما يجوز في الأضاحى من الثياب فى (٣) المعز والشاة

التي أتت عليها السنة (٤) ، إلا (٥) الجذع من الضأن ، إذا كان عظيما ، وهو الذى أتت عليه ستة أشهر فصاعدا .

وفى رواية الطحاوى عن محمد : الخيار فى ذلك إلى الحكمين : إن

شاء حكما عليه هديا ، وإن شاء حكما عليه طعاما ، وإن شاء حكما عليه صياما - وليس له أن يخرج من (٦) حكمهما :

فإن حكما عليه هديا ، يجب عليه ذبح نظير المتلف من النعم الأهلئ ، من حيث

الهيئة والصورة ، إن كان له نظير من حيث الصورة عند (٧) محمد والشافعى ،

(١) « أو الصيام إذا بلغت قيمته وللا فيكمل » ليست فى ا و ب . وراجع الكسانئ ،

٢ : ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢) « وإذا اختار... الأما كن كلها » من ا و ب . وفى ح : « وإن اختار الطعام والصيام

يجزئ فى الأما كن كلها » . وفى الأصل : « ويجزئ ذلك فى الأما كن كلها » . انظر الهداية ، الميمنية ، ٢ : ٥٢٠ .

(٣) فى ا و ب و ح : « من » .

(٤) كذا فى ا و ب . وفى الأصل و ح : « ستة أشهر » - وراجع ص ٤١٦ . وانظر

الميدانى على القدورى ، ١ : ٨٢٢ .

(٥) فى ح : « أو » .

(٦) فى ا و ب : « عن » . (٧) فى ا و ب : « وعند » .

سواء كانت قيمته مثل قيمة المتلف أو أقل أو أكثر ، بأن يجب في الظني شاة ، وفي النعامة بدنة ، وفي الأرنب غناق^(١) ، وفي اليربوع^(٢) جفرة ، والجفرة^(٣) من أولاد المعز الذي أتى عليه ستة أشهر^(٤) .

وإن لم يكن له نظير من حيث الحلقة ، فإنه يشتري بقيمته هديا ، فيذبح في الحرم .

فأما إذا^(٥) ما حكما عليه طعاما أو صياما : فعلى ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف^(٦) .

فأما إذا كان المقتول غير مأكول اللحم - سوى المؤذيات المنصوص عليها . وقد قتله ابتداء ، لا بطريق الدفع لأذاه ، فإنه يجب عليه الجزاء ، عندنا ، خلافا للشافعي ، إلا أنه لا يجاوز عن ثمن هدى ، وإن^(٧) كانت^(٨) قيمته أكثر من ذلك ، في ظاهر الرواية .

و^(٩) عن الكرخي أنه قال^(١٠) : لا يبلغ دما ، بل ينقص منه شيء^(١١) .

. . .

(١) المناق الأنثى من أولاد المعز (المغرب) .

(٢) نوع من القواضم يشبه الفأر قصير اليدين طويل الرجلين وله ذنب طويل (المنجد) .

(٣) « والجفرة » ليست في ح .

(٤) « والجفرة ... أشهر » من أ . وهي في ح ماعداء كلمة : « والجفرة » . وفي المغرب :

الجفر من أولاد المعز ما بلغ أربعة أشهر ، والأنثى جفرة .

(٥) « إذا » من أ وب و ح .

(٦) راجع ص ٦٤٤ - ٦٤٥ .

(٧) هكذا في أ وب و ح . وفي الأصل : « فإن » .

(٨) التاء من ب .

(٩) الواو من أ وب و ح .

(١٠) « قال » من أ وب . (١١) « بل ينقص منه شيء » من أ وب .

هذا مكرم المحرم . فأما مكرم صيد المحرم - فنقول : إنَّ أخذ صيد المحرم وقتله ؛ حرام ، لحرمته المحرم : قال النبي عليه السلام في صفة المحرم : « لا يَخْتَلِي خَلاَهَا ^(١) ، ولا يعضد شوكها ^(٢) ، ولا يَنْفِر صَيْدَهَا ^(٣) . » إذا ثبت هذا - فنقول :

الحلال إذا أُلِف صيدا ، مملوكا ، في المحرم ، معلما ، كالبازي والحمام - فإنه يجب عليه قِيمَتَانِ ^(٤) : قِيمَتُهُ معلما ^(٥) للمالك ، وقِيمَتُهُ غير معلّم ، حَقَّ الله تعالى ، لآثِهِ جَنَى عَلَى حَقَيْنِ ، إِلَّا أَنْ فِي حَقِّ الله تعالى يَضْمَنُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ صِيدَ ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ معلّم .

ولو أُلِف صيدا غير مملوك ، يجب عليه جزاء واحد ، وهو ^(٦) قِيمَتُهُ . ولو أُلِف المحرم صيد المحرم : < ف > القياس أن يجب عليه جزاء آن ، لوجود الجناية على المحرم والاي حرام .

وفي الاستحسان : يجب عليه جزاء واحد ، لأن حرمة الاي حرام أقوى

(١) الخلا الرطب من النبات : الواحدة خلاة ، مثل حصي وحصاة قال في الكفاية : الخلا الرطب . وهو ما كان غصّاً من الكلاء ، وأما الحشيش فهو البابس . واختلى الخلا قطعه وخلاه خليا (المصباح) .

(٢) أى يقطع شجرها . وفي ح : « ولا يعضد شجرها أى شوكها » .

(٣) وزاد في ح كذا : « يسحره كالبازي » .

(٤) « قِيمَتَانِ » ساقطة من ا .

(٥) هكذا في ا و ب و ح . وفي الاصل : « قيمة معلّم » .

(٦) « هو » من ا و ب . وفي ح : « فهو » . وفي الاصل : « وقيمته » .

من حرمة الحرم ، فيجب اعتبار الأقوى ^(١) .

ولو اشترك الحلالان في إتلاف صيد الحرم ، يجب عليهما جزاء واحد ، لأنه في معنى إتلاف مال الناس ، كإتلاف المساجد ، لأن منافعتها ترجع إلى العباد ، فكان واجبا بطريق الجبر ، والفائت واحد ، فيكتفى بضمان واحد ، بخلاف المحرمين : إذا أتلفا صيدا ، يجب على كل واحد منهما جزاء كامل ، لأنه وجب جزاء الفعل ^(٢) ، وفعل كل واحد منهما جناية على حدة .

ولو اشترك الحلال والحرام في قتل صيد خارج الحرم : إن كان غير مملوك لا يجب : على الحلال شيء ، ويجب على المحرم جزاء كامل . وإن كان مملوكا : يجب على الحلال نصف القيمة للمالك ، وعلى المحرم نصف القيمة للمالك ، وجزاء كامل لأجل الجناية على الإحرام ^(٣) . ولو أن حلالا ومفردا ^(٤) بالحج اشتركا في قتل صيد الحرم : يجب على الحلال نصف الجزاء ، وعلى المفرد جزاء كامل .

ولو اشترك الحلال والقارن : يجب على الحلال النصف ^(٥) وعلى القارن جزاء آن .

(١) « فيجب اعتبار الأقوى » ليست في ح .

(٢) في ح : « للفعل » .

(٣) في ب : « ولو اشترك الحلال والحرام في قتل صيد ، غير مملوك ، خارج الحرم : لا يجب على الحلال شيء ، وعلى المحرم جزاء كامل ، لأجل الجناية على الإحرام » فسقط منها « وإن كان مملوكا ... وجزاء كامل » كما قدم فيها « غير مملوك » على « خارج الحرم » ولم يرد فيها : « لأن كان غير مملوك » .

(٤) في ح كذا : « حلالان أو مفردا » .

(٥) في ح كذا : « النصف الثلث » .

ولو اشترك الحلال والقارن والمفرد: يجب على الحلال ثلث الجزاء، وعلى المفرد جزاء واحد، وعلى القارن جزاءان .

وكذلك قطع شجرة، وحشيش نبت بنفسه في الحرم^(١)، فإنه يحرم قطعه، وعليه الجزاء، بقدر قيمته .

وإن كان مما ينبت الناس، وصار ملاكهم: لا يجب الجزاء بقطعه، ولكن تجب القيمة لصاحبه إلا في الإذخر، فإنه لا يجب بإتلافه شيء، فإن النبي عليه السلام لما قال: « لا يخلت خلاها »، قال العباس^(٢): « إلا الإذخر »^(٣)، فقال: « إلا الإذخر » - استثناء، وحكم المستثنى خلاف حكم^(٤) المستثنى منه. وأما الكمأة في الحرم: < فلا بأس بأخذها >، < لأنها ليست >^(٥) من جنس النبات^(٦).

وكذلك إذا جف النبات والشجر وسقط: فلا بأس بأخذها، لأنه ليس من النبات^(٧)، لأنه خرج عن حد النمو^(٨).

-
- (١) في أ و ب: « وكذلك قطع شجر الحرم وحشيش نبت بنفسه في الحرم » وفي ح: « وكذلك كل شجر وجنس [لعله: وحشيش] نبت في الحرم » .
- (٢) هكذا في أ و ب و ح والكاظمي (٢: ٢١٠: ١٢) . وفي الأصل: « ابن عباس » .
- (٣) « فإنه متاع لأهل مكة لحبهم وميتهم » فالمعنى فيه « حاجة أهل مكة إلى ذلك في حياتهم ومماتهم » (الكاظمي، ٢: ٢١٠: ١٢ - ١٣) . والإذخر نبات كهية الكولان ذفر الرائحة والطاقة (المغرب) . وفي القاموس: الإذخر الحشيش الأخضر - وحشيش طيب الريح .
- (٤) « المستثنى خلاف حكم » ليست في ح .
- (٥) في الأصل و أ و ح: « لأنه ليس » . وانظر الهامش بعد التالي .
- (٦) « لأنه اسم لما يظهر على وجه الأرض، والكمأة تتخلق في باطنها لا يظهر منها شيء » .
- وأبضا لا تنمو، ولو قدر كونها نباتا كانت من الجاف « ابن الهمام، فتح القدير، ٢: ٢٨١ - ٢٨٢ .
- (٧) « لأنه ... النبات » من ح و « لأنه ليس من جنس النبات وكذلك إذا جف ... من النبات » ليست في ب
- (٨) في ح: « الثمر » ،

ولو أن الحلال إذا دخل الحرم، ومعه صيد مملوك : يجب عليه إرساله في الحل، ولم يجوز بيعه^(١)، لأن <الـ> تعرض <لـ> لصيد حرام^(٢) عليه في الحرم، وفي إمساكه تعرض له، وكذلك في بيعه. ومعنى^(٣) « يجب عليه إرساله في الحل » أن يضعه في يد رجل ودیعة، لا أن يضعه ويطيّره^(٤). ولو ذبحه يجب عليه الجزاء، لأنه لما وجب عليه الإرسال، لحرمه الحرم، فيكون بالذبح تاركاً للواجب.

وكذلك الجواب في المحرم في الحل إذا كان في يده صيد مملوك : يجب^(٥) أن يرسله في يد رجل، ولا يجوز له أن يبيعه، ويذبحه، لأنه تعرض له، وإزالة أمانه، وعليه الجزاء لو فعل ذلك.

وأما مسائل الأمر بالحج - فنقول :

من مات، وعليه حجة الإسلام، وله مال - فلا يخلو : إما إن أمر بأن يحج عنه، و^(٦) أوصى به، أو لم يأمر الوصى بشيء.

أما إذا لم يوص ، سقط عنه في حق أحكام الدنيا، ولا يجب على الوارث والوصى أن يأمر بالحج عنه، بماله، عندنا. وقال الشافعي : يجب - كمن مات، وعليه الزكاة من غير إيصاء : فإنه تسقط الزكاة عنه، عندنا - خلافاً

(١) في ب : « منه » .

(٢) في ا و ب : « محرم » .

(٣) هكذا في ب . وفي الأصل و : « ومعنى قوله » . وفي ا : « ونفى » .

(٤) راجع الكاساني ، ٢ : ٢٠٦ . والمرغباني، الهداية، وابن المهام عليها، ٢ : ٢٧٨ .

(٥) « يجب » من ا و ب .

(٦) في ب : « أم » .

له ، وقد ذكرنا في كتاب الزكاة ^(١) .

ولو أوجب الوارث عنه رجلا ، بمال نفسه ، أو حج عنه ، بنفسه ، من غير وصية من الميت - قال ^(٢) : تسقط عن الميت حجة الاسلام إن شاء الله . وأصله ما روى عن النبي عليه السلام أنه سأله رجل وقال : إن أُمي قد ماتت ولم تحج ، أفأحج عنها ؟ فقال : « نعم » .

وإنما قال ويجوز إن شاء الله ^(٣) ، لأن سقوط الحج بفعل الوارث ، بغير أمره ، إنما ثبت ^(٤) بخبر الواحد . وإنه لا يوجب العلم ^(٥) قطعا ، فلا يحكم بسقوطه عنه قطعا ، ولكن علق السقوط بالمشيئة . احترازاً عن ^(٦) الشهادة على الله تعالى ، من غير علم قطعا .

فأما إذا أوصى ، فإنه تصح وصيته من الثلث ، لأن ديون الله تعالى ، من حيث إنه لا يجب بمقابلتها عوض مالي ، فهي بمنزلة التبرعات ، فيعتبر خبر وجه من الثلث .

ويحج عن الميت ^(٧) من بلده ، الذي يسكنه ، إن بلغ الثلث ، ذلك لأن الواجب ^(٨) عليه الحج من بلده ، الذي هو يسكنه .

ولو أنه خرج إلى بلد آخر ، أقرب إلى مكة ، فمات فيه وأوصى بالحج

(١) « فإنه تسقط ... في كتاب الزكاة » من أ ب و ح . وفي الأصل : « على مامر » . راجع فيما تقدم ص ٤٨١ وما بعدها .

(٢) في أ ب : « فإنه » .

(٣) راجع السطر الثالث من هذه الصفحة : « تسقط عن الميت حجة الاسلام إن شاء الله » .

(٤) في أ ب : « ثبت » .

(٥) في ح : « العلم » .

(٦) هكذا في أ ب و ح . وفي الأصل : « على » .

(٧) في ح زاد هنا : « ثلاثة » ، (٨) في أ ب : « المفروض » ،

ينظر : إن خرج لغير الحج : يحجج من ^(١) بلده بالاتفاق .

فأما إذا خرج للحج ثم مات في الطريق : قال أبو حنيفة : يحجج من بلده .

وقالا : يحجج من حيث بلغ ، لأن الخروج من بلده ، بنية الحج ، يعتمد من الحج ، ولم يسقط اعتباره ، بالموت - قال الله تعالى : « ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله ^(٢) » - إلا أن أبا حنيفة قال إنه لما لم ^(٣) يتصل الحج ^(٤) بذلك الخروج ، خرج من أن يكون وسيلة ، وإن كان حكم الثواب قائما بوعده الله ، ألا ترى أنه إذا خرج إلى السفر ^(٥) ، بنية الحج ، ثم أقام في بعض البلاد ، لمذر ، حتى دارت السنة ، ثم مات وأوصى بأن يحجج عنه ، فإنه يحجج عنه ^(٦) ، من بلده ، لا من هذا الموضع الذي مات فيه ^(٧) ، لما ذكرنا - كذا هنا ^(٨) .

ولو أوصى بأن يحجج عنه من غير بلده ، من موضع أقرب ^(٩) إلى مكة ،

(١) هكذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « عن » .

(٢) النساء : ١٠٠ : « ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراعما كثيرا وسعة . ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت ، فقد وقع أجره على الله ، وكان الله غفورا رحيما » .

(٣) « لم » ساقطة من ح .

(٤) هكذا في أ و ب و ح . وفي الأصل : « إلى الحج » .

(٥) « إلى السفر » من أ و ب و ح .

(٦) « عنه » من أ و ب .

(٧) « لا من ... فيه » من أ و ب و ح . وهي في ح مع خلاف لفظي يسير .

(٨) في أ و ب و ح : « هذا » .

(٩) « من موضع أقرب » من أ و ب و ح . وفي الأصل : « في الموضع الذي أقرب إلى » .

أو أبعد ، فإنه يحجب عنه ، كما أوصى ، لأنه لا يجب إلا حجاج عنه ، بدون الوصية ، فيجب بمقدار الوصية .

وكذلك إذا أوصى بأن يحجب عنه ^(١) مال مقدر : إن كان يبلغ أن يحجب عنه من بلده ، يحجب من بلده ، وإلا ^(٢) يحجب عنه من حيث بلغ ^(٣) ، لأنه لما عين المال يجب الحج بهذا القدر من المال ، لأنه لم توجد الوصية بالزيادة عنه ، وبدون الوصية لا يجب .

وأما إذا أوصى بأن يحجب عنه ، مطلقا ، فإنه يحجب عنه من ثلث ماله : < ف > إن بلغ ثلث ماله أن يحجب عنه من بلده : يجب ذلك .

وإن لم يبلغ من بلده : < ف > القياس أن تبطل الوصية ، لأنه لا يمكن تنفيذ قصده الموصى .

وفى الاستحسان : يحجب ^(٤) من حيث يبلغ ، لأن قصده إسقاط الفرض عن نفسه ، فإن لم يكن على الكمال فيصرف إلى قدر الممكن .

ثم إن كان الثلث يبلغ أن يحجب عنه ، راكبا ، من بلده ^(٥) ، فأحج عنه ^(٦) ،

(١) « عنه » من أوب . وفى ح : « عنها » .

(٢) فى أوب : « ولا » : وقال الدرغسى (المبسوط ، ٤ : ١٤٧) : « قال رضى الله عنه : رجل دفع مالا لرجل ليحج به عن الميت ، فلم يبلغ مال الميت النفقة ، فأنتق المدفوع إليه من ماله ومال الميت : فإن كان أكثر النفقة من مال الميت ، وكان ماله بحيث يبلغ ذلك أو عامة النفقة - فهو جائز ، وإلا فهو ضامن : برده ، ويحج من حيث يبلغ ، لأن المعتبر فى الحج عن الغير الإنفاق من ماله فى الطريق ، والأكثر له حكم الكل » .

(٣) « بلغ » ليست فى أ .

(٤) كذا فى ح . وفى الأصل : « أن يحجب » .

(٥) « من بلده » من أ .

(٦) « راكبا ... فأحج عنه » ليست فى ح .

ماشيا، لم يجز، لأن الفرض هو الحج راكبا .
 أما إذا لم يبلغ الحج، راكبا، من بلده وبلغ الحج راكبا^(١)، من بلد آخر،
 أقرب إلى مكة، ومن^(٢) بلده ماشيا : روى هشام عن محمد أنه يحج من
 حيث بلغ، راكبا، ولا يجوز أن يحج من^(٣) بلده، ماشيا، لما ذكرنا أن
 الفرض هو الحج، راكبا، فتصرف الوصية إليه.

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال: إن أحجوا عنه، ماشيا، من بلده:
 جاز، وإن أحجوا راكبا، من حيث بلغ : حاز - لأن في كل واحد من
 الوجهين نقص من وجهه^(٤) كمال من وجهه، فاستويا .

ثم الأفضل أن يحج عنه من قد حج عن نفسه، حجة الإسلام، لأن
 من حضر مكة يكره له أن يترك حجة الإسلام، فيكون ما أدى حجا
 مكروها، ولكن جاز، لأن النبي عليه السلام قال للخنزيرة: «حجى^(٥)
 عن أبيك، ولم يسألها عن الحج عن نفسها، ولو كان الحكم يختلف لاستفسر.
 وهذا عندنا .

وقال الشافعي : لا يجوز، ويقع الحج عن الضرورة، أي عن نفسه^(٦) .
 وعلى هذا : إذا حج الضرورة، بنية^(٧) التطوع، يقع عن التطوع

(١) «راكبا» من اوب و ح .

(٢) في ب و ح : « مكة من » .

(٣) هكذا في اوب . وفي الأصل و ح : « عن » .

(٤) « و » من اوب و ح .

(٥) كذا في اوب و ح . وفي الأصل : « حج » - راجع ص ٥٨٦ و ص ٦٥١ .

(٦) « أي عن نفسه » من ا . وفي ح : « التي عن نفسه » . وانظر المامش التالى .

(٧) « أي عن نفسه ... بنية » ليست في ب . وفي ح : « ثلاثة » بدل : « بنية » .

عندنا ، وعنده يقع عن الفريضة .

ثم الحاج عن غيره إذا أصاب في إحرامه ما^(١) يوجب الدم ، وغير ذلك من الصدقة : فهو على الحاج .
وكذا دم المتعة والقران ، إذا أمر بالقران .

ولا يجب على المحجوج عنه^(٢) إلا دم الإحصار ، لأن هذه الدماء إنما وجبت^(٣) لفعله^(٤) ، فأما دم الإحصار فإنه يجب للتخلص عن مشقة السفر ، وهو الذي أوقعه في هذه المشقة ، فعلية التخلص^(٥) .

ولو جامع الحاج عن غيره ، قبل الوقوف بعرفة ، فسد حجه^(٦) ، ويمضي فيه ، وينفق من ماله ، ويضمن ما أنفق من مال المحجوج عنه ، ثم يقضى الحاج من مال نفسه حجة وعمرة^(٧) ، من القابل ، لأنه أمر بحج صحيح ، فإذا أفسد^(٨) فقد خالف الأمر ، فصار حاجا عن نفسه ، والمأمور بالحج إذا حج عن نفسه ، بنفقة الآمر ، يضمن ، فإذا أفسده^(٩) يجب عليه القضاء ، على ما بينا .

(١) هكذا في ا و ب و ح . وفي الاصل : « مما » .

(٢) هكذا في ا و ب و ح . وفي الاصل : « منه » .

(٣) التاء من ا و ب و ح .

(٤) في ا و ب و ح : « بفعله » .

(٥) في ا : « التخلص » . وفي ب : « للتخلص ... التخلص » .

(٦) « حجه » ليست في ا . وفي ح : « فسد من قبل حجه » .

(٧) « وعمرة » من ا و ب .

(٨) في ا : « فسد » .

(٩) في ا و ح : « وإذا فسد » . وفي ب : « وإذا فسدت » .

ولو كان مأمورا بالقران ، فأفسد: يلزمه قضاء^(١) حجة وعمره، من مال نفسه ، لما قلنا .

فأما إذا فاته الحج ، فإنه يصنع كما يصنع^(٢) الذى يفوته الحج . ولا يضمن النفقة ، لأنه لم يوجد منه المخالفة، حتى ينقلب الحج عنه ، والفوات حصل لا بصنعه، فلا يلزمه الضمان، وعليه، من مال نفسه ، الحج^(٣)، من قابل، لأن الحجة^(٤) لزمته بالدخول ، فإذا فاتت لزمه قضاؤها ، لأن فعل الحج يقع عن الحاج ، وإنما يقع عن المأمور ثواب الحج .

. . .

ثم ما فضل فى يد الحاج من النفقة، بعد رجوعه ، فإنه يردده على الورثة، ولا يسمه أن يمسكه ، لأن النفقة لا تصير ملكا للحاج ، لأن الاستئجار لا يصح عندنا فى باب الحج وسائر القرب التى تجرى فيها النيابة، حتى يكون المال أجرة، فيكون ملكا للأجير، ولكن ينفق المال على حكم ملك الميت فى الحج ، ليكون له ثواب النفقة . فإذا فرغ من الحج يجب صرفه إلى ورثة الميت^(٥) .

ولو كان للموصى بالحج وطنان، فإنه يحج عنه من أقرب الوطنين من^(٦)

(١) « قضاء » من ا و ب و ح . وزاد هنا فى ح : « عليه » .

(٢) هكذا فى ا ر ب و ح . وفى الاصل : « يصنعه » .

(٣) « والفوات حصل لا بصنعه ... من مال نفسه الحج » ساقطة من ح .

(٤) كذا فى ب . وفى الاصل : « الحج » . وفى ا و ح : « لأن الحج لزمه » .

(٥) البارة فى ا : « التى تجرى فيه النيابة حتى إنه إذا أخذ المال لا يكون ملكا للأجير ولكن

يقف المال على حكم ... فإذا خرج منه الحج صرفه إلى ورثة الميت » .

(٦) فى ا و ب و ح : « إلى » .

مكة ، لأننا يتقنا بدخول الاقرب فى الوصية ^(١) ، فكان الاخذ باليقين أولى .

ولو كان مكيا فقدم الرى ^(٢) بالتجارة ^(٣) ، فمات وأوصى بالحج ، فإنه ^(٤) يحج عنه من مكة ، لما ذكرنا أن الوصية بالحج تصرف ^(٥) إلى ما فرض الله عليه ، والفرض عليه من وطنه .

ولو أوصى بأن يحج عنه ، فأعطى ^(٦) الوصى دراهم إلى رجل ، ليحج عنه ، فحج عنه ماشيا - قال : يضمن النفقة ويحج عن الميت راكبا ، لأن الحج الواجب على الموصى هو الحج راكبا ، فتصرف الوصية إليه ، فصار كما لو نص أن يحج عنه راكبا ، ولو نص وحج ماشيا يضمن النفقة ، لمخالفة أمره - كذا هنا ^(٧) .

ومن حج عن ميت وقضى ^(٨) حجه ، ثم نوى المقام بمكة خمسة عشر يوما ، له أن ينفق من مال نفسه فى مقامه ، وإذا رجع بعد ذلك ينفق من مال الميت .

والحاصل أن الإقامة بعد الفراغ عن ^(٩) الحج : إن كانت معتادة :

(١) فى ب : « بالوصية » .

(٢) مدينة كبيرة من مدن الجبال . والنسبة إليها رازى ، وهو من شواذ النسب (النووى) .

(٣) فى ا و ب و ح : « للتجارة » .

(٤) فى ب : « فمات فأوصى بأن [الصحيح : فانه] » .

(٥) فى ا و ب : « تصرف » .

(٦) فى ح : « وأعطى » .

(٧) فى ا و ب و ح : « هذا » .

(٨) فى ا و ب و ح : « نفق » .

(٩) فى ح : « أن الإقامة بدالفراغ من » .

فالنفقة في^(١) مال الميت .

وإن زادت على العادة: فالنفقة في^(٢) ماله ، وذلك مدة مقام القافلة ،
لأنه لا يمكنه الخروج إلا مع الناس .
وإذا كان منتظرا لخروج القافلة : فالنفقة في^(٣) مال الميت .
وإذا تخلف عن القافلة : فالنفقة في^(٤) ماله^(٥) .

وقد قالوا في الآفاقى إذا حج عن غيره ، فدخل بغداد ، فأقام بها
مقدار ما يقيم الناس: فالنفقة في مال الميت . وإن أقام أكثر من ذلك: ففي
ماله ، لكن إذا رجع: فالنفقة في مال الميت ، لأن هذه^(٦) مدة الرجوع ،
فلم ينقطع حكم السفر الأول ، فهي^(٧) محسوبة على الميت .
هذا إذا لم يتخذ دارا بمكة للإقامة .

فأما إذا اتخذ دارا وأقام بها مدة^(٨) . ثم رجع ، فالنفقة في ماله ، لا في
مال الميت ، لأنه انقطع حكم السفر الأول ، باتخاذ دارا للإقامة .
ولو أن الحاج عن غيره إذا تعجل الدخول بمكة ، بأن دخل في شهر
رمضان محرما ، فإن عليه أن ينفق من ماله^(٩) إلى عشر الأضحى ، وروى:
إلى ما قبل الحج يوم أو يومين ، لأن هذا^(١٠) القدر من المقام يعتاد في

(١) في ا و ب و ح : « من » .

(٢) في ا و ب : « من » .

(٣) و (٤) في ا و ب و ح : « من » .

(٥) ابتداء من هنا ناقص من ا إلى ما بعد قليل من أول « كتاب الطلاق » (في الجزء الثاني) .

(٦) هكذا في ب و ح . وفي الأصل : « هذا » .

(٧) هكذا في ب و ح . وفي الأصل : « وهي » .

(٨) « مدة » ليست في ب .

(٩) في ب و ح : « مال نفسه » . (١٠) « هذا » ليست في ح .

مكة للحج^(١) ، فأما الزيادة عليه فلا ، فنصرف^(٢) الـ^٣مر إلى المعتاد .
ولو دفع مالا إلى رجل ليحج عن الميت : فلم يبلغ مال الميت النفقة ،
فأنفق الحاج من مال نفسه ومن^(٣) مال الميت ، فإن كان مال الميت^(٤)
يبلغ الكراء ، وعامة النفقة ، فهو جائز ، وإلا فهو ضامن لمال الميت ، ويحج
عن الميت^(٥) ، من ماله ، من حيث يبلغ ، لأنه إذا كان عامة النفقة^(٦)
من مال الميت والقليل من مال الحاج ، فالقليل يسقط اعتباره بمقابلته^(٧)
الكثير ، لحاجة الناس ، لأن الحاج يحتاج إلى أن يزيد من عنده النفقة ،
لزيادة الترفه والتوسعة^(٨) ، وأن يزيد ثيابا ، و^(٩)لو جعل هذا مانعا لامتنع
الناس عن الحج عن الغير^(١٠) .
فأما إذا كان الـ^{١١}كثير من مال^(١١) نفسه ، فلا^(١٢) غيرة للقليل ،
فيكون حاجا عن نفسه ، فيضمن .

. . .

(١) « للحج » ليست في ب .

(٢) الفاء الأولى من ب . وفي ح : « فلا يصرف » .

(٣) في ح : « دون » .

(٤) « فإن كان مال الميت » قصبة من ح .

(٥) « عن الميت » من ب و ح .

(٦) « عامة النفقة » من ب و ح .

(٧) في ب و ح : « بمقابلة » .

(٨) كذا في ب . وفي الأصل و ح : « والتوسع » .

(٩) الواو من ب و ح .

(١٠) في ب : « للغير » .

(١١) « مال » ليست في ب .

(١٢) في ح : « ولا » .

نم في الحج ثلاث خطب، بين كل خطبتين فاصل ، يوم :
فاخطبة الأولى - قبل يوم التروية ، وهو اليوم السابع من ذى الحجة ،
بمكة ، خطبة واحدة لا يجلس^(١) فيها ، بعد صلاة الظهر - و^(٢) يعلم الناس^(٣)
فيها أحكام المناسك إلى يوم عرفة .

واخطبة الثانية - يوم عرفة ، قبل صلاة الظهر : يخطب خطبتين ، يجلس
بينهما جلسة خفيفة ، ويعلم الناس^(٤) فيها أحكام المناسك إلى اليوم^(٥) الثاني
من أيام^(٦) النحر ، وذلك بعد الأذان ، كما في يوم الجمعة .

واخطبة الثالثة - في اليوم الثاني من أيام النحر ، بعد صلاة الظهر ، بمنى -
خطبة واحدة ، يعلمهم فيها ما بقى من أحكام المناسك .
وهو قول أصحابنا الثلاثة .

وقال زفر : يخطب في الحج ثلاث خطب متواليات : يوم التروية ،
ويوم عرفة ، ويوم النحر .

والله تعالى أعلم

(١) زاد في ح هنا : « بينها جلسة خفيفة » .

(٢) الواو من ح .

(٣) « الناس » من ب و ح .

(٤) « الناس » من ب .

(٥) كذا في ب . وفي الأصل و ح : « يوم » .

(٦) « أيام » ليست في ب .

١ — فهرست الموضوعات .

٢ — فهرست المؤلفين المترجمين لهم .

وقد اکتفينا في هذا الجزء ، بذلك . وإن شاء الله سننشر في نهاية الجزء الثالث
فهارس مختلفة للأجزاء الثلاثة جميعا .

فهرست الموضوعات

الأرقام تشير إلى الصفحات

المقررات : (الترتيم من أسفل) .

كلمة افتتاحية بقلم الناشر (١ - ٤) . تقديم بقلم الأستاذ الجليل الشيخ على الخنيف (٥ - ١١) . مقدمة بقلم الناشر (المؤلف : ١٢ - ٢٢ . الكتاب ٢٢ - ٢٥ . نسخ الكتاب ومنهج النشر ٢٦ - ٣١) . أهم المراجع (٣٢ - ٣٤) - جدول الرموز (٣٥) . ملاحظة (٣٦) .

مقدمة المؤلف (٢-١) .

كتاب الطهارة (٣ - ١٧٠)

الطهارة شرط جواز الصلاة - نوعاها - أدلة فرضيتها (٤-٣)

باب الوضوء : مشتملاته (٤ - ٥) . أركانه (٥ - ١٢) . شرائطه (١٢) . سننه (١٣ - ١٩) . آدابه (٢٠ - ٢١) .

باب الحدث : نوعاه : الحدث الحقيقي (٢٢ - ٣٤) . الحدث الحكمي (٣٤ - ٤٢) .

باب الجنابة والغسل : ما يتعلق به وجوب الغسل (٤٣ - ٤٩) . أنواع الغسل المشروع

(٤٩ - ٥١) . تفسير الغسل (٥١ - ٥٤) . مقدار الماء الذي يغتسل به ويتوضأ به (٥٤ - ٥٦) . أحكام الحدث (٥٦ - ٦٠) .

باب الحيض : الحيض (٦١ - ٦٢) . النفاس (٦٢ - ٦٣) . الاستعاضة

(٦٣ - ٦٥) .

باب التيمم : كيفية التيمم شرعا (٦٦ - ٧٠) . شروطه (٧٠ - ٧٨) . ما يتيمم به

(٧٨ - ٨٣) . وقته (٨٣ - ٨٦) . ما يبطله (٨٦ - ٩٣) .

باب النجاسات : أنواع النجاس (٩٤ - ١٠٤) . مقدار الماء الذي يصير به المحل

نجسا شرعا (١٠٤ - ١٢٥) . ما يقع به التطهير (١٢٥ - ١٤٠) . طريق التطهير (١٤٠ - ١٤١) .

شرائط التطهير بالماء (١٤١ - ١٤٦) . حكم التسالة (١٤٦ - ١٥٣) .

باب المسح على الخفين والجباثر : مسح الخف : مشروعته (١٥٤ - ١٥٥) . مدة

المسح (١٥٥ - ١٥٧) . شروط جوازه ووجوده (١٥٧ - ١٦٣) . بيان نفس المسح (١٦٢ - ١٦٣) .

حكم سقوطه (١٦٣ - ١٦٤) .

المسح على الجبائر : متى يشرع (١٦٤-١٦٦) . هل هو واجب أم لا (١٦٦ - ١٦٨) .
ما يبطله (١٦٨ - ١٦٩) . الفرق بين المسح على الجبائر والمسح على الخفين (١٧٠) .

كتاب الصورة (١٧١ - ٣٧٦)

أدلة فرضية الصلاة (١٧١ - ١٧٢) . فرائض الصلاة (١٧٢ - ١٧٣) . واجباتها (١٧٣ - ١٧٤) . سننها وآدابها (١٧٤ - ١٧٥) .

باب مواقيت الصلاة : بيان أصل أوقات الصلاة المفروضة (١٧٦ - ١٨٢) . بيان الأوقات المستحبة (١٨٢ - ١٨٣) . بيان أوقات الصلاة الواجبة (١٨٣ - ١٨٦) ، بيان أوقات السنن المؤقتة (١٨٦ - ١٨٧) . بيان الأوقات التي يكره فيها الصلاة (١٨٧-١٩٣) .

باب الأذان : هل هو سنة أو واجب (١٩٤ - ١٩٥) . كيفيته (١٩٥ - ١٩٦) . سننه (١٩٧ - ٢٠١) . المحل الذي شرع فيه الأذان والإقامة (٢٠١ - ٢٠٦) . وقت الأذان والإقامة (٢٠٦ - ٢٠٧) . ما يجب على السامعين عند الأذان (٢٠٧ - ٢٠٨) .

باب استقبال القبلة : إن كان قادرا (٢٠٩ - ٢١٠) . إن كان عاجزا (٢١٠ - ٢١٣) .

باب افتتاح الصلاة : فروضه (٢١٤ - ٢١٨) . سننه (٢١٨ - ٢٤٠) .

باب ما يستحب في الصلاة وما يكره فيها : (٢٤١ - ٢٥٠)

باب صلاة المسافرين : الشروط التي تتعلق بها رخصة السفر (٢٥١ - ٢٥٣) . بيان الرخصة (٢٥٣ - ٢٥٦) . بيان ما يبطل به حكم السفر ويمود إلى حكم الإقامة (٢٥٦ - ٢٦١)

فصل - الصلاة على الراحلة : صلاة الفرض (٢٦١ - ٢٦٢) . الصلاة الواجبة (٢٦٢ - ٢٦٣) . صلاة التطوع (٢٦٣ - ٢٦٥) .

الصلاة في السفينة : (٢٦٥ - ٢٦٦) .

باب صلاة الجمعة : هل الجمعة فرض أصلي أم لا (٢٦٧ - ٢٧١) . شرائط الجمعة (٢٧١ - ٢٧٣) . صفة صلاة الجمعة وقدرها (٢٧٣ - ٢٧٤) . ما يستحب يوم الجمعة (٢٧٤) .

باب صلاة العيدين : واجبة أم سنة (٢٧٥ .. ٢٧٦) . شرائط وجوبها (٢٧٦) . وقت أدائها (٢٧٧ - ٢٧٨) . كيفية أدائها (٢٧٨ - ٢٨٣) . ما يستحب ويسن في يوم العيد (٢٨٣ - ٢٨٥) .

باب تكبير أيام التشريق : تفسير التكبير (٢٨٦) . هل هو واجب أم سنة (٢٨٦ - ٢٨٧) . وقت التكبير (٢٨٧ .. ٢٨٨) . محل أدائه (٢٨٩) . من يجب عليه (٢٨٩) . هل يجب فيه القضاء . بعد الفوات (٢٨٩ - ٢٩٠) .

باب صلاة الخوف : مشروغيتها (٢٩١) . صحتها (٢٩١ - ٢٩٤)

باب صلاة الكسوف : مشروعية الصلاة في الكسوفين (٢٩٥ - ٢٩٦) . هل هي واجبة أم سنة (٢٩٦) . كيفيتها وقدرها (٢٩٦ - ٢٩٨) . مواضعها (٢٩٨ - ٢٩٩) . وقتها (٢٩٩) .

باب صلاة الاستسقاء : (٣٠٠ - ٣٠٣) .

باب صلاة المريض : متى تجوز صلاة المريض (٣٠٤ - ٣٠٥) . كيفية صلاة المريض (٣٠٥ - ٣١١) .

باب صلاة التطوع : (٣١٢ - ٣٢٠) .

باب صلاة الوتر : واجب أم سنة ؟ (٣٢١ - ٣٢٢) . مقداره (٣٢٢) . القراءة (٣٢٣) . تجب على الجميع (٣٢٤) . القنوت (٣٢٤ - ٣٢٩) . هل يجوز أداء الوتر على الراحلة (٣٣٠) . وقت الوتر (٣٣٠) . هل يجزئ بالقنوت (٣٣٠ - ٣٣١) .

باب السهو : هل هو واجب أم سنة (٣٣٢ - ٣٣٣) . سبب الوجوب (٣٣٣ - ٣٣٨) . المتروك ساهياً هل يقضى أم لا (٣٣٨ - ٣٣٩) . محل سجود السهو (٣٤٠ - ٣٤١) . من يجب عليه السجود ومن لا يجب (٣٤١ - ٣٤٤) .

باب الحدث في الصلاة : (٣٤٥ - ٣٥٧)

باب الإمامة : الجماعة واجبة (٣٥٨) . من تجب عليه الجماعة (٣٥٨ - ٣٦١) . من يصاح للإمامة (٣٦١) . بيان الأفضل للإمامة (٣٦٢ - ٣٦٣) .

باب قضاء الفائتة : (٣٦٤ - ٣٦٨) .

باب سجدة التلاوة : هل هي واجبة أم لا (٣٦٩) . مواضع السجدة (٣٦٩ - ٣٧١) . سبب وجوب السجدة (٣٧١ - ٣٧٢) . من يجب عليه (٣٧٢) . شرائط صحة أداء السجدة (٣٧٢ - ٣٧٣) ، هل تتكرر بتكرار التلاوة (٣٧٣ - ٣٧٥) ، إذا قرأها الإمام في الصلاة (٣٧٥ - ٣٧٦) .

(٣٧٧ - ٤١٠) **كتاب الجنائز**

توجيهه عند الاحتضار - ما يفعل به بعد موته (٣٧٧ - ٣٧٨) .
كيف يغسل - من يغسل - من يغسل (٣٧٨ - ٣٨٢) .
تكفينه - كيفية لبس الأكفان - الجنائزة (٣٨٢ - ٣٨٧) .

باب الصلاة على الجنائزة : هل هي واجبة (٣٨٨ - ٣٨٩) . من يصلى على الميت (٣٨٩ - ٣٩١) ، كيفية صلاة الجنائزة (٣٩١ - ٣٩٤) . لمن ولاية الصلاة على الميت

(٣٩٤ - ٣٩٦) . ما يفسد صلاة الجنازة وما يمنع منها (٣٩٦ - ٣٩٨) .

باب الدفن وحكم الشهداء : بيان حكم الدفن (٣٩٩ - ٤٠٤) .

بيان حكم الشهداء : تكفين الشهيد - غسله - الصلاة عليه (٤٠٤ - ٤١٠) .

(٤١١ - ٥٢٠) كتاب الزكاة

أدلة فرضية الزكاة (٤١١) . هل تجب على الفور أم على التراخي (٤١١ - ٤١٢) .
نوعا مال الزكاة (٤١٢ - ٤١٣) .

زكاة الذهب والفضة : الفضة المفردة (٤١٣ - ٤١٦) . الذهب المفرد (٤١٦ -

٤١٨) . الفضة والذهب معا (٤١٨ - ٤٢١) .

باب زكاة أموال التجارة : أصل الباب (٤٢٢) . ما يجب فيه الزكاة (٤٢٢ -

٤٢٤) متى يشترط كمال النصاب (٤٢٤ - ٤٢٦) . تقويمه (٤٢٦ - ٤٢٧) . استحقاته
بدين (٤٢٧ - ٤٣٠) . التصرف في مال الزكاة (٤٣٠ - ٤٣٢) . الاستفادة (٤٣٢ - ٤٣٦) .

باب زكاة السوائم : أصل الباب (٤٣٧) .

السوائم لواحد :

الإبل والبقر والغنم : الكل كبار : (١) النصاب : قدره (٤٣٧ - ٤٤٣) صفاته

(٤٤٣ - ٤٤٥) (٢) الواجب : قدره (٤٤٥ - ٤٤٦) . صفاته (٤٤٦ - ٤٤٨) .

الكل صغار (٤٤٨ - ٤٥٠) الصغار مع الكبار (٤٥٠ - ٤٥١) .

الحيل : (٤٥١ - ٤٥٣) . الخمير والبنال (٤٥٣) .

السوائم (وأموال الزكاة) مشتركة : (٤٥٣ - ٤٥٦) .

زكاة الدين : عند أبي حنيفة (٤٥٦ - ٤٥٨) . عند الأصحاب (٤٥٨) . دين

السماية (٤٥٨) . عند الشافعي (٤٥٨) . الميراث والوصية المينة (٤٥٩) . المهر وبذل

ماليس بمال (٤٦٠) . الدين المجهود والمنصوب ونحوهما (٤٦٠ - ٤٦١) .

المدين معسر (٤٦٢) .

باب من يوضع فيه الصدقة : شروط من يجوز وضع الزكاة فيه (٤٦٣ - ٤٧٣) .

ركن الزكاة (٤٧٣ - ٤٧٧) . شرائط الأداء (٤٧٧ - ٤٨٥) .

لومات من عليه الزكاة قبل الأداء (٤٨١ - ٤٨٣) . تجبيل الزكاة (٤٨٣ - ٤٨٥) .

باب ما يمر به على العاشر : المسلم (٤٨٦ - ٤٨٨) . الذمي (٤٨٨ - ٤٨٩) .

الحربي (٤٨٩ - ٤٩١) . الرطاب والحفصة (٤٩٠) . الحمر والخنزير (٤٩١) .

باب العشر واخراج : بيان الاراضي: العنبرية والحراجية (٤٩٢ - ٤٩٥) . المحل

الذي يجب فيه العشر (٤٩٥ - ٤٩٦) . ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصف العشر (٤٩٦ -

٤٩٧) . سبب وجوب العشر والحراج (٤٩٧ - ٤٩٩) ، بيان الحراج ومقداره (٤٩٩ -

٥٠١) ، خراج المقاسمة (٥٠١) . لا يعتبر الملك ولا الأهلية (٥٠١) .

باب المعدن والركاز : ١ - حكم المال المستخرج من الأرض : الكنز (٥٠١ -

٥٠٥) . المعدن (٥٠٥ - ٥٠٩) . ٢ - حكم المال المستخرج من البحار (٥٠٩) .

الزئبق (٥٠٩) .

باب صدقة الفطر : بيان وجوبها (٥١٠ - ٥١١) . بيان من تجب عليه (٥١١ -

٥١٣) . بيان من تجب عليه بسبب النيز (٥١٣ - ٥١٦) . بيان قدر الواجب ، وصفته

(٥١٦ - ٥١٨) . بيان وقت الوجوب (٥١٨ - ٥١٩) . بيان وقت الأداء (٥٢٠) .

بيان مكان الأداء (٥٢٠) .

(٥٢١ - ٥٧٦)

كتاب الصوم

تعريف الصوم (٥٢١) . أنواعه (٥٢٢) .

شروطه : الوقت (٥٢٣ - ٥٣١) . النية (٥٣١ - ٥٣٥) . الطهارة عن الحيض والنفاس

(٥٣٥ -) . الإسلام (٥٣٥ - ٥٣٦) . العقل (٥٣٦ - ٥٣٧) . البلوغ (٥٣٧) .

ركنه : (٥٣٧ - ٥٣٩) .

فساده : أسبابه (٥٣٩ - ٥٤٣) . ما يتعلق به من أحكام : وجوب القضاء (٥٤٣ -

٥٥٢) . أعذار الإنطار (٥٤٩ - ٥٥٢) ، وجوب الكفارة (٥٥٢ - ٥٥٨) .

وجوب إمساك بقية اليوم بعد الإنطار (٥٥٨ - ٥٦٠) .

سنن الصوم وآدابه : (٥٦٠ - ٥٦٦) .

باب الاعتكاف : هل هو سنة أم واجب (٥٦٧) . شرائطه (٥٦٨ - ٥٧٠) . ركنه

(٥٧٠ - ٥٧٢) . ما يفسه (٥٧٢ - ٥٧٦) .

(٥٧٧ - ٦٦٠)

كتاب المناسك

أدلة فرضية الحج : (٥٧٧) .

بيان كيفية فرضيته : (٥٧٨ - ٥٧٩) . أركانه (٥٧٩) . واجباته (٥٨٠) .
سننه وآدابه : (٥٨٠) . جزاء ترك كل من ركه وواجباته وسننه وآدابه (٥٨٠ - ٥٨٢) .
شرائط وجوبه : العامة (٥٨٣) . الخاصة : الحرية (٥٨٣ - ٥٨٤) . صحة البدن وعدم
الموانع الحسية (٥٨٤ - ٥٨٧) . ملك الزاد والراحلة (٥٨٧ - ٥٨٩) . أمن الطريق
(٥٨٩) . ثم طان آخران في حق المرأة (٥٨٩ - ٥٩٢) . رأى مالك والضحاك (٥٩٢) .
مضى تبج هذه الشروط (٥٩٢ - ٥٩٣) .

شرائط الأداء : الإحرام (٥٩٣ - ٥٩٤) . الوقت (٥٩٤) . الخروج عن الحج
(٥٩٤) . الطهارة (٥٩٤ - ٥٩٥) .

محظورات الإحرام : (٥٩٥) .

العمره : هل هى فريضة (٥٩٥ - ٥٩٦) . ركنها وشرائطها (٥٩٦ - ٥٩٧) .
وقتها (٥٩٧) .

باب الإحرام : أنواع المحرمين (٥٩٨ - ٥٩٩) . مواقيت إحرامهم (٥٩٩ - ٦٠٥) .
بيان الإحرام (٦٠٥ - ٦٠٩) . بيان الحج والعمره والقران والتمتع : المفرد بالعمره (٦٠٩ -
٦١٤) . المفرد بالحج (٦١٤ - ٦٢٥) . القارن (٦٢٥ - ٦٢٦) . المتمتع (٦٢٦) .
شرعية التمتع والقران (٦٢٦ - ٦٢٨) . أبها أفضل (٦٢٨ - ٦٣٠) . أحكام خاصة بالنساء في الحج
والعمره (٦٣٠ - ٦٣١) .

باب آخر :

الإحصار : تعريفه (٦٣٢ - ٦٣٤) . حكمه (٦٣٤ - ٦٣٩) .
المحظورات : حكم المحرم (٦٣٩ - ٦٤٦) . حكم صيد الحرم (٦٤٧ - ٦٥٠) .
مسائل الأثر بالحج (٦٥٠ - ٦٥٩) .
الخطب في الحج (٦٦٠) .

فهرست الاعلام المتوجم لهم

١ - الرقم الاول يشير إلى الصفحات والثاني إلى الهامش حيث الترجمة .

٢ - م - يعني المقدمة والتقييم فيها من أسفل .

البخارى (أبو عصمة) ٢ : ٣٥٣
البيزوى - (أبو اليسر) ١٨ : ١ م
- (أبو محمد عبدالكريم بن ١٨ : ٤ م
موسى بن عيسى)
- (الحسن بن فخر) ٢٠ : ٧ م
الإسلام على

بشر المريس ٣٥١ : ٢٠
البصرى (أبو سميد الحسن) ١١ : ٨
البلخى - (أبو عصمة) ٣٥٣ : ٢
- (محمد بن سلام أبو نصر) ١٣٨ : ٩
- (محمد بن سلة ١١٨-١١٩ : ٦-٧
أبو عبدالله)
البنديجى (محمد بن الحسين بن ناصر بن ٢١ م
عبد العزيز ضياء الدين)

(ث)

تملبة بن صمير ٥١١ : ٢
الثقفى (عثمان بن أبي العاص) ٢٠١ : ١
التلجى (محمد بن شجاع ١١٨-١١٩ : ٦-٧
أبو عبدالله)
التورى (سفيان) ١٤٩ : ٥

(ج)

الجنى (عقبة بن عامر) ١٨٩ : ٨
الجوزجاني (أحمد بن اسحق أبو بكر) ١٨ : ٦ م
- (موسى بن سليمان أبو سليمان) ١٩ : ١ م

(أ)

الإسكاف (أبو بكر) ١٩ : ٧
أسد بن عمرو ١٧٨ : ١٢
اسماعيل بن عبد الصادق ١٨ : ٣ م
الاشعري (أبو موسى) ٢٧٩ : ٢
الانعمش (أبو بكر) ١٩ : ٦ م
الانقرع بن حابس ٥٧٨ : ٥
الانصارى (أبو مسمود) ٢٧٩ : ٣
٥٦٢ : ١
الأوزاعى (عبد الرحمن بن عمرو) ١٣١ : ٤
ابن أم مكتوم ٢٠٧ : ٥
ابن سله (محمد) ١٩ : ٩ م
ابن عباس (عبد الله) ١٥٥ : ٣
ابن الكاس ٧٨ : ٥
أبو إمامة الباهلى ٢٣ : ٨
أبو بكر الرازى ٢٠٦ : ٥
أبو ذر ٢٤٢ : ٣
أبو عصمة ٣٥٣ : ٢
أبو المطال أحمد ٢٠ : ٦ م
أبو هريرة ٤٠٣ : ١
أبو يوسف (يعقوب بن ابراهيم) ٢٠ : ٣ م
٧ : ٦
أم سلة ٤٠٢ : ٤

(ب)

الباهلى (أبو إمامة) ٢٣ : ٨

— (محمد بن أحمد بن أبي) ١٢-٢٢ م

(أحمد علاء الدين)

— (محمد بن عبد الرحمن) ١٦ م

(بن محمد بن محمود)

— (محمد بن نصر بن منصور بن) ١٦ م

علي بن محمد بن محمد أبو

الفضل أبو المال المامري

— (محمد بن اليان) ١٦ م

— (ناصر الدين يوسف أبو) ١٧ م

القاسم الشهيد الحسين

— (نصر أبو الليث الحافظ) ١٧ م

السياري (أبو يعقوب يوسف) ١٩ : ٣ م

(ش)

الشياني (محمد بن الحسين) ٧ : ٥

(ص)

الصفار ١٩ : ٨ م

(ض)

الضحاك بن مزاحم ٩٢ : ٢

(ط)

الطحاوي (أبو جعفر) ٩ : ٤

(ع)

عائشة (أم المؤمنين) ٢ : ٤٠٢

عبد الله بن المبارك ٢ : ٤٨٢

عثمان بن أبي العاص ١ : ٢٠١

العدوي (تملة بن صير) ٢ : ٥١١

العدري (تملة بن صير) ٢ : ٥١١

عطاء بن أبي رباح ٤ : ١٥٥

عقبة بن عامر ٨ : ١٨٩

(ح)

حذيفة بن اليان ٩ : ٢٧٨

الحسن بن أبي مالك ٥ : ٥٤١

حنظلة ٣ : ٤٠٩

(خ)

الختمية (أسماء بنت عميس) ١ : ٥٨٦

(د)

الدباس (أبو طاهر) ١ : ١٣١

الدقاق (أبو علي) ٦ : ٢٩

(ر)

الرازي — (أبو بكر) ٥ : ٢٠٦

— (محمد بن مقاتل) ١١٨-١١٩ : ٦-٧

آخر الهامش

— (الملق بن منصور) ٩ : ٣٠

— (موسى بن نصر) ٦ : ٢٩

(ز)

الزجاجي (أبو سهل) ٤ : ٤٧٥

١ : ٥٧٩

٤ : ٨

الزهري (محمد بن مسلم) ٧ : ٩١

(س)

السائب بن يزيد ٢ : ٢٠٣

سمد بن الربيع ٧ : ٤٠٧

سمد بن معاذ ٥ : ٤٠٨

سمرة بن جندب ١ : ٤٢٣

السمرقندي — (الحسن بن داود) ١٦ م

ابن رضوان أبو علي

— (إسحق بن محمد بن إسماعيل) ١٦ م

أبو القاسم الحكيم

| | |
|----------|-----------------|
| ٢ : ٣٥١ | المريسي (بشر) |
| ٩ : ٣٠ | المطلي بن منصور |
| ١٠ : ١٦٢ | المنيرة بن شعبة |
| ٦ : ٢٩ | موسى بن نصر |

(ن)

| | |
|----------|-------------------------|
| ٥ : ٧٨ | التخمي (ابن الكاس) |
| ٥ : ٢٠ م | النسفي (أبو مطيع مكحول) |
| ٢ : ١٨ م | (أبو المين المكحول) |
| ١ : ٢١ م | (أحمد بن أبي المين) |
| ٢ : ٢١ م | (ممتد بن أبي المين) |
| ٤ : ٢٠ م | (مكحول أبو المين) |
| ٨ : ٢٠ م | (نجم الدين) |

| | |
|----------|----------------------------|
| ١ : ٢٠ م | نصر بن يحيى |
| ٤ : ١٩ م | النوعدى (أبو اسحاق الحاكم) |

(هـ)

| | |
|----------|----------------------|
| ٥ : ١٩ م | الهندواني (أبو جعفر) |
|----------|----------------------|

١٤٠

| | |
|---------|--------------|
| ٢ : ٩٥ | عمار بن ياسر |
| ٤ : ٤١٣ | عمرو بن حزم |

(ق)

القُدوري (أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان) ٨ : ١

(ك)

الكرخي (عبيد الله بن الحسين أبو الحسن) ٣ : ٩

(ل)

لقيط بن صبرة ٦ : ١٥

(م)

الماتريدي (أبو منصور) ٥ : ١٨ م

٢ : ٤١٢

محمد بن الحسن الشيباني ٥ : ٧

محمد بن سماعة ٢ : ٢٠ م

محمد بن مقاتل ٧-٩ : ١١٩-١١٨

المروزي (إبراهيم بن رستم أبو بكر) ٦ : ٤٦

(أبو عصمة) ٢ : ٣٥٣

(أبو الفضل محمد بن محمد بن ٤ : ٣٣٧

محمد بن أحمد الحاكم الشهيد)

أخطاء مطبعية

وقع أثناء الطبع بعض أخطاء مطبعية ان تخفى على القارى . وفيما يلي أهمها :

| الصفحة | الهامش | السطر | الخطأ | الصواب |
|--------|--------|--------------|-----------------------------|----------------------------|
| ١٩٦ | ٨ | | ٠٠٠ قتله الخافان سنة ١ : ٦ | ٠٠٠ سنة ٦١ : |
| ٣ | | ٥ | أما الحقيقة | أما الحقيقة |
| ٩٩ | | ٦ | فيما أبين | فيما أبين |
| ١٢٨ | ٨ | السطر الأسفل | والتراب | والتراب « . |
| ٣٧٣ | ٦ | | في الهامش ٢ تقدم من ٣٥١ | تقدم في الهامش ٢ من ٣٥١ |
| ٣٧٩ | ٦-٧ | | في الأصل وبوح : « البداية » | ٠٠٠ « البداية » |
| ٣٨١ | ١ | | في ح : « كالذكر والأنثى | ٠٠٠ كالذكر والأنثى والأنثى |
| | | | الأنثى للذكر | للذكر « |
| ٣٨٦ | ٧ | | وانظر ترجمته فيما بعد في | ٠٠ في الهامش ٥ .. |
| | | | الهامش ٦ من ٤٠٨ | |
| ٣٨٧ | | ٧ | والسبع لا يعقد | والسبع لا يعقد |

\$30 3